

قام الطالب بالتعديلات التي طلبتها منه لجنة المناقشة :

د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين / مشرفاً

د. حسن بن موسى الشاعر / مناقشاً

د. فتحي بن أحمد علي الدين / مناقشاً

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية - فرع اللغة
قسم الدراسات العليا



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٤٠٩

رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها

للمعلمة سابق الدين محمد بن علي بن يعيش لصنعاني

المتوفى سنة ٦٨٠ هـ

الجزء الثاني

تحقيق ودراسة



رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد الطالب

٠٠٠٠٧٥

مؤيد بن هادي خنجر

إشراف الدكتور

عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

« ملخص البحث »

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فهذه رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية ، في جامعة أم القرى ، لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها ، وعنوانها : (المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو) لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني المتوفى سنة (٦٨٠هـ) الجزء الثاني ، تحقيق ودراسة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين ، سبقهما مقدمة بينت فيها سبب اختيار الموضوع ، وأهميته ، وتقسيماته ، ثم تمهيد تحدثت فيه عن الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن إلى عصر المؤلف (ق ٧هـ) .

أما القسم الأول ، فهو القسم الدراسي ، وقد اشتمل على فصلين :

أما الفصل الأول فأفردته للحديث عن مؤلف الكتاب ، إذ عرفت باسمه ، وتحدثت عن مولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته ، وأثاره العلمية ، ووفاته .

وأما الفصل الثاني : فخصصته لدراسة الكتاب نفسه ، إذ تعرضت للحديث عن صحة اسمه ، وعدد أجزائه ، وتصحيح نسبته إلى المؤلف ، ثم شرحت منهج المؤلف فيه ، وبينت موقفه من القياس والسماع ، والعلل النحوية ، وكثرة الاستعمال ، وأصول النحاة ، ثم تحدثت عن مصادر الكتاب ، وشواهد ، ثم أبرزت أهم اختيارات المصنف النحوية ، ثم وضحت موقفه من آراء النحاة واختلافهم ، وطريقة عرضه لخلافاتهم ، ورده على بعضهم ، ثم أشرت إلى موقفه من المدرستين النحويتين ، البصرية والكوفية ، وبينت أنه كان يميل إلى المذهب البصري أكثر ، ثم سجلت بعض المآخذ على المصنف ، ثم تحدثت عن بعض ما انفرد به المؤلف من الآراء والمسائل النحوية .

أما القسم الثاني : فقد شمل النص المحقق ، وهو الجزء الثاني من كتاب المحيط ، حاولت فيه إخراج الكتاب في أقرب صورة يريدها المؤلف .

بعد ذلك كتبت خاتمة أثبتت فيها أهم نتائج البحث .

ثم صنعت الفهارس اللازمة لخدمة الكتاب وتسهيل الرجوع إليه ، مع قائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدتها في الدراسة والتحقيق . والحمد لله وحده ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

وكتبه :

الطالب : مؤمن بن صبري غنام

عميد كلية اللغة العربية

محمد بن مريسي الحارثي

المشرف

د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٤/١/٢٧

١٤١٤/١/٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بعد إنهاء هذا العمل المتواضع ، لا بدُّ أن أشكر كلَّ مَنْ له فضلٌ بعد الله سبحانه وتعالى عليَّ لإتمام هذه الرسالة ، عملاً بقول النبي ﷺ : « لا يَشْكُرُ اللهُ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ » .

فأقدمُ جزيلَ شكري إلى جامعة أمّ القرى ، إذ أتاحَتْ لنا فُرصةَ مواصلةِ الدراساتِ العليا في رحابها ، وأشكرُ كُلَّيةَ اللغةِ العربيَّةِ والقائمين عليها إذ قدَّموا لنا كلَّ ما يملكون من عَوْنٍ ومُساعدةٍ ، وأخصُّ قِسْمَ الدراساتِ العليا العربيَّةِ ، وجميعَ أعضاء هيئةِ التدريسِ فيه بوافرِ الشكرِ والتقديرِ ، وأخصُّ منهم أستاذي الكريم الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الذي ما برحَ يحيطُنِي بتوجيهاته ونصائحه طوالَ مدةِ إشرافِهِ على هذه الرسالة ، والذي فتَحَ لنا مكتبتهَ الخاصَّةَ ننهلُ منها ما نشاء . ولا يفوتُنِي أن أقدمَ وافرَ الشكرِ والامتنانِ إلى كلِّ الإخوةِ والأصدقاءِ ، الذين مدُّوا لي يدَ العونِ والمُساعدةِ .

جزى الله الجميعَ خيرَ الجزاءِ ، وأجزَلَ لنا ولهم المثوبةَ .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، المبعوث
رحمة للعالمين ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد :
فإنه حَرِيٌّ بِكُلِّ أمة تهوى النهوضَ ، ومحَبُّ الإبداع والتجديد وتأبى الركود ، أن
تقف على تراثها وماضيها المجيد ، وقفة الدارس الفاحص الذي يريد أن يقف على جهود
أسلافه ، ليعرف إلى أي حد وصلوا ، فيحدد نقطة انطلاقه ، وكيفية سيره ، وعلام
يبني مسيره ؟ .

فكيف إذا كان هذا التراث يخدم دين هذه الأمة وعقيدتها ، ويبين كتاب ربها ،
ويوضح سنة نبيها ؟ لا شك أن الأمر خطيرٌ ، وأن الاهتمام به جديرٌ ، بل هو واجبٌ من
الواجبات ، وفرضٌ من فروض الكفايات .

من هذا المنطلق ، كان اهتمامي منصباً بادئ ذي بدء على المشاركة في تحقيق جزء
من تراثنا الغالي ، فلم أزل أبحث في فهارس الخزائن ، وأسأل أهل الذكر في هذا الفن ،
حتى يسر الله سبحانه ، فأجابني أستاذي الفاضل سعادة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان
العثيمين إلى ما أنشد ، ووقفني على كتاب « المحيط المجمع » لابن يعيش الصنعاني
(ت : ١٤٠٠ هـ) ، ومنحني صورة من الجزء الثاني منه ، لأقوم بتحقيقه ودراسته ، فقرأت
الكتاب ، ووجدت أنه بالاهتمام جديرٌ ، إذ هو من كتب النحو المطولة التي حوت كثيراً
من المسائل الخلافية ، والآراء النحوية ، وهو يكشف عن شخصية عالم كبير من علماء
العربية ، عاش في بلاد اليمن ، لا يقل فضلاً وعلماً عن كثير من أنداده من العلماء في
الأمصار الإسلامية الأخرى ؛ ولهذا حرصت على تحقيق الكتاب وإخراجه .

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين رئيسيين ، قسم الدراسة ، وقسم النص المحقق ، سبقهما تمهيد ، وتلتهما خاتمة ، ثم فهارس عامة .

أما التمهيد فتحدثت فيه عن الدراسات اللغوية والنحوية في بلاد اليمن إلى عصر المؤلف .

وأما القسم الأول (قسم الدراسة) فقد اشتمل على فصلين :

أما الفصل الأول فأفردته للتعريف بمؤلف الكتاب ، فقد عرفت باسمه ، وتحدثت عن مولده ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته ، وآثاره العلمية ، ووفاته .

وأما الفصل الثاني فخصصته بدراسة الكتاب نفسه ، إذ تعرضت للحديث عن صحة اسمه ، وعدد أجزائه ، وتصحيح نسبته إلى المؤلف (ابن يعيش الصنعاني) ، ثم شرحت منهج المؤلف فيه ، ثم بينت موقفه من القياس ، والسماع ، والعلل النحوية ، وكثرة الاستعمال ، وأصول النحاة ، ثم تحدثت عن مصادر الكتاب ، وشواهد ، ثم أبرزت أهم اختيارات المصنف النحوية ، ثم وضحت موقفه من آراء النحاة واختلافهم وطريقة عرضه لخلافاتهم ، وردده على بعضهم .

ثم أشرت إلى موقفه من المدرستين النحويتين البصرية والكوفية ، وبينت أنه كان ميالاً إلى المذهب البصري أكثر . ثم سجلت بعض المآخذ على المصنف .

وأما القسم الثاني فقد اشتمل على النص المحقق .

ثم كتبت خاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث ، ثم صنعت الفهارس اللازمة لخدمة الكتاب ، وتسهيل الرجوع إليه .

وأحمد الله الذي وفقني إلى القيام بهذا العمل ، وأسأله التسديد في كل خطوة أخطوها ، ومنه أرجو الأجر والمثوبة ، إنه جواد كريم ، عليه توكلت وإليه أنيب . وبالله التوفيق .

التمهيد

حول الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن إلى عصر المؤلف

تمهيد :

حول الدراسات اللغوية والنحوية في بلاد اليمن إلى عصر المؤلف :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد :

فقد بدأت حركة الحياة العلمية في اليمن بعد بزوغ فجر الإسلام ، إذ بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن سنة تسع للهجرة ، معلماً ، ومفتقهاً ، وقاضياً ، وحاكماً ، وأوصاه بوصايا عدة ، وكان من جملة ما قال له : « إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ... » (الحديث) «^(١)» .

وقد ذكر الرازي ثلاثة عشر صحابياً دخلوا اليمن لتعليم أهلها أحكام الإسلام ، والقضاء بتعاليمه^(٢) .

وأخذ عن معاذ رضي الله عنه كثير من أهل اليمن ، منهم : مسروق بن الأجدع^(٣) (ت : ٦٣هـ) ، وعمرو بن ميمون الأودي^(٤) (ت : ٧٥هـ) ، وعمرو بن شرحبيل^(٥) ، المتوفى قبل سنة مائة هجرية .

(١) الحديث في صحيح البخاري : ٦٤/٨ (الفتح - كتاب المغازي) ، وينظر : تاريخ صنعاء للرازي :

٢٩١ ، وذيله للعرشاني : ٥٤٤ ، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي : ١٨ .

(٢) تاريخ صنعاء : ١٨٩ .

(٣) تاريخ صنعاء : ٢٩٦ ، والسلوك : ٩٦/١ ، وطبقات الخواص : ٣٣٩ .

(٤) السلوك : ٩٠/١ ، وطبقات الخواص : ٢٩٦ .

(٥) السلوك : ٩٣/١ ، والعطايا السنية : ق : ٣٦ .

وَأَشْتَهَرَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ^(١) (ت : ١٠٦هـ) ، وَوَهْبُ بْنُ مَنبَهٍ^(٢) (ت : ١١٠هـ) ، وَعِطَاءُ بْنُ رَبَاحٍ^(٣) (ت : ١١٤هـ) وَهَمَامُ بْنُ مَنبَهٍ^(٤) (ت : ١٣٢هـ) ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ^(٥) (ت : ١٣٢هـ) الَّذِي أَخَذَ عَنِ وَالِدِهِ . وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ^(٦) (ت : ١٥٣هـ) الَّذِي أَلْفَ كِتَابَ « الْجَامِعِ فِي السَّنَنِ » ، وَأَخَذَ عَنْهُ عَبْدِ الرَّزَّاقُ بْنُ هَمَامٍ الصَّنْعَانِيُّ الْحَمِيرِيُّ^(٧) (ت : ٢١٢هـ) فَقِيهٌ صَنْعَاءُ فِي وَقْتِهِ ، قَالَ عَنْهُ الْجَنْدِيُّ^(٨) : « لَمْ يُرْحَلْ إِلَى أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا رَحَلَ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ » وَهُوَ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْمَشْهُورِ بِاسْمِهِ ، وَلَهُ « الْمَصْنَفُ »^(٩) فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَثَمَةِ الْأَمْصَارِ الْمَعْدُودِينَ . وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ كَثِيرُونَ .

وَقَدْ كَانَ الْإِهْتِمَامُ بِعِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فِي وَقْتٍ مُبَكَّرٍ ، إِذْ هُمَا الْقَاعِدَةُ الْأَسَاسِيَّةُ لِفَهْمِ كِتَابِ اللَّهِ ، وَشَرْحُ غَرِيبِهِ ، وَاسْتِنْبَاطُ أَحْكَامِهِ ، وَهِيَ صِيَانَةُ لِلْسَّنَةِ الْمَشْرِفَةِ مِنَ التَّحْرِيفِ . وَكَانَ الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ هُمْ حِمْلَةُ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ فِي بَادِي الْأَمْرِ^(١٠) ، فَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ (ت : ١٣٢هـ) الْقَاضِي وَالْفَقِيهَ وَالْمُحَدِّثَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْعَرَبِيَّةِ^(١١) . وَظَلَّ الْأَمْرُ كَذَلِكَ حَتَّى بَرَزَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ

(١) تاريخ صنعاء : ٣٥٧ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي : ٧٣ ، وطبقات الجعدي : ٥٦ ، والسلوك : ١٠٣/١ .

(٢) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٥٧ ، والسلوك : ١٠٩/١ ، ١١٠ ، وطبقات الخواص : ٣٥٩ .

(٣) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٥٨ ، والسلوك : ١٠٩/١ ، ١١٧ .

(٤) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٥٧ ، والسلوك : ١١٥/١ ، وطبقات الخواص : ٣٥٦ .

(٥) تاريخ صنعاء : ٣٥٧ ، وطبقات الجعدي : ٥٦ ، وبغية الوعاة : ٤٦/٢ .

(٦) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٦٦ ، والسلوك : ٣٨/١ ، ١٣٩ .

(٧) طبقات فقهاء اليمن للجعدي : ٦٧ ، والسلوك : ١٤٥/١ .

(٨) السلوك : ١٤٥/١ .

(٩) وهو مطبوع مشهور .

(١٠) نشأة الدراسات النحوية واللفظية في اليمن : ٧٣ .

(١١) بغية الوعاة : ٤٦/٢ .

يعقوب الهمداني (ت : بعد ٣٤٥هـ تقريباً)^(١) وكان من أشهر مشايخه في اليمن : الأوساني الحميري محمد بن عبد الله (٢٧٦ - ٣٧٠هـ)^(٢) ، وأبو نصر محمد بن عبد الله اليهري الحميري (٢٧٦ - ٣٦٠هـ)^(٣) ، وقد ذكرهما الهمداني في كتبه كثيراً^(٤). وكان للهمداني نشاط لغوي كبير ، فقد راسل أبا بكر بن الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) وأبا عمر النحوي (ت : ٣٤٥هـ) وابن خالويه (ت : ٣٧٠هـ)^(٥) . وله مؤلفات في الأنساب والأخبار والغرائب لا يخلو واحد منها من مسائل لغوية أو نحوية أو صرفية ، وقد كان يذكر ما ينقله عن علماء العربية في العراق^(٦) . وله « القصيدة الدامغة » ، وشرحها ، وله ديوان شعر ، جمعه وشرحه وأعره ابن خالويه عندما دخل اليمن^(٧) .

وكان من علماء اللغة المبرزين في القرن الخامس : عيسى بن إبراهيم الرعي (ت : ٤٨٠هـ)^(٨) الذي اشتهر كتابه « نظام الغريب » في اللغة شهرة واسعة ، حتى قال عنه الجندي^(٩) : « من لا يقرؤه ويتكرر فيه لا يعده كثير من الناس لغوياً » وقد اقتصر فيه على ما يكثر استعماله من غريب اللغة^(١٠) . وكان مقارناً لعيسى

(١) ترجمته في : إنباء الرواة : ٣١٤/١ ، والبغية : ٤٩٨/١ ، ٥٣١ ، وينظر : مقدمة محقق صفة جزيرة

العرب : ٣٠ ، ومقدمة محقق الإكليل : ٥٩/١ ، ٦٠ ، ومقدمة محقق الجوهريتين : ٢٢ .

(٢) مقدمة محقق الجوهريتين : ١٩ ، ومقدمة محقق الإكليل : ٤٢/١ .

(٣) نشأة الدراسات : ٨٧ .

(٤) ينظر : الإكليل : ٩/١ ، ٢١/٢ ، ٢٣ .

(٥) إنباء الرواة : ٣١٥/١ .

(٦) نشأة الدراسات : ٨٩ .

(٧) إنباء الرواة : ٣١٩/١ .

(٨) طبقات الجعدي : ١٥٧ ، ومعجم الأدباء : ١٤٦/١٦ ، والسلوك : ٣٢٩/١ ، والبغية : ٢٣٥/٢ .

(٩) السلوك : ٣٢٩/١ .

(١٠) حياة الأدب اليمني : ١١٣ .

- هذا - أخوه إسماعيل^(١) (ت : ٤٨٠هـ) صاحب قصيدة « قيد الأوابد » .
واشتهر في القرن السادس : نشوان بن سعيد الحميري^(٢) (ت : ٥٧٣هـ)
صاحب كتاب « شمس العلوم » وهو معجم رتبه ترتيباً غربياً ، واهتم بالطب ،
اختصره ولده محمد (ت : بعد ٦١٤هـ) في « ضياء العلوم » ، واختصر الضياء
ابن أبي عمر الصنعاني في القرن السابع في « سفت الجواهر الأدبية » وسيأتي .
وفي عصر الدولة الأيوبية (٥٦٩ - ٦٢٦هـ) في اليمن ظهرت المدارس
الإسلامية ، إذ أنشأ المعز إسماعيل بن طُفْتُكَيْن بن أيوب^(٣) (ت : ٥٩٨هـ)
سلطان اليمن في عصره أول مدرسة له بزيد عام ٥٩٤ هـ ، وسميت بالمدرسة
المعزية ، كما أنشأ المدرسة السيفية في تعز التي عرفت بمدرسة الميلين ، وهو أول
من بنى المدارس في زيد وتعز ، وأسس في مطلع هذا العصر سنقر بن عبدالله
(ت : ٦٠٨هـ) مدرستين في زيد ، وأسس الإمام عبدالله بن حِزَّة (ت : ٦١٤هـ)
مدرسته في صنعاء^(٤) . ثم انتشرت بعد ذلك المدارس في عصر الدولة الرسولية
(٦٢٦هـ - ٨٥٨هـ)

وقد كانت حياة ابن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ) في آواخر العهد
الأيوبي وأوائل الدولة الرسولية ، وهي فترة نشاط علمي واسع ، إذ كان عصر
بني رسول من أخصب عصور اليمن وأكثرها ازدهاراً بالعلم ، وتقديراً للعلماء ،
وتكريماً لهم ، فقد فتحوا لهم أبواب قصورهم يقصدونها متى شاءوا . وكانت مدينة

(١) السلوك : ٣٢٩/١ ، والبغية : ٤٤٢/١ .

(٢) إنباه الرواة : ٣٤٢/٣ ، ومعجم الأدياء : ٢١٦/١٩ ، وإشارة التعيين : ٣٦٢ ، والبغية : ٣١٢/٢ .

(٣) السلوك : ٥٢٦/٢ ، ٥٢٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، والعقد الفاخر : ق : ٢٠٠ ، وغبال الزمان : ٤٨٥ ، وغاية

الأمانى : ٣٥٥/١ .

(٤) حياة الأدب اليمني : ٧١ .

تعز - حاضرة الدولة الرسولية - موئلاً للعلماء ، ومقصداً لهم ، ينيخون بها ركائبهم ، ويلقون فيها عصا الترحال ، فيجدون من التكریم والتقدير أكثر مما يؤملُ وفوق ما يتوقعُ ، ووفد إلى تعز علماء من شتى ديار الإسلام طمعاً في الإفادة والاستفادة . . . وكان ملوك بني رسول يحرصون على التمسك بمن يفد إليهم من العلماء حتى تنتفع بهم البلاد^(١) . فقد كانوا محبين للعلم مقبلين عليه بأنفسهم ، محتفلين بالعلماء ، مهتمين بالمؤلفات ، حريصين على استنساخ ما يصل إلى اليمن من كتب جديدة ، وكان منهم من يحفظ كتب اللغة والنحو والأشعار ، يقول عبد الباقي اليماني^(٢) (ت : ٧٤٣هـ) عن الملك المؤيد الرسولي (ت : ٧٢١هـ) : « وهذا السلطان أخذ من كل فن من العلم بنصيب ، وقَرَّطَ بسهمه فيها فكان الرائيش المصيب ، حفظ مقدمة طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي غيباً ، وكفاية المتحفظ^(٣) في اللغة غيباً ، وبحث الجمل للزجاجي قراءة وبحثاً . . . ونقل جانباً من أشعار الجاهلية ، والمخضرمين ، والمحدثين ، والمولدين ، وله معرفة بارعة في الأدب ، وجمع من مصنفات العلوم على اختلاف أنواعها . . . حتى جمعت خزانته على ما يقال على جهة التقريب ما ينيف على مائة ألف مجلد ، هذا وببابه العالي فيه من النساخ ما ينيف على عشرة بذالون في الكتابة ، ويرفع ما يُنسخ إلى خزانته العالية بعد المقابلة لها بالضبط الحسن » . وقد كان الملك المظفر الرسولي يطالع الكتب ويضبطها بيده أحسن ضبط ، ويبعث من يبحث له عن كتب

(١) المدارس الإسلامية في اليمن : ٧ م .

(٢) بهجة الزمن : ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ . وينظر : العقود اللؤلؤة : ١ : ٤٤١ .

(٣) لابن الأجدابي : ٤٧ هـ ، طبع بدار إقرأ في ليبيا بتحقيق السائح على حسين ، بدون تاريخ .

أو نسخ لكتب معينة في أرجاء البلدان^(١) .

وكان من بواكير مؤلفاتهم النحوية في اليمن كتاب « المختصر » في النحو للحسن بن أبي عباد^(٢) المتوفى في أوائل المائة الخامسة ، وقيل سنة (٥٩٠ هـ) ، وقد وجد هذا الكتاب اهتماماً من العلماء إلى حد أنهم لا يستفتحون الاشتغال بالنحو إلا به^(٣) .

لقد قامت النهضة العلمية في اليمن - كغيره من البلدان الإسلامية - على مؤلفات علماء الأمصار الأخرى ، التي دخلت إلى اليمن عن طريق الرحلات العلمية ، وخاصة رحلة الحج . ويدلنا على دخول هذه الكتب إلى اليمن : شراحها ومختصروها ، ودارسوها من هذا القطر . فمن هذه الكتب مثلاً : كتاب « العين » للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٠ هـ) إذ اختصره إسماعيل بن إبراهيم الرِّعَبيّ اليماني (ت : ٤٨٠ هـ) في قصيدته « قَيْدُ الْأَوَابِدِ »^(٤) . وكتاب سيبويه (ت : ١٨٠ هـ) اختصره إبراهيم بن أبي عباد^(٥) (ت بعد ٥٠٠ هـ) . وكتاب « الجمل » للزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) ، الذي أخذه الإمام يحيى بن أبي الخير (ت : ٥٥٠ هـ) عن شيخه عمر بن بيش^(٦) (ت : ٥٥١ هـ) ، وقد قال القفطي عن « الجمل »^(٧) : « وهو كتاب المصريين وأهل المغرب ، وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن

(١) العقود اللؤلؤية : ٢٧٨/١ .

(٢) إمام النحاة في عصره ، كان الطلبة يرحلون إليه . ترجمته في : طبقات الجعدي : ١١٤ ، وإنباه الرواة :

٣٢٥/١ ، والسلوك : ٢٨٧/١ ، وبغية الوعاة : ٥٠٠/١ .

(٣) السلوك : ٢٨٧/١ .

(٤) إنباه الرواة : ٢٢٦/١ .

(٥) السلوك : ٢٨٧/١ .

(٦) طبقات الجعدي : ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٧) إنباه الرواة : ١٦١/٢ .



اشتغل الناس باللمع لابن جني ، والإيضاح لأبي علي الفارسي .
ومن الكتب التي دخلت اليمن : مقدمة ابن بابشاذ (ت : ٤٦٩ هـ) استدرك عليها
ابن العمك النحوي اليمني (ت : ٦٨٠ هـ) في كتاب « البيان »^(١) وشرحها عدد
من العلماء^(٢) .

ومن تلك الكتب : « كفاية المتحفظ في اللغة » لابن الأجدابي (ت : ٤٧٠ هـ) إذ
كان الملك المؤيد الرسولي (ت : ٧٢١ هـ) يحفظها غيباً^(٣) ، وكتاب « المفصل »
للزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، ومن شراحه : ابن عصيفر^(٤) (ت بعد : ٦١٤ هـ)
و « الكافية » لابن الحاجب النحوي (ت : ٦٤٦ هـ) أدخلوه في مناهج مدارسهم^(٥) ،
وشرحه يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) في « الأزهار الصافية »^(٦) .
ومن هذه الكتب « شرح التسهيل » لابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) أدخله إلى اليمن

(١) السلوك : ٢٩٢/١ ، ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ .

(٢) شرحها : يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) ، وابن بصيص (ت : ٧٦٨ هـ) ، وابن هطيل (ت :
٨١٢ هـ) ، وأحمد بن يحيى المرتضى (ت : ٨٤٠ هـ) ، وأحمد بن عمر المنقش في القرن التاسع ، وغيرهم
ينظر : نشأة الدراسات النحوية واللفوية في اليمن : ٢٨٣ .

(٣) بهجة الزمن : ١٧٩ . وله ترجمة أيضاً في تاريخ ثغر عدن : ٧٣ .

(٤) المستطاب : ق : ٤٠ ، ومصادر الفكر : ٤١٤ . ومن شراح المفصل في اليمن : ابن يعيش الصنعاني -
صاحبنا - (ت : ٦٨٠ هـ) ويحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) وأبو القاسم بن محمد (ت :
٧٦٠ هـ) وعلي بن هطيل (ت : ٨١٢ هـ) وأحمد بن يحيى المرتضى (ت : ٨٤٠ هـ) . ينظر : مقدمة
كتاب التخمير للدكتور عبدالرحمن العثيمين : ٥٤/١ ، ٥٥ ، ونشأة الدراسات : ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٥) المدارس الإسلامية في اليمن : ١٦ م .

(٦) أئمة اليمن : ٢٩٩ ، وحقق « الأزهار الصافية » الدكتور عبدالحميد السيد ، رسالة دكتوراة ، في
جامعة الأزهر . ومن شراح الكافية في اليمن : علي بن هطيل (ت : ٨١٢ هـ) وعلي بن محمد بن أبي
القاسم (ت : ٨٣٧ هـ) والحسن بن الحميد المقرئ (ت : ٨٥٠ هـ) وأحمد بن محمد بن داود الخالدي
(ت : ٨٨٠ هـ) . ينظر : نشأة الدراسات : ٢٧٢ - ٢٧٧ ، ومقدمة الكافية د . طارق نجم : ٣٢ ، ٣٣ ،
٤٥ ، ٣٩ .

أبو بكر الشاغوري شهاب الدين (ت : ٧٠٣هـ)^(١) . وغير هذه الكتب .
ومن أهم علماء القرن السابع في اليمن (وهو عصر المؤلف) :
محمد بن نشوان الحميري^(٢) (ت بعد ٦١٤هـ) له : « ضياء الحلوم »
المختصر من « شمس العلوم » و« الفرق بين الضاد والطاء » . ومنهم عباس بن
أبي عمر الصنعاني^(٣) (ت : القرن السابع) ووضع « سِفْط الجواهر الأدبية من
ألفاظ اللغة العربية » وهو مختصر لضياء الحلوم . ومن علماء هذا القرن :
الفضل بن أبي السَّعْدِ العَصِيْفَرِي^(٤) (ت بعد ٦١٤هـ) له : « شرح المفصل »
للمزمخشري ، ومحمد بن علي القَلْعِي^(٥) (ت : ٦٣٠هـ) ألف « كنز الحفاظ في
غرائب الألفاظ » (ألفاظ المذهب في الفقه الشافعي للشيرازي) وله « اللفظ
المستغرب من ألفاظ المذهب^(٦) » . ومن هؤلاء محمد بن بَطَّال الرُّكْبِيّ المشهور
بِبَطَّال^(٧) (ت : ٦٣٣هـ) وله « النظم المستعذب في شرح غريب المذهب^(٨) » ،
وتلميذه : جُمُهور بن عَلِي بن جُمُهور^(٩) (ت في القرن السابع) وضع « المذاكرة

-
- (١) بغية الوعاة : ٤٧٣/١ .
 - (٢) طبقات الزيدية ليحيى بن الحسين : ق : ٦٩ ، ومطلع البدور : ٣٢٨/٢ .
 - (٣) طبقات الزيدية ليحيى بن الحسين : ق : ٧٠ .
 - (٤) مطلع البدور : ١٧٩/٢ .
 - (٥) السلوك : ٥٢٤/١ ، والعطايا السننية : ق : ٤٥ ، والعقود اللؤلؤية : ٥١/١ .
 - (٦) حققه د. مصطفى سالم . رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ١٩٨٢م .
 - (٧) العقد الثمين : ٣٧٦/٣ ، وتاريخ ثغر عدن : ٢٠١ ، والبغية : ٤٣/١ ، ٤٤ .
 - (٨) نشر بتحقيق أ.د. مصطفى سالم ، في مجلدين ، مكة المكرمة ، المكتبة التجارية ، ١٩٩٣م .
 - (٩) قلادة النحر : ٣٤/٣ ، ومصادر الفكر : ٤١٥ .

العربية « في النحو . ومنهم إبراهيم بن عَجَلٍ^(١) (ت : ٦٤٠هـ) له : « شرح نظام الغريب » ، وأبو السعود بن فتح الله^(٢) (ت : بعد ٦٥٦هـ) قيل عنه : « سيبويه اليمن » وألف « شرح مختصر ابن أبي عباد » . ومنهم يحيى بن إبراهيم ابن العمك^(٣) (ت : ٦٨٠هـ) من شيوخ المظفر الرسولي (ت : ٦٩٤هـ) ألف « البيان في النحو » ، وعبدالله بن عمر الفائشي^(٤) (ت : ٦٩٥هـ) له كتاب « اللوامع » نحا فيه نحو البابشاذية ، وعمر بن عيسى الهرمي^(٥) (ت : ٧٠٢هـ) صاحب الملك الأشرف الرسولي (ت : ٦٩٦هـ) ودرس أولاده علوم العربية وصنف لهم عدة مصنفات ، ثم صاحب المؤيد الرسولي (ت : ٧٢١هـ) ألف « المحرر » في النحو . وغير هؤلاء كثيرون ذكرهم أصحاب التراجم اليمنية وغيرها .

(١) السلوك : ٤٤٧/١ .

(٢) مطلع البدور : ١٣٦/٢ .

(٣) السلوك : ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ ، والعقود اللؤلؤية : ١٨١/١ .

(٤) السلوك : ١٧٨/١ ، والعقود : ٢٩٤/١ .

(٥) السلوك : ٣٨٣/٢ ، والقلادة : ١١٤/٣ .

القسم الأول القسم الدراسي

الفصل الأول : مؤلف الكتاب

الفصل الثاني : دراسة الكتاب

الفصل الأول

مؤلف الكتاب : ويتناول المباحث التالية :

- ١- اسمه ونسبه .
- ٢- مولده .
- ٣- طلبه العلم وأشهر شيوخه .
- ٤- تصدره للعلم وأشهر تلاميذه .
- ٥- مكانته العلمية .
- ٦- وفاته .
- ٧- آثاره العلمية .

الفصل الأول

مؤلف الكتاب :

لعل من العسير علينا أن نُقدِّم صورةً واضحةً أو متكاملةً عن مؤلف الكتاب وعن حياته ، وذلك لأنَّ أغلبَ كتُبِ التراجم التي ترجمتْ لعَصْرِ المؤلِّف وما بعده قد أغفلتْ ذكره ، ومن ذكره - وهم قليل - فإنما قدَّم إشاراتٍ سريعةً عن المؤلِّف ، لا تكفي لإضاءةِ جوانبِ حياته ، ولا تفي بحقِّ المؤلِّف بالنسبة لما قدَّم من إنتاجٍ علميٍّ .

وسأحاولُ في هذا الفصل أن أقدم - بكلِّ ما أستطيع - صورةً عن المؤلِّف ، وهي عبارةٌ عن نَتَفٍ جمعتها من هنا وهناك ، تتلاءمُ مع بعضها لتكوِّنَ فكرةً عن حياةِ المؤلِّف لا أدعي أنها كاملةٌ ، ولكن هي جهدُ المقل . وأتناولُ في هذا الفصل بعون الله تعالى المباحث التالية :

١- اسمه ونسبه^(١) :

(١) ترجمته في طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت : ١٠٩٩هـ) ق ٧٤ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة محفوظة في دار الكتب القومية برقم /١٥٦٣٢/ والمستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ، ليحيى بن الحسين : ق : ٤٢ مصور عن معهد المخطوطات برقم (٢٨٥) البعثة اليمنية . وطبقات الزيدية (أو طبقات رواة الفقه) لصارم الدين إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله محمد بن الحسن اليماني الشهاري (ت : ١١٥٠هـ تقريباً) صفحة ٣٩٩ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة محفوظة في معهد المخطوطات بالقاهرة برقم /٢٩.٩٩/ . وأئمة اليمن ، لمحمد بن محمد زبارة الحسني الصنعاني صفحة ١٩٩ ، ٢٠٠ مطبوع .

هو محمد بن علي بن أحمد بن أسعد بن أبي السعود^(١) ، المعروف بابن يعيش الصنعاني^(٢) ، الملقب (سابق الدين) .

٢- مولده :

لا يعرف على التحديد متى ولد ابن يعيش ، شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء ، ولكن ولادته كانت على وجه التقريب على رأس الستمئة الهجرية ، أو قبلها أو بعدها بقليل ؛ لأن شيخه عبدالله بن حمزة توفي سنة أربع عشرة وستمئة للهجرة ، وذلك إذا قدرنا أن سنه عند وفاة شيخه خمس عشرة سنة تقريباً ، وهذه السن صالحة للتلقي عن الشيوخ . وكذلك فإن تلميذه الصحاوي ولد سنة ثمان مائة وستمئة .

٣- طلبه العلم وأشهر شيوخه :

بالرغم من كثرة المتابعة والتمحيص لم أقف للمؤلف إلا على شيخين ، ولا يعني هذا أنه لم يأخذ عن غيرهما ، بل لعل هذين من أشهر شيوخه فأثبتتهما المصادر ، وأهملت ذكر الباقيين إيجازاً .

فأحدهما هو : عبدالله بن حمزة الأمير المنصور بالله^(٣) ، ولد سنة إحدى وستين وخمسمئة هجرية ، كان متقناً عدة علوم ، وبلغ في اللغة والنحو مبلغاً عظيماً ، وكان

(١) كذا ذكره صارم الدين ، واختصر اسمه يحيى بن الحسين في طبقاته قائلاً : محمد بن علي بن يعيش النحوي .

(٢) كذا في مصادر الترجمة عدا أئمة اليمن فقد ذكره به « الزبيدي اليمني » ولعله يريد : الزبيدي اليمني .

(٣) ترجمته في طبقات الزيدية لصارم الدين صفحة : ٢٢٢ وما بعدها ، وقلادة النحر ، لمحمد طيب بامخرمة : ١٢/٣ مخطوط ، وحكام اليمن المؤلفون المجتهدون ، لمحمد عبدالله الحبشي : ٨٢ ، وذكر له الحبشي في هذا الكتاب واحداً وثمانين مؤلفاً ما بين كتاب ورسالة في فنون متنوعة .

حافضة نابهة ، قيل إنه كان مختصاً بعلم الأدب ، كثير الاحتجاج على غريب الكتاب والسنة ، عالماً بأشعار العرب حتى قيل : إن محفوظه يزيد على مائة ألف بيت من أشعار العرب ، وصنف تصانيف عجيبة ، وله معرفة بالأخبار والمغازي والسير ، وبأصحاب رسول الله ﷺ .

ذكر صارم الدين أجل تلاميذه فذكر منهم ابن يعيش الصنعاني^(١) ، وذكر زيارة^(٢) أن ابن يعيش سمع تفسير الحاكم على عبدالله بن حمزة . توفي سنة ٦١٤ هـ .
وشيخه الآخر هو محي الدين محمد بن أحمد بن الوليد العبشمي القرشي^(٣) ، ذكر يحيى بن الحسين أن له مؤلفات من أشهرها « مختصر تهذيب الحاكم في التفسير » ، أخذ عنه ابن يعيش عدة كتب بالرواية ، قال صارم الدين في ترجمة ابن يعيش :^(٤) « ... وروي أمالي أحمد بن عيسى^(٥) ، ومجموع الإمام زيد بن علي ، وغيرها من كتب الأئمة وشيعتهم عن شيخه : محي الدين بن الوليد العبشمي القرشي ... » .

٤- تصدره للعلم وأشهر تلاميذه

لم تُعَنِّ المصادرُ بذكر تلاميذ ابن يعيش ، ولكنني بالبحث والنظر فيمن أخذ عنه وقفت على أربعة منهم ، وهم :

-
- (١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٢٢٨ .
 - (٢) أئمة اليمن : ١٩٩ ، ٢٠٠ .
 - (٣) ترجمة في المستطاب رقة : ٣٧ ، وطبقات الزيدية ليحيى بن الحسين ورقة : ٦٦ ، وذكره صارم الدين عند ترجمة ابن يعيش في طبقات الزيدية : ٣٩٩ .
 - (٤) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .
 - (٥) وهو كتاب في الفقه الزيدي ، حققه علي بن إسماعيل بن عبدالله المؤيد الصنعاني ت ١٣٩٠ هـ ، وطبع الطبعة الأولى في دار النفائس في بيروت ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
 - (٦) وهو كتاب في الفقه الزيدي ، طبع باسم : « مسند الإمام زيد » وهو من جمع : عبد المرحوم بن إسحاق البغدادي ، ط ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .

الأول : ابنه الحسين^(١) بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، المعروف بمجد الدين . أخذ الإجازة عن والده في رواية كتابه هذا وجميع مصنفاته ، وكتب بخط يده في الصفحة قبل الأخيرة من الجزء الأول من كتاب المحيط ما نصه : « حسبنا الله وكفى : وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك وما بعده من المحيط على والذي السيد العلامة سابق الدين ، عمدة العلماء الراشدين : محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، رحمة الله عليه ورضوانه ، وأجاز لي روايته وجميع مصنفاته رحمة الله عليه ، وكذلك قرأته أيضاً ثانياً على الفقيه العالم شرف الدين الحسن بن البقاء ، وهو يرويه عن والذي بطريق القراءة . وكتبه : الحقير الفقير إلى رحمة ربه الكريم : حسين بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش النحوي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، الأحياء منهم والميتين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه » ، كما كتب على الصفحة الأخيرة من الجزء الأول بخطه أيضاً : « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع كتاب أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك على ما هو عليه ، وذلك بحق سماعي له عن شَيْخِي الراسخين الفاضلين : والذي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحد بن سابق الدين . . . وعن الفقيه العالم . . . الحسن بن البقاء . . . بحق سماعه قراءة على والذي رضي الله عنهما . وكذلك سمع عني أيضاً الولد محمد بن حسين بن محمد وفقنا الله وإياه جميع مصنفات والذي - رحمة الله عليه - في العربية . . . »

(١) ذكره صارم الدين مرتين ، مرة باسم (الحسن) صفحة ١٢١ ، ومرة باسم (الحسين) ، وعقب عند (الحسين) قائلاً : « قد مر أنه الحسن وهذا أرجح » فرجع أنه الحسين ، وهذا صحيح ، لأن الحسين كتب بخط يده على الورقة الثانية من كتاب المحيط من الجزء الثاني قراءته لكتاب شمس العلوم على أحد المشايخ ، ثم كتب : « وكتب حسين بن محمد بن علي . . . » وكذلك في خاتمة الجزء الأول من المحيط أثبت اسمه ثلاث مرات أنه (الحسين) وأشارنا إلى واحدة منها قبل قليل .

وذكر صارم الدين أنه قرأ في فقه أئمة الزيدية وشيعتهم على أبيه محمد ،
كأما علي أحمد بن عيسى ، ومجموع الإمام زيد بن علي ، وسمع عليه ضياء الحلوم في
اللغة ، وقال عنه^(١) : « كان إماماً عالماً مرجوعاً إليه ، تخرج عليه الفضلاء ، وارتفع
شأنه ، وله تلامذة ومشيخة . . . » .

كما نقل صارم الدين عن الأمير محمد ابن الهادي قوله عنه^(٢) : « علامة خطير ،
وإمام في العلوم كبير » ، ونقل عن كنز الأخبار^(٣) نعتة به « العالم ابن العالم » .

والثاني هو الفقيه الفاضل أبو عبدالله محمد بن مسعود بن إبراهيم بن سالم ابن
أبي الخير بن محمد الصحاوي^(٤) ، ولد سنة ٦١٨ هـ ، قال عنه الخزرجي^(٥) : « . . . وتفقه
في بداءته بابن يعيش . . . » وذكر أنه أخذ درجة الفتوى بعده ، وارتحل إلى عدة
أماكن في طلب العلم ، وذكر أنه كان رجلاً صالحاً مبارك التدريس . توفي سنة ٦٧٧ هـ .

والثالث : الحسن بن البقاء شرف الدين ، سمع على ابن يعيش المحيط المجموع ،
وهو يرويه عنه بطريق القراءة ، كما أشار ابن المصنف في نهاية الجزء الأول من المحيط
إلى ذلك^(٦) ، وأشار مرة أخرى في نفس الورقة من نهاية الجزء الأول قائلاً : « بلغ وصح
مقابلة على أصله ، وهو نسخة الفقيه شرف الدين الحسن بن البقاء ، وهي أول النسخ

(١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ١٤٢ .

(٢) طبقات الزيدية لصارم الدين : ١٤٢ .

(٣) كنز الأخبار للأمير عماد الدين بن علي بن عبدالله اليماني ت ٧١٤ هـ ، وهو كتاب في الأخبار
والتراجم ، اطلعت على نسخة منه ميكروفيلمية في معهد المخطوطات في القاهرة مصورة عن مكتبة
ممتاز العلماء بلكنو ، تشتمل على القسم الأول من الجزء الثاني ونهاية الجزء الثالث ، تبتدئ بمقتل
علي عليه السلام وتنتهي بحوادث سنة تسعين ومائتين هجرية .

(٤) ذكره الخزرجي في العقود اللؤلؤية : ٢٠٧/٨ ، وترجم له .

(٥) العقود اللؤلؤية : ٢٠٧/٨ .

(٦) سبق في الصفحة السابقة .

منسوخة بين الألواح إذ كان الفقيه المذكور تلقاها عن والدي رحمه الله عليه وسمعها عليه فصحت ، والحمد لله وحده . وكتب هذا وعني في تصحيحه الفقير إلى رحمة ربه الكريم : حسين بن محمد بن علي بن يعيش ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله على محمد وآله وسلم .

والرابع : أحمد بن المفضل ، ذكر صارم الدين^(١) أنه أخذ عن ابن يعيش في التفسير ، وقال عنه يحيى بن الحسين^(٢) : « الشريف العلامة أحمد بن مفضل . . . وكان فاضلاً عالماً ورعاً . . . له نفاسة عظيمة ووجاهة عند الناس وإجلال كلي . . . وكان له مقاصد صالحة وكرامة نفس ، وفضائل لا تحصى . . . وولعٌ بالعلم مع الحلم . . . » .

٥- مكانة ابن يعيش العلمية :

كان - رحمه الله - ذا مكانة علمية عالية ، فقد أثنى عليه وعلى علمه غير واحد من العلماء ، قال عنه يحيى بن الحسين في طبقات الزيدية الكبرى : « من مشاهير علماء الهدوية^(٣) ، برز في العلوم ، وأخذ في كل فن أوفر القسوم ، وأما النحو فكان محقق زمانه فيه . . . » .

ونقل صارم الدين عن كنز الأخبار^(٤) : « كان آخذاً من كل فن بنصيب ، وله تصانيف كثيرة في النحو وغيره . . . » وعدد مؤلفاته ، وقال : « . . . ويروي أمالي أحمد بن عيسى ، ومجموع الإمام زيد بن علي ، وغيرها من كتب الأئمة وشيعتهم عن

(١) طبقات صارم الدين : ٣٩٩ .

(٢) المستطاب : ورقة : ٥٤ .

(٣) الهدوية : فرقة من فرق الزيدية ، تنتسب إلى الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم ، عقدت له الإمامة في اليمن ، فكان ممن حارب القرامطة فيها . ينظر : الموسوعة الميسرة : ٢٥٨ .

(٤) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

شيخه محي الدين . . . » .

كما نقل صارم الدين^(١) عن كنز الأخبار نعت ابن المصنف (الحسين) بـ « العالم ابن العالم » .

وقال عنه زبارة^(٢) : « . . . العلامة الكبير . . . صاحب التصانيف المفيدة . . . » .
وجاء في الورقة الثانية من الجزء الثاني من المحيط مانصه : « تصنيف الفقيه الأجل الأواحد الفاضل الكامل العالم العامل الورع الزاهد ، عمدة العلماء ، وتاج الأدباء ، سابق الدين محمد . . . » .

ومن ذلك أيضاً ما قاله ابنه فيه في نهاية الجزء الأول من المحيط في سماعه وإجازته ، وأشرنا إليه سابقاً : « وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك وما بعده من المحيط على والدي السيد العلامة سابق الدين ، عمدة العلماء الراشدين ، محمد بن علي . . . » ، وقال في الصفحة الأخيرة من الجزء الأول أيضاً ويخط يده كذلك :
« . . . والدي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحدين سابق الدين . . . » .

وجاء في ديباجة كتاب « المستنهي في إعراب القرآن »^(٣) للمؤلف مانصه :
« قال الفقيه الأجل الأواحد السيد الصدر العلامة إمام العلماء ، عمدة الفضلاء ، سابق الدين ، قدوة العلماء الراشدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني . . . » .

٦- وفاته :

توفي - عليه رحمة الله - سنة ثمانين وستمائة للهجرة ، كما ذكر صارم

(١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ١٢١ .

(٢) أئمة اليمن : ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) المستنهي : ١/ق : ١ ، مخطوط ، نسخة المحمودية برقم ٢٢٣ نحو .

الدين^(١)، ومحمد زياره^(٢).

وذكر بروكلمان^(٣) أنه توفي قبل سنة (٧٠٩هـ) معتمداً في ذلك على ما جاء في خاتمة الجزء الثاني من كتاب « المستنهي في إعراب القرآن » للمصنف ، ونصه : « كان الفراغ من نساخة هذا الكتاب المبارك بعد العصر ، يوم الثلاثاء ، في اليوم العشرون من شهر صفر الذي هو من شهور سنة تسع وسبعمائة » .

ولا شك أن القول الأول أصح ؛ لأنه قائم على الخبر المنقول ، والآخر قائم على الظن والتقدير والاجتهاد ، والله أعلم .

٧- آثاره العلمية :

وقفت على عدة مصنفات للمصنف غير هذا الكتاب ، اطلعت على ما هو موجود منها ، وهي :

(أ) المستنهي في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ومعانيه المغربية ، وأسراره المعجبة :

هكذا عنوان الكتاب على الجزئين الموجودين منه وهما الأول والثاني ، وقد أشار إلى هذا الاسم مصنفه في المقدمة إذ قال : « وسميته به: المستنهي في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن ومعانيه المغربية ، وأسراره المعجبة » ، وذكره يحيى بن الحسين باسم^(٤) : « المنتهى في البيان والمنار للحيران » ، وذكره صارم الدين باسم^(٥) :

(١) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

(٢) أئمة اليمن : ١٩٩ .

(٣) تاريخ الأدب العربي : ٣٠١/٥ .

(٤) طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين ق : ٧٤ .

(٥) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

« البيان في إعراب القرآن » وكذلك زيارة في أئمة اليمن . وهو كتاب ضخيم ، قال يحيى بن الحسين أنه في مجلدات ثلاثة . ولم يصلنا منه إلا جزءان ، وقد أشار بروكلمان إلى أنه غير كامل^(١) . والجزء الأول يستدئ من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة آل عمران ، وقد اطلعت على مصورة منه عن نسخة محفوظة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم (٢٢٣ نحو) ، والجزء الثاني اطلعت على مصورة منه عن نسخة محفوظة في المتحف البريطاني تحت رقم (٣٨٦٢) ، وهو يستدئ من أول سورة النساء إلى قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ من سورة التوبة ، الآية رقم : (٣٣) .

وقد أوضح المؤلف منهجه في هذا الكتاب إذ قال في مقدمته^(٢) : « وابتدأت في ذلك على ترتيب السُّور والآيات ، فأذكرُ الغريبَ بما فيه من الاحتمالاتِ والخلافاتِ ، وأتركُ الجليَّ اتكالا على الكتبِ الموضوعاتِ ، لِعَلِّمِي بِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْغَرِيبِ ، وَكَثْرَةِ أَنْسِ النَّاسِ بِالْجَلِيِّ الْقَرِيبِ ، والطريقُ في ذلك أن أذكرُ اللفظة بوجوهِ إعرابها المحتملة إن كانت من ذواتِ الإعرابِ واشتقاقها في أصل اللغة إن احتملت ذلك ، ونُبِّينُ معنى الحرفِ الواردِ من حروف الصفاتِ والمعاقبةِ ، وغيرها ، وتعليل ما يعلل من طريق التصريف ، على أبلغ الوجوه إن شاء الله تعالى ، وإذا وردت لفظة مكررة في السور والآيات ذكرت جميع ما فيها في أول موضع أجدها فيه . . . ثم أذكر في خلال ذلك ما حذف وهو يراد في السورة ، وما المسوغ لحذفه في كل موضع ، فإذا كمل إعراب السورة حصرت جميع ما فيها من المحذوفات بالعدد ، وبعد الفراغ من جميع السور إن شاء الله تعالى أحصر جميع المحذوفات في القرآن الكريم عدداً إن شاء الله تعالى ،

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣٠١/٥ .

(٢) المستنهي : ٢٠١ ق/١ .

وأذكر أيضاً ما ورد من التكرار ، وما الغرض بتكراره ، وأذكر المجاز فيها من طريق اللغة ، وما الأصل في استعماله ، وهذا حين أشرع في ذلك وبالله التوفيق .
والكتابُ يَحَقِّقُ الجزءَ الأولَ منه وَيَدْرُسُهُ إحدى طالباتِ كليةِ التربيةِ التابعةِ لوزارةِ المعارفِ في الرياض .

وقد ذكر بروكلمان^(١) ، وتبعه كحالة^(٢) ، هذا الكتاب للمصنف باسم « تفسير القرآن » ، مما أَوْهَمَ بعضَ الدارسين^(٣) أنه كتاب آخر غير « المُسْتَنهَى » ، ومما يدل أن بروكلمان وكحالة عنيا بتفسير القرآن « المستنهي » نفسه أنهما لم يذكرهما مع مؤلفات ابن يعيش المستنهي بعد أو قبل أن ذكرا إعراب القرآن ، بالإضافة إلى أنهما اعتمدا في وفاة المصنف على ما جاء في خاتمة الجزء الثاني من كتاب « المستنهي » كما سبق^(٤).

ب) كتاب التهذيب الوسيط في النحو :

ذكره صارم الدين^(٥) باسم « التهذيب » ولعله خطأ من النساخ ، والله أعلم ،
وذكره يحيى بن الحسين^(٦) ، وبركلمان^(٧) ، ورضا كحالة^(٨) ، وزيارة^(٩) .
وقد حَقَّقَ الكتابَ ونَشَرَهُ^(١٠) الدكتور : فخر صالح سليمان قدارة ، واعتمد في

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣٠١/٥ .

(٢) معجم المؤلفين : ٣٠٧/١٠ .

(٣) ينظر : مقدمة محقق كتاب التهذيب للمصنف : ٨ .

(٤) ينظر فيما سبق : وفاة المصنف .

(٥) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

(٦) طبقات الزيدية الكبرى : ٧٤ .

(٧) تاريخ الأدب العربي ٣٠١/٥ .

(٨) معجم المؤلفين : ٣٠٧/١٠ . (٩) أئمة اليمن : ١٩٩ .

(١٠) طبع لأول مرة في دار الجليل ببيروت ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

تحقيقه - كما ذكر^(١) - على نسخة المتحف البريطاني برقم (ثان ٩٢٩ رقم ١) وقال بأنها نسخة وحيدة للكتاب ، إلا أنه قد عُثِرَ على نسخة أخرى للكتاب ، عَثَرَ عليها أستاذنا الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .

وهو كتاب يظهر أنه مختصر عن كتاب المحيط الذي نُعْنِىَ بتحقيق الجزء الثاني منه في هذه الرسالة . وقد سار المؤلف فيه على منهج كتاب المحيط ، من حيث ترتيب الأبواب ، وتصدير كل باب بعدة أسئلة تشمل موضوعات الباب وجوانبه ، ثم يجيب على الأسئلة خلال الفصول التي يعقدها تحت الباب ، جاعلاً كل سؤال فصلاً على حدة . وكتاب التهذيب يقع في مجلد واحد ، وقد ألفه المصنف بعد كتاب المحيط ، فقد ذكر « المحيط » في كتاب التهذيب عدة مرات ، فقال في المقدمة^(٢) : « ... على ما وضعت في كتاب المحيط ... »^(٣) .

وسبب تأليفه هو إجابة من يعد سؤاله ، ويتلقى بالقبول مقاله^(٤) ، وجعله مختصراً لم يورد فيه كثيراً من الخلافات التي أوردها في كتاب المحيط . وقد ضمنه أغلب شواهد المحيط ، من آيات ، وأشعار ، وأقوال .

جـ) الياقوتة في النحو :

ذكره صارم الدين ، في طبقاته^(٥) ، عندما ترجم للمصنف باسم « الياقوتة » ،

(١) ينظر : تقديم لكتاب التهذيب : ١٠ .

(٢) ينظر كتاب التهذيب للمصنف : ١٧ .

(٣) وقد ذكر المحيط في صلب كتاب التهذيب مرتين آخرين ، ينظر : ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٤) ينظر : التهذيب : ١٧ .

(٥) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

وأشار إليه مُحَمَّدُ زُبَارَةٌ فِي أئِمَّةِ الْيَمَنِ^(١) ، وَالْحَبَشِيُّ فِي مَصَادِرِ الْفِكْرِ^(٢) . وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَ
هَذَا عَنِ الْكِتَابِ .

د) شَرَحُ الْمَفْصَلِ :

نَسَبَهُ إِلَيْهِ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ فِي طَبَقَاتِهِ ، وَفِي الْمُسْتَطَابِ^(٣) ، عِنْدَمَا تَرَجَّمَ
لِلْمُصَنِّفِ وَعَدَّدَ مُؤَلَّفَاتِهِ . وَلَا نَعْلَمُ غَيْرَ هَذَا عَنِ الْكِتَابِ .

هـ) الْمَحِيطُ الْمَجْمُوعُ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي النَّحْوِ :

وَهُوَ هَذَا الْكِتَابُ ، وَسَنُخَصُّهُ بِالدراسةِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَدْ نَسَبَ بَعْضُهُمْ^(٤) إِلَى ابْنِ يَعِيشَ كِتَابَ « الدَّرَرُ الْمَنْظُومَةُ بِالْبَيَانِ فِي تَقْوِيمِ
اللِّسَانِ » ، وَإِنَّمَا هُوَ لِابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعِيشَ^(٥) .

(١) أئمة اليمن : ٢٠٠ .

(٢) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : ٤١٦ .

(٣) طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين : ق : ٧٤ ، والمستطاب له : ق : ٤٢ .

(٤) وهو الحبشي في مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : ٤١٦ .

(٥) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٣٠١ / ٥ .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب : ويشمل المباحث التالية :

- ١- اسمه .
- ٢- أجزاؤه .
- ٣- نسبة الكتاب إلى المؤلف .
- ٤- منهج المؤلف في الكتاب .
- ٥- موقفه من القياس .
- ٦- موقفه من السماع .
- ٧- موقفه من العلل النحوية .
- ٨- موقفه من كثرة الاستعمال .
- ٩- موقفه من الأصول النحوية .
- ١٠- مصادر الكتاب .
- ١١- شواهد .
- ١٢- اختياراته .
- ١٣- موقفه من آراء النحاة واختلافهم .
- ١٤- موقفه المدرستين البصرية والكوفية .
- ١٥- مأخذ .
- ١٦- ما انفرد به المصنف .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب ، ويشمل المباحث التالية :

١- اسمه :

اسمه « المحيطُ المجموعُ في الأصولِ والفروعِ في النَحْوِ » وكتبَ على الورقةِ الأولى : « الجزءُ الثاني من كتابِ المحيطِ » ، وكتبَ على الورقةِ الثانيةِ : الجزءُ الثاني - من ثلاثة أجزاء - من كتابِ المحيطِ المجموعِ في الأصولِ والفروعِ في النَحْوِ ، تصنيفُ الفقيه . . . سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني . . . » .
وقد نصَّ المصنّفُ نفسه - رحمه الله - على هذا الكتاب باسم « المحيط » في مقدمة كتاب « التهذيب » ، وفي بعض أبوابه^(١) .
كما نص صارمُ الدين عليه أيضاً باسم « المحيط »^(٢) ، وكذلك زيارة^(٣) .

٢- أجزاؤه :

يَقَعُ الكتابُ في ثلاثةِ أجزاء كما هو واضحٌ من العنوان الموجودِ على الورقةِ الثانية من الجزء الثاني الذي بين أيدينا ، حيث كُتِبَ : « الجزء الثاني - من ثلاثة أجزاء - من كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو . . . » .
أما الجزء الأول فقد صور من مكتبة الجامع الكبير بصنعاء على أنه الثالث ، كما

(١) ينظر كتاب التهذيب الوسيط للمصنف : ١٧ ، ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٢) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ . (٣) أئمة اليمن : ٢٠٠ .

هو مثبت في الفهارس^(١) ، وبعد التصوير تبين أنه الجزء الأول ، ويقوم بتحقيقه أحد الزملاء في كلية اللغة العربية .
على
والجزء الثاني هو الذي بين أيدينا . ونسأل الله أن يعيننا^(٢) الكشف عن الجزء الثالث ، إذ أنه مازال مفقوداً .

٣- نسبة الكتاب إلى المؤلف :

أرى أن نسبة كتاب « المحيط المجموع » إلى مصنفه : محمد بن علي بن يعيش الصنعاني المتوفى سنة ٦٨٠هـ نسبة صحيحة ، وذلك لما يلي :

أولاً : نسب المصنف الكتاب إلى نفسه في مقدمة كتاب « التهذيب الوسيط » قال^(٣) :

« ... على ما وضعت في كتاب المحيط ... » كما أحال عليه في التهذيب مرتين بشكل يشعر أنه يحيل على كتاب له^(٤) .

ثانياً : نسب الكتاب إلى ابن يعيش مترجمه صارم الدين إبراهيم بن القاسم^(٥) عندما ترجم له وعدد بعض مصنفاته ، ومنها « المحيط » .

ثالثاً : نسبه له ابنه الحسين حيث كتب بخط يده في آخر الجزء الأول من المحيط على الورقة التي هي قبل الأخيرة ما نصه : « حسبنا الله وكفى . وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك وما بعده من المحيط على والدي السيد العلامة سابق الدين ، عمدة العلماء الراشدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش - رحمة الله عليه - ورضوانه ،

(١) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، إعداد : أحمد عبدالرزاق الرقيحي وزملاؤه :

. ١٥١٣/٣

(٢) التهذيب الوسيط : ١٧ .

(٣) ينظر التهذيب الوسيط : ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٤) طبقات الزيدية لصارم الدين : ٣٩٩ .

وأجاز لي روايته وجميع مصنفاته رحمة الله عليه » .

كما كتب على نفس الورقة بخطه أيضاً : « بلغ وصح مقابلة على أصله وهو نسخة الفقيه شرف الدين الحسن بن البقاء ، وهي أول النسخ منسوخة بين الألواح ، إذ كان الفقيه المذكور تلقاها عن والدي رحمة الله عليه ، وسمعها عليه فصحت ، والحمد لله وحده . وكتب هذا وعُني في تصحيحه الحقيير الفقير إلى رحمة ربه الكريم : حسين بن محمد بن علي بن يعيش النحوي » .

كما كتب بخطه أيضاً على الورقة الأخيرة من الجزء الأول : « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع كتاب أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك على ما هو عليه ، وذلك بحق سماعي له عن شيخخي^(١) الراسخين الفاضلين : والدي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحد بن سابق الدين وعن الفقيه العالم الحسن بن البقاء بحق سماعه قراءة على والدي رضي الله عنهما . وكذلك سمع عني أيضاً الولد محمد بن حسين بن محمد وفقنا الله وإياه جميع مصنفات والدي - رحمة الله عليه - في العربية » ثم قال : « وكتب حسين بن محمد بن يعيش » .

واهباً : نسب الكتاب إلى المصنف المؤرخ محمد زيارة في كتابه : « أئمة اليمن »^(٢)

كل ذلك يدل على أن نسبة الكتاب إلى مؤلفه صحيحة . والله أعلم .

٤- منهج ابن يعيش في كتاب « المحيط » :

رتب المصنف الكتاب ترتيباً جيداً ، حيث قسمه إلى أبواب على حسب موضوعات النحو ، وكان يلخص كل باب في مطلعته بعدة أسئلة تشمل نواحي الباب ومسائله ، ثم يجيب عن هذه الأسئلة واحداً واحداً ، جاعلاً جواب كل سؤال فصلاً مستقلاً بذاته ، فإذا ما انتهى من شرح الفصول والإجابة على جميع أسئلة الباب ، فإنه قد يتبعها بمسائل من الباب نفسه ، يرى إلحاقها به ، وهي عبارة عن مسائل تطبيقية على الباب .

وقد رتب الأسئلة ترتيباً جيداً ، فهو - في الأغلب - يبنى اللاحق على السابق ، وبحيث يستغني السابق عن اللاحق ، فمثلاً يكون السؤال الأول عن حقيقة الباب وحده ، والثاني عما يشتمل عليه من أدوات وآلات ، والثالث في النوعية ، والرابع في التقسيمات ، والخامس في الأحكام ، والسادس فيما يتبع ذلك من أحكام ، ويتفرع عليه من أسئلة ، مثال ذلك قوله في باب النداء^(١) : « يقال فيه : ما النداء ؟ وبكم ينادى من الحروف ؟ وما المنادى من الأسماء ؟ وعلى كم ينقسم المنادى ؟ وما أحكام الجميع ؟ وما يتبع ذلك من السؤالات » .

وكذلك ترتيب الأبواب ، فما كان محتاجاً إلى غيره أخره عنه ، وجعله بعده ليحيل عليه . فمن ذلك مثلاً وَضَعُ بَابٍ « لَنْ » بعد « أَنْ » قال في نهاية الحديث عن « أَنْ »^(٢) : « هذه أحكام أَنْ ، قد ذكرتها لك مستوفاة ، واتسع الكلام فيها ؛ لأنها أصل الحروف النواصب ، وكثيرٌ مدارُّها في الكلام ، فإذا صح لك ذلك فيها فالذي بعدها من الحروف مفتقر إلى أكثر أحكامها ، والأقوى بعدها : « لَنْ » على ما تقدم من الخلاف ، وهذه أحكامها » ثم أورد باب « لَنْ » .

(١) ينظر : صفحة رقم : ١ من النص المحقق .

(٢) صفحة : ١٩٠ ، من النص المحقق .

وقد قَسَمَ - رحمه الله - المسائل النحوية بالنسبة للأحكام إلى واجب ، وجائز ، وممتنع ، وهو تصنيف جيد ، يُلَخِّصُ البابَ بشكلٍ أقربَ إلى الأفهام ، وأسهلَ على المتعلمين ، ويساعد على تثبيت المعلومات في الذهن .

كما ربط أجزاء الكتاب ببعضها عن طريق الإحالات المناسبة ، كقوله مثلاً^(١) : « . . . وقد تقدم في ذكر العوامل في الجزء الأول » ، وكقوله في الحديث عن تركيب « لن » عند الخليل^(٢) : « . . . فمعناه عنده : لا أن تقوم ، وتعليله على ما تقدم في الباب الأول » أي في باب « أن » .

ومن منهجه أنه كان يفترض أسئلة يتوقع ورودها في الذهن ، نتيجة تداعي الأفكار في أذهان المتعلمين ثم يجيب عنها ، فمن ذلك قوله في باب « رب »^(٣) : « . . . ولقائل أن يقول : فلم وجب في « كم » أن يكون لها رتبة التقديم ؟ فالجواب أن يقال : لأن لفظها في الخبر أشبه لفظ الاستفهام ، والاستفهام يجب أن يكون له صدر الكلام » .

وقد أكثر من إيراد الأسئلة المفترضة ثم الإجابة عليها ، وما ذلك إلا لاهتمامه بالتعلم والمتلقي ، إذ إن هذه الأسئلة تساعد المتعلمين على تثبيت المعلومات في أذهانهم أكثر وتجعلهم يتفاعلون مع المسائل المطروحة .

ومن منهجه الالتزام بدلالة ألفاظه ، صرح بذلك في بعض المواضع بقوله^(٤) : « . . . فكل موضع ذكرت فيه أن حرفاً بمعنى حرف فهذه المعاقبة ، وهي جائزة ، وكل موضع ذكرت فيه أن معنى هذا الحرف كذا وكذا ، فهو أصله الذي وضع له ، وهو واجب

(١) صفحة : ١٨٠ .

(٢) صفحة : ١٩١ .

(٣) صفحة : ٢٩٩ .

(٤) صفحة : ٢٦٣ .

«...» .

ومن منهجه - أحياناً - أن يشرح كلام النحاة الذين ينقل عنهم ، أو يلخص فائدة كلامهم ، كقوله مثلاً^(١) : « ... وقد روي في معنى كلام لأبي العباس أنه قال : « رَبَّ » معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلا نكرة ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه ، ولا تكون « رَبَّ » إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها . تم كلام أبي العباس .

وفائدة كلامه أنه يريد : أن « رَبَّ » إنما وجب تقديم رتبته ؛ لأنها موضوعة للمبالغة في التقليل ، فقدم المعنى الدال على التقليل ليكون أفخم ... » .

إن المطلع على كتاب « كشف المشكل » في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني^(٢) ، فإنه يلحظ لأول وهلة توافق ابن يعيش مع هذا الكتاب في منهجه وترتيبه ، ولعل هذا المنهج هو السائد والغالب على المؤلفات النحوية في عصر المؤلف وما حوله في اليمن ، فالمشهور عنهم الأخذ عن بعضهم والتناقل في الشكل والمضمون .

ومنهج ابن يعيش في كتابيه « المحيط » و« التهذيب » هو نفس المنهج الذي سار عليه الحيدرة في « كشف المشكل » فقد قسم الحيدرة كتابه إلى أربعة أكتبة ، ووضح منهجه بقوله^(٣) : « ... وجعلته أربعة أكتبة ، أجملت في الأول معرفة الأصول ، وفصلت في الثاني معرفة العامل والمعمول ، وجمعت في الثالث جمهرة من الفروع ، وأوردت في الرابع شيئاً من التصريف والخط ، وما يتصل بذلك من القراءة ، وما يحتاج إلى معرفته الشاعر . وبوت كل كتاب منه أبواباً ، جعلت في صدر كل باب أسئلة

(١) صفحة : ٢٩٩ .

(٢) ينظر : صفحة رقم : ١٣ من المقدمة .

(٣) كشف المشكل : ١٦١/١ .

ينقضي الباب بانقضاء أجوبتها ، واعتمدت في الغالب أن يكون أول تلك الأسئلة حقيقة ذلك الباب وحده » ، ثم أشار إلى سر ترتيب الأكتبة والأبواب بقوله^(١) : « فالكتاب الأول مُستغْنٍ بنفسه عما بعده ، والثلاثة الأخرُ متعلّقةٌ به تعلقَ الفرعِ بأصله ، والكتاب الثاني مُستغْنٍ بنفسه عن الثالث والرابع ، والكتاب الثالث مُستغْنٍ عن الرابع ، وكل واحدٍ من الثلاثة الأخرِ أيضاً متعلقٌ بما قبله .

وكذلك أبواب الكتاب في ترتيباتها ، يستغني الأول عما بعده ، ويفتقر كل شيء منها إلى ما قبله ، وكذلك فصول الكتاب في ترتيبها . وإذا مثلنا بلفظ أو أكثر فاعلم أن كل لفظ يدل على نوع من ذلك القسم الممثل ، وليس هذه الشرائط لازمةً في كل شيء ، وإنما هن الأكثر من جميع ما أوردنا . فتفهم هذا الأصل ، وتصفح هذا الترتيب من الخطبة ، فإنه مدخل الكتاب . وفقنا الله وإياك للصواب » .

هذا منهج الحيدرة وضعه في خطبة كتابه ، ومن يدقق النظر في كتاب المحيط أو التهذيب لابن يعيش يرى أن وصف الحيدرة منطبق تماماً على كتابي ابن يعيش مع خلاف طفيف جداً . فقد جمع ابن يعيش في كتابيه بين الأصول والفروع فأجمل في البداية معرفة الأصول من إعراب وبناء وكلام ، ثم انتقل إلى الحديث عن العامل والمعمول كالفاعل والفاعل والمبتدأ والخبر وما يلحق به ، ثم انتقل إلى الفروع^(٢) كالنصب والتصغير ، والتاريخ ، والتأكيد ، وأسماء الأفعال ، والفعل المعتل والمضاعف ، وما شاكله ، ثم انتقل إلى التصريف ، ثم تحدث عما يجوز للشاعر في الضرورة^(٣) . فلعل ابن يعيش أشار إلى احتذائه لمنهج الحيدرة في مقدمة كتاب المحيط ، التي سقطت مع بعض الأبواب من بداية الكتاب .

(١) كشف المشكل : ١٦٢/١ ، ١٦٣ .

(٢) أشار المصنف إلى كتاب الفروع في الجزء الأول ورقة : ٩/ب .

(٣) أشار ابن يعيش إلى باب ضرورات الشعر في هذا الموضع : ٤٩ .

٥- موقفه من القياس :

عُني المصنف بالقياس كثيراً ، وكان فيه بصريّ النزعة ، فقاعدة القياس عنده الكثرةُ والشيوعُ ، فلا يقيس على البيت الواحد ، أو على النادر ، فقد رد على الكوفيين الذين يستشهدون على اسمية الكاف بقول الشاعر :

* فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ *

حيث وقعت الكاف مضافاً إليه فجعلها الكوفيون اسماً ، فرد قائلاً^(١) : « ... فذلك غير مستقيم أيضاً ؛ لأن هذا البيت نادر وَحْدَهُ ، والنادر لا يقاس عليه ... » ثم خَرَجَ البيت على الضرورة القبيحة ، فَعَلَ البصريين بالشاهد الذي يخالفهم ، فقال : « فكأن الشاعر استعمله ضرورة وهي ضرورة قبيحة ؛ لأنه أدخل التشبيه على التشبيه ... » . ومن قياسه قوله^(٢) : « وما ثبت في رتبة « رَبَّ » يَثْبُتُ في رتبة « كَمْ » ؛ لأنهما متقابلتان في التقليل والتكثير » .

وقد أكثر من قوله : « فِقِسْ عليه ، أو قياس كذا كذا ، أو وقِسْ هذا القياس ... » وما أشبه ذلك .

وأوضح نص للمؤلف يبين اهتمامه بالقياس ، قوله في كتابه التهذيب^(٣) : « فينبغي لك أن تروض نفسك في استخراج القياس ، فإن فعلت أطللت على مقدار ألف مسألة ، كلُّ واحدةٍ غيرُ الأخرى ، والقياسُ يُنبِؤُكَ عن ذلك » .

٦- موقفه من السماع :

(١) ص ٢٩٥ .

(٢) ص ٢٩٩ .

(٣) التهذيب الوسيط : ٤٠١ .

اهتم - عليه رحمة الله - بالسماع كثيراً ، وكثيراً ما يجعله علة بذاته ، فمثلاً بعد أن ذَكَرَ الخلاف في علة بناء النكرة المقصودة بالنداء ، قال^(١) : « ... والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أن يقال : إِنَّ الْعَرَبَ قد نطقت بهذه المناديات على هذا الوضع واطرد ذلك في لغاتها ، فصار كل واحد منها مسموعاً على ما هو عليه ، ويكون زبدة الجواب : السَّماع ، وإن كان ما تقدم قد ذكرته العلماء وفصلته ، وفيه ما فيه ، والله أعلم » .

وقال في عدم صوغ فعل التعجب من أفعال العاهات بعد أن ذكر علل النحاة^(٢) : « ولا أعرف في هذا علة غير السماع عن العرب » .

ونجده يربط بين السماع والمواضعة في قوله فيما سبق « على هذا الوضع » وفي موضع آخر قال^(٣) : « ... والذي أحسب أن هذا القول يرجع إلي السماع الموضوع والله أعلم » .

٧- موقفه من العلل النحوية :

اهتم اهتماماً كبيراً بالعلل النحوية ، فهو لا يكاد يترك شيئاً بدون تعليل ، وهو منهج موافق لطريقة البصريين الذين أولعوا بالتعليلات .

وهو يقصد إلى التعليل قصداً ، يدل على ذلك قوله^(٤) : « وسنبين هذا بعلمه في باب الأجوبة بعون الله ولطفه » .

(١) ص ٢٣ .

(٢) ص ١٠٧ .

(٣) ص ١٠٨ .

(٤) ص ٢٣٦ .

وقد أكثر من قوله « وتعليل كذا كذا ، أو وعلّة كذا كذا . . . أو لعلّة كذا وغيره . . . » . وقد يُعلّل مباشرة دون ذكر لفظة التعليل .

٨- موقفه من كثرة الاستعمال :

اعْتَدَّ اعتداداً بالغاً بكثرة الاستعمال ، واعتبره علّة مجوزة ، وجعل له تأثيراً قوياً عند العرب ، بحيث يصبح به الفرع أصلاً مستعملاً ، والأصل مهملأ ، قال ^(١) - رحمه الله - : « وكثرة الاستعمال عند العرب له تأثير قويٌّ ، يجعلون به الفرع أصلاً مستعملاً ، والأصل مهملأ ، وتحت هذا كلام يطول تفصيله » .

وأجاب من يسأل عن جواز حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء النفس مع عدم جواز ذلك في غير النداء فقال ^(٢) : « فالجواب أنه جاز ذلك في النداء ، ولم يجز في خلافه لكثرة استعمالهم لذلك في النداء » .

وقد أكثر المصنف من التعليل بكثرة الاستعمال والمدار في كلام العرب . وعلى العكس فإنه قد يجعل قلة الاستعمال علّة مانعة ، كقوله ^(٣) : « وإنما لم تُرخم النكرة لأمرين : أحدهما أنها قليلة الاستعمال في كلام العرب في النداء خاصة . . . » .

٩- موقفه من الأصول النحوية : (القواعد المتفق عليها)

عُني بالأصول النحوية كثيراً ، والتزم بها ، وكثيراً ما ردد قوله ^(٤) : « على ما تقتضيه الأصول » ، وذلك بعد أن يُقرّر مسألة ما ، فمثلاً يقول : « والضّلّة لا تتقدم على

(١) ص : ١١ .

(٢) ص : ١١ .

(٣) ص : ٤٤ .

(٤) ص : ١٢٤ .

الموصول على ما أصلوه » ، ويقول^(١) : « ومن حق التبيين أن يكون معتمداً على المبين
بمعنى أن يذكر بعده على ما تقتضيه الأصول » ، وقال^(٢) : « والفاء إذا دخلت على
الفعل للاستئناف وهذا أقرب على الأصول » ، وقال^(٣) : « وصفة الشخص لا تقع موقع
صفة الحدث على ما جرت عليه الأصول » .

(١) ص : ١٥٢ .

(٢) ص : ٢٣٦ .

(٣) ص : ٣١٩ .

١٠- مصادر الكتاب :

لم يصرح المصنف في هذا الجزء من المحيط إلا بكتابين اثنين من المصادر التي اعتمدها ، وهما :

(١) كتاب سيبويه :

ونقل عنه آراء الخليل وسيبويه - رحمهما الله - لأن الكتاب حار آراء الخليل بن أحمد - رحمه الله - ، وقد صرح في عدد من المواضع بكتاب سيبويه ، قال^(١) : « ... وهذان الحرفان ما استعملتا في نداء القريب إلا توكيداً ، وقد أشار إلى مثل ذلك سيبويه في كتابه الجامع » يعنى بالحرفين الهمزة وأي من أدوات النداء . وقال أيضاً^(٢) : « ... وكذلك يا عبدالله والواصل معك أقبلاً ، لا يكون إلا النصب إلا في مسألة واحدة رواها سيبويه في كتابه الجامع عن بعض المتقدمين ، وهي : يا عبدالله والرجل بالرفع ... » .

وقال أيضاً^(٣) : « ... وإنما جاز حذف الياء ههنا لشبهها بالتنوين على ما رواه سيبويه ... » .

وغير هذه من المواضع ، كما نقل آراء الخليل من الكتاب ، وصرح بذلك أحياناً ، وأحياناً لم يصرح ، ولكن خرجت أقوال الخليل من الكتاب ، فمما صرح به قوله^(٤) : « وحكى سيبويه عن الخليل أنهم إنما نصبوا المنادى المضاف والنكرة لما طال بهما الكلام كما نصبوا قبلك وبعذك ... » وقال^(٥) : « ... وقد ذكر مثل هذا الخليل بن أحمد -

(١) ينظر ص : ٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر ص : ٧ من النص المحقق .

(٣) ينظر ص : ٩ من النص المحقق .

(٤) ينظر ص : ٢٢ من النص المحقق .

(٥) ينظر ص : ٧٧ من النص المحقق .

رحمه الله - حكاه سيويه في كتابه الجامع .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ :

نقل عن ابن بابشاذ كثيراً ، ولم يصرح بكتبه التي نقل عنها إلا في موضع واحد حيث قال في باب أحكام أن^(١) : « أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي قولنا : لم عملت « أن » في الأفعال وهي اسم ، وأصل الأفعال أن تكون عاملة في الأسماء من طريق اللفظ ؟

فعن ذلك جوابان :

أحدهما : رواه الشيخ طاهر بن أحمد في شرحه ، قال : العلة في إعمال « أن » أنها اختصت بما دخلت عليه ، فعملت كما عملت سائر الحروف المختصة بما تدخل عليه مما ليس هو متنزلاً منزلة الحرف من الكلمة .

وللشيخ طاهر هذا شرح الجمل ، وشرح النخبة ، وشرح المقدمة المحسبة ، وقد وجدت هذا القول الذي نقله المصنف عن الشيخ طاهر في شرح الجمل : لذا ترجع عندي أنه هو المعنى بقوله « في شرحه » . وقد وثقت كثيراً من الأقوال التي نسبها المصنف له من شرح الجمل . كما نقل عنه فيما يظهر كثيراً من أقوال العلماء ، كالبريد ، والسيرافي ، والمازني ، مع عدم الإشارة إليه .

وهناك مصادر أفاد منها ولم يُشِرْ إليها صراحة ، بل أشار إلى أصحابها وذلك

مثل :

ابن السراج : ذكره في ثلاثة مواضع ، وأشار إلى رواية ابن السراج عن الأحمر النحوي ، وحكايته عنه الفصل بالحروف والظروف بين « رَبَّ » ومجرورها^(٢) ، وقد وجدت

(١) ينظر ص : ١٧٨ .

(٢) ينظر ص : ٣٠٤ .

هذا القول في الأصول ، كما وثقت كثيراً من المسائل من كتاب الأصول لابن السراج مما يؤكد أن المصنف اعتمد عليه .

ومنهم السيرافي ، حيث ذكره مرة واحدة ، بينما وثقت كثيراً من الأقوال من شرحه لكتاب سيبويه .

ومنهم الأخفش ، وأشار إليه مرتين .

ومنهم أبو العباس المبرد ، ذكره في ستة مواضع ، وقد وثقت أقواله من المقتضب إلا قولاً واحداً لم أجده في المقتضب ولا في الكامل ، ووجدته في شرح الجمل لابن بابشاذ .

ومنهم المازني ، ورد ذكره مرتين ، وقد وجدت قوله في المقتضب ، فهو أستاذ المبرد ، وكذلك في شرح الجمل لابن بابشاذ .

وكذلك الفراء ، أشار إليه في موضع واحد .

ولا ندري هل رجع المصنف إلى مؤلفاتهم مباشرة أو هو نقل عنهم بواسطة ، ونرجح أنه نقل عن أغلبهم بواسطة .

ولا شك أنه أفاد من مصادر أكثر بكثير مما ذكره وصرح به ، وأهم مصدر من هذه في تقديره هو كتاب « كشف المشكل » ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليماني (ت : ٥٩٩هـ) وكان أحياناً يشير إليه بقوله : « ومنهم ، أو وبعضهم » مثل قوله^(١) : « وكذلك لا يجوز أن تقول : ما أبيض هذا الطائر ! وأنت تريد به البياض ! فإن أردت به كثرة البيض جاز ، كأنك تريد : كثر بيضه فصار كأنه له طبع ، وبعضهم يفسر قول الشاعر :

(١) ينظر ص : ١٠٤ .

جاريةٌ في ثوبها الفضفاضِ

أبيضٌ من أختِ بني إِباضِ

على هذا المعنى ، ويكنى به عن كثرة الأولاد لغيرِ رَشْدَةٍ* فإذا قارنا هذا الكلام بما قاله الحيدرة عرفنا أنه المقصود بقوله « بعضهم » ، فقد قال الحيدرة في كتابه^(١) : « ... وكذلك الألوان ، لا يجوز : ما أصفره ... ولا ما أبيضه . فإن قلت للطائر : ما أبيضه ! وأنت تريد أنه كثير البيض جاز ، كما قالوا : جارية (الرجز)

شبه كثرة أولادها لغيرِ رَشْدَةٍ بالبيض » .
وأمثال هذا كثير .

١١- شواهد :

تنوعت شواهد ما بين قرآن ، وحديث ، وشعر ، ورجز ، وأقوال ، وأمثال .

أ) القرآن الكريم :

استشهد - كغيره - بكثير من الآيات القرآنية ، فقد بلغت شواهد القرآنية في هذا الجزء عشرين ومائتين شاهداً ، أغلبها من القراءات السبعية ، وقليل منها من الشاذة .

وقد كثر الخطأ في الآيات ، أصلحت كل ما وقفت عليه من ذلك في المتن مباشرة مع الإشارة إليه في الهامش .

وهو يستشهد بالآيات لتأصيل القواعد ، وقد يتعرض في بعض الأحيان إلى تفسير الشاهد إذا لزم الأمر ، لتوضيح المعنى الذي به يصح الإعراب ، مثال ذلك

(١) كشف المشكل : ٥١٤/١ ، ٥١٥ .

* يقال : ذُلِلَ لِرَشْدَةٍ : بفتح الراء وكسرهما ، ضد « لَرْنِيَّة » . القاسم المحيط : (رشد) وفي المصباح : عن أبي زيد : أي صحيح النسب .

تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ حيث قال^(١) : « فأما قول الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ففي ﴿ كَافَّةً ﴾ قولان : منهم من يجعله حالاً ، ويقول : العامل فيه « أَرْسَلْنَاكَ » ، والحال للناس ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير : وما أَرْسَلْنَاكَ للناس إلا كَافَةً ، واللام أيضاً متعلقة بـ « أَرْسَلْنَا » ، واللام بمعنى « إلى » عند بعضهم ، وهذا ردٌّ على اليهود الذين يقولون : إنه رسول إلى العرب وليس برسول إلى اليهود ، وقد صح أن اليهود من جملة الناس ، فصح بهذا أنه رسول إليهم ، فيبطل بهذا أن يكون العامل في ﴿ كَافَّةً ﴾ قوله ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ وإذا بطل كونه عاملاً فيه بطل أن يكون متقدماً عليه وهو العامل ، فينتج لك من هذا أن العامل إذا كان في الذي تعلق به الحرف لا يجوز تقديمه .

ومن ذلك قوله في معاني « مِنْ »^(٢) : « والحادي عشر : من معناها أن تكون بمعنى الباء ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ والتقدير : بأمر الله ؛ لأنهم لا يقدرون يحفظون العبد من أمر الله ، وتبين هذا مذكور في تفسير الآية ، وهو أَنَّ حَفَظَةَ الْعَبْدِ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللَّهُ - سبحانه - الْمُعَقَّبَاتِ اثْنَا عَشَرَ مَلَكاً ، فاثنتان عن يمينه ، واثنتان عن شماله ، واثنتان خلفه ، واثنتان قدامه ، واثنتان من تحته ، والكاتبان ، وليس أحد يحفظه من فوقه ؛ لأنه من حيث ينزل القضاء فلا يقدر أحد على حفظه ، فإذا صح ذلك فـ « مِنْ » بمعنى الباء ؛ لأن الحفظ بأمر الله - سبحانه - ؛ لأنه الذي أمرهم به .

ب) الحديث النبوي :

(١) ص : ١٣٢ .

(٢) ص : ٢٦٧ .

استشهاده بالحديث النبوي قليل جداً لا يكاد يُذكرُ ، وهو في هذا موافق لكثير من النحاة المتقدمين ، ومن تبعهم ، من الذين لم يستشهدوا بالحديث ، محتجين بأن الحديث يروى بالمعنى ، ويرويه أعاجم ، وأن اللفظ المروي ليس هو لفظ النبي ﷺ . فالذي يظهر أن المصنف ذهب إلى هذا المذهب حيث لم يستشهد إلا بثلاثة أحاديث في هذا الجزء . ومع هذه القلة ، فإنه لم يورد الحديث لمجرد الاستثناس كما يفعل كثير من النحاة ، بل أورده لتأصيل القاعدة مثال ذلك إجازته الإغراء للغائب بشرط أن تقدر آلات الإغراء هنا تقدير المعدى بحرف الجر ، معللاً ومدللاً : « . . . لأن ذلك مستعمل في لغة العرب يقولون : من خاف من كذا وكذا فعليه بكذا وكذا ، وذلك ظاهر غير مدفوع ، والدليل على ذلك كلام النبي ﷺ : « من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء » وفي رواية أخرى : « معاشر الشباب : من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإنه له وجاء » . . » .

ج) أشعار العرب :

لم يكن يكثر من الشواهد الشعرية ، فلم تتعد شواهد في هذا الجزء من الكتاب ما بين شعر ورجز تسعة وسبعين شاهداً ، وهذا يعد قليلاً إذا قسنا ذلك بما يورده النحاة في مثل هذه الأبواب ، ولا سيما أن كتابه هذا يعدُّ كتاباً موسعاً ، يذكر أقوال العلماء وخلافاتهم ، وهو كما سماه : المحيط المجموع .

ولم يكن المؤلف - رحمه الله - يهتم بنسبة الشعر فلم ينسب منه سوى أربع عشرة شاهداً . أخطأ في نسبة واحد منها ، أشرت إلى ذلك في الهامش في موضعه . وقد قمت بنسبة ما أهمل نسبته إلى أصحابه بقديم ما أسعفتنا به المصادر ، إلا

ثمانية شواهد لم أتوصل إلى نسبتها .

وجميع ما استشهد به هو لشعراء من عصور الاحتجاج ، ماعدا بيتاً واحداً
لَمَوْلَدٍ ، ولم ينسبه أيضاً ، وهو ينسب إلى أبي العتاهية وإلى أبي نواس ، وهما ممن
لا يُحْتَجُّ بشعره ، ولأنّ德里 هل أورد البيت للاستشهاد ، أم أراد به مجرد الاستئناس .

د) أقوال العرب وأمثالهم :

لم يستشهد إلا بمثلين من أمثال العرب ، وهما أيضاً في مناسبة واحدة ، وهما :
« أَطْرَقَ كَرًا » و « افْتَدَى مَخْنُوقٌ » . وأما أقوال العرب فاستشهد بحوالي ثمانية عشر
قولاً لهم في مناسبات متنوعة .

١٢- اختياراته :

- للمصنف اختيارات موفقة ، نذكر فيما يلي أهمها :
- جعل الفتحة في قولهم : « يابنُ أمُّ ، ويابنُ عمُّ » عوضاً من الألف التي هي عوض من الياء المحذوفة ، قال^(١) : « والصحيح أن قولهم يابن أم ، ويابن عم ، يريدون به : يابن أما ، ويابن عما ، بإثبات الألف التي هي عوض من الياء في اللغات المتقدمة ؛ لكونها أخف في الاستعمال ، فلما كثر استعمالهم حذفوا الألف ، وبقيت الفتحة تدل عليها » .
 - كما نقل أن هذا النداء بالألف سمي نداء تल्प وترقق^(٢) .
 - قوله في بناء المنادى بالسمع والتوقيف ، قال^(٣) : « والذي أستحسنه من الجواب في ذلك أن يقال : إن العرب قد نظقت بهذه المناديات على هذا الوضع واطرد ذلك في لغاتها ، فصار كل واحد منها مسموعاً على ما هو عليه ، ويكون زبدة الجواب : السمع ، وإن كان ما تقدم قد ذكرته العلماء وفصلته ، وفيه ما فيه ، والله أعلم » .
 - أجاز القول بأن « فل » مرخم ، مخالفاً بذلك سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم ، قال^(٤) : « ومن شواذ الترقيم قولهم : يا فلُّ أقبل ، وهذا عند بعضهم ليس بترخيم على الحقيقة ، قال لأنه لو كان ترخيماً حقيقياً لكان يقال : يا فلا ، ولم يعلم بأحد نطق به كذلك ، وإنما حذفوا من هذا الاسم حرفين تخفيفاً ؛ لكثرة استعماله في النداء . والصحيح أنه مرخم ، وإنما لما كثر استعماله عندهم حذفوا منه حرفين

(١) ص : ١٨ ، من النص المحقق .

(٢) ص : ١٨ ، من النص المحقق .

(٣) ص : ٢٣ ، من النص المحقق .

(٤) ص : ٥٠ ، من النص المحقق .

تخفيفاً ، بدليل أنه لا يستعمل إلا في النداء فقط . . . » .

- أجاز أن يكون ما بعد « إلا » بدلاً مما قبلها في قوله تعالى « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » ، قال^(١) : « والذي أحسبه أنه يجوز البديل في مثل هذا بشرط أن يذكر المبدل مع « إلا » ولا يقع خلل فتقول : « لو كان فيهما إلا الله لفسدتا » كما تقول : « ما في الدار أحد إلا زيد » ثم تبدل زيدا من « أحد » فتقول : ما في الدار إلا زيد ؛ لأنهم يذكرون المستثنى إذا كان بدلاً مما قبله ومعه حرف الاستثناء لا محالة لأن يوجب للمستثنى بعد النفي أو ما يجري مجرى النفي ، وهذا مطرد إذا تدبرته بعد النفي ، والامتناع والنهي والاستفهام ، فأما إذا لم يكن ذلك امتنع البديل ؛ لأنه لا يسوغ . . . » .

وهو في هذا موافق للمبرد^(٢) ، ومخالف لجمهور النحاة الذين يرون أن إعراب « إلا » هنا صفة لقوله « آلهة »^(٣) .

- استحسانه الفصل بـ « صار » بين فعل التعجب ، و« ما » ، قال^(٤) : « وأنا أستحسن الفصل بـ « صار » ؛ لأن فيها معنى الحال ، وفعل التعجب فيه معنى الحال من حيث الإخبار لا من حيث تقرير المعنى ؛ لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ؛ أخبرتني بحسنه في الحال ، بعد أن تقررَ عندك في وقت مضى ؛ ولهذا جعله بعض العلماء بمعنى الحال » .

- عبر عن اسم التفضيل بالصفة المشبهة باسم الفاعل^(٥) .

(١) ص : ٨٣ ، من النص المحقق .

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٩٩ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٩٩ ، ٦٩٦ ، وشرح الرضي : ٢٤٧/١ .

(٤) ينظر ص : ١١١ .

(٥) ينظر : ص ١٢٨ ، و ٢٥٨ .

- عَبَّرَ عَنْ « مِثْل » بالصفة المشبهة بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، مثل : جاء زيد مثل السكران ، ورأيت عمراً مثل النائم . وذلك حين ذكر ما يجوز أن يقع به الحال^(١) .
- عَبَّرَ عَنْ كلمتي « خَيْر » و« شَرَّ » بالصفة المشبهة بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، مثل : فلان خير من فلان ، وشر من فلان^(٢) .
- تفرقه بين التمييز والحال بقوله^(٣) : « والفرق بينهما أن التمييز لتبيين الجنس ، والحال لتبيين صفة الجنس » .
- استنباطه الجيد في قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ بأن التمييز حذف ههنا للإيهام بزيادة في التكليف^(٤) .
- تفرقه بين الخبر والتمييز إذ قال عن التمييز^(٥) : « وإنما كان بمنزلة الخبر من حيث إنه تبين لذات المميز كما كان الخبر تبيناً لصفة المخبر عنه ، ولكن الفرق بينهما أن الخبر يجب أن يكون مشتقاً أو واقعاً موقع المشتق ، والتمييز يجب أن يكون جامداً أو نائباً مناب الجامد ، ومن حيث إن الخبر لا تتم الفائدة إلا به ، والتمييز قد تتم الفائدة قبله : لكونه لا يقع إلا بعد استيفاء العامل عمله ، كما تقدم ، ومن حيث إن الخبر يجوز تقديمه وتأخير ، والتمييز لا يجوز تقديمه على المميز إلا على ضعف . . . » .

(١) ينظر ص : ١٢٨ .

(٢) ينظر ص : ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) ينظر ص : ١٣٦ .

(٤) ينظر ص : ١٣٧ .

(٥) ينظر ص : ١٤٤ ، ١٤٥ .

- ومن ذلك قوله في مسألة في باب التمييز^(١) : « مسألة : إذا قلت : عندي منوان سمناً ، وقفيزان برأ ، وصاعان تمرأ ، جاز أن تستعمل هذا الجنس مضافاً ومنوناً ، فإن استعملته مضافاً كان له معنى ، وإن استعملته منوناً على التمييز كان له معنى آخر فإذا قلت : عندي منوا سمن ، فالذي عندك وعاء السمن لا السمن نفسه ، وكذلك رطل زيت ، تريد به الشيء الذي يوزن به ، وكذلك : صاعاً تمر ، تريد به المكيال الذي يكال به ، فإذا نونت أو أتيت بالنون فالذي عندك هو الشيء المميز ، وهو المكيل أو الموزون أو المسحوح على قدر ما يستعمل في الكلام وفي المفرد » .
- ذكره « لعل » بمعنى الاستفهام^(٢) ، قال ابن السراج^(٣) : « وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعل » .
- وهو لا يعمد « رُبَّ » حرفاً شبيهاً بالزائد ، بل يعلّقها ، وجعل فصلاً خاصاً للحديث عن العامل في « رُبَّ » وتعلقها به ، وجعل الفعل العامل فيها أكثر ما يكون محذوفاً في نية الموجد ، وربما ذكر تأكيداً ، ومثل له قائلاً^(٤) : « فإذا قلت : رب رجل صالح أتيت ، فهو جواب في المعنى لقائل قال لك : ما أتيت رجلاً؟ فالعامل في « رُبَّ » « أتيت » وهو الذي تعلق به ، بمنزلة : برجل صالح مررت ، والأحسن أن يكون هذا الفعل محذوفاً ؛ لأن المعنى في ابتداء السؤال يدل عليه ، فإن ذكرته جاز . . . » .

(١) ينظر ص : ١٥٤ .

(٢) ينظر ص : ٢٤٣ .

(٣) الأصول : ١٨٥/٢ .

(٤) ينظر ص : ٣٠٥ .

١٣- موقفه من آراء النحاة واختلافهم :

تعرض المصنف إلى كثير من المسائل الخلافية ، لكنه - في الغالب - لا ينسب الآراء والأقوال إلى أصحابها ، مما سبب لي بعض العناء أثناء التحقيق . فما أكثر ما يقول : « ومنهم من يقول كذا وبعضهم يقول كذا وبعض العلماء ذهب إلى كذا وكذا . . . الخ . . . » وسواء كان الخلاف بين فريقين أو أكثر أو عالمين أو أكثر .

كانت السمة الغالبة على المصنف بالنسبة للمسائل الخلافية أن يعرض آراء النحاة وأقوالهم وخلافاتهم ، ثم يحاول أن يتخذ طريقاً أو مذهباً وسطاً ، يستخلصه من مذهبين أو أكثر ، أو أنه يعرض مذهبين فأكثر ثم يختار مذهباً يراه وسطاً مما عرضه من المذاهب مثال ذلك إيراده الخلاف في القياس على أداتي الإغراء « دونك وعندك » غيرهما من الظروف^(١) ، والخلاف ذكره ابن بابشاذ في شرحه للجمل قائلاً^(٢) : « واختلف النحويون هل يقاس على هذه الثلاثة - يعني : عليك وإليك ودونك - أم لا يقاس ؟ فمذهب الأكثر أن لا يقاس عليها سائر الظروف ، لا يقال : تحتك زيداً ، وأمامك بكرة ، ووراءك محمداً . وأجاز بعضهم ذلك ، وجعله قياساً مستمراً في سائر الظروف . ولو كان قياساً مستمراً لجاز مع ظروف الزمان ، من نحو : يومك زيداً ، وساعتك عمراً ، وفي عدم ذلك دليل على ضعف من قال ، لأن علة الظرفية موجودة في الكل . فإن قال قائل : إنما أجيّز من الظروف في الإغراء ما جاز أن يكون خبراً ، وأنت لا تخبر بالزمان عن الجثث ، فلا يصح أن يغرى بها ، قيل : هذا باطل بأسماء الأفعال من نحو : تراك زيداً ، وتراك عمراً ، لأنك تعملها على ما ذكرنا ، ومع ذلك لا يخبر بها ، كما لا يخبر

(١) ص : ١٥٧ ، وينظر فيها التعليق رقم (٣) .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٧٤ .

بأفعال الأمر ، فكذلك كان حمل هذه الثلاثة على المسموع به أولى من اتساع في القياس » .

فذكر المصنف أن مذهب الأكثر عدم القياس ، وأن قومًا أجازوا القياس ، ثم اتخذ مذهبًا وسطًا بينهما قائلاً : « وأنا أذكر ههنا مذهبًا بين المذهبين ، وهو : أن الظروف على ضربين : ظرف مكان وظرف زمان ، فظرف المكان يجوز فيه القياس ؛ لأن الغرض بالإغراء هو إصاق الفعل بالمفعول المغرى به حين يقرب من المغرى به ، فيدنو منه ، والواحد منا يجد ذلك في نفسه في قولك : عندك زيداً ، أو : دونك زيداً ، إذا قرب منه فيقاس عليه أمامك زيداً ، وخلفك عمراً ، إذ لا مانع من ذلك ، وقد ورد مثل ذلك في أشعار العرب ، قال الشاعر :

رَجَوْتُ سِقَاطِي وَاعْتِلَالِي وَنَبَوْتِي وَرَاءَكَ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدًا

ف قوله : « وراءك » إغراء بالتأخر عنه بلا خلاف ، غير أنه قد يذكر لازماً ومتعدياً . فأما ظروف الزمان فلا يجوز القياس عليها ، إذ هذه العلة الموجودة في هذه الأدوات التي تنصب الاسم المغرى به - وهي التي يسميها العلماء أدوات الإغراء على الحقيقة - غير موجودة في ظروف الزمان » .

ومثال آخر ، وهو في الخلاف في أي الحروف النواصب هو الأصل ، وأيهما محمول عليه ، والخلاف متناثر في كتب النحاة ، قال السيرافي^(١) : « ... ولن ، وكى ، وإذن ، محمولة على أن في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال ... » وقال ابن بابشاذ^(٢) : « والأصل في هذه الحروف الناصبة أن : لأنها تنصب ظاهرة ومقدرة ، ويتسع فيها

(١) ص : ١٥٨ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي : ١٨٨/٣ .

(٣) شرح الجمل : ق ١٣٨ .

ما لا يَتَسَعُ في غيرها ، وليس كذلك غيرها « وقال الحيدرة ^(١) : « ... فالأصل منها الأربعة الأول ، وهي : أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ وَإِذَنْ ؛ لأنها تعمل بأنفسها ، وما عداها محمول على أن يعمل بمعناها ... » وقال ابن يعيش في شرح المفصل ^(٢) : « والأصل من هذه الأربعة أَنْ ، وسائر النواصب محمولة عليها ... » .

فذكر المصنف أن منهم من يقول : إن الأصل « أَنْ وَلَنْ وَإِذَنْ وَكَيَّ » والباقي محمول عليها ، ومنهم من يقول إن الأصل « أَنْ وَلَنْ » والباقي محمول عليها ، ومنهم من يقول إن الأصل « أَنْ » وحدها ، والباقي محمول عليها . ثم ذكر حجج كل فريق والاعتراضات التي ترد عليه ، ثم اختار من هذه المذاهب الثلاثة مذهباً وسطاً قائلاً ^(٣) : « ... فالمذهب الأوسط أقرب إلى التحقيق ، وهو مذهب من يقول : إن الأصل « أَنْ » وَلَنْ » ؛ لوجهين :

أحدهما : أن ما عدا هذين يحتمل معناه تقدير « أَنْ » .
والثاني : أن الأفعال موجبة ومنفية ، فـ « أَنْ » موضوعة للإيجاب ، و « لَنْ » موضوعة للنفي ، فكأنهما بمنزلة النقيضين المتعاورين للعمل « . وهذا تأييد منه للتوسط وميل إليه .

وكان أحياناً يعرض الخلاف ، ويسوق حجج كل فريق وأدلتهم ، ويدافع عن مذهب معين منها ، وذلك كعرضه الخلاف في الناصب للمستثنى من الموجب ، والخلاف أورده ابن الأنباري في الإنصاف ، قال ^(٤) : « اختلف الكوفيون في العامل في المستثنى النصب نحو : قام القوم إلا زيداً ، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » ، وإليه ذهب أبو

(١) كشف المشكل : ٥٣٥/١ .

(٢) شرح المفصل : ١٥/٧ .

(٣) ص : ١٧٢ .

(٤) الإنصاف : ٢٦٠/١ .

العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من « إن » و« لا » ، ثم خفت « إن » وأدغمت في « لا » ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن ٠٠٠ وحكي عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكي عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط « إلا » .

فذكر المصنف الخلاف قائلاً^(١) : « المستثنى من الموجب : وحكمه أنه لا يكون إلا منصوباً أبداً ، وقد اختلف في الناصب له ، فقال الخليل : إن الناصب له الفعل الذي قبل « إلا » دون إلا واحتج على ذلك بأن قال : إذا قلت : جاء الناس غير زيد ، فـ « غير » منصوب بالإجماع وليس في الكلام ما ينصبه غير الفعل .

وقال غيره محتجاً عليه : إنه لو كان كذلك لُنصبه في قولك : ما جاء إلا زيد ، وهذه حجة غير مستقيمة لأن زيدا فاعل حقيقي يجب على كل حال ، وقولك : جاء الناس إلا زيدا ، قد استكمل الفعل فاعله ، وبقي « زيد » منصوباً بغير ناصب في اللفظ فعدي إليه الفعل بتقوية « إلا » بعد أن صح فاعل الفعل ، وهو « الناس » ، وقولك : ما جاء إلا زيد ، ليس له فاعل إلا « زيد » وذكر الفاعل واجب ، والمفعول فضلة قد تذكر وقد لا تذكر . ثم أورد اعتراضين آخرين على الخليل ورد عليهما ووضع العلة في ذلك^(٢) .

وكان في بعض الأحيان يشير إشارة عابرة مجملة إلى وجود خلاف في مسألة ما دون تفصيل أو تعليل ، وذلك كقوله حين تعرض للعامل في الحال فذكر أن بعض

(١) ص : ٧٢ ، والخلاف ذكره ابن الأنباري في الإنصاف : ٢٦٠/١ ، والعكبري في التبيين : ٣٩٩ .

(٢) ينظر ص : ٧٢ ، ٧٣ .

المعاني تعمل في الحال وذكر بعضها ثم قال^(١) : « وفي التمني والترجي خلاف ، منهم من يعملهما ، ومنهم من لا يعملهما » وقد أجاز إعمالهما سيبويه ووافقه أغلب النحاة ، قال سيبويه^(٢) : « ... وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائماً ، ولعل هذا زيد ذاهباً ... وأنت في ليت تمناء في الحال ... وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب . فلعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين : الرفع والنصب ... » . ومنعه الرضي في شرح الكافية متابعاً للأخفش، قال^(٣) : « وأما حرفا التمني والترجي ، نحو : ليتك قائماً في الدار ، ولعلك جالساً عندنا ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ؛ لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش ... لكون مضمونه هو المقيد » .

ومن منهجه - رحمه الله - أن يعرض الخلاف والأقوال ، ثم يتوقف فيه ، مثال ذلك مسألة نصب « فأسترحاً » في قول الشاعر :

سَأْتُرِكَ مَنَزْلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِحَا

قال^(٤) : « في هذا البيت أقوال :

منهم من يقول : نصب « فأسترح » في جواب الإيجاب ضرورة على غير قياس .

ومنهم من يقول : في قوله : « سأترك منزلي » معنى الأمر ، كأنه يأمر نفسه فيريد : ليكن مني ترك منزلي ولحاقي بالحجاز فأسترح .

ومنهم من يجوز النصب بالفاء في الواجب بشرط أن يكون ما قبلها سبباً لما

(١) ص : ١٢٦ .

(٢) الكتاب : ١٤٨/٢ ، وينظر : الخصائص : ٢٧٥/٢ ، والمفصل : ٧٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢٠١/١ ، وينظر : منهج السالك لأبي حيان : ١٩٩ .

(٤) ص : ٢٤١ .

بعدها ، وإلا فلا ، ويقول : ترك منزله ولحاقه بالحجاز سبب لراحته .
ومن منهجه أن يعرض آراء النحاة ثم يحتج لكل فريق بقوله : « وحجة من يقول
كذا وكذا . . . » .

وكان في بعض الأحيان يذكر مذهبين ، ثم يصحح أحدهما ويحيل إليه ، يغلب أن
يكون المذهب المصحح بصرياً ، كالحلاف في عمل « حتى » هل هي عاملة بنفسها أم
بتضمن « إلى » في حالة الجر ، أو بتضمن « أن » في حالة النصب ، فذكر قول
الكوفيين ، وهو أن العمل في اللفظ بها . ثم ذكر قول البصريين ، وهو أن العمل بما
حلت محله أو تضمنته ، ثم قال^(١) : « وهو الصحيح فيما أحسبه . . . » ثم دلل له .
وقال ابن الأنباري^(٢) : « ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من
غير تقدير أن ، نحو : أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس ،
وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك : مطلته حتى الشتاء ، وسوفته
حتى الصيف . وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها
بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر ، والفعل
بعدها منصوب بتقدير أن ، والاسم بعدها مجرور بها » .

وفي بعض الأحيان يذكر رأي النحوي ثم يفنده ويرد عليه ، ويبطل حجته ، فقد
رد في مواطن عديدة على عدد من النحاة ، من ذلك :

رده على سيبويه في بعض المسائل ، كمسألة « ما عدا وما خلا » قال سيبويه^(٣) :
« وتقول أتاني القوم ماعدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا . فما هنا اسم ، وخلا وعدا

(١) ص : ٢١٩ .

(٢) الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، وينظر شرح الرضي : ٢٤٠/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٤٩/٢ .

صلة له كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيداً ، مثلته بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى ، إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء » وقال المصنف^(١) : « وما فيهما اسم على ما ذكره سيبويه وغيره ، وأنا أستبعد كونها اسماً ؛ لأن « ما » إذا كانت اسماً فلا بد لها من موضع من الإعراب ، وهو لا يسوغ تقديرها بشيء من الإعراب ؛ لأنه لا عامل يعمل فيها ، فأما قول سيبويه قال : إذا ما مثلت ما خلا وما عدا ، فجعلته اسماً غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيداً ، في قولك : أتاني القوم ما عدا زيداً . فهذا كلام لا أجد تحته شيئاً من الفائدة لأنصب مجاوزتهم بغير عامل ، وخرج عن معنى الاستثناء والذي أراه أن ما في ما خلا وما عدا ، حرف صلة لا موضع لها من الإعراب . . . » .

كما ضعف أقوال بعض النحاة ، كتضعيفه قول سيبويه قال^(٢) : « مسألة : وتقول : ما جاءني إلا زيداً إلا عمرأ ، بنصب عمرو ولا يجوز الرفع ؛ لأنك لو رفعت لكان بدلاً ، ولو كان بدلاً لكنت تبدل المستثنى من المستثنى منه ؛ لأن عمرأ مستثنى من زيد ، فلو أبدلت لخرجت عن معنى الاستثناء ؛ لأنه لا بد أن يخرج الآخر من شيء دخل فيه الأول ، فإن قلت : ما أتاني إلا زيداً إلا أبو عبدالله ، وكان أبو عبدالله هو زيد ، ولكن ذكر تأكيداً ، جاز ذلك ، أو على بدل الغلط ، وهو ضعيف ذكره سيبويه^(٣) » .

ونسب للسيرافي رأياً ثم ضعفه ، وذلك حين تحدث عن « مذ ومنذ » في حال رفع ما بعدهما ، حيث يكون الكلام جملتين ، الثانية منهما بمنزلة الجواب للسائل ، كقولنا :

(١) ص : ٦٧ .

(٢) ينظر ص : ٨٦ ، ٨٧ .

(٣) الكتاب : ٣٤١/٢ .

ما رأيته ، فيحتمل أن يقال : كم لك من رؤيته ؟ فتقول : مذ يومان ، قال المصنف^(١) :
« ولا موضع للجملة الثانية عند الأكثر ؛ لأنها في حكم الجواب للجملة الأولى ،
والجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب ، والجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال ،
إلا عند أبي سعيد ، فإنه يجيز أن يكون موضع الجملة الثانية النصب على الحال^(٢) ،
ويقول : إذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، فكأنك تريد : ما رأيته متقدماً ، وهذا
ضعيف » .

وأحياناً يورد اعتراضات على نحاة لم يصرح بهم ، بل يقول : ومنهم من يقول
كذا ، وحجته كذا ، والاعتراض عليه كذا ...

وقلما صرح بصاحب القول المعترض عليه ، من ذلك اعتراضه على الكوفيين الذين
يقولون بأن الناصب للفعل بعد فاء الجواب هو المخالفة^(٣) .

ومن رده مع عدم تصريحه بالمردود عليه قوله في معاني الباء بأنها للمجاوزة
واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَسَّئِلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ثم قال :^(٤) « ومنهم من يقول :
الباء ههنا على أصلها للإلصاق ، ويقول : معنى « اسأل به » : طالب بالسؤال عنه ،
وفي هذا تعسف » وإذا تأملنا وجدنا هذا الرأي الذي رد عليه هو رأي ابن عصفور^(٥) ،
حيث قال^(٦) : « وكذلك أيضاً من جعلها - يعني الباء - بمعنى عن استدل على ذلك بأنك
تقول : سألت به بمعنى سألت عنه ، قال الله تعالى : ﴿ فَسَّئِلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ، أي عنه ،

(١) ص : ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٢) لم أجده في شرحه للكتاب ، وهو في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح الرضي : ١٢٢/٢ .

(٣) ينظر : ص : ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) ينظر ص : ٢٧٨ .

(٥) ينظر : ص : ٢٧٩ ، والتعليق رقم (١) .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٧/١ .

لا حجة في شيء من ذلك ، لأنه قد يتصور أن الباء للسبب ، لأنك إذا سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء وكذلك : « فستل به خبيراً » ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأن طلب السؤال منها عام ، فكأنه قال : إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبير به وكأنه قال : فاطلب به خبيراً ؛ لأن السؤال طلب في المعنى » .

١٤- موقفه من المدرستين البصرية والكوفية :

كان المصنف - رحمه الله - ميالاً إلى المذهب البصري ، مؤيداً له بشكل عام ، وهو لا يكاد يُجَوِّزُ قولَ الكوفيين إلا أن يُجَوِّزَ إلى جانبه قول البصريين ، فيجعل القولين جائزين متساويين .

فمن تأييده للمذهب البصري ترجيحه أن كاف التشبيه حرف ، مصححاً ذلك وذاهباً إليه ، قال^(١) : « واعلم أن في كاف التشبيه خلافاً ، فسيبويه وجماعة البصريين يقولون إنها حرف ، ومن خالفهم من الكوفيين يقولون إنها اسم ، ولكل قوم حجة ... » ثم ذكر حجج الفريقين ، ثم قال^(٢) : « ... والصحيح قول سيبويه والبصريين : لأن حجتهم أقوى ، وحجج من خالفهم غير مستقيمة ، وأنا أبين الكلام فيها ... » ثم راح يفند حجج الكوفيين واحدة واحدة .

وهو لم يكتف بذلك ، فبعدما ذكر حجج البصريين ، وفند حجج الكوفيين ، أخذ في الدفاع عن البصريين إذ أورد سؤالاً من عنده على الكوفيين هو في صالح المذهب البصري حيث قال : « وهذا احتجاج آخر للبصريين ، وهو أن يقال للكوفيين ومن يعتقد أنها اسم : أهو ظاهر أو غير ظاهر ؟ » ثم راح يفترض بهم يجيب الكوفيون ويرد عليهم ، قال : « فإن قالوا : هو اسم ظاهر لم يصح من قبل أن الظاهر لا يكون على حرف واحد ، وإن قالوا : هو غير ظاهر فهو باطل ؛ لأن غير الظاهر لا يجوز أن يضاف إلى ما بعده ، ولا سيما إلى المفردات ، فلم يَبْقَ إلا أن الكاف حرف في لفظه / لا يتعلق لتضمنه المعنى بلفظه ، وهو اسم في معناه ، ويقدر به « مثل » الذي يفيد التشبيه » .

(١) ص : ٢٩٣ .

(٢) ص : ٢٩٥ .

مثال آخر لموافقة البصريين : موافقته لهم في عمل « حتى » حيث قال^(١) :
« اعلم أن «حتى» إذا جَرَّتْ ففيها خلاف^(٢) ، هل جَرَّتْ بنفسها أم بتضمن «إلى» ؟
وكذلك في الناصبة ، هل النصب بنفسها أم بتضمن «أن» ؟ فقال قوم : إن العمل في
اللفظ بها^(٣) ، وهو يرجع في التحقيق إلى ما عملت بشبهه أو بتضمنه . وقال قوم : إن
العمل بما حلت محله ، أو تضمنته^(٤) ، وهو الصحيح فيما أحسبه . . . » .

ومن تجويزه للمذهبين معاً : عرضه الخلاف بين البصريين والكوفيين في تسمية
الجر « جرأ » فقال^(٥) : « وأما الحديث على المسألة الثانية - وهي في معرفة تسميته
جرأ - فبين البصريين والكوفيين في تسميته خلاف ، فالبصريون يسمونه جرأ ، ووجه
ذلك عندهم أنهم يقولون : إنما سمي جرأ ؛ لأنه لا يكون في الأصل إلا من حرف ،
وذلك الحرف لا يكون إلا بعد فعل في الحقيقة ، وذلك الفعل لا يصل إلى الاسم إلا
بذلك/ الحرف ، فكأنه جر الفعل إلى الاسم باتصاله إليه ، فسمي ما عمل فيه ذلك
الحرف باسم ما وضع له ، فهذه تسمية معنوية .

والكوفيون يسمون هذه الحركة خفضاً ، ويقولون إنما سميت خفضاً لأن موضعها
من سفل ، فسميت باسم موضعها ، وهذه تسمية لفظية . وكل ذلك اصطلاح ومواضع
جائزة » .

ونادراً ما يوافق الكوفيين ، وإذا كان ذلك فإنه لا يكون في مسألة نحوية ،
ولكن في تسمية اصطلاحية ، كالمثال السابق ، وكموافقته لهم في تسمية الواو التي

(١) ص : ٢١٩ .

(٢) الخلاف مذكور في الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ .

(٣) وهو قول الكوفيين كما في الإنصاف .

(٤) وهو قول البصريين كما في الإنصاف .

(٥) ص : ٢٤٦ .

ينتصب بعدها الفعل المستقبل بأنها واو الصرف ، قال^(١) : « ... وهذا الباب مجرد لمعرفة الواو التي ينتصب معها الفعل المستقبل ، وهي تسمى واو الصرف ، ومعنى ذلك أنها اضطرفت عمل « أن » إليها وتضمنتها » . وقد نقل ابن هشام في المغني أنها تسمية الكوفيين^(٢) .

(١) ص : ٢٣٧ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٧٢ .

١٥- مأخذ على المصنف :

مما يؤخذ على المصنف قلة نسبته ، سواء كان ذلك في الشواهد ، أو في المسائل النحوية ، فقد أهمل نسبة كثير من الشواهد الشعرية ، وكثير من المسائل والأقوال النحوية .

ويؤخذ عليه عدم إشارته إلى بعض المراجع التي أفاد منها ، وخصوصاً كتاب الحيدرة « كشف المشكل » إلا إن كان أشار في المقدمة التي سقطت من بداية كتاب « المحيط » في الجزء الأول ، فذلك خارج عن مسئوليته .

ويؤخذ عليه عدم تصريحه بمشايخه المعاصرين الذين أخذ عنهم ، سواء كان في الجزء الثاني أو الأول ، أو حتى في كتبه الأخرى كـ « التهذيب » و « المستنهي » .
ويؤخذ عليه إنكاره رؤية الله سبحانه يوم القيامة ، مخالفاً النصوص الواردة في هذه المسألة من الكتاب والسنة .

ومما يؤخذ على المصنف إطلاقه أحكاماً عامة في قضايا قد تحتل غير ما أطلقه، من ذلك مثلاً في حكم المستثنى المقدم :

قوله ^(١) : « وأما المستثنى المقدم ، فحكمه أن يكون منصوباً أيضاً على كل حال . . . » هكذا أطلق الحكم ههنا ، وهو غير مسلم له هذا الإطلاق ، إذ حكى سيبويه فيه الرفع عن العرب ، قال ^(٢) : « وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحداً بدلاً . . . » . وقال ابن عقيل ^(٣) في الحديث عن

(١) ص : ٧٧ ، من النص .

(٢) الكتاب : ٣٣٧/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢١٦/٢ .

المستثنى المقدم : « . . . وقد روي رفعه ، فتقول : ما قام إلا زيدُ القوم ، قال سيبويه : حدثني يونس أن قومًا يوثق بعريبتهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصر ، وأعربوا الثاني بدلاً من الأول . . . ومنه قوله :

فإنهم يرجون منه شفاعته إذالم يكن إلا النبيون شافع

فمعنى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غيرُ النصب - وهو الرفع - وذلك إذا كان الكلام غير موجب ، نحو : ما قام إلا زيدُ القوم ، ولكن المختار نصبه .

ومن أمثلة إطلاقه وتعميمه قوله ^(١) في باب « إذن » عن قوله تعالى : « فإذا لا يؤتون الناس نقيراً » : « ولم يعلم بأحد قرأه بالنصب » وقد قرئ به في الشواذ ، قرأ به ابن مسعود وابن عباس ^(٢) . ولو أنه قال : ولم أعلم أحداً قرأ بالنصب لكان أليق . ومن ذلك تعميمه أن تاء القسم لا تدخل على شيء إلا على اسم الله تعالى ^(٣) . وقد حكى عن الأخفش دخولها على اسم الرب ، قال المرادي في الجنى الداني ^(٤) : « . . . وحكى الأخفش دخولها على الرب ، قالوا : ترب الكعبة ، وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك ، لأنه جاء عنهم : تربي ، وحكى بعضهم أنهم قالوا : تالرحمن ، وتحياتك ، وذلك شاذ » .

ومما يؤخذ على المصنف خروجه عن المؤلف في بعض الاستعمالات ، كاستعماله « أين » مكان « متى » ، قال في باب التعجب : ^(٥) « فصل : وأما الحديث في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : وأين يستعمل التعجب ؟ » .

(١) ص : ٢٠٤ من النص .

(٢) ينظر : الدر المصون : ٦/٤ .

(٣) ينظر : ص : ٢٥٥ من النص .

(٤) الجنى : ٥٧ .

(٥) ص : ٩٥ من النص .

وقال في باب التمييز^(١) : « ويقال في الثالثة : وأين يستعمل ؟ » .

وقال في باب « إذن »^(٢) : « وأين تنصب إذن ؟ » .

ومن خروجه عن المؤلف في الاستعمال : استعماله « بين » مع المعطوف ، قال^(٣) :

« ووجه المشابهة بين النواقص وبين الحروف » وهو أسلوب غير شائع عند النحاة .

١٦ - ما انفرد به المصنف :

انفرد المصنف في بعض المسائل أشير هنا إلى أهمها :

١- قال^(٤) عن « جاري » في قول العجاج :

جاري لا تستنكري عذيري

إنه معرفة بالعلمية وليس بنكرة . ولم ينقل هذا عن أحد غيره . والمشهور عند النحاة

أنها نكرة تعرفت بالنداء . قال سيبويه^(٥) : « وقد يجوز حذف « يا » من النكرة ، وقال

العجاج :

جاري (البيت)

يريد : يا جارية وقال السيرافي^(٦) : « وإنما معنى حذف « يا » من

النكرة ، يعني : ما كان نكرة قبل النداء ، فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه ،

ومثل هذا كثير في الكلام » . ونقل الشنتمري نص كلام السيرافي هذا في النكت^(٧) .

(١) ص : ١٣٥ .

(٢) ص : ٢٠٠ .

(٣) ص : ١٧٦ .

(٤) ص : ٣٦ من النص .

(٥) الكتاب : ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٦) شرح الكتاب للسيرافي : ٣/ق ٦٠ .

(٧) النكت : ٥٦٩/١ .

وقال أبو علي الفارسي^(١): « والترخيم يجيء في الأعلام ، ولا يجيء في الأسماء الشائعة إلا فيما كان [في] واحده تاء التانيث كقوله :

جاري . . . (البيت) »

وقال ابن السراج^(٢) : « وأما العام فنحو قول العجاج : جاري . . . (البيت) » .

وقال ابن يعيش^(٣) : « فأما قول العجاج : جاري . . . ، فإنه يريد : يا جارية ، فإنما رخمه فحذف تاء التانيث ، وحذف أداة النداء ضرورة » .

ولم أقف على أحد قال بأن (جاري) في بيت العجاج معرفة بالعلمية .

٢- ومن ذلك إعرابه « سنين » في قوله تعالى : « ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين » على أنها تمييز ، مستشهداً بقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب البشاشة والفتاء

والمشهور عند النحاة والمعرّبين أنها بدل من « ثلاث » أو عطف بيان على « ثلاث »

وخرجوا البيت المذكور على الضرورة . قال سيبويه^(٤) : « . . . ولو جاز في الكلام

أواضطر شاعر فقال : ثلاثة أثواباً ، كان معناه : ثلاثة أثوابٍ ، وقال يزيد بن ضبة :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً (البيت) » .

والى ذلك ذهب المبرد^(٥) ، وابن يعيش الحلبي^(٦) قال : « وهو من ضرورة الشعر » .

وكذلك معربوا القرآن الكريم ، قال الزجاج^(٧) : « جائز أن يكون « سنين » نصباً ،

(١) المسائل العسكرية : ١٦٨ .

(٢) الأصول : ٤٦١/١ .

(٣) شرح المفصل : ١٦/٢ .

(٤) الكتاب : ١٦٢ ، ١٦١/٢ .

(٥) المقتضب : ١٦٦/٢ .

(٦) شرح المفصل : ٢١/٦ - ٢٣ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه : ٢٧٨/٣ .

وجائز أن يكون جرأ ، فأما النصب فعلى معنى : فلبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة ، ويكون على تقدير آخر « سنين » معطوفاً على ثلاث عطف البيان والتوكيد . . . » . وإلى ذلك ذهب أبو البركات ابن الأنباري ^(١) ، ومكي بن أبي طالب ^(٢) ، والعكبري ^(٣) .

٣- وما انفرد به : تقديره في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » على معنى : لاتعقروا ناقة الله ، أو : احذروا عقر ناقة الله . ولم أجد أحداً من المعربين قدر هذا التقدير . قال الزجاج ^(٤) : « ناقة : منصوب على معنى : ذروا ناقة الله ، كما قال سبحانه : « هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله » أي ذروا سقياها » وقال النحاس ^(٥) : « أي احذروا ناقة الله » . وكذلك مكي ^(٦) ، وابن الأنباري ^(٧) ، والعكبري ^(٨) .

٤- ومن انفرادات المصنف قوله في الحديث عن معنى « أو » في قوله تعالى : « تقتلوهم أو يسلمون » إنها بمعنى الواو ^(٩) ، والمعنى تقتلونهم ويسلمون . ولم أجد أحداً من العلماء ذهب إلى هذا المذهب . قال السيرافي ^(١٠) : « وأما « تقتلونهم أو يسلمون » فالثاني عطف على الأول ، والذي يقع أحد هذين الأمرين : إما القتال وإما

(١) البيان في غريب إعراب القرآن : ١٠٦/٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٤٤٠/١ .

(٣) التبيان : ٨٤٤ .

(٤) معاني القرآن وإعراجه : ٣٣٣/٥ .

(٥) إعراب القرآن : ٢٣٨/٥ .

(٦) مشكل إعراب القرآن : ٨٢١/٢ .

(٧) البيان : ٥١٧/٢ .

(٨) التبيان : ١٢٩٠/٢ .

(٩) ص : ٢٢٦ .

(١٠) شرح الكتاب للسيرافي : ٢١٩ ق/٣ . وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٩٠/٣ ، والتبيان :

١١٦٦/٢ .

الإسلام » . وأما « أو » التي بمعنى الواو فذكرها المرادي في الجنى مستشهداً عليها بقول جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً

قال^(١) : « أراد : وكانت ، فأوقع « أو » مكان الواو : لأمن اللبس ، وإلى أن أو تأتي بمعنى الواو ذهب الأخفش والجرمي ، واستدلا بقوله تعالى : « أو يزيدون » [الصفات : ١٤٧] وهو مذهب جماعة من الكوفيين » .

٤- ومن انفراده أنه عد « من » في قوله تعالى « فاجتنبوا الرجس من الأوثان » عطف بيان على « الرجس » ولم أجد من العلماء من ذهب إلى ما ذهب إليه المصنف . قال مكّي^(٢) : « من الأوثان : من لإبانة الجنس ، وجعلها الأخفش للتبويض على معنى : فاجتنبوا الرجس الذي هو بعض الأوثان . . . » .

٥- ومن غريب ما انفرد به جعله « من » بمعنى « دون » في قوله تعالى : « وأنا كنا نقعد منها » ونسب ذلك إلى المفسرين^(٣) . ولم أقف لأحد من المفسرين على مثل هذا القول . قال الزمخشري^(٤) : « قوله : « نقعد منها » أي كنا نجد فيها بعض المقاعد خالية من الحرس والشهب . . . » .

٦- وما انفرد به قوله إن الباء بمعنى « من » لبيان الجنس في قول أبي ذؤيب :

شرين بماء البحر ثم ترفعت لدى لجج خضر لهن نثيج

قال^(٥) : « أي شرين من ماء البحر » . والمشهور عند النحاة أنها للتبويض ، أي بعض

(١) الجنى الداني : ٢٢٩ .

(٢) مشكل إعراب القرآن : ٤٩٢/٢ . وينظر : معاني القرآن وإعراجه : ٤٢٤/٣ ، والتبيان : ٩٤١/٢ .

(٣) ص : ٢٦٧ .

(٤) الكشف : ١٤٧/٤ .

(٥) ص : ٢٧٩ .

ماء البحر . قال المرادي ^(١) : « ومن ذكره - أي التبعية - الأصمعي ، والفارسي في
التذكرة ، ونقل عن الكوفيين ، وبه قال القتيبي وابن مالك . واستدلوا بقوله تعالى :
﴿ يشرب بها عباد الله ﴾ أي : منها ، وقول الشاعر :
شرين بماء البحر (البيت)

(١) الجنى الداني : ٤٣ .

وصف النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها في تحقيق هذا الجزء :
اعتمدت على نسخة للكتاب وحيدة ، لم أعثر على غيرها رغم البحث والتنقيب ،
وهي مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء ، من كتب الوقف
برقم : (١٢٠ نحو) ، ويحتفظ معهد المخطوطات العربية في القاهرة بصورة
ميكروفيلمية عنها ، برقم : (١٣٥) ، فهرس البعثة اليمنية) ، وكذلك مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى برقم (١٧ نحو) .

وهي مكتوبة بخط نسخي جيد . وقد تغير القلم فيها مرات .
وعلى صفحة العنوان تملك باسم المؤلف نفسه ، ولعله بخطه ، إذ في العبارة
ما يدل على ذلك ، ونص التملك : « مالكة الفقيه : سابق الدين محمد بن علي بن
أحمد بن يعيش الصنعاني ، تولى الله مكافأته وأعانه على ما يرضيه . صلى الله
على محمد وآله وسلم » .
وعلى الورقة الأولى تملك باسم : محمد بن يحيى النحوي ، ويحيى بن محمد
النحوي .

وفي الصفحة التي قبل صفحة العنوان قراءة لعدة كتب بعضها بخط ابن
المصنف : « حسين بن محمد بن علي بن يعيش » ، وبعضها بخط : « الحسن بن البقاء »
تلميذ المصنف ، وأستاذ ابنه « الحسين » المذكور ، وبناء على تاريخ هذه القراءة
المثبت بخط الشيخ حسن بن البقاء وهو « ٦٥١ هـ » ، فإن النسخة مكتوبة بكل تأكيد
قبل هذا التاريخ .

وهي نسخة مقابلة ، وعليها تصحيحات ، وتصويبات . ويحتوي الجزء الذي بين
أيدينا على (١٦٤ ورقة) ، وعدد الأسطر مختلف ، يتراوح ما بين (١١ - ١٦)
سطراً في الصفحة الواحدة ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد عشرة .

عملي في التحقيق :

- قمت بنسخ الجزء المطلوب تحقيقه من الكتاب ملتزماً بنص المؤلف ، مع ضبطه بالشكل ، ملتزماً بقواعد الإملاء ورسم الحروف ، ووضعت علامات الترقيم التي تخدم النص ، وتساعد على فهمه .
- رقت الآيات القرآنية ، بأرقامها في المصحف ، وصوت الأخطاء التي وقعت في الآيات في النص مباشرة مع الإشارة إليها في الهامش ، وعزوت القراءات التي أشار إليها المصنف ، من كتب القراءات المعتمدة وكتب التفسير ، مع نسبة القراءة إلى قارئها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .
- خرجت الأحاديث من مظانها ، وهي قليلة جداً .
- وثقت المسائل النحوية ، وأقوال العلماء - بقدر المستطاع - من الكتب التي يغلب على ظني أن المؤلف أفاد منها ، سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة ، كما حرصت على الرجوع إلى كتب الشراح المطولة المتقدمة والمتأخرة .
- خرجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء والمجموعات الشعرية ، ثم من كتب اللغة والنحو والأدب ، ونسبت الأبيات التي لم ينسبها المصنف إلى أصحابها بقدر المستطاع ، وكنت أشير إلى اختلاف الروايات في موضع الشاهد خاصة .
- كما وثقت الأقوال والأمثال العربية من مظانها ، وأحياناً كنت أخرج الأمثلة النحوية إن وجدت في كتب النحاة المشهورة .
- عرفت بالأعلام غير المشهورين تعريفاً موجزاً مع ذكر مصادر ترجمتهم .

- شرحت الكلمات الغريبة في النص ، بالرجوع إلى المعجمات العربية ، وأمّهات الكتب ، وشروح الأبيات .
- وضعت بعض العناوين ، وجعلتها بين معقوفات .
- صنعت الفهارس اللازمة لخدمة الكتاب ، ووضعت ثبثاً للمصادر والمراجع التي أفدت منها في التحقيق والدراسة ، ثم فهرساً للموضوعات .
- أثبت أرقام صفحات المخطوطة على الهامش الأيسر للنص ، جاعلاً الرمز (أ) لوجه الورقة ، والرمز (ب) لظهرها ، واضعاً الأرقام عند نهايات الصفحات ، ومشيراً لها في صلب النص بخط مائل (/) .

ثم السورة ثم السورة ثم السورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما زلت في الكتاب

للمؤمنين

مكة

مكة

مكة

مكة

مكة

مكة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملفوظ
لجزء الثاني طبع المحيط المجمع في لاهور
والتزويج في البحر في تضييف السلاطین
والغیا

والتفويض في حق الله تعالى
الناقل لكامل العالم للعالم الوحداني
وفاح الإلهام والدين محمد صلى الله عليه وسلم
لغير التسوية وفعل الكسوف وما به

ماكد الشفيه شادي محمد علي احمد
المضغاني ابو الله واطاعه

Handwritten signature: *Handwritten signature*

صفحة العنوان ، وفيها تملك باسم المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا مَنْ لَا حَيْثُ سَالِدٌ لِسِرِّهِ وَأَعْلَى الطُّغْيَانِ
بَابُ الْأَنْدَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى نَفَالٌ فِيهِ مَا لِلْأَنْدَاءِ
 يَأْدِي مِنَ الْخُرُوفِ وَمَا لِلْمَنَادِي مِنَ الْأَشْيَاءِ وَعَلَى كَيْفِ تَقْسِيمِ الْمَنَادِي
 وَمَا أَحْكَامُ الْحَمِيعِ وَمَا يَبْعُدُكَ مِنَ السُّؤَالِ إِنَّ اللَّهَ أَحْكَمُ
 الْخُصْمِ وَالْأَعْلَى دُونَ الْأَفْعَالِ وَالْخُرُوفِ وَوَحْدَهُ لِحَقِّهِ
 مَا يَشْمَكُ لَوْنُهُ أَقَالَ دَاتٍ عَلَى دَاتٍ فِي الْعَالِ بِالصَّوْتِ مَرَّةً
 مِنَ الْخُطَابِ فِيهَا مِنَ الْعَاقِلِينَ وَمَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَاقِلِينَ مِنْ
 حُطَابِ الْحَمَائِرِ وَمَا خَرَى مَحْزَلَهَا وَالنَّادِ وَالِدَعَاوِ وَالْقُرْثِ
 نَظَائِرُ وَقَدْ تَكْرَّرَ الْحَشِيرُ الْكَلَامُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَلِ الَّذِي
 يَتَعَقَّبُ مَا لَا يَسْمَعُ الْأَدْعَاوِ عَدَاوَةً وَقَلْبًا فِي الْعَالِ بِالْحُزْنِ أَمِنْ
 لَسِيحَاتِ لَبَطِ النَّادِ وَلَيْسَ مَنَادَاهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَهِيَ قَبْلُ

وليس اليوم من النصف فان نصيبه على ما اراده من اليوم وما انبأ
نصف النهار حار لا المعنى نفهم فافهم ذلك من حله احكام
مدومنا انهما لا يحرران على معصية لا اتفاق وقد تقدم

من الحزب والى ويلمع في المالك
ان معرفه خرو القسم
واخير لله طه و صلوات على محمد وآله

القسم الثاني

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من لا يخيب سائله، يسر ، وأعن، والطف ، [و] صل^(١) على محمد .

(باب النداء)

قال أيده الله تعالى :

يقال فيه : ما النداء ؟ ويكم ينادى من الحروف ؟ وما المنادى من الأسماء ؟ وعلى كم ينقسم المنادى ؟ وما أحكام الجميع ؟ وما يتبع ذلك من السؤالات .

النداء حكم يختص بالأسماء في الأغلب دون الأفعال والحروف . ووجه اختصاصه بالأسماء ؛ لكونه إقبال ذات على ذات في الغالب بالصوت لإفهام ضرب من الخطاب فيما بين العاقلين أو ما يقوم مقام العاقلين من خطاب الأماكن أو ما يجري مجراها .

والنداء والدعاء والتصويت نظائر، وقد تكرر لتحسين الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ وقلنا في الغالب : احترازاً

(١) في الأصل : « صلي » .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٧١ . وقال أبو حيان في البحر المحيط : ٤٨٤/١ : « وقال علي بن

عيسى : إنما ثنى فقال : ﴿ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ لأن الدعاء طلب الفعل ، والنداء إجابة الصوت » .

ب ٢ مِنْ أَشْيَاءَ جَاءَتْ بِلَفْظِ النِّدَاءِ وَلَيْسَتْ بِمُنَادَاةٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَهِيَ مِثْلُ / قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [١] : « إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ » وَمِثْلُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :
 إِنَّا بَنِي مَنْقَرٍ لَا نَفَزُ حَتَّى نَرَى جَمَاجِمًا تَحْزُ
 وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ : (٣) « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا الْعِصَابَةَ » .

أما المضافُ فَهُمْ يَقْدُرُونَ فِيهِ أَعْنِي .

و أما بِكُمْ يُنَادَى مِنَ الْحُرُوفِ فَالْعَرَبُ تُنَادِي بِسَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، وَهِيَ : يَا ، وَأَيَّا ،
 وَهَيَّا ، وَآ ، وَأَيُّ ، وَوَا ، وَأَزِيدُ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ مَقْصُورَةٍ . وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً
 أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ مِنْهَا يُنَادَى بِهِ الْبَعِيدُ أَصْلًا ، وَالْقَرِيبُ تَوْسَعًا ؛ لِأَنَّهُمْ يَمْدُونَ بِهَا أَصْوَاتَهُمْ
 لِنِدَاءِ الْبَعِيدِ وَالْمَعْرُضِ الَّذِي فِي حُكْمِ الْبَعِيدِ ، وَهِيَ : يَازِيدُ ، وَأَيَّا زَيْدُ ، وَهَيَّا زَيْدُ ،
 وَأَزِيدُ ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ يُدَمُّ مَعَهَا الصَّوْتُ لِدُعَاءِ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ بَعِيدًا مِنَ الدَّاعِي ، وَهُوَ
 أَصْلُ مَا وُضِعَتْ لَهُ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَقْصُورَةِ ، وَمِنْ
 « أَيُّ » مَخْفِئَةٍ سَاكِنَةٍ الْيَاءِ .

١٣ وَقِسْمٌ مِنْهَا لَا يُنَادَى بِهِ إِلَّا الْقَرِيبُ إِلَيْكَ الْمُقْبِلُ عَلَيْكَ ، وَهُوَ : أَيُّ زَيْدُ ، وَأَزِيدُ ،
 هَذَانِ الْحَرْفَانِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنَادَى بِهِمَا الْبَعِيدُ ، وَلَا يَحْلُلَنَّ مَحَلَّ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا
 حَلَّتْ مَحَلَّهُمَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَ ذَلِكَ فِيهِمَا وَجَازَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ؛ لَكُونَ الْأَرْبَعَةَ

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد : ٤٦٣/٢ بلفظ : « إِنَّا مَعَاشِرَ ... » .

(٢) لم أجده . وبنو « منقر » بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف والراء : قوم من قديم . ينظر : اللباب
 في تهذيب الأنساب لابن الأثير : ٢٦٤/٣ ، والأنساب للسمعاني : ٤٥٩/١٢ ، وفي نهاية الأرب
 للقلقشندي : ٣٨٠ قال : « بنو منقر - بكسر الميم وفتح القاف - بطن من قديم القحطانية ، وهم بنو
 منقر بن عبيد بن مقاعس » وجعلهم كحالة في معجم قبائل العرب القديمة والحديثة : ١١٤٧/٣ من
 العدنانية .

(٣) من أمثلة الكتاب : ٣٢/٢ ، ١٧٠/٣ ، والتخميم : ٣٥٩/١ ، ٣٢٩/٣ .

لازمة أصل النداء ، وهو مد الصوت بالنداء لبُعده ، هذا أصل ما وضعت له ، وهذان الحرفان ما استعملتا في نداء القريب إلا تأكيداً ، وقد أشار إلى مثل ذلك سيبويه في كتابه الجامع^(١).

والقسم الثالث من هذه الحروف حرف واحد ، وهو لا يستعمله العرب إلا في نداء الندبة ، عند استعظام الأشياء الحادثة ونزول ما يتوقع له ويتفجع منه ، وهو «وا» بلا خلاف و«يا» بخلاف على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما المنادى من الأسماء ، فاعلم أن الأسماء على ضربين، ضربٌ ينادى ، وضربٌ لا ينادى :

فالذي ينادى هو ما يصح أن يُشار إليه ، وهو الظاهرات ، والمبهمات ؛ لصحة الإشارة إليها ؛ لأن النداء كالإشارة في المعنى .

والضرب الذي لا ينادى هو ما لا يصح الإشارة إليه كالمضمرات ، وما في حكمها من الأسماء المشككة ؛ وتعليل ذلك أن في النداء ضرباً من التعريف لحق القصد والمضمرات أعرف المعارف ، وتعليل ذلك في المشكلات أنها غير متمكنة في الاسمية ، فتقبل عليها في النداء .

نعني من المشككة كأسماء الأفعال ، والظروف التي هي غير متمكنة ، نحو : إذ ، وإذا ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وأيان ، وما جرى مجرى هذه كأسماء الاستفهام والشرط ، وما شابه هذه مما لا يتمكن ولا يشبه الظاهر بلفظ ولا اشتقاق .

(فصل) : وأما على كم ينقسم المنادى من الأسماء فهو ينقسم على قسمين : مُعربٌ

(١) الكتاب : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

ومبني .

(وهذا بابُ العرب من المناديات)

وفيه أربعة أسئلة : يقال فيه : كم العرب من المناديات ؟ وما إعرابه ؟ ولم خصّ بالنصب ؟ وما حكم التابع بعده ؟ .

أما : كم العرب / من المناديات ؟ فشلاثة أصناف وهي : المضاف ، والمشبّه بالمضاف ، والنكرة التي هي غير مقصودة ولا مضافة .

فالمضاف نحو قولك : يا عبد الله ، ويا صاحب القوم ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ وقال الشاعر :^(١)

* يادار مية بالعلياء فالسند *

(١) من سورة الأحزاب : الآية رقم : ١٣ .

(٢) صدر بيت للنابغة الذبياني ، في ديوانه : ١٤ من قصيدته التي يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر

إليه مما بلغه عنه فيما وشى به بنو قريظة في أمر المتجرّدة . وقام البيت :

أقوت وطال عليها سالف الأبد *

والشاهد في الكتاب : ٣٢١/٢ ، وشرح أبياته : ٥٤/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٦٢٤/١ ، ومجالس

ثعلب : ٤٣٥/٢ ، والمحتسب : ٢٥١/١ ، وشرح القصائد السبع : ٢٩٧ . ٢٩٧ . ٤٣٧ ، والأمالي

الشجرية : ٢٧٤/١ ، والخزانة : ١٢٥/٤ ، ٣٢/١١ . والمخاطب هنا ما أجري مجرى العاقلين وهو

« دار مية » والعلياء : كل مكان مشرف ، والسند : ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح . وأقوت :

خلت . ينظر : الصحاح : (علا . سند . قوى) .

والمشبهُ بالمضافِ هو المشتقُّ منْ أسماءِ الفاعلينِ وأسماءِ المفعولينِ، نحو قولك :
يا ضارباً زيداً ، ويا شاتماً عمراً ، ويا طالعاً الجبلَ ، ويا محموداً في طرائقه ، ويا سالكاً
في طرائقك ، ويا مشكوراً على سعيه .

وبعضُ العلماءِ يُسمِّي هذا المنادى « الطويل »^(١) وإنما سُمِّيَ مُشَبَّهاً بالمضافِ
لِلزُّومِ ما هو معمولٌ له كما يلزمُ المضافُ ما هو مضافٌ إليه .

وسُمِّيَ على القولِ الثاني المنادى الطويلَ ؛ لِطُولِ الكلامِ بالألفاظِ معَ حرفِ النداءِ
بخلافِ أنْ تقولَ : يا زيدُ ، وهو نكرةٌ في التحقيقِ .

والنكرةُ التي هي غيرُ مقصودةٍ ولا مضافةٍ نحو : / يا رجلاً من همدانَ ، إذا لم
ترد رجلاً بعينه ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿ يَحْزَنُهُ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ وقال الشاعر^(٣) :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
وَمِنْ شَرَطِ هَذِهِ النِّكَرَةِ أَنْ تُخَصَّصَ ضَرْباً مِنْ التَّخْصِصِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، فَإِنْ قُصِدَتْ

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٧٥/١ ، والمرجّل : ١٩١ ، ١٩٣ ، وكشف المشكل : ٥٢٠/١ .

والمقرب : ١٩٢ .

(٢) من سورة يس : الآية رقم : ٣٠ .

(٣) نسب هذا البيت إلى الأخوص ، ينظر هامش صفحة : ٢٣٩ من شعر الأخوص .

وذات عرقٍ : هو ميقات أهل العراق للإحرام بالحج ، كما في المرصع لابن الأثير : ٢٥٨ ، وقال ياقوت في
معجم البلدان : ١٠٧/٤ : « وذات عرقٍ مُهْلُ أهلِ العراق وهو الحد بين نجد وتهامة ... » والنخلة كناية
عن المرأة .

و« الأخوص » : من الخوص في العينين ، بهمليتين ، وهو ضيق في مؤخر العين وقيل في إحدى العينين
- وبه لقب الشاعر - واسمه الأخوص بن محمد بن عبيد الله بن عاصم بن ثابت... الخزانة : ١٦/٢ .
والشاهد في مجالس ثعلب : ١٩٨/١ ، والأصول : ٣٢٦/١ ، والجمل : ١٤٨ ، وشرحه لابن عصفور
٨٤/٢ ، والحلل : ١٨٩ ، والمسائل البصريات : ٦٣٦/١ ، والخصائص : ١٨٦/٢ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي : ٨٠٥/٢ ، والأمالى الشجرية : ١٨٠/١ ، وكشف المشكل : ٥٢٢/١ ، والتهذيب الوسيط
١٦٥ ، وشرح شواهد المغني : ٣٦٤/١ ، ٧٧٧/٢ ، وشرح أبيات المغني : ١٠٢/٦ ، ١٠٣ . ويروى العجز :

* بِرُودِ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ *

بُنِيَتْ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ .

(فصل) : وإعراب هذه الأصناف الثلاثة النصب على كل حال في جميع لغة العرب بغير خلاف فيها بأنفسها ، وإنما الخلاف في التابع بعدها على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما لم خُصَّتْ بالنصب ؟ فَلِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلٍ مَتْرُوكٍ إِظْهَارُهُ .
وبعض العلماء^(١) يسمي هذه : المنصوبات بالفعل المتروك إظهاره ، فإذا قلت :
يا عبد الله ، فالمعنى ناديت عبد الله ، أو دعوت عبد الله ، فحذف الفعل وناب حرف
النداء متابه ؛ اختصاراً وإيجازاً ، فالفعل أصلٌ وحرف النداء فرعٌ عليه ؛ لكونه بدلاً
منه ، وهذا من عجيب لغة العرب وفصيحتها ، أن يعود الفرع أولى بالاستعمال من
الأصل ، كل ذلك ليس إلا لطلب الاختصار والإيجاز ، وتقليل الألفاظ مع صحة المعنى ،
وكثر استعمال ذلك حتى صار أصلاً عندهم ؛ لأنه لا يفهم النداء إلا إذا قال المنادي :
يا زيد ، فإذا قال : أنادي زيداً ، أو دعوت زيداً ، اشتبه الخبر بالنداء عند إطلاق
اللفظ ، إلا أن بعضهم^(٢) يجوز ذلك ، ويشترط مد الصوت ، وهو قليل ، لا يوجد في

(١) ينظر : الكتاب : ٢٩١/١ ، ١٨٢/٢ ، والمفصل : ٤٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٢٧/١ .

(٢) قال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣/٣٣ : « قد أجمعوا أن النداء ليس بخبر ، وقولنا : أدعو وأنادي إخبار عن نفسك ... » وقال ابن شاذ في شرحه للجمل : ق: ١١٦ : « قال أبو علي : النداء خبر من وجه يعني أنه مع الصفات بمنزلة الأخبار ، ومع غير الصفات بمنزلة غير الأخبار ، فإذا قلت لإنسان : يا صادق أو يا كاذب صلح أن يجاب هذا بصدق أو كذب فكان خبراً من هذا الوجه ، وليس كذلك إذا قلت : يا زيد ويا عمرو ... »

لغة العرب فيما أحسب والله أعلم . فأمّا قول الله تعالى^(١) : ﴿ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا
أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾ فهذا إخبارٌ بالافتقار وليس بنداءٍ ، كأنه يُريدُ : إنما أدعو ربِّي إلهاً
معبوداً ولا أُشركُ به أحداً ، والله أعلم .

(فصل) : وأمّا حكم التابع بعد هذه الثلاثة ، فالتابع لا يخلو إمّا أن يكون مضافاً
أو مفرداً / ، فإن كان مضافاً كان منصوباً على كلِّ حالٍ بغير خلافٍ ؛ لأنّه قد أصاب
اللفظ والمعنى ؛ أما اللفظ فلأنَّ لفظ ما قبله منصوبٌ ، وأمّا المعنى فلحقَّ أنَّ المنصوبَ
مفعولٌ في المعنى للفعل المتروك إظهاره ، فتقول حينئذٍ في التابع المضاف : يا عبد الله
وصاحبه ، ويا عبد الله كثير المال ، ويا عبد الله أخا زيد ، ويا عبد الله نفسك ، وكذلك
سائرهما .

وإن كان التابع مفرداً ، لم يخلُ أن يكون معه الألف واللام أو لا ، فإن كان معه
الألف واللام كان منصوباً أيضاً على كلِّ حالٍ ؛ لإصابة اللفظ والمعنى ، فتقول :
يا صاحبنا الكريم أقبل ، وكذلك : يا عبد الله والواصل معك أقبلاً ، لا يكون إلا النصبُ ،
إلا في مسألة واحدة رواها سيبويه في كتابه الجامع^(٢) عن بعض المتقدمين وهي :
يا عبد الله والرجل بالرفع ، كأنه يُريدُ : يا عبد الله ويارجل / وينوي طرح الألف واللام ،

(١) من سورة الجن : الآية رقم : ٢٠ .

(٢) جاء في الكتاب : ١٨٦/٢ : « وقال الخليل - رحمه الله - : من قال يا زيد والنضر ، فنصب فإنما
ينصب أن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون :
يا زيد والنضر . وقرأ الأعرج : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ فرفع .

ويقولون : يا عمرو والحارث ، قال الخليل - رحمه الله - هو القياس كأنه قال : يا حارث... وينظر
المقتضب : ٢١٢/٤ ، ٢١٣ . وقال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣/٣٧ « والنصب في ﴿ يا جبال
أوبي معه والطير ﴾ الاختيار على مذهب أبي العباس ؛ لأنه بمنزلة يا زيد والرجل لأنه ليس يعلم »
وقال : « إن قال قائل : لم جاز دخول « يا » على هذا ولا يجوز دخولها على الألف واللام ؟ فأحسن
ما يقال فيه ما قاله المازني ، وهو أن أصل هذا أن تشير به إلى واحد لواحد فلما دعوته =

وهذا قولٌ ضَعِيفٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وهذا لَا يَكُونُ - أعني التَّابِعَ عَلَى الْمُضَافِ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ - إِلَّا فِي التَّنْعَةِ وَالْعَطْفِ .

فَأَمَّا الْبَدَلُ وَالتَّأْكِيدُ فَلَا يَتَّبَعُ بِهِمَا ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْبَدَلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ
بَدَلًا حَلَّ مَحَلِّ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَلَوْ حَلَّ مَحَلَّهُ لَأَدَّى إِلَى أَنْ يَدْخُلَ حَرْفُ النِّدَاءِ عَلَى مَا فِيهِ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَنْصُوبًا وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي التَّأْكِيدِ لِأَنَّ أَدْوَاتِ التَّأْكِيدِ كُلَّهَا تُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَاامٍ ؛
لِكونِهَا^(١) تَجْرِي مَجْرَى الْمَعَارِفِ .

هَذَا إِذَا كَانَ مَعَ التَّابِعِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَلْفٌ وَلَاامٌ وَكَانَ عَلَمًا كُنْتَ
مَخِيرًا بَيْنَ الرِّفْعِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَالنَّصْبِ بِتَنْوِينٍ وَهُوَ الْأَحْسَنُ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي
الْعَطْفِ خَاصَّةً ، فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا وَزَيْدًا [وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى لَفْظِ إِعْرَابٍ
صَحِيحٍ ، فَصَحَّ / مَعَهُ التَّنْوِينُ] [وَأَمَّا الرِّفْعُ : فَكَأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى النِّدَاءِ لِلثَّانِي ، كَأَنَّكَ
تَرِيدُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ وَيَا زَيْدًا فَلَمْ تُنَوِّنْ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ فَافْهَمْ ذَلِكَ .

= نَزَعَتْ مِنْهُ الْإِشَارَةُ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ ، فَالْزَمَتْهُ إِشَارَةُ النِّدَاءِ فَصَارَتْ « يَا » عَوْضًا مِنْ نَزْعِ الْإِشَارَةِ وَمِنْ
أَجْلِ ذَلِكَ لَا يُقَالُ : هَذَا أَقْبَلُ ... « وَيَلَاظُ أَنْ الْمُصَنِّفَ مِثْلَ الْمُضَافِ ، وَسَيَبْوِيهِ مِثْلَ الْفَرْدِ
الْعِلْمِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « لِكُونِهِمَا » .

وقد يكونُ المنادى مضافاً إلى ياءِ النفسِ ، وهذا بابُه :

(باب المنادى المضاف إلى ياء النفس)

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياءِ النفسِ جازَ لك فيها خمسةُ أوجهٍ :
الوجهُ الأولُ : - وهو أجودُها وأفصحُها - أنْ تحذفَ الياءَ وتبديَ الكسرةَ تدلُّ عليها ،
فتقول : يا غلامِ أقبلْ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَقِيلَ لِرَبِّ ﴾ وقال تعالى^(٢) :
﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا ﴾ أي : يا رَبِّ ، وقال تعالى^(٣) : ﴿ يَلْعَبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ وكذلك
جميعُ ما وردَ في القرآنِ الكريمِ بحذفِ الياءِ^(٤) ، فدلَّ ذلكَ على أنه أفصحُ اللغاتِ
الخمسِ ، وإنما جازَ حذفُ الياءِ ههنا لِشَبَهِهَا بِالتَّنْوِينِ على ما رواه سيبويه^(٥) ، ووجهُ
المشابهةِ بينهما أنَّ التنوينَ حرفٌ ساكنٌ في آخرِ الاسمِ لا يُوقِفُ عَلَيْهِ بَلْ يُحذفُ ، والياءُ
حرفٌ ساكنٌ أيضاً معَ الرفعِ / والجرِّ ؛ فكما حُذِفَ التنوينُ حُذِفَتِ الياءُ ، لَكِنَّ حَذَفَ^{١٧}
التنوينِ وجوبٌ وحذفُ الياءِ جوازٌ مستحسنٌ .

ودليلٌ ثانٍ* : وهو أن التنوينَ إذا كان بعده ساكنٌ حُرِّكَ بالكسْرِ ، أو حُذِفَ على
مذهبٍ مَنْ يُجِيزُ الحذفَ^(٦) ، وذلكَ مثلُ قولك : هذا زيدُ العاقلُ ، وكذلك الياءُ تحذفُ

(١) من سورة الزخرف : الآية رقم : ٨٨ .

(٢) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٨٩ .

(٣) من سورة الزمر : الآية رقم : ١٦ . وفي الأصل : « يا عبادي » .

(٤) لعل المصنف يقصد هنا على بعض القراءات ؛ لأنه سيورد بعد قليل أن أبا عمرو قرأ : « يا عبادي

فاتقون » بإثبات الياء وهي قراءة سبعية .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٠٩ . * في الأصل : « ثانياً »

(٦) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٠٩ ، والمقتضب : ٤ / ٢٤٦ .

أيضاً لالتقاء الساكنين في مثل قولك : هذا قاضي البصرة ، فالياء محذوفة في اللفظ لالتقاء الساكنين ، ومنهم من يقول^(١) : إنما جاز حذف الياء ههنا تخفيفاً لما في الياء من الثقل ، ولأنَّ حذفها لا يخلُّ بالاسم ، ولا يَشْكِلُ بغيره ، والكلمة العربية إذا قلت حروفها ، وخفت ، ولم تُخل باللفظ ولا المعنى أولى بالاستعمال وأسهل بالنطق من الكلمة التي تكثر حروفها . وفائدة هذا أن العرب تجتهد في تقليل الألفاظ والحروف مع بلوغ الغرض في المعاني ، ولهم في ذلك كلام يطول شرحه . وقد بين لك أن حذف الياء / أولى من إثباتها ، وعند حذفها يجب إبقاء الكسرة تدل عليها ؛ وإنما وجب إبقاء الكسرة لأمرين :

أحدهما : أن يُعلم أن الاسم مع الكسرة مضاف إلى الياء لأنه لو لم يكن مكسوراً لكان موقوفاً ، أو مرفوعاً ، أو منصوباً ، وكل هذه تنافي الإضافة، وينتقض [بها] أصل الإعراب ، واشتقاق التصريف في اللفظ .

والأمر الثاني : أن ياء النفس تطالب ما قبلها في الصحيح أن يكون مكسوراً فطرةً من الله سبحانه ، لا يمكن دفعها في النطق ، فإذا جاز حذف الياء لما تقدم من التعليل لم يجز حذف الكسرة ؛ لأنه لا دليل عليها ولا تعليل سوغ حذفها .

فأما مارواه سيبويه عن بعض العرب أنه يقول :^(٢) « يارب اغفر لي ، بضم الباء و يا قوم لا / تفعلوا »^(٣) ، فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن هذا من الشاذ النادر^(٤) الذي لا حكم له ولا يعمل عليه .

والثاني : أنه يجوز أن يكون غرض هذا المنادي القصد والإقبال ، كسائر النكرات المقصودة ، والله أعلم .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١/٢ ، وقال الرضي في شرح الكافية : ١٤٧/١ : « وأما يا غلام

بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضع تخفيف ... » .

(٢) الكتاب : ٢٠٩/٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) في قوله « من الشاذ » نظر ؛ فقد قرأ أبو جعفر في آخر سورة الأنبياء : « قال رب احكم بالحق » بضم

الباء . قال في النشر ٣٢٥/٢ : « وجهه : أنه لغة معروفة جائزة في نحو : يا غلامي ؛ تنبيهاً على

الضم ، وأنت تنوي الإضافة ، وليس على أنه منادى مفرد ، كما ذكره أبو الفضل الرازي ؛ لأن هذا

ليس من نداء النكرة المقبل عليها ... » .

فإن اعتراض معترض فقال : لِمَ لا يجوز ذلك في مثل قولك : جاء غلامي ،
وعندهم أنه لا يجوز حذف الياء ههنا ؟

فالجواب : أنه جاز ذلك في النداء ، ولم يَجْزُ في خلافه لكثرة استعمالهم لذلك
في النداء ، وكثرة الاستعمال عند العرب له تأثير قوي يجعلون به الفرع أصلاً مستعملاً ،
والأصل مَهْمَلاً ، وتحت هذا كلام يطول تفصيله .

فإن قيل : فلم جاز حذف الياء في قوله^(١) : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ ومن قوله^(٢) :
﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ وما شاكل ذلك ؟

فالجواب أن الياء ههنا في محلّ المفعول ، والمفعول / فضلة يجوز حذفه^{٨ ب}
والاستغناء عنه مع^(٣) فهم المعنى أيضاً تخفيفاً . هذا في الوجه الأول من الخمسة .
الوجه الثاني : مما يجوز استعماله في ياء النفس : أن تُثْبِتَهَا ساكنةً
على حالها فتقول : يا غلامي ، وكان هذا بعد ما قبله من الفصاحة ، لما قدّمنا من
الاحتجاج ، وكان قبل ما بعده في أن الياء تستعمل ساكنةً لأمرين :
أحدهما : أنها من قبيل المبنيات ، وأصل البناء السكون ، فلزمت الأصل .

والأمر الثاني : أن الياء من حروف الاعتلال ، وتسكين حروف الاعتلال أولى من
تحريكها بأي حركة كانت ، لأنه أقرب إلى الخفة بشرط أن لا يقع خلل ولا التباس ،
وقيل : لأنها قد صارت مع ما قبلها بمنزلة الاسم الواحد ، وقد روي أن أبا عمرو^(٤)

(١) من سورة البقرة : الآية رقم : ٤٠ .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ٤١ ، ومن سورة النحل : الآية رقم : ٢ ، ومن سورة المؤمنون : الآية

رقم : ٥٢ ، ومن سورة الزمر : الآية رقم : ١٦ .

(٣) في الأصل : « معا » .

(٤) أحد القراء السبعة المشهورين ... كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة . أخباره في :

معرفة القراء الكبار للذهبي : ١/١٠٠ ، وبغية الوعاة : ٢/٢٣٨ . ٢٣٢ .

قرأ^(١) : ﴿يَعْبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ بإثبات الياء ، وقال الراجز :^(٢)

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحْدَكَ

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

فأثبتها ساكنة .

الوجه الثالث : مما يجوز استعماله في ياء النفس : أن/ تقلبها ألفاً فتقول : يا غلاماً أقبل ، وهي في القرآن الكريم ، قال الله تعالى^(٣) : ﴿يَحْسُرَتُنِي عَلَى مَا قُرْطُتُ﴾ والمعنى : يا حسرتي ، وقال تعالى^(٤) : ﴿يَوَلَّتَنِي أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ وقال^(٥) : ﴿يَوَلَّتَنِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ والمعنى : يا ويلتي ، قال

(١) من سورة الزمر : الآية رقم : ١٦ . ولم أجد لأبي عمرو قراءة في هذه الآية .

قال الأعلام الشنتمري في النكت : ٥٥٨/١ : « وذكر سيبويه قبل البيت أن أبا عمرو قرأ : ﴿يعبادي فاتقون﴾ ، ولم يثبت أبو عمرو ههنا الياء ، إنما أثبتتها في الزخرف في قوله تعالى : ﴿يعبادي لاخوف عليكم اليوم﴾ [الزخرف : ٦٨] .

(٢) هو عبد الله بن عبد الأعلى بن أبي عمرة ، مولى بني شيبان ، وأبو عمرة هذا من القلمان الذين سباهم خالد بن الوليد - رضي الله عنه - من عين التمر . له شعر كثير وعامته في الزهد . وأبو عبد الأعلى من المحدثين . ترجمته : في اللآلئ : ٩٦٣/٢ . وروى الرجز : « فكننت » . والشاهد في الكتاب : ٢١٠/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٧/١ ، والمقتضب : ٢٤٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١/٢ ، ومغني اللبيب : ٣٦٨ ، وشرح شواهد : ٦٨١/٢ ، وشرح التصريح : ٣٦/٢ .

(٣) من سورة الزمر : الآية رقم : ٥٦ .

(٤) من سورة هود : الآية رقم : ٧٢ .

(٥) من سورة المائدة : الآية رقم : ٣١ .

الشاعر^(١) :

يا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ
هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقَوْبَاءَ الرِّيْقَةَ

يريد : يا عجبي . وإنما جاز قلبُ الباءِ ألفًا ؛ لأنها أخفُ في الاستعمالِ ، والمعنى لا يخلُ ، وخصَّتِ الألفُ ليؤاخي بينها وبينَ الباءِ من طريقِ الإعلالِ .
الوجهُ الرابعُ مما يجوزُ استعمالُهُ في باءِ النفسِ هو : إثباتُها بحركةٍ بالفتحِ فتقولُ : يا غلامي أقبلْ ، قال سيبويه :^(٢) « إنما حُرِّكَتِ الباءُ ؛ لأنها اسمٌ ، فلو حَذَفُوا الحركةَ لأَخْلَوْا بالاسمِ » . ففائدةُ كلامِ سيبويه فيما أَحَسِبُ أنه يقولُ : إنَّ البسيطَ المبنيَّ إذا كان اسمًا كان مُحرَّكًا ، وإن كان لا يُبْدَأُ بِهِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المبنيِّ مِنَ الحروفِ والأسماءِ ، بدليلِ أنَّ كُلَّ مبنيٍّ مِنَ الأسماءِ البسيطةِ محركٌ ، نحو : بِهِ ، وبِكَ ، وَلَكَ ، وَقَبْلَكَ ، وما شاكل ذلك . وهذا في الاستعمالِ دونَ ما قبلَهُ لما تقدَّمَ مِنْ ب

الاحتجاجِ

الوجهُ الخامسُ مما^(٣) يجوزُ استعمالُهُ في باءِ النفسِ : أنْ تَقْلِبَهَا ألفًا ، وتزِيدَ بَعْدَ الألفِ هاءً مَعَ الوقفِ خاصَّةً ، فتقولُ : يا غلاماه ، هذا إذا وقفتَ ، فإنْ وَصَلْتَ

(١) هو ابن قنن الراجز ، كذا في التنبيه لابن بري (قوب) وعنه في اللسان (قوب) وفي الصحاح :

(قوب) : « والقوباء : داء معروف ، يتقشر ويتسع ، يعالج بالريق ، وهي مؤنثة لا تنصرف ، وجمعها قُوبٌ » . وقال ابن بري : « والفليقة : الداهية ، يروى : يا عَجَبًا - بالتنوين - على تأويل : يا قوم اعجبوا عَجَبًا ، وإن شئت جعلته منادئ منكوراً ، ويروى : يا عَجبا - بغير تنوين - يريد يا عجبي ، فأبدل من الباء ألفاً ... » .

والشاهد في إصلاح المنطق : ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، والجمل : ١٦٦ ، والحلل : ٢٢٥ ، والمنصف : ٦٣/٣ ، والصحاح : (قوب) والتخمير : ٤٠٤/٢ ، والمغني : ٤٨٦ ، وشرح أبياته : ١٦٠/٦ .

(٢) لم أجده في الكتاب .

(٣) في الأصل : « ما » .

حذفت الهاء ، وبعضهم^(١) يسميها هاء السكت وهو قريب ؛ لأنه يسكت عليها ويوقف عندها لانقطاع النفس ، وإنما جاز الإتيان بها ليصح النطق بالألف المبدلة من الياء ؛ لأن مخرج الألف ضعيف خفي ، فلو لا الهاء لثراء للسامع أن الألف فتحة الميم مشبعة ، وليست الألف المبدلة ، فافهم ذلك موقفاً إن شاء الله تعالى .

*

(فصل) : فأما قولهم : « يا أبة » و « يا أمة » ففي هذه التاء خلاف : مذهب الخليل بن أحمد^(٢) - رحمه الله - أن هذه الهاء هاء التانيث جعلت في محل الياء بمنزلة الهاء التي في : عمه وخاله ، واحتج على ذلك بأنها تثبت وصلأ تاء ، ووقفاً هاء ، تقول : / يا أبة انطلق ، ويا أمة أقبلني ، قال الله تعالى^(٣) : ﴿ يَا بَتِ يَا عَبْدُ الشَّيْطَانِ ﴾ وإذا وقفت قلت : يا أبة ويا أمة ، كما تقول هذه عمك وخالتك ، وإذا وقفت قلت : عمه ، وخاله .

وروى أيضا الخليل أنه سمع بعض العرب يقول^(٤) : يا أمة لا تفعلني ، يضم التاء ، وقال : كما تقول : يا عمته ، ويا خالتها ، تقول : يا أمتاه ، ويا أبتاه ، سواء بسواء . قال ولا يلزم ذلك إلا في النداء ؛ لكثرة الاستعمال ، فأما في غير النداء فلا يجوز ذلك .

قال سيبويه^(٥) : وسألت الخليل عن الهاء ، لم دخلت في « أب » وهو مذكور ؟ قال : قد يكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث . ويكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر ، كقولهم : رجل ربة ، وغلأم بعة ، وامرأة غزل . إلى غير هذا من كلام لهما يطول .

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١١/٢ .

(٢) رواه عنه سيبويه في الكتاب : ٢١٠/٢ ، ٢١١ .

(٣) من سورة مريم : الآية رقم : ٤٤ .

(٤) الكتاب : ٢١١/٢ .

(٥) الكتاب : ٢١٢/٢ .

* قال الصيرفي في النبرة : ١٤٠/١ - فأما زيادتها في أم فللتحقيق التانيث ، وأما زيادتها في أب فللتفخيم ، كما تراد الزيادة في المذكر في مثل علامة ، ونسابة .

هذا مذهب الخليل وأحسب أنه يقول: ^(١) «الياء محذوفة بدليل أن الكسرة تدل عليها ، وأنه يقول: الهاء في / : « يا أبة » وإن كان مذكراً مقابلةً للهاء في : ١٠ ب « يا أمة » ؛ لكونيهما أبوين ، وإن اختلف التذكير والتأنيث ، وحذف الياء في الاسمين على سواء إلا في الرواية الشاذة عن العرب ، وهي قولهم ^(٢) : « يا أمة لا تفعلني ، بضم الهاء .

وقال غير الخليل: ^(٣) «الهاء بدل من الياء في هذا الموضع ، كما أبدلت الياء من الهاء في قولهم : هاذي هند ، والأصل : « هذه » . واحتج صاحب هذا القول على أن الهاء بدل من الياء ؛ أنهما لا يجتمعان في هذين الاسمين ، فلا يقول أحد : يا أبتني ، ولا : يا أمتي ؛ لأنه يكون جمعاً بين العوض والمعوّض منه . وعلى الخليل اعتراض في قوله ، وعلى صاحب هذا القول اعتراض أيضاً :

أما الاعتراض على الخليل فهو أنه إذا كان عنده أن الهاء للتأنيث وليست عوضاً عن الياء ، وأن الكسرة تدل على الياء ، فهلاً جاز أن تثبت الياء في إحدى لغات ^(٤) المنادى المضاف إلى ياء النفس ؟ ولم يسمع بأحد من العرب أثبتها بالاتفاق ، وقد تقدم أن ما أضيف إلى ياء النفس جاز / فيه خمس لغات .

وأما الاعتراض على صاحب القول الثاني : فهو أنه إذا كان عنده أن الهاء عوض من الياء ، فما بال الكسرة للهاء ؟ وهلا كانت ساكنة أو متحركة بالفتحة كما كان هذا الحكم في الياء التي هي عوض عنها ، والأقرب فيما أحسب قول الخليل - رحمه الله - بشرط أن يقال : الهاء للتأنيث وهي عوض من الياء ؛ لأنها في محلّها ، وهذا موجود في لغة العرب ، أن الحرف يكون عوضاً من الحرف ، وإن كان

(١) الكتاب : ٢١٢/٢ .

(٢) الكتاب : ٢١١/٢ .

(٣) فيه إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب : ٢١١/٢ : « وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء ... » ينظر الكتاب .

(٤) في الأصل : « أحد » - ١٥ -

الِعَوْضُ وَرَدَ لِمَعْنَى غَيْرِ مَعْنَى الْحَرْفِ الْمُعَوِّضِ مِنْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ الْهَاءَ فِي :
عِدَّةٍ ، وَزِنَةٍ ، وَهَبَةٍ ، عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحذُوفَةِ ، وَقَالُوا فِي قَوْلِكَ : « اللَّهُمَّ » إِنَّ
الْمِيمَ عَوْضٌ مِنْ حَرْفِ النِّدَاءِ ^(١) ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٢) ، وَفِي اسْمِ
النَّاسِ عَوْضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا لِلتَّعْرِيفِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ
مَوْجُودٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .

ب ١١ فَقَدْ خَرَجَ لَكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ مُلَفَّقٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ : لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ
مُتَقَارِبَانِ ، وَعِنْدَ الْجَمِيعِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ خَاصَّةً ^(٣) ، وَجَازَ ذَلِكَ فِيهِ
دُونَ غَيْرِهِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ فِي النِّدَاءِ ، كَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ فِي نِدَاءِ الصَّاحِبِ ،
فَحَذَفُوا مِنْهُ الْبَاءَ ، وَقَالُوا : « يَا صَاحِبِ » .
وَرَوَى عَنْ يُونُسَ أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : « يَا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » ، بَفَتْحِ
الْمِيمِ ، وَيَجْعَلُهُ مَرَحَّمًا مِثْلَ تَرْخِيمِ « طَلْحَةَ » فِي قَوْلِهِمْ : يَا طَلْحَ انْطَلِقِ .

(فصل) : [المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم] :

هَذَا فِيمَا كَانَ مِضَافًا إِلَى يَاءِ النَّفْسِ ، فَإِنْ نَادَيْتَ اسْمًا مِضَافًا إِلَى اسْمِ مِضَافٍ
إِلَى يَاءِ النَّفْسِ ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً أَوْ مُتَحَرِّكَةً ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي لَيْسَ
بِمُنَادَى ، فَيَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْأَوَّلِ ، فَتَقُولُ فِيهِ جَيْنِذٍ : يَا غَلَامَ غَلَامِي ،

(١) ينظر الكتاب : ٢٥/١ ، ١٩٦/٢ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٤٠١/٣ : « والأكثر في نداء

الله أن يقال: اللهم ، بتعويض الميم من «يا» ، وقد اجتمعا للضرورة في قول الراجز :

إني إذا ما حدثتُ أَلَمَّا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ » .

(٢) ينظر المفردات : ٢١ ، وشرح الجمل لابن باب شاذ : ق ١٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٢١١ / ٢ .

(٤) الكتاب : ٢١٣/٢ .

ويا خليلَ أبي ، والأولى تسكينُ الياء قال الشاعر^(١) :

يا بَنَ أُمِّي ويا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ

إلا في كلمتين كثر استعمالهما عندهم فأَجْرُوهُمَا مُجْرَى المركبات ، وجعلُوهُمَا كالاسم

الواحد ، وحذفوا الياءَ منهما ، وجعلوا آخِرَهُمَا مفتوحاً طلباً للتخفيف مع كثرة

الاستعمال ، وهما قولهم : « يا بَنَ أُمِّ ، ويا بَنَ عَمِّ » بفتح الميم/، قال الله تعالى^(٢) : ١٢

﴿ يَبْسُتَوُا لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتَيْ وَلَا بِرَأْسِي ﴾ وقد اختلفَ في هذه الفتحة ، فذهب قومٌ إلى

(١) هو أبو زبيد حرمله بن المنذر الطائي ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ، قيل : ولم يسلم ومات

نصرانياً ، وقيل أسلم وحسن إسلامه ، وهو الغالب ، وكان من المعمرين ، يقال أنه عاش مائة وخمسين

سنة . ت حوالي ٤١ هـ . أخباره في الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٣٠١/١ ، واللائلي : ١١٨/١ ،

١١٩ ، والخزانة : ١٥٥/٢ وذكر المصادر أن البيت من قصيدة يرثي بها أخاه ، وجاء في شعره :

٤٨ جمع د . نوري حمودي القيسي - أنه يرثي اللجلج ابن أخته الذي مات عطشاً في طريق مكة ،

وكان من أحب الناس إليه . ومطلع القصيدة :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

ورواية الشاهد في الديوان هكذا :

يا بَنَ حَسَناءَ شِقِّ نَفْسِي يا لَجْجَ لَاجٍ خَلَيْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ

وهو في الكتاب : ٢١٣/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٩/١ ، والمقتضب : ٢٥٠/٤ ، ومعاني القرآن

وإعرابه للزجاج : ٣٧٩/٢ . ٣٧٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٢ ، والأضداد للأبشاري :

٢٩٣ ، اللسان : (شقق) .

(٢) من سورة طه : الآية رقم : ٩٤ .

أنها فتحةُ بناءٍ ، كفتحةِ المركباتِ ^(١) ، وذهبَ قومٌ إلى أنها فتحةُ عَوْضٍ مِنَ الياءِ المحذوفةِ ^(٢) وقال قومٌ : هي فتحةُ جَوَارٍ متولدةٌ مِنَ الألفِ ^(٣) .

والصحيحُ أن قولهم : يابْنَ أُمٍّ ، ويابْنَ عَمٍّ ، يريدون به : يابنُ أُمٍّ ، ويابنُ عَمٍّ ، بإثباتِ الألفِ التي هي عَوْضٌ مِنَ الياءِ في اللغاتِ المتقدمةِ ؛ لكونها أخفَ في الاستعمالِ ، فلما كَثُرَ استعمالُهُمْ حَذَفُوا الألفَ ، وبقيتِ الفتحةُ تدلُّ عليها .

وللألفِ في هذا النداءِ موقعٌ في لغةِ العربِ ، بخلافِ الياءِ ، وسمي هذا النداءُ بالألفِ نداءً تَلَطُّفٍ وَتَرَقُّقٍ .

وقد سُمِعَ في هذينِ الاسمينِ كسرُ الميمِ ^(٤) حملاً على الوجهِ الأولِ في نداءِ المضافِ إلى ياءِ النفسِ ، كأنهم جعلوا الاسمينِ اسماً واحداً مضافاً إلى ياءِ النفسِ

(١) هو رأي أكثر النحاة ، قال سيبويه في الكتاب : ٢١٤/٢ : « ... كأنهم جعلوا الأول والآخرة اسماً ، ثم أضافوا إلى الياء ، كقولك : يا أحد عشر أقبلوا ، وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم » . وينظر : المختضب : ٢٥١/٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣٧٣/٣ ، والأصول : ٣٤١/١ ، واللامات للزجاجي : ٨٧ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٥٥/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ٤٧٢/٢ ، والبيان لابن الأنباري : ١٥٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري : ٣٥١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٢ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣٥١/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ٤٧٢/٢ ، والبيان : ١٥٣/٢ والتبيان : ٥٩٥/١ ، ٥٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٢ .

(٣) لم أجد من قال بالجوار ، لكن البعض قال بإتباع الميم نون ابن كما في البيان : ١٥٣/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١٣/٢ .

(٤) وأورد اللغتين - الفتح والكسر - الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٣٥١/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٤٠٦/٣ ، وقال : « وهما لغتان فصيحتان » . وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٠٤/٢ ، وشرح الرضي : ١٤٨/١ . وذكر ابن يعيش الحلبي في شرح المفصل : ١٣/٢ أربع لغات في هذين الاسمين . وقد قرئَ بهما في السبعة ، قال ابن مجاهد في السبعة : ٤٠٣ : « فقرأ ابن كثير ونازع وأبو عمرو وحفص عن عاصم : (يَبْنُوْهُمْ) بفتح الميم . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وعمره و الكسائي وابن عامر : (يَبْنُوْهُمْ) بكسر الميم » . سورة طه ٩٤١ .

فقالوا : يابنُ أُم ، ويابنُ عَم ، فافهم ذلك ^(١) .

[حذف حرف النداء] :

وكلُّ ما نودي من المضافات يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه ، ومنهم من يعدُّه أفصحَ من إثباته ، ولا سيَّما إذا كان المنادى مضافاً إلى المضمر ، وفي القرآن الكريم / الحذفُ أكثرُ من الإثبات ^(٢) ، قال الله تعالى ^(٣) : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ﴾ وأمثالها كثير ، وقال سبحانه ^(٤) ﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ وقال سبحانه ^(٥) ﴿ ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا ﴾ إلى غير ذلك مما يطولُ شرحه .

ولا يجوزُ حذفُ النداءِ من النكراتِ لعلَّ نذكرها إن شاء الله تعالى ^(٦) .

(١) ينظر الكتاب : ٢١٤/٢ ، والمقتضب : ٢٥١/٤ ، فقد جعلهما المبرد بمنزلة الإضافة إلى زيد حيث قال :

« كما تضيف زيدا فتقول يا زيد لا تفعل » ثم أنشد قول رؤية :

إما تربني اليوم أم حمز

قاربت بعد عنقي وجمزي

على أن « حمز » قدر مرخماً ثم مضافاً .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٥/٢ .

(٣) من سورة آل عمران : الآية رقم : ١٤٧ ، ومن سورة الحشر : الآية رقم : ١٠ .

(٤) من سورة سبأ : الآية رقم : ١٣ .

(٥) من سورة الإسراء : الآية رقم : ٣ . والآية ليست نصّاً في النداء ، بل النداء أحد أربعة أوجه في « ذرية » والثاني : أنه منصوب بـ تقدير أختي ، والثالث أنه بدل منه « وكيداً » والرابع : أنه مفعول تام له « تتخذوا » . وعلى قراءة أبي حمزة « ألا يتخذوا » ، بالياء في « ذرية » مفعول تام لا غير . ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٥/٢ ، ٢٦ ، والبيان : ٤٨/٢ .

(٦) ينظر ص : ٣٥ ، ٣٦ فيما يأتي . - ١٩ -

(باب معرفة ما بني من المناديات)

وفيه أربعة أسئلة : يقال فيها : كم المبنى من المناديات ؟ ولم بُني وهو اسمٌ متمكنٌ ؟ ولم خُصَّ بحركة في البناء دون حركة ؟ وما حكم كل واحدٍ منها ؟ .
أما كم المبنى من المناديات ؟ فثلاثة أصناف ، وهي : أسماءُ الأعلام ، والمنعوتُ بالألف واللام ، والنكراتُ المقصودات من الكلام .
فأسماءُ الأعلام مثل قولك : يا زيدُ ، يا عمرو ، يا خالدُ ، يا بكرُ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ يَذْكُرْهُ إِنَّا جَعَلْنَاهُ خَلِيفَةً ﴾ وقال تعالى^(٢) : ﴿ يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ و^(٣) ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ و^(٤) ﴿ يَتْنُوخُ أَهْبِطْ بِسَلَمٍ ﴾ .
والمنعوتُ بالألف واللام هو « أيُّ » التي يتوصَّلُ بها إلى نداءٍ ما فيه الألف واللام إذا وصلتَ بها في قولك : يا أيُّها الرجلُ ، يا أيُّها الناسُ ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ ﴾ و^(٦) ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ إلى غير ذلك .

ومثالُ النكراتِ المقصوداتِ / قولك : يا رجلُ أقبلْ ، إذا أردتَ رجلاً بعينه ، ١٣ أ

(١) من سورة ص : الآية رقم : ٢٦ .

(٢) من سورة هود : الآية رقم : ٨١ .

(٣) من سورة الصافات : من الآيتين رقم : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) من سورة هود : الآية رقم : ٤٨ .

(٥) من سورة التحريم : الآية رقم : ٩ .

(٦) من سورة النساء : الآية رقم : ١ ، ومن سورة الحج : الآية رقم : ١ ، ومن سورة لقمان : الآية رقم : ٣٣ .

قال الله تعالى^(١) : « يَجِبَالُ أَوِيٍّ مَعَهُ وَالطَّيْرُ » و^(٢) « يَا رِضُّ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِي » .

(فصل) : وأما لِمَ بُنِيَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ وَهِيَ مَتَمَكِّنَةٌ ؟ :

فالجوابُ أنها إنما بُنِيَتْ : لأنها وَقَعَتْ مَوْقِعَ مَبْنِيٍّ وهو المضمِرُ ، فإذا قلتَ : يا زيدُ ، فالمعنى : أَنْتَ أَناذي ، على مذهب من يقول : وَقَعَ مَوْقِعَ مَضْمِيرٍ مَرْفُوعٍ^(٣) ، أو إِيَّاكَ أَناذي ، على مذهب من يقول : وَقَعَ مَوْقِعَ مَضْمِيرٍ مَنْصُوبٍ^(٤) ؛ لأنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضْمِيرِ .

وههنا اعتراضٌ يُقَالُ فيه : فَلِمَ وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَوْقِعَ الْمَضْمِيرِ وَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعُهُ الْمُضَافُ وَالنَّكَرَةُ ، وَالْكَلُّ مُنَادًى ؟

فالجواب : أنه إنما امْتَنَعَ أَنْ يَقَعَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ مَوْقِعَ الْمَضْمِيرِ ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُضَافُ ، فَهُوَ مَعْرِفَةٌ مُحَضَّةٌ ، وَالْمُضَافُ حَصَلَ تَعْرِيفُهُ مِنْ غَيْرِهِ بِالْإِضَافَةِ ، وَمَا كَانَ

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ١٠ .

(٢) من سورة هود : الآية رقم : ٤٤ .

(٣) مثل ابن بابشاذ حيث قال في شرح الجمل : ق ١١٧ : « ... فإذا قلت : يا زيد فكأنك قلت : يا أنت ، قال الشاعر :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا »

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٧/١ : « وقد قالوا يا أنت أيضاً فكأنوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ كما قالوا : يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ ، قال الشاعر :

يا مراً بن واقع يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا »

وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٨٨/٣ : « وأما يا أنت فَشَاذٌ ... » وينظر : البصرة والتذكرة ٣٣٨/١٠ .

(٤) هو رأي بعض البصريين ، ذكره ابن الأنباري في الإنصاف : ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ ، وكلامهم يخص المفرد العلم ، والمصنف هنا عممه على ثلاثة الأنواع . وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٧/١ : « والذي يدل على أن الأصل في كل منادى النصب قول العرب : « يا إِيَّاكَ » لما كان المنادى منصوباً وكنا عنه أتوا بضمير المنصوب ، هذا استدلال سبويه ... » وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٧/٣ ، ٣٨٨ .

يُضَافُ وَتَعْرِيفُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، لَا يَقَعُ مَوْقِعَ مَا لَا يُضَافُ وَتَعْرِيفُهُ فِي نَفْسِهِ ، وَفِي هَذَا لَهُمْ
كَلَامٌ طَوِيلٌ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ أَنْ تَقَعَ النِّكَرَةُ مَوْقِعَ الْمَضْمَرِ لِكَوْنِ التَّنْكِيرِ عُمُومًا^(١) / وَالتَّعْرِيفِ^{١٣} ب
خُصُوصًا^(٢) ، وَالْعُمُومُ لَا يَقَعُ مَوْقِعَ الْخُصُوصِ بِالِاتِّفَاقِ . فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ هَذَانِ الصَّنِفَانِ مَوْقِعَ
الْمَضْمَرِ ، وَكَثُرَ الْكَلَامُ مَعَهُمَا أُعْرِبَا ، وَبُنِيَ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَضْمَرِ لِقَلَّةِ الْكَلَامِ
مَعَهُ .

وَمَا قَصِدَ مِنَ النِّكَرَاتِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَعْرِفَةِ كَأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ بِالِإِشَارَةِ فَبُنِيَ كِبْنَاءِ
الْعَلَمِ ، وَحَكَى سِيبَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا نَصَبُوا الْمُنَادَى الْمُضَافَ وَالنِّكَرَةَ لِمَا طَالَ
الْكَلَامُ كَمَا نَصَبُوا « قَبْلَكَ ، وَبَعْدَكَ » فِي قَوْلِهِمْ : هُوَ قَبْلَكَ ، وَهُوَ بَعْدَكَ ، وَبَنَوْا
الْمُفْرَدَ عَلَى الضَّمِّ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ ، يَا عَمْرُو ، كَمَا بَنَوْا « قَبْلُ ،
وَبَعْدُ » بِغَيْرِ تَنْوِينٍ^(٣) ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا فَائِدَةَ تَحْتَهُ فِي تَعْلِيلِ الْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّا نَنْقُلُ السُّؤَالَ
مَعَهُ إِلَى « قَبْلُ ، وَبَعْدُ » فَنَقُولُ : لِمَ بُنِيَ ؟ فَإِنْ قَالَ : حَمَلًا عَلَى الْمُنَادَى
الْمُفْرَدِ ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْمُحَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذَا بُنِيَ حَمَلًا عَلَى هَذَا ، وَهَذَا بُنِيَ حَمَلًا
عَلَى هَذَا ، وَلَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْلَى بِأَنْ يَحْمَلَ عَلَى صَاحِبِهِ مِنَ الثَّانِي ، إِذْ كَانَ لَا
طَرِيقَ إِلَى بِنَائِهِ سِوَى ذَلِكَ ، وَمِنْ أَصُولِهِمْ أَنَّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَبْنِيٍّ ، أَوْ شَابَهَ
مَبْنِيًّا ، أَوْ تَضَمَّنَ مَبْنِيًّا ، فَإِنْ كَانَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ / اللَّهُ - يَرِيدُ الْمَشَابَهَةَ^(٤) بَيْنَهُمَا لِحَقِّ
الْبِنَاءِ عَلَى حَرَكَةِ الضَّمِّ ، اِحْتَمَلَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا اخْتَصَّا بِحَرَكَةِ الضَّمِّ
لِلتَّمَكُّنِ ، أَوْ لِيَعْدَلَ بِهِمَا إِلَى حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لِهَمَا بِحَرَكَةِ إِعْرَابٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « عُمُومٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « خُصُوصٌ » .

(٣) الْكِتَابُ : ١٨٢/٢ ، ١٨٣ .

(٤) وَهَذَا مَا عَنَاهُ الْخَلِيلُ وَوَضَحَهُ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ : ١٩٩/٢ .

قَالَ أَيَّدَهُ اللَّهُ :

والذي أَسْتَحْسِنُهُ مِنَ الْجَوَابِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ نَطَقَتْ بِهَذِهِ الْمُنَادِيَّاتِ عَلَى هَذَا الْوَضْعِ وَأَطْرَدَ ذَلِكَ فِي لُغَاتِهَا ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَسْمُوعًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ زِيْدَةُ الْجَوَابِ : السَّمَاعُ ، وَإِنْ كَانَ مَا تَقَدَّمَ قَدْ ذَكَرْتَهُ الْعُلَمَاءُ وَفَصَّلْتَهُ ، وَفِيهِ مَا فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فصل) : وَأَمَّا لَمْ خُصَّتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَبْنِيَّةُ بِحَرَكَةِ الضَّمِّ دُونَ سَائِرِ الْحَرَكَاتِ ؟

فَعَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ :

أحدهما : أَنَّهَا إِنَّمَا خُصَّتْ بِحَرَكَةِ الضَّمِّ ؛ لكونها متمكنة في الاسمية ، فَأُعْطِيَتْ حَرَكَةً قَوِيَّةً ، وَوَجْهٌ تَمَكِّنُهَا أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ صَرِيحَةٌ فِي الْأَصْلِ مَعْرَبَةٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ .
والجواب الثاني : أَنَّهَا إِنَّمَا خُصَّتْ بِالضَّمِّ لِيُعَدَّلَ بِهَا إِلَى حَرَكَةٍ لَا تَسْتَحِقُّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَعُدِّلَ بِهَا إِلَى حَرَكَةٍ/ لَيْسَتْ لَهَا بِحَرَكَةٍ إِعْرَابٍ ؛ لِيُعْلَمَ مَعَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ أَنَّ الْأِسْمَ مَبْنِيٍّ بِدَلِيلِ حَذْفِ التَّنْوِينِ ، وَالْأِسْمُ مَنْصَرَفٌ .

١٤ ب

وتلخيص ذلك أَنَّ الْأِسْمَ لَوْ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ الْفَتْحِ لِأَشْبَهَتْ حَرَكَتَهُ حَرَكَةً مَا لَا يَنْصَرَفُ ، وَلْتَرَأَى لِلْسَامِعِ أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ لِحَقِّ حَذْفِ التَّنْوِينِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهُ فِي التَّحْقِيقِ ، وَلَوْ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةِ الْكَسْرِ لِأَشْبَهَ الْمُنَادَى الْمُضَافَ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ ، فَأُعْطِيَ الضَّمَّةَ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ قَدْ اسْتَفَادَ حَكْمًا غَيْرَ حَكْمِ الْمُضَافِ وَالنَّكَرَةِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ^(١) .

(فصل) : وَأَمَّا حَكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَكْمٌ نَبِيئُهُ إِنْ شَاءَ

اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَكْثَرُ ذَلِكَ فِي الْإِتِّبَاعِ ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ .

(١) ينظر الإنصاف : ٣٢٦/١ .

فأما حكم الإعراب والبناء فقد تقدم باب أحكام المنادى المفرد في الإتيان .

اعلم أن العلم مبني على الضم على كل حال ، على ما تقدم ، وعلامة بنائه الضمة في المفرد ، نحو : يا زيد ، والألف^(١) [في المثنى]^(٢) ، نحو : يا زيدان ، والواو في الجمع ، نحو : يا زيدون . يثبت ههنا للبناء ما يثبت للإعراب .

فإن أتبعنا هذا بتابع لم يخل أن يكون مفرداً / أو مضافاً ، فإن كان مضافاً لم يكن إلا منصوباً على كل حال^(٣) ، تقول : يا زيد وعبدالله كثير المال أخا عمرو نفسه ، هذا لا يكون إلا منصوباً وجوباً ؛ لأن التابع يكون في محل الأول عند التحقيق فإذا كان في محله لم يكن إلا منصوباً بالاتفاق ، قال الشاعر^(٤) :

أزيدُ أخا ورَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

وإن كان التابع مفرداً جاز فيه الرفع والنصب بالتنوين إن لم يكن فيه ألف ولام ، النصب على الموضع ، والرفع على اللفظ تقول : يا زيد وعمرو ، وعمراً ، هذا في العطف خاصة . وههنا اعتراض ، يقال : فلم جاز أن تعطف عمراً بالرفع والتنوين ، وهذا إعراب صريح على زيد وهو بغير تنوين ، وهذا بناء صريح ؟

فالجواب أنه يقال : إنه كثر استعمالهم لهذا المنادى المفرد مضموماً فصارت الضمة فيه كالإعراب ، وصار بها نوعاً من المرفوعات لكثرة دورانه في الكلام كالمبتدأ وما شاكله / روي مثل ذلك عن الخليل بن أحمد^(٥) - رحمه الله تعالى - وإلا فالأصل

(١) في الأصل : « والألف والنون » وليس بشيء قوله « والنون » ؛ لأن البناء على الألف فقط . وانظر

مابعد من قوله : « والواو في الجمع » ولم يقل : « والواو والنون » وهو الصواب .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) ينظر الكتاب : ١٨٤/٢ .

(٤) هذا البيت لم ينسب إلى قائل معين ، وهو في الكتاب : ١٨٣/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٣٩/١ .

والمفصل : ٥٢ ، والتخمير : ٣٣٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤/٢ ، واللسان (حنا) . ومعنى

أحناء : جوانب ، كما في الصحاح ، وفي اللسان : وأحناء الأمور : ما تشابه منها .

(٥) الكتاب : ١٨٣/٢ .

أنه لا يُعطَفُ على حركة البناءِ إلا في هذا والمبنيِّ مع « لا » لأنك تقول :
لارجلَ كريماً عندك ، فجعلوا هذين الصنفين بمنزلة المعربات في التابع بخلاف المبنيات

وإذا كان التابع بالألف واللام جازَ الرفعُ والنصبُ ، الرفعُ على اللفظ ، والنصبُ
على الموضع ، تقول : يا زيدُ والرجلُ والرجلُ ، ويا زيدُ الطويلُ والطويلُ ، وأبو العباس
المبردُ يختارُ الرفعَ في هذا الموضع^(١) ، ويحتج على ذلك بأن الألف واللام يقدران عنده
بالإنفصال من حيث إنهما لم يُعرِّفا المنادى ؛ لأنه مقصود عنده بالنداء ، وما قصدَ عنده
بالنداء فقد تعرف ، وكأن التقدير عنده : يا زيدُ ويا رجل ، ولا حكم عنده للألف
واللام .

والأخفش يختار النصب^(٢) ويحتج على ذلك بأن التابع إذا كان عطفاً يقدر معه
إعادة العامل ، ولو عاد العامل ههنا لدخل على ما فيه الألف واللام ، ولكان/ يقول :
يا زيد والرجل وذلك ممتنع ، فلما امتنع ذلك قال : أرجع إلى الأصل إذا امتنع اللفظ ،

(١) المبرد يختار الرفع إذا كان الألف واللام لازمين مثل «العباس» ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١٩ .
أما إذا كان الألف واللام غير لازمين فإن المبرد يجوز الوجهين ، قال المبرد في المقتضب : ٢٠٧ / ٤ ،
٢٠٨ : « فإن نعت مفرداً بمفرد ، فأنت في النعت بالخيار ، إن شئت رفعتَه ، وإن شئت نصبتَه ، تقول :
يا زيد العاقلُ أقبل ، ويا عمرو الظريفُ هلم ، وإن شئت قلت : العاقلُ ، والظريفُ ، أما الرفع فلائك
أتبعته مرفوعاً ... فمن ذلك قوله :

* يا حكم الوارث عن عبد الملك *

فهو الأكثر في الكلام . وأما النصب فعلى الموضع »

وينظر الجمل : ١٤٩ ، وذكر ابن عصفور في شرحه للجمل : ٩٣/٢ أن المبرد يوافق أبا عمرو في تجويز
الرفع والنصب مع اختيار النصب ، قال ابن عصفور : « إلا أن تكون الألف واللام للمح الصفة
[كالعباس] فإنه يختار مذهب سيبويه رحمه الله [أي الرفع] إلا أن يكون المنادى نكرة مقبلاً عليها
فإنه لا يجيز إلا الرفع ، فتقول : يا رجل والغلام أقبلا . »

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٠/١ ، ٦٥ .

وأصل كل منادى النصب ، وينشد على ذلك :^(١)

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

وَالْخَلِيلُ يَسْتَحْسِنُ قَوْلَ أَبِي الْعَبَّاسِ وَيَمِيلُ إِلَيْهِ^(٢).

والذي أستحسنه ههنا مذهب بين المذهبين ، وهو أن الذي فيه الألف واللام لا يخلو أن يكون علماً أو غير علم ، فإن كان علماً فالوجه الإتيان بالرفع ، نحو أن تقول : يا زيد والحارث ، وإنما كان هذا هو الوجه لأن الألف واللام على الحقيقة لا يعرفان « الحارث » ؛ لكونه معرفة قبلهما بالعلمية ، فتقدّران بالانفصال في الحقيقة ، ويكون « الحارث » علماً مثل زيد ، ويكون : يا زيد ويا حارث .

وإن كان الذي فيه الألف واللام غير علم كان الوجه النصب ؛ لأن الألف واللام

في الحقيقة للتعريف فلا يُقدّران بالانفصال ، ويرجع مع ذلك إلى الأصل بالعطف على / ١٦ ب
الموضع .

(١) البيت لجرير في ديوانه : ١١٨/١ ، من قصيدته التي يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ، وأولها :

أَهْتَ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأُنْكِرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا

وكعب بن مامة الإيادي : أحد أجواد العرب ، يضرب به المثل في الإيثار ، حيث أثر رفيقه - وهو رجل من النمر بن قاسط - على نفسه في الماء وهما في سفر ، حتى مات عطشاً . ينظر : جمهرة الأمثال : ٩٤/١ .

وابن سعدى : هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي كان مثلاً في الجود والكرم حتى سبق حاتمياً . وأورد هذا الشاهد مع مقطوعة المبرد في الكامل : ٣٠٠/١ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، وأورد القصيدة . والشاهد في المقتضب : ٢٠٨/٤ ، والأصول : ٣٦٩/١ ، والجمل : ١٥٤ ، وكشف المشكل : ٥٢٦/١ ، وشرح التسهيل : ٣٩٤/٣ ، والمغني : ٢٨ ، وشرح شواهد : ٥٦/١ ، وشرح أبياته : ٦٣/١ ، والخزانة : ٤٤٢/٤ .

(٢) هكذا وردت هذه العبارة في الأصل ، ولعله يريد العكس . وجاء في الكتاب : ١٨٦/٢ : « وقال

الخليل - رحمه الله - : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر . وقرأ الأعرج : « يجبال أوبي معه والطير » فرفع . ويقولون : يا عمرو والحارث ، وقال الخليل - رحمه الله - : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارث . ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصّب أو رُفِعَ ، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا . . . »

فأما قوله ^(١) :

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سَيِّرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

فالضحَّاكُ يروى بالرفعِ والنصبِ على المذهبين ، والرفعُ أجودُ وأكثرُ اشتِهَاراً.

(فصل) : [حكم المنادى المكرر] :

هذا حكمُ زَيْدٍ إذا كان مفرداً ، فإن كرَّرتَ في النداءِ فقلتَ : يا زَيْدُ زَيْدُ الطويل ، جازَ في زَيْدٍ الثاني الضمُّ بغيرِ تنوينٍ ، والنصبُ والرفعُ بالتنوينِ ، أما الضمُّ فقليل : إنه نداءٌ ثانٍ* ، كأنكَ تريدُ : يا زَيْدُ الطَّوِيلُ ، وقيلَ عَطْفُ بَيَانٍ على اللفظِ ، والنصبُ بالتنوينِ عطفُ بَيَانٍ على الموضعِ ، والرفعُ بالتنوينِ على اللفظِ تشبيهاً بتابعِ المعربِ ، هذا إذا كان ما بعدَ زَيْدٍ نعتاً له بالألفِ واللامِ ، فإن كان ما بعدَ زَيْدٍ ليسَ بنعتٍ له ، جازَ في الزَيْدَيْنِ جميعاً النصبُ على أنَّ « زَيْد » الثاني مُقَحَّمٌ ، أي زائدٌ ، والأولُ منادى مضافٌ ، وذلكَ في مثلِ قولك : يا زَيْدُ زَيْدُ الْخَيْرِ ، التقديرُ على هذا : يا زَيْدَ الْخَيْرِ منصوباً ، قال الشاعر ^(٢) :

* يا زَيْدَ زَيْدَ الْبِعَمَلَاتِ الذَّبَلِ *

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . والخمرُ - بالتحريك - قال الجوهري : ما وارك من شيء ، وفي اللسان :

ما وارك من الشجر والجبال ونحوها . والشاهد في الجمل : ١٥٣ ، والأزهية : ١٧٤ ، وكشف المشكل :

٥٢٩/١ ، والتعذيب الوسيط : ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١ ، والهمع : ٢٨٢/٥ .

(٢) هو عبدالله بن رواحة الأنصاري ، شاعر إسلامي فحل ، كان سيد قومه في الجاهلية ، وكان أحد

الشعراء الذين يردون عن النبي ﷺ الأذى . قُتل يوم مؤتة سنة ٨ هـ وكان أحد قوادها . ترجمته في

الاستيعاب : ٨٩٨/٣ ، وطبقات فحول الشعراء : ٢٢٣/١ ، وما بعدها . وهذا الشاهد نسبته سيبويه

لبعض ولد جرير ، وتبعه بعض العلماء وخاصة الزمخشري وشرح المفصل ، ينظر في هذا تعليق

أستاذنا : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين في كتاب التخمير : ٣٤٨/١ . وهو في ديوان عبدالله

ابن رواحة - رضي الله عنه - ص : ٩٩ ، ت د . حسن باجودة ، وبعده : =

يرويان جميعاً ، وقال آخر^(١) :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمرُ
ويجوز أن يكون « زيد » الأول مضموماً على أصله ، والثاني منصوباً على الموضع ،
ومثل ذلك قولهم : يا زيدُ بنَ عمرو ، في أنه يجوزُ أن يكونَ « ابن » مقحماً ،
و« زيد » منصوباً على أنه مضافٌ إلى عمرو ، وأن يكونَ « زيد » مضموماً على
أصله ، و« ابن » عطفُ بيانٍ على الموضعِ أو نداءٌ ثانٍ ، كأنك تريدُ : يا زيدُ يا ابنَ
عمرو ، ولا يجوزُ رَفْعُ « ابن » قَطْ .

(فصل) : والمبهمُ يجري مجرى العَلَمِ في الإِتِّبَاعِ إِنْ اتَّبَعَ بِمُضَافٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْصُوبًا ،

تَطَاوُلُ اللَّيْلِ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

والشاهد في الكتاب : ٢٠٦/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٧/٢ ، والنكت عليه للأعلم :
٥٥٧/١ ، والمقتضب : ٢٣٠/٤ ، والكامل : ١١٤٠ ، والمفصل : ٨ ، والتخمير : ٣٤٦/١ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ١٠/٢ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٩ ، والخزانة : ٣٠٣/٢ .
أما زيد المذكور في البيت ، فقال الخوارزمي في التخمير : ٣٤٨/١ : « هو زيد بن أرقم » واليَعْمَلَاتُ
جمع يَعْمَلَة قال الجوهري : واليَعْمَلَة الناقة النجبية المطبوعة على العمل . والذُّبُلُ جمع ذابل ، وهي
الضامر .

(١) هو جرير في ديوانه : ٢١٢/١ ، وروايته : « لا يُوقِعَنَّكُمْ » والبيت من قصيدة طويلة يهجو بها عمر بن
لجأ ، ومطلعها :

هاج الهوى وضمير الحاجة الذِّكْرُ واستعجم اليوم من سلوم الخبيرِ

والشاهد في الكتاب : ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٤٢/١ ، والنكت عليه
للأعلم : ٥٥٥/١ ، والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، والكامل : ١١٤٠/٣ ، والجمل : ١٥٧ ، والخصائص :
٣٤٥/١ ، والمفصل : ٥٧ ، كشف المشكل : ٥٢٩/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٩ ، والتخمير :
٣٤٦/١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٦١/٢ ، ٥٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠/٢ ، ١٠٥ ، وشرح
الأشموني : ١٥١/٣ ، والخزانة : ٢٩٨/٢ ، وما بعدها .

وإن أُتْبِعَ بمفردٍ جازَ فيه الرُّفْعُ والنَّصْبُ عندَ الأكثرِ ، فإذا قلتَ : يا هذا ذا الجُمَّةِ ^(١) لم يكن « ذا » إلا منصوباً / على الموضع ، وهو في التحقيق تابعٌ لنعْتِ المَبْهُمِ ^{١٧ ب} المحذوفِ كأنك تريدُ : يا هذا الرجلُ ذا الجُمَّةِ ، ولا يجوزُ أن يكونَ نعتاً لهذا ^(٢) ؛ لِأَنَّ المبهماتِ لا تُنَعَّتْ إلا بما فيه الألفُ واللامُ ، فإذا قلتَ : يا هذا الظريفُ ، فالحكم كذلك سواءً سواءً في الرُّفْعِ والنَّصْبِ ، قال الشاعرُ : ^(٣)
يا ذا المَخُوفُنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٌ قَمْنِي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ

-
- (١) من أمثلة الكتاب : ١٨٩/٢ ، والمقتضب : ٢٠٩/٤ . ومعنى « الجُمَّة » - بضم الجيم وفتح الميم المشددة - مُجْتَمِعُ شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة . ينظر الصحاح : (جم) .
- (٢) الكتاب : ١٨٩/٢ ، ١٩٠ .
- (٣) هو عُبَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ بْنِ عَوْفِ بْنِ جَسْمِ الْأَسَدِيِّ ، من فحول شعراء الجاهلية المعمرين ، قتله المنذر بن ماء السماء في يوم يؤسه . أخباره في الشعر والشعراء : ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ ، وأسماء المقتالين - في نواذر المخطوطات - : ٢١١/٢ ، والخزانة : ٢١٥/٢ ، ٢١٨ . وينظر ثمار القلوب : ٢١٥ (يوم عبید) .
- وهو يخاطب امرأ القيس - الذي توعد بني أسد بعد أن قتلوا أباه «حُجْرًا»- و يهزأ بوعبيده .
- والشاهد في ديوان عبید : ١٢١ ، ١٢٢ ، والكتاب : ١٩١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٤٥/١ وشرح السيرافي : ٣ / ق ٣٨ والنكت عليه للأعلم : ٥٤٣/١ ، والأمالي الشجرية : ٣٢٠/٢ والمفصل : ٥٥ ، والتخمير : ٣٤٠/١ ، ٤٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/٢ ، والخزانة : ٢١٢/٢ .

وقال آخر :^(١)

* يا صاح يا ذا الضامر العنس *

وتقول في النصب : يا هذا الظريف ، تجعل الظريف نعتاً على الموضع في الأصل ، بعد أن تنوي إثبات نعت المبهم كما تقدم ، كأنك تريد : يا هذا الرجل الظريف ، ومنهم من يجعل نصبه على إضمار « أعني » .

(مسألة) : فإن أتيت بعد المبهم / بمفرد علم جاز لك فيه الرفع والنصب ، تقول : ١١٨

يا هذا زيد ، ويا هذا زيدا ، الرفع على لفظ المفرد في الأصل ، والنصب على الموضع في أصل النداء ، و« زيد » عطف بيان في الوجهين .
هذه أحكام المفرد وما يتبعه .

(١) نسبه سيبويه في الكتاب : ١٩٠/٢ إلى خرز بن لوزان السدوسي ، وهو شاعر يقال إنه قيل امرئ القيس كما في شرح السيرافي : ٣/٣٨ ، ونسبه الأصبهاني في الأغاني : ١٠٣/١٠ إلى خالد بن المهاجر . وعجزه :

والرَّحْلُ ذِي الْأَقْتَابِ وَالْجِلْسِ

قال ثعلب في مجالسه : ٢٧٥/١ : « قال بعضهم لسيبويه : كيف تنشده :

يا صاح يا ذا الضامر العنس

والرَّحْلُ ذِي الْأَقْتَابِ وَالْجِلْسِ ؟

قال : فرفع ، قال فقلت له : فأيش تصنع بقوله : « والرَّحْلُ ؟ »

قال : من ذا أفر وصعد في الدرجة .

قال : الشعر معناه : يا صاحب العنس الضامر والرحل ... »

والشاهد في النكت على كتاب سيبويه : ٥٤٣/١ ، والمفصل : ٥٥ ، والتخمير : ٣٣٩/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٩٢/٢ ، والخزانة : ٢٢٩/٢ .

ومعنى العنس : الناقة الصلبة ، ويقال : هي التي اعنونس ذنبها ، أي وفر ، وفي اللسان : والعنس

الناقة القوية .

(باب ذكر أحكام المفرد المعروف بالالف واللام)

إذا أردت نداء ما فيه الألف واللام توصلت إلى ذلك بـ « أي » موصولةً بـ « ها » للتنبيه مبنية على الضم ، وأكثر ما يُنادى بـ « يا » وحدها من حروف النداء ، تقول حينئذ : يا أيها الرجل .

وقد اختلف في « أي » في هذا الموضع ، فقال قوم^(١) : هي نكرة مقصودة توصل بها إلى نداء ما فيه الألف واللام . وقال قوم^(٢) : هو اسم مبهم توصل به أيضاً بدليل أنه لا بدَّ بعده من الرجل كالمبهم . وقال قوم^(٣) : هو اسم ظاهر عبارة عن ذات الرجل / ، لكن لا يستقل بنفسه . وقال قوم^(٤) : هو اسم ناقص بمعنى الذي ، لكن لا يقدر به ههنا ؛ لامتناع أن يدخل حرف النداء على الذي .

و « أي » تُستعمل في النداء لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ ، والمذكر والمؤنث سواء ، إلا أنه تلحقه تاء التانيث ، تقول : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ، ويا أيها المرأة ، ويا أيها المرأتان ، ويا أيها النساء ، ويجوز : يا أيها النساء ، بغير

(١) هذا هو المشهور ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٦٩/٣ ، وشرح الأشموني : ١٥٠/٣ .

(٢) هو رأي الخليل كما في الكتاب : ١٨٨/٢ ، ١٩٥ ، والمبرد في المقتضب : ٢١٦/٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ١٣٠/١ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٣١٨/٣ ، والرضي في شرحه :

١٤٢/١ ، وابن الخباز في النهاية كما في ارتشاف الضرب : ١٢٨/٣ .

(٣) هو رأي الأخفش ، قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١١٨ : « ... على أن أبا الحسن الأخفش قد كان يجيز أن يكون الرجل صلة لا صفة فيجعله خبراً لمبتدأ محذوف و « أي » بمعنى الذي ، فإذا ثبت هذا علم أنه لا يجوز في الرجل إلا الرفع » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٠/١ ، وشرح التسهيل : ٤٠٠/٣ ، وشرح الرضي : ١٤٣/١ ، والمفني : ١٠٩ .

تاء ، قال الله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي ﴾ والهاء والألف بعد
« أي » حرفا تنبيه أُتِيَ بهما لأمرين :

أحدهما : تنبيهاً على قصْدِ الرجل .

والثاني : للفصل عن الإضافة ؛ لأنه لولاها لكان يأتي الكلام : يَا أَيُّ الرَّجُلِ ، وفي
ذلك خللٌ والتباسٌ .

فإذا عرَفْتَ ذلك في « أي » فالذي بعده لا يكون إلا ذاتاً جامدةً مرفوعةً ، إما
عطفُ بيانٍ ، أو نعتٌ يَخْصُّصُ ، ولا يجوزُ البَدَلُ ؛ لأنه لو كان بدلاً لَحَلَّ محلَّ
« أي » ، وكان تقول : / « يَا الرَّجُلُ » وذلك لا يَجُوزُ .

وإنما وجب أن يكون تابعٌ « أي » ذاتاً جامدةً مَعْرِفَةً بالألف واللام ؛ لكونِ
« أي » مُحْتَمِلاً لِلإِبْهَامِ ، وهو لا يُفَسِّرُ المِبهِمَاتِ إلا الذواتُ الجامداتُ المَعْرِفَاتُ بالألفِ
واللام اللذين لا استغراقَ الأجناسِ على ما تقدم في الجزء الأول .

فإن أُتِيَتْ بعدَ هذا الاسمِ بتابعٍ ثانٍ جازَ فيه الرفعُ والنصبُ ، الرفعُ على
اللفظِ ، والنصبُ على الموضعِ ، تقولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلُ ، إلا معَ
المضافِ فلا يكونُ إِلَّا النَّصْبُ على الموضعِ كما تقدَّمَ ، تقولُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ كَثِيرَ
الْمَالِ . وأكثرُ ما سَمِعَ هذا النداءُ بـ « يَا » وَحْدَهَا دُونَ سَائِرِ حُرُوفِ النَّدَاءِ .

(١) من سورة الفجر : الآية رقم : ٢٧ ، ٢٨ .

(باب أحكام النكرة المقصودة)

إذا أردت أن تُنادي نكرة لم يخلُ إمّا أن تقصدها أو لا تقصدها ، فإن لم تقصدها وأردت الشّيع نصبت على كلّ حال ، وقد تقدّم ، وإن أردت قصدها بعينها وكانت مُواجهة لك أو في حكم المُواجهة بنيتها على الضمّ ، تقول حينئذٍ :
يا رجلُ/ أقبلُ ، ويا رجالُ أقبلُوا ، ويا رجلانِ أقبلَا ، ويا نساءً أقبلنَ .
وإنما وجب بناؤها على الضمّ ؛ لأنها قد صارت بمنزلة العلم ، وإنما صارت بمنزلة العلم ؛ لأنها صارت معروفةً بالمواجهة ، فجرى عليها حكم المعارف المفردة من وقوعها موقع المضمير .

(فصل) : [حكم تابع النكرة المقصودة]

وإن أتبعْتَ هذه النكرة بتابع ، جاز فيه الرفع والنصب إن كان بالألف واللام ، تقول : يا رجلُ والغلامُ ، بالرفع والنصب ، الرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ، وعلى ذلك قرئ قوله تعالى : ﴿ يَلْجِئَالُ أُوَيِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ بالرفع

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ١٠ . نسب سيبويه في الكتاب : ١٨٧/٢ ، والمبرد في المقتضب : ٢١٢/٤ قراءة الرفع إلى الأعرج ، قال المبرد : « فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً : أما الخليل وسيبويه والمازني ، فيختارون الرفع ... وقرأ الأعرج : ﴿ يَلْجِئَالُ أُوَيِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ . وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة . وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت : يا زيدُ والحارثُ ، فإنما أريد : يا زيدُ ... =

والنصب .

فإن كان التابع مضافاً ، لم يكن إلا منصوباً كما تقدم ، تقول : يا رجلُ كثيرَ

المالِ .

فإن كان مفرداً بغير ألفٍ ولا مِثْل أن يكونَ علماً ، جازَ فيه الرفعُ والنصبُ
عندَ مَنْ يجيزُ ذلكَ ، فتقولُ : يا رجلُ وزيدُ وزيداً ، وفي هذا خلافٌ .^(١)

وهذه النكرةُ المقصودةُ لا تكونُ إلا مفردةً هكذا ، لا يكونُ معها نعتٌ ، ولا

= ويا حارثُ ... » . وينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٦٩ . وفي شواذ القراءات للكرمانى : ق ١٩٦
مخطوط نسب قراءة الرفع لأبي جعفر ، والأعرج ، وابن أبي عبلة ، ويعقوب . وقال ابن الجزري في
النشر : ٣٤٩/٢ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من
الطير » وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبي عمرو .

(١) رأي الجمهور إذا كان التابع مفرداً بغير ألف ولا مِثْل البناء على الضم ، ينظر المقتضب : ٢١١/٤ ،
والمفصل : ٥٢ ، وشرحه لابن يعيش : ٣/٢ والتبصرة والتذكرة : ٣٤٧/١ ، وجعل ابن بابشاذ في
شرح الجمل : ١١٨ القاعدة في ذلك الحمل على الأصل ، وذكر أنه مذهب المبرد ، ووافقهم ابن عصفور
في شرح الجمل : ٩٣.٩٢/٢ ، وأجاز الوجهين في المقرب : ١٩٦ . ومنع ابن مالك في شرح التسهيل
٤٠١/٣ غير البناء على الضم ، ثم نسب في ٤٠٢/٣ جواز الضم والنصب الى المازني والكوفيين . ثم
قال : « ويجوز عندي أن يعتبر في البديل حالان : حال يجعل فيها كمستقل ، وهو الكثير ...
وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل
في عدم الصحة لتقدير حرف نداء قبله ، ... وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل في المبدل منه
عامل البديل ... » .

عَظْفٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَّا يُعَرِّفُهَا وَيُخَصِّصُهَا ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ : / - وَهُوَ الظَّرْمَاحُ - (١)

١٢٠

يَا دَارُ أَقْوَتَ بَعْدَ أَصْرَامِهَا عَاماً وَمَا يَعْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

فليس « أَقْوَتُ » من صفة الدار ، وإنما هو استثنافٌ كلامٍ ، كأنه لما قال :

« يَا دَارُ » سألَهُ سائلٌ فقالَ : مَا شَأْنُ الدَّارِ ؟ فقالَ لَهُ : أَقْوَتُ . وكذلك قول المرادي : (٢)

أَلَا يَا بَيْتَ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

فليس قوله « بِالْعَلْيَاءِ » وصفاً لـ « بَيْت » ، ولكنه خبرٌ مبتدأ ، وهو « بَيْتُ »

الثاني كأنه يريدُ (٣) : أَلَا يَا بَيْتُ لَنَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ (٤) ، واللَّهُ أَعْلَمُ .

ومن جملة أَحْكَامِ هَذِهِ النِّكْرَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْهَا ؛ لِأَن تَعْرِيفَهَا

(١) الظرماح بن حكيم الطائي ، شاعر أموي ولد ونشأ بالشام ، ثم انتقل إلى الكوفة مع بعض جيوش

الشام ، فاعتقد مذهب الشراة والأزارقة ... ترجمته في الشعر والشعراء : ٥٨٥/٢ ، والمؤتلف

والمختلف : ٢١٩ ، والخزانة : ٧٤/٨ .

والشاهد في ديوان الظرماح : ٤٣٩ ، وهو في الكتاب : ٢٠١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

٤٦٨/١ ، وشرح شواهده للشنتمري : ٣١٢/١ ، والنكت عليه له أيضاً : ٥٥١/١ ، ومعاني القرآن

للزجاج : ٨٩/٣ ، واللسان : (صرم) .

ومعنى أقوت : خلت (الصحاح : قوا) وأصرام : جمع صرم وهي الفرقة من الناس ليسوا بالكثير

(اللسان : صرم) .

(٢) هو عمرو بن قعاس ، بكسر القاف بعدها عين ، وقيل قعاس ، بالضم ، قال الصاغاني في العباب :

« ويقال : ابن قنْعاس أيضاً » أي : بزيادة نون بينهما ، ابن عبد يغوث بن مخدش ... المرادي

المذحجي . (عن الخزانة : ٥٥/٣) ، وفي التكملة للصاغاني (قعس) قال : « وعمرو بن قعاس بن

عبد يغوث المرادي شاعر » وينظر معجم الشعراء : ٢٣٦ ، ومن اسمه عمرو من الشعراء :

٨٧ . والبيت مطلع قصيدة جيدة للشاعر أنشدها الأصمعي كما في الاختيارين : ٢١١ .

وهو من شواهد الكتاب : ٢٠١/٢ ، وشرح شواهد للشنتمري : ٣١٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي

٥٢٦/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٥٢/١ ، والمحتسب : ٢٥٠/١ ، والطرائف الأدبية : ٧٢ .

(٣) في الأصل : « يا ريد » .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : ٢٠٢/٢ بعد إنشاده البيت : « فإنه لم يجعل « بِالْعَلْيَاءِ » وصفاً ، ولكنه

قال : بِالْعَلْيَاءِ لِي بَيْت ، وإنما تركته لك أيها البيت لحب أهله » وينظر : النكت : ٥٥٢/١ .

حصل بالقصد والتنبيه وذلك مجتلب من النداء لا غير ، فلو حذف لبقيت مضمومة
كضم المعارف وهي في الأصل نكرة ، وذلك تمتنع أن يكون الشيء معرّفاً منكراً في
حالة واحدة ،

فأما قولهم^(١) : « أَطْرَقَ كَرًا » و^(٢) « افْتَدَى مَخْنُوقٌ » فذلك شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ /
عليه . وأما قول العجاج^(٣) :

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *
(٤)

يريد : يا جارية ، فإنما « جارية » ههنا معرفة بالعلمية ، وليس بنكرة ؛ لأنها

(١) مجمع الأمثال للميداني : ٢٨٥/٢ ، ورد مرتين مع تكملتين مختلفتين ، إحداهما : « أَطْرَقَ كَرًا إِنْ
النعماء في القرى » قال : يقال : الكرا والكروان نفسه ، ويقال : إنه مرخم الكروان ... قال الخليل :
الكرا : الذكر من الكروان ... والأخرى : أَطْرَقَ كَرًا يحلب لك . وهو من شواهد الكتاب :
٦١٧/٣ ، ٢٣١/٢ .

(٢) مجمع الأمثال للميداني : ٤٥١/٢ ، قال : « أَي : يا مخنوق . يضرب لكل مشفوق عليه مضطر .
ويروى : (افتدى مخنوق) » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وهو من شواهد الكتاب : ٢٣١/١ .
(٣) في ديوانه : ٢٢١ ، وبعده :

سَعِيٍّ وَاشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
وَحَذَرِي مَا لَيْسَ بِالْمَحْذُورِ
وَقَدْرِي مَا لَيْسَ بِالْمَقْدُورِ

والعذير : « الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ... والجمع : عَذْرُ » الصحاح : (عذر) .
والشاهد في الكتاب : ٢٣١/٢ ، ٢٤١ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٦٥ ، ٦٦ ، وشرح أبياته لابن
السيرافي : ٤٦١/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٦٨/١ ، وشرح شواهد له : ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ،
والمقتضب : ٢٦٠/٤ ، والأصول : ٣٦١/١ ، والمسائل العسكرية : ١٦٨ ، والمفصل : ٦٠ ، والتخمير
٣٥٥/١ ، ٣٥٦ ، وروايته (جار) ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٢ ، واللسان : (عذر) ، وشرح
الأشموني : ١٧٢/٣ ، والخزانة : ١٢٥/٢ .

(٤) كذا قال المصنف ، ولم أقف على من وافقه ، وإنما هي نكرة ، وعُذْرَتُ
بالنداء .

لوكانت نكرة لَمْ تُرَخَّم^(١) . فافهم ذلك .

(١) قال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣ / ق ٦٠ : « ... وفيما رده أبو العباس محمد بن يزيد من قول سيبويه هذا الباب : وقد يجوز حذف « يا » من النكرة نحو قوله : جاري ... البيت . وقال : افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا . وقد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشاً - يعني أن هذه الأشياء معارف بالنداء وقد جعلها سيبويه نكرات .
قال أبو سعيد : ادعاء أبي العباس هذا على سيبويه هو الخطأ . والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه ؟
أترى سيبويه يعتقد أن مخنوق ، وليل نكرتان ، وهويضمهما بغير تنوين ؟ وإنما معنى حذف « يا » من النكرة ، يعني : ما كان نكرة قبل النداء فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه ، ومثل هذا كثير في الكلام » . ينظر شرح السيرافي .

(باب المنادى المندوب)

وفيه أربعة أسئلة ، يُقال : ما معنى الندبة ؟ وأين تُستعمل ؟ وما يجوز فيه نداء الندبة من الأسماء وما لا يجوز ؟ وما أحكام الندبة في الاستعمال ؟
أما معنى الندبة ، فمعناها التوجع والتفجع ، كأنك فقدت شخصاً تعرفه ، وذكرته مكانه عندك ، فتوجعت لفراقه ، وتفجعت عليه ، فناديت به وليس غرضك الإقبال عليه ليسمع منك ، وإنما غرضك إذا قلت : « وازيداه » أن يقول : لبيك في الحضرة ، أو لبيك مجيباً .

وأما أين تُستعمل الندبة ؟ فهي تستعمل عند حلول الأمور العظيمة الشاقة ، أو ما يجري مجراها ، كأنَّ النادب إذا عظم عليه الأمر وشقَّ ذكره / من يحبه أو من يعينه على الأمر فناداه .

وأما ما يجوز فيه نداء الندبة من الأسماء ، فلا يجوز إلا في المعارف غير المبهمة ، دون النكرات ، وإنما وجب ذلك في المعارف وحدها ؛ لكون الندبة توجعاً وتفجعاً ، كما تقدم ، وذلك لا يقع إلا على من تعرف - لعظم مكانه عندك - دون من تنكر ، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال [في] " قتل جعفر : « واجعفرأه » " (١) .

(١) زيادة مستفادة من نص كتاب التهذيب ١٩٢ للمصنف - رحمه الله - .

(٢) لم أجد الحديث في مظانه . وفي المغازي للواقدي : ٧٦٦/٢ أن رسول الله ﷺ دخل على ابنته

فاطمة في اليوم الذي قتل فيه جعفر وهي تقول : « واعماها » فقال رسول الله ﷺ : « على مثل

جعفر فلتبك الباكية » . والحديث في كشف المشكل : ٥٢٦/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٢ .

وأما أحكام الندبة في الاستعمال فلها أحكام :

منها أنه لا ينادى المندوب إلا بـ « وا » من أوله دون غيره من الحروف إلا « يا » فبعضهم^(١) يجيزها وهي قليلة الاستعمال .

ومنها أنه يُزاد في آخر الاسم المندوب ألفٌ وهاءٌ* ، تقول : « وازيداه » وهذا هو الأكثر ، أعني زيادة الألف والهاء ، وإن كان يجوز حذفها في الندبة عند الخليل^(٢) ولا سيما إذا كان المندوب اسماً مفرداً / غير مضاف .

٢١ ب

وإنما زيدت الألف لأنهم في الندبة يطيلون الصوت وترغفون معه فجاءوا بالألف وانفتحت الدال بعد الضمة ؛ لأن الألف تطالب ما قبلها أن يكون مفتوحاً ؛ وجاءوا بالهاء ؛ ليصح النطق بالألف ويثبتونها إثباتاً جلياً* .

وبعضهم يجعل الألف عوضاً من ياء النفس^(٣) ، ويقول : زيد مضاف إلى ياء النفس ، ويقول : قد قلبت ألفاً ، ويقول : إن النادب أضاف المندوب إلى نفسه تخصيصاً وتقريباً لما يجد من مكانه عنده . وهذا غير مستقيم من حيث إنك تندب المضاف إلى ياء النفس فتظهر الألف ، فتقول : وا زيداه ، كما تقول : وا غلامياه .

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٢١/٢ : « واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه « يا » أو « وا » ... » وينظر شرح السيرافي : ٣ / ق ٥٣ ، والأصول : ٣٥٥/١ والجمل : ١٧٦ ، والمفصل : ٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٣/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٢٢١/٢ : « وإذا لم تلحق الألف قلت : وا زيد ، إذا لم تضاف ، ووا زيد إذا أضفت ، وإن شئت قلت : وازيدي . والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل - رحمه الله - ويونس » .

(٣) لم أجد من قال بذلك ، وفي ارتشاف الضرب : ١٤٨/٣ قال أبو حيان : « وفي النهاية لا يجيز الكوفيون ندبة جمع السلامة ؛ لأن الألف عندهم بمنزلة المضاف إليه ... » وقال ابن الحبار في النهاية : ١٨٣/ب : « اعلم أن الكوفيين لا يجيزون ندبة جمع السلامة بإلحاق العلامة لأن الألف عندهم بمنزلة المضاف إليه ، والنون لا تحذف في الندبة ... » .

* في الأصل : ألفاً .

* * في الأصل : ثباتاً .

فإن وصلت زيدا بغيره أو عطف عليه مندوبا حذفت الهاء فقلت : وازيدا ،
واعمره .

ومنها أنك إن نذبت مضافا لم يخل^(١) إمّا أن يكون مضافا إلى ظاهر أو إلى
مضمير ، فإن كان مضافا إلى ظاهر جعلت علامة الندبة في الاسم الآخر / فقلت :
أ ٢٢ واصحاب زيدا ، وقد روي عن بعضهم أنه قال^(٢) : « وأمير المؤمنين » . وإنما جعلت
علامة الندبة في الاسم المضاف إليه لأنه تصح معه الإضافة ، لأنك لو جعلتها في
الأول امتنعت الإضافة ، واختل المعنى ، وهذا الحكم إنما يثبت في هذا لكون المضاف
والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فصار بمنزلة الاسم .

وقد أجاز سيبويه^(٣) : واثلاثة وثلاثيناه ، كأنه ندب مجموع الذوات ، فجعلها
بمنزلة الاسم ، وكذلك قولهم^(٤) : « وا من حفر يثر زمزماه » و « من » ههنا وإن كانت
مجهولة فقد تنزلت منزلة المعرفة ؛ لكون الحافر معروفا معلوما .

هذا إذا كان المضاف إلى ظاهر ، فإن كان المضاف إلى مضمير وأردت نذبت
أتيت بحرف متولد من حركة المضمير ، إن كانت فتحة كان الحرف ألفا ، فقلت : [وا]
ب ٢٢ غلامكاه ، وإن كانت كسرة كان الحرف ياء فقلت : / وا غلامكاه ، وإن كانت ضمة
كان الحرف واو فقلت : واغلامهوه ، وتزيد بعد ميم الجمع واو أيضا فتقول :
واغلامكموه ، واغلامهوه ، وتزيد بعد نون الجمع ألفا فتقول : وا غلامكناه ، وعلى
هذا القياس ما جرى من هذا النوع .

ومنها أنك إن أردت أن تنعت الاسم الذي تريد نذبت جعلت علامة الندبة في

(١) في الأصل : « يخلوا » .

(٢) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، والمقتضب : ٢٧٥/٤ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٣ .

(٣) الكتاب : ٢٢٨/٢ .

(٤) الكتاب : ٢٢٨/٢ ، والمقتضب : ٢٧٥/٤ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٣ .

الاسم المنادى ألفاً وحدها ، وحذفت الهاء لحق الوصل على مذهب الخليل ^(١) ، فقلت :
وازيذا الظريف ، ولم يجزْ عنده أن يجعلها في الظريف ؛ لأنه صفةٌ غيرُ منادى يجوزُ أن
يُسْتَغْنَى عنه ، وهو لا يُندَبُ إلا الذواتُ المعروفةُ . ويونسُ يجيزُ ذلك ^(٢) ، ويقول : وا
زيذا الظريفاه ، ويقول : الصفةُ والموصوفُ / كالشيءِ الواحدِ .

١٢٣

قال صاحبُ الكتابِ : وههنا مذهبٌ بينَ المذهبين وهو أنك إن ندبتَ الاسمَ لحقَّ
هذه الصفةُ فيه بعينها ، جازَ لك أن تجعلَ علامةَ الندبةِ فيها ؛ لأنك تريدُ أن تندبهُ
بصفتهِ هذه ، فكأنها مندوبةٌ في التحقيق ، وإن ندبتَهُ لا لِهذه الصفةِ لم تجعلَ في
الصفةِ علامةَ الندبةِ .

ومنها أنه لا يجوزُ ندبةُ النكراتِ ، ولا المبهماتِ ، أما النكراتُ فلأنَّ الندبةَ
توجعُ وتفجعُ كما تقدَّم ، وأنت لا تفعلُ ذلكَ على من تنكرهُ ، بل يُعدُّ ذلكَ خللاً
وعبثاً .

وأما المبهماتُ ، فلأنَّها أيضاً شائعةٌ غيرُ مختصةٍ فهي في حكمِ المحذورةِ ، وفي
تفسيرها خلافٌ ، منهم من يجيزُهُ ^(٣) ومنهم من لا يجيزُهُ ^(٤) ، والأقربُ أنه يجوزُ ، لأنه
تمييزٌ واختصاصٌ ، وتبينُ أنَّ المشارَ إليه رَجُلٌ ، فتقولُ فيه : وا هذا الرجلُ ، فافهم
ذلك .

٢٣ ب

(١) الكتاب : ٢٢٥/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٢٦/٢ ، وخطُّ الخليل يونسَ .

(٣) أجازهُ ابنُ بابشاذ في شرح الجمل : ١٣٣ حيث أجاز : وامن يعني أمره قياساً على : « وامن
حفر بئر زمزماه » .

(٤) جمهور النحاة يمنع من ذلك ؛ لأنه مبهم لا عذر للنادب فيه ، ينظر الكتاب : ٢٢٧/٢ ، والمقتضب :

٢٦٨/٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٦٥/١ ، والمفصل : ٥٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٤/٢ ،

والجمل : ١٧٦ ، وشرحه لابن عصفور : ١٢٨/٢ .

(باب الترخيم)

وفيه أربعة أسئلة يقال فيها : ما الترخيم ؟ وأين يُستعمل من معاني الكلام ؟
وما يجوز أن يُرَخِّمَ مِنَ الأَسْمَاءِ وما لا يجوز ؟ وما أحكام الترخيم في الاستعمال من
الحذف والإثبات ؟ .

أما الترخيم فهو تسهيل الكلمة وتقليلها بحذف آخر حرفٍ أو حرفين منها على
ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، قال الشاعر :^(١)

لَهَا بَدَنٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطَقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءٌ وَلَا نَزْرٌ

أراد سهل الحواشي ، وهذه طريقة العرب في تقليل الألفاظ مع الأمن من الخلل
والإشكال .

(١) هو ذو الرمة ، غيلان بن عقبة بن بهيش - بضم الباء الموحدة وآخره شين معجمة - ويكنى أبا الحارث

وهو من بني صعْب بن ملكان بن عدي بن عبد مناة ، ت ١١٧ هـ . وسمي ذا الرمة لشعره قاله منه :

* أشعث باقي رمة التقليد *

والرمة : قطعة من الحبل بالية ، والجمع رُمم ورِمَام . الصحاح (رَمَم) . ترجمته في الشعر والشعراء :
٥٢٤/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٥٤٩/٢ .

والبيت في ديوانه : ٥٧٧/١ ، والجمهرة : ٢٩١/٣ ، والأضداد لابن الأنباري : ٢٤٢ ، وأمالى القالي :

١٥٤/١ ، واللائي : ٢٥٥ ، والمحتسب : ٣٣٤/١ ، والخصائص : ٢٩/١ ، والتخمير : ١٥٠/١ ،

وشرح ابن يعيش : ١٩/٢ ، واللسان (نزر) والأشْمُونِي ١٧١/٣ .

ومنطق هراء : أي خطأ ، ينظر إصلاح المنطق : ١٥٦ ، ونزر : قليل تافه ، ينظر الصحاح : (نزر) .

(فصل): وأما أين يستعمل الترخيم من معاني الكلام؟ فهو لا يستعمل إلا في

١٤٤

النداء/ خاصة، إلا إذا اضطرَّ شاعر^(١) على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وإنما لم يستعمل إلا في النداء لأنَّ النداء كثيرٌ مداره في كلام^(٢) العرب، وأكثرُ ما يتناجون به، فكثُر استعمالهم له فخففوا من الاسم المنادى بأن حذفوا منه جزءاً من آخره، فصارَ النطق بالمرخم أخفَّ وأوجز من النطق بغيرِ المرخم.

(فصل): وأما ما يجوز أن يرخم من الأسماء وما لا يجوز؟ فالذي يجوز أن يرخم من

الأسماء هي أسماء الأعلام خاصة دون غيرها من سائر أنواع الأسماء بشرط أن تكون الأعلام رباعيةً فما فوقها غيرَ مندوبة ولا مستغاثية، ولا مستغاث بها عند الأكثر؛ احترازاً من متحرك الأوسط من الثلاثي المذكر عند الأخفش ومن طابقه من الكوفيين^(٣) أو ثلاثية بالهاء متحركة / الحشو نحو: «ثُبَّة، وعِدَّة».

١٤٤ ب

وإنما لم يكن الترخيم إلا في الأعلام وما حُمِلَ عليها كالمعرِّف بالقصد والإقبال،

(١) الكتاب: ٢٣٩/٢.

(٢) في الأصل: «الكلام».

(٣) نسب ابن السراج ذلك في الأصول: ٣٦٥/١، وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل: ١٩٤/٢، إلى الفراء، ونسب في الإنصاف: ٣٥٦/١، والتبيين: ٤٥٦ إلى الكوفيين، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: ٤٢١/٣: «ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العاري من هاء التأنيث خلافاً للكوفيين إلا الكسائي» ونسب الرضي في شرحه: ١٤٦/١ الجواز إلى الفراء والأخفش، وكذا في شرح الأشموني: ١٧٥/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥/٣، وأما الساكن الوسط فمنع ابن عصفور ترخيمه في شرح الجمل: ١١٣/٢، ورد عليه أبو حيان في ارتشاف الضرب: ١٥٥/٣ بقوله: «ووهم ابن عصفور في قوله إنه لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً، والخلاف فيه نقله ابن هشام وأبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب ...».

إذا كان رباعياً عند مَنْ يُجيزُه^(١) دونَ غيرها من الأسماءِ لما قدّمنا أنه لا يكونُ إلا في النداءِ ، وأكثرُ مدارِ النداءِ على الأعلامِ ؛ لأنها المستعملةُ في محاوراتِ المخاطبينَ فأرادوا ترخيمَها للتسهيلِ والتخفيفِ ، وألحقوا بها المقصودَ من النكراتِ لكثرةِ مدارِها أيضاً ، وهو قليلٌ ولمْ أَسْمَعْ به إلا في « صاحب » وحدهُ ، فإنهم قد رخموه حيث قالوا : « يا صاح » ، والأصل : يا صاحب^(٢) .

ومن لا يجيزُ ترخيمَ المقصوداتِ يقول : إنما كُثِّرَ استعمالُ هذا الاسمِ في كلامهم وحدهُ فرخموه ، وليس بقياسٍ .
والأقربُ أنه يجوزُ ترخيمُها إذا كانت العلةُ كثرةَ الاستعمالِ ؛ لأنهم كثيراً ما يُقبلون على المقصودِ وينادونه ، فلا يمتنعُ ترخيمُه إذا كان رباعياً .

(فصل) : ولا يجوزُ ترخيمُ نكرةٍ ولا مضافٍ إليه ولا صفةٍ ولا مندوبٍ ، ولا مستغاثٍ .
وإنما لمْ تُرخمِ النكرةُ / لأمرين :

أحدهما : أنها قليلةُ الاستعمالِ في كلامِ العربِ في النداءِ خاصةً .
والثاني : أنها لو رُخِّمَتْ لمْ يَحُلْ إما أن تَحْذِفَ التنوينَ أو تُثَبِّتَهُ ، فإنْ حَذَفَتْهُ مع^(٣) حذفِ الحرفِ أدَّى إلى خَلَلَيْنِ :
أحدهما : أن تعودَ النكرةُ الشائعةُ كالمقصودةِ في اللفظِ لأجلِ حذفِ التنوينِ ، وهذا

(١) وذلك مثل قولهم : « أطرق كرا » ، وقد تقدم .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٢٥٦/٢ : « إلا أنهم قد قالوا : يا صاح ، وهم يريدون : يا صاحب ؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ... » وينظر المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والأصول : ٣٦٥/١ ، وزاد الرضي في شرحه : ١٥١/١ الشذوذ .

(٣) في الأصل : « معا » .

خللٌ.

والثاني : أنك تحذف التنوين ، وهو حرفٌ ، والحرف الذي قبل التنوين ، فتحذف حرفين مما لا يجوز أن يحذف منه إلا حرفٌ واحدٌ ، وهذا أيضاً خللٌ .

هذا إذا حذفت التنوين ، فإن أثبتته أدى إثباته أيضاً إلى خللين :

أحدهما : أنك تثبته على غير حرفٍ قبل أن تستكمل حروف الكلمة ، والتنوين لا يتبع الكلمة إلا بعد كمال حروفها تابعاً لحركة الإعراب في الأغلب .

والخلل الثاني : أنك لو نونت المرخم النكرة لنونتَه على حركته قبل الحرف المحذوف وأدّى ذلك إلى أن / يعود ما هو منصوبٌ مرفوعاً في اللفظ أو مجروراً ، وذلك محالٌ لو أردت أن تنادي : زبرجاً^(١) ويرثناً^(٢) ، وهما نكرتان لكنك تقول : يا زبر ، يا برث وهذا محالٌ ؛ فلهذا امتنع ترخيم النكرات .

وأما أنه لا يجوز ترخيم المضاف إليه فلائنه ليس بمنادى ، والترخيم لا يكون إلا في النداء كما تقدم .

وأما أنه لا يجوز ترخيم الصفة ؛ فلأنها أيضاً لا تكون إلامعتمدةً على الموصوف ، والموصوف هو المنادى فيرخم من دونها^(٣) .

وأما أنه لا يجوز ترخيم المندوب ؛ فلأن علامة الندبة تخل بالترخيم ؛ لأن علامة الترخيم حذف وعلامة الندبة إثباتٌ ، وهذان متنافيان ؛ فامتنع ذلك .

وكذلك المستغاث لا يرخم لأنه قد خرج عن لفظ النداء وحركته بحرف الاستغاث الذي خفضه ، فكان حرف النداء داخل على غيره .

(فصل) : وأما أحكام الترخيم في الاستعمال فله حكم / واجبٌ ، وحكم جائزٌ ،

(١) « زبرج » : بالكسر : الزينة من وشي أو جوهر أو نحو ذلك . الصحاح (زبرج) .

(٢) نقل الأزهرى عن أبي زيد : « البرثن : مثل الإصبع ، والمخلب ظفر البرثن ، والبرائن للسباع كلها »

ثم قال : « وقال الليث : أظفار مخالبا الأسد » . تهذيب اللغة : ١٦٨/١٥ .

(٣) ينظر الكتاب : ٢٤٠/٢ .

وحكمٌ ممتنعٌ .

فالواجبُ يشتملُ على مسائلَ :

أحدها : أنه يجبُ حذفُ آخرِ حرفٍ من المرخمِ إن كان رباعياً ، مثل : حارثُ ، ومالكُ ، وجَعْفَرُ ، ودِرْهَمُ ، تقول : يا حارِ ، يا مالِ ، يا جَعْفَ ، يا دِرْهَ ، وتتركُ ما قبلَ الحرفِ المحذوفِ على حركتهِ ، وهو الأكثرُ والأغلبُ في كلامِ العربِ ، قال الشاعر :^(١)

(١) هو الفرزدق أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية . ترجمته في الشعر والشعراء : ٤٧١/١ .
والبيت في ديوانه : ٣٨٤/١ ، ورواية الديوان :

* مروان إن مطيتي معكوسة *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وهو يخاطب مروان بن الحكم والي المدينة من قبل معاوية ، حيث دفع إلى الفرزدق صحيفة ليوصلها إلى بعض عماله وأوهم الفرزدق أن فيها عطية ، وكان فيها مثل ما في صحيفة المتلمس وهو قتله ، فلما خرج الفرزدق عن المدينة خشي مروان أن يفتح الصحيفة فيعلم ما فيها فبهجوه ، فكتب إليه :

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس
ودع المدينة إنها مرهوبة واعمد لمكة أو لبيت المقدس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها نكراء مثل صحيفة المتلمس
فأجابه الفرزدق بأبيات أولها البيت الشاهد وبعده :
وأتيتني بصحيفة مختومة يخشى علي بها حياء النقرس
ألق الصحيفة يا فرزدق إنها ... (البيت)

والحباء : العطاء . الصحاح (حبا) .

والشاهد في الكتاب : ٢٥٧/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/ ق ٧٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٠٥/١ ، ٥٠٦ ، والنكت : ٥٨٤/١ ، والجمل : ١٧٢ ، وكشف المشكل : ٢٦/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٦٩ ، والأمالي الشجرية : ٨٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٢/٢ ، والخزانة : ٣٤٧/٦ .

و« صحيفة المتلمس » : تضرب مثلاً لمن يحمل كتاباً فيه حتفه . ينظر : ثمار القلوب : ٢١٦ .

يا مَرَوَ إِنَّ مَظِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرَجُّو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَبْأَسْ
ومنهم من يضمُّ ما قبلَ الحرفِ المحذوفِ : مراعاةً للأصل^(١) ، ويحتجُّ بقول
الشاعر^(٢) :

لَا تَظْلِمَنَّ سَالِمًا يَا حَارُ

فإنَّهُ لَا بِنَ كُرَاعٍ جَارُ

ومن مسائل الواجب أنه إذا كان قبلَ الحرفِ المحذوفِ حرفٌ من حروفِ الإعتلالِ
المدِّ واللين أنْ تحذفه إذا كان زائداً ، هذا إذا كان الزائدُ ساكناً ، وإن كان زائداً^(٣)
متحركاً لم تحذفه مثل : يا جَرَجَرَايا^(٤) ، فإن كان في رباعي مثل : سعيد ، وثمود ، لم
تحذفه ، وتترك ما قبله على حركته فتقول في مثل منصور : يا منصُ ، وفي مِثقال : يا
مِثْقُ ، وفي شَرَحْبِيلَ : يا شَرَحَبٍ .

ومن مسائل الواجب أنه إذا كان المرخَّم مضاعفاً حُذِفَ آخرُ حَرْفِي التضعيفِ /
وَأَبْقِيَ الأولُ مخففاً محركاً بحركته الأصلية عند الأكثر فتقول في رجل اسمه « قارُ » ،

(١) ينظر الكتاب : ٢٤٦/٢ ، وبعضهم يسميها لغة من لا ينتظر المحذوف ، ينظر أوضح المسالك : ٦٥/٤ .

٦٦ ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٥٧/٣ . ١٥٨ : « الترخيم على لغتين : لغة من ينتظر

المحذوف ولغة من لا ينتظره ، ويقال : لغة من نوى المحذوف ولغة من لا ينوي ، ويقال : لغة يا حارٍ

ولغة يا حارُ . . . ومذهب البصريين جواز ترخيم الأسماء على لغة من نوى فيبقى على حركته أو

سكونه نحو : يا جعفَ ، ويا هرقُ ، وخالف الكوفيون فيما آخره بعد ساكن فلم يرخموه إلا على لغة

من لا ينوي ، يقولون : يا هرقُ . » وينظر شرح التصريح : ١٨٨/٢ ، وشرح الأشموني : ١٨١/٣ .

(٢) لم أهتم إلى قائله ، وهو في كشف المشكل : ٥٢٥/١ ، والتعذيب الوسيط : ١٩١ .

(٣) في الأصل : « زائد » .

(٤) « جرجرايا » : بفتح الجيم وسكون الراء : بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد ، تهدمت

ينظر : معجم البلدان : ١٢٣/٢ .

وكأز^(١) : يا قارُ أقبل ، ويا كازُ انطلق ، ولا تحذفُ هذا الحرفَ المشدَّدَ لأنه من حرفين ، وكذلك في « مُضارٌ ، ومُشاقٌ » إن كان اسمُ فاعِلٍ تُركَ على حركة الكسرِ، وإن كان اسمُ مفعولٍ فعلى حركةِ الفتحِ ؛ لأنَّ وزنَ اسمِ الفاعِلِ « مُفَاعِلٌ » بكسرِ العينِ ، واسمُ المفعولِ « مُفَاعَلٌ » بفتحِ العينِ .
ومنها أنه يجبُ إثباتُ هاءِ السكتِ معَ المؤنثِ المرخمِ في الوقفِ خاصةً تقول :
أقبلُ يا طلحةُ ، وانطلقُ يا حمزةُ ، هذا إذا نويْتُ الترخيمَ .

(فصل) : وأما الحكمُ الجائزُ فهو مشتمل على مسائل :

منها أنه يجوزُ بناءُ المرخمِ على الضمِّ بعدَ الحرفِ المحذوفِ كما تقدَّم الشَّاهدُ /
عليه . ومنها أنه يجوزُ في المؤنثِ أن تُحذفَ هاؤه للتخميم ثم تُردَّ مفتوحةً مقحمةً^(٢)

(١) قارُ : بارد . اللسان (قرر) . وكأزُ : قليل الخير ، قال الأزهري في تهذيب اللغة (كزز) : « رجل كز : قليل الخير والمواتاة بين الكزز » .

(٢) مثل قول النابغة :

كلبني لهم يا أميمة ناصب وليلر أقاسيه بطيء الكواكب

قال الفارقي في الإفصاح : ١٠٨ : « أما قوله « يا أميمة » بفتح الهاء فلأنه يريد تخميم « أميمة » وكان الوجه أن يقول : « يا أميم » كما قال الآخر :

قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي

يريد « يا أميم » إلا أنه اضطر فأقحم الهاء ، ومعنى الإقحام هو زيادة حرف يقتضيه معنى أو لفظ ، والنية إسقاطه ، وإنما يزداد تأكيداً ، وليست هذه الهاء المقحمة بالهاء المحذوفة وإنما هي غيرها
ثم قال في ص : ١٠٩ : « ولو لا ما ذكرنا من إرادة التخميم والإقحام لضم فقال : « يا أميمته » كما قال الآخر :

وإني يا أميمته جد صابٍ إليك وإن نأت منك الديار

وينظر : المحلى لابن شقير : ٥٧ ، وارتشاف الضرب : ١٦١/٣ ، وشرح الأشموني : ١٧٤/٣ .

وهي قليلٌ.

ومنها أنه يجوزُ للشاعرِ الترخيمُ في غيرِ النداءِ على ما سيأتي بيانهُ في ضروراتِ الشعرِ .

ومنها أنه يجوزُ إذا رُخِمَتْ رجلاً اسمه « خمسةَ عشرَ » و « حُضِرْموت » أن تحذفَ الاسمَ الثاني^(١) إلا في « اثنا عشر » فإنك تحذفُ الألفَ من الاسمِ الأول فتقول : يا اثنُ أقبل^(٢).

(فصل) : وأما الحكم الممتنع فهو يشتمل على مسائل :

منها أنه يمتنع ترخيمُ الثلاثي إلا إذا كان مؤنثاً متحرك الأوسط كما تقدم .

ومنها أنه يمتنع ترخيمُ الصفاتِ التي يُسمَّى بها المؤنثُ ، نحو : « كريمة ، وشريفة » لو قلت : يا كريمَ أقبلي ويا شريفَ / انطلقني ، امتنع ذلك لأجل التباسِ المذكرِ بالمؤنثِ ، وقد ذكر مثل ذلك سيبويه^(٣).

(مسألة) : ومن شواذِ الترخيمِ قولهم في ترخيمِ « قَطَوَان ، وَطَفَاوَة »^(٤) إذا سميت بهما رجلاً : يا قَطَا ، ويا طَفَا ، بحذفِ الواو وما بعدها ؛ لثلاثي تبقى بعد ألفٍ ساكنةٍ^(٥) فيجبُ قلبها همزةً على أصلِ التصريفِ فتُحِيلُ الأصولَ^(٦) . فافهم ذلك .

(١) ينظر الكتاب : ٢٦٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٥٥/٣ .

(٢) ينظر الكتاب : ٢٦٩/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٥٥/٣ .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/٢ .

(٤) من أمثلة الكتاب : ٢/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وينظر ارتشاف الضرب : ١٦٥/٣ . والقطو : مقارنة الخطو

مع النشاط ، يقال قطا يقطو ، فهو قطوانٌ ، وقطوانٌ : موضع بالكوفة . الصحاح واللسان (قطا) . والطفَاوة : بالضم : دائرة الشمس ، وهي أيضاً حي من قيس عيلان . الصحاح (طفا) .

(٥) لعله يريد « زائدة » بدل « ساكنة » ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة .

(٦) أجاز أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٦٥/٣ : يا طَفَاو ، ويا طَفَاءَ . وأجاز سيبويه أن يقال : يا

طَفَاءُ ، إذا جعلت الآخر حرف إعراب ، فإن لم تجعله حرف إعراب قلت : يا طَفَاو . الكتاب :

٢٥٠/٢ .

(مسألة) : ومن شواذ الترقيم قولهم : يا فلُ أقبِلْ^(١) ، وهذا عند بعضهم ليس بترخيمٍ على الحقيقة^(٢) ، قال : لأنه لو كان ترخيماً حقيقياً لكان يُقال : يا فلأ ، ولم يعلم بأحدٍ نطقٍ به كذلك ، وإنما حذفوا من هذا الاسم حرفين تخفيفاً ؛ لكثرة استعماله في النداء . والصحيح أنه مرخمٌ ، وإنما لما كثر استعماله عندهم حذفوا منه حرفين تخفيفاً ، بدليل / ٨ < ١ أنه لا يُستعمل إلا في النداء فقط ، ولو قال قائلٌ : جاء فلٌ ، أو رأيتُ فلأً ، لم يجز إلا في ضرورة الشعر وقد نطق به فيه^(٣) بعضهم ، فقال^(٤) :

* في لجة أمسيك فلاناً عن فلٍ *

واعلم أن الترقيم في أشعار العرب كثيرٌ موجودٌ ، وأكثر ما يكون في أسماء

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٤٨/٢ : « وأما قول العرب : يا فل أقبِلْ ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً ثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم . والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فلٌ ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فلة ... »
(٢) ينظر المقتضب : ٢٣٧/٤ .

(٣) في الأصل : « في » . والصحيح في قوله خيه عائد إلى الشعر .

(٤) لأبي النجم الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي ، من مالِك بن عجل ، راجز إسلامي مشهور ، نبغ في العصر الأموي ، وجعله ابن سلام من الطبقة التاسعة من فحول الإسلاميين . قدمه بعض أهل العلم على العجاج . أخباره في الشعر والشعراء : ٦٠٣/٢ ، وطبقات ابن سلام : ٧٣٧/٢ ، والخزانة : ١٠٣/١ . والبيت من أرجوزته اللامية المشهورة ، وهي من أجود أراجيز العرب ، أنشدها هشام بن عبد الملك ، ومطلعها :

* الحمد لله الوهوب المجزل *

والشاهد في ديوانه : ١٩٩ ، والكتاب : ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٣٩/١ ، والنكت : ٥٧٩/١ ، والمقتضب : ٢٣٨/٤ ، والجمل : ١٦٤ ، والأمالى الشجرية : ١٠١/٢ ، والمقرب : ١٨٢/١ ، والصحاح : (الجج) وشرح الأشموني : ١٦١/٣ ، والخزانة : ٣٨٩/٢ . ومعنى (لجة) قال الجوهري : « وسمعت لجة الناس - بالفتح - أي أصواتهم وضجتهم ، قال أبو النجم :
في لجة ... (البيت) »

الأعلام التي على وزن « فاعِل » نحو : حَارِثُ ، وعَامِرُ ، ومَالِكُ ، وسَالِمُ ، وجَابِرُ ، وما جرى مجرى ذلك ، وأكثرُ ترخيمِ الأشعارِ على هذه الأوزانِ ، وقَلَّمَا يُسْتَعْمَلُ الترخيمُ إلَّا في الشعرِ ، وقد رُوِيَ أَنَّهُ قُرِيَ^(١) « وَتَادُوا يَمَالٍ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ » والله أعلم .

واعلم أنَّ العربَ إذا اضطروا في الشعرِ رخموا في غير النداء ، وهو كثيرٌ في أشعارهم ، سنذكره إن شاء الله تعالى حيث نذكرُ ضروراتِ الشعرِ .

(١) من سورة الزخرف : الآية رقم : ٧٧ ، وفي الأصل : « وقالوا » ، وهو خطأ .

وهي قراءة علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، ويحيى ، والأعمش . ينظر المحتسب : ٢٥٧/٢ . وقال أبو حيان في البحر : ٢٨/٨ : « وقرأ الجمهور : « يا مَالِكُ » ، وقرأ عبدالله وعلي وابن وثاب والأعمش : « يا مالٍ » ، وقرأ أبو السَّوَّار الغنوي : « يا مالٌ » ، بالبناء على الضم ، فجعل اسماً على حياله ... » وينظر شواذ القراءات للكرماني : ٢١٩ مخطوط .

(باب ما لا يستعمل إلا في النداء)

وليس بضرورة ، وإنما وردَ مختصاً في لغة العرب بالنداء دون غيره / من أقسام الكلام .

(فصل) : اعلم أن جملة ما لا يستعمل إلا في النداء خمسة أنواع :
النوع الأول : هو اسم واحد ، وهو قولهم : « يا هناه أقبل » هذا كناية عن نكرة
جهل اسمها وكنت العرب به عن ذلك الاسم ، وهو مقصود في الأصل ، وهو ضد
قولهم : « يا فلان » لأن « فلان » كناية عن معرفة علم جهل اسم العلم فناب منابه ،
قال الشاعر :^(١)

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهُ يَا هُنَا هُوَ وَحَكَ الْحَقَّ شَرًّا يَشْرُ

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ١٦٠ ، وروايته (قولها) والجمل : ١٦٣ ، والمنصف : ١٣٩/٣ ،
وسر صناعة الإعراب : ٥٦٠/٢ ، والأمالى الشجرية : ١٠١/٢ ، والتخمير : ٢٠٧/١ ، ٣٦٠/٤ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٨/١ ، ورصف المباني : ٤٦٤ ، واللسان : (هن) و(هنا) وشرح الأشموني :
٣٣٤/٤ ، والخزانة : ٢٧٥/٧ ، ٣٧٥/١ .

وفي « هَنَاءُ »^(١) خِلَافٌ^(٢)، منهم من يقول أصله « يا هَنَاو »^(٣) بالواو فقلبت
الواو هاءً ليصحَّ التعليل^(٤)، ومنهم من يقول : أصله « هَنَ »^(٥) والألفُ والهاءُ زائدتان،
ولام الكلمة محذوفٌ ، والألف والهاء بمنزلة الألف والهاء في الندبة ، ومنهم من يقول :
إنَّ الهاءَ لامُ الكلمة^(٦).

-
- (١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٤٨/٢ : « ويا هَنَاو ، ومعناه : يا رجل » .
(٢) الخلاف مفصل في أمالي الشجري : ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، وينظر معه : الكتاب : ١٩٨/٢ ، ٢٤٨ ،
والمقتضب : ٢٣٥/٤ ، والجمل : ١٦٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٥٣/١ ، واللسان : (هنا) وشرح
الآشموني : ١٦٢/٣ ، ولخص الخلاف ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ١٢٣/أ مخطوط .
(٣) هم البصريون ، قال ابن جني في سر الصناعة : ٥٦١/٢ : « وكان أصله (هَنَاو) فأبدلت الواو هاءً
فقالوا : (هَنَاه) . هكذا قال أصحابنا » ، وينظر أمالي الشجري : ١٠١/٢ ، وشرح الملوكي : ٣٠٩ ،
وجعله قول المحققين واللسان : (هنا) ، وأجازه أبو علي في المسائل البغداديات : ٥٠٤ .
(٤) قال ابن جني في المنصف : ١٤٢/٣ : « وإذا كانوا قد قلبوا الياء هاءً بحيث لو لم يقلبوها لم يلزمها
بدل ، وهو قولهم : « ذه » في ذي ، فهم بأن يقلبوا الواو هاءً في الموضع الذي لو لم يقلبوها فيه
هاءً للزم قلبها إما همزة ، وإما ياء ، - أعذر - وذكر ابن الشجري في أماليه أن البصريين أبدلوا من
الواو الهاء ، ثم قال : « وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة ، لوقوع الواو طرفاً بعد ألف زائدة ،
ثم أبدلت من الهمزة الهاء ، كما قالوا في إياك هياك ، وهذا عندي هو الصواب » ونسب ابن يعيش
في شرح الملوكي : ٣١١ حكاية هذا القول إلى الشامي .
(٥) هو رأي بعض الكوفيين والفراء والأخفش وأبو زيد الأنصاري . ينظر : أمالي الشجري : ١٠٢/٢ ، وشرح
الملوكي : ٣١٠ ، وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١٢٣ : « وعلى هذا القول كثير من البصريين
والكوفيين » ، وقال ابن منظور في اللسان : (هنا) : « وهذه الهاء عند أهل الكوفة للوقف ... قال
ابن بري : وحكى ابن السراج عن الأخفش أن الهاء في « هَنَاه » هاء السكت بدليل قولهم « يا هَنَانِيه »
واستبعد قول من زعم أنها بدل من الواو ... » .
(٦) أجاز أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات : ٥٠٤ أن تكون لام الكلمة تارة هاءً وأخرى واواً ،
شبهها بقولهم : « عِضَّة » ، « وَسَنَّة » حيث يقولون : « عِضَّات » ، « وَسَنَات » ورد هذا ابن جني
في المنصف : ١٣٩ / ٣ قائلا : « لأننا لم نرهم استعملوا الهاء لأمّا في هذه الكلمة في غير هذا
الموضع » يعني « سنوات » ، « وعِضَّات » ، كما ضعف ابن بابشاذ قول أبي علي ، ينظر شرح
الجمل : ق ١٢٣ . وقال ابن يعيش في شرح الملوكي : ٣١٠ : « وذهب آخرون في أن الهاء في
(ياهَنَاه) أصل وليس بدلأً ، وإنما هي لام الكلمة ، كسنة وعضة وشفة ، وهو قول ضعيف ، لقلة باب
سلس وقلق .

فعلى القول الأول وزنه « فَعَالٌ »^(١) ، وعلى القول الثاني وزنه « فَعَلٌ »^(٢) ،

وعلى القول الثالث / وزنه « فَعَلَةٌ »^(٣) مثل « سَنَهٌ » و « عِضَّةٌ »^(٤) . وهذا القول
الثالث ضعيف ؛ لأن هذا الوزن لا يسمى به إلا المؤنث .

وقد يستعمل للمثنى فتقول : يا هَنَانِيهِ أَقْبِلَا ، وللجميع : يا هَنُونَاهُ ،
بإثبات الواو والنون بمنزلة جَمْعِ الْمُسْلِمِ ، وليس بِمُسْلِمٍ ، ولكن جيء بالواو عوضاً من
حذف اللام على حد قولهم : « سِنُون ، وعِزُون ، » وما يجري مجراه ، وقد يستعمل
للمؤنث فتقول : يا هَنَتَاهُ ، والتاء للتأنيث ، وفي التثنية : يا هَنَتَانِيهِ ، وفي الجمع :
يا هَنَاتُوهُ .

(فصل) : والنوع الثاني : أوزان من المعدولات :

الأول : قولهم في صفة المذكر : يا فُسْقُ ، يا خُبْتُ ، وياغُدْرُ ، ويا لَكْعُ^(٥) ، وما
يجري مجراه .

والثاني : في قولهم في مبالغة هذه الصفة : يا مَخْبَثَانُ ، ويا مَلَأْمَانُ ، ويا مَكْرَمَانُ ،
ويا مَفْسَقَانُ ، وما جرى مجرى ذلك .

والثالث : / قولهم في صفات المؤنث : يا لَكَاعِ ، يا فَسَاقِ ، ويا خَبَاثِ ، ويا فَجَارِ ،

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٢٣ ، وأمالى الشجري : ١٠١/٢ .

(٢) الوزن هنا بحسب الأصل ، لأن الأصل : « هنو » ، وجعلها ابن الشجري في أماليه : ١٠٢/٢ على
وزن « فعاه » بحسب ما آلت إليه الكلمة ، لأن الألف والهاء زائدان .

(٣) بحسب الأصل أيضاً ، إذ لام الكلمة هاء .

(٤) « عِضَّة » : واحدة العِضَاء ، وهو كل شجر يعظم وله شوك . الصحاح (عضه) .

(٥) ينظر الكتاب : ١٩٨/٢ .

وما جرى مجراه ، فإن اضطرَّ شاعرٌ استعملَ هذا^(١) وهو قليلٌ ، كقوله^(٢) :

* إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ *

(فصل) : والنوع الثالث : قولهم : يا فلُ أَقْبِلْ^(٣) ، وقد تقدم الحديثُ عليه^(٤) .

والنوع الرابع : قولهم : « اللَّهُمَّ » على خلافٍ في الميم ، منهم من يقول : هي عَوْضٌ من حرفِ النداءِ كما تقدم^(٥) . ومنهم من يقول : إِنَّ الميمَ والألفَ قبلها فعلٌ أمرٌ اشْتَبَكَ بالاسمِ لكثرةِ الاستعمالِ^(٦) ، ويقول : أَصْلُهُ : « يا لله أَمْنًا » وهذا ضعيفٌ ؛

(١) أي في غير النداء .

(٢) عجز بيت للحطيئة ، في ديوانه : ٣٣٠ ، صدره :

* أطوف ما أطوف ثم أوي *

وذكر البغدادي في الخزانة : ٤٠٥/٢ أن الصدر مأخوذ من قول قيس بن زهير بن جذيمة :

أطوف ما أطوف ثم أوي إلى جار كجار أبي دؤاد

ينظر : ثمار القلوب : ١٢٧ . وجاء في اللسان في اللسان (الكع) نسبة البيت إلى أبي الغريب النصري والشاهد في المقتضب : ٢٣٨/٤ ، والكامل : ٣٣٩ ، ٧٢٦ ، ١٢٣١ ، والجمل : ١٦٤ ، والمسائل البصريات : ٦٣٠/١ ، والأمالى الشجرية : ١٠٧/٢ ، وكشف المشكل : ٥٥١/٢ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٩ ، وشرح ابن يعيش : ٥٧/٤ ، والصحاح : (الكع) وشرح الرضي : ١٦١/١ . ومعنى لكاع : لثيمة ، تهذيب اللغة : ٣١٤/١ (الكع) . وقال ابن سيدة في المحكم : ١٦٦/١ : « وقالوا في النداء للرجل : يا لكع ، وللمرأة يالكاع . وزعم سيبويه أنهما لا يستعملان إلا في النداء » .

(٣) الكتاب : ٢٤٨/٢ . (٤) ينظر : الصفحة رقم : ٥٠ ، فيما سبق .

(٥) هو رأي الخليل ، ينظر الكتاب : ١٩٦/٢ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ . وهو رأي جمهور البصريين كما

في التبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١٨ ، والتبيين : ٤٤٩ .

(٦) هو رأي الكوفيين ، قال الفراء في معاني القرآن : ٢٠٣/١ « ونرى أنها كلمة ضُمَّ إليها « أم » تريد : يا أله أَمْنَا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلفت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أم ، لما تركت انتقلت إلى ما قبلها » وينظر اللامات للزجاجي : ٨٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٤٦/١ ، وقال العكبري في التبيين : ٤٤٩ : ... =

لأن الاسم هذا قد يستعملُ في طلبِ الخيرِ والشرِّ .
والنوع الخامس : في قولهم : « يا أَبَهْ ، يا أُمَّهْ » وقد تقدَّمَ الحديثُ عليه^(١) .

= « وقال الكوفيون : أصل الكلمة : يا لله أُمْنَا بخير فحذف الكلام بعد المنادى ، وبقي منه الميم المشددة ووصلت بالاسم المنادى » وينظر : الاشتقاق للزجاجي : ٤٢ ، واللامات له : ٨٥ ، والإنصاف : ٣٤١/١ وما بعدها .

(١) ينظر فيما سبق صفحة رقم : ١٤ ، وما بعدها .

(باب الاستغاثة)

وفيه أربعة أسئلة : يقال : ما الاستغاثة ؟ وأين تُستعمل ؟ وما آلتها ؟ وما أحكامها ؟

أما ما الاستغاثة ؟ فهو طلبُ الإعانةِ والنصرةِ من المدعوِّ للداعي نفسه ، أو لمنْ يدعو له ويستغيثُ عليه ، فإذا قلت : يا لزيدٍ لعمرو ، / فكأنك تدعو زيدا يغيثُ ٣٠ أ عمرًا ، وهو الداعي أو غيره ، قال الشاعر :^(١)

تَكْنَفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلَّهِ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ

وأما أين تُستعملُ الاستغاثة ؟ فهي تستعملُ عندَ حلولِ أمرٍ عظيمٍ ، أو أمرٍ متعَبٍ ، أو أمرٍ مُعْجَبٍ .

ولا تستعملُ إلا في المعارفِ خاصَّةً ، أو في المقصوداتِ من النكراتِ ،

(١) هو قيس بن ذريح - بفتح الذال - من بني كنانة ، أحد عشاق العرب المشهورين بذلك . صاحبه لبنى . أخباره في الشعر والشعراء : ٦٢٩/٢ ، والأغاني : ١٨٠/٩ وما بعدها .
والشاهد في ديوانه بعنوان (قيس ولبنى شعر ودراسة) جمع وتحقيق د. حسين نصار ص : ١١٨ ،
والكتاب : ٢/ ٢١٦ ، ٢١٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٣١/١ ، واللامات للزجاجي : ٨٢ ،
والنكت : ٥٦١/١ ، ٥٦٣ ، والكامل : ١١٩٩/٣ ، والجمل : ١٦٦ ، وفرحة الأديب : ٩٨ ، ٩٩ ،
والمقرب : ٢٠١ ، وشرح ابن يعيش : ١٣١/١ ، وكشف المشكل : ٥٢٧/١ ، والتهذيب الوسيط :
١٩٣ .

أو المخصصات ، ولا تستعمل في نكرة شائعة أعني المستغاث به ؛ لأنه نداءٌ من يطلبُ

المعونة والغوث ، وهو لا يُطلبُ إلا من معروفٍ ، فأما قول الشاعر :^(١)

يا لِقَوْمٍ مِنَ اللَّعْلَاءِ وَالْمَسَاعِي يا لِقَوْمٍ مِنَ اللَّندَى وَالسَّمَاحِ

فليس قومٌ ههنا في التحقيق نكرةٌ ، وإنما هو مقصودٌ ، كأنه قابلٌ قوماً فقصدهم

بالدعاء ، فكان التقدير : « يا قوم » ومنهم من يرويه : يا لِقَوْمِي .^(٢)

وأما آلات الاستغاث : فآلاتها ثلاثٌ وهي : « يا » من حروف / النداء وحدها ، ٣. ب

ولا يجوز أن يحلَّ محلَّها غيرها أبداً في جميع لغة العرب على ما سُمع .

واللام المفتوحة مع المستغاث به للأول ، واللام المكسورة مع المستغاث له أو عليه

للثاني ، مثال الجميع : يا لزيدٍ ليعمرو .

وأما أحكام الاستغاث في الاستعمال فلها أحكام :

منها أنها لا تستعمل إلا وقت حلول الأمور التي تقدَّم ذكرها ، فإذا قلت : يا

لزيدٍ ليعمرو ، فكان عمراً لقي أمراً عظيماً متعباً ، فدعوت زيدا يعينه عليه . وإذا

قلت : يا للعجب من فلانٍ ، فكانك رأيت منه أمراً معجباً فدعوت العجب ، كأنك

تريد : يا عجب تعال فهذا وقتك وأوانك . وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى .

ومن جملة أحكام الاستغاث أن تكون اللام الأولى^(٣) مفتوحة ، والثانية

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت . وهو من شواهد الكتاب : ٢١٦/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٥١/٣ ،

والنكت : ٥٦١/١ ، والمقتضب : ٢٥٧/٤ ، وشرح ابن يعيش : ١٣١/١ ، وارتشاف الضرب :

١٤١/٣ . والخزانة : ١٥٥/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/١ ، وارتشاف الضرب ١٤١/٣ .

(٣) قوله : « الأولى » : صيغة شاذة ، ولغة العرب المشهورة : الأولى ، جاء في اللسان (وأل) : « وحكى

ثعلب : هن الأولات دخولاً والآخرات خروجاً ، واحدها الأولى والآخرة ، ثم قال : ليس هذا أصل الباب ،

وإنما أصل الباب الأول والأولى ، كالأطول والطولى » .

مكسورة : فَرَقًا بين المستغاث به والمستغاث له .

وههنا اعتراض ، يُقال : فَهَلَّا فَتَحْتُمُ الثَّانِيَةَ وَكَسَرْتُمُ الْأُولَى ؟ وَهَلَّا يُكْنُ الْفَرْقُ

١٣١

حِينَئِذٍ ؟ /

فالجوابُ أن يُقالَ : إنَّ الْأُولَى مَعَ الْمُنَادَى الْحَقِيقِيِّ ، فَكَأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَصْلُحُ لَهَا ، فَأُعْطِيَتْ الْفَتْحَةَ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا مَعَ الْفَتْحَةِ غَيْرُ لَازِمَةٍ ؛ لِأَنَّ الْلازِمَةَ مَعَ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ مَكْسُورَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَهَذِهِ مَفْتُوحَةٌ إِشْعَارًا بِأَنَّهَا غَيْرُ مَخْتَصَةٍ ؛ لِكُونِهَا فِي الْأَصْلِ غَيْرَ مَعْتَدٍّ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ مُنَادَى ، وَبَقِيَ الْآخَرَى مَكْسُورَةً عَلَى حَالِهَا لِأَنَّ الْأِسْمَ مَعَهَا غَيْرُ مُنَادَى فَبَقِيََتْ عَلَى أَصْلِهَا . وَقِيلَ : إِنَّ الْأُولَى فُتِحَتْ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْمُضْمَرِ .

وَمِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِهَا أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْأُولَى كَسَرْتَ اللَّامَ ، تَقُولُ : يَا لَزِيدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ* .

وَقَدْ حُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ / أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا أَتَى بِاللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ بَدَلًا مِنَ الْأَلِفِ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْلِكَ : يَا عَجَبَاهُ ، وَيَا بَكْرَاهُ ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِكَ : يَا عَجَبَاهُ ، وَيَا بَكْرَاهُ مَعْنَى الْاسْتِغَاثَةِ .^(١)

وَلَا تَكُونُ الْاسْتِغَاثَةُ إِلَّا وَالْمُنَادَى فِي حَكْمِ الْمُتَبَاعِدِ عَنْكَ لَوْ قُلْتَ : يَا لَزِيدٍ ، وَأَنْتَ تُحَدِّثُهُ لَمْ يَجْزُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ الْأُولَى غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ ، وَالثَّانِيَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ النَّدَاءِ ، فَيَاذَا

(١) ينظر الكتاب : ٢١٨/٢ .

(٢) ينظر الصفحة السابقة ، هامش رقم (٣) .

* فِي الْأَصْلِ : « ١١ وَلِبَكْرٍ » .

قلت : يا لزيدٍ لِعَمْرٍو ، فالتقديرُ : أدعو زيدا لِعَمْرٍو .
ومنهم من يقول إنَّهما جميعاً غيرُ متعلّقين^(١) ، ويقول التقديرُ : أدعو زيدا يغيثُ
عَمْرًا .

ويجوزُ أنْ يُذكرَ المستغاثُ به باللام المفتوحة ولا تُذكرُ اللامُ معه - اللام
المكسورة - وذلك في مثل قول مهلهل^(٢) :

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيًّا يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟/

واعلم أن حرفَ النداءِ لا يدخلُ على ما فيه الألفُ واللامُ إلا في قولهم : يا أَللهُ
اغفرْ لي ، لكثرة استعماله في الدُّعاء .

ومنهم من يحذفُ حرفَ النداءِ وَيَعْوِضُ منه ميمًا شديدةً في آخرِ الاسمِ ، ويقول :

-
- (١) نسب ابن هشام القول بزيادة لام المستغاث إلى المبرد ، ونسب اختيار ذلك إلى ابن خروف . المغني :
٢٨٨ ، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ١٤٠/٣ : « ولام المستغاث به والمتعجب منه مفتوحة ،
ومذهب سيبويه أنها ليست زائدة ، وتتعلق بفعل النداء ، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء ،
واختيار ابن خروف أنها زائدة فلا تتعلق بشيء . ولام المستغاث من أجله على أصلها من الكسر ،
وفيما يتعلق به أقوال : أحدها : بفعل النداء ، والثاني : بفعل محذوف تقديره : أدعوك لزيد ،
والثالث : بمحذوف في موضع الحال أي : مدعوا لزيد ، وهو مذهب ابن الباذش .
- (٢) هو عدي بن ربيعة التغلبي ، - أبو ليلى - ، سمي مهلهلاً ؛ لأنه لهل الشعر ، أي : أرقه ، وقيل :
لهله شعره كهلهلة الشوب ، وهو اضطرابه واختلافه . ويقال : إنه أول من قصد القصائد . أخباره
في : الشعر والشعراء : ٢٩٧/١ ، ومعجم الشعراء للمرزباني : ٧٩ ، وأسماء المغتالين (ضمن نوادر
المخطوطات) : ٢٠٩/٦ .

والشاهد في الكتاب : ٢١٥/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٥٢/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :
٤٦٦/١ ، وشرح شواهده للأعلم : ٣١٨/١ ، واللامات : ٨١ ، والنكت : ٥٦٠/١ ، والخصائص :
٢٢٩/٣ ، والتبصرة : ٣٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٩٠ ، وارتشاف الضرب : ١٤١/٣ ،
وروايته « يا لقومي » والخزانة : ١٦٢/٢ .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، ولا يجوزُ أن تَجْمَعَ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمُعَوِضِ مِنْهُ ، لو قلت : يَا اللَّهُمَّ ،
لَمْ يَجْزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، فقد أجازوه في قولِ الشَّاعِرِ ^(١) :

وما عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْدَدَ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا

ولا يجوزُ دخولُ حرفِ النداءِ على « الذي » و « التي » إلا في ضرورةِ الشعرِ
أيضًا ، في مثلِ قولِ الشَّاعِرِ ^(٢) :

لَأَجْلِكَ يَا لَتِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

وهذه مسائل في النداء :

(مسألة) : إذا قلتَ : يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّةِ ^(٣) ، إن جعلتَ « ذو » لزيد لم يكن

إلا منصوبًا ، وإن جعلته للطويل لم يكن / إلا مرفوعًا في حالِ رفعه . ذكرها سييويه ^(٤)
وفيها نظر .

(١) أبيات من الرجز لم أهتم إلى نسبتها إلى قائلها .

وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، والجمل : ١٦٤ ، واللامات : ٨٦ ، والإنصاف : ٣٤٢/١ ،
وأسرار العربية : ٢٣٣ والتبيين : ٤٥١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٤٦/١ ، وكشف المشكل :
٥٢٤/١ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٨ ، ووصف المباني : ٣٧٣ ، والخزانة : ٢٩٦/٢ .

(٢) لم أقف على نسبته إلى قائله . وهو من شواهد الكتاب : ١٦٧/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٤٣ق/٣ ،
والنكت : ٥٤٩/١ ، والمقتضب : ٢٤١/٤ ، والأصول : ٤٦٣/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٥٦ ،
والمفصل : ٥٦ ، وشرحه لابن يعيش : ٨/٢ ، والإنصاف : ٣٣٦/١ ، ٣٣٨ ، والخزانة : ٢٩٣/٢ .

(٣) « الجُمَّة » : - بالضم - مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة . الصحاح (جمع) .

(٤) الكتاب : ١٩٤/٢ .

(مسألة) : إذا قلت : يا أيُّها ذا الرجلُ ، كان « ذا » وصفاً لـ « أي »^(١) ، قال سيبويه : وفي هذا خروجٌ عن الأصل : لأن « أي » لا توصف إلا بما فيه الألف واللام لِيَزُولَ إِبْهَامُهُ ، و « ذا » مبهمٌ في الحقيقة ، فلو وصِفَ به لَزَادَ إِبْهَامًا ، والأحسن أن يكون بدلاً ؛ لِبَقَاءِ الْأَصُولِ عَلَى مَا وَضَعُوهَا ، قال الشاعر :^(٢)
ألا أيُّ هذا المنزلُ الدَّارِسُ الذي كأنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بك الحَيَّ عَاهِدُ

(مسألة) : إذا قلت : « يا هذا ويا هذان الطَّوال » جاز في « الطَّوال » ههنا الرفعُ والنصبُ ، الرفعُ على إضمارِ المبتدأ ، والنصبُ بتقدير « أعني » وليس الطوال ههنا نعتاً للمبهم ، وإنما النعتُ محذوفٌ ؛ لأنه يُجِبُ أن يكونَ نعتُ المفردِ مفرداً ، ونعتُ المثنَى مثنى مثله ، فإذا قلت : يا هذا ، فالتقدير : يا هذا الرجلُ ، وكذلك : يا هذان / الرَّجُلَانِ ، فإذا قلت : يا هؤلاء الطَّوالُ ، لم يكن قط إلا مرفوعاً ؛ لأنه نعتٌ لـ : « هؤلاء » فافهم ذلك .

وقد اتَّسعَ الكلامُ في هذا البابِ - أعني بابَ النداءِ - ؛ لأنه كثيرٌ في كلامِ العربِ ، وأقسامُهُ متفرعةٌ .

(١) الكتاب : ١٩٣/٢ ، وانظر أيضاً : ١٩٠ .

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه : ١٠٨٨/٢ ، وروايته :

* ألا أيُّها الرسم الذي غير البلى *

والشاهد في الكتاب : ١٩٣/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٤٠/٣ ، وشرح شواهدهُ للشنتمري : ٣٠٨/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٨٦/١ ، والنكت عليه للأعلم : ٥٤٥/١ ، والمقتضب : ٢٥٩ ، ٢١٩/٤ ، والأمالِي الشجرية : ١٥٢/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ٧٧ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٧/٢ .

(باب الاستثناء)

الاستثناء حكم يختص بالأسماء غالباً ؛ لأنه إنما أتى به لإخراج بعض من كل^٤ على مذهب النحاة والصحيح من لغة العرب ، وإن كان يجوز في الإقرارات ومذهب أهل الفقه أن يخرج الكثير من القليل لأن بعضهم يجيز : عندي عشرة إلا تسعة^(١) ، وهذا ركيك في لغة العرب ، وإن كان ظاهر اللفظ بالإقرار يلزمه .

وإنما قلنا يختص بالأسماء^{*} غالباً ؛ احترازاً من شيء من الأفعال والحروف ، فإنه يقع بعد / إلا مثل قولك : ما رأيت أحداً إلا يقول ذلك ، و ما زيد إلا في الدار ، فإن ذلك وإن وقع فهو في التحقيق مقدر بالاسم ؛ لأن قولك : ما رأيت أحداً

ب ٣٣

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ق ١٦٤ : « ... فأما عشرة إلا ستة ، فالنحويون البصريون كلهم لا يجيزونه ، والفقهاء يجيزون ذلك ؛ لأن الاستثناء في المعنى نظير قولك : العشرة عندي أربعة منها ، أو عندي عشرة أربعة منها ، وكذلك : عندي عشرة إلا ستة ... » وقال حيدرة في كشف المشكل : ٤٩٤/١ : « ... وشرطه أن يكون الاستثناء أقل من المستثنى منه مثل : عندي عشرة إلا أربعة ، ولو قلت عندي عشرة إلا تسعة لم يجز عند الأكثر ... » وقال ابن مالك في التسهيل : « ولا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفقاً للكوفيين » ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٢/٢ وفي الجنى الداني : ٥١٣ : « واستدل من أجاز استثناء الأكثر بقوله تعالى : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ [الحجر : ٤٢] ومعلوم أن الغاوين أكثر » ونسب ابن عقيل في المساعد : ٥٧١/١ ، ٥٧٢ إلى أبي عبيد والسيرافي جواز استثناء الأكثر ، قال : « واختاره ابن خروف والشلوبين ومنعه البصريون » .

* في الأصل : « بالزوات » .

إِلَّا يَقُولُ ذَلِكَ ، بمعنى : إِلَّا أَحَدًا قَائِلًا ذَلِكَ ، وإذا قلت : ما زيد إلا في الدار ، فهو بمعنى : إلا مستقرًّا في الدار ، فصَحَّ بهذا أَنَّ الاستثناءَ للأسماءِ دُونَ الأفعالِ والحروفِ في التحقيق .

وفوائدُ هذا البابِ مشتملةٌ على سبعِ مسائلَ ، يقال فيها : ما الاستثناءُ نَفْسُهُ ؟ ولم جِيءَ بِهِ في الكلامِ ؟ وَبِمَ يَخْتَصُّ من أقسامِ الكلامِ ؟ وكم آتاهُ ؟ وما حكمُ ما يَأْتِي بعدَ آتَاهُ ؟ وكم أنواعُ المستثنى ؟ وما أحكامُها ؟ .

(فصل) : أما الاستثناءُ فهو إخراجُ بعضٍ من كلٍّ - كما تقدمَ عند أهل اللغةِ - بِـ « إِلَّا » وهي الأصلُ ، أو بكلمةٍ فيها معنى إِلَّا على ما سيأتي بيانهُ . وقلنا : عند أهل اللغةِ : احترازًا من الإقرارِ / عند أهل الشرعِ . وهو ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :

إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بالإجماعِ ، وإخراجُ النصفِ من النصفِ بخلافٍ ، وإخراجُ كلٍّ من بعضٍ لا يجوزُ عند أهل اللغةِ بالاتفاق^(١) .

وأما لم جِيءَ بالاستثناءِ في الكلامِ فللاختصارِ والإيجازِ ، لأن قولك : جاء الناسُ إلا زيدًا ، أَخْصَرَ وَأَوْجَزَ من قولك : جاءَ الناسُ وزيدٌ لَمْ يَأْتِ من جُمْلَتِهِمْ أو مَعَهُمَ والعربُ يَجْتَهِدُونَ في تقليلِ الألفاظِ ؛ لأنه أخْفُ ما لَمْ يُغَيَّرِ المعنى .

وأما بِمَ يَخْتَصُّ الاستثناءُ من أقسامِ الكلامِ ؟ فهو يختصُّ بالأسماءِ على ما تقدَّمَ في أولِ البابِ ، وَوَجْهُ اخْتِصَاصِهِ بالأسماءِ أَنَّهُ خُصُوصٌ من عمومٍ ، والخصوصُ

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ق ١٦٤ : « وأجمع الكل على أنه لا يجوز : عندي عشرة إلا أحد عشر » وينظر الجنى الداني : ٥١٢ ، ٥١٣ .

والْعُمُومُ حُكْمَانِ مِنْ أَحْكَامِ / الذَّوَاتِ لِحَقِّ الْجِنْسِيَّةِ .

(فصل) : وأما كم آلات الاستثناء فهي أربعٌ ^(٢) عَشْرَةٌ كَلِمَةً ، وهي : « إِلَّا » ، وَغَيْرُ ، وَسَوَى - مقصور بكسر السين - وَسَوَى - بضم السين مقصور أيضاً - وَسَوَاءٌ ^(١) - بفتح السين ممدود - ، وَمَاخَلَا ، وَمَاعَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، وَيَلَهُ ، وَسَيِّمَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا - بغير ما - وَحَاشَا « فهذه جملة آلات الاستثناء ، أصلها ^(٣) « إِلَّا » والباقي محمولٌ عليها وفيه معناها .

(فصل) : وأما حكم ما يأتي بعد هذه الآلات : فأولها « إِلَّا » والذي بعدها لا يخلو إما أن يكون متعلقاً بما قبلها أو لا يكون متعلقاً به :

إن كان متعلقاً بما قبلها كان حكمه جارياً عليه ، أعني على ما قبلها من العامل ، إن فاعلاً ففاعلٌ ، وإن مفعولاً فمفعولٌ ، وإن مبتدأً فمبتدأٌ ، وإن خبراً فخبرٌ ، وهذا يكون بعد النفي ، والنهي ، والاستفهام في مثل قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، وما قام إلا زيدٌ ، وهل قام أحدٌ إلا زيد ؟ وهل قام إلا زيدٌ ؟ ولا يقيم أحدٌ إلا زيدٌ ، ولا يقيم إلا زيدٌ ، هذا كله من الاستثناء من المنفي والمفرغ ، فزيدٌ بدلٌ من / ^{٣٥ أ} « أحد » إذا ذُكرَ في جميع ذلك ، وفاعلٌ إذا لم تذكر أحدًا ، وعلى هذا قياسُ المفعول والمبتدأ والخبر .

وإن كان ما بعد « إِلَّا » خارجاً عما قبلها غير متعلق به ، ولا داخل فيما دخل فيه كان منصوباً أبداً ، وذلك مع المستثنى من الموجب والمنقطع ، نحو قولك : جاء

(١) في الأصل : « سوى » .

(٢) في الأصل : « أصله » .

(٣) في الأصل : « وما » .

(٤) في الأصل : أربعة عشر .

الناس إلا زيدا ، وما في الدار أحد إلا حماراً ؛ لأن « حمار » ليس بداخل في جملة
الأحدين على الأصح من الأقوال ، وإن كان بعضهم^(١) يجيز رفع « حمار » ويجعله في
القسم المتقدم ويحتج بقول الشاعر^(٢) :

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ

قال : فانظر كيف جعل اليعافير والعيس بدلاً من « أنيس » ولم يقطعهُ ، وليس من
هذا ؛ لأنَّ الشاعِرَ جعلَ اليعافير والعيس أنيسَ البلدة ، فالجنس واحدٌ ، فلمْ

(١) هي لغة بني قميم ، ينظر الكتاب : ٣٢٣/٢ ، وشرح السيرافي : ٣ ق ١١١ ، والأصول : ٢٩٠/١ ،
والتبصرة والتذكرة : ٣٧٩/١ وما بعدها ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٥/٢ ، والمساعد :
٥٦٢/١ ، وشرح الرضي : ٢٢٨/١ .

(٢) بيتان من الرجز لجران العود عامر بن الحارث بن كلفة وقيل (كلدة) النيميري، أخباره في الشعر والشعراء لابن قتيبة :
٧١٨/٢ ، والخزانة : ١٠ : ١٩ ، وروايته في ديوانه ص : ٥٢ . نشر ديوانه مرتين ، مرة بتحقيق د. نوري
القيسي في بغداد ، ومرة بدار الكتب في القاهرة .

قد ندع المنزل يا لميسُ
يعتس فيه السبع الجروسُ
الذئب أو ذو لبْدِ هموسُ
بسابساً ليس به أنيسُ
إلا اليعافير وإلا العيسُ

والشاهد في الكتاب : ٢٦٣/١ ، وشرح أبياته : ١٤٠/٢ ، والنكت : ٦٢٥/١ ، ومجاز القرآن :
١٣٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١ ، والمقتضب : ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، ومجالس
ثعلب : ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٧٣/٢ ، والإنصاف : ٢٧١/١ ، وشرح ابن يعيش :
٨٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٦/٢ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٣ ، ووصف المباني : ٤٨٠ ،
والخزانة : ١٠ : ١٦ ، ١٧ ، ٣١٤ ، ١٢٣/٤ ، ١٢٤ .

قال الجوهري في الصحاح (عفر) : « وَالْيَعْفُورُ : الْخِشْفُ ، وولد البقرة الوحشية أيضاً ، وقال
بعضهم : اليعافير تبوس الظباء » ، وقال في (عيس) : « والعيس - بالكسر - الإبل البيض يخالط
بياضها شيء من الشقرة ويقال : هي كرائم الإبل » .

يَقْطَعُهُ .

فأما الاستثناء المَقْدَّم فهو خارجٌ عن هذين الأصلين ، وهو منصوبٌ / أبدأ على ٣٥ ب
ما سيأتي بيانُ الجميع إن شاء الله تعالى .

فهذا حكمُ ما يأتي بعدَ إلا . وأما « غير ، سوى ، وسوى ، وسواء » فحكمُ
ما يأتي بعدهنَّ أن يكون مجروراً بإضافةٍ على كلِّ حالٍ ، وهنَّ في أنفسهنَّ أسماءٌ لا
تُستعملُ إلا مضافةً في الأغلبِ ، وإعرابهنَّ الواقعُ عليهنَّ مثلُ إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ
« إلا » ويجابُ في إعرابهنَّ مثل ما يجابُ في إعرابِ ما بعدَ « إلا » سواءً بسواءٍ ،
إلا أن « سواء » المفتوحة قليلةُ الاستعمالِ .

وأما « ما خلا ، وما عدا » فحكمُ ما يأتي بعدهنَّ أن يكون منصوباً على كلِّ
حالٍ ، وهما فعْلانِ يَنْصِبَانِ في الأصلِ وهما بمعنى « إلا » ، و« ما » فيهما اسمٌ على
ما ذكره سيبويه^(١) وغيره ، وأنا أستبعد كونها اسماً ؛ لأن « ما » إذا كانت اسماً فلا
يُدَّ لها من موضعٍ من الإعرابِ ، وهو لا يسوغُ تقديرها بشيءٍ من الإعرابِ ؛ لأنَّه لا
عاملٌ يعملُ فيها . فأما قول سيبويه ، قال^(٢) : إذا ما مثلت « ما خلا^(٣) / وما عدا »
فجعلته اسماً غيرَ موصولٍ قلتَ : أتوني مجاوزتهم زيدا ، في قولك : أتاني القوم
ماعدا زيدا . فهذا كلامٌ لأجدُ تحته شيئاً من الفائدةِ لأنصبَ « مجاوزتهم » بغيرِ عاملٍ ،

(١) الكتاب : ٣٤٩ / ٢ ، وقال السيرافي في شرحه : ٣ / ق ١٢٩ : « وأما ما عدا وما خلا فلا خلاف
بين البصريين والكوفيين أن « ما » في موضع نصب وأن ما خلا كالمصدر ، وفاعل عدا وخلا مضمَر
تقديره : ماعدا بعضهم ، وما خلا بعضهم ، كأنا قلنا : أتاني القوم مجاوزتهم زيدا . قال أبو سعيد
ومجاوزتهم عندي بمعنى الحال ، كالمصادر التي توضع موضع الحال ، كقيلك : رجع عوده على بدنه ،
ونظائره ، كأنه قال : أتاني القوم مجاوزين زيدا ، أو خالين من زيد . . . » .

(٢) الكتاب : ٣٤٩ / ٢ .

(٣) في الأصل : « ما عدا وما عدا » ، وصوابه من الكتاب : ٣٤٩ / ٢ كما أثبتته .

وخرج عن معنى الاستثناء ، والذي أراه أن « ما » في « ما خلا وما عدا » حرفُ صلةٍ لاموضعٍ لها من الإعرابِ ، وخلا وعدا فعلان فيهما معنى « إلا » ينصبان ما بعدهما ، وفاعلهما في حكم المضمير ، فإذا أردتَ التحقيقَ في إيقاعِ الفعلِ على المفعولِ في قولك : جاءَ الناسُ ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ، قلتَ : جاءَ الناسُ جاوزَ بعضهم زيدا ، وجاوزوا^(١) زيدا في مجيئهم ، كأنه لم يأت معهم ، فخرجَ عن المجيء .

هذا معنى الاستثناءِ أنه إخراجُ بعضٍ من كلٍّ ، وكذلك بغير « ما » إذا قلتَ : جاءَ الناسُ خلا زيدا وعدا عمرا .

ومنهم من يجرب « خلا وعدا »^(٢) ، وهو ضعيفٌ لم يشتهر .

وأما « ليس ولا يكون » فهما أيضاً فعلان يرفعان / الأسماءَ ، وينصبان ٣٦ ب
الأخبارَ ، وهما بمعنى « إلا »^(٣) وحكم الذي بعدهما أن يكون منصوباً على أنه خبرُ لهما ، واسمُهُما مضمَّرٌ ، فإذا قلتَ : جاءَ الناسُ ليس زيدا ، ورأيتُهُم [لا يكون]^(٤)

(١) في الأصل : « جاوزا » .

(٢) قال المجاشعي في شرح عيون الإعراب : ١٧٩ : « وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي فإنه أجاز فيما بعد « ما خلا » و « ما عدا » الجر على تقدير زيادة « ما » وهو قبيح ٠٠٠ » وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٦/٢ ، والكافية الشافية : ٧٢١/٢ ، وفي ٧٢٢/٢ منها قال : « وانفرد الجرمي بإجازة الجر بـ « عدا وخلا » مقرونتين بـ « ما » على أن تكون زائدة » وينظر شرح الرضي ٢٣٠/١ ، والمغني : ١٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢٨٥/٢ ، وشرح التصريح : ٣٦٣/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٤/٢ ، ٢٣٧ ، والأشموني : ١٦٣/٢ .

ومن الشواهد التي وردت في المراجع على الجر بـ خلا قول الشاعر :

خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

ومن الجر بـ « عدا » قوله :

أبحتنا حيهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير .

(٣) في الأصل : « لا » .

(٤) نقص في الأصل .

عمرًا ، فالتقدير : ليس الواصلُ معهم زيدًا ^(١) ، ولا يكره أحدُهم عمرًا ^(٢) . وجاز حذف الاسمِ لدلالة الخبرِ عليه ، ومنهم من يجيزُ الرفعَ ، ويحذفُ الخبرَ ^(٣) ، وهو قليلٌ - حذفُ الخبرِ - لأنَّ الفائدةَ فيه ، وإن كان قد حُذِفَ في مواضعٍ قد ذكرناها في باب المبتدأ والخبرِ في الجزء الأول .

وأما « بَلَّه » فحكمُ ما بعدها أن يكون مجرورًا إن نويتَ أنها بمعنى « غير » وإن نويتَ أنها اسمُ فعلٍ كان حكمُ ما بعدها أن يكون منصوبًا ، فإذا قلتَ : جاءَ الناسُ بَلَّهَ زيدٍ ، فالتقديرُ : غيرَ زيدٍ ، وإذا قلتَ : جاءَ الناسُ بَلَّهَ زيدًا ، فكأنك تريد : دَعَ زيدًا فإنه لم يأتِ ، وفيها / معنى « إلا » على الوجهين ، قال الشاعر - وهو زهير - ^(٤) ٣٧ أ
في النصب :

تَدَعُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

- (١) في الأصل : « عمرًا » .
(٢) في الأصل : « وليس أحدُهم زيدًا » .
(٣) نسب مثل هذا إلى الأخفش في شرح المفصل لابن يعيش : ٩٦/٢ .
(٤) هذا البيت ليس لزهير كما نسبهُ المصنف ، بل هو لكعب بن مالك وهو في ديوانه : ٢٤٥ ، من قصيدة قالها يوم الخندق ، ومطلعها :

من سره ضرب يرعسبل بعضه بعضاً كمعمعة الأباء المحرق

ثم قال :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصُرْنَ بِخَطُونَا قُدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ
فترى الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

هكذا روايته في الديوان ، والشاهد في إيضاح الشعر لأبي علي : ٣٤ ، وكشف المشكل : ٥٠٤/١ ، والتخمير : ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، وشرح ابن يعيش : ٤٧/٤ ، والتهذيب الوسيط : ٢٠٢ ، واللسان (بله) والجنى الداني : ٤٢٥ ، وشرح الأشموني : ١٢١/٢ ، والخزانة : ٢١١/٦ وما بعدها ، وشرح أبيات المغني : ٢٧٠/٣ .

وقيل : إنَّ « بَلَّهَ » اسمُ فعلٍ^(١) .

وأما « سِيِّمًا » فحكم ما بعدها أن يكون مجروراً إن نويت أن « ما » زائدة بإضافة « سِيِّ » والسِّيُّ المثلُّ ، ومرفوعاً إذا كانت « ما » بمعنى « الذي » و « زيد » خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره : سِيِّمًا هو زيدٌ ، هذا قد ذكره وفيه اضطرابٌ من جهة تقدير الإعراب ، والذي أراه أن « سِيِّمًا » بمعنى « غير » والرفعُ بعدها ضعيفٌ . وقد تستعمل : سِيِّمًا زيد ، ولا سيما زيد .

وأما « حاشا » فحكم ما بعدها أن يكون مجروراً وهي حرفٌ جرٌّ فيها معنى « إلا » ومنهم من ينصبُ ما بعدها ويجعلها فعلاً متصرفاً^(٢) ، ويحتج بقول النابغة :^(٣)
وما أحاشي من الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

(١) جاء في الكتاب : ٢٣٢ / ٤ : « وأما (بله) زيد فيقول : دغ زيداً . وبله ههنا بمنزلة المصدر ، كما تقول : ضرب زيد » وقال ابن فارس في الصحاحي ٢١٠ : « بله بمعنى دغ . وقيل بمعنى غير » وينظر حروف المعاني للزجاجي ١٠ ، وقال المرادي في الجنى الداني : ٤٢٥ : « وقيل : هي اسم فعل بمعنى : « بقي » وينظر : المغني : ١٥٦ .

(٢) قال السيرافي في شرحه للكتاب : ٣ / ١٢٩ : « وأما « حاشا » فهي عند سيبويه حرف جر وليس باسم ولا فعل . . . وأكثر الناس يخالف سيبويه فيها ، وهم مع خلافهم سيبويه مختلفون فيها ، فأما الفراء فزعم أن « حاشا » فعل ، وزعم أنه لا فاعل له . . . وقال محمد بن يزيد المبرد : إنه يكون حرف جر كما ذكر سيبويه ويكون فعلاً ينصب مثل عدا وخلا ، واستدل على ذلك بتصريف الفعل منه . . . » وفي المقتضب : ٣٩١ / ٤ قال المبرد بفعليتها ، وينظر كشف المشكل : ٥٠٥ / ١ ، ٥٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٤ / ٢ ، ٨٥ ، والجنى الداني : ٥٥٩ وما بعدها ، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٠٦ / ٢ وما بعدها إلى المبرد والأخفش والفراء ، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣١٧ / ٢ إلى بعض الكوفيين والمبرد والفراء ، وهو رأي الكوفيين ، ينظر : الإتنصاف : ٢٧٨ / ١ ، والتبيين : ٤١٠ ، والمغني : ١٦٤ .

(٣) في ديوانه : ٢٠ ، وهو عجز بيت صدره : =

(فصل) : وأما / كم أنواعُ المستثنى ؟ فهو خمسةُ أنواع :

النوع الأول : مستثنى من كلامٍ مُوجِبٍ ، وهو منفيٌّ عنه ما أُوجِبَ للأولِ ، مثاله :
جاءَ الناسُ إلاَّ زيداً .

والنوع الثاني : مستثنى من كلامٍ منفيٍّ ، وهو موجبٌ له ما نُفيَ عن الأولِ ، مثاله :
ما جاءَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ .

والنوع الثالث : مستثنى مُفرَّغٌ ، وهو في حكم المنفيِّ موقوفٌ على العاملِ قبلَ
« إلاَّ » مثاله : ما جاءَ إلاَّ زيدٌ .

والنوع الرابع : مستثنى مقدَّمٌ على المستثنى مِنْهُ ، وهو في حكم المتأخِّرِ ، مثاله :
ما جاءَ إلاَّ زيداً أحدٌ .

والنوع الخامس : مستثنى منقطعٌ من الجنسِ أو مِنَ الصِّفَةِ ، مثاله : ما في الدارِ
أحدٌ إلاَّ فرساً ، و: نَجَا كلُّ صَادِقٍ إلاَّ الكاذِبِينَ .

فالمستثنى من المُوجِبِ ، والمستثنى المُقدَّمُ ، والمنقطعُ ، منصوباتٌ على كلِّ حالٍ ،
والمستثنى من / المنفيِّ في أحدِ القولَيْنِ .

والمستثنى من المنفيِّ في القولِ الثاني ، والمفرَّغُ يجريانِ على العاملِ قبلَ
« إلاَّ » .

(فصل) : وأما أحكامُ هذه الأنواعِ فأولها :

= * ولا أَرَى فاعِلاً في الناسِ يُشَبِّهُه *

ورواية الديوان : « ولا أحاشي » . وهو من شواهد الأصول : ٢٨٩/١ ، والجمل : ٢٣٣ ، وشرح
السيرافي : ٣/١٢٩ ، وأسرار العربية : ٢٠٨ ، والإنصاف : ٢٧٨/١ ، وكشف المشكل : ٥٠٥/١ ،
٥٦١ ، والتبيين : ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، ٤٩ ، وشرح التسهيل لابن
مالك : ٣٠٩/٢ والجنى : ٥٥٩ ، والمغني : ١٦٤ ، والخزانة : ٤٠٣/٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

المستثنى من الموجب : وحكمه أنه لا يكون إلا منصوباً أبداً ، وقد اختلف
في الناصب له ^(١) ، فقال الخليل ^(٢) : إنَّ الناصبَ له الفعلُ الذي قبلَ « إلا » دونَ إلا ،
واحتجَّ على ذلك بأنَّ قال : إذا قلتَ : جاءَ الناسُ غيرَ زيدٍ ، فـ « غير » منصوب
بالإجماع وليس في الكلام ما ينصبه غيرُ الفعلِ .

وقال غيره محتجاً عليه : إنه لو كان كذلك لنصبه في قولك : ما جاء إلا زيدٌ ،
وهذه حجةٌ غيرُ مستقيمةٍ لأنَّ زيداً / فاعلٌ حقيقيٌّ يَجِبُ على كلِّ حالٍ ، وقولك : جاء
الناسُ إلا زيداً ، قد استكملَ الفعلُ فاعلهُ ، وبقيَ « زيد » منصوباً بغيرِ ناصبٍ في
اللفظِ فعَدِّي إليه الفعلُ بتقويةٍ « إلا » بعدَ أنْ صحَّ فاعلُ الفعلِ ، وهو « الناس » ،
وقولك : ما جاء إلا زيدٌ ، ليس له فاعلٌ إلا « زيد » وذكرُ الفاعلِ واجبٌ ، والمفعولُ
فضلةٌ قد تُذكرُ وقد لا تُذكرُ .

واحتجَّ آخرُ على الخليل أيضاً بقوله : ضربتُ الناسَ إلا زيداً ، بأنَّ قال : لو كان
على ما قال الخليل لكان الفعلُ يتعدَّى إلى اثنين وهو في الأصل لا يتعدَّى إلا إلى

(١) ينظر تفصيل الخلاف في : شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ ، والإنصاف : ٢٦٠/١ ، والتبيين :
٣٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٤/٢ ، وشرح الرضي : ٢٢٦/١ ، ورصف المباني : ١٧٦ ،
والجنى الداني : ٥١٦ .

(٢) الكتاب : ٣٣٠/٢ ، ٣٣١ . وقال السيرافي في شرحه للكتاب : ١٠٧/٣ : « والذي يوجب القياس
والنظر الصحيح أن تنصب زيداً بالفعل الذي قبلَ إلا ، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد
ارتفاع الفاعل بع على اختلاف المنصوبات . . . فلما كان أتاني قد ارتفع به فاعله وهم القوم وكان ما
بعد إلا متعلقاً به انتصب . . . » ونسبه الرضي في شرح الكافية ٢٢٦/١ للبصريين . وجعل ابن
بابشاذ في شرح الجمل : ق ١٦٥ أصح الأقوال في ناصب المستثنى هو الفعل المذكور ، أو معنى الفعل
بتوسط إلا ، وإلا مقوية للفعل : لأن الفعل لا يتعدى فقوي بالحرف ودلل على ذلك بمنعهم : إلا زيداً
قام القوم ، مع إجازتهم : قام إلا زيداً القوم . ثم قال : وهذا قول المحققين المتقدمين والمتأخرين ، وينظر :
شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٧/٢ .

واحد : لأنه لا يقتضي إلا مضرورياً .

وهذا أيضاً عند الخليل حجة غير مستقيمة : / لأنه يقول إن « إلا » قد عدته^{١٣٩} إلى الثاني ، وتعد « إلا » من آلات التعديّة . هذا قول الخليل والاعتراض عليه .^(١)
وقال غيره : إن زيدا في قولك : جاء الناس إلا زيدا ، منصوب بمعنى الاستثناء لا بلفظه ، وكأنّ التقدير عنده : جاء الناس أستثني زيدا^(٢) . وهذا أيضاً غير مستقيم لأمرين :

أحدهما : أن المعنى لا يعمل إلا الرفع .

والثاني : أنه لو كان كذلك لوجب في كل معنى أن ينصب ، ولنصب معنى النفي والاستفهام والتأكيد والإيجاب ، وذلك محال^(٣) . وقال آخرون :^(٤) إن زيدا انتصب في قولك : جاء الناس إلا زيدا بمعنى : « لكن زيدا » وقال هو اسم لكن في التحقيق ، والخبر محذوف كأنه / يريد : لكن زيدا غير جاء .

٣٩ ب

وقال آخرون : هذا كلام غير واضح ؛ لأنه لو كان كذلك لكان منصوباً في قولك :

-
- (١) ينظر الإنصاف : ٢٦٢/١ ، ولم ينسب هذا القول إلى الخليل ، بل جعله مذهب البصريين عامة .
(٢) هو رأي المبرد ، ينظر المقتضب : ٣٩٠/٤ ، والكمال : ٦١٣/٢ ، ورده ابن جني في الخصائص : ٢٧٦/٢ ، وضعفه ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٦٥ ، ورده في شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢/٢ ، وزاد السيرافي في شرح الكتاب : ٣/ق ١٠٧ الزجاج ورده ، وينظر المساعد : ٥٥٦/١ . وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي : ٢٢٦/١ ، والجنى الداني : ٥١٦ ، وزاد ابن يعيش في شرح الفصل : ٧٦/٢ : « وطائفة من الكوفيين » .
(٣) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٦٥ .
(٤) ينظر الكتاب : ٣٢٥/٢ . وقال ابن السراج في الأصول : ٢٩٠/١ « إلا في تأويل « لكن » إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين . . . » ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل : ٢٦٦/٢ إلى السيرافي ، وإنما حكاه السيرافي في شرحه : ٣/ق ١٠٧ عن سيبويه ونسب حكايته عن البصريين ونسب نقضه إلى الفراء . وقال الرضي في شرحه : ٢٢٧/١ - وكلامه خاص بالمنقطع - . . . =

ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، على هذا الوجه .

وهذا- فيما أراه- أقرب الوجوه ؛ لأنَّ « زيداً » في قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، في محلِّ البدلِ مِنْ « أحدٍ » وهو يأتي في التحقيقِ فاعلاً ؛ لأنه يحلُّ محلَّ « أحدٍ » وذكرُ الفاعِلِ واجبٌ لِلْفِعْلِ بخلافِ المفعولِ ، كما تقدَّم بدليلِ أنهم أجمعوا في نصبِ المستثنى المنقطعِ أَنَّهُ يَقْدَرُ بِهِ « لكنَّ »^(١) .

وقد قال بعضهم :^(٢) إن المنصوب ههنا سُمِعَ عن العربِ بعدَ « إلا » وما قبلها ، فكانت وما قبلها كالعاملِ فيه وإن لم يكن عاملاً مُحَقَّقاً ، كما وجدَ « ذرهما » في قولك : عندي عشرون درهماً ، منصوباً بعدَ العشرين ، وليس بعاملٍ مُحَقَّقٍ ، والله أعلم . وفي هذا كلامٌ كثيرٌ / قد أَشرنا إلى أهمِّهِ .
هذا حكمُ المستثنى الموجبِ .

(فصل) : وأما حكمُ المستثنى المنفيِّ : فلهُ حكمان :

أحدهما: أن يكون جارياً على الاسمِ الأولِ بمعنى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ ، وذلك في مثلِ قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ ، فزيدٌ: بدلٌ مِنْ أحدٍ ، والتقديرُ : ما جاء إلا زيدٌ ، وكذلك : ما رأيتُ أحداً إلا زيداً ، و ما مررتُ بأحدٍ إلا بزيدٍ ، فزيدٌ في جميعِ ذلك بَدَلٌ مِنْ

= « والمتأخرون لما رأوها بمعنى « لكن » قالوا : إنها الناصبة بنفسها نصب « لكن » لاسمها ، وخبرها في الأغلب محذوف ، نحو : جاءني القوم إلا حماراً ، أي : لكن حماراً لم يجيئ . قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ﴾ وينظر : ارتشاف الضرب :

٢٩٦/٢ وحاشية الصبان على الأشموني : ١٤٣/٢ .

(١) ينظر التعليق رقم (٤) في الصفحة السابقة .

(٢) الكتاب : ٣١١/٢ ، ٣١٩ .

« أحد » حالٌ محلّه في التقدير ، هذا مذهب الأكثر ، وهو الذي رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو^(١).

والحكم الثاني : أن يكون المستثنى منصوباً على أصل الاستثناء ، مروي ذلك أيضاً عن العرب غير مُستَنَكِر ، قال سيبويه^(٢) : ونصب الآخر في قولك : ما جاء أحد إلا زيدا ، على معنى « لكن زيدا » .

هذا حكم المستثنى من المنفي والأصل / في ذلك أن الأسماء بعد النفي جارية^{٤٠ ب} على العامل والتابع ، ولا تأثير للنفي ولا لحرف الاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : ما جاء أحد إلا زيدا ، فكأنك تريد : جاء زيد ، فزيد مرفوعٌ بالفعل .

فإن اعترض معترض فقال : ما الغرض بالنفي وبحرف الاستثناء ؟ قيل له : الغرض بذكر الاستثناء مع المنفي وما في حكمه في قولك : ما جاء أحد إلا زيد ، أن يعلم أنه لم يأت غير زيد وحده ؛ لأنك لو قلت : جاء زيد ، ولم تذكر قرينة ، احتمل أن يكون جاء زيد وغير زيد ، فإذا قلت : ما جاء أحد إلا زيد ، علم أنه لم يأت غيره وأنه أوجب له ما نفي عن^(٣) غيره ؛ ولهذا كان الأحسن البدل ؛ لأنه أكثر اختصاصاً بالعامل .

ولا يجوز رفع المستثنى بعد المنصوب لو قلت : ما رأيت أحداً إلا زيدا ، كان

(١) الكتاب : ٣١١/٢ ، والمقتضب : ٤٠٢/٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٧٥/١ ، وشرح المفصل لابن

يعيش : ٨٢/٢ ، وشرح الرضي : ٢٣٠/١ .

(٢) الكتاب : ٣١٩/٢ .

(٣) في الأصل : « عين » .

ذلك محالاً لا يجوز ألبتة ، فأما قول الشاعر - وهو عدي بن زيد - ^(١) :

٤١ أ

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا /

يروى بِرَفْعِ الْكَوَكِبِ ، فَالْكَوَكِبُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي « يَحْكِي » لَا غَيْرَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، فزَيْدٌ بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِي « يَقُولُ » وَإِنْ كَانَ أَحْسَنُ النَّصَبِ .

هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى مِنَ الْمُنْفَى ، وَفِي حُكْمِهِ الْمُسْتَثْنَى بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ وَالنَّهْيِ .

(فصل) : وَأَمَّا حُكْمُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ ، فَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى الْعَامِلِ بَعْدَ « إِلَّا » إِنْ كَانَ الْعَامِلُ يَقْتَضِي الرَّفْعَ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَإِنْ كَانَ يَقْتَضِي النَّصْبَ كَانَ

(١) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ : « وَهَذَا الْبَيْتُ نَسَبُهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ إِلَى عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، مُوَافِقَةٌ لِشَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ سَبِيوِيهِ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَحَدٍ ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ غَفْلًا ، وَقَدْ تَصَفَّحْتُ دِيْوَانَ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ مَرَّتَيْنِ فَلَمْ أَجِدْهُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هَذَا الْبَيْتُ مِنْ أُبَيَّاتِ أَحْيَحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ الْأَنْصَارِيِّ ، أَثْبَتَهَا لَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي الْأَغَانِي ، وَهِيَ :

يَشْتَأِقُ قَلْبِي إِلَى مَلِيكَةٍ لَوْ أَمْسَى قَرِيبًا لِمَنْ يَطَالِبُهَا

... « وَأَوْرَدَ الْقَصِيدَةَ كَامِلَةً . وَيَنْظُرُ الْأَغَانِي : ٣٦/١٥ .

» (وَأَحْيَحَةُ) هُوَ أَحْيَحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ بْنِ الْحَرِيشِ بْنِ جَحْجَبِيٍّ بْنِ كَلْفَةَ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ . وَيَكْنَى أَحْيَحَةُ أَبَا عَمْرِو وَكَانَ أَحْيَحَةُ سَيِّدَ الْأَوْسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَتْ أُمُّ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ تَحْتَهُ ... « الْخَزَانَةُ ٣/٣٥٧ .

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ أَحْيَحَةَ : ٦٢ تَحْقِيقُ الدُّكْتُورُ حَسَنُ مُحَمَّدٌ بِاجُودَةَ ، وَمُلْحَقُ دِيْوَانِ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ : ١٩٤ ، بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ جِبَارِ الْمَعْبِيدِ . وَالْكِتَابُ : ٣١٨.٣١٢/٢ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَافِيِّ : ١٠٣/٣ ، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ : ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٤٠٢/٤ ، وَالْأَصُولُ : ٢٩٥/١ ، وَالنَّكَتُ : ٦١٥/١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ : ٣٧٦/١ ، وَأَمَالِيُّ الشَّجَرِيِّ : ٧٣/٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢٨٩/٢ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٣١/١ ، وَالْمَغْنِيُّ : ١٩١ ، ٨٨٨.٧٣٢ ، وَشَرْحُ أُبَيَّاتِهِ : ٢٣٣/٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٤٨/٣ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

منصوباً ، وإن كان يقتضي الجر كان مجروراً ، مثال الجميع : ما جاء إلا زيد ، وما مررت إلا بزيد ، وما رأيت إلا زيدا .

وسمي مفرغاً - بفتح الراء - ؛ لأنه يفرغ العامل قبل « إلا » ولم يشغله من دونها شاغل .

ومنهم من يسميه مفرغاً - بكسر الراء - ، ويقول : لأنه فرغ العامل قبل « إلا » إليه ، وهو أيضاً يأتي بعد النفي والنهي والاستفهام ، وحكم النفي و « إلا » معه كحكمها مع المستثنى من النفي .

(فصل) : وأما حكم المستثنى المقدم ، فحكمه أن يكون منصوباً أيضاً على كل حال^(١) ، وإنما حملهم على نصبه أن المستثنى في الأصل إنما يذكر بدلاً من المستثنى منه ؛ لأنك إنما تذكر الاستثناء متداركاً بعد النفي ، فتبدله من المستثنى منه ، فلما تقدم المستثنى ، وتأخر المستثنى منه ، أخرجوا المتقدم عن إعراب المتأخر لئلا يرجع / البديل نفسه مبدلاً منه ، ونقلوه إلى إعراب يصح له على كل حال إذا تأخر ، وهو النصب في قولك : ما جاء أحد إلا زيدا ، لزوماً للأصل .

وهذا مثل عملهم في نعت النكرة إذا تقدم عليها في قولك : هذا قائماً رجلاً ، إنما حملهم على نصبه خوف أن ترجع الذات صفة في اللفظ بعد أن كانت موصوفة ، فلما كرهوا ذلك أخرجوه إلى إعراب يصح له على [كل]^(٢) حال لو تأخر ، وقد ذكر مثل هذا الخليل بن أحمد - رحمه الله - حكاه سيبويه في كتابه الجامع^(٣) ، وهو لطيف ، فتدبره موفقاً إن شاء الله تعالى ، وهو موجود في أشعار العرب ، قال الشاعر - وهو كعب

(١) هذا ليس على إطلاقه ، قال ابن عقيل في شرح الألفية ٢/٢١٦ : « وقد روي رفعه ، فتقول : ما قام إلا زيد القوم ، قال سيبويه : « حدثني يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون : ما لي إلا أخوك ناصر » وأعربوا الثاني بدلاً من الأول ، ومنه قوله :

فإنهم يرجون منك شفاعتي إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فمعنى البيت : إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك إذا كان الكلام غير موجب

(٢) نقص في الأصل .

(٣) الكتاب : ٣٣٥/٢ .

ابن مالك - (١) :

الناس أَلْبَّ عَلَيْنَا مِنْكَ لَيْسَ لَنَا
وقال الكُمَيْتُ : (٢)

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ
وغير ذلك من أشعار العرب .

وأما حكمُ المستثنى المنقطع ، فله حُكْمَان :

(١) ورد هذا البيت مفرداً في ديوان كعب بن مالك - رضي الله عنه ، يخاطب الرسول ﷺ ٢٠٩ ، وهو أيضاً في ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - : ٢٦٥/١ ، من قصيدة في ثلاثة وعشرين بيتاً يخاطب بني سليم يوم قدمهم رسول الله ﷺ يوم فتح مكة . وهو في سيرة ابن هشام : ٤٩٧/٤ ، ٤٩٨ منسوب إلى حسان ضمن قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتاً .

وهو في الكتاب : ٣٣٦/٢ منسوب إلى كعب وشرح شواهد للشنتمري : ٣٧١/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٧٥/٢ ، والنكت عليه : ٦٣٩/١ ، والمقتضب : ٣٩٧/٢ ، والكامل : ٦١٤/٢ ، والتبصرة : ٣٧٧/١ ، والإنصاف : ٢٧٦/١ ، وكشف المشكل : ٥٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٩/٢ ، وتذكرة النحاة : ٧٣٥ .

والألب : المجتمعون ، والوزر : الملجأ . الصحاح : (ألب ، وزر) .

(٢) هو الكُمَيْت بن زيد الأسدي ، يكنى أبا المستهل ، كان عالماً بأيام العرب وأشعارها ، وكان في زمن الدولة الأموية ، واشتهر بتشيعه لبني هاشم . أخباره في الشعر والشعراء : ٥٨١/٢ ، والأغاني : ١/١٧ - ٤٠ .

والشاهد في شرح هاشميات الكُمَيْت ص : ٥٠ ، والمقتضب : ٣٩٨/٤ ، والكامل : ٦١٤/٢ ، والجمل : ٢٣٤ ، ومقاييس اللغة : ١٩١/٣ ، والإنصاف : ٢٧٥/١ ، والمفصل : ٨٦ ، وشرحه لابن يعيش : ٧٩/٢ ، واللسان (شعب) وتذكرة النحاة : ٧٣٥ وشرح أبيات المغني : ٣٣٣/٦ ، والخزانة : ٣١٤/٤ . والشعب : الطريق .

أحدهما : أن يكون منصوباً عند أهل الحجاز^(١) على الوجوه التي تقدّمت ، والأصحّ أن يكون منصوباً بمعنى « لكن » وهو الأقرب ، فإذا قلت : ما في الدار أحد إلاّ فرساً ، فكأنك تريد : لكنّ فرساً فيها .

والحكم الثاني : أن يذكر مقطوعاً من جنس قد تقدّمه أو صفة ، فأما مقطوع الجنس فمثل هذا وما شاكله ، وأما / مقطوع الصفة فمثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّنِّ ﴾ ، وربما كان مقطوعاً من الجنس والصفة جميعاً ، فأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ فهو مقطوع من الصفة ، وقال تعالى^(٤) - في المقطوع من الجنس - : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَكُتُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ .

وإنما حملهم على نصبه ليُعلم أنه خارج من جنس الأول أو من صفتيه ؛ لأنه لو رُفِعَ لكان بدلاً من الأول ، ولو كان بدلاً لكان من نوعه ؛ لأنّ البديل لا يكون إلاّ من نوع المبدل منه أو مما يشتمل عليه ، وليس هذا من نوع الأول ، ولا مما يشتمل عليه ، فقاطع بالنصب ، وإن كان بعضهم يجيز كونه بدلاً ، ويرفع في قوله : ما فيها أحد إلاّ حمار ، وكأنّها لغة بني تميم^(٥) ، ويقولون : إنما ذكر « أحد » ليُعلم أن ليس فيها

(١) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، وشرح السيرافي ١٢٢/أ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٧٠/ب ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٢٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢ ، ٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٨/١ ، والمساعد ٥٦٢/١ وارتشاف الضرب ٣٠٣/٢ .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٧ .

(٣) من سورة العصر : الآيات رقم : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٤) من سورة الحجر : الآية رقم : ٣٠ ، ٣١ ، ومن سورة ص : الآية رقم : ٧٣ ، ٧٤ .

(٥) ينظر : صفحة رقم : ٦٦ ، هامش رقم : ١ .

آدمي" ، وأن ليس فيها إلا الحمار ، وذكر « أحد » تأكيداً .

ولأبي عثمان "مذهب" - وهو حسن في هذا - وهو أنك إذا قلت : ما فيها أحد إلا حمار ، أنك تريد نفياً من فيها من الأحدين وغيرهم ممن يعقل وما لا يعقل ، ولكن غلبت العاقل وهو « أحد » على غير العاقل ، كما يغلب المذكر على المؤنث ، فاستثنيت الحمار وأبدلته من جنسه^(١) . وهذا استنباط حسن ، وصاحب هذا القول ينشد بيت النابغة بالرفع ، وهو قوله^(٢) :

يا دار مية بالعليا فالسند
أقوت وطال عليها سالف الأبد /
وقفت فيها أصيلاً أسائلها
عيت جواباً وما بالربع من أحد
إلا أوارى لأياً ما أبينها
والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد

(١) هو بكر بن محمد بن بقة ، أبو عثمان المازني ، من أئمة البصرة النحويين الكبار ، روى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأبي زيد ، وأثنى عليه العلماء كثيراً ، وأخذ عنه المبرد واليزيدي وجماعة ، وله تصانيف منها كتاب « التصريف » الذي شرحه ابن جني وسمى الشرح « المنصف » توفي حوالي سنة ٢٤٩ هـ . أخباره في : مراتب النحويين ١٢٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ٨٧ ، وأخبار النحويين البصريين ٨٥ ، وإنباه الرواة ٢٨١/١ ، والبلغة : ٧١ ، وبغية الوعاة ٤٦٣ .

(٢) مذهب أبي عثمان نقله السيرافي في شرحه ١١٢/٣ ، وينظر التبصرة والتذكرة ٣٨٠/١ ، ٣٨١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٩/١ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني : ١٤ ، ١٥ . وهو من شواهد الكتاب : ٣٢١/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٤/٢ ، والنكت عليه : ٦٢٤/١ ، ١١٢٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٨٨/١ ، والمقتضب : ٤١٤/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٣٥/١ ، ٧٢/٢ ، والجمل : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٨١/١ ، والإنصاف : ٢٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٠/٢ ، ١٢٩/٨ ، والخزانة : ١٢١/٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .

والشاهد فيه قوله « إلا أوارى » برفع أوارى على البدل من « أحد » على لغة بني تميم وعلى مذهب المازني . ويروى « أوارى » بالنصب على الاستثناء المنقطع في لغة سائر العرب ، قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه عند هذا =

وأما قول الراجز^(١) :

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَعْيُسُ

فإنَّه رَفَعَ « الْيَعَافِيرَ وَالْعَيْسَ » عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « أُنَيْسٍ » ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَهُمَا أُنَيْسَ
الْبَلَدِ ، وَالنَّوْعَ وَاحِدٌ ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .
وَيَنْوُقِيهِمْ يَرْفَعُونَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَتَأَوَّلُونَ فِيهِ مِثْلَ التَّأْوِيلِ
الْمُتَقَدِّمِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَفِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ، يُقَدَّرُهُ
أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَالتَّفْسِيرِ بِـ « لَكِنْ » ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) : ﴿ لَا
عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ وَمِثْلُهُ^(٣) ﴿ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً

= الشاهد : « فقال : ما بالربع من أحد ، أي ما بالربع أحد إلا أواربي ؛ لأن الأواربي ليست من الناس .
وقد يجوز الرفع على البدل ، وإن كان ليس من جنس الأول كما قال الشاعر :

وبلد ليس به أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

فجعل اليعافير والعيس بدلا من الأنيس ، وجائز أن يكون أنيس ذلك البلد اليعافير والعيس .
والأواربي جمع آري وآرية ، وهو مشغل لمحبس الدابة ، أو محبسها . ينظر : إصلاح المنطق لابن
السكيت : ١٧٦ ، ٣١٣ . ومعنى « لأياً » : بطناً ، الصحاح : (لأى) . و« النوي » : حفيرة حول
الخبياء لئلا يدخله ماء المطر ، الصحاح : (نأى) . والأرض المظلومة : التي لم تحفر قط ثم حفرت ،
الصحاح (ظلم) . و« الجلد » : الأرض الصلبة ، الصحاح : (جلد) .

(١) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٦ .

(٢) من سورة هود : الآية رقم : ٤٣ .

(٣) من سورة يس : الآية رقم : ٤٣ ، ٤٤ .

مِنَّا « ومثله ^(١) : « فُلُوْا لَا كَانَتْ قَرِيْبَةً ءَامَنْتُمْ فَتَنَفَعَهَا اِيْمَانُهَا اِلَّا قَوْمٌ يُّوْنُسَ » إلى غير ذلك ، ومن الشعر قول النَّابِغَةِ ^(٢) :

وَلَا عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ اَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِّنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

٤٣ أ

فنصب « غير » على معنى « ولكن » ، وكذلك قول الفرزدق ^(٣) :

وَمَا سَجَنُوْنِيْ غَيْرَ اَنْيْ اِبْنُ غَالِبٍ وَاَنْيْ مِّنَ الْاَقْوِيْنَ غَيْرِ الزَّعَانِفِ

فنصب « غير » الأول على ما أَعْلَمْتُكَ ، فافهم ذلك .

واعلم أنَّ « غير » وما يجري مجراه في هذا الموضع بمعنى « إِلَّا » ، لكنه انتقل ما بعد « غير » إليها ، وجرت ما بعدها بالإضافة لِحَقِّ الاسميَّةِ .

وقد ينعكس الحكم فتكون « إِلَّا » ، بمعنى « غير » ويُنقل إعرابُ « غير » إلى ما بعد « إِلَّا » وتجري « إِلَّا » وما بعدها صفةً لما قبلها بشرط أن يتقدمها موصوفٌ ، وهذا على ضربين : ضربٌ يَجِبُ فيه ذلك ، وضربٌ لا يَجِبُ ، بل تكونُ مخيراً بين البدل والصفة .

فأما الضربُ الذي يَجِبُ فيه ذلك فهو ما كان لا يصلحُ فيه البدلُ ، وهو مثل قول

(١) من سورة يونس : الآية رقم : ٩٨ .

(٢) في ديوانه : ٤٤ ، من قصيدته التي مطلعها :

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أفاقيه بطيء الكواكب

وهو في الكتاب : ٣٢٦/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/١١٣ ، ١١٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

٥١/٢ ، والنكت : ٣٦٧/١ ، والكامل : ٧١/١ ، ٤٤٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٢٩/١ ،

والهمع : ٢٣٢/١ ، والخزانة : ٣/٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ .

(٣) في ديوانه : ١٠/٢ ، والكتاب : ٣٢٧/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/١١٤ ، ١١٥ ، وشرح أبياته

لابن السيرافي : ١٠٢/٢ ، والنكت : ٦٣٠/١ .

والزَّعَانِفُ : أطراف الأديم وأكارعُه . الصَّحاح (زعف) . وفي التَّكْلَةُ للصفاني : « وَاَجْنَحَةُ السَّمَكِ يُقَالُ لَهَا : زَعَانِفٌ »

الله - سبحانه -^(١) : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » قوله : « إِلَّا اللَّهَ » في موضع رفع صفة لـ « آلهة » والتقدير : لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لَفَسَدَتَا ، فلو كان ما بعدَ « إِلَّا » بدلاً مما قبلها لاختلَّ المعنى ؛ لأنك كُنْتَ تقول : لو كان فيهما الله لَفَسَدَتَا ؛ لأنك تُحِلُّ الْبَدَلَ مَحَلَّ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وذلك لا يجوزُ . هذا قد ذَكَرْتَهُ الْعُلَمَاءُ^(٢) والذي أَحْسَبُهُ أَنَّهُ يجوزُ البدلُ في مثلِ هذا بِشَرْطِ أَنْ يُذَكَّرَ الْمُبْدَلُ مَعَ « إِلَّا » ولا يَقَعُ خَلَلٌ فَتَقُولُ : « لو/ كان فيهما إلا الله لفسدتا » كما تقول : « ما في الدارِ أحدٌ إلا زيدٌ » ثُمَّ تَبْدُلُ زَيْدًا مِنْ « أَحَدٍ » فَتَقُولُ : ما في الدارِ إلا زيدٌ ؛ لأنهم يذكرونَ المستثنى إذا كان بدلاً مما قبله وَمَعَهُ حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا مَحَالَةَ لِأَنَّ^(٣) يُوَجِبُ لِلْمُسْتَثْنَى بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى النَّفْيِ ، وَهَذَا مُطَوَّرٌ إِذَا تَدَبَّرْتَهُ بَعْدَ النَّفْيِ ، وَالْإِمْتِنَاعِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْتَنَعَ الْبَدَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ - وَهُوَ ذُو الرِّمَّةِ -^(٤) :

(١) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٢٢ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٣٢/٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/ق ١١٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/٢٠٠ ، ومعاني

القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/٣٨٨ ، والبيان لابن الأنباري : ٢/١٥٩ ، والبيان للعكبري : ٢/٩١٤ ،

وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/٢٩٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٢٤٧ ، والمغني : ٩٩ ، ٦٩٦

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل ، كذا قرأتها .

(٤) في ديوانه : ٢/١٠٠٤ ، والشاهد في الكتاب : ٢/٣٣٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/ق ١١٧ ، والنكت

عليه للأعلم : ١/٦٣٥ ، والمقتضب : ٤/٤٠٩ ، والأصول : ١/٢٨٦ ، وشرح الرضي : ١/٢٤٧ ،

واللسان : (بغم . بلد) والمغني : ١٠٠ ، وشرح أبياته : ٢/١٠٠ ، وما بعدها و ٥/٣٠٠ ، والخزانة :

٤١٨/٣ ، ٤٢٠ .

قال الجوهري في الصحاح (بلد) : « والبلدة : الصدر ، يقال : فلان واسع البلدة أي واسع الصدر ، قال

الشاعر ذو الرمة . . . » وأنشد البيت ، ثم قال معقباً : « يقول : بركت الناقة وألقت صدرها على

الأرض » وبغام الظبية : صوتها ، وكذلك بغام الناقة ، الصحاح (بغم) .

أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامَهَا

وقال آخر^(١) :

لو كان غَيْرِي سَلِيمِي الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْخَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ

فقوله : « إلا الصارم الذكر » معناه : غير الصارم الذكر ، فهو في موضع الصفة لـ « غيري » في قوله : « لو كان غيري » و « غيري » في التحقيق صفة لشيء محذوف ، كأنه يريد : لو كان رجل غيري غير الصارم الذكر لغيره ذلك ، يريد أنه لا يغيره ولا يغير الصارم الذكر وَقَعُ الْخَوَادِثُ . وقال عمرو بن معد يكرب^(٢) :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

(١) هو لبيد بن ربيعة العامري ، ترجمته في الشعر والشعراء : ٢٧٤/١ ، والبيت في ديوانه : ٣٥١ وهو من شواهد الكتاب : ٣٣٣/٢ ، وشرحه للسيرافي : ١١٦ ق/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٤/٢ ، والنكت : ٦٣٦/١ ، وتذكرة النحاة : ٢٩٦ ، والمغني : ١٠٠ وشرح أبياته : ١٠٢/٢ ، وشرح الأشموني : ١٥٦/٢ وفي الصحاح (ذكر) « وسيف ذكر ومذكر أي ذو ماء » ولعله يريد « ذو مضاء » .

قال أبو علي في المسائل المنشورة : ٥٩ : « فرفع (الصارم الذكر) لأنه صفة لـ (غير) كأنه أراد : لو كان غيري وغير الصارم الذكر غيره وقع الخواث ... » .

(٢) قال البغدادي في الخزانة : ٤٢٦/٣ : « وهذا البيت جاء في شعرين لصحابيين : أحدهما عمرو بن معد يكرب ... والثاني : حضرمي بن عامر الأسدي ... » وأورد لحضرمي مقطوعة فيها الشاهد ، وأولها :

ألا عجبت عميرة أمس لما رأت شيب الذؤابة قد علاني

ثم قال :

وكل قرينة قرنت بأخرى ولو ضنت بها ، ستفرقان

وكل أخ مفارقه أخوه

ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ٤٦/٢ إلى حضرمي بن عامر بن مجمع . والبيت في شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي : ١٦٧ ، وهو في الكتاب : ٣٣٤/٢ ، وشرحه للسيرافي : ١١٧ ق/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١٢٤/١ ، والمقتضب : ٤٠٩/٤ ، والكامل : ١٤٤٤/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٨٣/١ ، والإنصاف : ٢٦٨/١ ، ٢٧١ ، وشرح الرضي : ٢٤٧/١ ، والخزانة : ٤٢١/٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١/٩ ، وشرح أبيات المغني : ١٠٥/٢ .

يريد : وكلُّ أَخٍ غَيْرِ الْفَرَقْدَيْنِ ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ .

هذا الضَرْبُ الذي يمتنعُ مَعَهُ الْبَدَلُ .

وأما الضَّرْبُ الذي أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شِئْتَ أَجَرَيْتَ « إِلَّا » وما بعدها صِفَةً ،

وإن شِئْتَ أَجَرَيْتَ ما بعدها بدلاً من الأولِ ، فذلك كقولك : ما أتاني أحدٌ إِلَّا / ٤٤ أ

عبدُ الله ، إِنْ جَعَلْتَ « أَحَدٌ » موصوفاً قَدَرْتَ بِهِ « غَيْرٌ » فقلت : ما أتاني أحدٌ غَيْرُ

عبدِ الله ، مثل ما تقول : ما أتاني أحدٌ مثلُ عبدِ الله .

وإن شِئْتَ أَبَدَلْتَهُ مِنَ الْأَوَّلِ كما تقدمَ إِلَّا أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : ما أتاني إِلَّا عبدُ الله ،

وَأَنْتَ تَرِيدُ الصِّفَةَ غَيْرَ مُسْتَحْسِنٍ إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَجِيزُ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ ، وإقامةُ

الصِّفَةِ مُقَامَهُ^(١) فيقدر « إِلَّا » بِمَعْنَى « غَيْرٌ » وينوي في الكلام « أَحَدٌ » وهو مقدَّرٌ

محذوفٌ في نيةِ الموجدِ ، وإن كان فيه ما فيه .

(١) هو جائز عند الجمهور كثير في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وحملناه على

ذات ألواح ودرر ﴾ [القمر : ١٣] . أي : على سفينة ذات ألواح .

(باب ذكر الاستثناء بعد الاستثناء)

وهو لا يخلو أن يُذكر بعد الإيجاب أو بعد النفي ، فإن ذُكر بعد الإيجاب كان موجباً له ، وذلك في مثل قولك : جاء الناس إلا إخوانك إلا زيدا ، فقولك : جاء الناس ، إيجابٌ ، وقولك « إلا إخوانك » نفيٌ ، وقولك « إلا زيدا » إيجابٌ ؛ لأنه استثنى من منفيٍّ ، كأنك أخرجته من الإخوة ، قال الله تعالى^(١) : « إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مُجْرِمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ » فأخرجها من الآل .

فإن ذُكر هذا بعد النفي كان نفياً ، وذلك في مثل قولك : ما جاء أحدٌ إلا إخوانك

إلا زيدا ، فقولك : « ما جاء أحدٌ » نفي ، وقولك « إلا إخوانك » إيجابٌ ، وقولك / ٤٤ ب « إلا زيدا » نفيٌ ، كأنك تريد : جاء إخوانك إلا زيدا .

(مسألة) : وتقول : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً ، بنصب عمرو ولا يجوز الرفع ؛ لأنك لو رفعت لكان بدلاً ، ولو كان بدلاً لكنت تبديل المستثنى من المستثنى منه^(٢) ؛ لأن عمراً مستثنى من زيد ، فلو أبدلت لخرجت عن معنى الاستثناء ؛ لأنه لا بد أن يخرج الآخر من شيءٍ دخل فيه الأول ، فإن قلت : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدالله ، وكان

(١) من سورة الحجر : الآية رقم : ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٣٣٨/٢ : « ... ولا يجوز الرفع في عمرو ، من قبل أن المستثنى

لا يكون بدلاً من المستثنى ... » .

أبو عبدالله هو زيدٌ ، ولكن ذُكِرَ تأكيداً ، جازَ ذلك ، أو على بَدَلِ الغَلَطِ ، وهو ضعيفٌ ذكره سيبويه^(١) .

(مسألة) : وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا زيدٌ ، بنصبِ عمرو على أنه استثناءٌ مقدمٌ ، تقول : ما جاءني إلا عمراً أحدٌ إلا الزيدان ، فالزيدان بدل من « أحد » وعمرو مستثنى مقدمٌ ، وعلى هذا أنشدَ بيْتُ الكُمَيْتِ^(٢) :

فما لي إلا الله لا ربَّ غيرهُ وما لي إلا الله غيرُكَ ناصرُ

يرفع « غير » على هذا المعنى ، ومنهم من ينصب « غير » على أنه حالٌ لما تقدّم ، وهو نعتٌ لـ « ناصر » كما تقدّم ، و« ناصر » نكرةٌ ، فأما قول الفرزدق^(٣) :

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ دارُ الخلافةِ إلا دارُ مروانِ

ففيه مذهبان^(٤) : منهم من يجعل « غير » الأولى صفةً لـ « دار » ويرفع « دار / ٤٥ أ مروان » على أنه بدل من « دار » الأولى .

(١) الكتاب : ٣٤١/٢ .

(٢) ينظر شعر الكميت : ١٦٧/١ ، وهو من شواهد الكتاب : ٣٣٩/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٦٤١/١ .

والمقتضب : ٤٢٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٧٨/١ ، والجمل : ٢٣٤ ، والتهذيب الوسيط : ٢٠٤ وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٢ . ويروى « لا شيء غيره » .

(٣) في الكتاب : ٣٤٠/٢ ، وشرحه للسيرافي : ١٢٠ ق/٣ ، ١٢١ ، /١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٩٠/١ ، والمقتضب : ٤٢٥/٤ ، والأصول : ٣٠٣/١ ، والإفصاح : ٣٦٨ ، وشرح التسهيل لابن

مالك : ٢٩٦/٢ ، والجنى الداني : ٥١٩ .

(٤) ينظر الكتاب : ٣٤١/٢ ، والمقتضب : ٤٢٥/٤ ، وأورد السيرافي في شرحه للكتاب : ١٢٠ ق/٣ ، ١٢١ أربع توجيهات . وينظر النكت : ٦٤٢/١ .

ومنهم من يجعل « غير » الأولى استثناء ، وينصبه على أنه استثناء مقدم على « دار مروان » .

ومنهم من ينصب « دار مروان » على أصل الاستثناء ، ويرفع « غير » على أنه بدل من « دار » .

فأما « دار الخلافة » فيجوز فيها الجرُّ والرفعُ ، الجرُّ بدلٌ من « واحدة » والرفعُ تابعٌ لـ « غير » أو خبر مبتدأ محذوف ، والجرُّ أجودُ على الأصول .

(مسألة) : تقول : قُلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، قال سيبويه : « زيد » ههنا بدلٌ من المستثنى منه على تقدير : ما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زَيْدٌ ، وما يقولُ ذلك من أحدٍ إلاَّ زيد ، فهذا بدلٌ من المستثنى مِنْهُ في الحقيقة .

(مسألة) : تقول : لَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، بالرفع ، فعبدالله بدلٌ من « أحد » في التقدير قبل دخول « لا » أعني أصل الابتداء ، كأنك تريد : ما فيها أحدٌ إلا عبدالله .

(مسألة) : تقول : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ وَشَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ ، فَشَيْءٌ فِي قَوْلِكَ « إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » بالرفع بدلٌ من موضع قولك « بشيءٍ » على الأصل عند بني تميم كأنك تريد : مَا أَنْتَ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، وَإِنْ نَصَبْتَ شَيْئًا فَبِأَحَدٍ أَمْرِينَ :

(١) عن الكتاب : ٣١٤/٢ .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٣١٦/٢ ، وينظر المقتضب : ٤٢٠/٤ ، وشرح السيرافي : ٣/١٠٤ ، والمسائل

إما على أصل الاستثناء ، مثل قولك : ما جاء أحدٌ إلا زيدا ، وإما على البدل
من قولك : « ما أنت بشيءٍ » / على مذهب الحجازيين ، كأنك تريد : ما أنت شيئا
إلا شيئا لا يُعْبَأُ به .

وفي هذا اعتراضٌ ؛ لأنه لو كان بدلا لحل محل المبدل منه ، ولو حل محل محل لكان
التقدير : ما أنت إلا شيئا لا يُعْبَأُ به ، هذا قد مُنِعَ ؛ لأنَّ خبرَ « ما » لا يُستثنى ،
ويكون منصوبا فتدبر .

(مسألة) : تقول : ماجاني غيرُ زيدٍ وعمرو وعمرو ، الرفع على « غير » والجر
على لفظ ما بعد غير ، فإن رفعت فالتقدير : ما جاء إلا زيد وعمرو ، وإن جررت
فالتقدير : ماجاني غيرُ زيدٍ وغيرُ عمرو ، والجرُّ عند بعضهم أجود^(١) .

(فصل) : في حكم من أحكام إلا :

واعلم أنَّ « إلا » لا ترد في الكلام إلا لأنَّ تخرج أحدَ الاسمين مما دخلَ فيه
الأول ، فأمَّا قولهم : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه^(٢) ، على الابتداء والخبر ، فإنهم
ذكروها ههنا ليُعلم أنَّ كلَّ من مررتُ به زيدٌ خيرٌ منه ، فلو حذفتها وقلت : مررتُ بقومٍ
زيدٌ خيرٌ منهم ، لا حتمَلُ الكلامُ أنك ربما قد مررتُ بقومٍ هم خيرٌ من زيدٍ ، فهذا في
الحقيقة إخراجُ زيدٍ بالفضلِ عليهم منهم ، فكأنه قد خرج مما دخلوا فيه .

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٢٣/٢ : « وتقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرو ، وما جاءني
القوم غيرُ زيدٍ وعمرو ، بالجر عطفاً على زيد ، ويجوز في المعطوف الرفع فتقول : وعمرو ؛ لأن معنى
غيرُ زيد : إلا زيد ... » .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٣٤٢/٢ ، وينظر : شرحه للسيرافي : ١٢٣/٣ .

وكذلك قولهم : لا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ زَيْدٌ « هذا فيه مذهبان : منهم من جعل
 « إِلَّا » و « أَنْ » بمعنى « حَتَّى » أو بمعنى / « أَوْ »^(١) ، كأنه يريد : لا أَفْعَلُ حَتَّى^{١٤٦}
 يَفْعَلَ أَوْ : لا أَفْعَلُ أَوْ يَفْعَلَ . ومنهم من يقدر ظرفاً محذوفاً هو مستثنى من ظرفٍ
 محذوفٍ مقدَّم^(٢) ، ويكون التقدير : لا أَفْعَلُ كَذَا وكذا قَبْلَ فِعْلٍ زَيْدٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَفْعَلَ
 زَيْدٌ ، وعلى هذا المعنى فَسَّرَ بعضهم قول الله تعالى^(٣) : ﴿ وَمَا تَشَاءُ وَنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
 اللَّهُ ﴾ التقدير : إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، وَخُصَّ بهذا الطاعات ، والله أعلم .

(فصل) : واعلم أنه يجوز حذف المستثنى منه لدلالة الاستثناء عليه ، وأكثر ما يكون
 إذا كان ناقصاً* ، وقد ورد ذلك معاً في آية في كتاب الله تعالى وهو قوله^(٤) :
 ﴿ وَمَا مَنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ والتقدير : وما منا أحدٌ إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ فحذف
 « أحد » وهو المستثنى منه ، وحذف « من » وهو المستثنى . وكذلك^(٥) ﴿ وَإِنْ مِنْ
 أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ وأشباه ذلك كثير^(٦) .

وكذلك قولهم : « ليس غير » و « ليس إلا » ، كأنَّ قائلًا قال لك : هل عندك
 غيرُ زَيْدٍ ؟ فقلت : ليسَ إِلَّا زَيْدًا ، وليسَ غيرُ زَيْدٍ ، تريد : ليس عندي أحدٌ غيرُ
 زَيْدٍ ، فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر الكتاب : ٣٤٢/٢ ، وشرح السيرافي : ٣/١٢٢ .

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب : ٣/١٢٢ : « وأما قوله : والله لا أَفْعَلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ فتقديره :

لا أَفْعَلُ إِلَّا بَعْدَ فَعْلِكَ ، أَوْ : إِلَّا مَعَ فَعْلِكَ ، فَأَنْ وَمَا بَعْدَهَا منصوب على الظرف ، وتقديرها تقدير

مصدر وضع موضع ظرف زمان » .

(٣) من سورة التكوين : الآية رقم : ٢٩ . * أي محتاجاً إلى الصلة أو الصفة كـ « مَنْ » في « لِيُؤْمِنَنَّ » .

(٤) من سورة الصافات : الآية رقم : ١٦٤ .

(٥) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٩ . وفي الأصل : « وَإِنْ مِنْهُمْ » ، وهو غلط .

(٦) قال المكي في البيان ١/ ١٤٦ . - ٩ -

« وَاللَّهِ أَنْ تَقْدِيرُ مَنْ هَهُنَا بَعِيدٌ ، لِأَسْرِ الْأَسْمَاءِ
 كَيُوسِرَ بِهَا مَمَّا لَهَا مِنْهُ ، وَمِنْ الْمَوْصُولَةِ وَالْمَوْصُوفَةِ
 غَيْرُ نَامَةٍ » .

(باب التعجب)

التَّعَجُّبُ حُكْمٌ يَخْتَصُّ بِالْمَعَارِفِ الْمُحَضَّةِ ، والمفرد المخصص من النكرات ، دون

النكرات الشائعة التي / هي غير مختصة . ٤٦ ب

وإنما وجب ذلك لأنَّ فيه معنى المدح والذم ، وأنت لا تمدح ولا تذم إلا من تعرف

بأحد طرق التعريف ، فعلى هذا تقول : ما أحسن زيدا ! وما أحسن رجلاً لقيني ! وما أحسن داراً في البصرة ! . ولا يجوز أن تقول : ما أحسن رجلاً^(١) ، ولا تُخصَّصه ؛ لأنه يكون خبراً لا فائدة فيه .

والتعجب قسم من أقسام الخبر ؛ بدليل أنه يدخل تحت الصدق والكذب ؛ لأنك

إذا قلت : ما أحسن زيدا ! احتمل أن زيدا حسن فيكون الكلام صدقاً وأن يكون غير حسن فيكون الكلام كذباً .

وفوائد هذا الباب تنحصر في ثماني^(٢) مسائل : يقال في الأولى : ما حقيقة

التعجب ؟ ويقال في الثانية : وعلى كم ينقسم ؟ ويقال في الثالثة : وأين يستعمل ؟

ويقال في الرابعة : وما معناه ؟ ويقال في الخامسة : كيف يصاغ الفعل معه ؟ ويقال

في السادسة : وما يجوز أن يصاغ من الأفعال له وما لا يجوز ؟ ويقال في السابعة :

ولم يختص بصيغة « مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ » دون غيرها من صيغ الأفعال ؟ ويقال في

(١) في الأصل : « ما أحسن زيدا » .

(٢) في الأصل : « ثمان » ، والصواب ما أثبتناه ؛ للأسباب المذكورة عند الإيضاح . وقد تحذف الياء

الثامنة : وما يتبع ذلك من / الأحكام ؟ .

١٤٧

(فصل) : أما الحديثُ في المسألة الأولى ، وهي قولنا : ما حقيقة التعجب ؟ فهو :

تقرير معنى يجده المتعجبُ في نفسه فيخبرُ به ؛ لبيان مدح أو ذمٍّ أو ما يقوم مقامهما

عقِبَ حصولِ أمرٍ يوجبُ ذلك ، وهذا تعبيرُ ألفاظِ الحقيقة :

أما قولنا : « هو تقريرُ معنى » ؛ فلأنه لا يتعجبُ من شيءٍ إلا وقد تقررَ عندهُ

خَصْلَةٌ توجبُ ذلك ؛ فلهذا كان لما مضى .

وأما قولنا « فيخبرُ به » ؛ فلأنَّ التعجبَ داخلٌ تحت أقسامِ الخبرِ لاحتمالِ

الصدق والكذب كما تقدّم .

وأما قولنا « لبيان مدح أو ذمٍّ » ؛ فلأنه أكثرُ ما يستعملُ في بيان المدح

والذمِّ ، نحو : ما أكرمهُ ! وما أبخلهُ ! .

وقولنا « أو ما يقوم مقامهما » ، نريدُ بذلك ما هو مضافٌ إلى المخلوق وهو من

فِعْلِ الخالق تعالى ، نحو قولك : ما أحسنَ طولَ زيدٍ ! وما أقبحَ قصرَ عمرو ! وهذا

لا يَسْتَحِقُّ عليه مدحٌ ولا ذمٌّ ؛ لأنه من فعلِ الله تعالى ، وهذه الحقيقةُ توجبُ أنَّ

التعجبَ لا يستعملُهُ إلاَّ المخلوقُ دونَ الخالقِ - سبحانه - وهو الصحيح ؛ لأنَّ تقريرَ

المعاني لا يجوزُ عليه تعالى ؛ لكونه عالماً لذاته ، وتقريرُ المعنى لا يقعُ إلا بعدَ

اضطرابٍ وجهلٍ بوقوعِهِ ، / فأما قولُ الله تعالى^(١) : ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرُهُ ﴾ وقوله

تعالى^(٢) : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ وقوله تعالى^(٣) : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ فقد ذَكَرَتْ

(١) من سورة عبس : الآية رقم : ١٧ .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٧٥ .

(٣) من سورة مريم : الآية رقم : ٣٨ .

العلماء فيه أقوالاً كثيرة^(١) ، منها أنهم قالوا : إنه تعالى خاطبهم على لغتهم ، فلفظ التعجب من جهته ، ومعناه من جهتهم ، كأنه خبر بمعنى الأمر ، يريد : اعجبوا ياسامعين من كفر الإنسان ، ومن صبرهم على النار^(٢) .

وقال قوم^(٣) : هم بمن يقال لهم هذا القول فقولوه ، فهو تعليم لهم كيف يتعجبون

منهم .

وقال قوم^(٤) : قوله : « مَا أَكْفَرَهُ » و « مَا أَصْبِرَهُ » ليس بتعجب على الحقيقة ، وإنما معناه : ما حملهم على الكفر بالله ، والصبر على النار ؟ فالهمزة همزة التعدي في الأصل ، و « ما » في الأصل استفهامية لا تعجبية ، كما تقول : ما أنهبك مال زيد ؟ أي : ما حملك على نهبه ؟ والله أعلم ، ومثل قوله تعالى^(٥) : « وَمَا أَعْجَلَكَ

(١) ينظر في هذه المسألة : معاني القرآن للفراء : ١٠٣/١ ، عند قوله تعالى : « فَمَا أَصْبِرَهُمْ عَلَى النَّارِ » والمقتضب : ١٨٣/٤ ، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٢٤٥/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١١٧/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٧٨ ، وتفسير ابن عطية : ٧٥/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأتباري : ١٣٨/١ ، والبيان في إعراب القرآن : ١٤٢/١ ، والبحر المحيط : ٤٩٤/١ .

(٢) قال ابن جرير الطبري : ٥٤/٢ : « وأولى هذه الأقوال بتأويل هذه الآية قول من قال : ما أجرأهم على عذاب النار وأعملهم بأعمال أهلها ... وإنما يعجب الله خلقه بإظهار الخبر عن القوم الذين يكتفون ما أنزل الله من أمر محمد ... » ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ١١٧/١ ، والبيان : ١٤٢/١ .

(٣) هو قول المبرد في المقتضب : ١٨٣/٤ .

(٤) هو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن : ٦٤/١ ، والمبرد في المقتضب : ١٨٣/٤ ، وينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن : ١١٧/١ ، ونسبه أبو حيان في البحر : ٤٩٥/١ إلى أبي عبيدة والمبرد ، قال : « وهو قول ابن عباس والسدي . وذكر الفراء في معاني القرآن : ١٠٣/١ في الآية وجهين : الأول الاستفهام ، والآخر بمعنى : فما أجرأهم على النار ، وقال أبو حيان في البحر : ٤٩٤/١ : « وقيل : أصبر هنا بمعنى أجرأ ، وهي لغة يمانية ... » .

(٥) من سورة طه : الآية رقم : ٨٣ .

عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى ﴿ أَي : مَا حَمَلَكَ عَلَى الْعَجَلَةِ ؟

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ قَوْلُنَا : وَعَلَى كَمْ يَنْقَسِمُ ؟ فَالتَّعَجُّبُ يَنْقَسِمُ عَلَى قَسَمَيْنِ : صَرِيحٌ وَكُنَايَةٌ :

فَالصَّرِيحُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ : لَفْظٌ وَمَعْنَى ، فَالْلَفْظُ كَقَوْلِهِمْ : عَجَبًا لِفُلَانٍ ، وَعَجِبْتُ مِنْ فُلَانٍ ، وَيَا لِلْعَجَبِ / مِنْ فُلَانٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(١) : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ .
وَفِي هَذَا اعْتِرَاضٌ وَهُوَ : أَنْ يَقُولَ الْمُعْتَرِضُ : فَقَدْ قَرَّرْتُمْ أَنَّ التَّعَجُّبَ عَلَى مَاضٍ ، وَهَذَا يُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ! .

فَالْجَوَابُ أَنَّ التَّعَجُّبَ فِي الْحَقِيقَةِ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَايَنَ أَمْرًا وَاقِعًا فَتَعَجَّبَ مِنْهُ ، وَأَمَرَ الْمُخَاطَبَ أَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يُخَبِّرَ بِذَلِكَ الْأَمْرِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ ، فَالتَّعَجُّبُ عَلَى مَا مَضَى ، وَالْأَمْرُ وَالشَّرْطُ بِالْخَبَرِ عَنْهُ مُسْتَقْبِلَانِ ، فَتَدْبِرُ ذَلِكَ فَهُوَ لَطِيفٌ .

وَأَمَّا الْمَعْنَى : فَهُوَ مَا أَتَى بِصِيغِ التَّعَجُّبِ الَّتِي تُظْهِرُ لِلْسَّامِعِ أَنَّ الْكَلَامَ تَعَجُّبٌ فِي الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وَمَا أَقْبَحَ عَمْرًا ! ، وَأَكْرَمَ بَعْدَ اللَّهِ ! عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا كُنَايَةُ التَّعَجُّبِ فَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ : يَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ ! ، وَحَسْبُكَ بَزِيدٍ رَفِيقًا ! ، وَنَاهِيكَ بَعْدَ اللَّهِ خَلِيلًا ! ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ! ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ . هَذِهِ كُنَايَاتٌ عَنْ التَّعَجُّبِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَقَالُ هَذَا إِلَّا عِنْدَ حَصُولِ خَصْلَةٍ أُعْجِبَتِ الْمَخْبِرَ فَأَظْهَرَ مَا لَفْظُهُ لَفْظَ الْمَدْحِ ، وَكُنَى عَنِ الْخَصْلَةِ .

وَمِنْ كُنَايَاتِ التَّعَجُّبِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ / ذَكَرَ ٤٨ ب

(١) مِنْ سُورَةِ الرِّعْدِ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٥ . وَفِي الْأَصْلِ « إِنْ تَعْجَب » بِدُونِ وَאו .

(٢) مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ : الْآيَةُ رَقْمَ : ٣٦ .

بعض علماء التفسير أن معنى كلامهم هذا التعجب ، كأنهم استبعدوا الوعد ، فتعجبوا من بعده^(١) ، والله أعلم .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : أين يستعمل التعجب ؟ فاعلم أن التعجب لا يستعمل إلا بعد وقوع أمر عظيم ليُبادر المُخبرُ به إلى بيانه ، إما مدحاً أو ذمّاً على ما تقدّم ، كأنه عظم عليه ما وقع فأظهر [التعجب]^(٢) ؛ ليُعلم ، ويُعلم صدق ما أخبر به ، والواحد منا يجد ذلك في نفسه .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي قولنا : وما معنى التعجب ؟ فمعناه المدح والذم على ما تقدّم ، وهذا الدليل على أنه لما مضى ، وإنما وجب أن يكون على ما مضى ؛ لأنك لا تمدح ولا تذم إلا ما قد تقرر عندك معرفته من الأمور التي توجب ذلك .

فإن اعتراض معترض فقال : إذا كان معنى التعجب المدح والذم ، فما تقولون في الأفعال التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى ، ولا يستحق عليها مدح ولا ذم ، وقد تعجب منها ، وهو نحو قولهم : ما أحسن زيداً ! وما أقبح عمراً ! وما أحسن طولهُ ! وما / أشنع قصرهُ ! ، وما يجري مجرى ذلك .

فالجواب أن يقال : إن هذه أشياء تجري مجرى المدح والذم ؛ لأن المستحسن منها

(١) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : ١٣/٤ : « ومن قال : هيهات لما قلت ، فمعناه : البعد لقولك »
وينظر البحر المحيط : ٤٠٥/٦ ، وقال الطبري : ١٥/٨ : « وهذا خير من الله جل ثناؤه عن قول الملائكة من ثمود أنهم قالوا : هيهات هيهات ، أي : بعيد ما توعدون أيها القوم من أنكم بعد موتكم ومصيركم تراءياً وعظماً مخرجون أحياء من قبوركم ... » .

(٢) زيادة يحتاجها السياق .

يَجْرِي مَجْرَى المدح بِحُلُولِ الحُسْنِ فِيهِ ، لا لِأَنَّهُ فَعَلَ الحُسْنَ ، وكذلكِ المُسْتَقْبَحُ مِنْهَا
يَجْرِي مَجْرَى الذَّمِّ لِمِثْلِ ذَلِكَ ، ولهذا قلنا : أو ما يَقُومُ مقامُ المدحِ والذَّمِّ فيما تَقَدَّمَ ،
لأجلِ هذينِ الصَّنْفَيْنِ أو ما يَجْرِي مجراهما .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الخامسة ، وهي قولنا : كيف يصاغُ الفِعْلُ^٢
للتعجب ؟ .

فاعلمُ أَنَّ الفِعْلَ يَصاغُ للتعجبِ على وزنِ : فوزنُ : « ما أَفْعَلَ زَيْدًا » ووزنُ :
« أَفْعِلَ يَزِيدُ » ، فإذا قلتَ : ما أَحَسَّنَ زَيْدًا ، فـ « ما » اسمٌ مَفْرُودٌ تامٌّ غَيْرُ ناقِصٍ ولا
استفهاميٌّ ، في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابتداءِ^(١) ، وهو مَبْنِيٌّ لِمِشَابَهَتِهِ لَفْظَ المَبْنِيَّاتِ ، وقيلَ :
لأنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ فِعْلِ الطَّبَّاعِ الَّذِي هو « حَسَنٌ » قَبْلَ هَذِهِ الصِّيغَةِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي
الأَصْلِ : حَسَنَ زَيْدٌ ، وقيلَ : لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ فِعْلِ التعجبِ ، نحو : تعجبتُ مِنْ حُسْنِ
زَيْدٍ ، والأوَّلُ أَصَحُّ واللَّهُ أَعْلَمُ^(٢) .

و « أحسن » : فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ ، وفاعِلُهُ مُضمرٌ فِيهِ لِيَعُودَ إِلَى ٤٩

(١) قال أبو حيان في منهج السالك ٣٧٠ : « أما « ما » فهي اسم مرفوع على الابتداء بلا خلاف إلا ما ذكر
عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب ، واختلفوا من أي قسم هي ، فذهب الخليل وسيبويه
وجمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، ولزم لفظها التعجب ، وخبرها أفعل ، واختلف قول
أبي الحسن الأخفش فيها فروي عنه أنها نكرة تامة كمنذهب الجمهور ، وروي عنه وعن طائفة من
الكوفيين أنها موصولة وأفعل صلة لها والخبر محذوف والتقدير : الذي أحسن زيدا شيء عظيم ،
وروي عنه أنها نكرة موصوفة وأفعل صفة والخبر محذوف ، والتقدير : شيء أحسن زيدا عظيم .
وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن ما استفهامية ٠٠٠ » ، وينظر : المغني : ٣٩٢ .

(٣) جعل أبو البركات ابن الأثير في أسرار العربية : ٣٣ « ما » التعجبية نظير « هؤلاء » في البناء ،
حيث بنيت « ما » لمشابهتها معنى حرف التعجب وإن لم يكن موجوداً ، كما بنيت « هؤلاء » لمشابهتها
معنى حرف الإشارة وإن لم يكن موجوداً .

« ما » ؛ لِيَرْبِطَ فائِدَتَهَا ؛ لأنه لا بُدَّ في الخبر من ضميرٍ يربطُ فائِدَتَهُ ، وهو لا يتصَرَّفُ لما قدَّمنا في الجزء الأول في باب الأفعال التي لا تتصرف .

و « زيدٌ » منصوبٌ به « أَحَسَّنَ » وكان أصله اللزوم حتى دخلت عليه همزة النقلِ فَعَدَّتْهُ على ما ذَكَرَهُ أَكْثَرُ النُّحَاةِ^(١) ، ومنهم من يَقْدَرُ زيداَ تقديرَ الفاعِلِ في الأصل^(٢) ، ويقول كان الأصلُ : حَسَنَ زَيْدٌ فاعْجَبُوا ، ومنهم من يَقْدَرُهُ تقديرَ المفعولِ^(٣) ، ويقول : كان الأصلُ : شيءٌ حَسَنَ زَيْدٌ فاعْجَبُوا منه ، وهذا أولى لأنه يَظْهَرُ مَعَهُ المبتدأُ بمنزلةِ « ما » ، ويَظْهَرُ التَّعَدِّيُّ بمنزلةِ الهمزة ، وينتصبُ « زيدٌ » ؛ لأنه مُتَعَجِّبٌ مِنْهُ ، فهذه الصِّيغَةُ الأولى : « مَا أَفْعَلَهُ » .

وأما الصيغةُ الثانيةُ ، وهي : « أَفْعَلْ بِهِ » فإذا قلتَ : « أَحْسِنَ بِزَيْدٍ ! » فـ « أَحْسِنَ » فِعْلٌ ماضٍ أيضاً ، مبنيٌّ على الوقفِ ؛ لأمرين : أحدهما : أن لَفْظَهُ يُشَبِّهُ لَفْظَ الأَمْرِ ، فبُنِيَ على ما بُنِيَ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَمْرِ ، وهو الوقفُ .

والثاني : أنه ماضٍ لَمْ يَضَارِعِ المُسْتَقْبَلَ فَيُحَرِّكُ بالفتحِ كما ضَارَعَهُ سائرُ الماضياتِ فَحَرَّكَتْ بِالْفَتْحِ ، وذلك أنها تَقَعُ / مَوْقِعُهُ في الشَّرْطِ والجزاءِ والصِّفَةِ والصَّلَةِ والحالِ والخبرِ كما تقدَّمَ ، وهذا لا يَقَعُ مَوْقِعَ شَيْءٍ من هذه فيستحقُّ الحركةَ ؛ فلزم أصلُ البناءِ ،

(١) قال المبرد في المقتضب : ١٧٨/٤ : « ... وكذلك تقول : حَسَنَ زَيْدٌ ، ثم تقول : ما أحسنه ! ؛

لأنك تريد : شيء أحسنه » . وينظر الأصول : ٩٩/١ ، والجمل : ١٠٠ .

(٢) جاء في جمع الهوامع : ٥٤/٥ : « قال الكوفية : وأفعل ، بغير ما مسندة إلى الفاعل » .

(٣) هو قول البصريين ، ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

٥٨٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٨/٣ ، وشرح الرضي : ٣٠٨/٢ ، والمساعد : ١٤٧/٢ ،

وقال أبو حيان في منهج السالك : ٣٧٠ : « وأما أفعل بعد « ما » فهو عند البصريين فعل ماضٍ لبنائه

على الفتح ، ولنصبه المفعول ... » .

وهو الوقف وليس بأمر . والذي يدلُّ على أنه ليس بأمر أن العرب تستعمله بلفظ واحد لجميع^(١) المخاطبين من مفردٍ ، ومثنى ، ومجموع ، ومؤنث ، ولا يلحقونه ضميراً ولا علامة تأنيث ، بل يقولون : يا زيدُ أحسنْ بعَمْرٍو ، يا زيدان أحسنْ بعَمْرٍو ، يا زيدون أحسنْ بعَمْرٍو ، يا هَندُ أحسنْ بعَمْرٍو ، يا هندان أحسنْ بعَمْرٍو ، فدل هذا على أنه ليس بأمر ، وأن صيغته بلفظ الأمر ، والمرادُ بها الماضي .

وقولك « بزيد » في موضع رفعٍ على أنه فاعِلٌ^(٢) كما تقدّم ، وقيل : في موضع نصبٍ على أنه مفعولٌ متعجبٌ منه^(٣) ، وهذا أصحُّ ، فعلى هذا يجوز أن يعطف على زيدٍ بالرفع والنصب والجرُّ ، الرفعُ على معنى أنه فاعِلٌ^(٤) ، والنصبُ على معنى أنه مفعولٌ^(٥) ، والجرُّ على اللفظ ، فتقول : أحسنْ بزيدٍ وعَمْرٍو وعَمْرٍو وعَمْرًا .

٥٠ ب

وهذه الصيغةُ يجوزُ فيها ما جازَ في الصيغة الأولى ، ويمتنعُ فيها كل ما امتنعَ فيها ، إلا في التضعيف ، فإنه يُبرزُ في « أَفْعَلْ بِهِ » ولا يبرزُ في « مَا أَفْعَلَهُ » ؛ لأنك تقول : ما أَشَدَّ بَيَاضُهُ ! وتقول أَشَدُّ بَيَاضِ زَيْدٍ ! فيبرزُ التضعيفُ لأنَّ الحرفَ الثاني من « أَشَدُّ » ساكنٌ لا يدغمُ فيه ، والعربُ لا تدغمُ إلا في متحركٍ ، ووجب الإدغامُ في قولك « ما أَشَدُّ » ؛ لأنَّ الحرفَ الثاني متحركٌ ، فأدغمُ فيه .
فهاتان^(٦) الصيغتانِ لِلتَّعَجُّبِ هما الأصل^(٧) ، فأما قولك : هو أَحْسَنُهُمْ ،

(١) في الأصل : « للجميع » .

(٢) هو رأي البصريين ، ينظر : منهج السالك ٣٧١ .

(٣) هو رأي الزجاج ، وابن كيسان ، واختاره أبو حيان ، ينظر : منهج السالك ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٤) في الأصل : « فهذان » .

(٥) يرى الأخفش والمبرد وابن عصفور إلحاق « لَفْعُلْ » بصيغ التعجب ؛ لتكون صيغة ثالثة ، ينظر : شرح

الجميل لابن عصفور : ٥٧٩/١ ، ومنهج السالك : ٣٧٨ . ومثاله قولهم : « لَضَرَبْتُ يَدَكَ » و« لَسَرَقَ

الرجل » .

وفلانٌ أحسنُ من فلانٍ ، فهذان في الحقيقة ليسَ فيهما تَعَجُّبٌ ؛ لأنَّ الذاتين قد اشتركا في الحُسْنِ ، والتَّعَجُّبُ لم يَرِدْ إِلَّا مِنَ الحُسْنِ ، ولكنْ قَدْ عَدَّتْهُمَا العلماءُ مِنْ صَيَغِ التعجبِ ، فيجوزُ فيهما ما جازَ في الصيغتين الأوليين^(١) ، ويمتنعُ فيهما ما امتنعَ فيهما .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة السادسة ، وهي قولنا : وما يجوز أن يصاغ من الأفعال للتعجب وما لا يجوز ؟ :

فاعلم أن الأفعال في ذلك على ثلاثة أضرب : ضربٌ يجوز أن يصاغ للتعجب بالإجماع ، وضربٌ يجوزُ / أن يصاغ بخلافٍ ، وضربٌ لا يجوزُ أن يصاغ بالإجماع .
فالضرب الذي يجوز أن يصاغ بالإجماع هو: ما جَمَعَ شرطين ، أحدهما : أن يكون ثلاثياً ، والثاني : أن يكون لازماً .

وإنما وجب أن يكون فعل التعجب ثلاثياً ؛ لأنه كَثُرَ استعمالُ التعجب في لغة العرب ؛ فأتوا له بأخفِّ الأفعال ، وهو الثلاثي ، وهذه طريقتهم فيما كثر استعماله ، وهو أنهم يجتهدون في تخفيف ما كَثُرَ استعماله إما بنقصِ حروفه ، أو بنقصِ حركاته ، أو بتبديل بعضِ حروفه أو حركاته ، كل ذلك رغبةً في التخفيف ، وسترى ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى .

وإنما وجبَ أن يكون فعلُ التعجب لازماً ؛ لوجهين :
أحدهما : أنه أكثرُ ما سَمِعَ منقولاً من أفعالِ الطُّبَاعِ التي هي : شَرَفَ ، وَظَرَفَ ، وَكَرَّمَ ، وَقَبَّحَ ، وَجَمَلَ ، وما شاكل ذلك ، وهذه كلها لازمة في الأصل .
والثاني : أن فعل التعجب لو كان متعدياً لطلب مفعولاً بنفسه ، ومفعولاً ثانياً بتعدي

(١) في الأصل : « الأولين » بياء واحدة .

الهمزة التي في أوله ، ولو كان كذلك لكان يَقَعُ التعجُّبُ / من اسمين مختلفين أحدهما
 ٥١ ب غير الثاني ؛ لأنَّ الهمزة تطلُبُ أن يكونَ مفعولُها غيرَ مفعولِ الفعلِ ، في مثل قولك :
 « نَهَبَ زَيْدٌ الْمَالَ » فإذا أُتِيتَ بالهمزة قلتَ : أَتَهَبُ زَيْدٌ عَمْرًا الْمَالَ ، فلو صُغْتَ من هذا
 شَيْئًا للتعجُّبِ لَمْ يَعْلَمْ أَيُّ الاسمين تعنيه بالتعجُّبِ ، ولو عَنَيْتَ أحدهما لَمْ يَكُنْ أَوَّلَى مِنَ
 الثاني بالتعجُّبِ ، فيبطلُ حينَ ذلكَ التعجُّبُ بالفعلِ المتعديِّ في الأصلِ ، فلم يَبْقَ إِلَّا أَنْ
 يكونَ الفعلُ لازِمًا ثم تدخلُ عليه همزةُ النَّقْلِ فتنقلُهُ إلى التعديِّ إلى المتعجَّبِ منه ،
 وإنما وَجَبَ الإتيانُ بهذهِ الهمزة ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا ينصبُ مفعولاً ظاهراً إِلَّا أَنْ يكونَ
 مَتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ ، أو مُعَدِّياً بغيرِهِ ، وهذه الهمزةُ من آلاتِ التعديِّ كما تَقَدَّمَ على هذه
 الصيغة ، فَصَارَ معها بمنزلةِ المثلِ السائرِ لا ينتقلُ عَمَّا هو عليه ، ولهذا لَمْ يَتَصَرَّفْ .
 وقد دَقَّ على بَعْضِهِمْ هذا ، فاعتقدوه اسماً " ، واحتجَّ بجوازِ تَصْغِيرِهِ ، وليس
 بِشَيْءٍ .

فهذا الضربُ الذي يجوزُ أَنْ يَصَاحَ بالإجماعِ ، وهو يُسْتَعْمَلُ في الصَّيغِ الأربعِ
 المتقدمة ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ من فعلٍ مُتَعَدٍّ ، وَجَبَ أَنْ تَصَوِّغَهُ صِغَةً تنقلُهُ بها إلى
 ٥٢ أ اللازمِ ، فقلتُ في مثلِ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا : ضَرَبَ زَيْدٌ ، بمعنى أَنْ الضَّرْبَ صارَ له /
 طبعاً ، ثم تَعَجَّبُ فَتَعَدِّيهِ بِاللَّامِ إِلَى عَمْرٍو ، وَتَنْصُبُ زَيْدًا على التَّعَجُّبِ فتقولُ : ما
 أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ! .

(فصل) : وأما الضربُ الذي يجوزُ أَنْ يَصَاحَ بخلافِ : فهو الفعلُ الرباعيُّ ، نحو :

(١) هو رأي الكوفيين عدا الكسائي ، ينظر : أسرار العربية : ١١٤ ، والإنصاف : ١٢٦/١ وما بعدها ،
 والتبيين : ٢٨٥ وما بعدها ، والأمالي الشجرية : ١٢٩/٢ ، ومنهج السالك : ٣٧٠ ،
 وجمع الهوامع : ٥٦/٥ .

أعطى ، وأكرم ، وأيسر ، واقتقر^(١) ، وأسَنَّ - إذا دخل في السن -
وفي هذا تفصيلٌ ، أعني الرباعي ، وهو أنه لا يخلو من أن تكون حروفه أصولاً
أو فيها شيءٌ من الزوائد ، فإن كانت أصولاً نحو : قَرَمَطٌ^(٢) ، وسَرَهَفٌ^(٣) ، ودَحْرَجٌ ، لم
يَجْزِ التَّعَجُّبُ بها بهذا اللفظِ بالإجماع .
وإن كان فيها شيءٌ من الزوائد فهنا موضعُ الخلافِ ، منهم من يجيزه^(٤) ، ومنهم من لا
يجيزه^(٥) ، والذي أراه أن النطق بهذه الأفعال في التعجب يجوز ؛ لأنه قد سَمِعَ عن
العرب أنهم يقولون : ما أكرمَ زيداً ! وما أيسره ! وما أفقره ! وما أسنّه ! وما أعطاه
لئال ! ولا يستقبح ذلك .
وإنما زبدة الخلاف في هذه الهمزة : هل هي همزة الفعل قبل صيغة التعجب ، أم

-
- (١) ذكر المؤلف « اقتقر » مع الرباعي وهو خماسي .
(٢) قرمط : قارب ، ينظر : الصباح واللسان : (قرمط) ، وفي تهذيب اللغة : ٤٠٩/٩ عن أبي زيد :
« قرمط الكاتب إذا قارب بين كتابته ، وقرمط البعير إذا قارب بين خطاه » .
(٣) سرهف غداء ، إذا أحسنه . ينظر تهذيب اللغة : ٥٣٥/٦ ، واللسان : (سرهف) .
(٤) أجازته الأخفش في كل ثلاثي دخلته الزوائد ، وتابعه المبرد ، ينظر : المقتضب : ١٨٠/٤ ، وشرح
المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧ ، وشرح الرضي : ٣٠٨/٢ ، ومنهج السالك : ٣٧٤ ، ونسب أبو
حيان الجواز إلى سيبويه في « أفعال » فقط .
(٥) هو رأي الجمهور ، وسيبويه لا يجيزه إلا ما سمع عن العرب ، قال في الكتاب : ٧٣/١ : « وينأوه أبداً
من قَعَلَ ، وقَعِلَ ، وقَعْلٌ ، وأَفْعَلٌ . . . » وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧ ، وقد نسب إلى
سيبويه الجواز المطلق في منهج السالك : ٣٧٤ ، وينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ٨٠ ، والمساعد :
١٦٣/٢ .

هل هي همزة التعجب؟^(١) فالصحيح أنها همزة التعجب ، وفي الفعل بعد ذلك مذهبان : منهم من يقول : إِنَّ / الفعل قد نُقِلَ إلى صيغة « فَعَلَ » بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَضَمَّ ٥٢ ب العين ، وهذا مذهب مَنْ لَا يُجِيزُ التَّعَجُّبَ بِالرَّبَاعِيِّ^(٢) . ومنهم من يقول : إنه اجْتَمَعَ همزتان في أول الفعل ، وهما : همزة الفعل قَبْلَ صيغة التعجب ، وهمزة التعجب ، فَصَعَبَ النُّطْقُ بِهِمَا فَحُذِفَ إِحْدَاهُمَا عَلَى خِلَافٍ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَحذُوفَ هَمْزَةُ الْفِعْلِ^(٣) ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ التَّعَجُّبِ تُغْنِي عَنْهَا وَتَطْلُبُ التَّعَجُّبَ ، وَهَذَا مَذْهَبٌ مَنْ يُجِيزُ التَّعَجُّبَ بِالْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ بِالزَّوَائِدِ ، فَهَذَا الضَّرْبُ الَّذِي فِيهِ الْخِلَافُ .

وأما الضرب الذي لا يجوز أن يُصَاغَ بِالْإِجْمَاعِ فهو ثمانية أنواع :
منها جميع الأفعال الرباعية الأصول كما تقدّم ، ومنها جميع أفعال الألوان ، ومنها

(١) قال المبرد في المقتضب : ١٧٨/٤ : « واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة . . . فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدرهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من أعطى وأولى ، فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة ، والهمزة في أوله زائدة » وينظر الأصول : ١٠٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٤/٧ .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/٣ : « وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب : ما أفقره ، وما أشبهه ، وما أحياه ، وما أمقته ، ؛ لاعتقادهم أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيا مهمل ، وأن فعل الفاعل من مَقَّتَ غير مستعمل . وليس الأمر كما اعتقدوا ، بل استعملت العرب فَقَرَّ وفَقِرَ ، وشَبِهَ الشيء بمعنى اشتهاه ، وَحَبِيَ بمعنى استحيا ، وكذلك استعمل مَقَّتَ الرجل مَقَاتَةً إذا صار مَقِيَّتًا ، أي بغيضًا ، فليس قولهم : ما أفقره من افتقر ، بل هو من فَقَرَّ وفَقِرَ ، ولا ما أشبهه من اشتهى بل من شَبِهَ ، وما أحياه من استحيا بل من حَبِيَ ، ولا ما أمقته من مَقَّتَ بل من مَقَّتَ .

ومن خفي عليه حبي بمعنى استحيا أبو علي الفارسي ، ومن خفي عليه استعمال فَقَرَّ وفَقِرَ ومَقَّتَ سيبويه .

ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره .

ونقل أبو حيان في منهج السالك : ٣٧٤ عن الأخفش في الأوسط مثل هذا الرأي .

(٣) ينظر المسائل العضديات : ١٣٥ .

جميع أفعال الخلق ، ومنها جميع أفعال العاهات ، ومنها جميع الأفعال التي لا تتصرف ، ومنها جميع أفعال المقاربة ، ومنها جميع الأفعال التي لا تدل على المصادر ، وهي « كان » وأخواتها ، ومنها جميع الأفعال المتعدية .

أما العلة في أنه لا يجوز أن تُصاغ الأفعال الرباعية للتعجب فهي أن الغرض بالتعجب تخفيف اللفظ وتقليله ؛ لكثرة استعمال / العرب له كما تقدم ، فلو تعجبت بفعل رباعي لعاد خماسياً في اللفظ ، ولثقلت الكلمة على الناطق ، فلما امتنع صيغة الرباعي اعتمدوا - إذا أرادوا التعجب منه - على أنهم يتعجبون من مصدره بفعل يصوغونه صيغة الثلاثي فيقولون في مثل « دَحْرَجَ ، و قَرَمَطَ ، و سَرَهَفَ » : ما أَسْرَعَ دَحْرَجَتَهُ ! وأَبَيَنَ قَرَمَطَتَهُ ! وأَحْسَنَ سَرَهَفَتَهُ ! هذا فيما كانت حروفه أصولاً .

وأما العلة في أنه لا يجوز أن تُصاغ أفعال الألوان للتعجب ففي ذلك خلاف^(١) ، منهم من يقول^(٢) : إنما امتنع ذلك فيها لأنها زائدة على الثلاثي ، فثقلت النطق به كما تقدم . ومنهم من يقول^(٣) : إنَّ أفعال الألوان في الأصل لازمة لا تعدى بنفسها ، ولا تعدى بغيرها ، والمصوغ للتعجب يعدى بهمزة النقل . ومنهم من يقول : إنَّ الغرض

-
- (١) البصريون مجمعون على عدم صوغ أفعال الألوان للتعجب ، ولكن اختلفت عليهم وتعددت ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك من البياض والسواد فقط ، ينظر : المسائل العضديات : ١٣٥ ، والإنصاف : ١٥١/١ ، والتبيين : ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٧ ، وإتلاف النصرة : ١٢٠ ، ١٢١ .
- (٢) هو أبو علي الفارسي في المسائل العضديات : ١٣٥ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٧ .
- (٣) هو المبرد في المقتضب : ١٨١/٤ ، حيث قال : « ... أصل فعله أن يكون افعلاً ، واقعاً . ودخول الهمزة على هذا محال » أي : هذه الصيغ لا تعدى بنفسها ولا بغيرها كالهمزة . وكذلك فإن هذه الصيغ تعتبر زائدة على الثلاثي .

بالتعجب هو المدح والذم ، والألوانُ من فعلِ الله^(١) - سبحانه - فلا يمدحُ عليها ولا يذمُّ ، وهذا غيرُ شيءٍ ؛ لأنَّ التعجبَ قد يردُّ لغيرِ مدحٍ ولا ذمٍّ مضافين إلى المتعجب /
منه كما تقدَّم .

وأفعالُ الألوانِ مثلُ : أحمرَّ ، وأبيضَّ ، وأسودَّ ، وأخضرَّ ، وأدهمَّ ، وأزرقَّ ، وما جرى هذا المجرى ، لا يجوزُ أن تقول : ما أحمرُّه ! وأنت تريدُ من الحُمْرَةِ ، فإن أردتَ به معنى الجهلِ من الحِمَارِيَّةِ تشبيهاً بحالِ الحِمَارِ ، جازَ ذلك عند بعضهم^(٢) ، وكذلك لا يجوزُ أن تقول : ما أبيضُّ هذا الطائرُ ! وأنت تريدُ به البَيَاضَ : فإن أردتَ به كَثْرَةَ البَيَاضِ جازَ ، كأنك تريدُ : كَثُرَ بَيَاضُهُ فَصَارَ كَأَنَّهُ لَهُ طَبَعٌ^(٣) ، وبعضهم^(٤) يفسِّرُ قولَ الشاعر^(٥) :

جاريةٌ في ثوبِها الفَضْفَاضِ
أبيضُ من أختِ بني إِبَاضِ

-
- (١) جعل الخليل أفعال الألوان بمنزلة اليد والرجل في عدم التعجب منها ، فهي ثابتة لا تجوز عليها الزيادة والنقصان ينظر : الكتاب : ٩٨/٤ ، والمقتضب : ١٨٢/٤
- (٢) ذهب إلى ذلك علي بن سليمان الحيدرة البمني في كتابه كشف المشكل : ٥١٥/١ ، وقال ابن يعيش الحلبي في شرحه للمفصل : ١٤٥/٧ : « ... وكذلك ما أحمره إن أردت الحمرة لم يجز ، وإن أردت البِلادة جاز »

- (٣) فسره بذلك الحيدرة في كشف المشكل : ٥١٥/١ .
- (٤) هو رؤية في ملحقات ديوانه : ١٧٦ . وهو في الأصول : ١٠٤/١ ، والجمل : ١٠٢ ، والخلل في شرح أبيات الجمل : ١٣٨ ، والمسائل العضديات : ١٣٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٨٠ ، والإتصاف : ١٤٩/١ ، ١٥٠ ، وكشف المشكل : ٥١٥/١ ، والتبيين : ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٦ ، والتهذيب الوسيط : ٢١٣ ، واللسان (بيض) والخزانة : ٢٣٠/٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ .

على هذا المعنى ، وَيَكْنِي به عن كثرة الأولاد لِغَيْرِ رَشْدَةٍ^(١) . فَأَمَّا الشيخ طاهر^(٢) فَجَوَزَ في البيت أَنْ يَكُونَ « مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ » على معنى الحال^(٣) ؛ فِرَاراً من استعمالِ « مِنْ » بعد « أَفْعَلْ » ويقول : « مِنْ » متعلقةٌ بِمَحذُوفٍ وهو الحالُ ، وفي هذا بَعْدٌ ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ لَا يَسْبِقُ إِلَى فَهْمِهِ إِلَّا التَّزَايُدَ فِي الْبَيَاضِ ، وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَ حَالاً لَكَانَ صِفَةً لِلْجَارِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ لِصَاحِبِهِ ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْجَارِيَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنَافِي غَرَضَ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يَصِفَهَا بِأَنَّهَا مِنْ بَنِي إِبَاضٍ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِهِمْ .

وقيل : هذا البيتُ شاذٌّ نادرٌ / لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

وأما قول الآخر^(٤) :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَيْبَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاخٍ
فَقيل : إنه أيضاً شاذٌّ نادرٌ^(٥) ، وَجَوَزَ الشيخُ طاهرٌ فِيهِ وَجْهًا ، وَهُوَ أَنَّ « أَيْبَضَ »

(١) لرشدة ، بالكسر والفتح ضد لزنية . ينظر القاموس المحيط ، والمصباح المنير (رشد) .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن ، النحوي ، المصري ، من أئمة النحو الكبار ، أخذ عن علماء العراق ثم رجع إلى مصر . من أشهر مصنفاته شرح الجمل ، حقق في رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر ، والمقدمة المحسبة في النحو وشرحها ، وشرح المقدمة مطبوع . توفي ٤٦٩ هـ . وقد تأثر به ، ومؤلفاته المصنف - ابن يعيش الصنعاني - كثيراً ، وخاصة كتابه شرح الجمل . أخباره في إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وبغية الوعاة : ١٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٨١ .

(٤) ينسب إلى طرفة بن العبد في ملحق ديوانه : ١٤٧ ، والشاهد في معاني القرآن للفراء : ١٢٨/٢ ، والجمل : ١٠٢ ، والخلل : ١٣٦ وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٦ ، وكشف المشكل : ٥١٧/١ ، والمقرب : ٧٨ ، والتهذيب الوسيط : ٢١٣ ، واللسان (بيض) و(عمي) ومنهج السالك : ٣٧٣ ، والخزانة : ٢٣٠/٨ . ويروى البيت :

أما الملوك فأنت اليوم الأمهم لؤماً وأبيضهم سربال طباخ

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٣/٦ .

يستعمل بمعنى « مُبَيِّضٌ »^(١) وفي هذا أيضاً اضطراب^(٢) ؛ لأنه لو كان « أبيضٌ » بمعنى « مُبَيِّضٌ » لما نُصِبَ « سريالَ طبّاخٍ » على التمييز ؛ لأنَّ نَصْبَهُ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ « أَفْعَلٍ » و « مُفْعَلٍ » لا يَنْتَصِبُ بَعْدَهُ التَّمْيِيزُ فيما^(٣) أُصْلُوهُ .

وكذلك لا يجوز أن تقول : ما أَسْوَدُهُ ! من السَّوَادِ ، فإنَّ أَرَدْتَ بِهِ السُّودَّ جاز . وقِسْ عليه^(٤) ماوردَ مِنْ هذا النَّوعِ في أنه إذا كان لَفْظُ فِعْلِ اللَّوْنِ يَحْتَمِلُ مَعْنَى ثَانِيًا ، وَصَرَفَتْهُ إِلَيْهِ جاز لك التَّعَجُّبُ بِهِ .

وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَعَجَّبَ مِنَ اللَّوْنِ اعْتَمَدْتَ عَلَى اجْتِلَابِ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ لَازِمٍ وَأَتَيْتَ بِهِ وَصْلَةً إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ اللَّوْنِ فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : مَا أَشَدَّ بَيَاضَهُ ! وَأَحْسَنَ سَوَادَهُ ! وَأَبْيَنَ حُمْرَتَهُ ! .

وَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَاغَ لِلتَّعَجُّبِ الْخَلْقُ الثَّابِتَةُ ، نَحْوُ : يَدٌ ، وَرِجْلٌ ، وَرَأْسٌ ، وَجَبْهَةٌ ؛ فَلِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَ لَهَا أَفْعَالٌ مُتَصَرِّفَةٌ^(٥) تُصَاغُ عَلَى « فَعْلٍ » وهو لَا يُصَاغُ لِلتَّعَجُّبِ إِلَّا بِهَذَا الشَّرْطِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَا أَيْدَى زَيْدًا ! إِذَا أَرَدْتَ بِهِ كِبَرَ الْيَدِ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ النِّعْمَةَ جاز ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقْدَرُ فِيهَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ / الْكَرِيمِ ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ : كَرُمَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَرْجَلُهُ ! مِنْ « الرَّجْلَةِ » الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي حُسْنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعَامَلَاتِ يَجُوزُ ، وَفِي الرَّجْلِ الَّتِي هِيَ الْجَارِحَةُ لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَرَأْسُهُ ! مِنَ الرَّئَاسَةِ يَجُوزُ ، وَمِنَ الرَّأْسِ لَا يَجُوزُ . وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْخَلْقِ .

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٨١ .

(٢) في الأصل : « فما » .

(٣) في الأصل : « عليك » .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٨١ .

فأما « طَالَ » و « قَصَرَ » ففيه خلافٌ ، منهم من يجيزه من الطُولِ والقَصْرِ^(١) ومنهم من لا يجيز^(٢) ، والأقربُ أنه لا يجوزُ . فأما [ما]^(٣) أطولُه ! من الطُولِ الذي هو من الجودِ فيجوزُ بلا خلافٍ .

(فصل) : وأما العلةُ في أنه لا يجوزُ أن يُصاغَ للتَّعَجُّبِ أفعالُ العاهاتِ ، نحو : عَوِرَ ، وَحَوِلَ ، وَعَمِيَ ، وَعَرِجَ ، وما شاكلَ ذلك ، فقال بعضهم^(٤) : إنها إنما امتنعَ أنْ تُصاغَ للتَّعَجُّبِ ؛ لأنَّ أفعالها في الأصلِ تزيْدُ على الثلاثي ، ويقول : إن « عَوِرَ » بمعنى « اغْوِرَ » ، « وَحَوِلَ » بمعنى « احوُلْ » . وهذه فيما أَحَسِبُ علةً غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ ، ولا أعرفُ في هذا علةً غَيْرَ السَّماعِ عن العربِ ، فإنَّ أَرَدْتَ بلفظها معنىً غيرَ معنى العاهةِ جازَ أنْ تُصوِّغَها للتَّعَجُّبِ في ذلك المعنى مثل أنْ تقول : ما أَعْرَجَ زَيْدًا ! لِلْمَعْرَاجِ ، وهو السُّلَّمُ ، وتقول : ما أَعْمَى زَيْدًا ! وأَنْتَ تَريْدُ قَلْبَهُ لا عَيْنَهُ ، وعلى هذا القياسِ ما قُدِّرَ فيه هذا التقدير .

وأما العِلَّةُ في أنه لا يجوزُ أن يُصاغَ للتَّعَجُّبِ الأفعالُ التي لا تَتَصَرَّفُ ، ولا أفعالُ المقاربةِ ، ولا كان وأخواتها ؛ فَلِأَنَّ هذه الأفعالَ لا مَصَادِرَ لَهَا لِكَوْنِهَا لا تَدُلُّ

(١) أجاز أبو حيان في منهج السالك : ٣٧٧ : « ما أطول ما يكون هذا الزرع » ، وجاء في معجم الهوامع :

٥٥/٥ : « وقالوا : ما أطول ، كما قالوا : هو أطول من كذا » .

(٢) منعه ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٣٧٧/١ بقوله : « وما أطول عمرًا من الطول لا الطول » ،

وجعل ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٧٦/١ قولهم : (ما أطوله ! وما أقصره !) شاذًا لأنه من الخلق

الثابتة .

(٣) نقص في الأصل .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٤٦/٧ .

على الحديث الذي هو المعنى ، والتعجب إنما أتى به لتقرير المعاني ، كما تقدم^(١) ، فكان التعجب لا يقع إلا من المعاني ، وهي : الحُسْنُ والقُبْحُ والكَرَمُ والبُخْلُ ، وما يجري مجرى ذلك ، فكل ما كان لا مصدر له / لا يصاغ للتعجب .

٥٥ أ

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السابعة - وهي قولنا : لِمَ اخْتَصَّتْ صِيغَةُ التعجب بوزن « ما أَفْعَلُهُ و أَفْعَلْ بِهِ » - ؟ فلأمرين :

أحدهما : أن الفعل يجب أن يكون منقولاً من (فعل) ، ثم تُزَادُ عَلَيْهِ هَمْزَةُ النُّقْلِ مِنْ أَوَّلِهِ فَيَجِبُ تَسْكِينُ الْفَاءِ لثَلَا يَلْتَبَسَ الْخَبَرُ بِالِاسْتِخْبَارِ ، ثم تُقْلَبُ الضَّمَّةُ فَتَحَةً لثَلَا يُشْبِهَ لَفْظُهُ لَفْظَ جَمْعِ الثَّلَاثِيِّ مَعَ الضَّمَّةِ ، هذا في : « ما أَفْعَلُهُ » .

فأما « أَفْعَلْ بِهِ » فإنما كُسِرَتْ لثَلَا يَشْتَبِهَ خِطَابُ الْحَاضِرِ بِالْغَائِبِ ، وَسَقَطَ مَعْنَى التعجب في هذا الموضع ؛ لأنَّ في الكلامِ ضَرْبًا مِنَ الْخِطَابِ وَطَرَفًا مِنْ صِيغَةِ الْأَمْرِ ، فَلَوْ فَتَحَتِ الْعَيْنَ ، لَكَانَ يُقَالُ : أَحْسَنَ بَزِيدٍ ، وَهَذَا كِنَايَةٌ^(٢) عَنْ غَائِبٍ .
والأمر الثاني : أنهم اسْتَخَفُّوا هَاتَيْنِ الصِّيغَتَيْنِ فَأَتَوْا بِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَفُّ صِيغَ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي أَحْسَبُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الثَّانِي يَرْجِعُ إِلَى السَّمَاعِ الْمَوْضُوعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثامنة - وهي قولنا : وما يتبع ذلك من الأحكام-؟

فاعلم أن أحكام التعجب كثيرة ، وقد ذكرت منها طرفاً فيما تقدم ، ويلحق بذلك : ما يجب ، وما يجوز ، وما يمتنع .

(١) ينظر : صفحة رقم : ٩٢ ، فيما سبق .

(٢) في الأصل : « كناية » .

فالواجبُ يَشْتَمِلُ / على مسائل :

٥٥ ب

منها أنه يجبُ نَصَبُ الاسمِ المتعجبِ منهُ بالفعلِ المصوغِ للتعجبِ كما تقدّمَ .
ومنْها أنه يجبُ بناءُ الفعلِ على الفتحِ على هذه الصيغةِ ، وهي : « ما أَفْعَلَ
زيداً ! » .

وهنا اعتراضٌ يقالُ فيه : إنَّ بناءَ الماضي على الفتحِ ليسَ إلا مَضَارَعَةً
المستقبلِ ، وهذا غيرُ مَضَارِعٍ ! .

فالجوابُ : أنَّ المَضَارَعَةَ قدْ حَصَلَتْ لَهُ في الأصلِ فَاسْتَحَقَّهَا .

وجوابٌ ثانٍ : وهو أنَّ يُقالَ : إنَّ هذا الفعلَ مَصْوَغٌ من « فَعَلَ » الذي هو أَصْلُهُ ،
و « فَعَلَ » مَضَارِعٌ يَسْتَحِقُّ الفَتْحَ في أَصْلِهِ ، وهذا فَرْعٌ عليه ، والأصلُ هو المنقولُ .
ومنْها أنه يجبُ بناءُ الصيغةِ الثانيةِ على الوقفِ ؛ لمشابهةِ اللفظِ لفظَ الأمرِ .

ومنْها أنه يجبُ استعمالُ « أَحْسَنَ » بلفظٍ واحدٍ للثنتين ، والجميعِ ، والمؤنثِ ،
فتقول : ما أَحْسَنَ زيداً ! ، وما أَحْسَنَ الزيدَينِ (١) ، وما أَحْسَنَ الزيدَينِ ! ، وما أَحْسَنَ
هَنداً ! ، وما أَحْسَنَ الهَندَينِ (٢) ، وما أَحْسَنَ الهَندَاتِ ! . ولا يتصلُ به ضميرٌ ، ولهذا
اعتقده بعضهم اسماً (٣) ، واحتجَّ بِتَصْغِيرِهِ ، وبأنه لا يتصلُ به علامةُ تأنيثٍ ، ولا يبرزُ
فيه ضميرٌ . / وليسَ بِشَيْءٍ هذا القولُ ؛ لأنه يدلُّ على الزَّمانِ ، ولأنه قدْ نَصَبَ زيداً ،
و « أَحْسَنَ » إذا كان اسماً لم يَنْصَبِ اسماً ظاهراً .

(١) في الأصل : « الزيدان » .

(٢) في الأصل : « الهندان » .

(٣) هو رأي الكوفيين ، ينظر صفحة رقم : ١٠٠ ، فيما سبق .

فأما تصغيره فقد اختلف فيه ، منهم من يجيزه^(١) ، ومنهم من لا يجيزه^(٢) ، فمن أجازَه جعلَ التصغيرَ للاسمِ المقدَّر فيه الذي تقدَّر به « ما »^(٣) أو جعلَ التصغيرَ لِزَيْدٍ في المعنى ، وأدخله على « أَحْسَنَ » لما كُثِرَ الاستعمالُ ، وصارَ غيرَ مُتَصَرِّفٍ اتِّسَاعاً ، فإذا قلتَ : « ما أَحْسَنَ زيداً ! » فمنهم من يقدِّره : شَيْءٌ حَسَنٌ زيداً ، ومنهم من يقولُ : زَيْدٌ حَسِينٌ ، وإن كان استعمالُ ذلك قليلاً .

ومن الواجب أن يكونَ الاسمُ المتعجبُ منه معرفةً أو مُقَارِئاً للمعرفة كما تقدَّمَ ؛ لأنَّ التعجبَ فيه معنى المدح والذمَّ وهما لا يكونان إلا للمَعْرُوفِ .

(فصل) : والجائزُ مسائلُ :

منها أنه يجوزُ أنْ يُفَصَلَ بَيْنَ فِعْلِ التعجبِ وبينَ « ما » بـ « كان » ولا يكونُ لها عَمَلٌ ، بل تكونُ زائدةً تدلُّ على صِحَّةِ الماضي في التَّعَجُّبِ ، فتقولُ : ما كانَ أَحْسَنَ

-
- (١) وهُم الكوفيون الذين يقولون باسميته ، ينظر صفحة رقم : ١٠٠ فيما سبق .
- (٢) وهُم البصريون الذين يقولون بفعليته ، قال سيبويه في الكتاب : ٤٧٧/٣ : « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه ! ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر . . . وليس شيء من الفعل ولا مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله ! » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٥/٥ ، ١٣٦ .
- (٣) قال في الكتاب عن الخليل : ٤٧٧/٣ ، ٤٧٨ : « ولكنهم حقروا هذا اللفظ - يعني ما أميلحه - وإنما يعنون الذي تصفه بالملح ، كأنك قلت : مُلِّحٌ ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به ، وأنت تعني شيئاً آخر ، نحو قولك : يطوهم الطريق ، وصيد عليه يومان . . . » وقال في الأصول : ٦٢/٣ : « وقولهم : ما أميلحه ، يعنون به الموصوف بالملاحة ، ولم يحقر من الأفعال شيء من غير هذا الموضع » وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٦/٥ . وقال أبو حيان في منهج السالك : ٣٨٣ : « وظاهر كلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين اطراد تصغيره . . . » ونقل عن ابن مالك نقله عن ابن كيسان جواز القياس في أفعل به على ما أفعله ، فأجاز : أَحْسَنَ يزيد ، كما أجاز : ما أَحْسَنَ زيداً .

زيداً، هذا بلا خلافٍ في « كان » ؛ لأنها أصلُ الأفعالِ ، ولا بُدَّ لكلِّ فعلٍ مِنْ أَنْ يُقَدَّرَ بها ، فأما أخواتها التي هي : أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَأَضْحَى ، وصارَ ، ففيها خلافٌ^(١) ، منهم من يجيزُ الفصلَ / بها ، ومنهم من لا يجيزُهُ ، وأنا أَسْتَحْسِنُ الفصلَ بـ « صار » ؛ لأنَّ فيها معنى الحالِ ، وفِعْلُ التَّعَجُّبِ فيه معنى الحالِ من حيثُ الإخبارُ لا من حيثُ تَقْرِيرُ المعنى ؛ لأنك إذا قلتَ : ما أَحْسَنَ زيداً ! أخبرتني بِحُسْنِهِ في الحالِ ، بعدَ أَنْ تَقَرَّرَ عندَكَ في وَقْتٍ مَضَى ؛ ولهذا جَعَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِمعنى الحالِ^(٢) .

ومنها أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ تَتَعَجَّبَ مِنْ حُسْنِ نَفْسِكَ فتقولُ : ما أَحْسَنَنِي ! بِنَوْنَيْنِ ، ويجوزُ إدْغَامُ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى ، فتقولُ : ما أَحْسَنَنِي ! قال الله تعالى^(٣) : ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي ﴾ وكان الأصلُ فيه : مَكَّنَنِي . فأما مَعَ الْجَمْعِ فلا يَجُوزُ الإدْغَامُ ؛ لأنه يُشَبِّهُ النَفْيَ ، فلا تقولُ : ما أَحْسَنَّا ! ، بل تقولُ : ما أَحْسَنَنَّا ! .

(١) قال ابن السراج في الأصول : ١٠٦/١ : « وقد أجاز قوم من النحويين : ما أصبح أبْردها ، وما أمسى أدْفأها ، واحتجوا بأن أصبح وأمسى من باب كان . فهذا عندي غير جائز » ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٨٦/١ : « ولا يزداد في هذا الباب من الأفعال إلا كان عند أهل البصرة ، وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب . . . » وحكى ابن يعيش في شرح المفصل : ١٥٠/٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ جواز ذلك عن الأخفش ، وقال : ولم يحكه سيبويه وينظر كشف المشكل : ٥١٣/١ ، وجعل الرضي في شرح الكافية : ٣٠٩/٢ الفصل بـ (أصبح وأمسى) شاذاً ، ونسب أبو حيان في منهج السالك : ٣٨٢ جواز الفصل بـ (أصبح وأمسى) بين ما وفعل التعجب إلى الأخفش والكسائي والفراء ، ثم نسب إلى الفراء جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر ، ثم نقل عن ابن عصفور قياس الكوفيين على كان سائر أخواتها ثم قال : « والبصريون لا يجيزون الفصل بين ما والفعل إلا بـ كان فقط . وينظر : ارتشاف الضرب : ٣٩/٣ .

(٢) ينظر : منهج السالك : ٣٨٤ .

(٣) من سورة الكهف : الآية رقم : ٩٥ .

ومنها أنه يجوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَبَيْنَ الْأَسْمِ الْمُتَّعَجِّبِ مِنْهُ بِالْحُرُوفِ وَالظُّرُوفِ ، فَنَقُولُ : مَا أَحْسَنَ - عِنْدَكَ - زَيْدًا ! وَمَا أَحْسَنَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ - عَمْرًا ! ، وَمَا أَحْسَنَ - فِي الْبَلَدِ - الْحُلُولَ ، وَفِي هَذَا خِلَافٌ " ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجُوزُ لَا تَتَّسَعُ " الْعَرَبُ فِي الْحُرُوفِ وَالظُّرُوفِ .

(فصل) : والممتنعُ يشتملُ على مسائلَ :

١٥٧

منها أنه يمتنعُ التعجبُ من النِّكراتِ كما تَقَدَّمَ / .
ومنها أنه يمتنعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأَسْمُ الْمُتَّعَجِّبُ مِنْهُ عَلَى فِعْلِ التَّعَجُّبِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ

(١) قال المبرد في المقتضب : ١٧٨/٤ : « ولو قلت : ما أحسن - عندك زيدا - ، وما أجمل - اليوم - عبد الله ، لم يجز . . . » ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء . . . » وجوز الفصل بالحروف في ص ١٨٧ ، وينظر الأصول : ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، وقال الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٢٦٨/١ : « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل ، وقد أجاز غير سيبويه الفصل فيه بالظرف وحروف الجر . . . » . وقال ابن مالك باستعمال ذلك ، وقسده أبو حيان في منهج السالك : ٣٨٠ بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب ، قال : وهو الذي وقع فيه الخلاف ، أما إذا كان معمولاً لغير الفعل فلا يجوز نحو : ما أقبح ضاحكاً في الصلاة ، لا يجوز : ما أقبح في الصلاة ضاحكاً . أما إذا كان الظرف أو المجرور معمولاً للفعل نحو : ما أعز زيدا علي ، وما أشجع زيدا يوم القتال ، ففي هذا الخلاف : ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى جواز ذلك ، حكى سلمة عنه أنه أجاز : ما أحسن عليك البياض ، وإلى ذلك ذهب الجرمي ، وأبو إسحاق ، والفارسي من البصريين ، وهو اختيار ابن خروف ، والأستاذ أبو علي وشيوخنا ، وذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، ونسبه الصيمري إلى سيبويه ، وليس في كلامه نص عليه . » ونقل عن الأخفش الجواز والمنع . وفي همع الهوامع : ٦٠/٥ : أجاز السيوطي الفصل بالظروف والمجرور المتعلق بالفعل على الصحيح ؛ لتوسعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين « إن » ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده .

(٢) في الأصل : « الاتساع » .

فيه ؛ لأنه لا يتَصَرَّفُ في نفسه ، فلم يتَصَرَّفُ في معموله ، فلو قلت : ما زيدا أَحَسَنَ ، لَمْ يَجُزْ .

ومنها أنه يمتنع أن يُذَكَّرَ مَعَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مَصْدَرُهُ ؛ لأنَّ الغَرَضَ بِذِكْرِ المَصْدَرِ التَّأْكِيدُ ، والفعلُ وُضِعَ فِي نِهَايَةِ التَّأْكِيدِ للمعنى الموضوعِ للتَّعَجُّبِ ، فعلى هذا لا يجوزُ : ما أَحَسَنَ حُسْنًا زيدا ، فقولك « ما أَحَسَنَ » وَصَفَ عامٌ مُبَالِغٌ فيه فأغنى عن ذِكْرِ المَصْدَرِ .

ومنها أنه يمتنع أن يُذَكَّرَ المَضْمَرُ الذي في « أَحَسَنَ » أو يُعْطَفَ عَلَيْهِ ، أو يُبَدَّلَ منه ؛ لأنه صارَ مَعَ الفِعْلِ كَالشَّيْءِ الواحدِ لما اخْتَصَّ بِهِذِهِ الصَّيْغَةُ لَزِمَ طَرِيقَةُ وَاحِدَةٍ مُخَالَفَةً لَطَرِيقَةِ المَضْمَرَاتِ .

ومنها أنه يمتنع أن تعجبَ بِالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ ، لو قلت : ما يَحْسُنُ زيدا لَمْ يَجُزْ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ما يَخْرُجُ أَفْهَمُهُ ^(١) ، و ما يكونُ أَسْرَفُهُ ، فَإِنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ عَلَى حالِهِ عِنْدَ مَنْ يَجِيزُ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا رَأَى أَمَارَةً تَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ فِي المُسْتَقْبَلِ تَعَجَّبَ مِنْهَا وَجَاءَ بِلَفْظِ / يُنْبِئُ أَنَّ المعنى يَقَعُ فِي المُسْتَقْبَلِ ، فَافْهَمَ ذَلِكَ مَوْفَقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) أورد في كشف المشكل : ٥١٣/١ مثالا على الفصل بين « ما » وفعل التعجب : « ... وما صار أفهمه » ثم قال : « ... وأجاز الكسائي الفصل بالمستقبل بين ما وفعل التعجب فقال : ما يخرج أطوله ، وما يجيء أحسنه ! كأنه تصور شيئا فتعجب منه فجاء بالفعل توطئة للاستقبال ، وهذا على الجملة ضعيف أجاز أم لم يجز ... » وقال المصنف في التهذيب الوسيط : ٢١٢ : « وقد روي عن الكسائي أنه يجيز الفصل بين ما وبين فعل التعجب بالفعل المستقبل فيقول : « ما يخرج أكرمه ، وما يكون أحسنه ! كأنه رأى أمارا فتعجب منها ، وهو قول شاذ لا يقاس عليه » وقال الرضي في شرح الكافية : ٣٠٩/٢ : « ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان » وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤٠/٣ « وحكى الكسائي : ما يخرج أطوله » .

(باب الحال)

اعلم أنَّ الحالَ صِفَةٌ من صِفَاتِ الأَسْمَاءِ ، لَكِنَّهَا تَخْتَصُّ بالمعارِفِ المَحْضَةِ أو ما قَرَّبَ من المعارِفِ من الأَسْمَاءِ الشَّائِعَةِ النِّكْرَةِ ، وهي دَاخِلَةٌ في جُمْلَةِ المَفْعُولِينَ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ فَعِلَ عَلَيَّهَا أو فِيهَا على حَسَبِ الخِلَافِ ، فهي وَاجِبٌ لِلْفِعْلِ في الأَغْلَبِ لفظًا أو حُكْمًا ، وهي خَبَرٌ في الحَقِيقَةِ ؛ ولهذا جازَ فِيهَا ما جازَ في الخَبَرِ .

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على سَبْعِ مسائلَ :

إحداها : في حَقِيقَةِ الحالِ ، والثَّانِيَّةُ : في شُرُوطِهَا ، والثَّالِثَةُ : في مَعْرِفَةِ أنواعِهَا ، والرَّابِعَةُ : في مَعْرِفَةِ صَاحِبِهَا ، والخَامِسَةُ : في مَعْرِفَةِ العَامِلِ فِيهَا ، والسادسةُ : في مَعْرِفَةِ رُتَبِهَا ، والسَّابِعَةُ : في مَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا .

(فصل) : [حَقِيقَةُ الحالِ] :

أما الحديثُ في المَسْأَلَةِ الأولى ، وهي قولُنا : ما حَقِيقَةُ الحالِ ؟ : فهي الهَيْئَةُ التي يُفَعَّلُ عَلَيْهَا أو فِيهَا الفِعْلُ النَّاصِبُ لَهَا أو المُقَدَّرُ بِالْفِعْلِ النَّاصِبِ ، فالْفِعْلُ في مثل قولك : ضربتُ زيدًا قائمًا ، أي على حالةِ القيامِ ، أو في حالةِ القيامِ ، والمُقَدَّرُ بِالْفِعْلِ نحو قولك : زيدٌ في الدارِ نائمًا ، فقولك « في الدارِ » مُقَدَّرٌ / بِالْفِعْلِ ، كأنك تريد : زيدٌ استقرَّ في الدارِ في حالةِ النومِ أو على حالةِ النَّوْمِ .

ومن جُمْلَةِ المُقَدَّرِ بِالْفِعْلِ ما يكونُ فِيهِ معنى الفِعْلِ من المعاني ، كمعنى

الإشارة ، والتنبيه ، والاستفهام ، وما يجري مجرى ذلك على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى . وعلى الجملة إنَّ الحالَ هيئةٌ لما هي صفةٌ له في التحقيق .

(فصل) : [شرائط الحال] :

وأما الحديث في المسألة الثانية ، وهي قولنا : وكم شرائطُ الحالِ ؟ فاعلم أنَّ للحال ستَّ شرائطَ :

أحدها : أن تكون نكرةً ، أو واقعةً موقعَ النكرة .

والثانية : أن تأتي بعد معرفةٍ ، أو ما قاربَ المعرفة .

والثالثة : أن تكون مشتقةً ، أو واقعةً موقعَ المشتق .

والرابعة : أن تأتي بعد تمام الكلام غالباً .

والخامسة : أن يستفهم عنها بـ « كيف » ، ويجاب بـ « في » أو بـ « على » .

والسادسة : أن تكون منصوبةً على كلِّ حالٍ . وهذا تعليلُ الشرائطِ :

وإنما اشترطنا أن تكون الحال نكرةً ؛ لأنها بمنزلة الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا

يكون إلا نكرةً أو مقارباً للنكرة ، وشرطُ / ذلك في الخبر من حيث إنه يُفيد معنى

حاصلاً لم يكن موجوداً من قبل ، فكأنه بمنزلة المجهول ، مثال النكرة : جاء زيدٌ

صاحجاً ، والحال التي تقع موقعَ النكرة مثل قولك : ادخلوا الأول الأول^(١) ، أي

مترتبين ، وكلمته فاه إلى في ، أي : مشافها .

وإنما شرطنا أن تقع الحال بعد معرفةٍ أو ما يقاربُ المعرفة ؛ لأنه قد تقدم أنها

خبرٌ ، والذي يقع بعده مخبرٌ عنه ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرةً ، والمخبر عنه معرفةً

(١) كذا في الأصل ، وفي كشف المشكل : ٤٧٣/١ ، والمشهور في كتب النحاة : « ادخلوا الأول

فالأول » ، بالفاء ، وهو في كتاب سيبويه : ٣٩٨/١ ، والهمع : ١٩/٤ وغيرهما بالفاء .

وإنما وجب تعريف المخبر عنه لأنه موصوفٌ ، وأنت لا تصف إلا من تعرف لتمييزه على غيره بمزية يختص بها ، مثال المعرفة : جاء الرجل راكباً ، ومثال المقارب للمعرفة : جاء رجل من همدان مسرعاً .

وإنما شرطنا أن تكون الحال مشتقة أو واقعة موقع المشتق ؛ لما قدمنا من أنها خبر في التحقيق ، ومن شرط الخبر أن يكون مشتقاً من الفعل ، وإنما وجب الاشتقاق فيه من حيث إنه لا يكون إلا حيث الفائدة وجوباً ، والفائدة لا تكون إلا بالمعاني / المفهومية ، والمعاني هي المصادر ، والمصادر لا تكون إلا من الأفعال التي هي صفات الفاعلين ، مثال المشتقة : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ورأيتُه سائراً ، وماشاكُلهُ ، ومثال التي هي غير مشتقة : بعث السلعة يدا بيد ، وكلمته فملاً لقمٍ ، والتقدير : بعث السلعة مقابضاً ، وكلمته مشافهاً ، وما شاكل ذلك يُجرى مجراه .

وإنما شرطنا أن تأتي الحال بعد تمام الكلام ؛ لأنها هيئة لصاحبها يفعل عليها أو فيها الفعل ، والفعل عند ذكره يُذكر معه " فاعله وجوباً ، وإذا ذكر الفعل والفاعل فقد تم الكلام وكمل ، فإن شئت ذكرت الهيئة ، وإن شئت لم تذكرها ؛ لأنك تقول : جاء زيدٌ ، فقد تم كلامك ، ثم تقول : راكباً ، فتذكر هيئة التي جاء عليها أو فيها ، وقلنا : « غالباً » ؛ احترازاً من الأحوال التي تأتي بعد المصادر متممة للفائدة ، وذلك في مثل قولك : ضربني زيداً مبطوحاً ، وضربي الماء بارداً ، وقلنا : هذه أحوال متممة للفائدة ؛ لأنها متضمنة لخبر المبتدأ وهو « ضرب » .

وقيل : ليست بأحوال ، وهي / أخبارٌ لـ « كان » وهي محذوفةٌ ، كأنك تريد : ٥٩ ب
ضربي زيداً إذا كان مبطوحاً^(١) .

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ، كذا قرأتها .

(٢) هو رأي الفراء ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٧/١ ، ومنهج السالك : ٢٠٧ .

وقيل : هي أحوالٌ والعاملُ فيها « كان »^(١) وهي تامةٌ ، وهي محذوفةٌ في الوجهين ،
 تريدُ : ضُرِبَ زيدٌ إذا وَجِدَ مبطوحاً . والله أعلم .
 وإنما شَرَطْنَا أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنِ الْحَالِ بِـ « كَيْفَ » : لِأَنَّ « كَيْفَ » سُؤَالٌ عَنِ الْحَالِ ،
 وهذا تلخيصٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ ، كَيْفَ جَاءَ ؟ فَتُجِيبُ
 بِـ « فِي » أَوْ بِـ « عَلَى » فتقول : فِي حَالَةٍ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ عَلَى حَالَةٍ كَذَا وَكَذَا .
 وَوَجِبَ أَنْ يُجَابَ بِـ « فِي » أَوْ بِـ « عَلَى » ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مَفْعُولٌ فِيهَا أَوْ عَلَيْهَا
 كَمَا تَقْدَمُ ، فَكَأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْعُولِينَ^(٢) .

(فصل) : [أنواع الحال] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي في معرفةِ أنواعِ الحالِ ، فاعلمُ أَنَّ الْحَالَ
 عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ :
 النوع الأول منها : يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِلْفِعْلِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ :
 جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا ، وَانْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ فَارًّا ، وَذَهَبَ عَمْرُو خَائِفًا ، فَهَذِهِ أَحْوَالٌ أَكَّدَتْ هَذِهِ
 الْأَفْعَالُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ، احْتَمَلَ مَجِيئُهُ التَّائِيَّ وَالْإِسْرَاعَ ، فَإِذَا قُلْتَ :
 « مُسْرِعًا » ثَبَتَتْ حَالُهُ مَجِيئُهُ^(٣) بِذِكْرِ الْحَالِ فَكَانَتْ كَالْمُؤَكَّدَةِ فِي الْمَعْنَى .
 وَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ الَّتِي^(٤) تَقَامُ مَقَامَ الْفِعْلِ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٣٦ ، ومنهج السالك : ٢٠٧ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٣٩١/١ : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر

لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب ؛ لأنه مفعول به » وينظر : همع الهوامع : ٨/٤ .

(٣) في الأصل : « مجيبه » .

(٤) في الأصل : « الذي » .

(٥) من سورة البقرة : الآية رقم : ٩١ .

وقوله^(١) : ﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾ الحال في هذين الموضعين وما يجري / مجراهما ٦٠ أ مؤكدتين للمعنى ؛ لأنَّ قوله : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ يُنبئُ أنه إذا كان حَقًّا كان مِنْ شَأْنِهِ التَّصَدِّيقُ ، وإنَّ لَمْ يَذْكُرْ ، فإذا ذكرتِ التصديقَ أَكَّدَتْ ، وكذلك ما جرى هذا المجرى .

وقد اختلفَ في العاملِ في « مُصَدِّقًا » في هذا الموضعِ فقيل : إنَّ العاملَ فيه معنى الابتداء^(٢) ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ المعنى لا يعملُ إلا الرفعَ ، وقيل : إنَّ العاملَ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره : وهو الحقُّ نَزَلَ مُصَدِّقًا^(٣) ، وهذا أيضًا ضعيفٌ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ وهو محذوفٌ إلا إذا دلَّ عليه دليلٌ ، ولا دليلَ ههنا ، وقيل : إنَّ العاملَ فيه هو ما في « الحقُّ » من معنى الفعل^(٤) ؛ لأنَّ « الحقُّ » بمعنى الواجب ، كأنه يريدُ : وهو الواجبُ مُصَدِّقًا . والتلخيصُ : وهو الذي يجبُ اتِّباعُهُ في حالِ تَصَدِّيقِهِ وهو لا يكونُ إلا مُصَدِّقًا . والله أعلم . هذه الحال المؤكدةُ .

والنوعُ الثاني من الحالِ : يُسَمَّى مَوْطِئًا ، ومعنى كونه مَوْطِئًا أنه جَامِدٌ ووَطْئٌ بنعتٍ مشتقَّةٍ ليصحَّ الشرطُ في كونِ الحالِ مشتقةً ، وذلك نحو قولك : جاءَ زيدٌ رجلاً مُسْلِمًا ، وَذَهَبَ عمرو عبداً صالحاً ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ وقال تعالى^(٦) : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ فالأولُ من هذا منصوبٌ على معنى الحالِ ، ولكنه جامدٌ وبعده نعتُهُ مُشْتَقٌّ فَوُطِئَ بِهِ ، وَأَغْنَى اشْتِقاقُ نعتِهِ عن

(١) من سورة هود : الآية رقم : ٧٢ .

(٢) هو رأي ابن خروف ، ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢١٥/١ .

(٣) العامل في هذه الحال عند سيبويه فعل مضمَر تقديره : أعرف ذلك أو أحقه ، أو ما شابه ذلك ، ينظر :

الكتاب : ٧٨/٢ ، ٧٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٥/١ .

(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ٩٣/١ .

(٥) من سورة الأنبياء : الآية رقم : ٩٢ ، ومن سورة المؤمنون : الآية رقم : ٥٢ .

(٦) من سورة الأحقاف : الآية رقم : ١٢ .

اشتقاقه ؛ لأنه هو في التحقيق من حيث إنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فكأنَّ مجموع الاسمين كالاسم الواحد مُشْتَقٌّ في التحقيق . فهذه الحال المَوْطَئَةُ .

والنوع الثالث من الحال : يَسْمَى مُتَمِّمًا ، وهو الحال التي تأتي بعد لَفْظِ المَصَادِرِ المَبْتَدَأَةِ ولا خَبَرَ لها مَرْفُوعٌ في الكلام ، وذلك نحو قولك : ضَرَبِي زيدا مَبْطُوحًا ، وعهدي بعمرٍو أميرًا ، وعلمي بالكتابِ جامعًا ، وما شاكل ذلك ، فإذا قلت : ضربي زيدا مبطوحًا ، فضربي مبتدأ ، والياء فيه في حكم الفاعل للمصدر ، وهو « ضرب » ، و« زيد » منصوب على أنه مفعولٌ لِلْمَصْدَرِ ، وهو « ضرب » و« مبطوحًا » منصوبٌ على الحالِ على الخِلافِ ، وقد سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ لما فيه من الفائدة .

وقد اختلفَ في العاملِ ههنا فقليل : العاملُ في الحالِ « ضرب » ؛ لأنه بمنزلة الفعلِ لأنك إذا قلت : ضَرَبِي زيدا مبطوحًا ، فمعناه : ضَرَبْتُ زيدا مبطوحًا^(١) .

وقيل : العاملُ فعلٌ مُحذوفٌ مقدرٌ على ما تقدَّمَ من الخِلافِ^(٢) . هذا على رأي من يجعل « مبطوحًا » حالًا .

(فصل) : [صاحب الحال] :

وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي في معرفة صاحب الحال ، فاعلم أنَّ صاحبَ / الحالِ لا يكون إلا معرفةً كما تقدمَ أو مقاربًا للمعرفة جامدًا على كلِّ حالٍ ٦١ أ مقدمًا على الحالِ أو في حكمِ المقدمِ مِمَّنْ يُكِنُّ أَنْ يَهَيَّأَ فِعْلُهُ .

أما كونهُ معرفةً فقد تقدمَ الحديثُ عليه^(٣) ، وأما المقاربُ للمعرفة ، فهو ما قَرَّبَ

(١) بهذا قال الحيدرة في كشف المشكل : ٤٧٦/١ .

(٢) في الصفحة السابقة .

(٣) في الصفحة رقم : ١١٥ .

بنعتٍ أو بعطفٍ أو ما يجري مجراهما ، مثالُ العطفِ : جاء رجلٌ ورجلٌ مُسرَّعينَ ،
ومثالُ النعتِ : جاء رجلٌ قرشيٌّ ضاحِكًا ، وفي القرآن الكريم^(١) : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ
حَكِيمٍ . أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴾ قوله ﴿ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ﴾ منصوبٌ على الحالِ ، وهو واقعٌ
مَوْقِعَ مأمورٍ ، كأنه قال : مَأْمُورٌ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِنَا ، وقد وَقَعَ بعدَ « أمر » الأول ، وهو
نكرةٌ ، ولكن قَرَّبَ بالنعتِ ، وهو قوله « حكيم » والعلَّةُ التي لأجلِها تَقَرَّبَتِ المعرفةُ من
النكرةِ بالنعتِ هو أَنَّ في نعتِ النكرةِ ضَمِيرًا^(٢) يعودُ إليها هُوَ هي في التحقيقِ ،
والمضمرُ معرفةٌ فتقربتِ النكرةُ به لما كان يعودُ إليها .

وإنما وجبَ أن يكونَ صاحبُ الحالِ مقدِّمًا : لأنَّ الحالَ صفةٌ كما تقدَّم ، ومن حقِّ
الصفةِ / أن تكونَ معتمدةً على الموصوفِ ، والمعتَمِدُ عليه يجبُ أن يكونَ قبلَ
المعتَمِدِ ، فإنَّ قَوِيَ العاملُ وكان متصرفًا جازَ تقديمُ الحالِ في مثل قولك : راكبًا جاءَ
زيدٌ ، على ما سيأتي بيانه في الحكمِ الجائزِ إن شاء الله تعالى .

وقولنا : « مِمَّنْ يُمْكِنُ أَنْ يَهَيَّأَ فِعْلُهُ » : احترازًا من الباري - سبحانه - فإنَّ
الهِئَةَ لا تجوزُ عليه تعالى^(٣) ؛ ولهذا لم يَجْزُ أَنْ تَقَعَ الحالُ مِنْ صِفَتِهِ جَلَّ وَعَلا عِنْدَ
المَحَقِّقِينَ ؛ لأنه سبحانه لا يفعلُ على هَيْئَةٍ ، إِذِ الْهِئَةُ لا تجوزُ إلا على الأجسامِ ، فأما
قوله تعالى^(٤) : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . . . قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ فإنما نصب « قائمًا »^(٥) على

(١) من سورة الدخان : الآية رقم : ٤ و ٥ .

(٢) في الأصل : « ضمير » .

(٣) هذا رأي المصنف ، ولم أجد من قال به غيره ، وهو مخالف لجمهور النحاة . والحال صفة ، والله سبحانه
له صفات لا تشبه صفات المخلوقين .

(٤) من سورة آل عمران : الآية رقم : ١٨ .

(٥) قال ابن عطية في تفسيره : ٥٤/٣ : « و « قائمًا » نصب على الحال من اسمه تعالى في قوله :
﴿ شهد الله ﴾ أو من قوله ﴿ إلا هو ﴾ ، وينظر البحر المحيط ٤٠٣/٢ .

أنه نعتٌ لإله ، وقد فُصلَ بالاستثناء بين النعت والمنعوت ، وهو جائزٌ ، والتقدير : لا إلهَ قائمًا بالقسط إلا هو ، وكذلك^(١) قوله تعالى^(٢) : ﴿ بَلَى قَسْدِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ ، ومثل هذا قول الشاعر^(٣) :

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

يريد : ولا يخرجُ خروجًا من في زورٍ كَلَامٍ .

ومما يدلُّ على صحة ذلك أن أكثر العلماء يشترط في الحال أن تُقدَّرَ بالانقلاب في الغالب ، والانقلاب لا يجوزُ على الباري - سبحانه - وقلنا « في الغالب » احترازًا من قوله^(٤) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ / مُصَدِّقًا ﴾ فإنَّ هذه لا تُقدَّرُ بالانقلاب وما يجري مجراها ، وسائر الأحوال تُقدَّرُ بالانقلاب ؛ لأنك إذا قلت : جاء زيدٌ راكبًا ، فقد كان قبلَ ذلك غيرَ راكبٍ ، وإذا قلت : رأيتُه ضاحكًا ، فكذلك ، وهذا حُكْمٌ لا يجبُ في جميع الأحوال ، بل قد يسوغُ ولا يسوغُ ، فافهم ذلك موفَّقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : [العامل في الحال] :

وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة العامل في الحال - فاعلم^٥ أنَّ العامل في الحال ثلاثة أنواع :

-
- (١) في الأصل : « وأما » ولا وجه لها هنا .
 - (٢) من سورة القيامة : الآية رقم : ٤ . وفي الأصل « من » مكان « أن » وهو غلط .
 - (٣) هو الفرزدق ، والبيت في : ديوانه ٢/٢١٢ ، والكتاب : ٣٤٦/١ ، وشرحه للسيرافي : ٩٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٢٤ ، والنكت عليه للأعلم : ٣٨٤/١ ، والمقتضب : ٢٦٩/٣ ، ٣١٣/٤ ، والكامل : ١٥٥/١ ، ٤٦٤ ، والمحتسب : ٥٧/١ ، والإفصاح للفارقي : ١٨٢ ، والتخمير : ٧٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٩/٢ .
 - (٤) من سورة البقرة : الآية رقم : ٩١ .

النوع الأول منها : هي الأفعال والأسماء المشتقة من الأفعال ، والمعاني المتضمنة للأفعال .

فالأفعال على ثلاثة أَصْرَبٍ : ضربٌ يَعْمَلُ في الحال بلا خِلَافٍ ، وهو جميعُ الأفعال المتصرفة ، وضربٌ يَعْمَلُ بِخِلَافٍ ، وهو الأفعال التي لا تَتَصَرَّفُ ، وضربٌ لا يَعْمَلُ فيها بلا خِلَافٍ ، وهو كان وأخواتها .

وإنما عَمِلَ الضَّرْبُ الأولُ ؛ لأنه مُتَصَرَّفٌ قَوِيٌّ ، فَعَمِلَ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

وأما الضربُ الثاني ، فَمَنْ أَعْمَلَهُ ^(١) احتجَّ بأنه فِعْلٌ ، والأحوالُ تعملُ فيها روائعُ الأفعال / كيف إلا ^(٢) ألفاظها ، وهو قولٌ قويٌّ .

والذي لَمْ يَعْمَلْهُ ^(٣) يحتجُّ بأنه ضعيفٌ غيرُ متصرفٍ لا يدلُّ على المصدر ، ويقول : المنصوبُ بعده - وإن كان مشتقاً - صفةٌ لتمييزٍ ^(٤) محذوفٍ ينوبُ منابه ، فإذا قلتَ : نِعَمَ الرجلُ راكباً ، فالتقديرُ عنده : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا رَاكِبًا . وليسَ هذا بِشَيْءٍ ؛ لأنه قد نُصِبَ الحالُ بعدَ فعلٍ التعجبِ وهو لا يَتَقَدَّرُ فيه التمييزُ ^(٥) ، لأنك تقول : ما أَحْسَنَ زيدا ضاحِكًا ، ف « ضاحِكًا » منصوبٌ على الحال .

وأما الضربُ الذي لا يَعْمَلُ في الحالِ بِغَيْرِ خِلَافٍ فهو كان وأخواتها ، وأفعالُ

(١) أغلب النحويين أجازوا عمل الفعل الذي لا يتصرف في الحال بشرط تقديم العامل في هذه الحالة ،

ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٣٦ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٣١٤/٢ ، وكشف المشكل :

٤٧٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٥٧/٢ ، وشرح

الرضي على الكافية : ٢٠١/١ ، ٢٠٥ ، ومنهج السالك : ١٩٤ ، وجمع الهوامع : ٢٨/٤

(٢) كذا في الأصل ، ولعله يريد : « كيف لا تعمل ألفاظها » .

(٣) أغلب النحاة يقيدون الفعل العامل في الحال بأن يكون متصرفاً ، ولا يتعرضون للأفعال غير المتصرفة ،

ينظر : التبصرة والتذكرة : ٢٩٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٢/٢ .

(٤) في الأصل : « لتمييز » .

(٥) في الأصل : « التميز » .

المقاربة . وإنما لم تعمل هذه في الحال ؛ لأنها لا تدل على الأحداث ، وأخبارها لا بد أن تكون أحداثاً أو مقدرة بالأحداث ، والفائدة نذكرها في أخبارها دون ألفاظها ، فعملت أخبارها دون ألفاظها .

فإن اعتراض معترض فقال : فالأفعال التي لا تتصرف لا تدل على الأحداث ، ولم عملت على مذهب من يعملها ؟

فالجواب : أنها إنما عملت بلفظها ؛ لأنه ليس لها أخبار من الأحداث تنوب منابها في العمل ، فوجب إعمالها / بأنفسها لأن معناها معنى الفعل الذي يدل على الحدث ؛ لأنك إذا قلت : نعم الرجل قائماً ، فكأنك تريد : مدحت الرجل قائماً ، وليس كذلك « كان » ؛ لأنك إذا قلت : كان زيد صاحبك مسافراً ، فليس غرضك إلا أن الصحبة وقعت في حال السفر ، لا أن الكون وقع في السفر .

وأما النوع الثاني : وهو الأسماء المشتقة من الأفعال - إذا كانت عاملة في الحال - فهي أيضاً على ثلاثة أضرب : ضرب يعمل في الحال مقدماً ومؤخراً بلا خلاف ، وضرب يعمل مقدماً ومؤخراً بخلاف ، وضرب يعمل مقدماً ، ولا يعمل مؤخراً بغير خلاف . فأما الضرب الذي يعمل مقدماً ومؤخراً بغير خلاف ، فهو : أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، تقول : هذا ضارب زيداً قائماً ، وهذا قائماً ضارب زيداً ، فالعامل في « قائماً » « ضارب » ، وتقول : هذا مضروب مبطوحاً ، وهذا مبطوحاً مضروب ، فـ « مبطوحاً » حال العامل فيه « مضروب » .

هذا قد أطلقه العلماء ولكني أقول ههنا قولاً ، وهو أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا استعملتا بالألف واللام اللذين بمعنى « الذي » لم يجز تقديم الحال عليهما^(١) ؛

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٣/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٥/١ ، ومنهج السالك : ١٩٤ .

لأنهما مِنْ صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، ومعمولُهما من جُمْلَتَيْهِمَا بِمَنْزِلَةِ الصَّلَةِ ، والصَّلَةُ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُولِ عَلَى مَا أَصْلَوهُ ، ويلزِمُ ذلكَ فيما عَمِلَا فِيهِ مِنْ حَالٍ وَغَيْرِ حَالٍ ، فتدبرُ ذلكَ موفّقًا ؛ ولهذا اشترطُوا فِي المَصْدَرِ أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ .

وأما الضَّرْبُ الَّذِي يَعْمَلُ مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا بِخِلَافِ فَذَلِكَ الصِّفَاتُ المَشْبَهَاتُ بِأَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ^(١) ، تقول : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ رَاكِبًا ، وزَيْدٌ رَاكِبًا أَحْسَنُ مِنْكَ ، وزَيْدٌ مِثْلُكَ أَمِيرًا ، وزَيْدٌ أَمِيرًا مِثْلُكَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ^(٢) : هَذَا بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ قَمَرًا ، فالعاملُ فِي « بَسْرٍ » مَا فِي « هَذَا » مِنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ وَالتَّنْبِيهِ ، وَهُوَ حَالٌ « وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ المُشْتَقِّ » ، « وَقَمَرًا » مَنْصُوبٌ عَلَى الحَالِ أَيْضًا^(٣) .

١٦٤ وقال الشيخ طاهر^(٤) : العاملُ فِي الحَالِ / فعلٌ مُحذوفٌ تَقْدِيرُهُ عِنْدَهُ : هَذَا البَلَحُ إِذَا يَكُونُ بَسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ إِذَا يَكُونُ قَمَرًا ، بِنَاءً مِنْهُ عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِ الفِعْلِ

(١) منع المبرد والصيمري والرضي ، تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة ، ينظر : المقتضب :

١٧٠/٤ ، ٣٠٠ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٩٧/١ ، وشرح الرضي : ٢٠٥/١ .

ومن أجاز ذلك الزمخشري في المفصل : ٧٩ ، ووافقه الخوارزمي في التخمير : ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ ،

وابن يعيش في شرح المفصل : ٥٧/٢ ،

(٢) من أمثلة الكتاب : ٤٠٠/١ ، والمقتضب : ٢٥١/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ٣٧ ، وشرح

الرضي : ٢٠٧/١ ، وارتشاف الضرب : ٣٥٣/٢ .

(٣) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٥٣/٢ : « فإن تقدم الحال الأولى اسم إشارة نحو : هذا بَسْرًا

أطيب منه رطبًا ، فقليل : العامل في بَسْرٍ اسم الإشارة ، وقيل : حرف التنبيه ، وذهب المازني

والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان ، وابن جني ، وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في

الحالين ، فـ (بَسْرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب ، و (رطبًا) حال من الضمير في منه ،

ونسب هذا إلى سيبويه ، وهو الذي نختاره . »

(٤) في شرحه الجمل : ق ٣٦ .

محدوفاً .

وأما الضربُ الذي يعملُ مقدِّماً ولا يعملُ مؤخراً بلا خلافٍ فهو المصدَّرُ ، تقول : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٍ عَمراً قائماً ، فـ « قائماً » منصوبٌ على الحالِ والعاملُ فيه « الضرب » ، فلو قدمته على هذا الحكم لم يجز أن تقول : عَجِبْتُ قائماً من الضَّرْبِ زَيْدٍ عَمراً ، إلا أن تكونَ الحالُ للثناء ، والعاملُ فيه « عَجِبْتُ » .

ويجوز أن تكونَ الحالُ في المسألة الأولى لزيدٍ أو لعمرو ، وإنما امتنع ذلك في المصدرِ لأن فيه « أَنْ » مقدرةٌ ، فلفظُ الفعلِ صلةٌ لها ، ومعمولُ الفعلِ من جملةِ الصِّلةِ ، والصِّلةُ لا تتقدمُ على الموصولِ ، وهذا يؤيدُ ما قلناه في اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ إذا استعملَا بالألفِ واللامِ .

فهذا الكلامُ في الأسماءِ العاملةِ في الأحوالِ إذا كانتْ مشتقةً ، - أعني

الأسماءِ - .

وأما النوعُ الثالثُ الذي يعملُ في الحالِ : فهو المعاني المتضمنةُ للأفعالِ ، فاعلم أنه لا يعملُ في الحالِ إلا معنىً قوياً^(١) ، يدلُّ على الفعلِ دلالةً قويةً ، وهو أربعةٌ

أضربٍ : معنى الإشارةِ ، ومعنى التنبيهِ ، ومعنى / الاستفهامِ ، ومعنى التشبيهِ ، ٦٤ ب
مثالُ معنى الإشارةِ والتنبيهِ أن تقولَ : هذا قائماً خيراً منه قاعداً ، فـ « قائماً » منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه ما في « ها » من معنى التنبيهِ ، أو ما في « ذا » من معنى الإشارةِ ، فإن كان العاملُ ما في « ها » من معنى التنبيهِ جازَ تقديمُ الحالِ على « ذا » ، فقلتَ : ها قائماً ذا زَيْدٍ ، وإن كان العاملُ فيه ما في « ذا » من معنى الإشارةِ لم يجزْ تقديمُ الحالِ على « ذا » .

(١) في الأصل : « يريد » .

(٢) في الأصل : « قوياً » .

ومثالُ عَمَلٍ معنى الاستفهامِ أَنْ تقولَ : كيفَ زيدٌ صانعًا ؟ فـ « صانع » منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ ما في « كيفَ » من معنى الاستفهامِ ، وإن شئتَ رفعتَ « صانعًا » على أنه خبرٌ ، و« كيفَ » في موضعٍ نصبٍ على الحالِ ، والعاملُ في الحالِ « صانع » ، وقسَّ هذا القياسَ في الاستفهامياتِ .

ومثالُ عَمَلٍ معنى التشبيهِ في الحالِ أَنْ تقولَ : كأنَّ زيدًا أسدٌ مُحاربًا ، فـ « مُحاربًا » ، منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه ما في « كأنَّ » من معنى التشبيهِ كأنك تريد : أشبهَ زيدًا أسدًا في حالةِ الحربِ ، هذا أقوى المعاني العاملة في الحالِ . وأما معنى الابتداءِ ومعنى التأكيدِ ، ومعنى النفي ، فلا تعملُ في الأحوالِ ؛ لأنها ليست بِقُوَّةٍ قوةَ هذه المعاني .

وفي التمني والترجي خلافٌ^(١) : منهم من يعملهما ، ومنهم من لا يعملهما .

[رتب الحال] :

وأما الحديثُ في المسألة السادسة / - وهي في معرفة رتَبِ الحالِ - فقد دخلَ^{١٦٥} في ضَمَنِ هذه المسألة الأولى ، وهي في معرفة رتبةِ العاملِ في التقديمِ والتأخيرِ ، فاستخرج الكلامَ من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألة السابعة - وهي في معرفة ما يتبعُ ذلك من الأحكامِ - فاعلمُ أنه يَتَّبَعُهُ ثلاثةُ أحكامٍ : حكمٌ واجبٌ ، وحكمٌ جائزٌ ، وحكمٌ ممتنعٌ .

(١) أجاز إعمالهما في الحالِ سيبويه ، ووافقه أغلب النحاة ، ينظر الكتاب : ١٤٨/٢ ، والخصائص :

٢٧٥/٢ ، والمفصل : ٧٩ ، والتخمين : ٤٢٧/١ ، وابن مالك في الألفية ، وينظر : الهمع : ٣٠/٤ .

ومتنع الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٠٤ ، وأبو حيان في منهج السالك : ١٩٩ .

فالحكمُ الواجبُ يَشْتَمِلُ على مَسَائِلَ ، منها : أنه يجبُ نَصَبُ الحالِ كما تقدّمَ
على كلِّ حالٍ ، لفظًا أو تقديرًا ، لفظًا في المعرباتِ ، وتقديرًا في مواضعِ الظروفِ
والأفعالِ والجُمَلِ .

ومنها أنه يجبُ الإتيانُ بالعامِلِ في الحالِ وجوبًا ، وذكرُها بغيرِ عامِلٍ لا يجوزُ .
ومنها أنه يجبُ أن يكونَ في الحالِ ضميرٌ يعودُ إلى صاحبِها ؛ لِيَرْتَبِطَ فائِدَتُها ؛
لأنها بمنزلةِ الخبرِ والنَّعْتِ ، وكِلَاهُمَا لا بدَّ فيه من ضميرٍ يعودُ إلى المُخْبِرِ عنه
والمنعوتِ .

وأما الجائزُ فيجوزُ [في] "مسائل :

منها أنه يجوزُ أن يَقَعَ الحالُ بِعَشْرَةِ أَشْيَاءَ :

أحدها : اسمُ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاء زيدٌ ضاربًا عمرًا .

والثاني : اسمُ المفعولِ ، نحو قولك : جاء زيدٌ محمولًا .

والثالث : المصدرُ الواقعُ موقعَ اسمِ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاء زيدٌ سعيًا ، أي :

ساعيًا ، / وفي القرآن الكريم^(١) : ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ أي : مفسدين ، ٦٥ ب

وقال تعالى^(٢) : ﴿ وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا ﴾ أي : عارفاتٍ ، وقال تعالى^(٣) : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا

رَيْبَ فِيهِ هُدًى ﴾ أي : هاديًا ، على بعضِ الأقوال^(٤) ، وقال تعالى^(٥) : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ

وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا ﴾ أي : صافين صفاً ، فالأولُ مصدرٌ في موضعِ الحالِ ، والثاني

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) من سورة المائدة : الآية رقم : ٦٤ .

(٣) من سورة المرسلات : الآية رقم : ١ .

(٤) من سورة البقرة : الآية رقم : ٢ . وسقط من الأصل قوله : ﴿ لا ريب فيه ﴾ .

(٥) ينظر : تفسير ابن عطية : ١٤٣/١ .

(٦) من سورة الفجر : الآية رقم : ٢٢ .

مصدرٌ من الأول .

والرابعُ : الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاءَ زيدٌ أَحْسَنَ من عمرو ، وسارَ عمرو أسرعَ من بكرٍ .

والخامسُ : الصفةُ المشبهةُ بالصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعِلِ ، نحو قولك : جاءَ زيدٌ مثلُ السكرانِ ، ورأيتُ عمرًا مثلَ النائمِ ، وما شاكل ذلك .

والسادسُ : الجُمْلُ ، وهي على ضربين ، ابتدائيةٌ وفعليةٌ ، فإذا كانت ابتدائيةً كان الأحسنُ أن تأتيَ معها بواوِ الحالِ ، تقول : جاءَ زيدٌ ويدهُ على رأسِهِ ، ورأيتُ عمرًا وهو يضحكُ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ وقال تعالى^(٢) : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ .

فإذا كانت الجملةُ فعليةً لم تُثبتِ الواوُ ، تقول : جاءَ زيدٌ يضربُ أبوه أخاه ، ورأيتُ بكرًا / يُكرِّمُ عمَّهُ أباه ، وما شاكل ذلك .

والسابعُ : الفعلُ ، نحو قولك : جاءَ زيدٌ يضحكُ ، ورأيتُهُ يدرسُ وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى^(٣) : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ أي : مُسْتَكْثِرًا .

والثامنُ : الفعلُ الماضي بشرطِ أن تكونَ معه « قد » ظاهرةً أو مقدرةً ، فالظاهرةُ في مثل قولك : جاءَ زيدٌ قد اصْفَرَ من الخوفِ ، ورأيتُهُ قد لَوَّحَتْهُ الشَّمْسُ ، ومثالها مقدرةٌ في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ أَوْجَاءُ وَكُنَّ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ والمعنى : قد حَصِرَتْ

(١) من سورة المائدة : الآية رقم : ٩٥ . وفي الأصل : « ولا تقتلوا » .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ٤٣ . وفي الأصل : « ولا تقربوا » .

(٣) من سورة المدثر : الآية رقم : ٦ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٩٠ .

صدورهم^(١) .

والعاسع : في موضع الجار والمجرور في مثل قولك : رأيتُ زيداً في الدارِ ، ونَزَلْتُ على عمرو في البُستانِ ، وما شاكل ذلك .

والعاشرُ : في موضع الظروفِ على شرطِ أحكامِ الظروفِ ، وذلك في مثل قولك : رأيتُ زيداً أمامك ، وعجبتُ من القتالِ خَلَفَكَ ، وما شاكل ذلك .

ومن مسائلِ الجائزِ أنْ يتقدمَ نعتُ النكرةِ عليها فينتصبَ على الحالِ ، وذلك في مثل قولك : جاءَ مسرعاً رجلٌ ، وكان الأصلُ : رجلٌ مسرعٌ فلما تقدمَ - وهو

لا يتقدمُ - النعتُ على المنعوتِ نُصِبَ على الحالِ ؛ لأنها أشبهُ شيءٍ بالنعتِ / من طريق الاشتقاقِ وتَحْمُلِ الضميرِ والاعتمادِ والتنكيرِ وصحةِ الفائدةِ ، وكان الأصلُ أنْ يكونَ متأخراً ، ويكونَ نعتاً .

وههنا اعتراضٌ يقالُ فيه : إنَّ مُسرِعاً وَقَعَ على هذا حالاً مِنَ النكرةِ ، وقد قَدِّمْتُ أنه لا يقعُ الحالُ مِنَ النكرةِ حتى تُقَرَّبَ ، وَلَنْ يَقْرَبَهَا إِلَّا النعتُ هذا ، وقد وَقَعَ حالاً ! .
فالجوابُ أنَّ الحالَ لا تكونُ معتمدةً إِلَّا على صاحبِها ، بمعنى أن تأتي بعدهُ ، فإذا أتتْ بعدَ النكرةِ وجَبَ تقريبُ النكرةِ وتأخيرُ الحالِ بعدها ، وههنا قد تقدمَ للقُرْبِ فنُصِبَ لِيُعْلَمَ أنَّ تقديمَ النعتِ على المنعوتِ لا يجوزُ ، وَخَصَّ بأنْ يُجَابَ فيه حالاً لما ذكرنا ، ولأنه يكونُ حالاً على وجهٍ لو كان « الرَّجُلُ » معرفةً في قولك : جاءَ الرَّجُلُ مُسرِعاً .

(١) نسب ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ٣٧ هذا القول إلى الأخفش ، وإنما قصد الأخفش على قراءة قتادة ، قال الأخفش في معاني القرآن : ٢٦٣/١ « ف » حصرة « اسم نصبته على الحال » وحصرته « فَعَلْتُ ، وبها نقرأ . » « حصرة » امرأة الحسن و قتادة ويعقوب ، ووزنها : نَبَقَة ، وبها قال المهدوي عن عاصم في رواية حفص كما في البحر المحيط : ٣١٧/٣ ، وينظر إتحاف فضلاء البشر : ٥١٨/١ .

ومنهم من يقول : في « الرجل » ههنا ضربٌ من التعريف ، والله أعلم بالصواب .
ومنها أنه يجوز أن تكون الحال من الفاعل ، نحو : جاء زيدٌ ضاحكًا ، ومن
المفعول ، نحو : رأيتُ زيدًا راكبًا .

ومنها أنه يجوز تقديم الحال على الفعل والفاعل وتأخيرها عنهما وتوسيطها
بينهما إذا كان الفعل متصرفًا كما تقدم .

ومنها أنه يجوز أن تتابع الأحوال الكثيرة ، تقول : جاء زيدٌ ضاحكًا فرحًا
مسرورًا ، وذلك تشبيهًا / بالأخبار والنعوت .

ومنها أنه يجوز أن يعمل في الحال المحذوف الذي تعلق به الحروف ويعمل في
الظروف ، وذلك في مثل قولك : زيدٌ في الدار واقفًا ، وعمرٌ عندك مقيمًا ، فقولك :
« في الدار » في موضع الرفع خبرٌ ، وهو يقدر بـ « كائنٍ ، أو مستقرٍّ » ، وهو العامل
في الحال ، ويجوز لك أن ترفع « قائمًا »^(١) و « مقيمًا » على أنهما الخبر ، قال الله
تعالى^(٢) — على القول الأول — : ﴿ إِنِ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ؕ آخِذِينَ
مَاءً أَسْفَلَ مِنْهُمْ ؕ قَدْ آخِذِينَ مَنُصُوبًا عَلَى الْحَالِ ، وَخَيْرٌ « إن » في موضع قوله :
﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ وقال تعالى^(٣) — على القول الثاني — : ﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ
خَالِدُونَ ﴾ .

(٤)

ومنها أنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ راكبًا سائرًا ، تجعل « راكبًا » حالًا
للزائري ، و « سائرًا » حالًا للمرئي ، وعلى العكس من ذلك ، وذلك راجع إلى النية .
ومنها أنه يجوز أن تقول : زيدٌ أخوك قائمًا ، إن أردت الأخوة من الصداقة

(١) لعله يريد « واقفًا » كما في المثال السابق .

(٢) من سورة الذاريات : الآية رقم : ١٥ . وفي الأصل : « آخِذِينَ بِمَا » بزيادة باءٍ ليست في المصحف .

(٣) من سورة التوبة : الآية رقم : ١٧ .

(٤) لعله يريد : « رأيتُ » ليسنا بفتح كسيرة .

جاز ، وإنْ أَرَدْتَ الْأُخُوَّةَ مِنَ النَّسَبِ لَمْ يَجْزْ^(١) ، وإنما جازَ مِنَ الصَّدَاقَةِ ؛ لأنَّ في « أخ »

معنى الفعل ، كأنك تريدُ : يُؤَاخِيكَ قائماً ، وإنما لَمْ يَجْزْ إذا كان بمعنى النسب ؛

لأنه يكون / التقديرُ : زيدٌ أخوك في حالِ القيامِ ، ولو كان كذلكَ لكانَ يَسْمَى أَخًا له

في حالٍ دونَ حالٍ ، وذلك فاسِدٌ ، فإنْ قلتَ : هذا بَسْرٌ أَطْيَبُ منه قَمراً ، جازَ النصبُ ،

ويكونان حالين ، والتقديرُ : هذا في حالةِ كونهِ بَسْرًا أَطْيَبُ منه في حالةِ كونهِ قَمراً ،

فإنْ قلتَ : هذا بَسْرٌ أَطْيَبُ منه عنبٌ ، لَمْ يَجْزِ النصبُ ، وإنما جازَ في المسألة الأولى ،

ولم يَجْزْ في الثانية ؛ لأنَّ الحالَ متحوِّلةً ، ألا ترى أنَّ البَسْرَ يَتَحَوَّلُ قَمراً ، ومن شَرَطِ

الحالِ التَّحَوُّلُ ، ولم يَجْزْ في المسألة الثانية ؛ لأنَّ البَسْرَ لا يكونُ عنبًا ، فإنْ قلتَ :

هذا عنبًا أَطْيَبُ منه زَيْبًا ، جاز .

(فصل) : [أحكام المنع في الحال] :

وأما الممتنعُ فهو يشتملُ على مسائلَ منها :

أنه يمتنعُ أَنْ تَقَعَ الحالُ من النَّكِرَاتِ غيرِ المقربةِ كما تقدَّم ؛ لأنها في الأصلِ في

حكمِ الخبرِ بالمجهولِ عَنِ المعروفِ .

ومنها أنه يمتنعُ أَنْ تَقَعَ الحالُ بِصِفَةٍ لازِمةٍ لا يَقْدَرُ فيها التَّحَوُّلُ في الأغلبِ ،

لو قلتَ : جاءَ زيدٌ أَصْفَرُ ، من اللونِ الذي هو عليه خِلْقَةٌ لَمْ يَجْزْ ، فإن كان من شَيْءٍ

عَرَضَ له جازَ ، وكذلك لو قلتَ : جاءَ زيدٌ طويلاً أو قصيراً ، أو ما يجري هذا المجرى

من الخِلْقِ الثابتةِ التي لا تتحوَّلُ لَمْ يَجْزْ ، فإنْ قَدَّرْتَ معنى غيرَ ذلك جازَ .

ومنها أنه يمتنعُ أَنْ تَتَقَدَّمَ / الحالُ على العاملِ إذا كانَ غيرَ متصرفٍ ، وإذا كان

العاملُ فيه الذي يعلِّقُ بِهِ الحَرْفُ والظَرْفُ ، في مِثْلِ قولك : زيدٌ في الدارِ واقِفًا ،

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٢ .

لو قلت : زيدٌ واقفاً في الدارِ ، لم يجزْ ، فأما قول الله تعالى^(١) : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ففي ﴿ كَافَّةً ﴾ قولان : منهم من يجعله حالاً^(٢) ، ويقول : العاملُ فيه « أرسلنا » ، والحالُ للناسِ* ، وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ ، والتقديرُ : وما أرسلناك للناسِ إِلَّا كَافَّةً ، واللامُ أيضاً متعلقةٌ بـ « أرسلنا » ، واللامُ بمعنى « إلى » عند بعضهم^(٣) ، وهذا ردٌّ على اليهود الذين يقولون : إنه رسولٌ إلى العربِ ، وليس برسولٍ إلى اليهودِ ، وقد صحَّ أن اليهودَ من جُملةِ الناسِ فصَحَّ بهذا أنه رسولٌ إليهم ، فيبطلُ بهذا أن يكونَ العاملُ في ﴿ كَافَّةً ﴾ قوله ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ وإذا بطلَ كونه عاملاً فيه بطلَ أن يكونَ متقدماً عليه وهو العاملُ ، فينتجُ لك من هذا أن العاملَ إذا كان في الذي تعلقَ به الحرفُ لا يجوزُ تقديمه .

والقول الثاني^(٤) : هو أن ﴿ كَافَّةً ﴾ من صفةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، وهو حالٌ من الكافِ ، و ﴿ كَافَّةً ﴾ بمعنى كافاً ، والهاءُ فيه للمبالغةِ لا للتأنيثِ ، وهذا موجودٌ في كلامِ العربِ ، يقولون : ما رأيتُ زيدا للعربِ / إِلَّا نَسَابَةً ، وما هو به إِلَّا عَلامَةٌ ، ومعنى كونه كافاً أنه يكفُّ الناسَ من الكُفْرِ وما يجري مجراه من المعاصي ، والأولُ أقربُ إلى الأفهامِ .

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ٢٨ .

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١٠٦٩/٢ ، وضعف هذا الرأي .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هو قول الزجاج ، ينظر : معاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٢٥٤/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس :

٣٤٧/٣ ، والكشاف للزمخشري : ٢٦٠/٣ ، والتبيان : ١٠٦٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك :

٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط : ٢٨١/٧ .

* أ ب ج : مصاحبه الحال : « الناس » .

ومنها أنه يمتنع عند بعضهم تقديم الحال إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر^(١) ،
 نحو قولك : مررتُ بزيدٍ راكباً ، إن كانتِ الحالُ لزيدٍ لم يَجْزُ أَنْ تقولَ : مررتُ راكباً
 بزيدٍ ، وإن كانتِ الحالُ للتاءِ جازَ ذلك . وإنما لم يَجْزُ في المسألة الأولى ؛ خشية
 الالتباس ؛ لأنه يصلحُ أن يكونَ الركوبُ لك ولزيدٍ ، فإنَّ ظَهَرَ الفرقُ بلفظٍ أو معنى جازَ
 ذلك .

ومنها أنه يمتنع أن تقع الحالُ بالجامداتِ إلا إذا قُدِّرَتْ بالمشتقاتِ وكانتِ نائبةً
 منابها أو معمولةً لها على حسبِ الخلافِ ، وذلك في مثل قولك : ^(٢) ادخلوا الأولُ
 الأولُ ، وكلمته فمأ لقمٍ ، وبعثُ السَّلعةَ يدًا بيدي ، ورجعَ عودَهُ على بَدْنِهِ ، هذه فيها
 مذهبان : منهم من يجعلها نائبةً منابِ الأحوالِ ومتضمنةً لإعرابها^(٣) ، ومنهم من
 يجعلها معمولةً لأحوالٍ محذوفةٍ^(٤) ، فإذا قلتَ : ادخلوا الأولُ الأولُ ، فمعناه على القولِ
 الأولِ : ادخلوا مُتَرَتِّبِينَ ، أيْ : على هذه الحالِ ، ومعناه على القولِ الثاني : ادخلوا
 مُرَتَّبِينَ ، الأولُ أَوْلَى بالتقديمِ ، فالحالُ في التقديرِ الأولِ تُقَدَّرُ تقديرَ اللازمِ ؛

(١) ينظر : الكتاب : ١٢٤/٢ ، والأصول : ٢١٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٩/٢ ، وشرح
 الرضي : ٢٠٦/١ ، ولم يمنع ابن مالك من ذلك ولكن جعله ضعيفاً في التسهيل ثم صححه في
 الشرح ، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ سبأ - ٢٨ ، ورد علل المانعين
 الزجاج والزمخشري ، وصرح بأن أكثر النحويين لا يجيزون تقدم الحال على صاحبه المجرور ، وذكر
 من العلماء المجيزين لذلك : ابن برهان ، وأبو علي في التذكرة ، ثم أورد عدة شواهد شعرية على ما
 ذهب إليه . ينظر شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ .

ونسب الرضي في شرح الكافية : ٢٠٦/١ المنع إلى الكوفيين .

(٢) من أمثلة الكتاب : ٣٩٨/١ مع اختلاف يسير ، والمقتضب : ٢٧١/٣ وغيرهما .

(٣) هو رأي سيبويه ، ينظر الكتاب : ٣٩١/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٠٠/١ ، وشرح المفصل لابن
 يعيش : ٦١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٤/٢ .

(٤) هو مذهب الكوفيين ، ينظر المراجع السابقة ، وشرح الرضي : ٢٠٣/١ ، ومنهج السالك : ١٨٥ .

لأنها مأخوذة من « تَرْتَبَ »^(١) وفي التقدير الثاني تقدير المتعدي ؛ لأنها مأخوذة من / ٦٩ أ
« رَتَّبَ غَيْرَهُ » إذا جعله في رُتْبَةٍ يَسْتَحِقُّهَا ، وكذلك مثالُ المسألتين الأخريين ،
وما جاء من جنسهما ، فافهم ذلك مَوْفَقًا .

(١) في الأصل : « ترتيب » .

(باب التمييز)^(١)

وفوائدهُ مَحْصُورَةٌ تحتَ ثمانِيٍّ^(٢) مسائلَ : يقالُ في الأولى منها : ما حقيقةُ التمييزِ ؟ ويقالُ في الثانية : ولمَ أُتِيَ بِهِ في الكلامِ ؟ ويقالُ في الثالثة : وأين يستعملُ ؟ ويقالُ في الرابعة : وما المُمَيِّزُ مِنْ أنواعِ الأَسْمَاءِ ؟ ويقالُ في الخامسة : وبعدَ كَمْ يَقَعُ مِنْ معاني الكلامِ ؟ ويقالُ في السادسة : وما شرائطُ التمييزِ في الاستعمالِ ؟ ويقالُ في السابعة : وهل يُنْصَبُ التمييزُ بِعَامِلٍ أو بِغَيْرِ عَامِلٍ ؟ ويقالُ في الثامنة : وما يتبعُ ذَلِكَ مِنَ الأحكامِ ؟ .

(فصل) : [في حقيقة التمييز] :

أما الحديثُ في المسألةِ الأولى - وهي قولنا : ما حقيقةُ التمييزِ ؟ - فاعلمُ أَنَّ التمييزَ هو تبيينُ الأجناسِ وتفسيرُها ، ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُجَابَ فِيهِ تَمِيِزًا ، أو تَبْيِينًا ، أو تَفْسِيرًا ؛ بدليلِ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تُثَبَّتَ بِأَحَدِ اللَّفْظَيْنِ وتنفيَ بِالْآخَرِ ، فلا تقول : ميزتُ هذا وما فَسَّرْتُهُ ، ولا بَيَّنَّتُهُ ، وما / فَسَّرْتُهُ ولا مَيَّزْتُهُ .

ب ٦٩

[فائدة التمييز] :

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثانية - وهي قولنا : ولمَ أُتِيَ بِهِ في الكلامِ ؟ -

(١) في الأصل : « فصل باب التمييز » .

(٢) في الأصل : « ثمان » .

فليس إلا للاختصار والإيجاز ؛ لأن قولك : عندي عشرون درهماً ، أخصر وأوجز من أن تقول : عندي عشرون كل واحد منها درهم ، وقولك : هذا أحسن منك وجهاً ، أخصر وأوجز من قولك : هذا يزيد حسن وجهه على حسن وجهك ، وكذلك سائر مسائل التمييز على هذا القياس .

[متى يستعمل التمييز] :

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي قولنا : وأين يستعمل التمييز؟ - فاعلم أن التمييز لا يستعمل إلا حيث يخشى الالتباس ؛ لأنك إذا قلت : عندي عشرون ، ولم تذكر التمييز ، وقع الالتباس في أجناس المميزات ؛ لأن الكلام يحتمل الإشارة إلى كل جنس ، فإذا قلت : عندي عشرون رجلاً ، زال الالتباس ؛ لأنك ميزت هذا الجنس عن غيره ، وكذلك إذا قلت : أكرم يزيد ، ولم تذكر الخصلة التي تقدمه وتميزه بذكرها عن غيره ، فإنه يقع / الإبهام حين ذلك ، ولا يعلم بأي شيء تقدمه به حتى تقول : أكرم به صاحباً ، أو والداً ، أو ولداً ، أو ما يجري مجرى ذلك ، وصاحباً ههنا ليس هو التمييز على الحقيقة ؛ لأنه صفة ، والتمييز لا يكون إلا جنساً ، وإنما هو صفة للجنس المحذوف ، كأنك تريد : أكرم يزيد رجلاً صاحباً ، ومنهم من يجعل هذا حالاً واقعاً موقع التمييز ، أو تمييزاً واقعاً موقع الحال^(١) .

والفرق بينهما أن التمييز لتبيين الجنس ، والحال لتبيين صفة الجنس ، فالتقارب بينهما من هذا الوجه ؛ ولهذا يجوز أن يجاب في المشتق الذي يحل محل التمييز بالتمييز مرة وبالحال أخرى . ومنهم من يقول : هذا تمييز على حاله ، وليس بشيء . وسنزيد هذا إيضاحاً في الأحكام إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر الأصول : ٢٢٧/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣١٨/١ .

وأما حيث لا يُخشى الالتباس معه فلا يجب الإتيان بالتمييز ، وحيث لا يُخشى / الالتباس في مثل أن يُقال لك : كم عندك من الدراهم ؟ فتقول مجيباً : ٧٠ ب
عندي عشرون ، ونحو أن يقول القائل : ما زيد إلا صاحبٌ مُنصفٌ ، فتقول مجيباً له
في هذا الشأن : أكرّم به ! وما شاكل ذلك يُجرى مجراه ، وأما قوله تعالى ^(١) :
﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ فإنما حذف التمييز ههنا للإبهام زيادة في التكليف ؛ ولهذا وقع
الخلاف : هل هم تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا ؟ أو تِسْعَةَ عَشَرَ جَنَسًا من الملائكة ؟ أو تِسْعَةَ عَشَرَ
صَفًا ؟ على ما يذكره علماء التفسير ^(٢) ، ولو لم يرد الإبهام لقال : تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا ؛
لأنهم ملائكةٌ بلا خلافٍ ، ولكن هذا العدد يحتمل أن يميز بالواحد المفرد ، نحو :
« مَلَكٌ » وبالواحد الذي يدلُّ على الجمع نحو : الجنس ، والصف ، والألف ، والمحقق
من المفسرين تناوله على ملكٍ واحدٍ ^(٣) ، ويقول : تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا ، ويقول : قد أغنى
ذكرُ الملائكة بعده عن التفسير ، وهو قوله ^(٤) : « وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً » /
والذي يدلُّ على أنه أراد الإبهام على المذهب الثاني قوله ^(٥) : « وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمُ إِلَّا
فِتْنَةً » فمذهب من يقول : التمييز محذوف ^(٦) أن الفِتْنَةَ وَقَعَتْ في إبهام التمييز هل هو

(١) من سورة المدثر : الآية رقم : ٣٠ .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : ١٥٩/٤ عند قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ : « أي : يلي

أمرها ويتسلط على أهلها تسعة عشر ملكًا ، وقيل : صنفًا من الملائكة ، وقيل : صفاً ، وقيل :

نقيباً » ، وينظر : البحر المحيط : ٣٧٥/٨ .

(٣) هو رأي جمهور المفسرين ، ينظر : تفسير الطبري : ١٠٠/٢٩ ، وزاد المسير لابن الجوزي : ٤٠٧/٨

قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣٧٥/٨ : « التمييز محذوف والمتبادر إلى الذهن أنه ملك ألا ترى

العرب وهم فصحاء كيف فهموا منه أنه ملك ... » ، وينظر : روح المعاني : ١٢٦. ١٢٥/٢٩ .

(٤) من سورة المدثر : الآية رقم : ٣١ .

(٥) من الآية السابقة نفسها .

(٦) ينظر البحر المحيط : ٣٧٥/٨ .

مما يَقْتَضِي الْمَفْرَدَ ؟ أَوْ هَلْ هُوَ مِمَّا يَقْتَضِي الْجَمْعَ ؟ ومذهب من يقول إِنَّ ذَكَرَ الْمَلَائِكَةِ يَقُومُ مَقَامَ التَّمْيِيزِ^(١) أَنَّ الْفِتْنَةَ وَقَعَتْ فِي ذِكْرِ «تِسْعَةَ عَشَرَ» عَلَى مَعْنَى: لَمْ كَانُوا تِسْعَةَ عَشَرَ دُونَ أَنْ يَكُونُوا أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَرِدِ الْإِبْهَامُ فِي الْعَدَدِ فَالْوَاجِبُ ذِكْرُ التَّمْيِيزِ ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ^(٢) : «ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا» وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً»^(٤) «وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً» وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ ، مَوْجُودٌ .

[التَّمْيِيزَات]

(فصل) : وَأَمَّا الْحَدِيثُ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ ، وَهِيَ قَوْلُنَا : وَمَا الْمُمَيِّزُ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَسْمَاءِ ؟ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُمَيِّزَ مِنَ الْأَسْمَاءِ هُوَ / الذَّوَاتُ الْجَامِدَةُ الشَّائِعَةُ فِي جِنْسِهَا أَوْ فِي مَعَانِي الصِّفَاتِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْإِبْهَامَ .

فَالذَّوَاتُ مِثْلُ قَوْلِكَ : عِنْدِي عَشْرُونَ ، هَذَا عِبَارَةٌ عَنْ ذَوَاتٍ شَائِعَةٍ فِي الْمَعْدُودَاتِ فِيهَا إِبْهَامٌ لَا يَزُولُ إِلَّا^(٥) بِذِكْرِ التَّمْيِيزِ ، وَالْأَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ مَا يَصِحُّ عَدُّهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : عَشْرُونَ رَجُلًا ، أَوْ دِرْهَمًا ، زَالَ الْإِبْهَامُ ، وَتَجَلَّى الْمَعْدُودُ .

وَمِثَالُ مَعَانِي الصِّفَاتِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْإِبْهَامَ ، قَوْلُكَ : أَكْرَمُ بَزِيدٍ خَلِيلًا ! وَنَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَأَنَا أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ، فَإِذَا قُلْتَ : أَكْرَمُ بَزِيدٍ ! ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَصِفَهُ بِأَيِّ مَعْنَى شِئْتَ أَنْ تَمْدَحَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : خَلِيلًا ، أَوْ صَاحِبًا ، زَالَ الْإِبْهَامُ بِأَنْ تُثَبِّتَ مَا بِهِ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ وَإِلَّا فَكَانَ يَصْلَحُ أَنْ تَقُولَ : أَكْرَمُ بَزِيدٍ فَارِسًا ، أَوْ صَاحِبًا ، أَوْ خَلِيلًا ،

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٨/٥ ، والبحر : ٣٧٦/٨ .

(٢) من سورة الحاقة : الآية رقم : ٣٢ .

(٣) من سورة ص : الآية رقم : ٢٣ .

(٤) من سورة الأحقاف : الآية رقم : ١٥ .

(٥) في الأصل : « إلى » .

أو ما يَجْرِي مَجْرَى ذلك . وعلى هذا القياس سائر المسائل من هذا الجنس .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الخامسة ، - وهو قولنا : وبعد كم يَقَع التمييز؟ -

فهو يَقَعُ بعدَ مواضع - على سبيلِ التقريبِ للمتعلِّمِ ، / وإلا فهو يَقَعُ بعدَ شيءٍ يَقَعُ مِنْ^١ ٧٢ أ
شيءٍ :

الموضعُ الأولُ : أن يَقَعُ بعدَ الأعدادِ ، والعددُ على أَضْرَبٍ : آحادٌ ، وعشراتٌ ،
ومئتين ، وألوفٌ .

ففي وقوعِهِ بعدَ الآحادِ خِلَافٌ ، منهم من يجيزُهُ ومنهم من لا يجيزُهُ^(١) ، فمن أجازَهُ
يقول^(٢) : عندي ثلاثةُ أثوابٍ ، وخمسةُ دراهمٍ^(٣) ، وما شاكل ذلك ، ويأتي به مجموعاً ؛
لأنه عندهُ بمنزلةِ النعتِ ، فلو أتى بالتمييز مُفَرِّداً لَتَنَاقَضَ اللفظُ ، ويحتجُّ بقوله
تعالى^(٤) : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ . ومن لا يجيزُهُ يقول : هذا لا يستعمل إلا مضافاً إلى
جنسِهِ ، وإضافتُهُ تغني عن تمييزِهِ ، فيقول : عندي ثلاثةُ أثوابٍ . ومنهم من يجيزُ :
ثلاثةُ أثوابٍ ، بالرفع على أنه تابعٌ لثلاثةٍ بمعنى النعتِ^(٥) ، والأحسنُ في مثلِ هذا ألاَّ
يستعملَ إلا مُضافاً .

وإذا وَقَعَ التمييزُ بعدَ أعدادِ المئينِ والألوفِ لم يَقَعْ إلاَّ بعدَ تنوينٍ أو نونٍ تثنيةٍ ،

(١) أي لا يجيزُهُ منصوباً منوناً ، ولكن يلزمه الجر على الإضافة ، وهو سيبويه والمبرد ، ينظر الكتاب :

٢٠٦/١ ، والمقتضب : ١٥٨/٢ .

(٢) ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣١٧/١ ، وكشف المشكل : ٤٩١/١ .

(٣) في الأصل : « دراهم » .

(٤) من سورة الكهف : الآية رقم : ٢٥ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب : ٥٦٦/٣ : « هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين العدد

إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة ، وذلك الوصف ، تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون ، وثلاثة مسلمون ،

وثلاثة صالحون . فهذا وجه الكلام ؛ كراهية أن تجعل الصفة كالاسم ، إلا أن يضطر شاعر ... » .

مثاله بعد التنوين : عندي مائة درهمًا ، وخَمْسِمِائَةٍ ثوبًا ، وألف دينارًا ، وعشرة آلاف درهمًا ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا / تِسْعًا ﴾^{٧٢ ب} سنين : منصوبٌ على التمييز وإن كان مجموعًا ؛ لأنه عدَدُ آحادِ المائتين ، والتمييزُ إذا وقعَ بعدَ أعدادِ الآحادِ كان مجموعًا كما تقدم . ومثاله بعد الثَّوْنِ قولك : عندي مائتان درهمًا ، وألفان ثوبًا ، قال الشاعر^(٢) :

إذا عاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْبَشَاشَةُ وَالْفَتَاءُ

وإن وقعَ التمييزُ بعدَ العَشَرَاتِ لم يَخْلُ إما أن تكونَ مفردةً ، أو مُركَّبةً مع غيرها ، أو مثناةً ، أو مجموعةً ، فإن كانتَ مُفْرَدَةً كانَ التمييزُ بعدها بلفظِ الجَمْعِ ، نحو قولك : عندي عشرة رجالًا ، إذا لم تُضَفْ ، وعَشْرُ نِسْوةٍ ، على الخِلافِ المتقدم ، وإذا كانتَ مركَّبةً أو مثناةً أو مجموعةً لم يكنِ التمييزُ إلا مفردًا ، نحو قولك : خمسة عشر رجلًا ، وعشرون امرأةً ، وثلاثون ثوبًا ، وما شاكل ذلك .

هذا حكمُ التمييزِ بعدَ العدَدِ . ويدخلُ ضِمْنُ العدَدِ التمييزُ من المِكْيَلِ والمَوْزُونِ والمسُوحِ ، نحو قولك : عندي مَدَّانِ بُرٍّ ، وصاعانِ شَعِيرٍ ، وقفيزانِ قمرٍ ، ورِطْلانِ^(٣) دهنًا ، وأوقيتانِ زَيْتًا ، / وما جرى هذا المَجْرَى ، والمسوحُ نحو قولهم :^{٧٣ أ} ما في السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا ، وما في الثَّوْبِ قَدْرُ شِبْرِ طَاهِرٍ ، وعلى التَّمَرَةِ

(١) من سورة الكهف : الآية رقم : ٢٥ . والمُسَرَّورُ « سِينٌ » أن بدل منه « ثَلَاثٌ » المَبْدِيَانِ / ٨٤٤ .

(٢) ورد هذا البيت في الكتاب مرتين ، المرة الأولى في : ٢٠٨/١ منسوباً إلى الرَّبِيعِ بْنِ ضَبْعٍ الْغَزَارِيِّ ،

والأخرى في : ١٦٢/٢ منسوباً إلى يَزِيدَ بْنِ ضَبْعَةَ ، وهو في أغلب المصادر منسوب الرَّبِيعِ . وهو في

المقتضب : ١٦٦/٢ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٥/١ ، والأصول : ٣١٢/١ ، والجمل : ٢٤٢ ، والنكت

على كتاب سيبويه للأعلم : ٣٠٨/١ ، والفصول الخمسون : ١٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش :

٢٣ ، ٢١/٦ ، وكشف المشكل : ٤٨٩/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٢٨ ، ٣٥١ ، والخزانة :

٣٧٩/٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ . وخرَّجه سيبويه على الضرورة التمرية .

(٣) « رِطْلٌ » : يفتح الراء وكسرهما ، وهو نصف منأ . الصحاح (رطل) .

مثلها زَيْدًا ، وما شاكل ذلك ، ويريدون بالممسوح الذي يُقَدَّر فيه الذَّرْعُ^(١) وما يجري مجراه ، وإنما كانت هذه تدخل في ضَمَنِ العَدَدِ ؛ لأنها تَقْتَضِي العَدَدَ في الحَقِيقَةِ .

ويقع التَّمْيِيزُ بَعْدَ ما يَصَحُّ فِيهِ المِقْدَارُ ، نحو قوله تعالى^(٢) ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ يريد : مقدار مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ، وإنما وقع بعد هذه ؛ لأنه^(٣) فيه معنى الوزن ، والوزن فيه معنى العَدَدِ كما تقدم ، والعَدَدُ يَعْمُ جميع الذواتِ المعدودة ، فوجب تمييزه ؛ ليعلم وقوعه على ذاتِ دُونَ ذاتٍ .

ويَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ الفِعْلِ والفاعلِ ، نحو قولهم : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، وَتَصَبَّبَ

بَدَنُهُ عَرَقًا ، وَطَبَّتْ بِهِ نَفْسًا ، وَقَرَّبَهُ عَيْنًا ، / وما شاكل ذلك يجري مجراه ، وهو مع ٧٣ ب هذا النوع يَقْدَرُ في التحقيقِ فاعِلًا ؛ لأنك إذا قلت : طَبَّتْ بِهِ نَفْسًا ، كان المعنى : طَابَتْ بِهِ نَفْسِي ، وكذلك : ضِيقَتْ بِهِ ذَرْعًا : ضَاقَ بِهِ ذَرْعِي ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الطَّيِّبَ في الحَقِيقَةِ راجعٌ إلى النفسِ ، وكانت النفسُ في الأصلِ مضافةً إلى الفاعِلِ ، فتقدم المضافُ إليه فولي الفعلَ قَرَفَعَ بِهِ ، وتأخَّرَ المضافُ فَلَمْ يَجْزُ رَفْعُهُ لئلا يكونَ للفِعْلِ فاعِلًا على غَيْرِ الاشتراكِ^(٤) ، وَجَرَّهُ مُتَتَبِعٌ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ وَلَا حَرْفٍ جَرٍّ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا نَصْبُهُ ، وخرجَ على سبيلِ التَّبْيِينِ والتفسيرِ .

ومن جُمْلَةِ ما يَقَعُ فِيهِ التَّمْيِيزُ بَعْدَ الفِعْلِ والفاعلِ : كَفَى ، وَنِعَمَ ، وَيَتَسَّ ، وَحَبَّذَا ، وَأَفْعِلَ بِهِ - في صيغةِ التعجبِ - ، تقول : كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ، وَنِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَيَتَسَّ غَلَامًا صَاحِبُكَ ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلًا ، وَأَكْرَمَ بِهِ صَاحِبًا ، فما وقع جامدًا بعد

(١) قال الفيومي في المصباح المنير : (ذرع) : « وذراع القياس : ست قبضات معتدلات .

(٢) من سورة الزلزلة : الآيتان رقم : ٧ و ٨ .

(٣) في الأصل : « الآية » .

(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٨/٢ .

١٧٤ هذه فهو تمييزٌ بلا خلافٍ ، وما وَقَعَ مشتقاً ففيه خلافٌ^(١) ، منهم من يجعله حالاً / لِحَقِّ الاشتقاق ، ومنهم من يجعله تمييزاً مِنْ لَفْظِهِ ، ومنهم من يجعله صِفَةً لتمييزٍ محذوفٍ ، ويقول : نَابَتِ الصِّفَةُ مِنْابَ الموصوفِ ، فإذا قلتَ : حَبَّذا زيدٌ صاحباً ، فمعناه عندَ صاحبِ هذا القولِ الآخرِ : حبذا زيدٌ رجلاً صاحباً .

والأحسنُ أنْ يَقَعَ التمييزُ بعدَ « حَبَّذا » مجروراً بـ « مِنْ » لِيُفَرِّقَ بين الحالِ والتمييزِ بعدها .

ويقعُ التمييزُ بعدَ الصِّفَةِ المشبهةِ بِاسْمِ الفاعِلِ^(٢) ، نحو قولك : أنا أحسنُ منك وجهاً ، وأطيبُ رائحةً ، وأزكى عملاً ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى^(٣) : « أنا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا » .

ويقعُ التمييزُ بعدَ المبتدأ والخبرِ إذا كانَ فيهما مَعْنَى من الوَصْفِ ، نحو قولك^(٤) : لله دَرَهٌ فارِساً ، ولله أبو زيدٍ رجلاً ، والكلامُ في فارِسٍ / كالكلامِ فيما تقدَّم من التمييزاتِ المشتقةِ .

ويقعُ التمييزُ بعدَ كِنَايَاتِ التعجبِ ، نحو قولك : يَا لَكَ بَطْلاً ، وَيَا لَكَ جَوَاداً ، وَنَاهِيكَ بِعَمْرٍو رجلاً ، وَحَسْبُكَ بَعْدَ اللَّهِ أَخًا ، وما شاكل ذلك ، وأكثر ما يأتي بعد هذه

(١) ينظر شرح الرضي : ٢٢٢/١ ، والتعذيب الوسيط : ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، وقال ابن عقيل في المساعد : ١٤٤/٢ : « واختلف في المنصوب بعد حبذا ، ف قيل : حال مطلقاً ، وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي ، وقيل : تمييز مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، وقيل : إن كان مشتقاً فحال ، أو جامداً فتمييز ، وفي البسيط لابن العلي جواز نصبه بأعني فيكون مفعولاً » .

(٢) هكذا عبر المصنف عن « أفعل » التفضيل بالصفة المشبهة باسم الفاعل . ولم أجد من شاركه في هذا التعبير .

(٣) من سورة الكهف : الآية رقم : ٣٤ .

(٤) من أمثلة الفصل : ٨٤ ، وكشف المشكل : ٤٨٧/١ ، ومنهج السالك : ٢٢٥ .

مَجْرُورًا بِـ « مِنْ » ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ^(١) :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجْوَمُهُ
بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِذَبْلِ

قوله « من ليل » موضع نصبٍ على التمييز ، كأنه يريد : يا لك ليلًا ، وكذلك ما جرى هذا المجرى .

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ كِنَايَاتِ الْعَدَدِ ، وَهِيَ : كَمْ ، وَكَايِّنَ ، وَكَذَا وَكَذَا ، وَإِنَّمَا يُشْرَطُ فِي « كَمْ » أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ الْمُقَدَّرَةِ بِالِاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَفِيهَا خِلَافٌ سَيَأْتِي فِي بَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . تَقُولُ : كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ وَكَايِّنَ مِنْ عَبْدٍ مَلَكَتُ ، وَتَقُولُ : عِنْدِي كَذَا كَذَا رَجُلًا ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ « كَايِّنَ » مَجْرُورًا بِـ « مِنْ » ، وَهِيَ زَائِدَةٌ^(٢) فِي التَّقْدِيرِ ، وَسَيَأْتِي / الْحَدِيثُ عَلَى هَذِهِ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٧٥

(فصل) : [شرائط التمييز] :

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّادِسَةِ - وَهِيَ قَوْلُنَا : وَمَا شَرَايِطُ التَّمْيِيزِ ؟ - فَاعْلَمْ أَنَّ لِلتَّمْيِيزِ خَمْسَ شَرَايِطَ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ نِكْرَةً .

وَالثَّانِيَةِ : أَنْ يَكُونَ جَامِدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَالثَّالِثَةِ : أَنْ يُذْكَرَ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَامِلِ عَمَلَهُ .

وَالرَّابِعَةِ : أَنْ يُقَدَّرَ بِـ « مِنْ » فِي الْجَوَابِ غَالِبًا .

وَالْخَامِسَةِ : أَنْ يُرَادَ بِهِ فَايِدَةُ الْمُمَيِّزِ وَتُظْهَرُ .

(١) فِي دِيْوَانِهِ : ١٩ ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ الْقَصَائِدِ التَّسَعِ لِلنَّحَّاسِ : ١٦٢/١ ، وَشَرْحِ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ : ٧٩ ، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ : ٣٢/٢ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ : ٢١٧/٢ ، وَالْخَزَانَةِ : ٤١٢/٢ ، ٢٦٩/٣ ، ٣٩٤/٩ . قَالَ النَّحَّاسُ : « الْمَغَارُ » : الْمَحْكَمُ الْفَتْلُ ، وَ« يَذْبَلُ » : اسْمُ جَيْلٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « زَيْدَاة » .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً أَوْ فِي حُكْمِ النِّكْرَةِ ،

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ جَامِداً ؛ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُ الذَّوَاتَ ، وَهِيَ لَا تُبَيِّنُ إِلَّا بِشَيْءٍ مِنْ جِنْسِهَا ، وَكُلُّ الذَّوَاتِ جَامِدَةٌ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي عَشْرُونَ ، أَشَرْتَ إِلَى جَمِيعِ الذَّوَاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « رَجُلًا » بَيَّنْتَ جِنْسَ الْمَعْدُودِ ، وَأَنْتَ مِنَ الرِّجَالِ .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَذْكَرَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَامِلِ عَمَلُهُ ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يُسْتَغْنَى

عَنْهُ بِفَهْمِ الْمَعْنَى ، فَإِذَا اسْتَغْنَى عَنْهُ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الَّذِي قَبْلَهُ / قَدْ قَمَّتْ فَائِدَتُهُ بِذِكْرِ خَبَرٍ أَوْ فَاعِلٍ ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ ، فَإِنْ ذُكِرَ التَّمْيِيزُ ازْدَادَتِ الْفَائِدَةُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ يَثْبُتُ إِلَّا أَنْ يُفْهَمَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ أَنْ يَقُولَ لَكَ الْقَائِلُ : كَمْ دَرَاهِمُكَ ؟ ، فَتَقُولُ مُجِيبًا لَهُ : عَشْرُونَ ، فَيَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْدُودَ هُوَ الدَّرَاهِمُ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ ، وَكَذَلِكَ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يَقْدَرَ بِـ « مِنْ » فِي الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ ، وَالتَّمْيِيزُ أَصْلُهُ التَّبْيِينُ ؛ وَلِأَنَّهُ يَصْلَحُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ بِـ : مِنْ أَيِّ جِنْسٍ ؟ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي عَشْرُونَ ، صَلَحَ أَنْ يَقَالَ : مِنْ أَيِّ جِنْسٍ ، فَتَقُولُ : مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَالَّذِي أَحْسَبُهُ أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْأَعْدَادِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ فِي قَوْلِكَ : أَنَا أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا ، أَنْ تُقَدِّرَ « مِنْ » هُنَا ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ خَلْفًا^(١) ، وَكَذَلِكَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا « غَالِبًا » فِي الشَّرْطِ / الثَّلَاثِ .

وإنما شَرَطْنَا أَنْ يُرَادَ بِهِ فَائِدَةُ التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ ، وَإِنَّمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَبْيِينٌ لَذَاتِ الْمُمَيِّزِ كَمَا كَانَ الْخَبَرُ تَبْيِينًا لَصِفَةِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ وَاقِعًا مَوْقِعَ الْمَشْتَقِّ ، وَالتَّمْيِيزُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَامِداً أَوْ نَائِبًا مُنَابَ الْجَامِدِ ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْخَبَرَ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ

(١) قوله : « خَلْفًا » أَي : رَدِيئًا ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ : ٥٥ : « وَالْخَلْفُ مِنَ الْقَوْلِ هُوَ السُّتْطُ الرَّدِيءُ كَالْخَلْفِ مِنَ النَّاسِ » وَيَنْظُرُ : الصَّحَاحُ وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (خَلْفَ) .

إلا به ، والتمييزُ قد تَتَمُّ الفائدةُ قبلَه ؛ لكونِه لا يَقَعُ إلا بعدَ استيفاءِ العاملِ عَمَلَه ،
كما تقدمَ ، ومن حيثُ إنَّ الخبرَ يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه ، والتمييزُ لا يجوزُ تقديمُه على
المميزِ إلا على ضعفٍ في مسألةِ أبي العباسِ ومن طابَقَه عليها^(١) .
ومنهم من شرطَ في التمييزِ أن يكونَ مفرداً^(٢) ، وهذا شرطٌ لا يلزمُ ، وأنا أذكرُ

ههنا تفصيلاً : /

وهو أنَّ التمييزَ لا يخلو إمَّا أن يكونَ معدوداً أو في حكمِ المعدودِ ، أو لا يكونُ

(١) قال المبرد في المقتضب : ٣٦/٣ : « واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحماً وتصببت عرقاً ، فإن شئت قدمت فقلت : شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت ، وهذا لا يجيزه سيبويه . . . » وذكر أنه رأي المازني ، ونسبه إلى المازني ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١٧٣ ورد عليه ، وينظر : الأصول : ٢٢٣/١ ، ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة : ٣١٨/١ ، والمفصل : ٨٤ ، والإنصاف : ٨٢٨/٢ ، والتبيين : ٣٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٩/٢ ، وشرح الرضي : ٢٢٣/١ ، والمساعد : ٦٦/٢ ، وشرح الأشموني : ٢٦٥/١ .
وذكر أبو حيان في منهج السالك : ٢٢٨ أن المانعين هم سيبويه والقراء وأكثر البصريين والكوفيين وأبو علي في شرح الأبيات ، وأن المجيزين هم الكسائي والمازني والجرمي والمبرد وبعض البصريين والكوفيين وابن مالك ثم قال مؤيداً من أجازه : « وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك ، وقياساً على سائر الفضلات ، قال الشاعر :

أتَهْجِرُ ليليَ للفرّاقِ حبيبيها وما كان نفساً بالفرّاقِ تطيب . . . »

ثم ذكر تنطع المانعين في تأويل البيت ، وأورد شواهد أخر .

(٢) ذهب إلى ذلك ابن بابشاذ ، قال في شرح المقدمة المحسبة : ٣١٦/٢ : « والعلة في كونه مفرداً استغناؤه بالمفرد عن الجمع » . والصيمري ، قال في التبصرة : ٣١٨/١ : « ولا يجوز أن يكون المميز جمعاً إلا في موضع يلتبس الواحد فيه بالجمع كقولك : زيد أفره منك عبيداً . . . » وينظر كشف المشكل : ٤٨٩/١ ، وجعل ابن مالك في شرح التسهيل : ٣٨٥/٢ ، والرضي في شرحه : ٢٢٢/١ الإفراد أولى في حال عدم اللبس ، وأما إذا ألبس فالمطابقة لاغير ، وفصل أبو حيان في منهج السالك : ٢٢٦ ، فذكر أنه إذا كان التمييز اسماً هو الأول طابق المميز نحو : ما أحسن زيداً أباً ! وما أحسن الزيدَين أباءً . . . ، وإن كان اسماً غير الأول جاز أن يطابق إفراداً وأن يخالف نحو : ما أحسن زيداً أدهاً وأداهاً ، وخلقاً وأخلاقاً ، وما أحسن الزيدَين أدهاً وأداهاً . . . » .

معدوداً ولا في حُكْمِ المعدودِ ، فإنَّ كانَ معدوداً أو ما في حُكْمِهِ فالتَّمْيِيزُ مُفْرَدٌ^(١) ، إلا تميِّزَ الآحادِ على الخِلافِ^(٢) ، وذلك نحو قولك : عشرون رجلاً ، وخمسة عشرَ جارِيَةً* ، وخمسةٌ وثلاثون ثوباً ، وما شاكل ذلك ، فأما قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ على قراءةٍ من قرأَ بـتَنوينٍ « مائة » ونصب « سنين »^(٤) على التَّمْيِيزِ وهو جمعٌ ، فإنما جازَ أن يكونَ « سنين » ههنا تميِّزاً وهو جمعٌ ؛ لأنه في الحقيقة وقعَ من « ثلاثمائة » ، وكلُّ واحدةٍ من المئاتِ يصحُّ أن يقعَ بعده التَّمْيِيزُ ، فكأنه جَمَعَ ثلاثَ تمييزاتٍ ، كلُّ تميِّزٍ من مائةٍ ، فجازَ جَمْعُهُ ههنا .

وقيل لا تميِّزَ آحادٍ للمئاتِ ، وقد أجازَ بعضهم جَمَعَ تميِّزِ الآحادِ عِوَضاً عن قِلَّتِهَا^(٥) ،

وأما قولُ من يقول : إنه يجوزُ : ثلاثةُ أثوابٍ ، / على التَّمْيِيزِ^(٦) فهو قولٌ غيرُ واضحٍ ؛ لأنَّ هذا الجنسَ أكثرُ ما يُستعملُ مضافاً إلى المعدودِ وهو جنسُهُ ، فأغْنَتْ إضافَتُهُ إلى جنسِهِ عن تميِّيزِهِ كما تقدَّمَ ، وقد تقدَّمَ فيه حديثٌ في المسألةِ الأولى . هذا

(١) في الأصل : « مفرداً » .

(٢) تقدم ذكر الخلاف فيه في الصفحة : ١٣٩ ، فيما سبق .

(٣) من سورة الكهف : الآية رقم : ٢٥ .

(٤) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ، ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد : ٣٨٩ ،

والكشف لمكي : ٥٨/٢ ، والإقناع : ٦٨٩/٢ .

(٥) قال الحيدرة في كشف المشكل : ٤٩٢/١ : « ... وأجازوا الجمع في تميِّزِ الآحادِ ؛ لأنه كالعوض من قلتها فاعرفه ... » وألزم ابن بابشاذ التميِّيزَ الأفراد إذا وقع بعد عدة ، وجوز الجمع في غير ذلك ،

ينظر شرحه للجمل : ١٧٣ .

(٦) ينظر التبصرة والتذكرة : ٣١٧/١ ، وكشف المشكل : ٤٨٩/١ ، وقال سيبويه في الكتاب :

١٦١/٢ ، ١٦٢ : « ... لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثة أثوابٍ ، كان معناه

معنى : ثلاثة أثوابٍ ، وقال يزيد بن ضبة :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً
... البيت »

وجعل الرضي مثل هذا شاذاً جاء على الأصل . شرح الكافية : ٢١٧/١ .

إن كان التمييزُ معدوداً أو في حكمِ المعدودِ .

فإن كان غيرَ معدودٍ ، ولا في حكمِ المعدودِ ، جاز أن يكونَ مُشْتَرِكاً ومجموعاً ، وقد وردَ مجموعاً في القرآنِ الكريمِ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ وقال تعالى^(٢) : ﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالاً وَأَوْلَدًا ﴾ وغيرُ ذلك ، وقد وردَ ذلك في كلامِ العربِ ؛ ولأنه لا مانعَ من أن تقول : نِعْمَ رَجُلَيْنِ صَاحِبَاكَ ، وَيَشْسَ رَجَالاً أَصْحَابُ زَيْدٍ ، وكذلك ما جرى هذا المجرى .

(فصل) : [العامل في التمييز] :

وأما الحديثُ في المسألةِ السابعة - وهي قولنا : وهل يُنْصَبُ التمييزُ بعاملٍ أو بغيرِ عاملٍ؟ - فاعلمُ أن العلماءَ قد ذَكَرَتْ / أن التمييزَ لا يَدُّ أن يكونَ منصوباً بـ ٧٧ ب بفعلٍ أو بما فيه معنى الفِعْلِ^(٣) ، وهذا على سبيلِ التقريبِ للمتعلِّمِ ، وحِرْصاً منهم على صَحَّةِ قَوْلِهِمْ : إنَّ أصلَ كلِّ منصوبٍ أن يكونَ مَفْعُولاً .

والصحيحُ أنَّ التمييزَ لا يَجِبُ للفعلِ من حيثُ إنه يُذَكَّرُ بعد استيفاءِ العاملِ عمله ، ومن حيثُ إنه لو كان منصوباً بالفعلِ لانتَقَضَ إجماعُهُم في أنَّ أَكْثَرَ ما يَتَعَدَّى إليه الفعلُ ثَلَاثَةً^(٤) مَفْعُولَيْنِ ، ولا ينتهي إلى أَكْثَرَ منها ، ومن حيثُ إنَّ التمييزَ بَعْدَ الفعلِ والفاعلِ هو للفاعلِ في الحقيقةِ ، والشَّيْءُ لا يكونُ فاعِلاً مفعولاً ، ومن حيثُ إنه لو كانَ منصوباً بالفعلِ لجازَ أن يَجْرِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ ما نُصِبَ بالفعلِ من التعريفِ والتثنيةِ والجمعِ ، وذلكَ يَدُلُّ على أنَّ المنصوبَ على التمييزِ لا يكونُ مَعْمُولاً للفعلِ على

(١) من سورة الكهف : الآية رقم : ١٠٣ ، وفي الأصل « أنبئكم » وهو غلط .

(٢) من سورة سبأ : الآية رقم : ٣٥ .

(٣) ينظر المقتضب : ٣٢/٣ ، والأصول : ٢٢٢/١ .

(٤) في الأصل : « ثمانية » .

الحقيقة .

٧٨ أ وإنما حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ قَالُوا : إِنَّ التَّمْيِيزَ لَا بَدَّ أَنْ يَعْمَلَ / فِيهِ فَعْلٌ أَوْ مَعْنَى فَعْلٍ
كَوْنُ التَّمْيِيزِ لَا يَقَعُ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يُذَكَّرُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَامِلِ عَمَلَهُ ،
وَالْفَائِدَةُ لَا تَعْلَمُ إِلَّا بِصِحَّةِ الْمَعْنَى ، وَالْمَعْنَى هِيَ الْمَصَادِرُ ، وَالْمَصَادِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ
لَفْظِ الْأَفْعَالِ الصَّنَاعِيَّةِ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ نَصَبَ التَّمْيِيزِ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ أَصُولِ الْمَوَاضِعَةِ الَّتِي نَطَقَتْ بِهَا
الْعَرَبُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِهِ الْفِعْلُ ، وَلَا يَقَعُ بِهِ وَلَا عَلَيْهِ ، وَلَا لَهُ ، وَلَا فِيهِ ، وَلَا مَعَهُ ،
وَالْفِعْلُ لَا يَنْصَبُ إِلَّا هَذِهِ ، فَافْهَمُ ذَلِكَ .

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ التَّمْيِيزَ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فَعْلٍ فِي مَعْنَى الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ^(١) ،
فَإِذَا قُلْتُ : عِنْدِي عَشْرُونَ رَجُلًا ، فَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : عِنْدِي مَا أَعْدُّ بِهِ الرَّجُلَ مِنْ
الْعَشْرِينَ ، فَهَذَا قَوْلٌ غَيْرٌ وَاضِحٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي لَفْظِ
الْكَلَامِ أَوْ فِي مَعْنَاهُ ، بَاطِلٌ أَنْ يَكُونَ فِي لَفْظِهِ ، وَإِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَقَدْ قَدَّمُوا أَنَّ
الْمَعْنَى لَا تَعْمَلُ إِلَّا الرَّقْعَ ، فَبَطَلَ بِذَلِكَ أَنَّ / يُنْصَبُ بِالْمَعْنَى .

٧٨ ب

(فصل) : [أحكام التمييز] :

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ - وَهِيَ فِي مَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ - : فَيَتَّبِعُ
ذَلِكَ أَحْكَامٌ وَاجِبَةٌ لَهُ ، وَأَحْكَامٌ جَائِزَةٌ فِيهِ ، وَأَحْكَامٌ مَمْتَنَعَةٌ مِنْهُ .
فَالوَاجِبَةُ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ جَامِدًا جِنْسًا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ وَقَعَ مُشْتَقًّا فَقَدْ تَقَدَّمَ
الْحَدِيثُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ إِفْرَادُهُ مَعَ الْعَدَدِ وَمَا فِيهِ حُكْمُهُ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ،
وَهِيَ : « سَنِينَ » فِي تَمْيِيزِ الْأَحَادِ عَلَى الْخِلَافِ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا كَمَا

(١) ينظر : الكتاب : ١٧٢/٢ ، والمقتضب : ٣٢/٣ ، والأصول : ٢٢٢/١ .

(فصل) : وأما الحكم الجائز فهو يشتمل على مسائل :

منها أنه يجوز أن يستعمل التمييز حيث لا يقع الالتباس والإشكال مؤكداً للبيان ، وأن لا يستعمل ، وقد تقدم ذكر هذا .

ومنها أنه يجوز أن ينعت التمييز إذا كان مفرداً بعد العدد بلفظ الجمع ولفظ المفرد ، وذلك نحو قولك : عندي عشرون درهماً جياداً ، وجيئاً ، فإن أفردت فعلى لفظ الدرهم ، وإن جمعت/فعلى معنى الجمع ؛ لأن قولك : عشرون درهماً ، تعني به ١٧٩ أ الدراهم المعدودة ، فلفظه لفظ المفرد ، ومعناه الجمع ، فيجوز في نعته إذا كان ما قبل التمييز مرفوعاً بالنصب والرفع ، النصب على لفظ التمييز ، والرفع على المميز ، قال الشاعر^(١) :

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

يروى برفع « سود » ونصبه على ما أعلمتك ، فقال « سوداً » وهو نعت لـ « حلوبة » وهو مفرد ؛ لأن المعنى : حلائب .

ومنها أنه يجوز في مثل : عندي رطل زيتاً ، وخاتم حديد ، وباب ساجاً^(٢) ، ثلاثة أوجه : أن تجعل الثاني منصوباً على التمييز ، وأن تجعله مجروراً بالإضافة ، وأن

(١) هو عنتر بن شداد العبسي ، والبيت في ديوانه : ١٩٣ ، وشرح القصائد للنحاس : ٤٧٠/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال : ٣٠٥ ، والشاهد في الأصول : ٣٢٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٥/٣ وشرح الأشموني : ٧٠/٤ ، والخزانة : ٣٩٠/٧ .

(٢) الساج : ضرب من الشجر ، وهو الطيلسان الأخضر أيضاً . الصحاح (سوج) ، وقال الزمخشري في أساس البلاغة (سوج) : « عملت سفينة نوح - عليه السلام - من ساج ، وهي خشب سود رزان لا تكاد الأرض تبليها تجلب من الهند مشرعة مربعة » ، والمثال في شرح المقدمة المحسبة : ٣٣١/٢ .

تجعلهُ مر[قوعاً]^(١) تابعاً للأولِ على أنه نعتٌ له ، فتقول حينئذٍ في اللغاتِ : عندي رطلٌ زيتاً ، ورطلٌ زيتٍ ، ورطلٌ زيتٌ ، وكذلك ما شاكل هذا .

ومنها أنه يجوزُ / أنْ يستعملَ التمييزُ مضافاً ، ولكن لا يُضافُ إلَّا إلى نكرةٍ ، ٧٩ ب
نحو قولك : نِعَمَ غَلامٌ سَفَرٌ زَيْدٌ ، وَيَشْسَ رَجُلٌ حَرْبٌ عَمْرُوٌ ، وما شاكل ذلك ، وأما قول
من قال : إن قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ وقوله
تعالى^(٣) : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ فليس « معيشة » و« نفس » منصوبين على
التمييزِ* ، وإنما هما يقدرانِ تقديرَ المفعولِ والفعلِ محذوفٌ^(٤) ، وإن كان لفظُهُ لفظَ اللازمِ
فهو في الأصلِ متعَدٍّ* ، فمعنى ﴿ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ : كَرِهَتْ ، ومعنى ﴿ سَفِهَ
نَفْسَهُ ﴾ : أي جهلَ معرفةَ نَفْسِهِ . وقيل^(٥) : هما منصوبانِ بِنَزْعِ الخافضِ^(٦) ، وهو
« في » . فأما قولُ الشَّاعِرِ^(٧) :

* [و] الطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ *

(١) ساقط من الأصل .

(٢) من سورة القصص : الآية رقم : ٥٨ ، وفي الأصل سقطت كلمة « قرية » .

(٣) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٣٠ . * وهو قول الضراء ينظر : معاني القرآن : ١/٧٩ ،

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٧/٢ . وشكل إعراب القرآن : ١/٧٩ ، والمعاني : ١/٣٦ .

(٥) المرجع السابق نفسه .

(٦) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ .

(٧) هي الخرنق ، في ديوانها : ٢٩ ، نشره د. حسين نصار في القاهرة سنة ١٩٦٩ م . وهي : خرنقُ -

بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر النون بعدها قاف - بنت بدر بن هفان القيسية : هي

امرأة شاعرة جاهلية وهي أخت طرفة بن العبد لأمه . ترجمتها في الخزانة : ٥٥/٥ .

والشاهد في الكتاب : ٢٠٢/١ ، ٥٧/٢ ، ٥٨ ، ٦٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٦/٢ ،

والنكت عليه للأعلم : ٣٠٣/١ ، ٤٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٠٥/١ ، والأصول : ٤٠/٢ ، والحلل

في شرح أبيات الجمل : ١٥ ، والخزانة : ٤١/٥ ، ٤٢ ، ٤٤ . وهذا الشطر كناية عن العفاف .

* * في الأصل : « متعدي »

على أن « معاقد » منصوبٌ على التمييز ، فليس بتحقيق ، وإن كانت إضافته تُقدَّرُ
بالانفصال ، والتحقيق أن « معاقد » / على حذفِ المضاف ، والمضاف ظرفٌ في
الأصل ، وقد نُصِبَ على التمييز ، والتقدير : الطيبون مواضع معاقد الأزر .
٨٠ أ

(فصل) : وأما الممتنع فهو يشتملُ على مسائل :
منها أنه يمتنع كونُ التمييز معرفةً كما تقدَّم .
ومنها أنه يمتنع أن يتقدَّم التمييز على المميز بلا خلافٍ إلا أن يكون بعدَ الفعل ،
فإنه يجوزُ عندَ أبي العباس ، والمازني^(١) ، وهما يَحْتَجَّانِ بقولِ الشاعر^(٢) :
أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
وسيبيويه وأصحابه يخالفونهم في ذلك ويقولون :

-
- (١) تقدم في الصفحة : ١٤٥ . وهو رأي المازني .
(٢) نسب هذا البيت إلى المخبِّل السَّعْدِي ، وأعشى همدان ، ومجنون ليلي ، وهو في : ديوان المخبِّل :
٢٩٠ . واسم المخبِّل : ربيعة بن مالك ، وهو من بني أنف الناقة . أخباره في : الشعر والشعراء :
٢٤٠ / ١ ، والأغاني ١٨٩ / ١٣ .
والشاهد في : المقتضب : ٣٦ / ٣ ، ٣٧ ، والأصول : ٢٢٤ / ١ ، والجمل : ٢٤٣ ، والخصائص :
٣٨٤ / ٢ ، والإنصاف : ٨٢٨ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٤ / ٢ ، وكشف المشكل :
٤٩٣ / ١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٣٣ ، ومنهج السالك : ٢٢٨ .

* وما كان نَفْسِي بالفراقِ تَطِيبُ^(١) *

والصحيحُ مذهبُ سيبويه ؛ لأمرين :

أحدهما : أنَّ التمييزَ تبينٌ للأجناسِ ، ومن حقِّ التبينِ أن يكونَ مُعْتَمِداً على المَبِينِ
بمعنى أن يُذكرَ بعده على ما تقتضيه الأصولُ .

والثاني : أنَّ في البيتِ رِوَايَتَيْنِ ، فِرَوايَةُ بِرِوَايَةٍ ، ولا تخصيصَ ، وإذا تعارضَ /
الروايتان رُجِعَ إلى الأصلِ ، والأصلُ أن لا يَتَقَدَّمَ التبيينُ على المَبِينِ ، فصَحَّ بذلك
مذهبُ سيبويه .

واعلم أنَّ ما أُضِيفَ إلى التمييزِ انتصبَ انتِصَابَهُ ، نحو قولك : عندي عشرون
ألفَ دينارٍ ، قال تعالى^(٢) : « فِي يَوْمٍ كَانَ مِثْلُدَرُّهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ » فالتمييزُ
أصله لـ « سنة » ، ولكن لما أُضِيفَ إليها « ألف » أخذَ إعرابُها ، وإلَّا فأصلُه عددٌ ،
والتمييزُ يقعُ بعدَ العددِ ، فافهم ذلك موفّقاً إن شاء الله تعالى .

(مسألة) من هذا البابِ يقالُ فيها : لِمَ وَجِبَ تقديرُ « مِنْ » في تمييزِ قولك : حَسْبُكَ
بِهِ مِنْ فَارِسٍ ! وللهِ دَرُّهُ مِنْ صَاحِبٍ ! وأكرمَ يزيدُ من خليلٍ ! ، ولم يجز في قولك :

(١) قال الصيمري في التبصرة : ٣١٩/١ : « قال أصحاب سيبويه : إن « نفساً » في قوله :

وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

منصوبة بفعلٍ مقدرٍ تقديره : أعني نفساً ، وليست منصوبة على التمييزِ » ، وقال ابن جني في
الخصائص : ٣٨٤/٢ : « فأما ما أنشدَه أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخيل : أتَهَجِرُ
ليلى ... البيت ، فنقابله برواية الزجاجي ، واسماعيل بن نصر ، وأبي إسحاق أيضاً :

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ... » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٧٣ ، وشرح

المقدمة المحسبة له : ٣١٨/٢ ، ٣١٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٤/٢ .

(٢) من سورة المعارج : الآية رقم : ٤ .

عندي عشرونَ من دَرهمٍ ، ولا في قولك : أنا أحسنُ منك من وَجِهٍ* ، ولا في قولك : زيدٌ أكثرُ منك من مالٍ ؟ .

فالجوابُ أنه إنما وجبَ تقديرُ « من » ؛ لثلا يلتبسَ التمييزُ بالحالِ ؛ لأنه لولا « من » لصَحَّ أن تقولَ : أَكْرَمُ بِزَيْدٍ صاحبًا ؛ وحسبُك به فارسًا ؛ ولله دَرُهٌ خليلًا ؛ فَيَحْتَمِلُ أنْ تريدَ بذلك في هذه الأحوالُ ، [فوجبَ تقديرُ مِنْ]^(١) ؛ لِتَفَرُّقِ بَيْنَ الحالِ والتمييزِ ، واختصَّتْ « مِنْ » بهذا دونَ غيرها مِنَ الحروفِ ؛ لأنها لبيانِ الجنسِ .

(مسألة) : إذا قلتَ : كمُ ضربتَ رجلاً ؟ ، لم يَخُلْ إما أنْ تريدَ به « كم » معنى الظرفِ أو لا تريدُه ، فإنْ أردتَ معنى الظرفِ لم تُقَدِّرْ « مِنْ » وكان نصْبُ الرجلِ على أنه مفعولٌ لـ « ضربت » لا على التمييزِ ، وتكونُ « كم » مضافةً في التحقيقِ إلى ظرفٍ مُقَدَّرٍ يدلُّ عليه المعنى ، وتقديرُه : كم مرةً ضربتَ رجلاً ، فإنْ لم تُردِّ به « كم » معنى الظرفِ ، وكانت استفهاميةً ، أتيتَ به « مِنْ » ظاهرةً أو مقدَّرةً في النيةِ ، ونصبتَ « رجلاً » على أنه تمييزٌ وقعَ بعدَ العددِ ، وكانت « كم » في موضعِ النصبِ معمولَّةٌ / عند سيبويه لـ « ضربت »^(٢) ، وفي موضعِ الرفعِ مَبْتَدَأَةٌ عند الخليل^(٣) ، ٨١ أ والتقديرُ عند سيبويه : أعشرينَ رجلاً ضربتَ ؟ والتقديرُ عند الخليلِ : أعشرونَ رجلاً ؟
 ————— إلا أنك في مذهبِ الخليلِ حذفَ المفعولِ وهو الهاءُ من « ضربت » ؛ لأنه فضلةٌ يجوزُ حذفُها .

(مسألة) : إذا قلتَ : عندي مَنوانٌ سَمَنًا ، وقفيزانٌ بُرًّا ، وصاعانَ تمرًا ، جاز أنْ

(١) زيادةٌ يقتضيها السياق .

(٢) الكتاب : ١٥٩/٢ .

(٣) الكتاب : ١٥٨/٢ .

تستعمل هذا الجنس مضافاً ومنوئاً ، فإن استعملته مضافاً كان له معنى ، وإن استعملته منوئاً على التمييز كان له معنى آخر فإذا قلت : عندي منوا سمن ، فالذي عندك وعاء السمن لا السمن نفسه ، وكذلك رطل زيت ، تريد به الشيء الذي يوزن به ، وكذلك : صاعاً تمر ، تريد به الكيال الذي يكال به ، فإذا نونت أو أتيت بالنون فالذي عندك هو الشيء المميز ، وهو المكيل أو الموزون أو المسحوق على قدر ما يستعمل في الكلام .

وفي المفرد من جنس هذه مسألة مروية : إذا قلت : عندي خاتم حديد ، وجبة خز ، وثوب حرير ، جاز عند بعضهم ^(١) أن يكون الثاني تابعاً ^(٢) للأول على معنى النعت كأنه وصف بشيء يقتضيه معنى هذه الأسماء ، فحديد بمعنى صلب ، وخز بمعنى جبة لينة ، وحرير كذلك . والله أعلم .

(مسألة) : إذا قلت : زيد أفره عبدي في الناس ^(٣) ، وزيد أفره منهم ^(٤) عبداً ، فمع الإضافة « زيد » عبد من جملة العبيد ، ومع التمييز : زيد صاحب العبد ، ويجوز أن يكون في المسألة الثانية زيد عبداً ، ولكنه منصوب على معنى الحال ، والحال / يدل ^(٥) على أنه مرة قد كان غير عبدي .

(١) ينظر : كشف المشكل : ٤٩١/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٣٢ ، وقبحه سيبويه في الكتاب : ١١٨ ، ١١٧/٢ .

(٢) في الأصل : « تابع » .

(٣) من أمثلة المقتضب : ٣٤/٣ ، ٣٨ ، والأصول : ٢٢٢/١ والفراه : الحاذق بالشيء ، الصحاح (فره) .

(٤) في الأصل : « منه » .

(مسألة) : تقول : عندي عشرةٌ وزنًا ، وعشرةٌ وزنٌ ، فإذا رفعتَ فعلى معنى النعت ، كأنك تريدُ : موزونةٌ ، وإذا نصبتَ فعلى المصدرِ عندَ قومٍ ، وهو الصحيحُ ، وهذا المصدرُ صدرٌ من فعلٍ مقدَّرٍ قبله ، ومنهم مَنْ يجعلُهُ مصدرًا^(١) .
وبعضُهم يحتجُّ بهذا على أنَّ التمييزَ منصوبٌ بالفعلِ أو بما فيه معنى الفعل .
فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(١) كذا في الأصل ، ولعله يريد : « ومنهم من يجعله تمييزاً » . أو أنه يريد :
« ومنهم من لا يجعله مصدرًا » . والله أعلم .

(باب الإغراء)

اعلم أن المنصوب بالإغراء داخل في باب المفعول بفعل الأمر ، ولكن لما كان بين فعل الأمر الصريح وبين الإغراء فرقٌ جعل باباً وحده ، وإلا فهو في الحقيقة مفعول ، ومعنى الكلام معه أمر أو نهى .

والكلام في هذا الباب يقع في أربع مسائل : إحداها : في حقيقة الإغراء ، والثانية : في معرفة أدواته ، والثالثة : في معرفة الفرق بينه وبين الأمر الصريح ، والرابعة : في معرفة ما يتبع ذلك من الأحكام .

(فصل) : أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي في حقيقة الإغراء ، فله حقيقتان : لفظية ومعنوية :

فاللفظية أن يقال : حقيقة الإغراء هو الإلصاق ، مأخوذ من غراء الكتاب ، ومن قولك : أغريت فلاناً بفلان ، إذا أمرته أن يلصق فعله به ، فإذا قلت : عليك زيداً ، فمعناه : خذ زيداً والنم زيداً فقولك : « خذ ، والنم » فعلام ملصقان بزيد .

وأما المعنوية فهي أن يقال : حقيقته هو النهي والأمر^(١) ؛ لأنه يحتمل المعنيين :

لأنك إذا قلت : دونك زيداً/ فهذا إغراء^(٢) به ، وإذا قلت : دونك الأسد ، فهو نهى عن

(١) في الأصل : « والإهراء » .

(٢) في الأصل : « إهراء » .

مُقَارِبَتِهِ ، وهو نُهْيٌ بمعنى التَّحْذِيرِ ، وفيهِ معنى الأَمْرِ ، والتقديرُ : لا تُقَارِبِ الأسدَ ،
أو : احذِرْ مُقَارِبَةَ الأسدِ ، وعلى ذلك تفسيرُ قوله تعالى^(١) : « نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا » على
معنى : لا تَعْقِرُوا نَاقَةَ اللَّهِ ، أو احذِرُوا عَقْرَ نَاقَةِ اللَّهِ .

(فصل) : [أدوات الإغراء] :

وأما الحديثُ في المسألة الثانية - وهي في معرفة أدوات الإغراء - فهي تنقسمُ
قسمين : أدواتٌ تنصبُ الاسمَ المُغْرَى بِهِ ، وأدواتٌ فيها معنى الإغراء ولا تنصبُ اسماً
مُغْرَى بِهِ .

فالأدواتُ التي تَنْصِبُ الاسمَ المُغْرَى بِهِ تنقسمُ على قسمين : حروفٌ وظروفٌ ،
فالْحُرُوفُ قولك : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وَإِلَيْكَ عَمْرًا ، دُونَ سَائِرِ الْحُرُوفِ ، وَالظُرُوفُ :
« دُونَكَ ، وَعِنْدَكَ » وَهُنَا خِلَافٌ : هل يُقَاسُ على هَذَيْنِ الظرفين أم لا ؟ فذهبَ الأكثَرُ
إلى أنه لا يُقَاسُ^(٢) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَابٌ وَاسِعٌ ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِشَيْءٍ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ أُغْرِيَ بِهِ
وَنَصَبَ الْمُغْرَى بِهِ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ^(٣) ، وَاحْتَجُّوا بِأَن لَيْسَ قَوْلُكَ :
دُونَكَ زَيْدًا ، أَوْلَى مِنْ قَوْلِكَ : أَمَامَكَ زَيْدًا .

(١) من سورة الشمس : الآية رقم : ١٣ . ولم أجده هذا التفسير عند غير المصنف .

(٢) هو مذهب البصريين ، حيث يكتفون بما سمع ، ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٤ ، والمساعد :
٦٥٦/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٠١/٣ .

(٣) قال الزجاجي في الجمل : ٢٤٤ : « . . . وقد أجاز بعض النحويين نصب بسائر الظروف قياساً ،
وليس بمسموع . فأجازوا أن تقول : عليك زَيْدًا ، وتحتك ثوباً ، وأمامك بكرًا ، ووراءك محمداً ، وما
أشبهه » ، وينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٤ ، وذكر ابن عصفور في المقرب : ١٤٩ الإغراء
به « أمامك ، ومكانك ، ووراءك » ، وينظر شرح الجمل له : ٢٨٦/٢ ، وقال المصنف في التهذيب
الوسيط : ٢٣٥ عندما عد أدوات الإغراء الظروف : « دُونَكَ بِلَا خِلَافٍ ، وَوَرَاءَكَ وَأَمَامَكَ بِخِلَافٍ » =

وأنا أذكرُ ههنا مذهباً بين المذهبين ، وهو : أنَّ الظُّروفَ على ضَرَبَيْنِ : ظرفُ مكانٍ وظرفُ زمانٍ ، فظرفُ المكانِ يجوزُ فيه القياسُ ؛ لأنَّ الغرضَ بالإغراء هو إصاقي الفعلِ بالمفعولِ المغرَى بهِ حينَ يَقْرُبُ من المغرَى بهِ ، فيَدْنُو مِنْهُ ، والواحدُ مِنَّا يَجِدُ ذلكَ في نفسه في قولك : عِنْدَكَ زَيْدًا ، أو : دُونَكَ زَيْدًا ، إذا قَرُبَ مِنْهُ فَيُقَاسُ عليه أَمَّاكَ زَيْدًا ، وَخَلَفَكَ عَمْرًا ، إذْ لا مانعَ من ذلك ، / وقد وَرَدَ مثلُ ذلكَ في أشعارِ ٨٢ ب العربِ ، قال الشاعرُ :

رَجَوْتُ سِقَاطِي وَاعْتِلَالِي وَنَبَوْتِي وَرَأَيْكَ عَنِّي طَالِقًا وَارْحَلِي غَدًا
فَقَوْلُهُ : « وَرَأَيْكَ » إغراءٌ بالتأخُّرِ عنه بلا خِلَافٍ ، غيرَ أَنَّهُ قدْ يُذَكَّرُ لازِمًا وَمُتَعَدِّيًا .
فأمَّا ظروفُ الزَّمانِ فلا يجوزُ القياسُ عليها ، إذْ هَذِهِ الْعِلَّةُ الْمَوْجُودَةُ فِي هَذِهِ
الأدواتِ التي تنصبُ الاسمَ المغرَى بهِ - وهي التي يُسمِّيها العُلَمَاءُ أدواتِ الإغراءِ على
الحقيقة - غيرُ موجودةٍ في ظروفِ الزَّمانِ .

وأما الأدواتُ التي فيها معنى الإغراءِ ولا تنصبُ المفعولَ المغرَى بهِ في اللفظِ
فهِيَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ، مثلُ : « صَهْ ، وَمَهْ ، وإِيه ، وَهَلَمْ ، وَحَيَّ » وما شاكلَ ذلكَ .

= وأورد ابن مالك الإغراء بالحروف والظروف المذكورة وقال : وقيس على هذه الكسائي ، قال ابن عقيل
معقباً : فيجوز عنده - أي عند الكسائي - الإغراء بكل ظرف ومجرور بشرط ألا يكون على حرف
واحد . ينظر المساعد : ٦٥٦/٢ . ونقل ابن عقيل في المساعد أيضاً : ٦٥٤/٢ حكاية الجوهري
الإغراء به « لديك » . وينظر الصبان : ٢٠١/٣ .

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه : ٧٦ ، ونسب في اللسان (سقط) إلى يزيد بن الجهم الهلالي
رواية عن ابن بري وهو في حماسة أبي تمام : ٣٥٤/٢ منسوب إلى يزيد ، قال : « وتروى لحميد بن
ثور » وينظر التنبيه على ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٧٣٠/٤ ، وكشف المشكل : ٤٧٧/١ ،
والتهذيب الوسيط : ٢٢١ ، ٢٣٦ .

والسَّقَاطُ : العثرة والزلة ، الصَّحاحُ : (سقط) ، والنَبوةُ : الجفوة ، اللسان : (جفا) .

هذه لا تنصبُ مفعولاً ظاهراً ، ولها أحكامٌ تأتي في بابها إن شاء الله تعالى .
 فأما الأسماءُ المعدولةُ من الأفعالِ مثل : « دَرَاكِ ، وَنَزَالِ ، وَحَذَارِ ، وَبَدَارِ »
 فقد اُخْتَلِفَ فيها^(١) ، فقليل : إن فيها معنى الإغراء ، وقيل : هي بمعنى الأمر .
 والصحيح أنها متضمنةٌ معنى الإغراء ، وأنها واقعةٌ مَوْقِعَ أفعالِ الأمرِ ، وأنها
 تنصب الاسمَ المغرَى به في قولك : حَذَارِ الأسدَ ، بمعنى : احذر الأسدَ ، وَبَدَارِ العملَ
 الصالحَ ، والمعنى : بادر العملَ الصالحَ ، وما شاكل ذلك .
 ومن جملة ما يغرى به « رُوَيْدَ » ، ولها أربعة أحوال^(٢) :
 حال تكون فيها بمعنى الإغراء ولهذه التي بمعنى الإغراء خمس شرائط :

- ١ أن تكون اسمَ فعلٍ .
 - ٢ وأن تكون مبنيةً على الفتح .
 - ٣ وأن تكون الكافَ معها إذا اتصل بها حرفُ خطابٍ .
 - ٤ وأن لا يتقدم المنصوبُ عليها .
 - ٥ وأن تُسْتَعْمَلَ للمفردِ ، والمثنى ، والمجموع بلفظٍ واحدٍ / .
- الحال الثاني^(٣) لـ « رُوَيْدَ » : أن تكون رويد بمعنى المصدر العامل ، ولها على
 هذه الحال أحكام :
- ١ أن تكون معربةً .
 - ٢ وأن تكون منونةً أو في حكم المنونة .
 - ٣ وأن يُقَدَّرَ فيها معنى التصغير .

(١) « رويد » أجاز الإغراء بها ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ق ١٧٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، والصحاح : (ريد) ، والتهذيب الوسيط : ٢٣٧ .

(٣) كان ينبغي أن يقول : « الثانية » لأنه قال قبل ذلك : « حال تكون فيها » .

وَأَنْ تَنْصَبَ بَعْدَهَا الْمَفْعُولَ .

وذلك في مثل قولك : رُوِيَ زَيْدًا ، قالوا : « رُوِيَ » تصغيرُ « إِرْوَاد »^(١) في الحقيقة ، و « إِرْوَاد » : أصلُ المَصْدَرِ الجاري مِنْ « أَرَوَدَ » .

والحال الثالث لـ « رُوِيَ » : أن تكون بمعنى الحال ، ولهذه التي بمعنى الحال أحكامٌ :

منها أن تَقْدَرَ باسمِ الفاعِلِ .

ومنها أن تَحْتَمِلَ الضَّمِيرَ .

ومنها أن تُجَرِّيَ على المفردِ ، والمثنى ، والمجموعِ ، والمؤنثِ ، فتقول جِيئْتُ : جاءُوا رُوِيَ ، وجاءَتْ رُوِيَ ، وجاءَ رُوِيَ ، فالتقديرُ : مُرَوِّدِينَ مَعَ الجمعِ ، ومُرَوِّدَةً مَعَ المؤنثِ ، ومُرَوِّدًا مَعَ المفردِ المذكورِ .

والحال الرابع لـ « رُوِيَ » : أن تكون صِفَةً لمصدرٍ مقدَّرٍ ، ولها ههنا حُكْمَانِ أيضًا :

أَنْ تَقْدَرَ تَقْدِيرَ اسمِ الفاعِلِ ؛ لأنها صِفَةٌ .

وَأَنْ تَقْدَرَ بِاحْتِمَالِ الضَّمِيرِ كَمَا قَدَّمْنَا ، قال الله تعالى^(٢) : « فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوِيَ » أي : إمْهالًا رُوِيَ .

(فصل) : [الفرق بين الإغراء والأمر الحقيقي] :

(١) قال الجوهري في الصحاح : (رود) : « وتفسير رويدك : أمهل ؛ لأن الكاف إنما تدخله إذا كان بمعنى أفعل دون غيره . وإنما حركت الدال لالتقاء الساكنين . ونصبت نصب المصادر ، وهو مصغر مأمور به ، لأنه تصغير الترخيم من إرواد ، وهو مصدر أرود يرود .

(٢) من سورة الطارق : الآية رقم : ١٧ .

وأما الحديثُ في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : وما الفرقُ بين الإغراء وبين الأمرِ

الحقيقي ، فاعلم أن الفرقَ بينهما / من وجوهٍ :

٨٣ ب

منها أن المنصوبَ بفعلِ الأمرِ الظاهرِ يتقدَّمُ معمولُه عليه ، نحو قولك : الزمَ زيداً ، وزيداً الزمَ ، وآلاتُ الإغراءِ لا يتقدَّمُ معمولُها عليها ، فلا يجوزُ أن تقولَ في قولك : عَلَيْكَ زيداً : زيدا عليك ؛ وإنما لم يَجْزُ هذا لأنَّ العاملَ ههنا غيرُ متصرفٍ في نفسه ، فلم يَتَصَرَّفْ في معمولِه* ، فأما قول الله سبحانه^(١) : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ فليسَ ﴿ كَتَبَ ﴾ منصوباً^(٢) على معنى الإغراءِ ، بل على المَصْدَرِ بمعنى « حَكَمَ » كأنه يريد : حَكَمَ الله عليكم .

ومنها أن الأمرَ يَقَعُ للغائبِ ، نحو قوله : الزمهُ ، وأكْرِمهُ ، والإغراءُ لا يَقَعُ على الغائبِ ، فلا تقول : عَلَيْهِ زيداً ، ولا : إِلَيْهِ عَمراً . وههنا تفصيلٌ : وهو أن آلاتِ الإغراءِ لا تخلو إما أن تُقَدَّرَ تقديرَ المتعديِّ بنفسِه أو المُعْدَى بِحَرْفِ الجرِّ ، فإن قُدِّرَتْ تقديرَ المتعديِّ بنفسِه لم يَجْزُ أن يُغْرَى بها الغائبُ كما تقدَّم ، وإن قُدِّرَتْ تقديرَ المُعْدَى بحرفِ الجرِّ جازَ أن يُغْرَى بها الغائبُ ؛ لأنَّ ذلك مُسْتَعْمَلٌ في لغةِ العربِ ، يقولون : مَنْ خافَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَعَلَيْهِ بِكَذَا وَكَذَا ، وذلك ظاهرٌ غيرُ مدفوعٍ ، والدليلُ على ذلك كلامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣) : « مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » وفي روايةٍ أُخرى : « مَعَاشِرَ الشَّبَابِ : مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ

(١) من سورة النساء : الآية رقم : ٢٤ .

(٢) في الأصل : « منصوب » .

(٣) هكذا ورد هذا الحديث في الأصل ، ولعل المصنف يرويه بالمعنى ولفظه في البخاري وغيره من كتب الصحاح : « يا معشر الشباب : من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » ينظر : فتح الباري : ١٠٦/٩ ، ١١٢ (كتاب النكاح) . وحمل ابن بابشاذ هذا الحديث على

الشدوذ ، شرح الجمل : ق ١٧٤ .

* أجاز الكوفيون تقدّم معمول اسم الفعل عليه ، ذكرنا به « مفعول مقدم » . ينظر : التبيان : ١/٣٤٦ .

فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» .

ومنها - أعني من مسائل الفرق - أَنَّ الضَّمِيرَ يَظْهَرُ فِي فِعْلِ الأَمْرِ مَعَ فِعْلِ

الاثنين / والجميع ، نحو : الزَمَا والزَمُوا زَيْدًا ، وَلَا يَظْهَرُ فِي آلَاتِ الإِغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ : ٨٤ أ
يَا زَيْدَانِ عَلَيَكُمَا عَمْرًا ، وَيَا زَيْدُونَ عَلَيَكُم عَمْرًا .

ومنها أَنَّ كَافَ الحِطَابِ تَتَّصِلُ بِآلَاتِ الإِغْرَاءِ وَلَا تَتَّصِلُ بِأَفْعَالِ الأَمْرِ الصَّرِيحَةِ ،
فتقول : عَلَيكَ زَيْدًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تقول : الزَمَكَ زَيْدًا .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألة الرابعة ، وهي قولنا : وما يتبعُ ذلك من الأحكام ؟

فاعلم أنه يتبعُ ذلك ثلاثة أحكام : منها واجبٌ ، ومنها جائزٌ ، ومنها ممتنعٌ .

فالواجبُ نَصَبُ الاسمِ المغرَى به ؛ لأنه مفعولٌ به في الأصلِ كما تقدّم .

ومن الواجبِ كونُ الفاعلِ ضميرًا مُسْتَتِرًا مَعَ المُفْرَدِ ، [و] الاثنين ، والجماعة ،

لَا يَبْرُزُ أَبَدًا ؛ لأنه لَا يَبْرُزُ إِلَّا مَعَ الفِعْلِ ، وهذه الآلاتُ ليستُ بِأَفْعَالٍ ، ولا مشتقةٌ من
أَفْعَالٍ ، بل هي متضمنةٌ لأَفْعَالٍ .

ومن الواجبِ تعديةُ ما قُدِّرَ من آلاتِ الإِغْرَاءِ بالمتعدي ، ولزومُ ما قُدِّرَ باللازم ،

فالمتعدي مثل : عليك زَيْدًا ، قال الله تعالى ^(١) : « عَلَيكُمْ أَنْفُسُكُمْ » واللازم مثل :
إليك ، بمعنى : تأخَّرْ وتَبَاعَدْ ، قال الشاعر ^(٢) :

(١) من سورة المائدة : الآية رقم : ١٠٥ .

(٢) البيت للقطامي عُمير بن شُبَيْمِ التغلبي ، ترجمته في المؤلف والمختلف : ١٦٦ . والبيت في ديوانه :

٤٠ ، وروايته : « قلنا » بدل : قالوا . وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٥٦/١ ، وإيضاح الشعر :

٥٢٨ ، وكشف المشكل : ٧/٢ ، ١٥٠ ، والمقرب : ١٥٠ ، والتهذيب الوسيط : ١٥٠ ، ٢٣٥ ،

والصاحح واللسان : (تيز) ، والخزانة : ٣٣/٣ . والتَّيَّازُ : الرجل القصير الملز الخلق . الصحاح .

إذا التَّيَّازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قَالُوا: إِلَيْكَ إِلَيْكَ ، ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا

فإن حَمَلْتَ « إِلَيْكَ » على معنى الْمُتَعَدِّي وَجَبَ نَصْبُ الاسمِ بَعْدَهُ ، تقول : إِلَيْكَ اللِّصُّ ، بمعنى : الزَمِ اللِّصَّ .

ومن الواجب أن تُقَدَّرَ الكافاتُ التي في آلتِ الإغراءِ بحروفِ الخطابِ التي لا موضعَ لها من الإعرابِ ، فإذا قلتَ : عليك / وإليك ، ودونكَ ، فالكافاتُ حروفُ خطابٍ لا يُحَكَّمُ على مَوْضِعِهَا شَيْءٌ ، ولا يجوزُ أن تُقَدَّرَ بالأسماءِ ؛ لأنها لو قُدِّرَتْ بالأسماءِ لامتنَعَ ذلك من وجوه :

منها أنه قد سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ ^(١) : « النَّجَاءُكَ » بالألفِ واللامِ والكافِ ، فلو كانتْ الكافُ اسمًا لَجُمِعَ في هذا بينَ الألفِ واللامِ وبينَ الإضافةِ ، وهذا مُمْتَنَعٌ ، فَصَحَّ أَنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ ؛ لأنَّ في قولك « النَّجَاءُكَ » ضربًا ^(٢) من الإغراءِ من حيثُ إنك أغريتهُ بالسَّيْرِ ، كأنك تريد به « النَّجَاءُكَ » انجُ والزَمِ السَّيْرَ .

ومنها أنَّ الكافَ لو كانت اسمًا لم يَكُنْ بُدٌّ أن يكونَ لها مَوْضِعٌ مِنَ الإعرابِ ، وموضعُها لا يخلو إمَّا أن يكونَ جرًّا ، أو نصبًا ، أو رفعًا ، وكلُّ واحدٍ ممتنعٌ من هذه : أما امتناعُ الجرِّ فَمِنْ حَيْثُ إنه قد صَحَّ أنَّ هذه الألفاظَ بمعنى الأفعالِ ، والجرُّ فيها لا يكونُ إلا بالإضافةِ ، والأفعالُ لا تُضَافُ إلى مفردٍ على ما ذكره الشيخُ طاهرُ بنُ أَحْمَدَ ^(٣) .

وأما امتناعُ النصبِ فَمِنْ حَيْثُ إنها لو كانت منصوبةً لكانتْ مفعولةً ، ولكانَ

(١) من شواهد الكتاب : ٢٤٤/١ ، والمقتضب : ٢٠٩/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٤ ، وشرح

المفصل : لابن يعيش ٩٢/٣ ، ١٣٤ ، ١٢٦/٨ .

(٢) في الأصل : « ضرب » .

(٣) شرحه للجمل : ق ١٧٤ .

المنصوبُ بعدها مفعولاً أيضاً والفعلُ الذي يَقْدَرُ لها لا يتعدَّى إلّا إلى واحدٍ ، لأنه بمعنى : خُذْ والزَمْ ، أو ما يجرى مجراها .

وأما امتناعُ الرفعِ فمنْ حيثُ إنّ هذه الضمائرُ ليستْ مِنْ ضمائرِ الرفعِ بلا خلافٍ .
وأما قولُ مَنْ قال : إنّ المنصوبَ بعدها يكونُ بدلاً منها^(١) ، فإذا قلتَ : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وَرُوَيْدَكَ زَيْدًا ، فقال : زَيْدٌ ههنا بَدَلٌ من الكافِ ، فهذا قولٌ قاسِدٌ من قِبَلِ أنّ ضَمَائِرَ المخاطبين لا يُبَدَلُ منها عند الجمهورِ / من المحققين^(٢) ، فَثَبَّتَ بهذا أنّ الكافاتِ حروفُ خطابٍ جاريةٌ مجرى الكافاتِ في : « ذلك ، وتلك ، وأولئك » .

(فصل) : وأما الجائز فهو يشتمل على مسائل :

منها أنه يجوزُ أنْ تُستعملَ هذه الآلاتُ مَعْدَاةً وَلازِمَةً ، ومعنى هذا أنّ لك أنْ تَذَكَّرَ المنصوبَ بعدها ، وأنْ لا تَذْكُرَهُ ، فتقولُ حينئذٍ : عَلَيْكَ ، وَإِيكَ ، ودونكَ ، وأمامكَ .

ومنْها أنه يجوزُ أنْ يَذْكُرَ الاسمُ المنصوبُ وأنْ لا يَذْكُرَ قَبْلَهُ فَعَلُ الإغراءِ ، بلْ تَقْدَرُهُ ، والمعنى يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) : « نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا » ومثل

(١) لم أجد من صرح بذلك ، ولعل هذا القول يتفق وما ذهب إليه الزجاج والخليل في أحد قوليه من أن

« إياك » اسم مظهر . ينظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، وما يوضح ذلك رد ابن الأنباري في الإنصاف :

٦٩٨/٢ : « والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال :

ضربت إياك ، كما يقال : ضربت زيدا : فلما لم يجوز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر » .

(٢) هو قول البصريين . ينظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، ونسبه ابن بابشاذ في شرح مقدمته : ١٥٤/١ إلى

الأخفش وسيبويه .

(٣) من سورة الشمس : الآية رقم : ١٣ .

قوله تعالى^(١) : «صِبْغَةَ اللَّهِ» فـ : «ناقة» و «صِبْغَةَ» منصوبان على معنى الإغراء ، والتقدير : احذروا ناقة الله ، واتبعوا صِبْغَةَ اللَّهِ ، وما شاكل ذلك يُجرى مجراه .

ومنها أنه يجوز أن يُؤكَّدَ المضمرُّ الفاعلَ المقدَّرَ في آلتِ الإغراء فتقول : عليك نَفْسُكَ زيدا ، وإليك عَيْنُكَ عَمراً ، فـ «نفس» و «عين» مرفوعان على أنهما تأكيدٌ للمضمرِّ المقدَّرِ في الفعلِ ، كأنك تريدُ : الزَّمْ أَنْتَ نَفْسُكَ زيدا ، وأخراً^(٢) أَنْتَ عَيْنُكَ عَمراً .

ومنها أنه يجوز أن تُعَدِّيَ هذه الآلاتِ بنفسِها ، وأن تُعَدِّيَهَا بحرفِ الجرِّ ، فتقول حينئذٍ : عليك زيدا ، و عليك يزيدٍ ، وهذا انشاعٌ في قولك : عليك يزيدٍ ، وإنما قد ذكره ، وإن كان فيما أحسبُ غيرَ سائغٍ في الأصلِ ، لأنَّ عَلَيْكَ بمعنى الزَّمْ ، أو خُذْ ، و «الزَّمْ ، وخُذْ» ، لا يسوغُ أن يتعدَّيا بحرفِ الجرِّ إلا أن يكونَ حرفُ الجرِّ يُعَدِّي الفِعْلَ إلى مفعولٍ ثانٍ ، نحو قولك : الزَّمْ يزيدٍ أخاهُ ، وخُذْ يَعْمُرُ صاحِبَهُ ؛ فلهذا كان التقديرُ في هذا الموضع لا يَسُوغُ .

وأما ذكره من أنَّ العربَ قد تقولُ : هَبَطْتُ إِلَيْهِ / وَهَبَطْتُهُ ، وَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ، وَرَجَعْتُهُ ، وما شاكل ذلك ، فهذا يَسُوغُ وَيُسْتَقِيمُ فيه المعنى ، وهو مَسْمُوعٌ عن العربِ فصارَ مستعملاً ، وهذا غيرُ سائغٍ ولا مستعملٍ في معنى هذه الألفاظِ .

ومنها أنه يجوز أن تُغَرِّيَ الإنسانَ بنفسِهِ فتكونَ مَخْبِيراً بينَ أن تقولَ : عليك إِيَّايَ ، أو : عليكِ بي ، كما ذَكَرَ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ^(٣) ، والأحسنُ أن تقولَ :

(١) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٣٨ ، ومعنى صبغة الله : دينه . الصحاح (صبغ) .

(٢) في الأصل : « وخر » .

(٣) في شرحه للجمل : ق ١٧٤ .

عليك إِيَّايَ ، والذي أَحَسَبَهُ أَنَّ هذا تَوَسُّعٌ أَيْضًا ؛ لأنهم قد أَصْلَوْا أَنَّ « إِيَّايَ » لا يعملُ فيه إلا ما بعده ، إلا الثلاثةُ المواضعُ المستثناة^(١) ، وليس هذا الموضعُ منها ، فَإِنَّ جازَ ذلكَ عُدَّ هذا رابعًا فيما يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي « إِيَّايَ » ، وما شاكَلَهُ .

ومنها أنه يجوزُ أَنْ تَذْكُرَ « إِيَّاكَ » منصوبًا بفعلٍ متروكٍ إظهاره ، لدلالةِ المعنى عليه ، وتذكرَ بعدهُ مفعولًا ثانيًا معطوفًا في اللفظِ على الأولِ ، وفي التحقيقِ منصوبًا بفعلٍ مُقَدَّرٍ يدلُّ عَلَيْهِ حَرْفُ العَطْفِ ، فإذا قلتَ : إِيَّاكَ ، فمعناه^(٢) إذا : أَحْذَرُ إِيَّاكَ ، أو بَاعِدْ إِيَّاكَ ، فإذا قلتَ : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، وإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، فالتقديرُ : بَاعِدْ نَفْسَكَ وَبَاعِدِ الْأَسَدَ ، لأن في قولك : بَاعِدْ نَفْسَكَ مِباعِدَةَ الْأَسَدِ .

ومنهم^(٣) من يجيزُ أَنْ تأتي بـ « من » ههنا فتقول : إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ ، وإِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ويكون التقديرُ : بَاعِدْ إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ وَمِنَ الشَّرِّ .

ومنهم من يجيزُ^(٤) : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ الشَّرَّ ، ومنهم من لا يُجِيزُهُ^(٥) ، وههنا تفصيلٌ : وهو أنك إن أردتَ باللفظِ / معنى الأمرِ والإغراءِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تقولَ : إِيَّاكَ الْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ الشَّرَّ . وإنما لَمْ يَجْزُ هذا لِأَنَّ « إِيَّاكَ » يُقَدَّرُ بِـ « احذر » ، واحذر

(١) وهي : وقوعه بعد الاستثناء ، مثل : ماضرت إلا إياه ، وأن يقع مفعولًا ثانيًا ، مثل : علمته إياه ، وأن يقع مفعولًا ثالثًا ، مثل : أعلمت زيدًا عمرًا إياه . ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١٥١/١ .

(٢) في الأصل : « فمعنائق »

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ٢٧٩/١ : « وأعلم أنه لا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زِيدًا ، كما لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول : من الجدار ، أو : والجدار . . . » وينظر : شرح الرضي :

. ١٨٢/١

(٤) أجازَه ابن مالك بشرط إضمار ناصب آخر ، ينظر المساعد : ٥٧٢/٢ ، قال ابن عقيل : واختار أيوالبقاء تقدير فعل يتعدى إلى مفعولين .

(٥) لم يجزه سيبويه في الكتاب : ٢٧٩/١ ، والمبرد في المقتضب : ٢١٣/٣ ، والرضي في شرح الكافية : ١٨٢/١ .

لا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ بِلَا خِلَافٍ ، وَإِنْ أُرِدَّتْ بِاللَّفْظِ غَيْرَ مَعْنَى الْإِغْرَاءِ وَالْأَمْرِ جَازَ أَنْ تَقُولَ : إِيَاكَ الْأَسَدَ ، وَإِيَاكَ الشَّرَّ ، وَيَكُونُ « إِيَاكَ » بِمَعْنَى الْكَافِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَحْذَرُكَ الْأَسَدَ ، وَأَحْذَرُكَ الشَّرَّ ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ هَهُنَا خَبَرًا ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، يَقُولُ قَائِلُهُمْ : إِيَاكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : احْذَرْ هَذَا الْفِعْلَ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِيَاكَ وَالْأَسَدَ ، فَالْوَاوُ هَهُنَا لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ الْأَسَدَ عَلَى إِيَاكَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسَدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الْوَاوِ الْجَمْعُ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي التَّحْقِيقِ عَاطِفَةٌ فِعْلًا مُقَدَّرًا عَلَى فِعْلٍ مُحذُوفٍ كَأَنَّكَ تَرِيدُ : احْذَرِ إِيَاكَ واحْذَرِ الْأَسَدَ ، أَوْ بَاعِذْ إِيَاكَ وَبَاعِذِ الْأَسَدَ ، لِأَنَّ مَبَاعِدَةَ نَفْسِهِ مَبَاعِدَةُ الْأَسَدِ .

ومنها أنه يجوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِاسْمَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ عَلَى مَعْنَى الْإِغْرَاءِ ، فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : اللَّيْلَ اللَّيْلَ ، وَاللَّصَّ اللَّصَّ ، وَهَهُنَا خِلَافٌ فِي نَصْبِ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ :
 قيل : إِنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ بِهِ^(١) ، وَقِيلَ : إِنَّهُمَا جَمِيعًا مَنْصُوبَانِ بِالْفِعْلِ ، وَقِيلَ إِنَّ الْأَوَّلَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ، وَالثَّانِي بِمَنْزِلَةِ التَّأْكِيدِ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَوَّلَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ بِهِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ / ، فَلَا تَقُولَ : احْذَرِ اللَّيْلَ اللَّيْلَ ، فَإِنْ حَذَفْتَ أَحَدَ الْأَسْمَيْنِ جَازَ أَنْ تَقُولَ : ٨٦ ب احْذَرِ اللَّيْلَ .

(فصل) : والممتنعُ ضِدُّ الواجبِ ، ويمتنعُ فيه مسائلُ :

(١) وهو ظاهر ما أراده سيبويه من أمثلته في الكتاب : ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ ، وينظر شرح عيون الإعراب :

٢١٨ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٦٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٨١/١ .

منها أنه يمتنع الإغراء بالغائب إلا بالشرط المتقدم^(١) .
 ومنها أنه يمتنع تقديم الاسم المغرّى به على العامل ؛ لأنه غير متصرف في نفسه .
 ومنها أنه يمتنع الإغراء بسائر ظروف الزمان .
 ومنها أنه يمتنع أن يجاب الإغراء بالفاء لو قلت : عليك زيداً فيكرمك ، أو :
 دونك عمراً فينفكك ، لم يجز ، بخلاف فعل الأمر الصريح ، فإنه يجوز أن تقول : الزم
 زيداً فيكرمك^(٢) . وهذا من جملة الفرق بين فعل الأمر الصريح وبين الإغراء ، وإنما لم
 يجرز النصب بالفاء ههنا من حيث إن الفاء إذا نصبت فهي في التحقيق عاطفة معنى
 الفعل الثاني - وهو مصدر - على مصدر الفعل الأول في التحقيق ، وليس معها في
 الإغراء فعل صريح يعطف على مصدره ، فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى .

(١) وهو أن تقدر آلات الإغراء تقدير المعدي بحرف الجر . ينظر الصفحة رقم : ١٦١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٧٤ .

(باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية)

هذا الباب آخر المنصوبات ، وإنما قُدِّمَ ما قبله عليه من المنصوبات ؛ لأنَّ المنصوبَ قبله منصوبٌ بالفعل ، والمنصوبُ بهذه منصوبٌ بالحرف ، ومنصوبُ الفعلِ أولى من حيث إنَّ الأفعالَ أولى بالتقديم من الحروفِ لكونِ الحروفِ وسائطَ بينَ الذاتِ والحدثِ غيرِ واجبةٍ ، والأفعالُ واجبةٌ للأسماءِ من حيث إنها صفاتها .

والكلامُ في هذا الباب يقعُ في خمسِ مسائلٍ : يقال في الأولى منها : كم عددُ الحروفِ النواصبِ ؟ / ويقال في الثانية : وما الأصلُ منها ؟ وما المحمولُ عليه ؟ ويقال في الثالثة : وهل تنصبُ بشرطٍ أو بغيرِ شرطٍ ؟ ويقال في الرابعة : وهل يتفقُ معناها كما اتفقَ عليها ؟ ويقال في الخامسة : وما حكمُ كلِّ واحدٍ منها على انفرادِهِ ؟ .

(فصل) : أما الحديث في المسألة الأولى - وهي قولنا : كم عددُ الحروفِ النواصبِ ؟ - فاعلم أنَّ النواصبَ عشرةٌ أحرفٍ على سبيلِ الجوازِ والتقريبِ ؛ لأنَّ « أنْ » المفتوحة اسمٌ ناقصٌ يُقدَّرُ بالمصدرِ ، ولامُ الجحودِ في التحقيقِ هي لامُ « كَيَّ » ، وإنما لما ذُكِرَ بعدَ الجحدِ جُعِلَ قِسْماً بَعَيْنِهِ ، فيكونُ في التحقيقِ أنَّ النواصبَ اسمٌ واحدٌ وثمانيةٌ أحرفٍ ، وهي : « أنْ ، ولنْ ، وكَيَّ ، وإذنْ ، ولامُ كَيَّ ، واللامُ التي تقعُ بعدَ الجحدِ ،

(١) يريد بالاسم : « أنْ » مع صلتها .

وحتى ، والفاء ، والواو ، و أو «^(١) وكل هذه تنصب الفعل المضارع بشرط أن يكون مستقبلاً صريحاً على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : [الأصل في الحروف النواصب ، والمحمول عليه]

وأما الحديث في المسألة الثانية ، وهي في معرفة الأصل منها والمحمول عليه ، فبين المتقدمين خلاف^(٢) : منهم من يقول^(٣) : إن الأصل منها : « أن ، ولن ، وكي ، وإذن » والباقي محمول / عليها ، ومنهم من يقول : إن الأصل « أن ، ولن »
والباقي محمول عليها ، ومنهم من يقول : إن الأصل منها « أن » وحدها والباقي محمول عليها ، وهو مذهب الخليل بن أحمد^(٤) - رحمه الله - . ولكل واحد من هؤلاء حجة وعليه اعتراض .

٨٧ ب

(١) أصبحت بهذه العدة عشرة ، وهي كذلك في التهذيب الوسيط : ٢٤٠ .

(٢) مذهب أهل البصرة أن الناصب بنفسه « أن ، ولن ، وإذن ، ولكي ، وكي » . ومذهب أهل الكوفة أن الناصب بنفسه : « أن ، ولن ، وإذن ، وحتى ، ولام الجحود » . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٤٠/٢ ، ١٤١ .

(٣) كذا قال الحيدرة في كشف المشكل : ٥٣٥/١ . وقال ابن عصفور في شرح الجمل : ١٤٠/٢ : « فالناصب بنفسه عند أهل البصرة : أن ولن وإذن ولكي وكي في أحد قسميها » - يعني المصدرية - .

(٤) قال المبرد في المقتضب : ٦/٢ : « ... فـ « أن » هي أمكن الحروف في نصب الأفعال ، وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة ... » وقال السيرافي في شرح الكتاب : ١٨٨ ق/٣ : « ولن وكي وإذن محمولة على أن في النصب لمشاركتها لها في الاستقبال ... » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٣٨ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٢٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٥/٧ ، ٢٠ ، والتهذيب الوسيط : ٢٤١ .

أما حُجَّةُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَصُولَ هِيَ الْأَرْبَعَةُ الْأَوَّلُ ، فَهِيَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ
النَّوَاصِبَ عَلَى ضَرِيَيْنِ : مِنْهَا مَا نَصَبَ بِنَفْسِهِ ، وَمِنْهَا مَا نَصَبَ بِتَقْدِيرِ غَيْرِهِ ، فَالَّذِي
نَصَبَ بِنَفْسِهِ هُوَ : « أَنْ ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ » وَالَّذِي نَصَبَ بِغَيْرِهِ « حَتَّى » بِتَقْدِيرِ :
« إِلَى أَنْ » وَ « الْوَائِ ، وَالْفَاءُ ، وَأَوْ » نَصَبَ بِإِضْمَارِ « أَنْ » وَ لَمْ يُكَيِّ ، وَلَمْ
الْجُحُودِ نَصَبًا بِمَعْنَى « كَيْ » . وَيَقُولُونَ : مَا نَصَبَ بِنَفْسِهِ فَهُوَ أَصْلُ فِي الْعَمَلِ ،
وَمَا نَصَبَ بِغَيْرِهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَصْلِ .

وَأما حُجَّةُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ أَصْلَ النَّوَاصِبِ : « أَنْ ، وَلَنْ » ، فَهِيَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ
مَا عَدَا ذَيْنِ لَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ « أَنْ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِيهِنَّ إِلَّا فِي « كَيْ » ،
وَإِذَنْ » فَإِنَّهُمَا أَيْضًا عَلَى رَأْيِ صَاحِبِ هَذَا الْقَوْلِ تُقَدَّرُ فِيهِمَا « أَنْ » فِي التَّحْقِيقِ ،
فَإِذَا قُلْتَ : زُرْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ، فَالْغَرَضُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْكَلَامِ الْإِكْرَامُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ :
زُرْتُكَ وَغَرَضِي أَنْ تُكْرِمَنِي ، فَيَصِحُّ تَقْدِيرُ « أَنْ » هُنَا .

وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : أَرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ ، وَقُلْتَ مُجِيبًا لَهُ : إِذَا أَكْرَمَكَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ
تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ يَكُونُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : أَرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ : بِمَعْنَى :
أَرِيدُ زِيَارَتَكَ ، فَتَجِيبُهُ بِمَعْنَى مُجَارِيًا لَهُ بِهِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى جَوَابِكَ فِي التَّحْقِيقِ : إِذَنْ
أَرِيدُ إِكْرَامَكَ ، وَ « إِكْرَامُ » يُقَدَّرُ بِهِ « أَنْ » / قَبْلَ السَّبْكِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لَهَا إِذَا كَانَ
عَامِلًا كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأما حُجَّةُ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ أَصْلَ النَّوَاصِبِ « أَنْ » - وَهُوَ الْخَلِيلُ وَمَنْ طَابَقَهُ -
فَهِيَ أَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ جَمِيعَ مَا بَعْدَ « أَنْ » مُقَدَّرٌ بِهِ « أَنْ » فِي التَّحْقِيقِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ
ذَلِكَ إِلَّا « لَنْ » وَحْدَهَا ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ أَصْلَ « لَنْ » : « لَا أَنْ » ، وَيَقُولُ : النَّصْبُ

(١) ينظر الكتاب : ٥/٣ ، وشرح السيرافي : ٣/١٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/١٥٧ ،

وشرح الرضي : ٢٣٥/٢ .

لـ « أن » المقدرة في « لن » ، ويُعَلَّلُ ذلك بأن يقول : وهنت همزة أن ، فحذفت تخفيفاً ، فبقي « لان » فالتقى ساكنان ، وهما النون والألف قبلها ، فامتنع تحريك أحدهما ، فتحريك الألف ممتنع من حيث إنها حرف مدٍّ ولين لا يحتمل الحركة فيعود مهموزاً ، وامتنع تحريك النون لأنه يلتبس بالفعل من لان يلين ، فلما امتنع ذلك حذفت الألف الأولى لالتقاء الساكنين ، فبقي « لن » متضمناً لـ « لا » التي للنفي ، فصار معناها النفي .

هذا تفصيلهم في هذه الحروف ، وبعض العلماء لا يفصل ذلك ولا يلتفت إلى الحديث فيه ، ويقول : هذه مواضع في لغة العرب أصلها السماع . فإن كان ولا بُدَّ من التعليل فالذهب الأوسط أقرب إلى التحقيق ، وهو مذهب من يقول : إن الأصل « أن » ، ولن » ؛ لوجهين :

أحدهما : أن ما عدا هذين يحتمل معناه تقدير « أن » .

والثاني : أن الأفعال موجبة ومنفية ، ف « أن » موضوعة للإيجاب ، و « لن »

٨٨ ب

موضوعة للنفي ، فكانهما بمنزلة النقيضين المتعاورين للعمل . /

وتعليل الخليل - رحمه الله - في « لن » يلزمه أن يدخل « لن » على الماضي والحال ؛ لأن « أن » مقدرة ، فيجوز^(١) أن تدخل « لن » على الماضي ، وهذا ممتنع ، فصح بذلك أن « لن » حرف موضوع لنفي المستقبل الصريح ، لا يدخل على الماضي أبداً ، ولا على الحال ، فلو كان كما قال الخليل لصح أن تدخل « لن » على الماضي والحال ؛ لأن « أن » مقدرة فيها ، ولم تعمل إلا بمعناها .

دليل آخر : وهو أن لو كانت « لن » بمعنى « لا أن » لامتنع أن يقال : زيداً لن

(١) في الأصل : « يجوز » بدون فاء .

أضربَ ، بتقديم زيدٍ ، وإنما كان ممتنعاً ذلك لأنَّ زيداً معمولٌ للفعلِ ، والفعلُ مِنْ صِلَةٍ «أنَّ» ، والمعمولُ والعاملُ جميعاً صِلَةٌ لأنَّ والصِّلَةُ لا تَتَقَدَّمُ على الموصولِ ، كما لا يجوزُ أن تقولَ : أريدُ زيداً أن تضربَ ، على معنى : أريدُ أن تضربَ زيداً .
وبين الخليل وسيبويه خلافٌ في «لَنْ»^(١) يأتي في الأحكام إن شاء الله تعالى .

(فصل) : [شرائط عمل هذه الحروف] :

وأما الحديثُ في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : وهل تعملُ هذه الحروفُ بِشَرَطٍ أمْ بغيرِ شَرَطٍ ؟ فاعلمْ أنها على سبيلِ الجُمْلَةِ لا تعملُ إلا بشرطينِ يَعْمَانِها ، وإن كان كلُّ واحدٍ منها له حكمٌ ينفردُ به ، نذكره إن شاء الله تعالى .
فالشرطان اللذان يَعْمَانِها :

أحدهما : أن يكونَ الفعلُ معهما مستقبلاً / صريحاً ، وأنا أذكرُ ذلك في كلِّ واحدٍ منها :

أولها « أن » : وإنما وَجِبَ أن يكونَ الفعلُ مستقبلاً مع « أن » : لأنها لا تَنْصِبُ إلا وقبلها فعلٌ يَطْلُبُ الاستقبالَ ، نحو أن يكونَ فعلٌ طَمَعٍ ، أو إشفاقٍ ، أو إرادةٍ ، أو تَرْجٍ^(٢) ، أو تَمَنٍّ^(٣) ، أو رجاءٍ ، أو أملٍ ، أو ما يجري مجرى هذه مما يَطْلُبُ الاستقبالَ بمعناه ، تقول : أطمَعُ أن يَغْفِرَ اللهُ لي ، وأشفقُ أن يُؤَاخِذَنِي اللهُ ، وأريدُ أن أَحجَّ ، وأترجى أن يَرْحَمَنِي اللهُ ، وأتمنى أن أَسِيرَ مَعَكَ ، وأرجو أن يَأْتِيَ اللهُ بِالْفَتْحِ ، وأملُ

(١) سيبويه يقول إنها بسيطة ، والخليل يقول إنها مركبة من « لا » و « أن » ، ينظر : الكتاب : ٥/٣ ، والمقتضب : ٨/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣١/١ ، وشرح الرضي : ٢٣٥/٢ .

(٢) في الأصل : « ترجي » .

(٣) في الأصل « تمني » .

أَنْ يَنْصُرَنِي اللَّهُ ، وما جرى هذا المجرى فِقَسَ عَلَيْهِ ؛ بدليل أَنْ الْفِعْلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
هذا الشرطُ بَطَلَ عَمَلُهَا .

وأما « لَنْ » فإنما وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعَهَا مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ؛ لأنها موضوعة
لنفي فعلٍ معه السَّيْنُ وَسَوْفَ ، وهما دَلِيلَا الْاِسْتِقْبَالِ الصَّرِيحِ ، يقول القائلُ : سَيَقُومُ
زيدٌ ، أو : سَوْفَ يَقُومُ ، فتقول مجيبًا له : لَنْ يَقُومَ ، فَدَلَّتْ عَلَى نفيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى
ما لا نِهَايَةَ لَهُ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ فَنفَى فِعْلَهُمْ ؛ لأنهم
لا يَفْعَلُونَ^(٢) — ، وقال تعالى^(٣) : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً
مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾
فدلَّ بقوله : ﴿ أَبَدًا ﴾ عَلَى أَنَّ النفيَ مُسْتَقْبَلٌ صَرِيحٌ / لا نِهَايَةَ لَهُ ؛ بدليل قوله : ٨٩ ب
﴿ أَبَدًا ﴾ ، وأبدًا يدلُّ عَلَى أَنْ لا نِهَايَةَ لِهَذَا النفي .

وأما « كَيِّ » فإنما وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ؛ لأنها
موضوعةٌ لِلْغَرَضِ ، والغرضُ إِرَادَةُ وَقُوعِ أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وأما « إِذَنْ » فإنما وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَعَهَا مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ؛ لأنها بمنزلة
الْجَزَاءِ الْمُعْلَقِ بِالشَّرْطِ ، والشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مُسْتَقْبَلَانِ صَرِيحَانِ لِلْإِيجَابِ ؛ لأنه إِذَا
[قال]^(٤) قائلٌ : أريدُ أَنْ أَزُورَكَ ، قلتَ مجيبًا له وَمُجَابِرًا : إِذَنْ أَكْرِمَكَ ، فَالزِّيَارَةُ
وَالْإِكْرَامُ مُنْتَظَرَانِ ، فَإِذَا قَدْ صَحَّ لَكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا بَعْدَ هَذِهِ
الْأَصُولِ فَالْبَاقِي مَحْمُولٌ عَلَيْهَا ؛ لأنه "عاملٌ" بِعِنَاهَا بِلَا خِلَافٍ ، إِلَّا فِي لَامِ « كَيِّ »

(١) من سورة البقرة : الآية رقم : ٢٤ .

(٢) في الأصل : « يتمنون » وفوقها « يفعلون » . وبعدها في الأصل : « الموت » ولما راجع لها .

(٣) من سورة البقرة : الآية رقم : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) في الأصل : « لا أنه » .

فمنهم من يقول : إِنَّ اللامَ مَحْمُولَةٌ عَلَى « كَيِّ » ، ومنهم مَنْ يَقُولُ : « كَيِّ » مَحْمُولَةٌ عَلَى اللام^(١) .

هذا هو الشَّرْطُ الْأَوَّلُ فِي عَمَلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ . وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي : فَهُوَ أَنَّ يَكُونَ مَعْنَى الْكَلَامِ بَعْدَ دُخُولِهَا مُخَالِفًا لِمَعْنَاهُ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ إِيْجَابٌ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَطْلُبُ مَعْنَى غَيْرَ الْإِيْجَابِ ، إِلَّا « أَنْ » وَحْدَهَا ، فَإِنَّ الْكَلَامَ مَعَهَا مُوجِبٌ عَلَى حَالِهِ ، وَهَذَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ يَقْدَرُ بِالمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ حَالَةِ الْإِيْجَابِ ، وَالْفِعْلُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِيهِ غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ الْفِعْلُ فِي الْأَصْلِ ، وَأَصْلُ مَا وَضَعَ لَهُ الْفِعْلُ هُوَ الْإِيْجَابُ ، وَأَكْثَرُ مَا اسْتَفَادَ الْفِعْلُ مَعَ « أَنْ » أَنْ يَقْدَرُ بِالمَصْدَرِ .

وَدَلِيلٌ آخَرُ : وَهُوَ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَدْخُلُ عَلَى « أَنْ » فِي قَوْلِكَ : عَلِمْتُ بِأَنْ تَقُومَ يَازِيدُ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، فَهَذَا يُبْطِلُ مَذْهَبَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ « أَنْ » الْمَفْتُوحَةَ حَرْفٌ . وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ عَرَضَتْ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، وَلَكِنْ احْتَمَلَهَا ذِكْرُ « أَنْ » .

فَأَمَّا « لَنْ » فَالْكَلَامُ مَعَهَا مَنفِيٌّ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُوجِبًا .
وَأَمَّا « كَيِّ » فَالْكَلَامُ مَعَهَا غَرَضٌ لِلْفَاعِلِ ، وَعِلَّةٌ لِلْفِعْلِ ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ، فَقَسَّ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ .

(فصل) : وَأَمَّا الْحَدِيثُ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةِ ، وَهِيَ قَوْلُنَا : وَهَلْ تَتَّفِقُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ أَمْ لَا تَتَّفِقُ ؟

(١) وذلك عند البصريين ، ينظر شرح الرضي : ٢٤٠ / ٢ .

فاعلمُ أنَّ لِكُلِّ واحدٍ منها معنىً غيرَ الآخرِ ، إلا ما كان يعملُ منها بمعنى واحدٍ ، كالواوِ ، والفاءِ ، وأوَّ .

وأما « أنْ » فمعناها المصدرُ ، وهذا توسُّعٌ من وجهَةٍ ، وغيرُ توسُّعٍ من وجهٍ ، أما كونه توسُّعاً : فمِنْ حيثُ إنها اسمٌ ، والاسمُ لا يدلُّ على معنى في غيره ، وأما كونه غيرُ توسُّعٍ من وجهٍ : فمِنْ حيثُ إنَّ « أنْ » اسمٌ ناقصٌ ، والنَّواقِصُ تدلُّ على معاني في غيرها كالحروفِ ، ووجهُ المشابهةِ بينَ النَّواقِصِ والحروفِ في هذه الدلالةِ أنَّ الحروفَ غيرُ مستقلةٍ بنفسِها من كونِها / وسائطُ بينَ الذاتِ والحدِّثِ ، وكذلك النَّواقِصُ ، فإنها لا تستقلُّ بأنفسِها بل تفتقرُ إلى الصِّلَةِ ، ولهذا بُنيتْ لمشابتها الحروفَ ، وإنما النَّواقِصُ جزءٌ من الكلمةِ ، والحروفُ ليستْ^(١) بجزءٍ منها .

فأما « لنَّ » فمعناها نفْيُ المستقبلِ كما تقدَّم .

وأما « كيَّ » فمعناها الغرضُ ، وكذلك لامُها ، واللامُ التي تقعُ بعدَ الجحدِ هي في الأصلِ لامُ كي ، ولكن سَمَّوها لامَ الجحودِ توسُّعاً ؛ لأنك إذا قلتَ : ما جئتُ لأشتمَكَ ، فالمعنى : ما جئتُ وغرضي شتمك ، أي لغرضِ الشتمِ .

وأما « إذنْ » فمعناها الجوابُ أيضاً والمجازاةُ في التحقيقِ .

وأما « حتَّى » فمعناها انتهاءُ الغايةِ ، ويُقدَّرُ الفعلُ بعدها بالمصدرِ ؛ لأنها تنصبُ بإضمارِ « أنْ » في الأصلِ .

وأما « الفاءُ والواوُ وأوَّ » فمعناها جميعاً الجوابُ ؛ لأنهنَّ لا ينصبْنَ إلاَّ معَ الجوابِ في الأغلبِ على ما سيأتي بيانهُ إن شاء الله تعالى .

(١) في الأصل : « ليس » .

* في الأصل : « وبين الحروف » .

(فصل) : [أحكام الحروف النواصب] :

وأما الحديث في المسألة الخامسة ، وهي قولنا : وما حكم كل واحد من هذه

٩١ أ

الحروف ؟ فلكل واحد / منها حكمٌ ينفرد به ، وأولها « أن » وهذا بابها :

(باب أحكام أن)

وفيه أربع مسائل : يقال في الأولى منها : لَمْ عَمِلْتُ « أن » في الأفعال وهي اسمٌ ، وأصلُ الأفعال أن تكونَ عاملةً في الأسماءِ مِنْ طريقِ اللفظِ ؟ ويقالُ في الثانيةِ : لَمْ عَمِلْتُ النصبَ دُونَ أنْ تَعْمَلَ رَفْعًا أو جَرًّا ؟ ويقالُ في الثالثةِ : وما شَرَطُ الفعلِ الذي قبلها ؟ وما شرطُ الفعلِ الذي بعدها ؟ ويقالُ في الرابعةِ : وما حكمُها إذا فصلتَ بينها وبينَ الفعلِ ؟ .

(فصل) : أما الحديثُ في المسألةِ الأولى ، وهي قولنا : لم عملتُ « أن » في الأفعال وهي اسمٌ ، وأصلُ الأفعال أن تكونَ عاملةً في الأسماءِ مِنْ طريقِ اللفظِ ؟
فَعَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ :

أحدهما : رَوَاهُ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ فِي شَرْحِهِ^(١) ، قَالَ : الْعِلَّةُ فِي إِعْمَالِ « أَنْ » أَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، فَعَمِلَتْ كَمَا عَمِلَتْ سَائِرُ الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لَيْسَ هُوَ مُتَنَزِّلًا مِنْزِلَةَ الْحَرْفِ مِنَ الْكَلِمَةِ .

وفائدةُ كلامِ طاهرٍ - رحمه الله - هي أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ « أَنْ » لما كانت لا تَوْجَدُ على هذا الوَضْعِ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي الْأَغْلَبِ ، وَهُوَ يَصْلَحُ لِلْحَالِ ، وَالْحَالُ مُرْفُوعٌ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ أَمْتَنَعَ كَوْنُهُ حَالًا ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا / ، فَنَصَبْتُهُ : فَرَقًا بَيْنَ كَوْنِهِ

ب ٩١

(١) شرح الجمل : ق ١٣٨ .

حالاً ومستقبلاً ، فَجَرَى مَجْرَى ما دَلَّ على معنى في غَيْرِهِ ، فَأَشْبَهَتْ الحروفَ فَعَمِلَتْ في الفعلِ بشرطِ الاستقبالِ ، بدليلِ أنه إذا كانَ حالاً فَصِلَ بينها وبينه ، وعادَ مرفوعاً ، وكانتْ مُخَفَّفَةً من الثَّقلِ ، وبَطَلَ عَمَلُها فيه .

والجوابُ الثاني : هو أنَّ « أَنْ » شابهَتْ الحروفَ في اللفظِ والمعنى ، فَعَمِلَتْ في الأفعالِ كما تَعْمَلُ حروفُ النفي فيها ، نحو : لَمْ يَقُمْ ، فَمِشَابَهَةُ اللفظِ مِنْ حَيْثُ إنها مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ ، ولا ثَالِثَ يَقْدَرُ ، وَمِشَابَهَةُ المعنى مِنْ حَيْثُ إنها تَدُلُّ على معنى في غيرِها كدلالةِ الحرفِ ، ودَلَّلتُها بخلافِ دلالةِ النواقصِ ؛ لأنها تَدُلُّ على الصَّلَةِ وعلى الاستقبالِ ، فدَلَّلتُها على الصَّلَةِ تَدْخُلُها في بابِ النواقصِ ، ودَلَّلتُها على الاستقبالِ تَدْخُلُها في بابِ الحروفِ ، فَثَبَّتَ بهذا أنه مشبهةٌ للحروفِ ، فإذا أَشْبَهْتُها جازَ أَنْ تَعْمَلَ في الأفعالِ ولا اعتراض .

(فصل) : [لم عملت أن النصب دون غيره] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ ، وهي قولنا : لِمَ عملتُ النصبَ دونَ غيره ؟ فعن ذلك جوابان أيضاً :

أحدهما : رواه الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ أيضاً ، وهو قوله^(١) : إنَّ « أَنْ » اخْتَصَّتْ بِعَمَلِ النصبِ دونَ غيره ؛ لأنها شابهَتْ « أَنْ » المشدَّدةَ المفتوحةَ في اللفظِ والمعنى ، / ١٩٢
فمِشَابَهَةُ اللفظِ لكونِها على بَعْضِ حُرُوفِها ، ومِشَابَهَةُ المعنى أنهما جميعاً يَقْدَرانِ بالمَصْدَرِ .

والجوابُ الثاني : هو أنَّ هذهِ العوامِلَ تَوَاضَعَتْ العَرَبُ عَلَيْها ، وأَحَلَّتْ كُلَّ شَيْءٍ منها

(١) في شرح الجمل : ١٣٨ .

مَحَلُّهُ فَيَكُونُ زِيْدَةُ الْجَوَابِ : السَّمَاعُ الْمَوْضُوعُ فِي الْمَوْضَاعَةِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ
 هَذَا أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ التَّعْلِيلُ فِي عَمَلٍ « أَنْ » لَوَجَبَ التَّعْلِيلُ فِي عَمَلٍ « لَمْ » ، وَلَوْ جَبَّ
 التَّعْلِيلُ فِي هَذِهِ حُرُوفِ الْجَزْرِ ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ الْمَوْضَاعَةِ ، فَصَحَّ بِهَذَا أَنَّ طَرِيقَ
 الْعَوَامِلِ السَّمَاعِ فِي الْأَصُولِ ، وَقَلْنَا « فِي الْأَصُولِ » : احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ
 بِالْمَشَابِهَةِ وَالتَّضَمُّنِ وَالتَّيَابَةِ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ عَمِلَ وَلَيْسَ أَصْلُهُ الْعَمَلُ ،
 فَحِينَئِذٍ يَسُوغُ التَّعْلِيلُ فِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ذِكْرِ الْعَوَامِلِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ .

(فصل) : [حكم الفعل الذي قبل أن ، وحكم الفعل الذي بعدها] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي في حكمِ الفعلِ الذي قبلَ « أَنْ » وحكمُ
 الفعلِ الذي بعدها ، فاعلمْ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :
 أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا مُتَيَقِّنًا ، أَوْ غَيْرَ ثَابِتٍ وَلَا مُتَيَقِّنٍ ، أَوْ يَصْلُحُ فِيهِ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ ،
 أَوْ تَكُونَ مُبْتَدَأَةً لَا فِعْلَ قَبْلَهَا .

فَالثَّابِتُ الْمُتَيَقِّنُ نَحْوُ : عَلِمْتُ ، وَتَحَقَّقْتُ ، وَتَيَقَّنْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَمَا شَاكَلَ
 ذَلِكَ .

وَالَّذِي هُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ وَلَا مُتَيَقِّنٍ نَحْوُ : رَجَوْتُ ، وَطِمَعْتُ ، وَأَشْفَقْتُ ، وَأَرَدْتُ ،
 وَأَمَلْتُ ، وَمَا شَاكَلَ / ذَلِكَ .

وَالَّذِي يَصْلُحُ فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وَخَلْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .
 وَحَيْثُ تَكُونُ مُبْتَدَأَةً ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَنْ تَقُومَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَقْعُدَ .

فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَ « أَنْ » ثَابِتًا مُتَيَقِّنًا بَطَلَ عَمَلُهَا فِي الْفِعْلِ ، وَصَارَ
 مَعَهَا مَرْفُوعًا عَلَى أَصْلِهِ ، وَكَانَتْ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ عَامِلَةً فِي الْأِسْمِ ، وَلَهَا عَلَى هَذَا
 الْحَالِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

أحدها : أن يكون اسمها مضمرًا عائدًا إلى ما قبله في الأغلب .

والثاني : أن يكون المضمر محذوفًا في نية المذكور .

والثالث : أن يفصل بينها وبين الفعل الذي بعدها .

والرابع : أن تكتب منفصلة عن الحرف الفاصل بينها وبين الفعل .

وهذا تعليل الشرائط :

وإنما وجب أن يكون اسمها مضمرًا : لأنها لا تذكر إلا وقبلها كلام يتعلّق به ويعود الضمير إليه ، إما لفظًا وإما تقديرًا ، فاللفظ في قولك : يا زيد علمت أن لا تقوم ، والتقدير في قولك : علمت أن سوف يقوم زيد ، ففي الأولى ضمير يعود إلى زيد ، والتقدير : يا زيد علمت أنك تقوم ، وفي « أن » الأخرى ضمير مجهول ، والتقدير : علمت أنه سوف يقوم زيد ، قال الله تعالى ^(١) : « لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا تقومون على شيء » والتقدير : لئلا يعلم أهل الكتاب أنهم لا يقومون ، وقال ^(٢) ^{١٩٣} تعالى ^(٣) : « علم أن سيكون منكم مرضى » والتقدير : علم أنه سيكون ، والهاء للشأن والقصة .

وإنما وجب أن يكون المضمر محذوفًا في نية المذكور : لأنها لما خففت من الثقلية بحذف أحد حرفيها ضعف الحرف الثاني عن احتمال الضمير ، فحذف تخفيفًا في هذه الحال ، وصار حذفه أصلًا ههنا ، بعد أن كان فرعًا ، بدليل أنه لو ذكر لعادت مشددة على حالها ، فحذف تخفيفًا .

وإنما وجب أن يكون في نية المذكور لما رفع الفعل بعدها ، إذ لو نصب لخرجت

عن هذا الحكم .

(١) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٩ .

(٢) من سورة المزمل : الآية رقم : ٢٠ .

وإنما وَجَبَ أَنْ يُفَصَلَ بينها وبينَ الْفِعْلِ إذا كانتْ مُخَفَّفَةً من الثَّقِيلَةِ ، ليكونَ الْفَاصِلُ عِوَضًا عَنْ سَلْبِهَا التَّشْدِيدَ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ^(١) - رحمه الله - .

وجملةُ الحُرُوفِ التي تَفَصِلُ بَيْنَ « أَنْ » وَبَيْنَ الْفِعْلِ سِتَّةُ أَحْرَفٍ ، وهي السِّينُ ، وَسَوْفٌ ، وَقَدْ ، وَلَوْ ، وَلَا ، وَلَمْ ، قالَ اللهُ تعالى^(٢) - في السِّينِ - : « عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى » ، وقالَ تعالى^(٣) - في قَدْ - « وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقَتْنَا » وقالَ تعالى - في لَوْ^(٤) - : « وَالْوَاكِفُ اسْتَقَامَ عَلَى الطَّرِيقَةِ » وقالَ تعالى^(٥) - في لَا - « لَيْسَ لَكَ عَلَى الْأَهْلِ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ » وقالَ تعالى^(٦) - في لَمْ - « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ / أَحَدٌ » .

واعلمُ أَنَّ الْفَاصِلَ لَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الذي بَعْدَ « أَنْ » مُضَارِعًا يَصْلُحُ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا فِعْلٌ مَاضٍ ، أَوْ دَخَلَتْ عَلَى غَيْرِ فِعْلٍ ، أَوْ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، وهي في نِبْتَةِ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ جَازٌ أَنْ يَقَعَ وَأَنْ لَا يَقَعَ فَاصِلٌ ، مثالُ دُخُولِهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي قَوْلُهُ تعالى^(٧) : « نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا » معناه : أَنَّهُ بُورِكَ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ طَاهِرُ فِي هَذَا وَجْهًا ، فَقَالَ^(٨) : إِنَّمَا جَازَ أَنْ لَا تَفَصَلَ

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه للجمل : ١٣٩ : « . . . فكان هذه الحروف جعلت عوضاً مما سلبته «أن» من

التشديد وحذف الاسم . . . » .

(٢) من سورة المزمل : الآية رقم : ٢٠ .

(٣) من سورة المائدة : الآية رقم : ١١٣ . وفي الأصل : « لنعلم » وهو غلط .

(٤) من سورة الجن : الآية رقم : ١٦ .

(٥) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٩ .

(٦) من سورة البلد : الآية رقم : ٧ .

(٧) من سورة النمل : الآية رقم : ٨ . وفي الأصل « ونودي » بزيادة واو ، وليست في المصحف .

(٨) شرح الجمل : ١٣٩ .

« أن » ههنا ، لأنَّ في الكلام معنى الدعاء ، فجعل الدعاء يقوم مقام الفاصل ، ومثال دخولها على فعل غير متصرف قوله تعالى^(١) : « وأن ليس للإنسن إلا ما سعى » ومثال دخولها على غير الفعل قوله تعالى^(٢) : « فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين » وكان بعض العلماء^(٣) يوجب أنه لا بد من فاصل بين المخففة من الثقلية وبين ما بعدها سواء كان اسماً ، أو فعلاً ، والذي أحسب أن ذلك لا يجب إلا مع الفعل المضارع ، والدليل على أنه لا يجب الفاصل إلا مع الفعل المضارع أنه إنما أتى بالفاصل قرئاً بين عملها وبين إلغائها ، لأنها في هذه الحال تصلح أن تعمل وأن لا تعمل ، لصحة كون المعمول بعدها في موضعه .

وأما إذا دخلت / على اسم ، أو على فعل ماضٍ ، فقد بطل عملها بالإجماع ، ١٩٤
فلا معنى للفاصل ، وظاهر لفظ الآيات يصح ما ذهبنا إليه فتدبره .

وإنما وجب أن تكون منفصلة عن الحرف الفاصل لها ، وأكثر ذلك مع « لا » ؛ لأنَّ بينها وبينه فاصلاً^(٤) في التقدير ، وهو الضمير ، لأنَّ قولك : علمت أن لا يكون ، بمعنى أنه لا يكون ، فوجب انفصالها في الخط ، وهي في اللفظ مدغمة بدليل أنه لو ظهر لانفصلت^(٥) .

فهذه شروط « أن » إذا كانت مخففة من الثقلية ، يجب - متى تكاملت هذه الشروط - أن يرفع الفعل المضارع بعدها ، ويبطل عملها فيه إذا كان الفعل ثابتاً متيقناً .

(١) من سورة النجم : الآية رقم : ٣٩ .

(٢) من سورة الأعراف : الآية رقم : ٤٤ .

(٣) كابن بابشاذ ، ينظر شرحه للجمل : ق ١٣٩ ، وابن مالك في شرح التسهيل : ١٠ / ٤ .

(٤) في الأصل : « فاصل » .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

هذا القسم الأول من أقسام حكم الفعل الذي قبل « أن » . وأما القسم الثاني وهو إذا كان الفعل الذي قبلها غير ثابت ولا متيقن ، فاعلم أن الفعل الذي قبل « أن » إذا كان غير ثابت ولا متيقن يجب أن تكون « أن » معه ناصبة للفعل بعدها ، تقول : أرجو أن تقوم يا زيد ، وأطمع أن يغفر الله لي ، وأخاف أن يعاقبني ، وأخشى أن ينطلق زيد ، وأشفق أن يخرج الناس ، وما شاكل ذلك يجري مجراه .

وإنما وجب ذلك فيها هنا ، لأن الفعل الذي قبلها يطلب الاستقبال / بمعناه ٩٤ ب لا يلفظه ، وإذا طلب الاستقبال نصبت « أن » لتفرق بين دخولها على المستقبل وعلى ما يصح للحال والاستقبال ، فكان النصب علامة أخرجه من كونه محتملاً إلى كونه مخصوصاً .

وله « أن » على هذه الحال شروط :

أحدها : أن لا يتقدم معمولها عليها ؛ لأنه صلتها في التحقيق ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، لأنها مشابهة للحروف ، ومعمول الحروف لا يتقدم عليها .
وأما تقديم معمول معمولها عليه في مثل قولك : علمت أن زيدا تضرب على أن ينصب « زيدا » بتضرب ، ففيه خلاف ، منهم من يجيزه^(١) ومنهم من لا يجيزه^(٢) ، فمن أجازة يقول : هو مفعول ، والمفعول فضلة يجوز تقديمها وتأخيرها ، ومن لم يجزه يقول : هو بعض الصلة ، والصلة مترابطة مترتبة لا يجوز أن يختل ترتيبها بأن يتقدم البعض ويتأخر البعض ، وله أن يقول أيضاً : إنه قد فصل بينها وبين الفعل العاملة فيه ، والفصل يبطل عملها ، فلا تعمل عنده ، وهو الأقرب .

(١) أجازاه الفراء ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١١/٤ ، والمساعد : ٦٢/٣ .

(٢) جمهور النحاة لا يجيزه ، ينظر : التبصرة والتذكرة : ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ :

ق ١٣٩ ، والمقرب : ٢٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١/٤ ، والمساعد : ٦٢/٣ .

والشرط الثاني : أن لا يفصل بينها وبين معمولها مع النصب عند الأكثر^(١) ،
لأن الفاصل كما قدمنا بمنزلة العوض من سلب التشديد ، وهذه غير مخففة من
الثقيلة ، فلو فعلت ههنا لالتبس الحال بها ، إلا قراءة بعضهم^(٢) : « وحسبوا ألا تكون
فتنة » بنصب « تكون » وهو قليل^(٣) ، والأكثر على الرفع .

والشرط الثالث : أن يكون الفعل الذي نصبته مستقبلاً صريحاً كما قدمنا ،

وإنما وجب / كونه مستقبلاً صريحاً لأن معنى الفعل الذي قبلها يقتضي كونه مستقبلاً^{١٩٥}
بمعناه ، من حيث إن مقتضى الرجاء والأمل والخوف والطمع والإشفاق منتظر ، فكان
« أن » وما بعدها هو المقتضى المنتظر ، فصح كون الفعل مستقبلاً بذلك .

وههنا سؤال يقال فيه : لم اختصت « أن » التي هي مخففة من الثقيلة بوقوعها
بعد الأفعال الثابتة المتيقنة ؟ ولم اختصت « أن » الناصبة للفعل المستقبل بأن وقعت
بعد الأفعال التي هي غير ثابتة ولا متيقنة ؟ فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن المخففة من الثقيلة وقعت بعد فعل ثابت محقق غير متقل ، وهي
في نفسها للتأكيد في الأصل والتأكيد والتيقن والتحقيق والتمكين ضرب واحد في
التحقيق ، فأضيفت ههنا إلى ما هي به أشبه . و « أن » الناصبة للفعل وقعت بعد
أفعال الطمع ، والرجاء ، والإشفاق ، والأمل ، وهذه أمور غير ثابتة ، بل قد يقع
مقتضاها ولا يقع ، ف « أن » مع هذه الأفعال تطلب الفعل المستقبل وتنصبه بعد أن
تنقله نقلين وتصرفه إلى غير ما وضع له ، فكان الفعل معها غير ثابت على حالة واحدة

(١) الكتاب : ١١٠/٣ ، ١١١ .

(٢) من سورة المائدة : الآية رقم : ٧١ . قرأ ابن كثير ، وعاصم ، وابن عامر : « ألا تكون » نصباً ، وقرأ

أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي : « ألا تكون » رفعاً . السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧ ، وينظر :

الكشف : ٤١٦/١ ، وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

كما كان ما قبلها غير ثابتٍ مقتضاهُ ، بلْ قَدْ يَقَعُ وَلَا يَقَعُ ، فَأُضِيفَتْ ههنا إلى ما هو أشبهُ / بها وقد أشار إلى مثلِ هذا الشيخُ طاهرُ بنُ أَحْمَدَ^(١) . هذا الجوابُ الأولُ .

والجوابُ الثاني : أنْ « أنْ » المخففةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَهَا كَلَامٌ مخاطِبٌ ، ينبغي أنْ يَكُونَ فيها ضميرٌ عائِدٌ إليه ليربطَ فائدةَ الكلامِ ، وذلك في مثلِ قولك : علمتُ أنْ لَا تقومُ يا زيدُ ، وَتَيَقَّنْتُ أنْ لَا تَنْطَلِقُ يا عبدَ اللهِ . وليس كذلك « أنْ » الناصبةُ ؛ لأنك تقول فيها : أرجو أنْ يَغْفِرَ اللهُ لي ، وَأَطْمَعُ أنْ يَغْفِرَ لي ، وما شاكل ذلك ، والذي يدلُّ على صِحَّةِ هذا أنَّ المخففةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا يَكُونُ اسمُهَا إِلَّا مضمراً ، ليعودَ إلى ما قبلها فتربطهُ .

وبعضُ المتأخِّرينَ^(٢) يَطْرَحُ هذه الشرُوطَ ، وَيُعْمِلُ « أنْ » سواءً كان الفعلُ معها ثابتاً أو غيرَ ثابتٍ ، وَبُجُوزُ إعمالِها وإلغائها معَ الفاصلِ إِلَّا مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ ، وَيَحْتَجُّ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ^(٣) : « وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً » بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

وأما القِسْمُ الثالثُ مِنْ أقسامِ الفعلِ الذي قبلَ « أنْ » - وهو إذا كان يَصْلُحُ فيه أنْ يَكُونَ ثابتاً وأنْ يَكُونَ غيرَ ثابتٍ - فاعلمْ أنه إذا كان كذلك جازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وهذا لَا يَجْتَمِعُ إِلَّا في أفعالِ الظَّنِّ وما شاكلها ؛ لأنَّ العَرَبَ قَدْ تَسْتَعْمِلُهَا مرَّةً بمعنى اليقينِ في مثل قول الشاعر^(٤) :

فقلتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَيِّ مَدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي السَّامِرِيِّ الْمُسَرَّدِ

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

(٢) كابن مالك في شرح التسهيل : ٨٠٧/٤ .

(٣) من سورة المائدة : الآية رقم : ٧١ ، وسبق تخريج قراءتي الرِّفْعِ والنَّصْبِ في الصفحة السابقة .

(٤) هو دريدُ بنُ الصَّمَةِ الجشَميِّ ، من المعمرين ، أدرك الإسلامَ ولم يسلم ، وقتل يوم حنين في العام الثامن للهجرة . ترجمته في أسماء المغتالين : ٢٢٣ ، والشعر والشعراء : ٧٤٩/٢ ، والمؤتلف والمختلف :

ويروى : في الفارسي^(١) ، معناه : تَيَقَّنُوا ، وعلى ذلك فَسَّرَ بعضهم قوله تعالى^(٢) :
 ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ ﴾ وقوله تعالى^(٣) : ﴿ وَظَنُّوا أَن لَّا / مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ ، هي في هذه المواضع ثابتة بمعنى اليقين ، فإذا قلت : ظننتُ أَن لا تخرجُ ، وحسبتُ أَن لا تكونُ فتنةً ، جازَ أَن ترفعَ الفعلَ فيكونُ المعنى : تيقنتُ ، وهو فعلٌ ثابتٌ ، وَأَن تَنْصِبَهُ فيكونُ المعنى على لفظِهِ ، وهو فعلٌ غيرُ ثابتٍ ، وعلى الوجهين قُرئَ قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ ، بنصبٍ^(٥) « تكونُ » ورفعِهِ ، الرَّفْعُ قِراءةُ أبي عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، والنصبُ قِراءةُ الباقيين ، والرفعُ أجودُ على الأصول .
 وأما إذا كانت « أَن » مُبْتَدَأَةً لِإِفْعَلَ قبلَها ، فإنها تكونُ ناصبةً لِلْفِعْلِ بعدها بلا خلافٍ ، وذلك في مثل قولك : أَن يقومَ زيدٌ خيرٌ من أَن يقعدَ : لَأَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَقْبَلٌ صَرِيحٌ في المعنى ؛ لأنك تَخْبِرُهُ بِأَن يَتْرَكَ فِعْلاً مكانَ فِعْلٍ ، كلاهما لَمْ يَقَعَا في هذا اللَّفْظِ ، فهذا حُكْمُ الْفِعْلِ الذي قَبْلَ أَن .

فأما حُكْمُ الْفِعْلِ الذي بعدَ « أَن » فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

حالٌ يَجِبُ أَن يكونَ مُسْتَقْبَلًا صَرِيحًا ، وهو إذا تَقَدَّمَ فِعْلٌ طَمَعٌ ، أو إِشْفَاقٌ كما

= والبيت في ديوانه : ٦٠ ، وديوان الحماسة : ٣٩٧/١ ، وشرحها للمروزي : ٨١٢/٢ ، والأصمعيات : ١٠٧ ، وجمهرة أشعار العرب : ٥٩٩/٢ ، والجمل : ١٩٩ ، والمحاسب : ٣٤٢/٢ ، ومقاييس اللغة (ظنن) : ٤٦٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨١/٧ ، والخزانة : ٢٧٩/١١ . قال الجوهري في الصحاح : أي استيقنوا . وينظر : تفسير ابن كثير : ٩١/١ . وفي الصحاح (سرد) : « والسرد : اسم جامع للدروع وسائر الخلق »

(١) وهو كذلك في الديوان وجمهرة أشعار العرب ، ومطلعه : « علانية ظنوا » .

(٢) من سورة البقرة : الآية رقم : ٤٦ ، وينظر : تفسير ابن كثير : ٩١/١ .

(٣) من سورة التوبة : الآية رقم : ١١٨ ، وينظر تفسير ابن عطية ٧٣/٧ .

(٤) من سورة المائدة : الآية رقم : ٧١ ، وسبق تخريج القراءتين .

(٥) في الأصل : « بالنصب » .

تَقَدَّمَ.

وحالٌ يجوزُ فيه تقديرُ الحالِ والمستقبلِ ، وهو إذا كانَ قدْ تقدَّمَهُ فعلٌ تيقَّنُ أو تحقَّقَ ، تقول : تيقنتُ أنْ تقومَ يا زيدُ ، يصلحُ للحالِ والاستقبالِ .

وحالٌ يجوزُ أنْ يقعَ ماضياً ، فلا تعملُ فيه « أنْ » ، وهذا الماضي لأبَدُ أنْ تقعَ معه « قدْ » ظاهرةً / أو مقدَّرةً ، تقول : علمتُ أنْ قدْ انطلقَ زيدُ ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقَتْنَا ﴾ .

و أما المسألةُ الرابعةُ - وهي في حُكمِ « أنْ » إذا فصلتَ بينها وبينَ الفعلِ - فقد تقدَّمَ الحديثُ على الفاصلِ ومعرفةِ ، وتعيينه في المسألةِ التي قبلَ هذه ، لأنَّ الحالَ احتمالٌ ذكَّره هُنالك ، ولم يَبَيَّنْ في هذه المسألةِ إلاَّ معرفةَ اختصاصِ الفواصلِ ، وهي على ثلاثةِ أضربٍ :

فاصلٌ يَجِبُ معه إلغاءُ « أنْ » على كلِّ حالٍ .

وفاصلٌ يجوزُ معه الإلغاءُ والإعمالُ .

وفاصلٌ ليس يعلِّقُ بإلغاءٍ ولا إعمالٍ .

فأما الفاصلُ الذي يَجِبُ معه الإلغاءُ فهو : السَّيْنُ ، وسَوَفَ^(٢) ، وإنما وجَبَ ذلك مع السينِ وسوفَ ؛ لأنَّ الغرضَ بنصبِ « أنْ » للفعلِ المضارعِ الدلالةُ على أنه مستقبلٌ معنئى لا لفظاً ، لكونه يحتملُ الحالَ والاستقبالَ بغيرِ قرينةٍ ، والسينُ وسوفَ يدلَّانِ على الاستقبالِ باللفظِ ، وإذا اجتمعَ دليلُ اللفظِ ودليلُ المعنى ثبتَ دليلُ اللفظِ ، وبطلَ دليلُ المعنى ؛ لكونِ اللَّفْظِ أقوى ، مثالُ هذا العاملِ اللفظيِّ والمعنويِّ ، لما كانتْ دلالةُ السَّيْنِ

(١) من سورة المائدة : الآية رقم : ١١٣ .

(٢) في الأصل : « والسوف » .

وسوف أقوى بطل عمل « أن » لما تيقن الاستقبال .

ولقائل أن يقول : أرجو أن يقوم زيد غداً ، فهلاً بطل عمل « أن » لدلالة « غد » على الاستقبال ؟ .

فالجواب : إن « غد » قرينة متأخرة عن الفعل ، ذكرت تأكيداً بعد أن استحق الفعل النصب ، وقد تذكر وقد لا تذكر من حيث إنها فضلة متأخرة / ، وحكم القرينة المتأخرة في اللفظ مخالف لحكم القرينة المتقدمة ، بخلاف السين ، وسوف^١ ، فإنهما لما ذكرا قبل دخول « أن » بطل عملها فـ « غد » ذكرت بعد استيفاء العامل ، والسين وسوف ذكرا قبل استيفاء العامل عمله .

وأما الفاصل الذي يجوز معه الإلغاء والإعمال فهو : « لا » وحدها . وإنما جاز معها الإلغاء ؛ لأن « أن » بمنزلة الحرف الضعيف كما تقدم ، والحروف لا يفصل بينها وبين معموليها ، وجاز معها الإعمال ؛ لأنها للنفي ، فكان للمنصوب معها ما يقتضي النفي ، تلخيص ذلك : أنك إذا قلت : أظن أن لا تقوم يا زيد ، بمعنى : أظن أن ينتفي قيامك ، فإذا نصبت قدرت هذا التقدير ، وإذا رفعت قدرت « أن » مخففة من الثقلية - على ما تقدم - مفصولة عن العمل في الفعل ، عاملة في التحقيق في الاسم .

وأما الفاصل الذي ليس يعلق بإلغاء ولا إعمال فهو : قد [و] لو ، وإنما لم يكن له تعلق بإلغاء ولا إعمال ، فمن حيث إن هذين الحرفين من دلائل الماضي ، والحدث ههنا في المستقبل المضارع ، والباب بابه ، وكذلك « لم » فإنها إذا فصلت « أن » لم يكن لها تعلق بإلغاء ولا إعمال ، لأن الفعل بعدها مجزوم و « أن » معها مخففة من الثقلية

(١) في الأصل : « وسوف » .

مثاله قوله تعالى^(١) : « أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ » .

هذه أحكام « أن » قد ذكرتها لك مُستوفاةً ، واتَّسع الكلامُ فيها ؛ لأنها أصلُ

هذه الحُرُوفِ النَّوَاصِبِ ، وكثيرٌ / مدارها في الكلامِ ، فإذا صَحَّ لك ذلك فيها فاللَّذي

٩٧ ب

بعدها مِنَ الحُرُوفِ مُفْتَقِرٌ إلى أكثرِ أحكامِها ، والأقوى بعدها : « لَنْ » على ما تقدَّمَ

مِنَ الخِلَافِ ، وهذه أحكامُها :

(١) من سورة البلد : الآية رقم : ٧ . وفي الأصل « يحسب » بدون همزة ، وهو غلط .

(باب احكام لن و معرفة الخلاف فيها)

والكلام يقع من هذا الباب في ثلاث مسائل، يقال في الأولى : هل هي منفصلة أم مركبة في الأصل ؟ ويقال في الثانية : وما حكم الفعل بعدها ؟ ويقال في الثالثة : ولم اختصت بعمل النصب دون آلات النفي ؟ .

أما الحديث في المسألة الأولى - وهي في معرفة الخلاف في « لن » - فاعلم أن مذهب الخليل بن أحمد - رحمه الله - أن « لن » مركبة من حرفين ، وهما : « لا » و « أن »^(١) ، فإذا قلت : لن تقوم يا زيد ، فمعناه عنده : لا أن تقوم ، وتعليقه على ما تقدم في الباب الأول^(٢) .

ومذهب سيبويه^(٣) أنها غير مركبة ، وأنها حرف واحد موضوع للنفي مثل : لم ، ولا ، وما .

وللخليل - رحمه الله - حجج واعتراض ، وسيبويه عليه حجج واعتراض : فأما حجج الخليل : فمنها أنه يقول : إن أصل التواصب « أن » وحدها ، بدليل أن النصب لا يقع إلا بعد تلك الأفعال المتقدمة في التحقيق أو ما يجري مجراها ، وتلك الأفعال تطلب معنى بتعديها إليه ، وذلك المعنى هو المصدر ، والمصدر يُقدر في

(١) ينظر : الكتاب : ٥/٣ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

(٢) في الصفحة رقم : ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥/٣ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٠٠ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

التحقيق بـ « أن » فإذا قلت : أَرْجُو أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فالمعنى : أرجو قيامك ، فكل ما نصب من هذه الحروف فبهذا الحكم ، فإذا قلت : لَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، فمعناه عِنْدَ الخليل : لا أَنْ تَقُومَ يَا زَيْدُ ، وتقديره عِنْدَهُ : لا قيامك / موجود ، وتلخيصه : أَخْبُرَكَ ١٩٨ بنفي قيامك . فهذا الذي حمل الخليل على هذا ، وهو مطرد عِنْدَهُ في جميع الحروف النواصب ، أعني أنه لا بد من تقدير « أن » .

وَحُجَّةٌ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ [أَنْ]^(١) هي الأصل في هذه الحروف النواصب ، أنها تعمل موجودةً ومقدَّرةً ، وسائرهما لا يعمل إلا موجوداً ، وليس ذلك إلا لكونها أصلاً^(٢).

وحجة أخرى ، وهي أنه يقول : إِنْ فِي « لَنْ » بعض حروف « أَنْ »^(٣) وحجة أخرى ، وهي أنهم أجمعوا أَنَّ المنصوب بالفاء والواو مع الجوابات في نِيَّةٍ عَطْفٍ مَصْدَرٍ على مَصْدَرٍ ، فإذا قلت : أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، فالمعنى عندهم : أَيْقَعُ إِكْرَامَكَ وَإِكْرَامِي ، فقد بين لك ههنا أَنَّ أصل النَّصْبِ بـ « أَنْ » التي تقتضي بصليتها تقدير المصدر ، فإذا ثَبَتَ هذا فيها ثَبَتَ في جميع ما نصب أَنْ يُقَدَّرَ فيه لفظ المصدر الذي تَضَمَّنَتْهُ .

وأما الاعتراض على مذهب الخليل ، فقد اعترض عليه سيبويه باعتراضات منها أنه قال : لو كانت « لَنْ » بمعنى « لَا أَنْ » لما جاز أَنْ يَتَقَدَّمَ معمولُ صليتها

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل : « لكونها إلا أصلاً » .

(٣) ينظر بعض هذه الحجج في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٣٩ .

عليها في مثل قولك : زيداً لَنْ أَضْرِبَ^(١) ، كما لا يجوز : عَلِمْتُ زيداً لَنْ تَضْرِبَ ، على أَنْ تَجْعَلَ زيداً منصوباً بالضرب ، والأول جائز بالإجماع في لغة العرب ، والثاني ممتنع بالإجماع^(٢) .

فأجابه الخليل على هذا الاعتراض بأن قال : قد استفادت « لَنْ » بالتركيب حكماً مخالفاً لحكم « أَنْ » قبل التركيب^(٣) بدليل أن « لَمَّا » لما كانت مَرْغَبَةً مِنْ حَرْفَيْنِ ، وهما : « لَمْ وَمَا » استفادت حكماً مخالفاً لحكم « لَمْ » وهما جميعاً للنفي ، والأحكام التي استفادتْها لما منها أنها أبلغ في النفي من « لَمْ » ؛ لأنها لنفي^(٤) فعلٍ مُؤَكِّدٍ وَقُوْعُهُ بِـ « قَدْ » في التَّحْقِيقِ ، وَلَمْ لنفي^(٥) فعلٍ غيرِ مُؤَكِّدٍ وَقُوْعُهُ ؛ لأنَّ القائل يقول : قام زيدٌ ، فتقول : لَمْ يَقَمْ ، هذا جوابه في لغة العرب / ، ويقول : قد قام زيدٌ ، فتقول : لَمَّا يَقَمْ ؛ لأنَّ في « لَمَّا » ههنا ، حرفي نفي ، وكأنَّ أحدهما في التحقيق نفي للفعل ، والثاني نفي تأكيد للفعل معنى لا لفظاً .

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا اخْتَصَتْ بِهِ « لَمَّا » أَنَّهَا تَطْلُبُ جَوَابًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : لَمَّا قُمْتُ قُمْتُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « لَمْ » .

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا اخْتَصَتْ بِهِ أَنَّهُ يُقْتَصَرُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَذْكُرُ الْفِعْلُ ، تَقُولُ : كِدْتَ تَقُومُ

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٥/٣ : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب ؛

لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيداً فلا أضرب له » وينظر المقتضب : ٨/٢ ، وشرح

الكتاب للسيرافي : ١٨٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١٢/٨ .

(٢) قال الرماني في معاني الحروف : « ولا يلزم الخليل هذا لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في غالب الأمر ... » .

(٣) نسبه المالقي في رصف المباني : ٣٥٦ إلى أصحاب الخليل ، وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ :

ق ١٣٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٧ ، ١١٢/٨ ، والجنى الداني : ٢٧١ .

(٤) في الأصل : « للنفي » .

(٥) في الأصل : « للنفي » .

ولمّا .

ومن جملة ما اختصت به أن تدخل على الماضي ، وتكون ظرفاً في مثل قوله تعالى^(١) : « وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ » . فهذه أحكام اختصت بها « لما » لما تركبت مخالفة لأحكام « لم » .

فسلم له سببويه حين ذلك أن الحرف إذا تركب استفاد حكماً ، ولم يسلّم له أن « لن » قد استفادت حكماً ، بل قال : قد وجدنا هذه المعاني في « لما » بعد التركيب ، ولم نجد في « لن » شيئاً يخالف « لا أن » قبل التركيب ، بل على قولك : « لا أن » لنفي المستقبل ، و « لن » كذلك .

فأجابه الخليل على ذلك فقال :

بل قد وجدنا خلافاً في أن « لن » لا يجاب بها القسم ، فلا يجوز أن تقول : والله لن يقوم ، ويجوز أن تقول : والله لا يقوم زيد .

فأجابه سببويه بأن قال : بهذا صح امتناع التركيب ؛ لأن « لا » في هذا الموضع حرف واحد يستقل بنفسه ليس له تعلق بهذا الكلام في « لا أن » المركبة ، ولم نعلم بأحد يقول : والله لا أن يقوم زيد .

فصح حينئذٍ مذهب سببويه^(٢) ، وبصحته يصح المذهب الذي ذهبنا إليه في أن أصل حروف النصب : « أن ، ولن » ؛ لأن أحدهما للنفي ، وأحدهما للإيجاب ، والأفعال موجبة للفاعل ، ومنفية عنه . فافهم ذلك ، فهو من غريب هذا الفن .

وكل ما حكيناه / من كلام الخليل وسببويه فليس هو مجرد لفظهما بل هو مخرج^١ من كلامهما بلسان الحال لا بلسان المقال .

(١) من سورة الجن : الآية رقم : ١٩ .

(٢) وصحح مذهب سببويه ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١٣٩ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣١/١ .

(فصل) : [أحكام الفعل بعد لن] :

وأما الحديثُ في المسألة الثانية - وهي في حكمِ الفعلِ بعدَ « لن » - فاعلمُ أنَّ له أحكاماً :

منها أنه منصوبٌ على كلِّ حالٍ .

ومنها أنه مستقبلٌ صريحٌ لا يحتملُ الحالَ .

ومنها أنه لا يجوزُ أن يفصلَ بينه وبينَ لن بشيءٍ من الحروفِ .

وإنما وجبَ كونه منصوباً ليعلمَ أنه مستقبلٌ كما تقدّمَ . وإنما وجبَ أن يكونَ مستقبلاً ؛ لأنَّ « لن » في لغةِ العربِ موضوعةٌ لنفي الأبدِ إلى مالا نهايةَ له ، فلهذا فسّرَ قوله تعالى^(١) : « لَن تَرِنُنِي » على أنه لا يجوزُ رؤيةَ الباري تعالى لا في الدنيا ولا في الآخرة لما كانت « لن » لنفي الأبدِ^(٢) .

وإنما امتنعَ الفاصلُ في « لن » ؛ لأنَّ الفاصلَ لا يخلو إمّا أن يكونَ من حروفِ الإيجابِ أو من حروفِ النفي ، أو من الحروفِ التي هي من دلائلِ الماضي . والفاصلُ بحروفِ الإيجابِ ممتنعٌ من حيثُ إنَّ الكلامَ يكونُ موجباً منفيّاً ، وحروفُ الإيجابِ الشينُ وسوفَ ، فلا يجوزُ أن تقولَ : لن سوفَ يقومُ زيدٌ ، ولن سيقومُ زيدٌ .

والفاصلُ بحروفِ النفي ممتنعٌ من حيثُ إنَّ سائرَ حروفِ النفي بعدَ « لن » تنفي الحالَ والماضي ، و « لن » تنفي المستقبلَ كما قدّمنا ، فلو فصلتَ بغيرها من حروفِ النفي لكنتَ ملتبساً ، ولم يعلمِ المنفي من الفعلين ، لو قلتَ : لن ما يقومُ زيدٌ ، لم يجزْ ، وكذلك سائرُها .

(١) من سورة الأعراف : الآية رقم : ١٤٣ .

(٢) ما ذهب إليه المصنف هنا موافقاً للزمخشري في كشافه : ٨٩/٢ ، ٩٠ ، مخالف لما عليه أهل السنة

والجماعة ، من أن رؤية الله تعالى حق يوم القيامة ، قال الله تعالى : =

والفَصْلُ بِالْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ مِنْ دَلَائِلِ الْمَاضِي مُتَمَنِّعٌ أَيْضًا ، لِأَنَّكَ تَذَكَّرُ دَلِيلَ

الْمَاضِي مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَهَذَا / صَرِيحُ الْمَحَالِ ، لَوْ قُلْتَ : لَنْ قَدْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَلَنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، لَمْ يَجْزُ .

= « وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ » [مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ : الْآيَةُ رَقْمُ : ٢٣] ، وَكَذَلِكَ ثُبُتَتِ الرَّوْيَةُ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، فَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : « كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرُ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ - يَعْنِي الْبَدْرِ - فَقَالَ : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا » . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (الْفَتْحُ) (كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ - بَابُ : فَضْلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ : ٣٣/٢) ، وَيَنْظُرُ أَيْضًا : ٥٢ (بَابُ : فَضْلُ صَلَاةِ الْفَجْرِ) .

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ٩١/١ : عَنْ جَرِيرٍ ، قَالَ : نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ : « إِنَّكُمْ تَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَا قَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا » .

وَقَدْ فَصَّلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْكَرِي الرَّوْيَةِ ، فَقَالَ فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَاهُ : ٣٩٠/٣ : « نَعَمْ رُؤْيَا اللَّهِ بِالْأَبْصَارِ هِيَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ ، وَهِيَ أَيْضًا لِلنَّاسِ فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ قَالَ : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الشَّمْسَ فِي الظَّهِيرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ ، وَكَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحُورًا لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ » . وَقَالَ فِي : ٣٩١ : « وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا فِي الصَّحَاحِ ، وَقَدْ تَلَقَّاهَا السَّلَفُ وَالْأُئِمَّةُ بِالْقَبُولِ ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهَا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَإِنَّمَا يَكْذِبُ بِهَا أَوْ يَحْرِفُهَا الْجَهْمِيَّةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ ، الَّذِينَ يَكْذِبُونَ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِرُؤْيَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَهُمْ الْمَعْطَلَةُ شَرَارُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ » . وَقَالَ فِي : ٤٦٩/٦ : « وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ ، فَيَمْتَنِعُ عَلَى أَصْلِهِمْ لِقَاءَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عِنْدَهُمْ رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَخَالَفُوا بِذَلِكَ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ السُّنَنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَأُئِمَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَاحْتَجُّوا بِحُجَجٍ كَثِيرَةٍ عَقْلِيَّةٍ وَنَقْلِيَّةٍ ، قَدْ بَيَّنَّا فُسَادَهَا مَبْسُوطًا وَذَكَرْنَا دَلَالََةَ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ عَلَى جَوَازِ الرَّوْيَةِ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي كَانَ يَشْتَدُّ نَكِيرُ السَّلَفِ وَالْأُئِمَّةُ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهَا ، وَصَنَفُوا فِيهَا مَصْنُفَاتٍ مَشْهُورَةً » .

(فصل) : [اختصاص لن بنفي المستقبل] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثة ، وهي في اختصاصِ « لَنْ » بالنصبِ دُونَ سائرِ حروفِ النفي ، فليسَ ذلكَ إلاَّ أنها اِختَصَّتْ بنفيِ المستقبلِ ، فأَكْسَبَتْهُ حُكْمًا يَعْلَمُ مَعَهَا أَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ صَرِيحٌ ، وهو للنصبِ ، وليسَ ذلكَ إلاَّ لِجَلِّ الاختصاصِ .

وحروفُ النفي على ثلاثةِ أَضْرَبٍ : ضربٌ اِختَصَّ بنفيِ الماضي في المعنى ، فَعَمِلَ فيه وَأَكْسَبَهُ علامةً ، وضربٌ اِختَصَّ بنفيِ المستقبلِ فَعَمِلَ فيه ، وَأَكْسَبَهُ علامةً أَيْضًا ، وضربٌ لَمْ يَخْتَصَّ بِشَيْءٍ ، فَلَمْ يَعْمَلْ فيهِ عَلَى خِلَافٍ .

فالذي اِختَصَّ بنفيِ الماضي في المعنى « لَمْ ، وَلَمَّْا » ، والعلامةُ التي أَكْسَبَهَا إِيَّاهُ الْجَزْمَ .

والضربُ الذي اِختَصَّ بنفيِ المستقبلِ « لَنْ » وحدها ، والعلامةُ التي أَكْسَبَتْهَا إِيَّاهُ النَّصْبَ .

والضربُ الذي لَمْ يَخْتَصَّ ، فَلَمْ يَعْمَلْ : « مَا ، وَلَا » ، أَمَّا « مَا » فهي تَصْلُحُ للنفيِ للماضي وللمستقبلِ وللحالِ على الصَّحِيحِ من الأقوال^(١) . وَأَمَّا « لَا » ، فهي تَصْلُحُ للنفيِ للحالِ والمستقبلِ ، هذان لما لَمْ يَخْتَصَّا بِطَلِّ عَمَلُهُمَا ، ومنهم من يقول^(٢) : إِنَّ « لَا » لنفيِ الحالِ وحدهُ ، وليسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ^(٣) : ﴿ إِنْ أَلَّكَ لَا

(١) رأي الأكثر أنها إذا دخلت على المضارع خلصته للحال ، وقال ابن مالك : وقد يكون مستقبلًا ، مثل :

﴿ قل ما يكون لي أن أبدله ﴾ [يونس : ١٥] ، ورد عليه بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ينظر : الجنى : ٣٢٩ ، والمغني : ٣٩٩ . ولا خلاف في أنها إذا دخلت على الماضي بقي على مضيه .

(٢) هو مذهب الأخفش والمبرد والزجاجي وتبعهم ابن مالك ، ينظر حروف المعاني للزجاجي : ٨ ، والجنى الداني : ٢٩٦ .

(٣) من سورة المائدة : الآية رقم : ٥١ ، والأنعام : الآية رقم : ١٤٤ ، والقصاص : الآية رقم : ٥٠ ، والأحقاف : الآية رقم : ١٠ .

يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿ فَسَّرَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ الْهَدَايَةَ هُنَا بِمَعْنَى الثَّوَابِ ^(١) ، وَالثَّوَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ مِنَ الْهَدْيِ وَالضَّلَالِ . فَافْهَمْ ذَلِكَ .

(١) يَنْظُرُ : الْمَفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ : « هَدَى » .

(باب أحكام إذن)

وهو يشتمل على ثلاث مسائل : يقال في الأولى : هل هي مفردة أو مركبة ؟
ويقال في الثانية : أين تنصب الفعل ؟ وأين لا تنصبه ؟ ويقال في الثالثة :
/ لِمَ اخْتَصَّتْ « إِذَنْ » بنصب الفعل المستقبل دون سائر حروف الجواب ؟ .
أ ١٠٠

(فصل) : [القول في إذن أي مفردة أم مركبة ؟] :

أما الحديث في المسألة الأولى ، فاعلم أنَّ الحديث في « إِذَنْ » مثل الحديث في
« لَنْ » بين الخليل وسيبويه ؛ لأنَّ أصلها عند الخليل : « إِذْ أَنْ »^(١) على ذلك
التعليل المتقدم ، ولكلِّ أحدٍ منهما حجةٌ وعليه اعتراضٌ :
فَلِلْخَلِيلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً ؛ لأنه قد تقدَّم أنَّ أصل النصب
لـ « أَنْ » والباقي محمولٌ عليها .

ولسيبويه أَنْ يَقُولَ : إِنَّ « إِذَنْ » إِنَّمَا وُضِعَتْ لِلْجَوَابِ ، وفي الجواب معنى
المَجَازَاةِ ، والمَجَازَاةُ تَطْلُبُ الاستقبالَ ، و« إِذْ » مِنْ علاماتِ الْمُضِيِّ ، فلو كانت مُرَكَّبَةً

(١) ينظر : شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ : ٢٣٢/١ ، وشرح الجمل له : ١٤٠ . ونسب هذا القول في
رصف المباني : ١٥٧ إلى بعض الكوفيين ، ونسب في الجنى الداني : ٣٦٣ إلى الخليل في أحد أقواله
قال سيبويه في الكتاب : ١٦/٣ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : أن مضمرة بعد إذن ... »
وينظر المقتضب : ٧/٢ .

من « إِذْ أَنْ » لَوَقَعَتْ « إِذْ » - وهي للماضي - جزاءً ، والجزاء مستقبلٌ فساقط ^(١)
الكلام ، فيسقط .

وللخليل أن يقولَ : إِنَّ « إِذْ » ليست هي نفسَ الجوابِ ، وإنما هي متضمنةٌ
معنى فعلٍ ماضٍ يدلُّ عليه المعنى ، فإذا قال قائلٌ : أريدُ أنْ أزوَرَكَ ، وقلتَ أنتَ :
إِذَنْ أَكْرَمَكَ ، فالتقديرُ : إِذْ قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ ، أو : إِذْ قَدْ صَحَّ لِي فَأَنْ أَكْرَمَكَ تُكْرِمُنِي ،
أو وَاجِبٌ عَلَيَّ ، والتلخيصُ : إِذَا حَصَلَتْ زِيَارَتُكَ فإكرامي حاصلٌ ، وقول الخليل ههنا
بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ .

(فصل) : [أحوال إذن من حيث الإعمال والإلغاء] :

وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهي قولنا : وأين تنصبُ « إِذَنْ » الفعلَ
المستقبلَ وأين لا تنصبُه ؟ فاعلم أنَّ « إِذَنْ » في كلام العرب لها أربعة ^(٢) أحوالٍ : حالٌ
يَجِبُ مَعَهُ النَّصْبُ ولا يجوزُ الرَّفْعُ ، وحالٌ يَجِبُ مَعَهُ الرَّفْعُ ولا يجوزُ النَّصْبُ ، وحالٌ
يجوزُ فِيهِ النَّصْبُ والرفْعُ ، والنصبُ أجودُ ، وحالٌ يجوزُ فِيهِ الرَّفْعُ والنصبُ والرفْعُ
أجودُ .

فأما / الحال الذي يَجِبُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ « إِذَنْ » عاملةً فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ^(٣) فهو ١٠٠ ب
حيثُ تَجْتَمِعُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ ^(٤) :

(١) « ساقطه » : أي : أسقطه . الصحاح : (سقط) .

(٢) في الأصل : « ثلاثة » ، وهي أربعة كما عدّها ، وفي شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٤٠ ، جعلها ثلاثة

أقسام وهي : موضع تعمل لا غير ، وموضع تلفي لا غير ، وموضع يجوز إلغاؤها وإعمالها .

(٣) أي الحال الذي يجب فيه النصب .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ ، وشرح المقدمة المحسبة له ٢٣٣/١ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ١٧٢/٢ .

فالأول : أن تكونَ في ابتداءٍ في كلامٍ المجيبِ .

والثاني : أن يكونَ ما بعدها غيرَ مُعْتَمِدٍ على ما قبلها بأن يكونَ خبراً أو ما في حكمه .

والثالث : أن يكونَ الفعلُ مستقبلاً صريحاً بقرينةٍ أو بغيرِ قرينةٍ .

فإذا قال قائلٌ : أريدُ أنْ أزوِّركَ : قلتُ مجيباً : إذنْ أكرِّمُكَ ، فقد اجتمعتْ هذه الشروطُ . وإنما وجَبَ فيها ذلكَ : لأمرٍ نذَّكرُها :

أما وجوبُ كونِها مُبْتَدَأَةً ، فلأنها عامِلٌ ، ومن حَقِّ العامِلِ أنْ يكونَ مُتَقَدِّماً على المعمولِ .

وإنما وجَبَ أنْ يكونَ ما بعدها غيرَ مُعْتَمِدٍ على ما قبلها : لأنه لو كانَ معتمداً لم يكنْ فَرْقٌ بين دُخُولِها في الكلامِ وخُرُوجِها عنه ؛ لأنك إذا قلتَ : أنا إذنْ أكرِّمُكَ ، فالكلامُ مستقيمٌ لو حَذَفْتَها وقلتَ : أنا أكرِّمُكَ ، لكونِ إكرامِكَ معتمداً على « أنا » .

وإنما وجَبَ أنْ يكونَ الفعلُ بعدَها مستقبلاً صريحاً ؛ لكونِهِ في محلِّ الجزاءِ ، والجزاءُ منتظرٌ بغيرِ خلافٍ ، وعلى مذهبِ الخليلٍ^(١) يجبُ أنْ يكونَ مستقبلاً ؛ لأنها إنما عَمِلَتْ حَمَلاً على « أنْ » وقد تَقَدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ المنصوبَ الذي بعدَ « أنْ » لا يكونُ إِلَّا مُسْتَقْبَلاً .

هذا الحالُ الذي يَجِبُ مَعَهُ النَّصْبُ ولا يجوزُ الرفعُ^(٢) . وأما الحالُ الذي يَجِبُ مَعَهُ

(١) لأنه يقول : إن « أنْ » مضمرة بعد « إذنْ » ، قال سيبويه في الكتاب : ١٦/٣ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : أن مضمرة بعد « إذنْ » . . . » وينظر المقتضب : ٧/٢ .

(٢) في الأصل : « هذا الحال الذي يجب معه الرفع ولا يجوز النصب » وكتب بخط صغير فوق الرفع « مؤخرة » وفوق النصب « مقدمة » .

الرفع ولا يجوز النصب فهو حيث لا تجتمع هذه الشرائط بأن يبتدأ بغيرها ، أو حيث يكون الفعل فِعْلَ حالٍ ، أوحى يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها ، أو فصلت بالسین أو سوف ، مثال الأول أن يقول القائل : أريد أن أزورك ، فتقول : والله إذن أكرمك . ومثال الثاني أن يقول أريد أن أكلمك ، فتقول : إذن أظنك كالحرباء ، وغرضك في حال الكلام . ومثال الثالث أن يقول : أنا أنطلق معك ، فتقول : أنا إذن أخدمك . ومثال الرابع : أريد أن أخرج معك ، فتقول : إذن سوف أكرمك ، أو إذن سأكرمك ، على رأي من يجيزه . / كل هذه لا يجوز أن تعمل فيها « إذن » لما قدمت من الإحتجاج عند الأكثر .

فأما قول الشاعر حيث ذكرها ولم يبتدئها في قوله (١) :

أردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقيد العير مكروب

فإنما نصب بها ههنا وهي جواب لكلام محذوف في نيّة الموجود ، كأن صاحب الحمار قال : لن أردّه ، فقالوا : إذن يرد (٢) . وكذلك قول الآخر (٣) :

(١) البيت لعبدالله بن عنمة الضبي ، شاعر إسلامي مخضرم ، شهد القادسية . ترجمته في الإصابة : ٩٤/٥ ، والخزانة : ٤٦٢/٨ .

والشاهد في الكتاب : ١٤/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٠٠/٢ ، والنكت عليه للأعلم : ٦٩٩/١ ، والأصمعيات : ٢٢٨ ، والمفضليات : ٣٨٢ ، والمقتضب : ١٠/٢ ، والأصول : ٧٩٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٧ ، ووصف المباني : ١٥٢ ، والصحاح (كرب) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ .

(٣) هذا الرجز لم أقف على نسبته إلى قائل معين . وهو في معاني القرآن للفراء : ٢٧٤/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ١٤٠ ، والإنصاف : ١٧٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٧ ، ووصف المباني : ١٥٤ ، واللسان : (شطر) ، والجنى الداني : ٣٦٢ ، والمغني : ٣١ ، والخزانة : ٤٦٠/٨ . والشطير : البعيد ، الصحاح : (شطر) .

لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

حَيْثُ نَصَبَ بِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ : « إِنِّي » - قِيلَ^(١) : هُوَ أَيْضًا جَوَابٌ لِّشَيْءٍ مُتَقَدِّمٍ مَحذُوفٍ فِي نِيَّةِ الْمَوْجُودِ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَخَبَرُ « إِنِّي » مَحذُوفٌ لَيْسَ هُوَ « أَهْلِكَ » ، كَأَنَّ الْقَائِلَ قَالَ : لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا ، فَأَجَابَهُ الْمُخَاطَبُ بِأَنْ قَالَ : إِنِّي أَهْلِكَ ، فَحَذَفَ « أَهْلِكَ » ؛ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، فَأَجَابَهُ الْمُتَكَلِّمُ الْأَوَّلُ بِأَنْ قَالَ : إِذْنُ أَهْلِكَ .

وقيل^(٢) : إِنْ « إِذْنُ » هُنَا بِمَعْنَى « لَنْ » ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : إِنِّي لَنْ أَهْلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِي الْجَوَابَيْنِ نَظَرٌ .

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ : إِنْ « إِذْنُ » بِمَعْنَى « لَنْ » فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى فَأَمَّا فِي الْبَيْتِ هَذَا فَلَيْسَتْ بِمَعْنَى « لَنْ » فِي النِّفْيِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : وَفِي الْجَوَابَيْنِ نَظَرٌ .

وَأَمَّا الْحَالُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ ، وَالنَّصَبُ أَجُودُ ، فَهُوَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ « إِذْنُ » وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ بِالْقَسَمِ ، وَالنِّدَاءِ ، إِذَا قَالَ قَائِلٌ : أُرِيدُ أَنْ أَصْحَبَكَ ، تَقُولُ : إِذْنُ - وَاللَّهُ - أَنْفَعُكَ وَأَنْفَعَكَ ، أَوْ : إِذْنُ - يَا زَيْدُ - أَكْرَمُكَ وَأَكْرَمَكَ ، بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّصَبُ أَجُودَ ؛ لِأَنَّ فَصْلَ الْقَسَمِ وَالنِّدَاءِ مُتَّسِعٌ فِيهِ ؛ لِكَثْرَةِ مَدَارِهِ^(٣) فِي الْكَلَامِ .

(١) ينظر : معاني الحروف للرماني : ١١٦ ، شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) في الأصل : « مقاله » وكتب فوقها « مداره » .

وأما الحال الذي يجوز معه الرفع والنصب ، [والرفع أجود^(١)] فهو إذا فصلت بينها وبين الفعل به « لا » نحو قولك : إذن لا أكرمك ، وإذن لا أكرمك . وإنما كان الرفع أجود من حيث إن « إذن » حرف ، والحروف ضعيفة لا يفصل / بينها وبين معموليها ، وجاز النصب ؛ لأن معنى الجواب المنفي كأنه المنصوب ، كأنك تريد إذا قلت : إذن لا أكرمك : إذن منفي إكرامي لك ، كما تقدم في « أن » وعليه قراءة بعضهم^(٢) : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا ﴾^(٣) بإثبات النون وحذفها ، والأكثر والأجود الإثبات ، وأظنه قراءة السبعة ، بدليل أنه قال^(٤) : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ ولم يعلم بأحد قرأه بالنصب* .

ومن جملة ما يجوز معه الرفع والنصب في « إذن » إذا تقدمها حرف عطفي نحو أن يقول القائل : أنا أكرمك فتقول : إذن أنفعك وأنفعك ، [و] إذن أنفعك وأنفعك ، بالرفع والنصب مع الفاء والواو ، فمن رفع فمعنى الكلام على العطف على الجملة الصغرى ، وهي : أكرم ؛ لأنها من فعل وفاعل ، ولا يعبأ بالمفعول لأنه فضلة . ومن نصب فعلى الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والفعل والفاعل . ذكر مثل هذا الشيخ طاهر بن أحمد - رحمه الله - في شرحه^(٥) .

(١) العبارة بين المعقوفين مشطوب عليه في الأصل ، وهي لازمة للسياق .

(٢) من سورة الإسراء : الآية رقم : ٧٦ ، قرأ السبعة بإثبات النون من « يلبثون » ، ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٣٨٣ ، والكشف : ٥٠/٢ .

(٣) قراءة شاذة ، وهي قراءة أبي عبد الله كما في البحر المحيط : ٦٦/٦ ، وينظر الكشف : ٦٨٥/٢ . وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٠ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٥٣ . وفي الأصل سقطت كلمة « الناس » .

(٥) شرحه للجمل : ق ١٤٠ .

* بل قرأ به في التوازي ابن مسعود وابن عباس . (الدر المنثور : ٦/٤)

والرفعُ ههنا أجودُ ؛ لأنَّ الفاءَ والواوَ يدلَّانِ على المبتدأ دَلالةً قَوِيَّةً ، وإذا قُدِّرَ
المبتدأ بَطَلَّ عَمَلُ « إِذَنْ » لِعَدَمِ الشُّرُوطِ .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي قولنا : وَلِمَ اخْتَصْتُ « إِذَنْ » بنصبِ
الفعلِ المستقبلِ دُونَ سائِرِ حُرُوفِ الجَوَابِ ؟ .

فاعلمُ أنَّ « إِذَنْ » إنما اخْتَصْتُ بالنصبِ دُونَ سائِرِ حُرُوفِ الجَوَابِ ؛ لأنها لا
يَجَابُ بِهَا إِلَّا عَنِ الْأَفْعَالِ ، وجوابُ الْأَفْعَالِ لا يكونُ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ ، وإذا أُجِيبَ الْفِعْلُ
بِالْفِعْلِ ، وكانَ الْفِعْلُ الثاني جزاءً لِلأَوَّلِ ، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ مُسْتَقْبَلًا / مِنْ حَيْثُ إِنَّ
الْجَزَاءَ مُتَوَقَّعٌ بَعْدَ وَقُوعِ الْمُجَازَى عَلَيْهِ ، وإذا كانَ مُسْتَقْبَلًا وَجَبَ أَنْ يَخْتَصَّ بِعَلَامَةٍ يُعْلَمُ
مَعَهَا أَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ ، فَاخْتَصَّ بِالنَّصْبِ ، وصارَ في حُكْمِ الْعَمُولِ لـ « إِذَنْ » على هَذِهِ
الْحَالِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَالًا وَجَبَ رَفْعُهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سائِرُ حُرُوفِ الجَوَابِ ، بَلْ قَدْ
يَجَابُ بِهَا الذَّوَاتُ وَالْأَفْعَالُ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : هُوَ أَخُوكَ زَيْدٌ ؟ فَتَقُولُ : نَعَمْ ،
أَوْ أَجَلٌ ، بِمَعْنَى : نَعَمْ ، زَيْدٌ أَخِي ، فَالْجَوَابُ بِالْأَسْمَاءِ عَنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ جَوَابٌ غَيْرُ
مَرْبُوطٍ لِمَا لَمْ يَكُنْ جَوَابَ فِعْلِ زَيْدٍ جَزَاءً ، وَأما على التَّحْقِيقِ فَالسُّؤَالُ لا يكونُ إِلَّا عَنِ
الْمَعْنَى ، وَالْجَوَابُ لا يكونُ إِلَّا بِهَا ، وَالْمَعْنَى هِيَ الْأَفْعَالُ الصَّنَاعِيَّةُ بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ ؟ فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْأُخُوَّةِ ، وَإِذَا قَالَ : نَعَمْ ، فَهُوَ يُجِيبُ
بِصِحَّتِهَا ، وَالْأُخُوَّةُ وَالصَّحَّةُ مَعْنِيَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الْأَفْعَالِ ، هَذَا مِنْ طَرِيقِ التَّحْقِيقِ فِي
أُصُولِ الْمَعْنَى ، وَأما في ظَاهِرِ الْأَلْفَاظِ فَالْكَلَامُ عَلَى مَا أَخْبَرْتُكَ أَوَّلًا .

واعلمُ أنَّ « إِذَنْ » إِذَا نَصَبْتَ بِهَا فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكْتُبَهَا بِالنُّونِ ، وَإِذَا لَمْ تَنْصِبْ
بِهَا فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكْتُبَهَا بِالْأَلِفِ وَالتَّنْوِينِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَحْسَنُ إِثْبَاتَ النُّونِ مَعَ النَّصْبِ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَنِي » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَالْأَفْعَالِ » .

لأنَّ يكونَ فيها ضربٌ مِنَ المِشَابَهَةِ لـ « أَنْ » بإثباتِ النونِ ، ولهذا قال الخليل^(١) : إنَّ
في « لَنْ » و« إِذَنْ » بعضَ حُرُوفٍ « أَنْ » ، وكذلك إذا أُخْرِتْهَا فالأحسنُ كتابَتُهَا
بالألفِ في قولك : أكرمك إذا ، وقال قوم^(٢) على العكسِ من ذلك . فافهم ذلك موفِّقاً
إن شاء الله تعالى / .

١٠٢ ب

(١) ينظر صفحة : ١٩٢ ، ١٩٩ فيما سبق .

(٢) ينظر رصف المباني ١٥٥ ، والجنى الداني ٣٦٦ ، فقد فصلا الاختلاف في رسمها . قال المرادي في
الجنى : « وعن المبرد : أشتهى أن أكوي يد من يكتب « إذن » بالألف ؛ لأنها مثل « أن »
و« لن » ، ولا يدخل التنوين على الحروف » .

(باب أحكام كي)

وفيه ثلاث مسائل ، يقال في الأولى منها : هل هي عاملة بلفظها أو بغيرها ؟
ويقال في الثانية^(١) : ما حكمها إذا فصل بينها وبين فعل ؟ ويقال في الثالثة : وكم
يجوز فيها من اللغات ؟ - أعني مع كونها ناصبة للفعل - .

أما الحديث في المسألة الأولى - وهي في معرفة هل هي عاملة بنفسها
أو بغيرها ؟ - فاعلم أن لـ « كي » حالين :

حال تكون فيها عاملة بغيرها ، وذلك الغير هو لام الغرض التي تنصب الفعل
بتقدير « أن » بعدها في التحقيق - أعني بعد اللام - وذلك في مثل قولك :
دعوت الله كي يرحمني ، وفي هذا أربع تقديرات :

الأول : تقدير « كي » باللام فيكون : دعوت الله ليرحمني .

والتقدير الثاني : تقدير « أن » بعد اللام فيكون : دعوت الله لأن يرحمني .

والثالث : تقدير « أن » بالمصدر فيكون : دعوت الله لرحمته إيتاي .

والرابع : تقدير السبب الذي لأجله دعوت وهو الغرض فيكون : دعوت الله لغرض
الرحمة . فهذه أربع^{*} تقديرات ، الأول منها يجرى عن الثاني : لأنه يؤدي معناه ، فكـي

(١) في الأصل : « الثاني » .

* في الأصل : « أربع » .

تُؤَدِّي معنى اللام ، والثاني منها يُجْزَى عَنْ الثالث ؛ لأنه يُؤَدِّي معناه ، فاللام تُؤَدِّي معنى «أن» ؛ لأنَّ اللامَ في الأصلِ للجَرِّ ، وحروفُ الجَرِّ لا تدخلُ على الأفعالِ ، / ١٠٣ أ ولا بُدَّ أَنْ تُقَدَّرَ «أن» بعده ، و«أن» تُجْزَى عَنْ ذِكْرِ المَصْدَرِ ؛ لأنها تُؤَدِّي معناه في التقدير من "طريق الإيجاز والاختصار .

والحالُ الثانيةُ يكونُ الفعلُ فيها منصوبًا بِكَيِّ نَفْسِهَا ، وذلكَ إذا دخلتْ عَلَيْهَا اللامُ في مثلِ قولِكَ : دَعَوْتُ اللَّهَ لِكَيِّ يَرْحَمَنِي ، لا يَجُوزُ أَنْ تكونَ اللامُ ههنا الناصبةُ لِلْفِعْلِ عِنْدَ الاكْثَرِ ، وإنَّما لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ؛ لأنَّ «كَيِّ» - فيما أَصْلُوهُ - بمعنى اللامِ التي لِلْجَرِّ ، واللامُ لا تدخلُ على اللامِ ؛ لأنَّ مَعْنَاهُمَا واحدٌ ، وَعَمَلُهُمَا واحدٌ ، فَجَعَلُوا النِّصْبَ لِلَّامِ الْأُولَى .

ولقائلُ أَنْ يقولَ : إذا كانت «كَيِّ» بمعنى اللامِ ، وَكِرِهُوا دُخُولَ اللامِ عَلَيْهَا ، فما تكونُ «كَيِّ» بعدَ دُخُولِ اللامِ عَلَيْهَا ؟ هل هي حَرْفٌ أو غَيْرُ حَرْفٍ ؟ فإنَّ كانتْ حَرْفًا فَقَدْ رَجَعْتُمْ إِلَى ما مِنْهُ فَرَرْتُمْ ، وإنَّ كَانَ اسْمًا فَقَدْ فَصَلْتُمْ بَيْنَ الْحَرْفِ - وهو اللامُ - وَبَيْنَ ما عَمِلَ فِيهِ ، وهو الفِعْلُ الْمَنْصُوبُ بِهِ ، فيكونُ الجوابُ الْمُحَقَّقُ أَنْ يُقالَ : إِنَّ «كَيِّ» بمعنى «أن» حُذِفَتْ «أن» ، وَتَضَمَّنَتْهَا «كَيِّ» لما كانتْ تُؤَدِّي مَعْنَاهَا ، فإذا قلتَ : دعوتُ اللَّهَ لِكَيِّ يَرْحَمَنِي ، فالمعنى : دَعَوْتُ اللَّهَ لِأَنْ يَرْحَمَنِي ، وهذا موجودٌ في لُغَةِ الْعَرَبِ مَشْهُورٌ غَيْرُ مَدْفُوعٍ ، وبِهِ يَصِحُّ لَكَ أَنَّ النِّصْبَ بِـ «كَيِّ» / على كُلِّ حالٍ مَعَ اللامِ وَغَيْرِ اللامِ .

فَيَتَخَرَّجُ لَكَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ «كَيِّ» على ضَرِيحَيْنِ : مَرَّةً تكونُ حَرْفًا بمعنى اللامِ إذا كانتْ مُفْرَدَةً في مثل : دعوتُ اللَّهَ كَيِّ يَرْحَمَنِي ، معناه : لِيَرْحَمَنِي . ومَرَّةً تكونُ

(١) في الأصل : « في » وفوقها بخط صغير « من » .

مَقْدَرَةٌ بِالاسْمِ الَّذِي يُؤَدِّي عَنِ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَتْ مَعَهَا اللَّامُ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : دَعَوْتُ
 اللَّهُ لِكَيْ يَرْحَمَنِي ، مَعْنَاهُ لِرَحْمَتِي ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْدَرَ فِي حَذْفِ مُضَافٍ يَنْبِئُ
 عَنِ الْغَرَضِ بِاللَّفْظِ ؛ لِیَصِحَّ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ : دَعَوْتُ اللَّهَ لِرَغْضِ رَحْمَتِهِ ،
 فَافْهَمُ ذَلِكَ .

(فصل) : [الفاصل بين كي والفعل] :

وَأَمَّا الْحَدِيثُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ - وَهِيَ فِي مَعْرِفَةِ الْفَاصِلِ - فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا
 يَفْصَلُ «كَي» إِلَّا «لَا» وَ «مَا» فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : زُرْتُكَ كَيْلَا تُخَوِّفَنِي ، وَأَكْرَمْتُكَ كَيْمَا
 تُكْرِمَنِي ، وَهِيَ عَامِلَةٌ مَعَهَا بِلَا خِلَافٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ^(١) - فِي لَا - : ﴿ كَيَّ لَا يَكُونُ
 دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ فَنَصَبَ ﴿ يَكُونُ ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٢) : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا
 فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ فَأَعْمَلَ «كَي» وَلَمْ نَعْلَمْ بِأَحَدٍ قَرَأَ بِالرَّفْعِ .
 وَأَمَّا «مَا» فَهُوَ بِالرَّفْعِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ^(٣) : إِنَّهَا حَرْفٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ
 إِنَّهَا اسْمٌ ^(٤) ، فَمَنْ قَالَ إِنَّهَا حَرْفٌ جَعَلَهَا حَرْفَ صَلَةٍ زَائِدَةٍ فِي التَّقْدِيرِ ، وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ
 بِأَنَّهَا قَدْ تَزَادَ مَعَ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَمَعَ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٥) : ﴿ قَبِيْمًا نَقْضِهِمْ

(١) من سورة الحشر : الآية : رقم : ٧ .

(٢) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٣ .

(٣) عدها المالقي حرفاً زائداً ، رصف المبانى ٣٨٢ .

(٤) هو قول أبي الحسن كما في شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤ . وإذا أطلق أبو الحسن عند الحاجة فإنما هو الاختصار
 الأخرى بسيد بهر مسودة .

(٥) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٥ .

مِثْقَهُمْ» ، وفي مثل قول الشاعر^(١) :

يا شاة ما قنصٍ لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

ومن جعلها اسماً فسرها تفسيرين :

أحدهما : أن تكون بمعنى « أن » في المعنى لا في اللفظ ؛ لأن « كي » و « أن »

لا يجتمعان ؛ لكون أحدهما بمنزلة العوض من الثاني ، / وهو لا يجمع بين العوض^{أ ١٠٤}

والعوض منه ، فإذا قلت : على هذا : أكرمته كيما تكريمي ، فالمعنى : لكي

تكريمي ، وتسبك التقدير فتقول : أكرمته لإكرامك لي ، فإن صح هذا التقدير فلا بد

معه من قرينة يعرف بها أن في الكلام معنى الاستقبال ؛ لئلا يتوهم الإكرام إنما وقع

لأجل شيء قد مضى ، وهذا السبب الموجب لذكر « كي » في الكلام ، وهو أنها إنما

تذكر لتدل على الاستقبال ، ولو لا ذلك لكان قولك : زرتك^(٢) لإكرامك لي أخصر

وأوجز من قولك : أكرمته كيما تكريمنا ؛ لقلّة الحروف وفهم المعنى ، ولكنهم أتوا به

« كي » وما شاكلها لتدل على الاستقبال ؛ لأن قولك : زرتك لإكرامك لي ، يصلح أن

تقع الزيارة لأجل شيء قد مضى ، أو لأجل شيء ينتظر ، فلهذا شرطنا أنه لا بد من

قرينة إذا خشي الالتباس ، وليس يخشى إلا حيث تذكر اللام والإكرام ، وتحذف « كي »

والفعل .

وقرينة اللفظ مثل : « أمس » مع الماضي ، و« غد » مع المستقبل ، وقرينة المعنى

ما يفهم من حال المخاطب أنه يطلب ذلك في المستقبل ، أو أنه لشيء قد مضى .

(١) البيت لعنترة العبسي من معلقته ، وهو في ديوانه ٢١٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٥٣ ، وشرح

القصائد التسع للنحاس : ٤٩٨/٢ ، والتخمير ٢/٢١٠ ، والخزانة ٦/١٣٠ ، ١٣٢ ، وروايته

« من » . والشاة كناية عن المرأة ، وشاة قنص : أي : صيد . القصائد السبع و« حرمت علي » يقصد

كانت جارة له والجارة عند العرب لها حرمة . القصائد التسع .

(٢) في الأصل : « زرت » .

والثاني من تفسير «ما» : هو أَنَّ منهم مَنْ يَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الاستفهامية^(١) ، ويجعلُ «كَيَّ» بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْجَزْرِ الَّذِي هُوَ اللَّامُ ، وَيَحْتَجُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ الْأَلِفُ ، وَعَوَّضَ مِنْهُ هَاءٌ ، فَقِيلَ : «كَيْمَهُ ؟» ، كَأَنَّكَ تَرِيدُ : لِمَهُ ؟ وَعَمَّهُ ؟ / أَيُّ : لِأَيِّ شَيْءٍ وَقَعَتِ الزِّيَارَةُ ، وَهَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ تَفْصِيلاً ، وَهُوَ أَنَّ «كَيْمَا» لَا تَخْلُو إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الزِّيَارَةِ أَوْ فِي كَلَامِ الَّذِي يُنَاجِيهِ وَيُخَاطِبُهُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الزِّيَارَةِ بَطَلَ أَنْ تَكُونَ «ما» فِيهِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ رَأْسًا ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْجَوَابَ ، وَهُوَ لَا يُجِيبُ نَفْسَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي كَلَامِ الَّذِي يُنَاجِيهِ صَحَّ هَذَا التَّقْدِيرُ ، وَلَكِنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ هَذَا الْوَادِي إِلَى وَادٍ آخَرَ ، وَهُوَ وَادِي الْجَوَابِ مِنْ الْمُخَاطَبِ ، وَالْحَدِيثُ عَلَى «كَيَّ» الَّتِي هِيَ مِنْ كَلَامِ الْمُخَاطَبِ ، فَصَحَّ بِذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَهَا مَعَ «كَيَّ» بِ «أَنَّ» أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِهَا بِالِاسْتِفْهَامِيَّةِ .

(فصل) : [اللغات في كي] :

وأما الحديثُ في المسألة الثالثة - وهي في معرفة ما يجوزُ في «كي» من اللُّغَاتِ مَعَ كَوْنِهَا نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ - فاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا سَبْعُ لُغَاتٍ :
أولها : كَيَّ ، وهي الأصلُ .

(١) الكتاب : ٦/٣ ، والمقتضب : ٩/٢ ، والأصول : ١٤٧/٢ ، ونقل السيرافي في شرحه : ٣/ق ١٩١ عن الكوفيين أَنَّ «مه» في «كَيْمَهُ» منصوبة على المصدر ، وليست مخفوضة بكَيَّ ثم قال : «والصحيح ما قاله سيبويه : لأن سقوط الألف من «ما» في الاستفهام إنما يكون إذا كانت «ما» في موضع خفض ، واتصل بها الخافض ، وإذا كانت ما استفهاماً وقعت صدر الكلام ، ولم تسقط منها الألف ، كقولك : وما تصنع ؟ ولا يجوز : ومَ تصنع ؟ ولو كان على ما قاله الكوفيون لجاز أن تقول : إن مه ، ولن مه ، وإذن مه ، إذا لم تفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل . . . » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤١ .

والثانية : كيلا .

والثالثة : كيما .

والرابعة : كما .

والخامسة : لكي .

والسادسة : لكيلا .

والسابعة : لكيما .

كل هذه موجودة في لغة العرب ، مستعملة في القرآن الكريم : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾^(١) و﴿ وَتَقْلِبُ أَسَدَتَّهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ ﴾ .

وإنما صحت هذه اللغات كلها ؛ لأن كل واحدة منها تقدر باللام وبـ « أن » فأصل النصب بـ « أن » واللام متضمنة لها في التحقيق على ما تقدم . فافهم ذلك موفقاً إن شاء الله تعالى . /

(١) من سورة الحديد : الآية رقم : ٢٣ .

(٢) من سورة الأنعام : الآية رقم : ١١٠ ، وسقط من الأصل ﴿ وأبصرهم ﴾ . ولم أجد من قال أن « كما » لغة في « كي » ، قال العكبري في التبيان ١٤٩/١ : « ... ما : مصدرية ، والكاف نعت لمصدر محذوف ، أي : تقليباً لكفرهم ، أي عقوبة مساوية لمعصيتهم » ، وفي البحر المحيط : ٢٠٤/٤ : « والكاف في « كما » للتعليل ، وإن كان استعمالها فيه قليلاً . وقيل : الكاف للمجازاة . وقيل : للتشبيه . وقيل في الكلام حذف تقديره : فلا يؤمنون به ثاني مرة كما لم يؤمنوا به أول مرة . وقيل : الكاف نعت لمصدر محذوف ، أي تقليباً لكفرهم ... » فلا كلام كله على أنها لغة في الكاف ، وليست لغة في كي .

(باب أحكام حتى)

وهو يشتمل على ثلاث مسائل ، يقال في الأولى : لِمَ عَمِلْتُ «حتى» النصب في الأفعال المستقبلية ، وقد عَمِلْتُ الجرَّ في الأسماء ، وهذا غير موجود في سائر الحروف ، بل ما اِختَصَّ بنوعِ عَمِلَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ؟ ويقال في الثانية : وأين يَجِبُ أَنْ تَنْصِبَ الفِعْلَ ؟ وأين يَجِبُ ألا تَنْصِبَهُ ؟ وأين يجوزُ النَّصْبُ والرفعُ ؟ ويقال في الثالثة : وكم أقسامُ «حتى» عاملةٌ وغيرَ عاملةٍ ؟

أما الحديث في المسألة الأولى ، فاعلم أنَّ «حتى» إنما جَرَّتِ الأسماء ؛ لأنها حَلَّتْ مَحَلَّ جَارٍّ جُلُوفٌ* فَأَدَّتْ معناه ، وذلك الجارُّ هو «إلى» ، فإذا قلتَ : سِرْتُ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فالتقديرُ : سِرْتُ إلى غُرُوبِها ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرِ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ معناه : إلى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ، فإذا صَحَّ أَنْ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً الجرِّ في الأسماء ، فاعلم أنها إذا نَصَبْتَ الفعلَ المستقبلَ ، فهي الجارَّةُ في التحقيق ؛ لأنها دَخَلَتْ على لَفْظِ الفعلِ المستقبلِ ، وهي تُقَدَّرُ بِـ «إلى أن» أو بِـ «كَيْ» ، فإذا قُدِّرَتْ بِـ «إلى أن»^(٢) فهي على أَصْلِهَا ؛ لأنها جَرَّتْ «أن» فإذا قلتَ : لَأُكْرِمَنَّكَ حَتَّى تُكْرِمَنِي ، فالمعنى : لَأُكْرِمَنَّكَ إلى إِكْرَامِكَ ، فَجَعَلْتَ غَايَةَ كَرَمِكَ الإِكْرَامَ .

(١) من سورة القدر : الآية رقم : ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) في الأصل : « بالان » .

* في الأصل : « وحذف » .

وإذا كانت «حتى» بمعنى «كَيَّ» فكَيَّ بمعنى اللامِ ، كما تقدَّم ، فكانَّ اللامَ عاقبتُها في التحقيق ، وحروف الجرِّ / تتعاقبُ ، فصَحَّ بهذا أن «حتى» إذا نصبتُ فهي الجارة في التقدير ، فكانها لم تعملْ عملَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، والأحسنُ إذا نصبتُ أنْ تُقدَّرَ بـ «إلى أنْ» ليتطابقَ المعنى ، وعليها الأكثرُ ، وإن كان ذلك جائزاً .

(فصل) : [أحوال حتى من حيث النصب والرفع] :

وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهي قولنا : وأين ^(١) يجبُ النصبُ ؟ وأين ^(٢) يجبُ الرفعُ ؟ وأين ^(٣) يجوزُ الوجهان ؟ .

فاعلمُ أنْ لـ «حتى» إذا دخلتْ على الفعلِ المضارعِ ثلاثة أحوالٍ : حالٌ يجبُ فيه أنْ ينصبَ الفعلُ بلا خلافٍ ، وذلك في خمسة مواضع :

أحدها : أنْ يكونَ الفعلُ الذي بعدَ «حتى» غايةً للفعلِ الذي قبلها ، مثاله : سِرْتُ حتى أدخلها ، والمعنى : إلى أنْ أدخلها ، فالدخولُ غايةُ السِّرِّ ، وهي تُقدَّرُ ههنا بـ «إلى أنْ» لا غيرَ .

والموضعُ الثاني : أنْ يكونَ الفعلُ الذي قبلها سبباً للفعلِ الذي بعدها ، مثاله : دعوتُ اللهَ حتى يَرْحَمَنِي ، فالدعاءُ سببٌ لِلرَّحْمَةِ ، وهي ههنا تُقدَّرُ بـ «كَيَّ» .

والموضعُ الثالثُ : أنْ يكونَ الفعلُ الذي قبلَ «حتى» منفيّاً ، مثاله : ما سِرْتُ حتى أدخلها ، بالنصبِ ، وإنما وجبَ نصبُ هذا لأنَّ الفعلَ الأولَ سببٌ ^(٤) للثاني ، وغايةُ لهُ ،

(١) في الأصل : « وأن » .

(٢) في الأصل : « وأن » .

(٣) في الأصل : « وأن » .

(٤) في الأصل : « سبباً » .

وأصلُ النصبِ بهَذينِ المعنَينِ^(١) .

والموضعُ/ الرابعُ : أن يكونَ الفعلُ الذي بعدَ «حتَّى» مُستفهماً ، مثاله : أُسِرَتْ ١٠٦ أ يازيدُ حتَّى تَدْخُلَ المدينةَ ، كأنك سألتَه عَنِ الغايةِ ، هل قَدْ وَصَلَهَا أم لا ، أو عَنِ الغرضِ ، هل وَصَلَهُ أم لا ؟ .

فإن كان الاستفهامُ داخِلاً على الاسمِ بنفسِه كان الرفعُ ، وذلك في مثل قولك : من سارَ حتَّى يَدْخُلَ المدينةَ ؟ كأنك تريدُ : من سارَ فَدْخَلَ فيما مَضَى أو هو في حالِ الدخولِ ؟ .

والموضعُ الخامسُ : أن تَقَعَ «حتَّى» في محلِّ الخبرِ نحو قولك : إنَّ سَيْرِي حتَّى أدْخُلَهَا ، وكان سيري حتَّى أدْخُلَهَا ، وإنما وَجَبَ النَّصْبُ ههنا ؛ لأنَّ «حتَّى» تُقَدَّرُ بـ «إلى» ، وإلى حرفٍ لِلْجَرِّ ، وحروفُ الجرِّ تَقَعُ أخباراً لِذَوَاتِ^(٢) الأخبارِ ، فإذا قلتَ : إنَّ سَيْرِي حتَّى أدْخُلَهَا ، فالتقديرُ : إنَّ سيري كائِنُ إلى دُخولِها ، وكذلك مَعَ كان الناقِصةِ ، مَعَ المبتدأ . وإنما لَمْ يَجْزِ الرفعُ ههنا ؛ لأنَّ «حتَّى» مَعَ الرفعِ تُقَدَّرُ بالعاطِفةِ ، وحروفُ العطفِ لا تَقَعُ أخباراً ؛ لأنَّ القَائِلَ إذا قال : كان سيري حتَّى أدْخُلَهَا ، بالرفعِ ، فمعناه : كان سيري فَدْخَلْتُهَا ، فإن كانت «كان» تامةً لا تَطْلُبُ خبراً كان الرفعُ فيما بعدَ «حتَّى» مَعَهَا .

وأما الحالُ الذي يَجِبُ فيه الرفعُ فهو حيثُ تَقَعُ ثلاثةُ شُروطٍ :

أحدها : أن يكونَ الفعلانِ اللذان قبلَ «حتَّى» وبعدها بتأويلِ الماضي على معنى أنهما قَدْ / وَقَعَا ، ومثاله : سِرْتُ حتَّى أدْخُلَ المدينةَ ، تريدُ : سرت فَدْخَلْتُهَا فيما مَضَى ، كأنك عَطَفْتَ جملةً مِّنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ على مِثْلِهَا .

(١) في الأصل : « المنعَيْن » .

(٢) في الأصل : « للذوات » .

والشرط الثاني : أن يكون الفعل الذي قبل «حتى» قد وَقَعَ فيما مضى ، والثاني في الحالِ عَقِيبُهُ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ ، مثاله : سرتُ حتى أدخلُها ، الآن^(١) ، عَقِيبُ سِيرِي مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ وَلَا تَرَاخٍ^(٢) ؛ لأنه بِتَأْوِيلِ الْعَطْفِ أَيْضًا ، ومنه قَوْلُهُمْ^(٣) : مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، معناه : فَهُمْ الْآنَ لَا يَرْجُوهُ .

والثالث : أنْ تَقَعَ «حتى» بعدَ استفهامٍ عَنِ الْاسْمِ لَا عَنِ الْفِعْلِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وذلك في مثل قولك : مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ لأنه يَرْجِعُ إِلَى تَأْوِيلِ الْمَاضِي .

وأما الحالُ الذي يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ ، فهو في كلِّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ تَقْدِيرُ الْمَاضِي ، أو الحالِ مَرَّةً ، وتقديرُ المستقبلِ مَرَّةً ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَزَلَّزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ ، و﴿ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَمَنْ رَفَعَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ الرَّسُولُ ، أو أَنَّهُ بَلَغَ حَالَةَ الْقَوْلِ ، كأنه يريدُ : حتى قال ، أو حتى هو في حالة القولِ ، ومن نَصَبَ اعْتَقَدَ أَنَّ غَايَةَ الزَّلْزَلَةِ قَوْلُ الرَّسُولِ ، وَأَنَّ الزَّلْزَلَةَ سَبَبٌ^(٥) لقولِ الرسولِ ؛ لأن في القولِ انقطاعًا إلى الله - سبحانه - وطلبًا للنصرِ منه ، فكانها لطفٌ . وكذلك : سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ / الشَّمْسُ ، وتطلعُ بالرفعِ والنصبِ .

(١) في الأصل : « إلا أن » .

(٢) في الأصل : « تراخي » .

(٣) من شواهد الكتاب : ١٨/٣ ، والمقتضب : ٣٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ١١٩ ، والأصول : ١٥٢/٢ ، وشرح السيرافي : ٢٠١ ق/٣ ، والتهذيب الوسيط : ٢٤٦ .

(٤) من سورة البقرة : الآية رقم : ٢١٤ ، النصب قراءة السبعة عدا نافع ، والرفع قراءة نافع ، ينظر : السبعة : ١٨١ ، والحجة لأبي علي : ٣٠٥/٢ ، قال أبو زرعة في حجة القراءات : ١٣١ : « قرأ نافع ﴿ حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع ، وحجته أنها بمعنى قال الرسول ، على الماضي وليست على المستقبل ... » وينظر : النشر : ٢٢٧/٢ ، والإقناع : ٦٠٨/٢ ، والبحر المحيط : ١٤٠/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٤٣٦/١ .

(٥) في الأصل : « سبباً » .

ومن جُمْلَةٍ ما يجوز فيه الرفع والنصب هو حيث تقع «حتى» بعد «كان» يجوز أن تعتقد «كان» ناقصة فت نصب ما بعد «حتى» كما تقدم ، وأن تعتقد «كان» تامة فترفع ؛ لأنها مع الناقصة في محل الجرّ لحقّ تقديرها بحرف الجرّ ، ومع التامة بمنزلة الثاني في نية العطف .

ومن جُمْلَةٍ ما يجوز فيه الرفع والنصب هو حيث يكثر الفعل أو يقلل^(١) ، وذلك نحو قولك : قلما سرت حتى أدخلها ، وكثر ما سرت حتى أدخلها ، والنصب مع^(٢) المقلل أجود .

ومن جُمْلَةٍ ما يجوز فيه الرفع والنصب هو حيث يتقدم «حتى» ظرف يصلح أن يكون خبراً ، وأن يكون صلةً ، ومثاله أن تقول : سيري اليوم حتى أدخلها ، أو : كان سيري اليوم حتى أدخلها ، فإن نويت أن المصدر ، وهو « سير » عامل في الظرف كانت «حتى» بمعنى الجرّ ، ونصبت الفعل بعدها ؛ لأن التقدير : سيري كائن إلى دخولها ، فإن نويت أن الظرف وهو « اليوم » هو الخبر كانت «حتى» بمعنى الفاء ، ورفعت ما بعدها ؛ لأنّ التقدير : سيري كائن اليوم فأنا أدخلها الآن من غير مانع ، أو فدخلتها .

وجُمْلَةُ الأمر أن «حتى» يجب أن تنصب الفعل حيث تكون علة للفعل الذي قبلها أو مسبباً له ، وترفعه حيث لا يصح هذا الحكم ، ويجوز الوجهان حيث يكون محتملاً ، فتدبر .

(فصل) : / [أقسام حتى من حيث العمل] :

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٦٤ .

(٢) في الأصل : « معا » .

وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي في معرفة أقسام «حتى» عاملة وغير عاملة - فاعلم أن لـ «حتى» أربعة أقسام :
 أولها : الجارة بمعنى «إلى» كما تقدّم^(١) .
 والثانية : الناصبة ، وهي هذه .
 والثالثة : العاطفة ، وقد تقدّم الحديث عليها^(٢) .
 والرابعة : الاستئنافية ، وهي التي يرتفع بعدها مبتدأ والخبر ، وقد تقدّم ذكرها في باب الحروف في الجزء الأول .

ومنهم من يعدّ خامسة^(٣) ، وهي التي تدخل على الماضي بمعنى الغاية ، مثل قوله تعالى : « أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ » وليس بشيء لأنّ هذه إن كانت بمعنى الغاية فهي في التحقيق التي للجرّ ؛ لأنّ التقدير^(٤) : أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ إِلَى أَنْ زُرْتُمْ ، وإن كانت التي بمعنى الفاء فهي العاطفة في الأصل ؛ لأنّ التقدير : أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ فَزُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ، فإذا صَحَّتْ لك هذه الْقِسْمَةُ فَلَهَا مَعَ كُلِّ شَيْءٍ حُكْمٌ تَخْتَصُّ بِهِ دُونَ بَاقِي بَابِهَا مِنَ الْحُرُوفِ ، فَلَهَا عَلَى الْجَرِّ حُكْمٌ تُخَالِفُ بِهِ «إِلَى» وَلَهَا مَعَ الْعَطْفِ حُكْمٌ تُخَالِفُ بِهِ «الوَوَ» ، وَلَهَا مَعَ النِّصْبِ حُكْمٌ تُخَالِفُ بِهِ «أَنْ» ، وَلَهَا مَعَ كَوْنِهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ حُكْمٌ تُخَالِفُ بِهِ سَائِرَ حُرُوفِ / الْابْتِدَاءِ .

(١) ينظر : الصفحة رقم ٢١٣ فيما سبق .

(٢) ينظر : الصفحة ٢١٥ فيما سبق .

(٣) أكثر العلماء ذكر «حتى» بمعنى الغاية ، أي بمعنى «إلى» ، ينظر الكتاب : ٩٧/١ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٢٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٨ ، ورصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٥٤ ، ولكن لم يقيدوها بالدخول على الماضي .

(٤) من سورة التكاثر : الآية رقم ١ و ٢ .

(٥) في الأصل : « تقدير » .

(فصل) : في معرفة حكم الجارة :

اعلم أن «حتى» إذا جرت ففيها خلاف^(١)، هل جرت بنفسها أم يتضمن «إلى» ؟
وكذلك في الناصبة ، هل النصب بنفسها أم يتضمن «أن» ؟ .
فقال قوم : إنَّ العمل في اللفظ بها^(٢) ، وهو يرجع في التحقيق إلى ما عملت
بشبهه أو يتضمنه .

وقال قوم : إنَّ العمل بما حلت محلّه ، أو تضمنته^(٣) ، وهو الصحيح فيما أحسبه ،
والذي يدلُّ على ذلك أنه يرجع إلى الأصول حيث الالتباس ، حيث ينبغي التبيين ، وإذا
أردت تبيناً ، أو خشيت لبساً قدّرت «حتى» بـ «إلى» ، فصَحَّ أن الأصل للعمل بما حلت
محلّه ، أو تضمنت في المعنى ، فهي فرعٌ ، والمحذوف أصلٌ ، وإذا جررت بها بمعنى
«إلى» افتقرت إلى معرفة المشابهة بينها وبين «إلى» والمخالفة .

فأمّا المشابهة بينهما فمن وجهين :

أحدهما : أنهما جميعاً لانتهاى الغاية .

والثاني : أنهما لا يُذكران إلاّ بعد كلامٍ قد تقدّم ، وليس ذلك إلاّ لأنهما^(٤) لانتهاى
الغاية ، ولا بُدَّ من الابتداء قبل الانتهاء .

وأما المخالفة فيمن وجوه :

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ .

(٢) هو مذهب الكوفيين ، ينظر المرجع السابق ، وشرح الرضى : ٢٤٠/٢ .

(٣) هو مذهب البصريين ، ينظر المرجع السابق . وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ٦٥ : « وقد اختلف

في هذه الجارة على ثلاثة أقوال : فذهب سيبويه إلى أن الجر بها نفسها ، وذهب الكسائي أن الجر
بعدها بإضمار «إلى» ، وذهب قوم من الكوفيين أيضاً أن الجر بالمعنى الذي هو الغاية ، والصحيح

مذهب سيبويه ؛ لأنه لما ثبت أن العطف بها نفسها وجب أن يكون الجر بها نفسها .

(٤) في الأصل : « لأنها » .

أحدها : أن «إلى» تدخل على الظاهر والمضمر ، و «حتى» لا تدخل على مضمر قط
في أصول السماع ، فأما القياس فيدخل على جواز دخولها عليه .

ومنها : أنه إذا كان المبتدأ مصدرًا / تُقَدَّرُ فيه «أن» يتعدى فعله بـ «إلى» لم
يكن الخبر بعده إلا بـ «إلى» ولم يكن بـ «حتى» ، وذلك في مثل قولك : الحكم إلى
الإمام ، ولا يجوز : الحكم حتى الإمام ، وكذلك : الأمر إلى صاحب الأمر ، ولا يجوز :
الأمر حتى صاحب الأمر ، وإنما لم يَجْز ذلك ؛ لأنه لا يكون مفيداً من حيث إنَّ لانتهاه
معنى كامناً في «حتى» وهو ظاهر في «إلى» ، فأفاد حيث ظهر ، ولم يفد حيث
كمن ، والغرض بالأخبار الفوائد .

ومنها : أن «حتى» يجوز أن تعمل في موضع ، وأن لا تعمل ، فإذا قلت :
عددت القوم حتى القعود ، جاز في « القعود » الجرُّ ، والرفع ، والنصب ، فالجرُّ بمعنى
«إلى» كأنك تريد : عددت القوم إلى القعود ، كأنَّ انتهاء العدِّ إليهم ، وهم على هذا
غير معدودين . والرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، وهم معدودون ههنا ،
والتقدير : عددت [ت] القوم حتى القعود معدودون . والنصب على أن القعود معطوفون
على القوم ، و «حتى» بمعنى الفاء ، أو على أنهم منصوبون بفعلٍ ترك إظهاره كأنك
تريد : حتى عددت القعود ، وعلى هذه الثلاثة ينشد البيت^(١) :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلُه ألقاها

(١) ينسب إلى المتلمس الضبعي ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٢٧ ، ونسبه سيبويه في الكتاب : ٩٧/١
إلى ابن مروان النحوي ، ونقل ياقوت في معجم الأدياء : ١٩/١٤٦ عن بعض النحويين نسبة هذا
البيت إلى مروان بن سعيد النحوي ، ونسبه البغدادي إلى أبي مروان النحوي .
والشاهد في شرح السيرافي : ١/٢٠٤ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي : ١/٤١١ ، والنكت
على الكتاب للأعلم : ١/٢٢٨ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٠ ، والأصول : ١/٤٢٥ ، والجمل :
٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٩ ، ووصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٤٧ ، ٥٥٣ ،
والخزانة : ٣/٢٤ ، ٩/٤٧٢ .

يرى بجرّ النعل ، ونصبيها ، ورفعها ، على ما أعلمتك ، فاستخرج القياس .

١١٩

و «إلى» لا تثبت فيها هذه الوجوه ، / بل تكون جارة على كل حال .

فهذا حكمها مع حروف الجرّ ، وقد كان ينبغي ألا يذكر هذا إلا في باب حروف

الجرّ ، ولكن احتمله ذكر «حتى» لأن تطلب جميع أحكامها في بابها .

وأما أحكامها مع حروف العطف ، فقد ذكرت شيئاً منه في باب العطف ، وأنا

أذكر ما يحضرنى ههنا إن شاء الله تعالى .

فاعلم أنّ «حتى» مشابهة لواو^(١) العطف التي هي أصل حروف العطف ومخالفة

لها :

فمشابقتها للواو من حيث إنّهما جميعاً يشركان الثاني فيما دخل فيه الأول من

الإعراب والمعنى .

وأما المخالفة ، فهي من وجوه :

أحدها : أنّ الواو تعطف كلّ المعطوفات ، و «حتى» لا تعطف مضمراً في الأغلب .

ومنها : أنّ المعطوف مع الواو غير المعطوف عليه ، في مثل قولك : زيد وعمر ،

وليس كذلك «حتى» فإنه لا يكون المعطوف إلا من جنس المعطوف عليه ، تقول : جاء

القوم حتى زيد ، فزيد من جملة القوم ، ولو قلت : جاء القوم حتى الدواب ، لم يصح

هذا ؛ لأن في «حتى» معنى من الاستثناء .

ومنها : أنّ الواو تعطف الكثير على القليل ، والقليل على الكثير ، ولا من حصّر ،

وليس كذلك «حتى» ، فإنه لا تعطف إلا قليلاً على كثير ، تقول : جاء الناس حتى زيد ،

ولا يجوز عكسه ، كما تقدّم في باب العطف .

(١) في الأصل : « الحروف » .

(٢) في الأصل : « للواو » .

ومنها : أن / الواو تَعْطِفُ بغيرِ إعادةِ الحَرْفِ في مثل قولك : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ وَزَيْدٍ ، ١٠٩ ب
وليس كذلك «حتى» ، بل تقول : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ ، وإنما كان ذلك فيها لِيَعْلَمَ
أنه مَمْرُورٌ به ؛ لأنك لو تقول : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ ، لاحتَمَلَ أَنْ تكونَ مَرَرْتُ بِهِمْ
حتى انتهيتَ إلى زَيْدٍ وَلَمْ تَمُرَّ بِهِ ، فلهذا وَجَبَ الاتيانُ بِحَرْفِ الجرِّ مَعَهَا .
وأما أَحكامُهَا مَعَ الحروفِ التي يَرْتَفِعُ بعدها المبتدأُ وخبرُهُ ، فلها أَحكامٌ تُخَالِفُ
أَحكامَ حُرُوفِ الابتداءِ :

منها أنها إذا دَخَلَتْ على المبتدأ لَمْ يَخْلُ أَنْ يكونَ خبرُهُ اسماً مُفْرَداً ، أو فِعْلاً ،
أو حرفاً ، أو ظَرْفًا ، فإن كانَ الخبرُ اسماً وَجَبَ الرفعُ على كُلِّ حالٍ ، تقول : رأيتُ
الناسَ حَتَّى زَيْدٌ مرثيٌّ ، وأكرمتُ القومَ حَتَّى عمروٌ مُكْرَمٌ .
وإن كانَ الخبرُ فِعْلاً لَمْ يَخْلُ أَنْ يكونَ قَدْ تَقَدَّمَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى أو لا يَتَعَدَّى ، فإن
تَقَدَّمَ فِعْلٌ لا يَتَعَدَّى فالرفعُ واجبٌ أيضاً ، نحو قولك : جاءَ الناسُ حَتَّى زَيْدٌ جاءَ
مَعَهُمْ ، قال الشاعرُ (١) :

فيا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسْبِيَّ كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أو مُجَاشِعٌ

وإن كانَ قَدْ تَقَدَّمَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى ، جازَ فيما بعدَ «حتى» الرفعُ والنصبُ ، تقول : رأيتُ
الناسَ حَتَّى زَيْدًا رأيتُهُ ، وَحَتَّى زَيْدٌ رأيتُهُ ، والنصبُ / أَجودُ ، فإن نَصَبْتَ خَرَجْتَ عن ١١٠ أ
معنى الابتداءِ ، وكانت عاطفةً في المعنى على ما تَقَدَّمَ .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه : ٤١٩/١ ، وروايته : «فيا عجبي» ، وهو في الكتاب : ١٨/٣ ، والنكت
عليه للأعلم : ٧٠٢/١ ، والمقتضب : ٣٩/٢ ، والأصول : ٤٢٥/١ ، والجمل : ٦٦ ، وشرحه لابن
بابشاذ : ق ٦٤ ، وكشف المشكل : ٢١٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٨ ، ٦٢ ، والتهذيب
الوسيط : ٦٤ ، ووصف المباني : ٢٥٧ ، والمغني : ١٧٣ ، وشرح أبياته : ١١٤/٣ ، ١٢٢ ،
والخزانة : ٤٠٤/٥ ، ٤٧٥/٩ ، ٤٧٨ ، ٤٨٦ .

وإن كان خبرُ المبتدأ حرفاً ، أو ظرفاً ، جازَ الرفعُ والنصبُ والجرُّ بعدَ الفعلِ ،
تقول : رأيتُ الناسَ حتى زيداَ أمامَكَ ، أو حتى زيدٌ في بيتِكَ ، أو : حتى زيدٌ في
موضِعِهِ ، فإن رَفَعْتَ فعلى الابتداءِ والخبرِ ، وإن نَصَبْتَ فعلى المفعولِ ، وإن جَرَرْتَ
فِيعْنِي «إلى» وما بعدَ زيدٍ في موضِعِ النَّصْبِ على الحالِ معَ الجرِّ ، وفي موضِعِ الرفعِ
خبرٌ معَ الرفعِ ، ولا موضِعٌ له معَ النَّصْبِ إذا كان فعلاً ؛ لأنه كتأكيدٌ للفعلِ الأولِ الذي
فَسَّرَهُ ، وهذا حكمٌ لا يَثْبُتُ لسائرِ حروفِ الابتداءِ .

وَمِنْ جُمْلَةِ أَحْكَامِ «حَتَّى» إذا كانتْ حرفَ ابتداءٍ أنها لا تُذَكَّرُ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامٌ
لأنها بمعنى انتهاءِ الغايةِ ، ولا بُدَّ مِنْ كَلَامٍ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ حَتَّى يَصِحَّ
الانتهاءُ ، واعتَبِرْ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَجْدَهُ مَطْرِدًا ، وَعَلَيْهِ الْبَيْتَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ ، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ سَائِرُ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ، بَلْ تَقَعُ أَوَّلًا ، تقول : إنما زيدٌ قائمٌ ، وأما زيدٌ فقائمٌ ،
وأما عمروٌ فذهابٌ ، وتقول : لزيدٌ قائمٌ ، فتَقَعُ هَذِهِ الْحُرُوفُ مُتَقَدِّمَةً قَبْلَ / أَنْ يَتَقَدَّمَهَا
شَيْءٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ «حَتَّى» .

وبعضُهم يقول : إنها تعطفُ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ^(١) ، وليستْ بِحَرْفِ إِبْتِدَاءٍ ، وهذا
يَقْرُبُ .

وهذه مسائلُ في بابِ «حَتَّى» :

(مسألة) : تقول : إنَّ زيداَ ليصومُ الأيامَ حتى يومَ الفطرِ ، بالجرِّ لا غيرَ ، لا يجوزُ
النصبُ ؛ لأنه لا يصومُ يومَ الفطرِ .

وتقول : إن زيداَ يصومُ الأيامَ حتى يومَ عِرافٍ ، وحتى يومَ عِرافٍ ، بالنصبِ

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٥٤/٤ ، ووصف المباني : ٢٥٨ ، والجنى الداني : ٥٥١ .

والجر ، لأنه قد يصومه وقد لا يصومه .

(مسألة) : تقول : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا فَضَرَبْتُ ، يجوزُ في زَيْدٍ ههنا النصبُ والجرُّ ، فالنصبُ على معنى أنه مضروبٌ ، والجرُّ على أنك انتهيتَ إليه فضربتَ مَنْ بعده ، أو أَدْخَلْتَهُ معهم .

وتقول : ضربتُ القومَ حتى زيدا فتركتُ ، لا يجوزُ ههنا غيرُ الجرِّ ؛ لأنك لا تقول : ضربتُ القومَ حتى تركتُ زيدا ؛ لأن ذلك لا فائدةَ فيه .

(مسألة) : تقول : ضربتُ القومَ حتى زيدا فَأَوْجَعْتُ ، يجوزُ في هذه النصبُ والجرُّ ، فالنصبُ على أَنَّ زيدا مضروبٌ معهم ، وأنه وَقَعَ / الإيْجَاعُ على الجميعِ ، والجرُّ على أَنَّ الإيْجَاعَ وَقَعَ مِنْ حَدِّ زَيْدٍ . وكذلك «ثُمَّ» مكانَ الفاءِ ، ومنهم من يقول : ثم تَخْتَصُّ بِمَنْ بَعْدَ زَيْدٍ ؛ لأنها لِلْمُهْلَةِ والتَّراخِي .

(مسألة) : تقول : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَيْضًا ، لا يكونُ ههنا غيرُ النصبِ ؛ لأنَّ «أَيْضًا» تدلُّ على الفعلِ ، كأنك تريدُ : حتى ضَرَبْتُ زيدا أَيْضًا .

(مسألة) : تقول : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا فِيمَا أَظُنُّ ، وحتى زيدا ، يجوزُ ههنا النصبُ والجرُّ ، فالنصبُ على أَنَّ الظَّنَّ من تمامِ الكلامِ الذي بَعْدَ «حتى» كأنك تريدُ : ضربتُ القومَ حتى ضربتُ زيدا فِيمَا أَظُنُّ ، والجرُّ على أَنَّ الظَّنَّ من تمامِ الكلامِ الذي قبلَ «حتى» ، كأنك تريدُ : ضربتُ القومَ فِيمَا أَظُنُّ حتى زيدا ، معناه : حتى انتهيتُ إلى زيدا .

(مسألة) : تقول : كتبتُ إلى زيدٍ ، ولا يجوز : كتبتُ حتَّى زيدٍ ، ولقائل أن يقول :
لِمَ لا يجوزُ ذلك و«حتَّى» بمعنى «إلى» ؟
فعنه جوابان :

أحدهما : أنَّ «حتَّى» لا تُذكرُ إلَّا وقد تقدَّمتْها كلامٌ يصلحُ أنْ يُستثنى منه ؛ لأنَّ فيها
معنى من الاستثناءِ بخروجِ القليلِ من الكثيرِ ، / ذلك تحقيقُ الاستثناءِ ، وأنت إذا
قلتَ : كتبتُ حتَّى زيدٍ^(١) ، فهذا الشرطُ مفقودٌ ههنا .
والجوابُ الثاني : إنَّ «حتَّى» أكثرُ ما تجرُّ الظروفَ ، بل هو الغالبُ عليها لفظًا
وتقديرًا ، فاللفظُ^(٢) فيه مثلُ قوله تعالى^(٣) : « حتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » والتقديرُ نحو
قولك : ضربتُ القومَ حتَّى زيدٍ ، بجرِّ زيدٍ بمعنى «إلى» على معنى : حتَّى انتهيتُ إلى
موضعِ زيدٍ ، فكانها جرَّتْ في التحقيقِ الموضعُ .

(مسألة) : تقول : قِفْ حتَّى إنْ جاءَ زيدٌ أدخلتَهُ ، في «حتَّى» ههنا خلافٌ ،
والصحيحُ أنها الناصبةُ للفعلِ ، ذُكرَتْ وحذِفَ الفعلُ لدلالةِ المعنى عليه ، كأنك
تريد : قِفْ حتَّى تنتظرَ إنْ جاءَ زيدٌ أدخلتَهُ .

(١) في الأصل : « زيداً » .

(٢) في الأصل : « فاللفظ » .

(٣) من سورة القدر : الآية رقم : ٥ .

(باب حكم أو)

اعلم أن «أو» في الكلام على ثلاثة أقسام : قسم تكون فيه عاطفة ، ومعناها كمعنى «إما» وقد تقدم الحديث عليها في باب العطف ، وقسم تكون فيه بمعنى الواو ، وذلك في مثل قوله - سبحانه - ^(١) : « تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ » معناه : تقاتلونهم ويسلمون ، ولقائلي أن يقول : ما المانع من أن تكون «أو» على حالها تنصبُ الفعل ، وتقدرُ به «إلى أن» أو به «كَي» ؟ .

فالجواب أن هذا / إخبارٌ من الله - سبحانه - بأن هؤلاء القومَ يسلمون ١١٢ أ لا محالة ، عقيب القتال ، فكان التقدير على هذا : تقاتلونهم وهم يسلمون ؛ لأن الله تعالى قد علم ذلك منهم ، فأخبر به ، وفائدة الكلام أنه لم يلزمهم القتال إلا أن يسلموا ، لأنه لو نصبَ لكان كذلك إلا في مصحف أبي ^(٢) ، فقد روي أنه منصوبٌ ، وهو شاذٌ فيما نقل - والله أعلم - ، وإنما جاز أن تكون «أو» بمعنى الواو لأن الواو قد

(١) من سورة الفتح : الآية رقم : ١٦ . ولم أجد منه صرحاً بأنه «أو» هنا بمعنى الواو ، غير المصنف .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٩٤/٨ : « قرأ الجمهور «أو يسلمون» مرفوعاً ، وأبي ، وزيد بن علي يحذف النون منصوباً بإضمار أن . » قال السيرافي في شرح الكتاب : ٢١٩/٣ : « وأما « تقاتلونهم أو يسلمون » فالثاني عطف على الأول ، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين : إما القتال ، وإما الإسلام ، وذكر أن في بعض المصاحف : « أو يسلموا » نصب على معنى « إلا أن » فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام . »

تكون بمعناها ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ أجمع^(٢) علماء التفسير على أن الواو ههنا بمعنى «أو» ؛ لأنه لو لا هذا التقدير لكان يجوز نكاح تسع حرائر ، وذلك ردٌ لشريعة الإسلام .

والقسم الثالث من أقسام «أو» أن تكون ناصبةً للفعل المستقبل ، وهي التي أريدت في هذا الباب .

واعلم أن «أو» لا تنصب إلا حيث تنصب «حتى» ؛ ولهذا ألحقت ببابها ، وإنما وجب ذلك فيها ؛ لأن ما بعدها متعلق بما قبلها ؛ لكونه غايةً له ، أو مسبباً له مثل «حتى» وذلك في مثل قولك : / لألزمك أو تعطيني حقّي ؛ لأنه يصلح أن تقدّر «أو» ههنا بـ «إلى أن» فتكون غايةً ، وأن تقدّر بـ «كَيْ» فتكون علةً ، ولكن هذا التقدير لا يجب أن يجتمع في كل موضع بل قد يجوز اجتماعهما حيث لا يخشى خللٌ ، وقد لا يجوز اجتماعهما ، فحيث يجوز اجتماعهما نحو قولك : لألزمك أو تعطيني حقّي ، وحيث لا يجوز اجتماعهما في مثل قول امرئ القيس^(٣) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنَكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعْذِرَا

- (١) من سورة النساء : الآية رقم : ٣ . وجعل العكبري الواو هنا للتخيير ، ينظر التبيان : ٣٢٩/١ .
(٢) في الأصل : « أجمعوا » . ولم أقف على هذا الإجماع الذي ادعاه المصنف .
(٣) في ديوانه : ٦٦ ، يخاطب صاحبه عمرو بن قميئة الشاعر البشكري ، الذي استصحبه امرؤ القيس في سيره إلى قيصر لطلب النصرة على بني أسد .

والشاهد في الكتاب : ٤٧/٣ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٢١٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٩/٢ ، والنكت عليه لأعلم : ٧٢١/١ ، ومعاني القرآن للقرّاء : ٧١/٢ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ، والأصول : ١٥٦/٢ ، والجمل : ١٨٦ ، والخصائص : ٢٦٣/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٩٨/١ ، وشرح الفصل لابن يعيش : ٢٢/٧ ، ٣٣ ، ووصف المباني : ٢١٢ ، والجنى الداني : ٢٣١ ، والخزانة ٤/٤١٢ ، ٨/٥٤٤ ، ٥٤٧ . قال السيرافي : « وجاز » أو نموت فنعذرا « على وجهين : بالعطف على « نحاول » وبالاستئناف ؛ لأن المعنى لا يفسد » .

لا يصح أن تقدر ههنا إلا بـ «إلا»^(١) أن^(٢) ، كأنه يريد : نحاول ملكاً إلا أن نموت ، فلا يجوز : نحاول ملكاً كي نموت . وكذلك قول الآخر^(٣) :

فَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمِسِ الْغِنَى
تَعِشْ ذَا يَسَارٍ^(٤) أَوْ تَمُوتَ فَتَعْذِرَا

لا يجوز أن تقدر ههنا بـ «كي» لأن السير والالتماس لا يكونان للموت .

فإن خرجت «أو» عن هذا الحكم لم تكن ناصبة ، ورجعت إلى باب العطف ، وكانت لوقوع^(٥) أحد الفعلين لا لترايبهما ، وذلك في مثل قولك : أقيم أو تحدثنا ، معناه : أضح منك أحد هذين الفعلين ، قال الله تعالى^(٦) : ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذَا تَدْعُونَ / أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ لا يجوز أن تنصب ههنا أبداً ؛ لأنه لا يقدر فيها : «إلا أن» ولا «كي» ، والفرق بين المعنيين أنك مع العاطفة تقدم أي الفعلين

(١) في الأصل : « إلى » .

(٢) إلى ذلك ذهب جمهور النحاة . ينظر المراجع السابقة في تخريج البيت . وجوز الفراء في معاني القرآن ٧١/٢ أن يكون النصب على معنى «إلا» أو «حتى» . وجعل ابن جني في الخصائص : ٢٦٤ . ٤٦٣/١ «أو» عوضاً من «أن» ، وقال المالقي في وصف المباني ٢١٢ : « واعلم أن «أو» هذه إذا حقق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على اسم ، فإذا قال القائل : لألزمك أو تقضيني حقي ، فالمعنى : أنا ملازم لك أو قاض أنت حاجتي ، فكأنه في الأصل : ليكون مني لزوم لك أو قضاء منك لحقي ، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر » .

(٣) هو عروة بن الورد من بني عيس ، وكان يلقب عروة الصعاليك ، وكان جاهلياً . أخباره في : الشعر والشعراء : ٦٧٥/٢ ، واللائئ : ٨٢٣ . والبيت في ديوانه : ٤٤ ، والإفصاح للفارقي : ١٨٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٢ ، ووصف المباني : ٢١٢ ، قال الفارقي في الإفصاح : « كان الوجه في هذا وحد الكلام أن يقول : تعش ذا يسار أو تموت ، أي يكون أحد الأمرين ؛ لأنه معطوف على الأول ، ولكن لم يجزمه من أجل الوزن ، وأنه ينكسر » .

(٤) في الأصل : « يساراً » .

(٥) في الأصل : « للوقوع » .

(٦) من سورة الشعراء : الآيتان رقم ٧٢ و ٧٣ . وفي الأصل : « إذ يسمعونك » .

شِئْتَ ، ولا يَخْتَلُ المعنى ، تقول : سَتَكَلَّمْنَا أو نَقْضِي حاجتك ؟ و سَنَقْضِي حاجتك
أو تَكَلَّمْنَا ؟ معناه سَيَقَعُ أَحَدُ هَذَيْنِ ^(١) الْفِعْلَيْنِ ، وَلَكِنْ قَدْ يَقَعُ هَذَا قَبْلَ هَذَا مَرَّةً ، وَقَدْ
يَقَعُ هَذَا قَبْلَ هَذَا مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَوْ قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ مَعَ النَّصْبِ فَقُلْتَ : سَنَقْضِي حاجتك
أو تَكَلَّمْنَا ؟ لَمْ يَجْزِ إِذَا كُنْتَ تَرِيدُ بِـ « نَقْضِي حاجتك » ^(٢) قِضَاءَ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كُنْتَ
تَرِيدُ أَلَّا نَقْضِي حاجتك صَحَّ المعنى لَأَنَا نَقْضِيهَا إِنْ لَمْ تَكَلِّمْ . فَافْهَمْ ذَلِكَ .

(١) في الأصل : « هذا » .

(٢) كلمتان تقريباً غير واضحتين في الأصل ، كذا قرأتها .

(باب أحكام الفاء)

اعلم أن أصلها أن تكون عاطفةً ، ويجوز أن تكون استئنافيةً ، وتكون بمعنى «رَبِّ» وتكون زائدةً ، وتكون جواباً .

فالعاطفة والاستئنافية ، والتي بمعنى «رَبِّ» ، والزائدة قد ذُكرن في أبوابهنَّ ، وهذا الباب مجردٌ لمعرفة حكم الفاء إذا كانت جواباً .

اعلم أن الفاء تكون في الكلام جواباً لأحد عشر مجاباً ، وهي : الأمرُ ، والنهي ، والاستفهامُ ، والعرضُ ، والجحدُ ، والتمني ، والدعاءُ ، والتحضيضُ ، والتفصيلُ ، والشرطُ ، وإذا .

وهذه المجاباتُ معها على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ يكون منصوباً ، ويجوز رفعه ، وقسمٌ يكون مرفوعاً ، ولا يجوز نصبه ، وقسمٌ لا يكون مرفوعاً ولا منصوباً .

فالقسم الذي يكون منصوباً ويجوز رفعه الثمانية الأولى ، وهي الأمرُ ، والنهي ،

والاستفهامُ / والعرضُ ، والجحدُ والتمني ، والدعاءُ ، والتحضيضُ ، مثال الجميع :
أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، وَلَا تَهْنِي فَأَشْتِمَكَ ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ فَأَزُورَكَ ؟ ، وَأَلَا تَنْزِلُ فَتُحَدِّثُكَ ؟ ،
وَمَا أَذْنِبْتُ فَأُعَاقِبَ ! ، وَلَيْتَ زَيْدًا عِنْدَنَا فَتُنْكِرِمَهُ ، وَرَبُّ هَبْ لِي رِزْقًا فَأُنْفِقَ مِنْهُ ، وَهَلَّا
تُجَاهِدُ فَتُحَرِّزَ الشَّهَادَةَ ؟ ! ، وفي القرآن الكريم جوابُ النهي ، والاستفهام ، والجحدِ ،

والتمني ، والتحضيض ، والأمر على خلاف ، فجواب النهي في قوله تعالى ^(١) : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ ، وجواب الاستفهام في قوله تعالى ^(٢) : ﴿ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأَوَارِي سَوَاءَ أَخِي ﴾ ، ﴿ فَأَوَارِي ﴾ : منصوب على الجواب بالفاء على العطف على ﴿ أَكُونَ ﴾ ؛ لأنه لو كان عطفًا لاختل المعنى ؛ لأنه لا يكون التقدير : أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ وَأَنْ أَوَارِي سَوَاءَ أَخِي ، وهو عاجزٌ عنهما لا محالة ، فلا معنى للعطف . وجواب الجحد في قوله تعالى ^(٣) : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ .

وجواب التمني في قوله تعالى ^(٤) : ﴿ يَلْبِثْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ وجواب التحضيض في قوله تعالى ^(٥) : ﴿ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ ﴾ ، قيل : « لو لا » بمعنى التحضيض ، و « أخرت » بمعنى المستقبل ، وقيل : « لو لا » بمعنى التمني / وهو الأقرب ، والنصب في جواب التمني .

وجواب الأمر في قوله تعالى ^(٦) : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، على قراءة مَنْ قرأ بالنصب على الخلاف .

ولم يرد الدعاء والعرض في القرآن الكريم ، وإن كانا موجودين في لغة العرب ، يقول قائلهم : رَبِّ اغْفِرْ لِي فَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ ، فهذا وإن كان لفظه لفظ الأمر فهو

(١) من سورة طه : الآية رقم : ٦١ .

(٢) من سورة المائدة : الآية رقم : ٣١ .

(٣) من سورة الأنعام : الآية رقم : ٥٢ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٧٣ .

(٥) من سورة المنافقون : الآية رقم : ١٠ .

(٦) من سورة يس : الآية رقم : ٨٢ ، قرأ ابن عامر والكسائي بنصب ﴿ فيكون ﴾ وقرأ باقي السبعة

برفعها . ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٥٤٤ .

انقطاعاً إلى الله - سبحانه - بالدعاء ، بدليل أنه لا يأتي إلا بعد النداء في التحقيق .

وأما العرض ، فقولهم : ألا تنزل عندنا فنحدثك ؟ ، هذا ليس بأمر ؛ لأنه لا يلزمه ذلك ، ولكنه ضرب^(١) من الاستفهام ، بدليل أنه لا يستعمل إلا مع حروف الاستفهام .

فهذه جملة الجوابات المنصوبة بالفاء . وقد اختلف في الفاء ، فقال قوم هي الناصبة بنفسها^(٢) ، وقال قوم : بل الناصب «أن» المقدرة^(٣) .

وهي في التحقيق - أعني الفاء - عاطفة مصدرة الفعل الذي بعدها ، على مصدر الفعل الذي قبلها ، فإذا قلت : أكرمني فأكرمك ، فمعنى الكلام : تُكرمني فإن أكرمك ، وتلخيصه : يقع إكرامك وإكرامي ، والإكرامان مصدران قد أدت معناهما الفاء ، وعلى هذا القياس ما نصب معها على هذا القول .

وقال الكوفيون^(٤) : ليست الفاء هي الناصبة ، ولا «أن» ، وإنما الناصب هو المخالفة بين الفعلين ؛ لأنك إذا قلت : أكرمني فأكرمك ، فالأول أمر ليس بخبر ، والثاني خبر . ولكل واحد من هؤلاء حجة وعليه اعتراض :
فحجة من يقول : إن الناصب هو الفاء هي أنه يقول : إن الفاء قد دخلت على

(١) في الأصل : « بضرب » .

(٢) هو رأي أبي عمر الجرمي وبعض الكوفيين . ينظر : شرح السيرافي : ٣/٢١١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤١ ، الإنصاف : ٥٥٧/٢ ، وشرح الرضي : ٢٤١/٢ .

(٣) هو رأي البصريين ، ينظر : الكتاب ٢٨/٣ ، ٣٠ ، والمقتضب : ١٣/٢ ، ١٤ ، وشرح السيرافي : ٢١١/٣ ، والإنصاف : ٥٥٧/٢ ، وشرح الرضي : ٢٤٥/٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٤١ ، ونسبه السيرافي في شرحه : ٢١١/٣ ، والرضي في شرحه : ٢٤١/٢ إلى الفراء ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢١/٧ ، والجنى الداني : ٧٤ .

الفعل / على هذه الحالة ، واختصت به مقدمة عليه كما يختص العامل بالمعمول ، ١١٤ ب ولم يفصل بينها وبينه شيء ، فعملت .

والاعتراض عليه هو أن يقال : إن الفاء في الأصل من حروف العطف التي تدخل على الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فليس عملها في صنف أولى من عملها [في] صنف فيبطل عملها ، فإذا بطل عملها رجع إلى أصل ما ينصب الأفعال المستقبل ، وليس ذلك إلا « أن » ، فقدّرت بعدها ، وهذا هو الأقرب .

وحجة من يقول : إن الناصب هو « أن » المقدرة هي أنه يقول : إن النصب مع الفاء لا يكون إلا حيث يكون أحد الفعلين سبباً للآخر ، مثل قولك : أتقوم فتحدثنا ؟ ، فالقيام سببٌ لحديثنا ، والحديث مصدرٌ يقدر بـ « أن » والفعل ، فحذفت « أن » ؛ لأنها موصولة اختصاراً ، ولأن الفاء قد أدت معناها ، وناب الفعل منابها ؛ لأنه صلة لها ، والصلة تقوم مقام الموصول ، لأنها تدل عليه .

والاعتراض عليه هو أن يقال : لو وجب ذلك في الفعل الذي بعد الفاء لوجب في الفعل الذي قبلها ؛ لأنهما جميعاً يقدران بالمصدر الذي تضمن « أن » ، ولو كان كذلك لكنت تقول : أتقوم فتحدثنا ؟ على معنى : أن تقوم ، كما تقول : فأنت تحدث ، ولم يعلم بأحد ينصب هذا ، وهذا لا يلزم ؛ لأن ألف الاستفهام يجوز أن تدخل على الفعل ، وعلى الاسم ، فالفعل في : أتقوم ؟ والاسم في قولك : أنت ؟ تقوم ؟ فلا يلزم تقدير « أن » هنا .

١١٥ أ وحجة من يقول إن الناصب هو المخالفة ، هي أنه يقول : إنا وجدنا المخالفة / لها تأثير في كلام العرب ؛ لأنه إذا وقع الخلاف في المعنى فينبغي أن يقع في اللفظ

(١) في الأصل : « أنت » .

* ساقط من الأصل .

لِيَقَعَ الْفَرْقُ ، كَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَمَا شَاكَلَهُ .

والاعتراضُ عليه هو أن يُقَالَ : إِنَّ ذَلِكَ لو كَانَ يَلْزَمُ لَوَجَبَ فِي جَمِيعِ مَا كَانَ مُخَالَفًا لِلأَوَّلِ أَنْ يَغَيَّرَ إِعْرَابُهُ ، وَذَلِكَ مَمْتَنَعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِي أَنَّ «لَكِنْ» وَ «بَلْ» يَشْتَرِكُ الثَّانِي فِي الْإِعْرَابِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَلَمْ يُعْلَمْ خِلَافُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ .

هذه الجواباتُ أَكْثَرُ مَا سَمِعْتُ مَنْصُوبَةً ، وَبِجُوزِ رَفْعِهَا ، وَتَكُونُ الْفَاءُ عَاطِفَةً جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : أَكْرَمَنِي فَأَكْرَمَكَ ، فَالتَّقْدِيرُ : أَكْرَمَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ ، فَالنَّصَبُ أَحْسَنُ . هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ مَعَ الْفَاءِ .

(فصل) : [ما يجب رفعه بعد الفاء] :

وَأما الْقِسْمُ الَّذِي يَكُونُ مَرْفُوعًا مَعَ الْفَاءِ وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ ، فَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ ، تَقُولُ : مَنْ يَكْرِمَنِي فَأَكْرِمُهُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ رَفْعُهُ مَعَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْابْتِدَاءِ ، فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : فَأَنَا أَكْرَمُهُ ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : وَلَمْ لَمْ يَجْزِ نَصْبُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِالْفَاءِ كَمَا نَصَبَ سَائِرُ الْجَوَابَاتِ ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَلِأَنَّ النَّصْبَ بِتَّقْدِيرِ «أَنْ» عَلَى مَا أَصَلَّيْتُمْ ، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِ «أَنْ» ههنا ؟ .

فَالْجَوَابُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْفَاءَ نَصَبَتْ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا سَمِعْتُ دَاخِلَةً عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، فَكَأَنَّهَا اخْتَصَتْ بِهَا ؛ لِتَرْبِطَ الْجُمْلَتَيْنِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَاءُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْأَفْعَالِ وَعَلَى الْأَسْمَاءِ ، تَقُولُ : مَنْ يَكْرِمَنِي فَأَكْرِمُهُ ، وَتَقُولُ : مَنْ يَكْرِمَنِي فَهُوَ أَهْلُ الْفَضْلِ ، فَلَمَّا كَانَتْ تَدَخَّلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَعَلَى الْأَفْعَالِ بَطَلَ النَّصْبُ بِهَا لِأَجْلِ فَقْدِ الْاِخْتِصَاصِ فِي الْأَغْلَبِ ، وَلِهَذَا إِذَا قُدِّرَ دَخْلُهَا عَلَى الْأَسْمَاءِ رَفَعَ الْفِعْلُ ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِمَّا لَفْظًا ،

وإما تقديرًا / فاللفظ^(١) مثل قولك : فهو أهل الفضل ، والتقدير مثل قولك : ١١٥ ب
فأكرمهُ ، والتقدير : فأنا أكرمهُ ، ولا يجوز نصب الفعل معها ولا جزمهُ .

(فصل) : [ما لا يجب نصبه ولا رفعه مع الفاء] :

وأما القسم الذي لا يكون معها منصوبًا ولا مرفوعًا ، فهو جواب التفصيل ،
نحو قولك : أمّا زيدٌ فقاتمٌ ، وأمّا عمروٌ فذاهبٌ ، هذه الفاء ههنا لا حكم لها في
العَمَلِ ، فلا تنصبُ ، ولا ترفعُ ؛ لأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، ورفعُ المبتدأ
مُجْتَلَبٌ من غيرها ، وهي لا تنصبُ ؛ لأنها لم تدخل على فعلٍ ، فكأنها لا حكم لها
سوى أنها أتت بها لترتبط الجواب للفائدة لما كان في التفصيل معنى الشرط .

ومن جملة ما يجاب بالفاء ولا تعمل فيه الفاء : معنى الشرط في النواقص
خاصةً ، وذلك في مثل قولك : الذي يخرجُ معي فلهُ درهمٌ ، قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ
يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنْ أَدَّى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ
رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ الفاء في قوله^(٢) : ﴿ لَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾^(٣) جوابٌ
لمعنى الشرط الكامن في ﴿ الَّذِينَ ﴾ وكذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ ، وكذلك : إِنَّ مَنْ
يَكْرُمْنِي فَلَهُ الْإِنصَافُ ، على معنى : إِنَّ الذي .

وعلى الجملة إنَّ هذا المعنى لا يثبت إلا في النواقص خاصةً ؛ لأنَّ فيها معنى من

(١) في الأصل : « فاللفظ » .

(٢) في الأصل : « قولهم » . * من سورة البقرة : الآية رقم : ٢٦٢

(٣) في الأصل : « فلهم أجرهم » والصحيح بلا فاء كما في المصحف .

(٤) من سورة البروج : الآية رقم : ١٠ .

تَرَابُطِ الْفِعْلَيْنِ .

ومنهم مَنْ يَقُولُ^(١) : إِنَّ الْفَاءَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ زَائِدَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ
الَّذِي بَعْدَهَا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِهِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ يَفْصِلُهُ
إِلَّا مَا هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَبْتَدَأِ ، وَالْفَاءُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لِلإِسْتِنَافِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ عَلَى
الْأَصُولِ ، وَالْأَوَّلُ أَسْبَقَ إِلَى الْإِفْهَامِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وهذه الْمَجَابَاتُ إِذَا أَسْقَطَتْ الْفَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَيْضًا : قِسْمٌ يَجِبُ رَفْعُهُ ،
وقِسْمٌ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِرَفْعٍ وَلَا جَزْمٍ ، وَلَا نَصْبٍ ، وقِسْمٌ يَجِبُ جَزْمُهُ .

فَالْقِسْمُ الَّذِي يَجِبُ رَفْعُهُ هُوَ جَوَابُ الْمَجْهُدِ ، وَجَوَابُ إِذَا . وَالْقِسْمُ الَّذِي لَا تَعْلُقُ
لَهُ بِرَفْعٍ وَلَا نَصْبٍ وَلَا جَزْمٍ ، هُوَ جَوَابُ التَّفْصِيلِ ، وَجَوَابُ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي النَّوَاقِصِ .

وَالْقِسْمُ الَّذِي يَجِبُ جَزْمُهُ / هُوَ سَائِرُ الْجَوَابَاتِ مِنْ شَرْطٍ ، أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَى
الشَّرْطِ . وَسَنُبَيِّنُ هَذَا بِعِلَلِهِ فِي بَابِ الْأَجْوِبَةِ بِعَوْنِ اللَّهِ وَلُطْفِهِ .

(١) ينظر : التبيان : ١٢٢٢/٢ .

(باب معرفة أحكام الواو)

اعلم أن الواو تدخل في أبواب كثيرة قد ذكرت فيها فيما تقدم ، وسنذكر فيما بعد من أبوابها إن شاء الله تعالى . وهذا الباب مجرد لمعرفة الواو التي ينتصب معها الفعل المستقبل ، وهي تسمى واو الصرف^(١) ، ومعنى ذلك أنها اضطرقت عمل «أن» إليها وتضمنتها . وجملة ما في هذا الباب معرفة ثلاثة أشياء :
معرفة أين ينصب ما بعد الواو ، وما الفرق بين كونها ناصبة وغير ناصبة ؟
وهل النصب بلفظها أو بما تضمنته ؟ .

أما معرفة أين تنصب الواو : فهي تنصب في كل موضع نصبت فيه الفاء ، إلا أن الواو تختص بالجمع في المعنى ، والفاء لا تجمع ؛ لأنك إذا قلت : لا تشتم زيدا وقمذح أباه ، فالمعنى : لا تجمع بين هذين الفعلين ، وتقول : لا تشتم زيدا فيشتبك ، فلا جمع ههنا ، فهذا هو الفرق بينهما ، وكذلك في سائر المواضع .

فإذا أتيت بالواو في جواب النهي احتمل النهي ثلاثة معاني : أن تكون ناهياً عن الجمع بين الفعلين ، فتنصب الثاني لا محالة ، وأن تكون ناهياً عن الفعلين جميعاً ، فتجزم الثاني على كل حال ، وأن تكون ناهياً عن فعل الأول في حال فعل

(١) هي تسمية الكوفيين كما في مغني اللبيب : ٤٧٢ ، وسماها ابن هشام واو العطف ، وسماها ابن مالك

في شرح التسهيل : ٤٤/٤ واو الجمع .

الثاني ، فترفع الثاني على كل حال .

والمسائل تظهر في قولك^(١) : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، إن أردت النهي عن الجمع بينهما فانصب « تشرب » ، وللنهي مع هذا حكم وهو أنك ممنوع من الجمع بينهما فقط ، فأما إذا فعلت كل واحد منهما وحده فأنت غير ممنوع ، وعلى هذا قول الشاعر^(٢) :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وقال آخر^(٣) :

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسلها إن كنت شهماً فأتبع رأسها الذنبا

وكذلك قوله^(٤) :

لا تأمن امرأ جرعت مهجته غيظاً وتحسب أن الغيظ قد ذهب /

ب ١١٦

فنصب « تأتي » في البيت الأول ، و « ترسل » في البيت الثاني ، و « تحسب » في

(١) من شواهد الكتاب : ٤٢/٣ ، وشرحه للسيرافي : ٢١٦ ق/٣ ، والمقتضب : ٢٤/٢ ، والأصول : ١٥٤/٢ ، والجمل : ١٨٧ ، وشرحه لابن باب شاذ : ١٤٢ ، وشرح المقدمة المحسبة له : ٢٢٨/١ ، والمفصل : ٢٩٤ ، وشرحه لابن يعيش : ٢٣/٧ ، ٢٤ .

(٢) لأبي الأسود في ديوانه : ١٣٠ ، ونسبه سيبويه في الكتاب : ٤٢/٣ إلى الأخطل وليس في ديوانه ، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ١٨٨/٢ إلى حسان ، وليس في ديوانه . وهو في شرح السيرافي : ٢١٦ ق/٣ ، والنكت : ٧١٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٤/١ ، والمقتضب : ٢٥/٢ ، والأصول : ١٥٤/٢ ، والجمل : ١٨٧ ، وكشف المشكل : ٥٤٥/١ ، وشرح المفصل : ٢٤/٧ ، والتهذيب الوسيط : ٧٣ ، والمغني : ٤٧٢ ، وشرح أبياته : ١١٢/٦ .

(٣) نسب البيت في تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزيد : ١٦٠ إلى أبي أذينة اللخمي ، وهو في كشف المشكل : ٥٤٦/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٤٨ . والبيت جار مجرى المثل .

(٤) لم أقف عليه في مصادر ي .

البيت الثالث ، على هذا المعنى ، وهو أنه لا يَجْمَعُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ ، فإنه قَبِيحٌ ، فإذا لَمْ تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا وفُعلَ كُلُّ واحدٍ وحده ، فليس فيه مِنَ الْقُبْحِ مثلُ ما في الجمعِ ؛ ولهذا قال في البيت الأول :

* عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ *

فإذا لَمْ تَجْمَعْ فليس بعارٍ عظيمٍ ، وإنْ كان فيه شيءٌ مِنَ الْقُبْحِ ، ولكن هو دُونَ الجمعِ ، هذا إذا نصبتَ الثاني بعد الواو ، فإنْ جَزَمْتَ ما بعد الواو كانتْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وكان الثاني عطفًا على الأول ، فتقولُ حينئذٍ : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، وللنهي ههنا حكمٌ غيرُ الحكمِ الأولِ ، وهو أنه مُتَعَلِّقٌ بِالْفَعْلَيْنِ ، بمعنى أنك مَمْنُوعٌ مِنْهُمَا مجتمعين ومفترقين ؛ لأنَّ التقديرَ : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ [و] لا تَشْرَبِ اللَّبَنَ ، فهو عطفٌ في التقديرِ ، فلا يجوزُ الرِّفْعُ ولا النصبُ على هذا المعنى .

فإنْ رَفَعْتَ ما بعد الواو كانتْ الواوُ للحالِ ، وكانَ الفعلُ بعدها في موضعِ النصبِ على الحالِ ، فتقولُ حينئذٍ : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، برفعِ « تشرب » معناه : شاربًا ، أي : لا تَأْكُلْ هذا في حالِ شَرْبِ هذا ، وللنهي ههنا حكمٌ يَخَالِفُ الحكمين الأولين ، وهو أنه مُتَعَلِّقٌ بِالْفَعْلِ الأولِ على هذه الحالةِ لا غيرَ ، فإنْ خَرَجَ عَنْ هذه الحالةِ لَمْ تَمْنَعْ مِنْ أَكْلِهِ . فهذا هو الفرقُ بينَ كونِها ناصبةً وغيرَ ناصبةٍ .

فأما مَعْرِفَةُ الْخِلَافِ في الواو ، هل هي الناصبةُ بِنَفْسِهَا أَمْ يَتَضَمَّنُ « أَنْ » فَالْخِلَافُ فيها كَالْخِلَافِ في الْفَاءِ فَخَذَهُ مِنْ هُنَاكَ مُوَفَّقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وهذه مسألةٌ مِنْ أَحْكَامِ الْوَائِ / وهي قولُهم ^(١) : لا يَسَعْنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ

(١) من أمثلة الكتاب : ٤٣/٣ ، والمقتضب : ٢٣/٢ ، ٢٥ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١٤٢ .

بالنصب ، ولا يجوزُ الرفعُ ، ولا الجزمُ ، وإنما جازَ النصبُ على معنى أنه لا يجمعُ بينَ هذينِ الفعلينِ ، فلو رفعتَ لكنتَ قد تفيدُ أنه لا يسَعُكُ شَيْءٌ مِنَ الأشياءِ ، وأنه لا يعجزُ عن صاحِبِك شَيْءٌ^(١) أيضاً ، وهذا محالٌ ؛ لأنه قد يوجدُ شَيْءٌ يسَعُكُ ، ويوجدُ شَيْءٌ يعجزُ عن صاحِبِك ، إذا كانتَ «لا» للنفي^(٢) . وامتنعَ الجزمُ معها ؛ لأنَّ الجزمَ مع الواو لا يكونُ إلا على العطفِ ، وليسَ قبلها فعلٌ مجزومٌ .

فإن كانتَ «لا» للنهي امتنعَ الرفعُ أيضاً ؛ لأنه يكونُ معنى الكلامِ : لا يسَعُنِي شَيْءٌ في حالِ عَجْزِهِ عنكَ ، وذلك محالٌ ؛ لأنه قد يسَعُهُ شَيْءٌ في حالِ عَجْزِهِ عنكَ إذا كنتَ أصغرَ منه جسماً ، وامتنعَ الجزمُ أيضاً ههنا ؛ لأنه يؤدِّي إلى ألا يسَعُكُ شَيْءٌ ولا يعجزُ عن صاحِبِك شَيْءٌ ، وهذا محالٌ ، فتدبَّرْ .

وهذه مسائلٌ من هذا البابِ أُحِبِّتُ إلحاقها بِهِ لأنها من نواذِرِهِ :

(مسألة) : يقول بعض العرب^(٣) : « كأنك والِ علينا فتعاقبنا » إنما نصبَ الفعلُ في جوابِ «كأنَّ» عندَ بعضهم ، لأنها بمعنى النفي ، كأنه يريدُ : لستَ والياً علينا فتعاقبنا ، بهذا الشرطِ وإلا فلا .

(مسألة) : تقولُ : متى فأسيرَ معَكَ ؟ نصب « فأسيرَ » على معنى جوابِ الاستفهامِ ، وقد حُذِفَ الفعلُ لدلالةِ «متى» عليه ، كأنك تريدُ : متى تسيرُ فأسيرَ

(١) في الأصل : « شيئاً » .

(٢) في الأصل : « لنفي » .

(٣) جاء في الأصول لابن السراج : ١٨٥/٢ : « كأنك والِ علينا فتشتمنا » ، وكذا في شرح الرضي :

معك ؟ .

(مسألة) : قال الشاعر^(١) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي قَيْمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

في هذا البيت أقوال :

منهم من يقول : نَصَبَ « فَاسْتَرِيحَ » ، في جواب الإيجاب / ضرورة على غير قياس^(٢) .

ومنهم من يقول : في قوله : « سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي » معنى الأمر ، كأنه يُأْمَرُ نَفْسَهُ فَيَرِيدُ : لِيَكُنْ مِنِّي تَرْكُ مَنْزِلِي وَلِحَاقِي بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَ .
ومنهم مَنْ يَجُوزُ النَّصَبَ بِالْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَاقْبَلَهَا سَبَبًا لِمَا

(١) هو المغيرة بن حنّاء التميمي في ديوانه : ١٨٦ ، نشره د. نوري حمودي القيسي في مجلة المورد ، المجلد العاشر ، عدد : ٣ - ٤ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م . قال البغدادي في الخزانة : ٥٢٣/٨ - في الحديث عن نسبة هذا البيت - : « والبيت لم يعزه أحد من خدمة كتاب سيبويه إلى قائل معين . ونسبه العيني وتبعه السيوطي - في أبيات المغني - إلى المغيرة بن حنّاء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التيمي . وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه . والمغيرة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وغالب شعره هجو في أخيه صخر ... » .

وهو من شواهد الكتاب : ٣٩/٣ ، ٩٢ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٢١٤ ، والنكت عليه للأعلم : ١٥٢/١ ، ٧١٥ ، والمقتضب : ٢٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج : ٣٥٦/١ ، والأصول : ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، والإفصاح للفارقي : ١٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٤٦٠/٤ ، ٤٦٠/٤ ، ورصف المياني : ٤٤٢ ، والمغني : ٢٣٢ ، وشرح شواهد : ٤٩٧/١ ، وشرح أبياته : ١١٤/٤ .

(٢) الكتاب : ٣٩/٣ ، وشرحه للسيرافي : ٣/٢١٤ ، والمقتضب : ٢٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعراجه : ٣٥٦/١ ، والتبصرة والتذكرة : ٤٠٢/١ ، ٤٠٣ ، والإفصاح : ١٨٤ .

بعدها ، وإلا فلا ، ويقول : تَرَكَ مَنْزِلَهُ وَلِحَاقَهُ بِالْحِجَازِ سَبَبٌ لِرَاحَتِهِ^(١) .

(مَسْأَلَةٌ) : قال سيبويه^(٢) : إِذَا قُلْتَ : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ ، إِنْ حَذَفْتَ الْفَاءَ لَمْ يَجْزِ الْجَزْمُ مِثْلَ سَائِرِ الْمَسَائِلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلُ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ تَبَاعُدَهُ مِنَ الْأَسَدِ سَبَبًا لَأَكْلِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِسَلَامَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ التَّقْدِيرُ : إِنْ تَبَاعَدَ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، إِلَّا أَنْ تَرِيدَ هَذَا الْمَعْنَى بِالْنِيَّةِ .

وكذلك قولهم : مَا تَأْتِينَا فَتَحْدِثُنَا ، لَا يَجُوزُ - لَوْ حَذَفْتَ الْفَاءَ - الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ مَعَ الْجَوَابَاتِ لَيْسَ إِلَّا لِتَقْدِيرِ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ ، وَلَيْسَ الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ يَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّرَ فِي جَمِيعِ الْجَوَابَاتِ ، بَلْ قَدْ يَتَقَدَّرُ وَقَدْ لَا يَتَقَدَّرُ ، فَحَيْثُ لَا يَتَقَدَّرُ لَا يَجُوزُ الْجَزْمُ عِنْدَ حَذْفِ الْفَاءِ ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ .

(مَسْأَلَةٌ) : مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا فَيَحْدِثُنَا ، لَمْ يَجْزِ أَنْ تَنْصَبَ بِالْفَاءِ هَهُنَا ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ نَفْيًا صَرِيحًا^(٣) ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : زَالَ زَيْدٌ ، نَفْيٌ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَقَوْلُكَ : مَا زَالَ ، نَفْيٌ لِلنَّفْيِ ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِيجَابٌ ، وَالْإِيجَابُ لَا يُجَابُ بِالنَّصْبِ مَعَ الْفَاءِ .

(مَسْأَلَةٌ) : يَقُولُ بَعْضُ الْعَرَبِ : لَعَلَّكَ مُسَافِرٌ فَأَشَيِّعَكَ ، / وَ لَعَلَّكَ أَمِيرٌ عَلَيْنَا^أ

(١) الأصول : ١٨٢/٢ ، وجعله ابن مالك ضعيفاً ، في شرحه التسهيل : ٤٥/٤ .

(٢) الكتاب ٩٧/٣ .

(٣) في الأصل : « نفي صريح » .

فَنَخْدِمَكَ ، فينصبون ههنا ، على معنى أَنَّ «لَعَلَّ» بمعنى الاستفهام^(١) ، ووجهُ جَوَازِ
الاستفهام فيها مِنْ حَيْثُ إِنَّ فيها معنى التَّرجِي ، والتَّرجِي مُنتَظَرٌ غَيْرُ وَاقِعٍ
كالاستفهام .

(مسألة) : ذكر ابن السَّراج^(٢) أنه يجوز : لِمَ فَاسِيرٌ تَسِيرُ ؟ على تقديمِ نَصْبِ الجوابِ
على الفعلِ المنفي ، بل كأنك تريد : لِمَ تَسِيرُ فَاسِيرٌ ؟ .

(مسألة) : تقول : أريدُ أَنْ آتِيكَ فَأُزَوِّكَ ، بنصبِ «أزور» وتقول : أريدُ أَنْ آتِيكَ
فَيَمْنَعَنِي الشُّغْلُ ، برفعِ «يمنعني» ، ولا يجوز نَصْبُهُ ، وإنما جازِ النصبُ في الأول ؛
لأنه على معنى العطفِ ، ومعنى^(٣) العطفِ أنك تريدُ الإتيانَ والزيارةَ جميعاً ، وإنما لمْ
يَجْزِ النصبُ في «يمنعني» لأنك لا تريدُ المنعَ ، فعلى الوجهِ الأولِ الجُمْلَتَانِ مُتَرَابِطَتَانِ
بعطفِ مُفْرَدٍ على مُفْرَدٍ ، وعلى الثاني الجُمْلَتَانِ غيرُ مترابطتين ، بل عَظْفُ جُمْلَةٍ على
مفردٍ في التحقيق ، فكانَ الجُمْلَةُ مستأنفةً .

(١) قال ابن السراج في الأصول : ١٨٥/٢ : « ومن مسائلهم : لعلِّي سأحج فأزورك ، ولعلك تشتمنا فأقوم

إليك ، يقولون : « لعل » تحاب إذا كانت استفهاماً أو شكاً ، وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعل . »

(٢) في الأصول : ١٨٥/٢ . وهو أبو بكر محمد بن السَّري السَّراج ، كان أحدث أصحاب المبرد سناً ، مع

ذكاء وفطنة ، وقرأ عليه كتاب سيبويه . . . قيل : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج

بأصوله . توفي : ٣١٦ هـ .

أخباره في : طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ ، وإنباه الرواة : ١٤٥/٣ ، وبغية الوعاة :

١٠٩/١ .

(٣) في الأصل : « ومع » .

(مسألة) : قوله تعالى^(١) : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ في نصبِ الفعلين خلافٌ :
منهم مَنْ يجعلُ الثاني عطفًا على الأول^(٢) .

ومنهم من يجعلُ الأولَ تأسيسًا للجوابِ بمعنى أنه يكونُ من الظالمين على هذا الفعلِ الذي هو الطردُ ، وهذا غيرُ مُحَقَّقٍ .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ قوله : ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جوابًا والثاني بدلًا منه .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ قوله : ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ جوابًا لقوله تعالى

/ في أول الآية : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾
فتكونُ من الظالمين ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ على التقديمِ والتأخيرِ ، وهذا فيما أَحَسَبُ أَحْسَنُ الوجوهِ ؛ لأنه يليقُ بالمعنى في تفسير الآية^(٣) .

(مسألة) : يقالُ : ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ فتَحَسَّنَ إليه ، إنْ كانتِ الهاءُ في « إليه »

(١) من سورة الأنعام : الآية رقم : ٥٢ .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط : ١٣٨/٤ : « ... والظاهر في قوله ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ أن يكون معطوفاً على ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ والمعنى : الإخبار بانتفاء حسابهم وانتفاء الطرد والظلم المتسبب عن الطرد ، وجوزوا أن يكون ﴿ فَتَكُونَ ﴾ جواباً للنهي في قوله ﴿ وَلَا تَطْرُدْ ﴾ . » وينظر شرح الرضي : ٢٤٧/٢ .

(٣) أجمع أكثر العلماء على أن قوله ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جواب للنهي في قوله ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ ﴾ وقوله ﴿ فَتَكُونَ ﴾ جواب للنهي في قوله ﴿ وَلَا تَطْرُدْ ﴾ . ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٥٢/٢ ، والأصول : ١٨٦/٢ ، والبيان لابن الأنباري : ٣٢٢ ، ٣٢١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٥٣/١ وتفسير ابن عطية : ٢١١/٥ ، والتبيان : ٤٩٩/١ ، وشرح الرضي : ٢٤٧/٢ . وينظر : ص : ٣١ ، ج : ١١٨ ب .

راجعةً إلى « أحدٍ » جازَ نَصَبُ « تحسن » وإن كانت الهاء راجعةً إلى زيدٍ لم يجز
النصب ، وإنما جازَ ذلك في المسألة الأولى ؛ لأنه يكونُ النصبُ في جوابِ الجحدِ ،
والتقدير : مقامَ أحدٍ فتحسنَ إليه ، ولم يَجْزِ النصبُ في المسألة الثانية ؛ لأنه يكونُ
في التحقيقِ جوابَ كلامٍ مُوجِبٍ ؛ لأنك إذا قلتَ : مقامَ أحدٍ إلّا زيدُ ، فالقيامُ مُوجِبٌ
لزيدٍ ؛ لأنَّ الإستثناءَ بعدَ النفي إيجابٌ ، والإيجابُ لا يوجبُ بالنصبِ معَ الفاءِ^(١) كما
تقدّمَ ، فإنَّ رَفَعَتِ المسألةُ في الوجهين ؛ لأنَّ التقديرَ : فنحنُ نحسنُ إليه ، فافهم
ذلك .

انْقَضَتِ المنصوباتُ بِحَمْدِ الله تعالى / وهذا ابتداءً في ذكرِ الجرِّ والحديثِ على ١١٩ أ
المجروراتِ وباللهِ التَّوفيقِ .

(١) في الأصل : « مع بالنصب مع بالفاء » .

(باب ذكر الجر)

فالكلامُ مِنْ هذا البابِ يَقَعُ في ستِّ مسائلَ :

الأولى : في حقيقة الجرِّ ، والثانية : في تسميته جرّاً ، والثالثة : في معرفة علاماتِهِ ، والرابعة : في معرفة قِسْمَتِهِ مِنْ طريقِ اللفظِ ، والخامسة : في معرفة اختصاصِهِ بالأسماءِ دُونَ الأفعالِ ، والسادسة : في معرفة عَدَدِ المجروراتِ .

(فصل) : [حقيقة الجر] :

أما الحديثُ في المسألة الأولى - وهي في حقيقة الجرِّ - فهو ما جَلَبَهُ عامِلُ الجرِّ ، وقلنا ما جَلَبَهُ عامِلُ الجرِّ : احترازاً مِنَ المبنياتِ على الكسْرِ ، وليستُ بِمَجْرُورَةٍ بعامِلٍ في الحقيقةِ ، مثال الأول : غلامٌ زَيْدٌ لزيدٍ الظريفِ ، فهذه كُلُّها مجروراتٌ بالعامِلِ ، ومثال الثاني : جاءني هؤلاءِ أمسِ ، فهذا لفظٌ "جرٌّ بِغَيْرِ عامِلٍ" .

وأما الحديثُ على المسألة الثانية - وهي في معرفة تسميته جرّاً - فبينَ البَصْرِيِّينَ والكوفيينَ في تسميته خِلَافٌ ، فالْبَصْرِيُّونَ يَسَمُّونَهُ جرّاً^(١) ، ووجه ذلكَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُمْ يقولونَ : إِنَّمَا سُمِّيَ جرّاً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ في الأَصْلِ إِلَّا مِنْ حَرْفٍ ، وذلكَ الحَرْفُ لَا يَكُونُ

(١) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ٦٢ : « والجر عبارة البصريين ، والخفض عبارة الكوفيين » .

إلا بعدَ فَعَلٍ في الحقيقةِ ، وذلك الفعلُ لا يَصِلُ إلى الاسمِ^(١) إلا بذلك / الحرفِ^(٢) ، فكأنه ١١٩ ب
جَرَّ الفِعْلَ إلى الاسمِ بِاتِّصَالِهِ إِلَيْهِ ، فَسُمِّيَ ما عَمِلَ فِيهِ ذَلِكَ الحَرْفُ بِاسْمٍ ما وَضَعَ لَهُ ،
فهذه تَسْمِيَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ.

والكوفيون يَسْمُونَهُ هذه الحركةَ خَفْضًا ، ويقولون إنما سَمَّيْتُ خَفْضًا لأنَّ مَوْضِعَهَا
مِنْ سُفْلٍ ، فَسَمَّيْتُ بِاسْمٍ مَوْضِعِهَا ، وهذه تسميةٌ لفظيةٌ . وكلُّ ذلك اصطلاحٌ ومُوضَعَةٌ
جائِزةٌ.

(فصل) : [علامات الجر] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ - وهي في مَعْرِفَةِ علاماتِ الجرِّ - فاعلمُ أَنَّ للجرِّ
ثلاثَ علاماتٍ :

إحداهنَّ: الكسرةُ في الواحدِ ، وفي الجمعِ المُكسَّرِ ، وفي جَمْعِ المؤنثِ السَّالمِ ، نحو :
مررتُ بِزيدٍ ، ورجالٍ ، ومسلماتٍ .

والثانية : الياءُ في السَّتَةِ الأسماءِ المَعْتَلَةِ المضافَةِ ، وفي التَّثْنِيَةِ ، وفي الجَمْعِ
المُسَلَّمِ ، وفيما حُمِلَ عَلَيْهِ ، نحو : مرَّرتُ بِأبيكَ ، وأخيك ، وفِيكَ ، وَحَمِيكَ ،
وهَنِيكَ ، وَذِي مَالٍ ، والزَّيْدَيْنِ ، والزَّيْدِينَ ، وَعِشْرِينَ ، وَكُرَيْنَ^(٣) ، وَقُلَيْنَ^(٤) ، وما شاكلَ
ذلك .

(١) في الأصل : « لا يصل إلا إلى الاسم » .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣١٩/٢ .

(٣) « كُرَيْنَ » - بضم الكاف وكسرهما - : جمع كرة . ينظر : الصحاح والقاموس المحيط : (كرا) .

(٤) « قُلُون » - بضم القاف وكسرهما - : جمع « قلة » وهي عود يلعب به الصبيان . ينظر : الصحاح

والقاموس المحيط : (قلا) .

والثالثة : الفتحة فيما لا ينصرف ، نحو : مررت بأحمد وإبراهيم وعمران وعمر ،
ومساجد ، وفاطمة ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : [أقسام الجر] :

وأما الحديث في المسألة الرابعة - وهي في معرفة قسمة الجر من طريق اللفظ -
فهو ينقسم على ثلاثة أقسام :
جر في اللفظ والمعنى ، وهو ما كان مجتلباً بالعامل الصحيح الآخر ، نحو :
زيد ورجال ، وما شاكلهما .

وَجَرٌّ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى / وهو فيما كان مبنياً على الكسر ، نحو : خدام ،
وأمس ، وهؤلاء ، وما شاكل هذه .

وَجَرٌّ فِي الْمَعْنَى^(١) دُونَ اللَّفْظِ ، وهو فيما دخل عليه عامل ولم يحرك بالكسر ،
مثل ما لا ينصرف ، وسائر المبنيات وما في حكمها إذا جرت مجزورة ، نحو : مررت
بإبراهيم ، وما شاكله ، ونحو : مررت بهذا ، وبك ، وبموسى ، وخمسة عشر ، وما
شاكل ذلك .

(فصل) : [اختصاص الجر بالأسماء] :

وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة اختصاص الجر بالأسماء دون
الأفعال - فاعلم أن الجر إنما اختص بالأسماء ؛ لأنه مجتلب في الأصل من حروف الجر ،
وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، فأما مجرور الإضافة فهو في الحقيقة بحرف

(١) في الأصل : « وجر في اللفظ المعنى » .

الجرّ ؛ لأنّ الإضافة متضمّنة لحرف الجرّ في الغالب .

وإنما اختصّت حروف الجرّ بالأسماء ؛ لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء ، إذ لو دخلت حروف الجرّ على الأفعال لكانت تجرّ معاني الأفعال إلى الأفعال ، وليس أحد الفعلين أولى من الثاني بأن يجرّ معناه إليه .

وإنما لم تجرّ الأسماء إلّا بتضمّن حرف الجرّ ؛ لأنه لو لا تضمّن الحرف لما كان أحد الاسمين أولى من الثاني بأن يكون عاملاً فيه . ولقائل أن يقول : إنّ الأول بالاسمين^(١)

أولى / بالعمل من الثاني ؛ لأنّ الأول له رتبة التقديم ، والتقديم له رتبة العامل ؛ ١٢٠ ب لأنّ العامل يجب أن يكون متقدماً على المعمول .

والجواب أن يقال : إنّ الرتبة في الأصول لا يستحقّ بها العمل ؛ لأنّ الأول مضاف ، والثاني مضاف [إليه]^(٢) ، والمضاف إليه قبل المضاف على ما تقتضيه العقول ، فلو كان العمل بالتقديم في الأصل لكان الثاني هو العامل في الأول ، وهذا محال ، ومثال هذا في الفعل والفاعل ، وهو أن الفاعل هو الأصل لوجوده قبل فعله ، والفعل فرع عليه لحُدوثه منه ، والفعل هو الذي يعمل في الفاعل الرفع ، فلو كان العمل بالرتبة والتقديم لكان الفاعل هو الذي يرفع الفعل ، وهذا محال أيضاً ، فصَحّ بهذا أن التقديم لا تأثير له في العمل من طريق المعاني ، فأما في ظاهر^(٣) اللفظ فلا خلاف أن العامل متقدّم على المعمول ، لِحَقّ اختصاصه به ، والاسم الأول قد اختصّ بالثاني ضرباً من الاختصاص ، وهو أنه له أو منه في الأصل ، يعمل فيه لحلول الاختصاص فيه لا لكونه أولاً قبله ، فأما بمجرد التقديم من غير اختصاص فلا يكون

(١) كذا في الأصل ، ولعله يريد : « من الاسمين » .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) في الأصل : كلمة « طريق » وفوقها كلمة « ظاهر » .

عاملاً فيه .

(فصل) : [عدد المجرورات] :

وأما الحديثُ في المسألة السادسة - وهي في معرفة / عددِ المجرورات - فاعلمُ ١٢١
أنَّ المجروراتِ في الكلامِ أربعةٌ ، وهي : مجروراتٌ بحرفِ جرٍّ ، ومجروراتٌ بإضافةٍ ،
ومجروراتٌ بتابعٍ ، ومجروراتٌ بالمجاورةِ ، وقد تقدَّم الحديثُ على التابعِ في الجزءِ
الأولِ ، فأما مجرورُ المجاورةِ فهو شاذٌّ قليلٌ لا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا في الشُّعْرِ ، وسنذكره في
آخرِ هذه الأبوابِ إن شاء الله تعالى .

وأصلُ هذهِ المجروراتِ ما جُرَّ بحرفِ الجرِّ ؛ لأنَّ الإضافةَ والتابعَ مَجْتَلِبٌ منها في
التَّحْقِيقِ .

(باب حروف الجر)

والكلام منه يقع في خمس مسائل : الأولى منها : في معرفة عدد حروف الجر
وتعيينها ، والثانية : في معرفة محضها ومشاركها ، والثالثة : في معرفة مواقعها
واختصاصها في الكلام ، والرابعة : في معرفة تعلقها وزيادتها ، والخامسة : في
معرفة معانيها .

أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي في معرفة عدد حروف الجر ، فهي أحد
وعشرون حرفاً - أعني كل الجارة وإن كان منها ما يجوز أن يخرج عن كونه حرف جر
في حال دون حال - .

وأما تعيينها ، فهي : من ، وإلى ، وفي ، وعن ، وعلى ، ومع ، والباء
الزائدة ، واللام / الزائدة ، والكاف الزائدة ، ورب ، وواوها ، وفاؤها ، وحاشا ،
وخلا ، ومذ ، ومنذ ، وحتى بمعنى « إلى » ، وعدا على بعض الوجوه ، وكم بمعنى
رب ، في الخبر على مذهب من يجعلها حرفاً^(١) ، وواو القسم ، وتاؤه .

(١) قال المرادي في الجنى الداني : ٢٦١ : « وأما الخبرية فذهب بعض النحويين إلى أنها حرف ؛ ولذلك
ذكرتها في هذا الموضع والصحيح أنها اسم ... » قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٦/٤ :
« وأما الخبرية فإنها تبين بالواحد والجمع والمضاف إلى المعداد ، وذلك نحو : كم رجل عندك ، وكم
غلمان لك ، لأنها بمنزلة اسم منصرف في الكلام منون يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك نحو :
مائتا درهم ، فانجر الدرهم لما سقط التنوين ودخل فيما قبله ؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف ،
وإنما كان ذلك من قبل أن كم واقعة على العدد ، والعدد منه ما ينصب بميزه نحو قولك : عندي خمسة
عشر ثوباً ... ومنه ما يضاف إلى ميزه » ثم قال : « فلن قلت : ولم خصت الخبرية بالخفض
والاستفهامية بالنصب ، فالجواب أن التي في الخبر تضارع رب ، وهي حرف خفض ، فخفضوا بكم في
الخبر حملاً على رب ، ولما وجب للخبرية الخفض بمضارعتها رب ، وجب للأخرى النصب لأن العدد
يعمل إما خفضاً وإما نصباً ... » . ولم أجد من قال أن كم الخبرية حرف جر غير المصنف .

فهذه جملة حروف الجرّ على خلافٍ في «كَمْ» ، فهل هي حرفٌ أو اسمٌ ، فأما باقيها فحروفٌ مع الجر بلا منازعة^(١) .

[(فصل) : في معرفة المحض والمشارك] :

وأما الحديث في المسألة الثانية - وهي في معرفة مَحْضِهَا وَمُشْتَرِكِهَا - فاعلم أنَّ المَحْضَ منها أحدَ عَشَرَ حرفًا ، ومعنى كونها محضة أنها لا تكون إلا حروفًا على كل حال ، وهي : من ، وإلى ، وحتى بمعنى «إلى» ، وفي ، ورُبَّ ، وواوها ، وفاؤها ، والباءُ الزائدة ، واللامُ الزائدة ، وواو القسم ، وتاؤه .
والباقية مُشْتَرَكَةٌ ، ومعنى كونها مشتركة أن منها ما يكون مرةً حرفًا ، ومرةً فعلًا ، ومرةً اسمًا ، وذلك «على» ، تقول : على زيدٍ قميصٌ فهي حرفٌ ، وتقول : علا زيدُ الجبلِ ، فهي فعلٌ ، من عَلَا يَعْلُو ، وتقول : جاءني علا بنُ زيدٍ ، فهي اسمٌ ، وهي تُكْتَبُ إذا كانت حرفًا بالياءِ ، وإذا كانت فعلًا أو اسمًا كتبت بالألف منقلبة من واو .

ومن المشتركة ما يكون مرةً حرفًا ، ومرةً اسمًا ، وهي : «عَنْ» ، تقول : نهيتُ عَنْ فلانٍ ، فهي حرفٌ ، وتقول : جئتُ مِنْ عَنْ يمينِ زيدٍ ، فهي اسمٌ بدليل دخول حرفِ الجرِّ عليها ، قال الشاعر^(٢) :

(١) في الأصل : « مناعة » .

(٢) البيت للقطامي ، في ديوانه : ٢٨ ، وروايته : « لما أن علا » . وهو من قصيدة مطلعها :

إنا محبوك فاسلم أيها الظلل وإن بليت وإن طالت بك الطيل

وهو في شرح السيرافي : ٥٣٧ مطبوع بتحقيق عبدالمنعم فائز ، والجمل : ٦٠ ، وأسرار العربية :

٢٥٥ ، وكشف المشكل : ٥٥٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٤٧٦/١ ، والمقرب : ٢١٤ ، والتهذيب الوسيط : ٢٥٧ ، واللسان : (حبا - عن) ، والجنى : ٢٤٣ =

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَتْ بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيَّاءِ نَظْرَةً قَبْلُ

يريد : من جهة ، وهي بمعنى جهة .

و «مع» إذا سَكَنْتْ عَيْنُهَا^(١) كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ^(٢) في مثل قولك : زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ،

١١٢٢

فَإِذَا فُتِحَتْ كَانَتْ اسْمًا^(٣) يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ فِي مِثْلِ / قَوْلِكَ : جَاءُوا مَعًا .

وكاف التشبيهِ ، هي حَرْفٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ اسْمٌ فِي التَّقْدِيرِ ؛ لِأَنَّهَا تَقْدَرُ

بـ «مثل» فَلَا تَتَعَلَّقُ .

وَمَذٌ وَمُنْذٌ ، إِنْ جَرَزْتَ بِهِمَا فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَإِنْ رَفَعْتَ مَا بَعْدَهُمَا

فَهُمَا اسْمَانِ ظَرْفِيَّانِ بِلَا خِلَافٍ .

وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، إِذَا نَصَبْتَ مَا بَعْدَهُنَّ فَهِنَّ أَفْعَالٌ ، وَ «كَمْ» فِيهَا الْخِلَافُ

فَلَمْ تَتَمَحَّضْ إِلَى الْحَرْفِيَّةِ .

فَهَذِهِ كُلُّهَا مُشْتَرَكَةٌ ، وَهِيَ عَلَى أَلْفَاظِهَا وَمَعْنَاهَا فِيهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي كَوْنِهَا

حَرْفًا وَغَيْرَ حَرْفٍ .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ «مِنْ» تَكُونُ مُشْتَرَكَةً ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ فِعْلًا أَمْرًا مِنْ قَوْلِهِمْ : مِنْ

= وَ «الْحَبِيَّاءِ» : بِالضَّمِّ ثُمَّ الْفَتْحِ وَيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَوْضِعُ بِالشَّامِ ، يَنْظُرُ : مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ لِلْبَكْرِيِّ :

٤٢٤/٢ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ : ٢١٦/٢ . وَ «نَظْرَةً قَبْلُ» : أَوَّلُ نَظْرَةٍ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ

(قَبْلُ) ١٦٥/٩ : «وَالْقَبْلُ» : أَنْ يَرَى الْهَلَالَ أَوَّلَ مَا يَرَى وَلَمْ يَرْقُبْ ذَلِكَ .

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ : ٤٣٩ : «وَتَسْكِينُ عَيْنِهِ لُغَةٌ غَنَمٌ وَرَبِيعَةٌ ، لَا ضَرُورَةَ خِلَافًا لِسَبِيوِيَّةِ ،

وَأَسْمِيَّتِهَا حِينَئِذٍ بَاقِيَةٌ ، وَقَوْلُ النَّحَّاسِ «إِنَّهَا حِينَئِذٍ حَرْفٌ بِالْإِجْمَاعِ» مُرَدُّودٌ .

(٢) قَالَ بِهِ ابْنُ النَّحَّاسِ ، أَنْظِرْ نَظْرَةً سَبِيوِيَّةً رَاجِعَةً (١)

(٣) جَعَلَهَا الْمَالِقِيُّ فِي رِصْفِ الْمِثَانِيِّ : ٣٩٤ اسْمًا إِذَا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهَا ، وَحَرْفًا إِذَا سَكَنْتْ عَيْنُهَا وَقَالَ ابْنُ

هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ : ٤٣٩ : ««مَعَ» اسْمٌ بِدَلِيلِ التَّنْوِينِ فِي قَوْلِكَ «مَعًا» ، وَدُخُولِ الْجَارِ فِي حِكَايَةِ

سَبِيوِيَّةِ «ذَهَبَتْ مِنْ مَعَهُ» وَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ : «هَذَا ذَكَرُ مِنْ مَعِيَ» ، الْأَنْبِيَاءُ - ٢٤ .

يا زَيْدُ ، مِنَ الْمِينِ وهو الكَذِبُ ، وكذلك قولُ مَنْ قال : إِنَّ « في » تكونُ اسماً مِنْ قولهم : أَخَذْتُ الدَّرْهَمَ مِنْ فِي زَيْدٍ ، وأشباهُ ذلك ^(١) ، فهذا قولٌ يَدُلُّ على جَهْلِ قائلِهِ بمَعْرِفَةِ الْمُحَضِّ والمُشْتَرَكِ ؛ لأنَّ الغَرَضَ بِالْمَحَضِّ هو الذي لا يكونُ إِلَّا حَرْفاً على لَفْظِهِ ، والمُشْتَرَكُ ما يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ حَرْفاً وفيه معناه الذي كان فيه مَعَ الحَرْفِيَّةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ « على » إذا كَانَتْ فِعْلاً أو اسماً معنى العُلُوِّ ، كما كان فيها وهي حَرْفٌ ، وكذلك : « حَاشَا ، وَحَلَا ، وَعَدَا » ، فيهنَّ معنى الاستثناءِ مَعَ كَوْنِهِنَّ حُرُوفاً وأفعالاً ، وكذلك سائرُ المُشْتَرَكَةِ .

وليس كذلك « مِنْ » ولا « في » وأخواتهما ، إذا خَرَجْنَ عَنْ معنى الحَرْفِيَّةِ زَالِ مَعْنَاهُنَّ الذي وُضِعْنَ لَهُ ^(٢) ، وَلَمْ يَدُلَّنَّ عَلَيْهِ / بِلَفْظٍ ولا مَعْنَى .
فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ بِذَلِكَ بَطْلَانُ ذَلِكَ القولِ وِفْسَادُهُ ، وأخَسَبُ أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ بَعْضُ دِرَآيَةٍ فِي هذا الفنِّ لا يَجْهَلُ ذَلِكَ .

(فصل) : [مواقع حروف الجر] :

وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ - وهي في معرفةِ مواقعِ هذهِ الحُرُوفِ واختصاصِها بالكلامِ - فاعلمُ أَنَّ هذهِ الحُرُوفَ تدخلُ على جميعِ الأسماءِ على حَسَبِ

(١) أورد الفارقي في الإفصاح : ٢٢٤ بيتاً على ذلك ، ولم ينسبه ، وهو قول الشاعر :

في الناسُ قوماً يرون الغدرُ شيمتهم ومنهم كاذباً في القول همازاً

قال الفارقي : « وقوله « منهم » يريد : اكذبهم ؛ لأنه من مان يمين . . . » وفي الشطر الأول لغز

أيضاً ، ينظر في الإفصاح .

(٢) في الأصل : « لهن » .

اختلاف أنواع الأسماء إلاَّ تَسْعَةَ أَحْرَفٍ ، فإنها لا تدخلُ على مُضَمٍّ في الغالب ، والتَّسْعَةُ هي : رَبٌّ ، وواوُها ، وفاوُها ، وحتَّى ، والكافُ الزَّائِدَةُ ، [واوُ القسم ، وتاوُها ، ومُدٌ ، ومُنْذٌ ، هذه لا تدخلُ على مُضَمٍّ ، ولا تختصُّ به ، وفي كلِّ واحدٍ منها عِلَّةٌ نذكرها إن شاء الله تعالى .

أما «رَبٌّ» وواوُها وفاوُها ، فلم يدخلن على المُضَمِّ ؛ لأنهنَّ موضوعاتٌ لتقليلِ النِّكَراتِ ، والتَّقليلُ فيه ضَرْبٌ مِنَ الْعُمومِ ، وَالْعُمومُ شائعٌ ، والمُضَمُّ خاصٌّ ، فلم يدخلن عليه ، وتلخيصُ ذلك أنك إذا قلتَ : رَبٌّ رَجُلٌ لَقِيتُ ، فمعنى هذا على ما ذَكَرَهُ : قليلٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ لَقِيتُ .

وأما «حتَّى» فلم تدخلْ على المُضَمِّ لأنها مُشَبَّهَةٌ بِـ «إلى» والمُشَبَّهُ أضعفُ مِنَ المُشَبِّهِ بِهِ ، فنَقَصَتْ رُتْبَةً عَنْهَا ، وهي دُخُولُها على المُضَمِّ .

وكذلك واوُ القسمِ / وتاوُها ، الواوُ محمولةٌ على التَّاءِ ، والتَّاءُ محمولةٌ على ١١٣ أ الواوِ ، فنَقَصَتْ الواوُ رُتْبَةً ، وهي دخولُها على المُضَمِّ ، ونَقَصَتْ التَّاءُ مَرَاتِبَ كَثِيرَةً ، وهي أنها لا تدخلُ على شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا على اسمِ اللَّهِ - سبحانه - دُونَ غَيْرِهِ .
وأما مُدٌ ومُنْذٌ : فإنما لَمْ يَدْخُلَا على المُضَمِّ ؛ لأنهما مَوْضوعانِ للدلالةِ على الزَّمانِ الذي يَقَعُ فيه الْفِعْلُ إما ماضِيًا ، وإما حَالًا ، والمُضَمُّ ليس يَعْرِفُ بِهِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَزْمَنَةِ ، وسنبين هذا إن شاء الله تعالى في بابهما .

وأما كافُ التشبيهِ ، ففيها خِلَافٌ : قال سيبويه^(١) : إنما لَمْ تَدْخُلْ على المُضَمِّ لأنها مُشَبَّهَةٌ بِـ « مثل » مَتَضَمَّنَةٌ معنى التشبيهِ ، فاستغنوا بِدُخُولِ « مثل » و« شبه » على المُضَمِّ دُونَهَا . وفائدةُ كلامِهِ فيما أَحْسَبُ هي أنه يقول : إنها شابهَتْ

(١) ينظر الكتاب : ٢٨٣/٢ .

* وتدخل على «رَبٍّ» مضافاً إلى اللمبة ، أو إلى ياء المتكلم ، وذلك قبيح ، مثل : رَبِّ اللبنة وترتبي ، وتدخلها على الرمن . ينظر : شرح الأشموني : ٣/٧٠٩ .

غيرها ووقعت موقعه ، فنقصت عنه رتبة* ، مثل «حتى» ؛ لأنها لما كانت بمعنى «إلى» نقصت رتبة ، وكذلك حروف القسم إلا التاء .

وقال أبو العباس^(١) : إنما لم تدخل كاف التشبيه / على المضمر ، ولا حتى ، ١٢٣ ب
ولا مذ ، ولا منذ ، ولا شيء من هذه التسعة الآخرة ؛ لأن كل شيء منها غير متمكن
في بابه ، ولا مختص بعمل واحد ، فضعف ، ولم يتمكن ، فلم يدخل على المضمر
لقلته تمكن المضمر أيضاً . وفائدة كلامه فيما أحسب أنه يقول : إنه لا يدخل شيء من
هذه الحروف على المضمر لأنها غير متمكنة في عمل الجر بأنفسها ، ولا قوت قوة سائر
الحروف ، فأشبهت من الأسماء ما لم يتمكن ولم يضاف إلى مضمر ، مثل : إذ ، وإذا ،
وأين ، ومتى ، وأمس ، وما شاكل ذلك ،

وكل الحروف تقع على المعرفة والنكرة ، إلا «رُبَّ» [و] واوها ، وفاءها ، فإنهن
لا يقعن إلا على نكرة فقط ، وسنزيد ذلك بياناً في بابها إن شاء الله تعالى .
وكل الحروف تقع مبتدأة ومتوسطة إلا «رُبَّ» [و] واوها ، وفاءها أيضاً على
ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة - وهي في معرفة تعلق هذه الحروف -

فاعلم أن حروف الجر كلها تتعلق إلا كاف التشبيه ، فإنها لا تعلق ؛ لأنها لا تجر

معنى فاعل إلى اسم ، / بل تكون بمعنى « مثل » ، ومثل اسم لا يتعلق ؛ ولهذا ١٢٤ أ

(١) لم أجد قول المبرد في المقتضب ولا في الكامل ، وهو في الأصول : ٤٣٩/١ .

* في الأصل « منه » .

اعْتَقَدَهَا بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ اسْمًا^(١)، واحتجَّ على ذلك بقول العرب : لَنْ يُظْهَرَ الْحَقُّ كَالسَّيْفِ ، يريدُ أَنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ فَاعِلٌ لـ « يَظْهَرُ » وسنزيدُ هذا بيانًا في ذِكْرِ معناها إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، ونَحْتَجُّ على أَنَّهَا حَرْفٌ ، وَنُبَيِّنُ عِلْلَ الْقَوْلَيْنِ بِمَنْ اللهُ .

وفي «رَبِّ» خِلَافٌ ، هل تَتَعَلَّقُ أَمْ لَا تَتَعَلَّقُ ؟ ، وسيأتي بيانه .
فإذا عَلِمْتَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا بُدَّ أَنْ تَتَعَلَّقَ ، فمعنى تَعَلَّقَها هو أَنَّهُ تُصَيِّرُ معنى الفِعْلِ قَبْلَها إلى الاسمِ بَعْدَها في التحقيقِ ، فإذا قلتَ : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَنَزَلْتُ على عَمْرٍو ، فالخروجُ والنزولُ معنيان مُوصِلانِ إلى الاسمِ بَعْدَها في التحقيقِ ؛ لأنَّ زَيْدًا مَخْرُوجٌ مِنْهُ ، وَعَمْرًا^(٢) مَنْزُولٌ عَلَيْهِ ، وكذلك سائرُها .

والذي يُعَلِّقُ به الحرفُ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ : موجودٌ^(٣) ، أو في حكمِ الموجودِ أو محذوفٌ يدلُّ الحرفُ عَلَيْهِ .

فالموجودُ أَحَدُ سِتَّةِ أَشْيَاءٍ :

أولها : الأفعالُ كُلُّها ، على حَسَبِ اخْتِلَافِ صَيَغِها ، إلَّا ما لَا يَدُلُّ على حَدَثٍ ، فإنه لَا يَتَعَلَّقُ به حَرْفٌ أَبَدًا ؛ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَدَثٌ لَمْ يَجِدِ الْحَرْفُ شَيْئًا يَجَرُّ معناها إلى الاسمِ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الحروفَ تَجَرُّ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ ، وكان وأخواتُها ، وَنِعَمَ وأخواتُها ، وكادَ وأخواتُها ، لا معاني لها ، فلا يَتَعَلَّقُ بها حَرْفٌ .

فإذا تَعَلَّقَ الحرفُ بالفعلِ ، جازَ تَقْدِيمُهُ ، وتأخيرُهُ على الفِعْلِ ، نحو : مَرَرْتُ / ١٢٤ ب

(١) ذهب إلى ذلك الأخفش ، ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٧/١ ، وأبو علي الفارسي في المسائل البغداديات : ٣٩٨ ، وابن جني في سر صناعة الإعراب : ٣٠٢/١ ، وينظر : الجنى الداني : ٧٩ .

(٢) في الأصل : « عمرو » .

(٣) في الأصل : « موجوداً » .

بزيد ، وبزيدٍ مررتُ .

والثاني : أسماءُ الفاعلين ، نحو : هذا المارُّ بزيد ، وفي تقديمِ الحرفِ عليه خلافٌ " ، منهم مَنْ يجيزُهُ ، ومنهم من لا يجيزُهُ ، والأقربُ أنه يجوزُ " ؛ لأنَّ تقديمَ المفعولِ المنصوبِ على اسمِ الفاعِلِ جائزٌ ، فكيفَ إذا كان المفعولُ بالحروفِ ، والعربُ تتَّسعُ في الحروفِ والظروفِ ، فتقول : هذا بزيدٍ مارٌّ ، ولا يمتنعُ ذلك على أصولِ القياسِ .

والثالثُ : أسماءُ المفعولين ، نحو : هذا ممرورٌ به ، وتقديمُ مفعوله ليسَ كتقديمِ معمولِ اسمِ الفاعِلِ فيبَعُدُ أن تقولَ : هذا به ممرورٌ ؛ لأنَّ المفعولَ يجري مجرى الفاعِلِ .
والرابعُ : المصدرُ ، نحو قولك : عَجِبْتُ مِنْ مُرُورِكَ بزيدٍ ، وتقديمُ الحرفِ عليه لا يجوزُ إلَّا على وَجْهِ ، وقد تقدَّم ذِكرُهُ في بابِ عَمَلِ المصدرِ .

والخامسُ : الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفاعِلِ ، نحو : هذا أَكْرَمُ مِنْ هذا ، ومالُ هذا أَكْثَرُ مِنْ مالِ هذا ، ولا يجوزُ تَقْدِيمُ الحرفِ ههنا بلا خلافٍ ؛ لأنه معمولٌ للصِّفَةِ ، والصِّفَةُ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الفاعِلِ ، والمُشَبَّهُ أَضْعَفُ مِنَ المُشَبِّهِ بِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ دَرَجَةً .

والسادسُ : الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الفاعِلِ ، على مَذْهَبِ / مَنْ ١٢٥ أ يَجْعَلُهَا نَوْعًا بِنَفْسِهَا ؛ لأنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مِنْ جُمْلَةِ الصِّفَةِ المُتَقَدِّمَةِ ، وذلك مثل :

(١) لم أعثر على خلاف في هذه المسألة ، بل يكاد يجمع النحاة على عمل اسم الفاعل عمل فعله مقدماً ومؤخراً ينظر : الأصول : ١٢٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٢/٣ .

(٢) نقل في الأصول : ١٢٨/١ عن أبي العباس قوله : « إن « ضارباً » يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير » ، وقال المبرد في المقتضب : ١٩٦/٣ : « فأما ما كان من النكرات نحو : هذا ضارب زيداً ، فليس قول من يقول من التحوين إن زيداً من صلة الضارب بشيء ؛ لأن ضارباً في معنى « يضرب » يتقدم زيد فيه ويتأخر ، فتقول : هذا زيداً ضارب ، وزيداً عبدالله شاتم » .

خَيْرٌ، وَشَرٌّ، نحو قولك : فلانٌ خَيْرٌ مِنْ فلانٍ ، وَشَرٌّ مِنْ فلانٍ فلانٌ ،

هذه جملة ما يَتَعَلَّقُ به حروف الجرِّ مِنَ الموجودِ .

والذي في حُكْمِ الموجودِ هو الفعلُ إذا حُذِفَ ، وهو يُرادُ في مواضعٍ كَثُرَ استعمالُها ، فأغْنَى كَثْرَةُ الاستعمالِ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ لما فُهِمَ المعنى ؛ اختصاراً وإيجازاً ، فكان الفعلُ كأنه موجودٌ إذ^(١) الأصلُ أنه لا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ الفعلُ وهو محذوفٌ ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ .

الموضعُ الأولُ : مِنْ حيثُ يُحَذَفُ الفعلُ في : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، لما^(٢) كَثُرَ استعمالُ الْعَرَبِ لهذه الآيةِ في ابتداءِ كُلِّ فِعْلٍ يَفْعَلُونَهُ حَذَفُوا الْفِعْلَ ، والتقديرُ : أَبْتَدِئُ بِاسْمِ اللَّهِ .

والموضعُ الثاني : مِنْ حيثُ يُحَذَفُ الْفِعْلُ هو : الإقسامُ ، نحو قولِ القائلِ : واللهِ ،

وتاللهِ ، وكذلك قولُهُم : والبيتِ ، والكعبةِ ، وما شاكلَ ذلك ، لما كان القسمُ كثيراً مَدَارَهُ في الكلامِ حَذَفُوا فِعْلَهُ ، وعليه قولُ الله تعالى^(٣) : ﴿ وَالَّتَيْنِ وَالزُّبَيْنِ ﴾

وكذلك^(٤) ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ وكذلك^(٥) : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ / وما شاكلَ

ذلك ، وَقَدْ يُذَكَّرُ الْفِعْلُ مَعَ حُرُوفِ الْقَسَمِ ، نحو قوله^(٦) : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾

(١) في الأصل : « إذا » .

(٢) في الأصل : « كما » .

(٣) من سورة التين : الآية رقم : ١ .

(٤) من سورة الليل : الآية رقم : ١ .

(٥) من سورة البروج : الآية رقم : ١ .

(٦) من سورة البلد : الآية رقم : ١ .

وكقوله^(١) : « فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ » وأكثر ما يكون مع حروف النفي .

والموضع الثالث : من حيث يَحذفُ الفِعْلُ وهو في حكم الموجود ، مثل قول العرب :
بأبي زيداً ، وبنفسي عبدالله ، وكذلك قولهم^(٢) : بالرفاء والبنين ، في تهنئة العرس ،
والتقدير : أفدي زيداً بنفسي ، وأفدي عبدالله^(٣) ، وأما قولهم : بالرفاء والبنين ،
فالتقدير : حصل عرسك بالرفاء والبنين ، أو : يقع بالرفاء والبنين .

فهذه^(٤) مواضع حذفوا منها الفعل وهو في نيّة الموجود كما قدّمتُ لك ، غير أنه
يجوز أن يكون المحذوف فعلاً ، فيكون موضع الجار والمجرور نصباً بذلك الفعل ،
ويجوز أن يكون المحذوف اسماً ويكون مبتدأ ، ويكون موضع الجار والمجرور الرفع
على أنه خبر المبتدأ ، ويكون الحرف على هذا متعلقاً بمحذوف ، وعلى الوجه الأول بما
هو في حكم الموجود ، والمسألتان تظهريان في قولك : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، إن
شئت قلت : أبتدئُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وإن شئت قلت : ابتدائي كائنٌ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وقس هذا القياس ، ولهذا وقع بعد قولهم : « بأبي » مرفوعٌ
ومنصوبٌ ، فالرفوع قولهم : بأبي أنت ، والمنصوب قولهم : بأبي زيداً .

فهذا حكم الحروف إذا تعلقت بما هو في حكم الموجود . وإذا تعلقت بمحذوف

(١) من سورة الانشقاق : الآية رقم : ١٦ .

(٢) هذا من تهنئة أهل الجاهلية في العرس ، وهو منهي عنه ، جاء في كتاب غريب الحديث لأبي عبيد

٧٦/١ : « وقال أبو عبيد في حديثه عليه السلام أنه نهى أن يقال : بالرفاء والبنين . قال الأصمعي

الرفاء يكون في معنيين ، معنى يكون من الاتفاق وحسن الاجتماع ، قال : ومنه أخذ رفاً الثوب لأنه

يرفاً ويضم بعضه إلى بعض ويلانم بينهما ، ويكون الرفاء من الهدوء والسكون ... وقال أبو زيد :

الرفاء الموافقة ، وهي المرافاة بغير همز ... وينظر : تهذيب اللغة : ٣٤٣/١٥ .

(٣) هكذا وردت هذه الجملة في الأصل ، ولعله يريد : أفدي زيداً بأبي ، وأفدي عبدالله بنفسي .

(٤) في الأصل : « فهذا » .

فذلك المحذوفُ أحدَ أربعةِ أشياءَ :

أحدها : / خبرُ المبتدأ ، وما في حكمه ، والذي في حكمه : إن ، وكانَ وأخواتهما ، ١٢٦ أ
وما ، ولا ، والثاني مِنْ مَفْعُولِي ظَنَنْتُ ، والثالثُ مِنْ مَفْعُولِي أَعْلَمْتُ [و] أَنْبَأْتُ ، مثال
الجميع : زيدٌ في الدارِ ، وإنَّ زيدا في الدارِ ، وكانَ زيدٌ في الدارِ ، وما زيدٌ في الدارِ ،
ولا رَجُلٌ في الدارِ ، وَظَنَنْتُ زيدا في الدارِ ، وَأَعْلَمْتُ زيدا عَمراً في الدارِ ، وعلى هذا
القياسِ فقيس ، وَقَدَّرُ بِكائِنٍ أو مُسْتَقَرٌّ .

والثاني : صِفَةُ النَكَرَاتِ الْعَامَّةِ ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ في الدارِ ، وهذا رجلٌ مِنْ
الكرامِ ، ورَأَيْتُ رَجُلًا على الجَبَلِ ، وما شاكلَ هذا يَجْرِي مَجْرَاهُ ، والتقديرُ : بكائِنٍ
أو مُسْتَقَرٌّ أيضاً .

والثالث : الحالُ بَعْدَ المَعْرِفَةِ ، نحو قولك : رَأَيْتُ الرَّجُلَ في بَيْتِهِ ، ونزلتُ على عَمْرٍو
في المَسْجِدِ ، وما شاكلَ ذلك .

والرابع : صِلَةُ النَّاقِصِ الذي يُقَدَّرُ بالذي خاصَّةٌ دُونَ الذي يُقَدَّرُ بالمُصْدِرَةِ فَإِنَّهُ
لا يَوْصَلُ إِلَّا لِفِعْلِ صَرِيحٍ ، نحو قولك : هذا الذي في الدارِ .

وفي هذه الحروفِ وما جَرَتْهُ خِلَافٌ : منهم من يقول : إنها منصوبةٌ في الأصلِ فلا
يجوزُ فيها غيرُ النَّصْبِ^(١) ، ومنهم من يقول : إنها جاريةٌ على إعرابِ ما قبلها^(٢) ، ومنهم

من يقول : لها حُكْمَانِ : حكمٌ مَعَ تَقْدِيرِهَا بما تَعَلَّقَتْ بِهِ ، وحكمٌ بَعْدَ حَذْفِ / ونيابَتِهَا ١٢٦ ب
عنه ، فَحُكْمُهَا مَعَ تَقْدِيرِ ما تَعَلَّقَتْ بِهِ النَّصْبُ على كُلِّ حالٍ ، وَحُكْمُهَا مَعَ حَذْفِ جارٍ

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٨ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٤١/١ .

على العاملِ قبلها^(١) .

والصحيح أنها في موضع نصبٍ معمولٌ للذي تعلقت به ؛ لأنها لا تعلق إلا بفعلٍ أو مافيه معنى فعلٍ ، وإذا تعلقت بالفعل فقد جرت معناه إلى الاسم ، وإذا جرت فقد عمل فيها كما تقدم .

وإنما يقال إنها في موضع رفعٍ في الأخبار ، أو في موضع جرٍّ في الصفات ؛ تقريباً للمتعلم لأنها نابت مناب المرفوع أو المجرور ، وتمت الفائدة بها بعد حذفه ، فكأنها هو في اللفظ على وجه التوسع لا التحقيق ، فهذا حكمها في تعلّقها ، فما وقع منها زائداً لم يكن له تعلقٌ ، وذلك مثل قولك : كفى بالله ، والتقدير : كفى الله ، وكذلك قولهم : ما عندي من أحدٍ ، والتقدير : ما عندي أحدٌ ، وكذلك قولهم : هذا الضارب لزيدٍ ، والتقدير : هذا الضارب زيداً ، وما شاكل ذلك .

[معاني حروف الجر وتعاقبها]

وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة معاني هذه الحروف

وتعاقبها - فاعلم أن كلَّ / حرفٍ من هذه الحروف لا بد له من معنى ، وقد يجوز أن يُعاقبَ غيره ، يأخذ معناه ، فالمعنى واجبٌ ، والتعاقب جائزٌ ، ومعنى التعاقب أن

(١) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/٢٣٦ : « والتحقق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور

وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعدياً إليه بنفسه ، فتعلق المجرور به تعلق عمل ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ، ونسبة التعلق إليه مسامحة ، أو مرادهم : تعلق الإيصال ؛ لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء ، فعلم أن المحل للمجرور فقط ، هذا إذا لم يقعا عوضاً عن العامل المحذوف ، وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعاً نحو : زيد في الدار ، أو نصباً نحو : خرج زيد بشيابه ، أو جرّاً نحو : مرت برجل من الكرام . »

يُؤَسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ ﴿ فَقَوْلُهُ : ﴿ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ فِي مَوْضِعٍ
جَرَّ عَظْفٍ بَيَانٍ عَلَى ﴿ الْوَسْوَاسِ ﴾ .

والثاني : من معانيها ابتداء الغاية ، بشرط أن تقارنها «إلى» ظاهرة أو مقدرة ، وأن
تكون مع فعل الفاعل ، وذلك في مثل قولك : خرجت من زيد إلى عمرو ، فابتدأ
خروجك من زيد ، وغايته إلى عمرو .

والثالث : من معانيها انتهاء الغاية ، وذلك بشرطين :
أن تكون مع المفعول^(١) .

وأن تقارنها «من» أيضاً ظاهرة أو مقدرة ، وذلك مثل قولك^(٢) : رأيت الهلال من داري
من خَلَلِ السحاب ، فكأن ابتداء الرؤية من الدار ، وانتهائها من خلل السحاب ، ومنهم
من يجعل «من» ههنا بمعنى «بين» كأنه يريد : رأيت الهلال من داري بين خلل
السحاب ، وذلك لا يمتنع إلا أنه لا يطرد .

ومنهم من يقدرها ههنا بمعنى «في»^(٣) ويقول : إن الرؤية وقعت على الهلال في
ذلك المكان ، وسنزيد هذا بيئاً في ذكر معنى «إلى» إن شاء الله تعالى ؛ لأنهما
يعتقبان ، فحيث نبين معنى هذه يتبين معنى هذه .

(١) هو رأي سيبويه قال في الكتاب : ٢٢٥/٤ : « وتقول : رأيت من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك

كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى » وينظر : الأصول : ٤١١/١ ، وشرح الجمل لابن
بابشاذ : ق ٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٣٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٢١/٢ .

(٢) من أمثلة الأصول : ٤١١/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ق ٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش :
١٣/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٩٠/١ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٤/٨ عند حديثه عن « من » في قوله تعالى : ﴿ وينزل من
السماء من جبال فيها من برد ﴾ : « وأما الوجه الثاني فأن يكون موضع من الثانية نصباً على
الظرف » وقال المرادي في الجنى الداني : ٣١٤ : « . . . وكونها بمعنى في منقول عن الكوفيين »
واستبعده .

وهذه التي بمعنى ابتداء الغاية ، والتي بمعنى انتهاء الغاية أكثر ما تكونان في موضع النصب على الحال^(١) ؛ لأنك إذا قلت : نظرت الهلال من داري من خلل السحاب ، فالتقدير : نظرت كائناً من داري الهلال كائناً من خلل السحاب ، هذا مذهب الأكثر .

ومنهم من يقول^(٢) : / إن « من » في هذين الموضعين لا تكون إلا بمعنى الظرف ؛ ١١٢٨
لأنه تثبت رؤية الهلال ، وهو في محل والرأي في محل ، والمحال هي ظروف الأفعال .
والذي أحسبه في هذه المسألة أن « من » في هذين الموضعين تفيد معنيين متقاربين :

أحدهما : الابتداء والانتهاء .

والثاني : الظرفية .

وإنما كانا متقاربين من حيث إن الابتداء والانتهاء ملتزمان من الأمكنة والأزمنة ، والأمكنة والأزمنة ظروف ، منها يُتدأ ، وفيها يُنتهى ، فكان أحدهما يؤول معنى الثاني .

والرابع : من معانيها التبعية في الأجناس خاصة ، نحو قولك : أكلت من الطعام ، وشربت من الماء ؛ لأن التقدير : بعض هذا وبعض هذا ، وهذه التي بمعنى التبعية لا تكون إلا في موضع نصب على أنها في حكم المفعول للفعل الذي أفاد التبعية ؛ لأنها متعلقة به .

والخامس : من معانيها القسم بشرط أن تدخل على اسم الرب وحده دون غيره ؛ لأنه مسموع عن العرب ، كقول قائلهم : من رب إنك لمحسن ، ومن رب إنك لأشهر ، سَمِعَ

(١) في الأصل : « الحلال » .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٤/٨ ، والجنى الداني : ٣١٤ .

هذا عَنِ الْعَرَبِ^(١) ، ومنهم من يقول إنها نائبةٌ مُنَابَ حَرْفِ الْقَسَمِ^(٢) ، ومنهم من يقول : هي حَرْفُ قَسَمٍ بِنَفْسِهَا^(٣) ، والصحيحُ الأول^(٤) .

والسادس : / من معانيها المجاوزةُ ، بمعنى أنها عاقبتُ «عَنْ» نحو قولهم : نقلتُ الحديثَ مِنْ فلانٍ ، أي : عنه ، وقيل إنها ههنا لا ابتداءً الغايةُ ، كأنك تريدُ : إِنَّ ابتداءً نَقَلَ الحديثَ مِنْ فلانٍ ، وقيل : إِنَّ «مِنْ» و «عَنْ» يَسْتَوِي معناهما في مثل هذا المَوْضِعِ ؛ لتقارُبِهِمَا مِنْ حَيْثُ إِنََّّ المجاوزةَ تُقَدَّرُ بالابتداءِ ، والابتداءُ يُقَدَّرُ بالمجاوزةِ ؛ لأنك إذا ابتدأتَ أولَ فِعْلٍ فَقَدْ جاوزتَهُ ، وإذا جاوزتَهُ فَقَدْ ابتدأتَهُ مِنْ قَبْلُ ، والصَّحِيحُ أَنَّ بَيْنَ الابتداءِ والمجاوزةِ فَرْقًا نَذَكْرُهُ في معنى «عَنْ» إن شاء الله تعالى . وهذه التي بمعنى المجاوزةِ أيضًا لا تكونُ إِلَّا في مَحَلِّ النصبِ بحكمِ المفعولِ للفعلِ الذي تَعَلَّقَتْ بِهِ .

والسابع : من معانيها الغرضُ لمعاقبةِ اللامِ ، وذلك في مثل قولك : جِئْتُكَ مِنْ حُبِّ زَيْدٍ ، والمعنى : لِحُبِّ زَيْدٍ ، أي : لأجلِ حُبِّهِ ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿ مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا ﴾ والمعنى : لأجلِ خطيئاتهم أُغْرِقُوا ، وكذلك قوله تعالى^(٦) : ﴿ يَجْعَلُونَ

(١) في الكتاب : ٤٩٩/٣ : « واعلم أن من العرب من يقول : « من ربي لأفعلن ذلك » ، و« من ربي إنك لأشعر » ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء ، في قوله : والله لأفعلن . . . » وينظر : كشف المشكل : ٥٦٢/١ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية : ٣٢٣/٢ : « وتكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ، ولا تدخل - إذن - إلا على لفظ الرب . . . وقيل : المكسورة الميم مقصورة من يمين ، والمضمومتها مقصورة من أيمن » .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٤٠/٣ .

(٤) هو مذهب البصريين ، ولا تدخل «من» هنا إلا على لفظ الرب . ينظر : معاني الحروف للرماني ٩٨ .

(٥) من سورة نوح : الآية رقم : ٢٥ .

(٦) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٩ .

أَصْبَحَهُمْ فِيءِ اذْأَنِهِمْ مِّنَ الصَّوِّ عَنِ حَذَرِ الْمَوْتِ ﴿١﴾ أَي : لأجل^(١) الصواعق .

والثامن : من معانيها المفاضلة والتزايد ، وذلك في مثل قولك / : زيد أفضل من عمرو ، وبكر أفضل من أخيه ، والمعنى : يزيد فضله على فضله ، وموضع الجار والجرور نصب بهذه الصفة ، ولا يجوز تقديمه عليها .

والتاسع : من معانيها أن تكون بمعنى «بعد» ، في مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ﴾ الأولى بمعنى «بعد» على مذهب بعض المفسرين^(٣) ؛ لأن التقدير : أطعمهم بعد جوع ، والأخرى لبيان الجنس ، ولا يبعد أن تقدر بمعنى «بعد» ؛ لأنه يليق بالمعنى .

والعاشر : من معناها أن تكون بمعنى «دون»^(٤) ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ لِّلسَّمْعِ ﴾ قيل : «من» بمعنى «دون» والتقدير : كنا نقعد دونها على ما ذكره المفسرون .

والحادي عشر : من معناها أن تكون بمعنى الباء ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٦) : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ والتقدير : بأمر الله ؛ لأنهم لا يقدرون يحفظون العبد من أمر الله ، وتبيين هذا مذكور في تفسير الآية ، وهو أن حفظة العبد الذين سماهم الله - سبحانه - / المعقبات اثنا عشر ملكا^(٧) ، فاثنا عشر يمينه ، واثنا عشر شماله ، واثنا عشر

(١) في الأصل : « لأجل » .

(٢) من سورة قريش : الآية رقم : ٤ .

(٣) ذهب إلى ذلك ابن الجوزي في زاد المسير : ٢٤١/٩ ، وينظر تفسير الفخر الرازي : ١٠٩/٣٢ ، قال

سيبويه في الكتاب : ٢٢٧/٤ : « وقد تقع من موقعها . يعني موقع عن » ، تقول : أطعمته من

جوع ، وكساه من عري ، وسقاه من العيمة » .

(٤) لم أقف عليه فيما اطلعت من مصادر .

(٥) من سورة الجن : الآية رقم : ٩ .

(٦) من سورة الرعد : الآية رقم : ١١ .

(٧) لم أجد من وافق المصنف في هذه العدة ، وروى الطبري في تفسيره حديثاً عن عثمان رضي الله عنه

يفيد أن عدة الملائكة الموكلين بكل آدمي عشرون عشرة في الليل وعشرة في النهار . وينظر تفسير ابن

عطية : ١٣٥/٨ ، والقرطبي : ٢٩٤/٩ والبحر : ٣٧١/٥ .

خَلْفَهُ ، واثْنَانِ قُدَّامَهُ ، واثْنَانِ مِنْ تَحْتِهِ ، والكاتبان ، وليس أَحَدٌ يَحْفَظُهُ مِنْ فَوْقِهِ ؛ لأنه مِنْ حَيْثُ يَنْزِلُ الْقَضَاءُ فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى حِفْظِهِ ، فإذا صَحَّ ذَلِكَ فَـ « مِنْ » بمعنى الباء ؛ لأنَّ الحفظَ بِأَمْرِ اللَّهِ - سبحانه - ؛ لأنه الذي أَمَرَهُمْ بِهِ .

والثاني عشر : من معانيها أَنْ تَقَعَ زَائِدَةٌ ، وإن كانت الزيادة لَا تَسْمَى معنى إِلَّا على وجه التوسع ، وهذه الزائدة أَكْثَرُ مَا تَزَادُ مَعَ النفي والاستفهام ، وَمَعَ الإيجاب^(١) قليلٌ ، وأما زيادتها مَعَ النفي فمثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾ ومثل قوله^(٣) : ﴿ وَمَالَهُمْ مِنْ نُصْرِينَ ﴾ وكقوله^(٤) : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ .

وأما زيادتها بعد الاستفهام فمثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ومثل قوله - سبحانه -^(٦) : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ ومثل قوله^(٧) : ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ إِلَّا أَنَّهُمْ يَفْتَرِقُونَ بَيْنَ زيادتها إِذَا دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ يَسْتَغْفِرُ ، وعلى شَيْءٍ لَا يَسْتَغْفِرُ ، فبعضهم يقول : إِذَا قلت : مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ ، فهي زائدةٌ بِالاتِّفَاقِ ؛ لأنَّ أَحَدًا يَسْتَغْفِرُ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ ، وَإِذَا قلت : مَا جَاءَ مِنْ رَجُلٍ ، فهي عندَ بعضهم غَيْرُ زَائِدَةٍ ، وهي تُقَدَّرُ / بالتبعيضِ فِي التَّحْقِيقِ عِنْدَهُ^(٨) ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : مَا جَاءَ أَحَدٌ مِنْ هَذَا ١٣٠ أ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْإِجَابِ » .

(٢) مِنْ سُورَةِ السَّجْدَةِ : الْآيَةُ رَقْمُ : ٤ . وَفِي الْأَصْلِ « مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ » .

(٣) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ : الْآيَةُ رَقْمُ : ٥٦ ، ٩١ ، وَمِنْ سُورَةِ النَّحْلِ : الْآيَةُ رَقْمُ : ٣٧ .

(٤) مِنْ سُورَةِ غَافِرٍ : الْآيَةُ رَقْمُ : ١٨ .

(٥) مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ : الْآيَةُ رَقْمُ : ٣ ، وَفِي الْأَصْلِ : « هَلْ مِنْ إِلَهٍ » .

(٦) مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ : فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ أَوَّلُهَا : الْآيَةُ رَقْمُ : ١٥ ، وَفِي الْأَصْلِ : « هَلْ » حَيْثُ سَقَطَتِ الْفَاءُ .

(٧) مِنْ سُورَةِ الشُّورَى : الْآيَةُ رَقْمُ : ٤٤ .

(٨) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَازٍ : ق ٦٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨ / ١٣ ، ١٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ :

١٣٦ / ٣ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ : ٢ / ٣٢٣ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٣١٩ .

النوع نوع الرَّجُلِ ، والله أعلم .

وأما زيادتها بعد الإيجاب فهي قليل ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ على بعض التفاسير ؛ لأن منهم من يقول : إنها ليست بزايدة ههنا ويقول : هو يَغْفِرُ بَعْضَ الذُّنُوبِ^(٢) ، ومنهم من يقول هي زائدة ؛ لأنه مَعَ التَّوْبَةِ يَغْفِرُ جَمِيعَهَا^(٣) ، وتَكْفِيرُ الصَّغَائِرِ فِي جَنْبِ الطَّاعَاتِ مَغْفِرَةٌ فِي الْمَعْنَى ، وكذلك قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ أَحْسَنُ مَا يُقَالُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ «مِنْ» فِي قَوْلِهِ ﴿ مِنْ بَرَدٍ ﴾ زائدة ، و«مِنْ» فِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ بِمَعْنَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ و«مِنْ» فِي قَوْلِهِ ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُ «مِنْ» مَعَ «السَّمَاءِ» نَصْباً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ ﴿ يُنَزِّلُ ﴾ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُ «مِنْ» مَعَ ﴿ جِبَالٍ ﴾ النِّصْبُ عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لـ ﴿ بَرَدٍ ﴾ وَيَكُونُ مَوْضِعُ ﴿ فِيهَا ﴾ الْجَرُّ عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لـ ﴿ جِبَالٍ ﴾ ، وَالتَّعَلُّقُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ . هَذَا أَحْسَنُ مَا يُقَالُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ذُكِرَ فِيهَا غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ^(٥) ، وَهُوَ لَا يَمْتَنِعُ بِشَرْطٍ / صِحَّةِ الْمَعْنَى .

ب ١٣٠

(١) من سورة نوح : الآية رقم : ٤ .

(٢) جعلها ابن جُزَيٍّ فِي التَّسْهِيلِ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ : ١٤٩/٤ ، بِمَعْنَى « بَعْضُ » .

(٣) « مِنْ » هُنَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ زَائِدَةٌ فِي الْإِيجَابِ بِغَيْرِ شَرْطٍ . يَنْظُرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ :

٣٢٢/٢ ، ٣٢٣ ، وَجُوزُ الْوَجْهِينِ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٨٧/٣ ، وَالطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ :

٥٧/٢٩ الْوَجْهِينِ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٣٣٨/٨ : « ﴿ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ مِنْ لِلتَّبْعِيضِ لِأَنَّ الْإِيمَانَ

إِنَّمَا يَجِبُ مَا قَبْلَهُ مِنَ الذُّنُوبِ لَا مَا بَعْدَهُ ، وَقِيلَ : لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ، وَقِيلَ زَائِدَةٌ ، وَهُوَ مَذْهَبُ قَالَ ابْنِ

عَطِيَّةٍ : كُوفِي ، وَأَقُولُ : أَخْفَشِي لَا كُوفِي لِأَنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ مِنْ نَكْرَةٍ وَلَا يَبَالُونَ مَا

قَبْلَهَا مِنْ وَاجِبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَالْأَخْفَشُ يَجِيزُ مَعَ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ .

(٤) من سورة النور : الآية رقم : ٤٣ . وَفِي الْأَصْلِ سَقَطَتِ الْوَاوُ .

(٥) قَالَ الرَّاعِبُ فِي الْمَفْرَدَاتِ : ٧٧٩ : « وَقَوْلُهُ : ﴿ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ قَالَ : تَقْدِيرُهُ أَنَّهُ

يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالاً ، فَمِنْ الْأَوَّلَى ظَرْفٌ ، وَالثَّانِيَةِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ ، وَالثَّلَاثَةِ لِلتَّبْيِينِ كَقَوْلِكَ :

عِنْدَهُ جِبَالٌ مِنْ مَاءٍ . وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ﴿ مِنْ جِبَالٍ ﴾ نَصْباً . . . =

وقد ذَكَرَ فيها الشيخُ طاهرٌ تقديرًا غَيْرَ هذا^(١) ، وَلَمْ يَخَالَفْ إِلَّا فِي زِيَادَةِ «مِنْ»
فِرَارًا مِنْ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ الْإِجَابِ ، وَكَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ زِيَادَتُهَا بَعْدَ الْإِجَابِ ،
وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تُزَادُ بَعْدَهُ وَلَكِنْ لَيْسَ بِكَثِيرٍ ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ، وَفِي
بَيِّنَةِ امْرِئِ الْقَيْسِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٢) :

فَتُوضَحُ فَاِلْمَقْرَأَةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لَمَّا نَسَجْتَهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

فَقَالَ : لَمَّا نَسَجْتَهُ مِنْ جَنُوبٍ ، وَلَيْسَ إِلَّا جَنُوبٌ وَاحِدَةً ، [و] لَا تَبْعِيضُ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَمَّا
نَسَجْتَهُ جَنُوبٌ وَشَمَالٌ ، وَقَدْ تَزَادَ مَعَ التَّمْيِيزِ وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : حَبْدًا
زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ ، وَنَاهِيكَ بِعَمْرٍو مِنْ خَلِيلٍ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ فَافْهَمْ ذَلِكَ .

(فصل) : فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي «إِلَى» ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ مَعَانٍ :

أولها : الْغَايَةُ ، وَهُوَ أَصْلُ مَا وُضِعَتْ لَهُ بِشَرْطٍ أَنْ تُقَارِنَهَا «مِنْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

= عَلَى الظَّرْفِ عَلَى أَنَّهُ يَنْزِلُ مِنْهُ ، وَقَوْلُهُ : «مِنْ بَرْدٍ» نَصَبٌ . أَيِ : يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ
فِيهَا بَرْدٌ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعٌ مِنْ فِي قَوْلِهِ : «مِنْ بَرْدٍ» رَفْعًا وَ «مِنْ جِبَالٍ» نَصَبًا عَلَى
أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، كَأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ : وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالًا فِيهَا بَرْدٌ

(١) قَالَ ابْنُ بَابِشَادٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ : ٦٢ : « وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ »
أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِيهَا وَأَجُودُ أَنْ الْأَوَّلَى ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَكَانٍ ، وَالثَّانِيَةِ تَبْعِيضٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ
مَكَانَهَا الْبَعْضُ ، وَالثَّالِثَةِ تَبْيِينٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ مَكَانَهَا الصِّفَةُ ، فَالْأَوَّلِيَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِـ « يَنْزِلُ » وَالثَّالِثَةُ
مُتَعَلِّقَةٌ بِاسْتِقْرَارِ مَحْذُوفٍ ، وَقَدْ قِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَكَرَ .

(٢) فِي دِيَوَانِهِ : ٨ ، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ التَّسْعِ لِلنَّحَاسِ : ١٠٠/١ مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ ، وَ«تَوْضِيحٌ» : بِضَمِّ
أَوَّلِهِ ، وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ الْمَكْسُورَةُ ، وَالْحَاءُ الْمَهْمَلَةُ : اسْمُ مَوْضِعٍ . يَنْظُرُ : مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ :
٣٢٤/١ ، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ : ٥٩/٢ . وَ«الْمَقْرَأَةُ» : بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانِ ثَانِيَةِ بَعْدِهِ رَاءَ مَهْمَلَةٍ عَلَى وَزْنِ
«مَفْعَلَةٍ» : اسْمُ مَوْضِعٍ أَيْضًا . يَنْظُرُ : مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ : ١٢٥١/٤ ، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ : ١٧٤/٥ .
وَالشَّاهِدُ فِي الْكَامِلِ : ٩٥٤/٢ ، وَكَشَفُ الْمَشْكَلِ : ٥٦٢/١ ، وَالتَّهْذِيبُ الْوَسِيطُ : ٢٦٠ ، وَمَغْنِي
الْلَّبِيبِ : ٤٣٦ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ : ٣٤٩/٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٧/٩ ، ٦/١١ .

نحو قولك : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو ، ومنهم مَنْ يقول : إِنَّ «إِلَى» لِلْغَايَةِ دُونَ / ١٣١ أ
الانتهاء^(١) إذا قَارَنْتَهَا «مِنْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ، و«مِنْ» لانتهاء الغاية إذا قَارَنْتَ
«مِنْ» أَيْضًا ، ويقول : إِنَّ قولك : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو ، لَا يُوجِبُ انْتِهَاءَ
الغاية ؛ لَأَنَّكَ قَدْ تَزِيدُ عَلَى الْوَصُولِ إِلَيْهِ ، فَتَصِلُ بَعْدَ وَصُولِكَ إِلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ ، نَحْوُ أَنْ
تَقُولَ : خَرَجْتُ مِنْ زَيْدٍ إِلَى عَمْرٍو ، ثُمَّ إِلَى بَكْرِ ، ثُمَّ إِلَى خَالِدٍ ، فَلَا تَنْتَهِي غَايَتَكَ إِلَى
زَيْدٍ ، ويقول : إِنَّ قولك : رَأَيْتُ الْهَلَالَ مِنْ دَارِي مِنْ خَلَلِ السَّحَابِ ، إِنَّ «مِنْ» لانتهاء
الغاية ؛ لِأَنَّهَا غَايَةُ رُؤْيَيْكَ ، بِمَعْنَى أَنَّ رُؤْيَاكَ لَمْ تَنْتَهَ إِلَى غَيْرِهِ ، وَهَذَا يَقْرُبُ ، وَلَكِنْ
لَا بُدَّ مِنْ شَرْطٍ وَتَفْصِيلٍ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ «إِلَى» لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى مَوْضِعٍ
يُمْكِنُ التَّعَدِّي مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُ التَّعَدِّي مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ
انْتَهَيْتَ إِلَى مَوْضِعٍ يُمْكِنُ التَّعَدِّي مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ جَازَ فِيهَا هَذَا الْحُكْمُ ، وَهُوَ الْغَايَةُ دُونَ
الانتهاء حَتَّى يُعْلَمَ الْانْتِهَاءُ بِقَرِينَةٍ / أَوْ بِالْمَعْنَى الْمَوْجُودِ فِي النَّفْسِ لِأَنْ يَخْرُجَ
مِنَ التَّسْلُسِ .

وإنَّ انْتَهَيْتَ إِلَى مَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُ تَعَدِّيهِ إِلَى غَيْرِهِ فَهِيَ لَانْتِهَاءٌ الْغَايَةِ بِلَا خِلَافٍ ،
فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ عَلَى تَفْسِيرٍ مَنْ فَسَّرَهَا لَانْتِهَاءً^(٣)
لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَّعَدَّى الْاِسْتِقْرَارَ إِلَى غَيْرِهِ - سُبْحَانَهُ - وَكَذَلِكَ ﴿إِلَى رَبِّكَ﴾ يَرِيدُ :

(١) ينظر : الأصول : ٤١١/١ ، وقال ابن عصفور في المقرب : ٢١٨ : « وَأَمَّا إِلَى فَإِنَّهَا أَيْضًا لَانْتِهَاءُ
الغاية ، وما بعدها غير داخل فيما قبلها ، إلا أن تقترب بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك ، نحو
قولك : اشترت الشقة إلى طرفها » وينظر شرح الجمل له : ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ ، وينظر : شرح المفصل :
١٤/٨ ، وشرح الرضي : ٣٢٤/٢ ، ووصف المباني : ١٦٧ ، والجنى الداني : ٣٨٥ ، والمغني : ١٠٤ .
(٢) من سورة القيامة : الآية رقم : ١٢ .
(٣) إلى ذلك ذهب أغلب المفسرين ، ينظر : تفسير الطبري : ١١٥/٢٩ ، والكشاف : ١٦٤/٤ ، وزاد
المسير : ١٣٥/٨ ، وتفسير الرازي : ١٠٩/٣٢ .

إلى الموضع الذي لا يملك أحدٌ فيه الحكم إلا هو - سبحانه - ؛ لأنَّ الابتداءَ والانتهاءَ لا يجوزُ عليه ؛ لأنه ليس بجسمٍ ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .
ومنهم مَنْ يفسِّرُ قوله : ﴿ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ بمعنى : «عند ربك»^(١) ، ويقول : إنَّ «إلى» بمعنى «عند» وهذا فرارٌ مِنْ شَيْءٍ في اللفظِ ، ورجوعٌ إليه في المعنى ؛ لأنَّ «عند» ظرفُ مكانٍ ، وظروفُ المكانِ لا تجوزُ عليه - سبحانه - ، بل «عند» أقربُ إلى السببيةِ مِنْ «إلى» فَصَحَّ أَنْ الصحيحَ ما قَدَّمنا ، فافهم ذلك موقفاً إنَّ شاء الله تعالى .

والثاني : مِنْ معانيها الإغراءُ ، وهو أنها نائيةٌ مَنَابَ فِعْلٍ الأَمْرِ / نحو قولك : ١١٣٢
إليك زيداً ، على ما تقدم ، وهذه التي بمعنى الإغراء لا مَوْضِعَ لها مِنَ الإعرابِ ، وفيها خِلَافٌ ، منهم مَنْ يقول : إنَّ فيها معنى الانتهاءِ ، ويقول : انتهى إليك زيدٌ فالزَمَهُ .

ومنهم مَنْ يقول : ليسَ فيها معنى الانتهاءِ ، وَقَدْ وَقَعَتْ مَوْضِعَ « الزَمَ »
أيضاً ، والله أعلم .

والثالث : من معانيها أن تكونَ بمعنى « مَعَ » تُفِيدُ المصاحبةَ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ والتقديرُ : مَعَ أَمْوَالِكُمْ ، وكذلك قوله

(١) كذا في التهذيب الوسيط للمصنف : ٢٦١ ، وينظر : كشف المشكل : ٥٦٣/١ ، والمحرر للهري : ق ١٩١ مخطوط ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٨٠١/٢ ، والجنى : ٣٨٩ ومغني اللبيب : ١٠٥ ، واستشهدوا بقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إلي من الرجيق السلسل
أي : أشهى عندي .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ٢ .

تعالى^(١) : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ والمعنى : مَنْ أَنْصَارِي مَعَ اللَّهِ ، وإنما جازَ أَنْ تَقْدَرَ ههنا بمعنى « مَعَ » ؛ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مِثَابَةً فِي الْمَعْنَى ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ « مَعَ » لِلْمَصَاحِبَةِ ، وَ«إِلَى» لِلانْتِهَاءِ ، وَمَا صَاحِبَتَهُ فَقَدْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ ، وَمَا انْتَهَيْتَ إِلَيْهِ فَقَدْ صَحِبْتَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْانْتِهَاءُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا يُفِيدَانِ الْاجْتِمَاعَ فَتَقَارَبَا لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ^(٢) : إِنَّ «إِلَى» لَا تَخْرُجُ مِنْ مَعْنَى الْانْتِهَاءِ ، وَتَفْسِيرُ الْاِثْنَيْنِ عَلَى مَعْنَى الْانْتِهَاءِ ، وَهُوَ لَا يَبْعُدُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ «إِلَى» بِمَعْنَى «عِنْدَ» عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٣) .

(فصل) : فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي «فِي» ، وَلَهَا سِتَّةُ مَعَانٍ :

أولها : الظرفية والوعاء ، وَهُوَ أَصْلُ مَا وُضِعَتْ لَهُ ، وَكَثُرَ مَدَارُهَا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَعَمْرُو فِي الْمَسْجِدِ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

والثاني : / مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى « مَعَ » وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) : ١٣٢ ب

﴿ادْخُلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وَالْمَعْنَى : مَعَ أُمَّمٍ ، وَكَذَلِكَ^(٥) : ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾ وَالتَّقْدِيرُ : فَادْخُلِي مَعَ عِبَادِي .

(١) مِنْ سُورَةِ الْصَّفِّ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ١٤ .

(٢) وَهَذَا فِي سَبِيحَةِ رَشِيدٍ . قَالَ سَيْبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ ٢٣١/٤ : « وَأَمَّا إِلَى فَمُنْتَهَى

لَاِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ . . . فَهَذَا أَمْرٌ إِلَى وَأَصْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَتْ » ، وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ١٥/٨ :

« وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْانْتِهَاءِ فَاعْرِفْهُ » ، وَجَعَلَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ :

٣٢٤/٢ الْأَوَّلَى بِقَائِلِهَا عَلَى مَعْنَاهَا الْأَصْلِي ، وَهُوَ الْانْتِهَاءُ .

(٣) انْظُرْ فِي الصَّفْحَةِ ٢٧٥ هَامِشٍ رَقْمٌ ٣ .

(٤) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ٣٨ .

(٥) مِنْ سُورَةِ الْفَجْرِ : الْآيَةُ رَقْمٌ : ٢٩ .

ومنهم من يقول : هي بمعنى الظرفِ على حالِها ، ويُقدَّرُ مضافًا ، كأنه يريد : ادخلي في جُمْلَةٍ أُمَمٍ ، وفي جُمْلَةٍ عِبَادِي^(١) ، وإنَّ قُدَّرَ هذا التقديرُ فهو مُحْتَمِلٌ لمعنى «مَعَ» أيضًا ؛ لأنهم يَدْخُلُونَ مَعَ جُمْلَةِ الْأُمَمِ ، وَمَعَ جُمْلَةِ الْعِبَادِ ، وإنما جازَ أَنْ تُقَدَّرَ «في» بمعنى «مَعَ» ؛ لأنهما يَتَقَارَبَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظرفَ والمصاحبةَ يَرْجِعَانِ إِلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ مِنْ طَرِيقِ الْإِتِّصَالِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَطْرُفَ مُتَّصِلٌ بِظَرْفِهِ ، وَالْمَصَاحِبَ مُتَّصِلٌ بِالصَّاحِبِ .

والثالث : من معانيها أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «على» وذلك في مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿لَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ أي : على جُدُوعِ النَّخْلِ ، وإنما جازَ ذلك فيهما لأنهما يَتَقَارَبَانِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْإِتِّصَالِ ؛ لِأَنَّ مَا عَلَا الشَّيْءَ فَقَدْ اتَّصَلَ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْعُلُوِّ ، ففِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّقَارُبِ ، وَلَيْسَ كَالأَوَّلِ .

والرابع : من معانيها أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «عِنْدَ» ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) : ﴿وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ أي : عندنا ، وإنما جازَ ذلك فيها ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَعْنَاهَا الظرفُ ، و «عِنْدَ» أَقْوَى الظُّرُوفِ ، فَقَدَّرْتُ بِهَا / .

والخامس : من معانيها أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «إِلَى» ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ والمعنى : فَتُهَاجِرُوا إِلَيْهَا ، على بعض التفسير^(٥) ، وإنما جازَ ذلك فيها ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِتِّصَالِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ

(١) ينظر : رصف المبانى : ٤٥٤ ، والمغني : ٢٢٣ .

(٢) من سورة طه : الآية رقم : ٧١ .

(٣) من سورة الشعراء : الآية رقم : ١٨ .

(٤) من سورة النساء : الآية رقم : ٩٧ . وفي الأصل : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضِي » .

(٥) ذهب إلى ذلك ابن الجوزي في زاد المسير : ١٧٨/٢ ، وينظر : تفسير الرازي : ١٣/١١ ، والبحر

المحيط : ٣٣٤/٣ .

ما انتهيت إليه فقد وصلته .

ومنهم من يجعل «في» ههنا على أصلها ، ولكن لا بُدَّ من تفصيلٍ وفَرَقٍ بين المعنيين ، وهو أنها إذا كانت على أصلها فالفعلُ الذي هو « تهاجروا » لا يفيد ابتداءً ، فكأنهم هاجروا ولم يَبْتَدِئُوا المهاجرة^(١) من مكانٍ إلى مكانٍ ، وإذا كانت «في» بمعنى «إلى» فالفعلُ يفيدُ الابتداء ، فكأن التقدير : فتهاجروا من أرضكم إليها ، وإن كانت الأرض كلها لله - سبحانه - ولكن هذا على سبيل التوسع ، كأن الأرضَ التي^(٢) يُعصى فيها الله - سبحانه - ليست بأرضٍ له على الحقيقة ، والأرضُ التي يهاجرُ إليها هي أرضُ الله - سبحانه - ، وتقديرها بـ «إلى» أحسن ، يدلك على ذلك قوله تعالى^(٣) : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .

والسادس : من معانيها أن تكون بمعنى الباء الزائدة ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَتَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ ﴾ والتقدير : ونادى فرعونُ بقومه ، ويقول القائل : جاء زيدٌ في عسكرِهِ ، والمعنى : جاء زيد بعسكرِهِ ، وإنما جاز ذلك فيهما لتقاربهما أيضاً / من حيث إن الباء معناها الإلصاق في الأصل ، وما ألصق بالشيء فقد اتصل به .

ومنهم من يفسر الآية على أصلها^(٥) ويقول : إنه جعل القوم محلاً للنداء ، وفيه ما فيه .

فأما قولهم : جاء في عسكرِهِ ، فهو يحتمل الوجهين ، إلا أن بينهما فَرْقًا ،

(١) في الأصل : « المهاجر » .

(٢) في الأصل : « الذي » .

(٣) من سورة النساء : الآية رقم : ١٠٠ .

(٤) من سورة الزخرف : الآية رقم : ٥١ .

(٥) ذهب إلى ذلك القرطبي في تفسيره : ٩٨/١٦ ، وأبو حيان في البحر المحيط : ٢٢/٨ .

وهو أنك إذا لَمْ تَقْدَرُ «في» بمعنى الباءِ كانتْ على أصلِها أو بمعنى «مَعَ» فزَيْدٌ واصلٌ مع العسكرِ لا محالةً ، وإذا قَدَرْتَهَا بمعنى الباءِ ، فهو يُمكنُ أن يكونَ واصلًا وغيرَ واصلٍ مَعَهُمْ .

(فصل) : في معاني الباءِ الزائدة ، ولها أربعة عشر معنى :

أحدها : الإلصاقُ ، وهو أصلُ ما وُضِعَتْ لَهُ ، نحو قولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فالمعنى : - وهو المرورُ - مَلَصَقْتُ بِزَيْدٍ ، وزيدٌ : مفعولٌ في الحقيقة ؛ لأنَّ التقديرَ : جاوزتُ زيدا ، فإذا قلتَ : جِئْتُ بِزَيْدٍ ، فبينهما فَرْقٌ ، وهو أنَّ الأولَ مُجاوزٌ بمعنى أنك خَلَفْتَهُ ، وإذا قلتَ : جِئْتُ بِزَيْدٍ ، فالمعنى أنَّ زيدا واصلٌ مَعَكَ ، ولهذا جَعَلَ بَعْضُهُم الباءَ بمعنى «مَعَ» ههنا^(١) .

والثاني : من معانيها القَسَمُ ، وسنذكره في بابِ القَسَمِ / إن شاء الله تعالى .
والثالث : من معانيها المدحُ ، في مثل قولك : ناهيكَ بِزَيْدٍ رجلاً ، وحَسْبُكَ بِزَيْدٍ فارساً ، هذه التي بمعنى المدحِ ههنا في التحقيقِ ليستْ مُتَضَمِّنَةً للمدحِ ، وإنما هي مذكورةٌ مَعَ الاسمِ المدوحِ ، وهي في التحقيقِ زائدةٌ ؛ لأنَّ « ناهيكَ » بمعنى « حَسْبُكَ » ، وحسبك ، وناهيكَ في محلِّ الابتداءِ والخبرِ ، كأنك تريد : حسبك زيد ، وناهيكَ زيدٌ .

ومنهم مَنْ يجعلُ « ناهيكَ » اسمَ فِعْلٍ ، ويقول : « زيد » في معنى الفاعلِ ، ويقول : « حسبك » بمعنى « يكفيك » وكأنَّ « ناهيكَ » يجوزُ فيه هذا التقديرُ ، و« حسبك » لا يجوزُ فيه ؛ لأنَّ « حسبك » اسمٌ صريحٌ يجري مجرى ، فلا يَقْدَرُ / ١٣٤ ب

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٠/٣ ، وشرح الرضي : ٣٢٧/٢ ، والجنى الداني : ٤٠ ،

والمغني : ١٤٠ ، وشرح الأشموني : ٢٢١/٢ .

تقدير اسم الفعل مع وجود لفظ الاسمية ومعناها فيه .

والرابع : من معانيها التَّعَجُّبُ في صيغة « أَفْعَلْ بِهِ » ، نحو قولك : أَكْرِمُ بَزِيدٍ ، والحديث فيها كالحديث في قولك : ناهيك بزيدٍ ، إلّا أنَّ بينهما فرقاً ، وهو أنَّ قولك : أَكْرِمُ بَزِيدٍ لا تَنْحَذِفُ منه الباء ، وحسبك بزيدٍ ، وناهيك بزيدٍ ، تَنْحَذِفُ منه الباءُ ، وقولك : أَكْرِمُ بَزِيدٍ ، يحتملُ أنَّ يكونَ « بَزِيدٍ » في موضعِ الرفعِ على معنى الفاعِلِ ، وفي موضعِ النصبِ على معنى المفعولِ ، ولا يجوزُ ذلك في قولك : ناهيك بزيدٍ ، كما قدمنا .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُهَا في الموضعين بمعنى المدح ، ولا يُفَرِّقُ ، ويقول : التَّعَجُّبُ مَدْحٌ في الحقيقة ، وهذا غَيْرُ مُطَرَّدٍ ؛ لأنَّ التَّعَجُّبَ قد يكونُ مَدْحًا وذمًّا ، وغيرَ مدحٍ ولا ذمٍّ ، وهي في « ناهيك » للمدح بلا خلافٍ .

والخامس : من معانيها أنَّ تكونَ بمعنى التبعيةِ ، نحو قولك : خُذْ بِحَظِّ مَنْ هَذَا الأمرِ ، كأنك تريد : خُذْ بَعْضَهُ .

ومنهم من يقول : هي معاقبةٌ لـ « مِنْ »^(١) التي للتبعيةِ في المعنى لا في اللفظِ ، كأنه يريد : خُذْ نصيباً مِنْ هَذَا الأمرِ ، فأما في اللفظِ فلا يجوزُ تقديرُها بـ « مِنْ » ؛ لأنَّ اللفظَ يكونُ : خُذْ مِنْ / حَظًّا مِنْ هَذَا الأمرِ ، وذلك لا يجوزُ .

والسادس : من معانيها أنَّ تكونَ بمعنى الإغراءِ ، أي : واقعةٌ بعدهُ ، وذلك في مثل قولك : عَلَيْكَ بَزِيدٍ ، وهي في التحقيقِ زائدةٌ ؛ لأنَّ التقديرَ : عليك زيداً ، بمعنى :

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٧٥ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٤٧ ، وكشف المشكل : ٥٦٧/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ، وشرح التسهيل له : ١٥٣/٣ وذكر أنه رأي أبي علي في التذكرة ، وأنه مروى مثله عن الأصمعي ، وينظر : شرح الرضي : ٣٢٨/٢ ، الجنى الداني : ٤٣ ، والمغني : ١٤٢ .

الزَّمْ ، أو : خُذْ زيداً .

والسابع : أن تكون بمعنى الاستعانة ، نحو قولك : ضَرَبْتُ بالسَّوْطِ ، وَعَمِلَ النَّجَارُ بالقُدُومِ ، وما شاكل ذلك .

قال قَوْمٌ : هي ههنا بمعنى الاستِعَانَةِ ، ومنهم من يقول : هي بمعنى الإلصاق ههنا^(١) ، ولا يُفَرِّقُ بينهما ، والصحيح أن بينهما فَرْقًا ، وهو أن التي للإلصاق لا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَّا بِهَا فِي الْأَغْلَبِ ، نحو : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، والتي بمعنى الاستعانة يَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ وَإِلَيْهَا ، نحو قولك : عَمِلَ النَّجَارُ عَوْدَةً بالقُدُومِ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا بالسَّوْطِ / وَإِنْ كَانَتْ الْبَاءُ مُلَصِّقَةً الْفِعْلَ بِالْإِسْمِ فِي الْحَقِيقَةِ ، ولكنها ١٣٥ ب ازدادت مَعَ الْإِلْصَاقِ هَذَا الْمَعْنَى^(٢) .

والثامن : من معانيها أن تكونَ لِلْمَجَاوِزَةِ بِمَعْنَى «عَنْ» ، وذلك نحو قوله تعالى^(٣) : «فَسْتَلْ بِهِ خَبِيرًا» ، أي : اسأَلْ عَنْهُ ، وإنما جازَ ذلكَ فيها لِتَقَارُبِ الْمَعْنَى بَيْنَ «عَنْ» وَبَيْنَ الْبَاءِ ، وَوَجْهُ الْمَقَارِبَةِ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : جَاوَزْتُ زَيْدًا فِي مُرُورِي ، مِثْلَمَا تَقُولُ : سَأَلْتُ عَنْ زَيْدٍ ، تَرِيدُ : جَاوَزْتُ غَيْرَهُ إِلَيْهِ ، وَسَأَلْتُ عَنْهُ .

ومنهم من يقول : الباءُ ههنا على أصلها للإلصاقِ ، ويقول : معنى « اسأَلْ

(١) هو سيبويه في الكتاب : ٢١٧/٤ ، وينظر الجنى الداني : ٤٦ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول : ٤١٢/١ : « الباءُ معناه الإلصاق ، فجائز أن يكون معه استعانة ، وجائز أن لا يكون ، فأما الذي معه استعانة فقولك : كتبت بالقلم ، وعمل الرجل بالقيود ، والذي لا استعانة معه فقولك : مررت بزيد ، ونزلت بعبد الله » ، وينظر : شرح الرضي : ٣٢٧/٢ ، حيث جعل الباءَ للإلصاق ، وجعل الاستعانة مجاز الإلصاق .

(٣) من سورة الفرقان : الآية رقم : ٥٩ .

به « : طالبٌ بالسُّؤال عنه^(١) ، وفي هذا تعسّف .

والتاسعُ : مِنْ معانيها أَنْ تكونَ بمعنى « مِنْ » لبيانِ الجنسِ ، وذلك في مثل قولِ
الشّاعرِ^(٢) :

أ ١٣٦

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ لَدَى الْجَجِّ خُضِرَ لَهُنَّ نَيْجُ /

أي : شرينٌ مِنْ ماءِ الْبَحْرِ .

والعاشرُ : مِنْ معانيها أَنْ تكونَ بمعنى لامِ الْأَجَلِ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) :
﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ أي : لأجلِ الْحَقِّ .

والحادي عشرُ : مِنْ معانيها أَنْ تكونَ بمعنى « مَعَ » لِتَقَارُبِ مَعْنِيَيْهِمَا ، وذلك في
مثل قولهم^(٤) : كُلِّ الْخَيْزَرِ بِالتَّمْرِ ، أي : مع التمر .

والثاني عشرُ : من معانيها أَنْ تكونَ بمعنى « فِي » لِتَقَارُبِ مَعْنِيَيْهِمَا أَيْضًا ، وذلك

(١) أنكر ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٩٧/١ كون الباء بمعنى « عن » ، وخرج شواهد النحاة على السببية أو الإلصاق أو التضمنين وتقدير الآية السابقة عنده : فاطلب به خبيرا ، لأن السؤال طلب في المعنى .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، أخباره في طبقات فحول الشعراء : ١٣١/١ ، والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وله عدة روايات ، ومعاني القرآن للفرّاء : ٢١٥/٣ ، والاقتضاب : ٣٧٢/٣ ، وحروف المعاني للزجاجي : ٤٧ ، والمحتسب : ١١٤/٢ ، والخصائص : ٨٥/٢ ، وسر الصناعة : ١٣٥/١ ، ٤٢٤ ، والأزهية : ٢١٠ ، وأمالى ابن السجري : ٢٧٠/٢ ، وكشف المشكل : ٥٦٧/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٧ ، والجنى : ٤٣ ، والمغنى : ١٤٢ ، وشرح أبياته : ٣٠٩/٢ ، ٣٩٨ ، ٢٠/٦ ، ٢٢ ، والخزانة : ٩٧/٧ ، ٩٨ ، ٩٩ . وأُعلِبَ النحاة على أَنَّ الميار في البحر معناه مَنْ فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ الْمَعْنَى .

(٣) من سورة الدخان : الآية رقم : ٣٩ . وفي الأصل : « وما خلقناهما » بزيادة واو .

(٤) من أمثلة كشف المشكل : ٥٦٧/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٦ .

في مثل قولك : زيدٌ بالكُوفَةِ ، والمعنى : في الكوفة ، قال الله تعالى^(١) : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ أي : في الوادي .

والثالث عشر : من معانيها أن تكون بمعنى « على » ، وذلك في مثل قولك^(٢) : رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ ، والمعنى : على القوس ، وكذلك قولهم : جازَيْتُهُ^(٣) بعمله ، أي : على عمله .

ب ١٣٦

والرابع عشر : من معانيها أن تكون / زائدة في ثلاثة مواضع* :

أولها : النفي في خبر ليس وما حُمِلَ عليها ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ والمعنى : أليس الله أحكم الحاكمين ، وكذلك قوله تعالى^(٥) : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ والمعنى : ما هم ضارّين ، على لغة أهل الحجاز ، أو : ضارّون على لغة بني تميم .

والثاني : بعد « كَفَى » وما في حُكْمِها ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٦) : ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ والمعنى : كَفَى اللَّهُ ، وسواء كانت زائدة مع الفاعل أو مع المفعول ، وزيادتها مع الفاعل في مثل هذا : كفى بالله ، وزيادتها مع المفعول في مثل قول

(١) من سورة النازعات : الآية رقم : ١٦ . وفي الأصل : « إذ نادى ربه » وهو خطأ .

(٢) من أمثلة كشف المشكل ٥٦٧/١ ، والتعذيب الوسيط ٢٦٦ .

(٣) في الأصل : « جازيتهم » .

(٤) من سورة التين : الآية رقم : ٨ .

(٥) من سورة البقرة : الآية رقم : ١٠٢ .

(٦) من سورة النساء : الآية رقم : ٧٩ ، ١٦٦ ، ومن سورة يونس : الآية رقم : ٢٩ ، ومن سورة الرعد :

الآية رقم : ٤٣ ، ومن سورة الفتح : الآية رقم : ٢٨ .

* وذكر ابن هشام في المعنى ١٤٤ ستة مواضع لزيادة الباء .

الشاعر^(١) :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِبَّانَا

والمعنى : كفانا حبَّ النبي .

والذي في حُكْمٍ «كفى» نحو قولك : حسبك بزيد رجلاً ، والمعنى : حسبك زيد ،

وفي «حسب» معنى «كفى» كأنك تريد : كفاك ، أو : يكفيك زيد .

والثالث من زيادتها : بعدَ العِلْمِ وما في حُكْمِهِ ، وذلك / في مثل قولك : أَلَمْ تَعْلَمْ^{١٣٧} بزيدٍ واصلًا ؟ والمعنى : أَلَمْ تَعْلَمْ زيدا ؟ .

وكذلك إذا دَخَلْتَ على «أن» و «ما» في مثل قولك : عَلِمْتُ بِأَنْ زيدا واصلٌ ،

والمعنى : عَلِمْتُ وَصُولَ زِيدٍ ، وَعَلِمْتُ بِمَا فَعَلْتُ ، والمعنى : علمت ما فعلت .

وقد ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ لها معنى يكون خامسَ عَشَرَ إن صَحَّ ، وهو أَنْ تَكُونَ

بمعنى الواو^(٢) ، ويعودُ المجرورُ معها مَرْفُوعًا ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) : ﴿ فَسَبِّحْ

(١) نسب هذا البيت إلى كعب بن مالك الأنصاري ، وإلى حسان بن ثابت ، وإلى بشير بن عبدالرحمن بن كعب الأنصاري ، وإلى عبدالله بن رواحة ، وهو في ديوان كعب : ٢٨٩ ، وديوان حسان : ٥١٥/١ ، (من المنسوب لغير حسان) والكتاب ١٥٢/١ وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٣٥/١ ، والنكت : ٤٩٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢١/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٧٣/١ ، والجمل : ٣٢٣ وشرحه لابن عصفور : ٤٩٢/١ ، وسر الصناعة : ١٣٥/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١٢٨/١ وشرح المفصل : ١٢/٤ ، ووصف المباني : ٢٢٦ ، والجنى : ٥٢ ، وشرح شواهد المغني : ٣٣٧/١ ، والخزانة : ١٢٠/٦ ، ١٢٣ .

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : ٢٣٩/٤ : « ﴿ فسبح بحمد ربك ﴾ فقل سبحان الله حامداً له ، أي فتعجب لتيسير الله ما لم يخطر ببالك وبأل أحد من أن يغلب أحد على أهل الحرم ، واحمده على صنعه . . . » ، وينظر : غرائب القرآن للنيسابوري (في هامش تفسير الطبري) : ١٩٢/٣٠ وتفسير الرازي : ١٦١/١٦ .

(٣) من سورة الحجر : الآية رقم : ٩٨ ، ومن سورة النصر : الآية رقم : ٣ .

بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴿ قالوا : التقدير : فَسَبِّحْ وَالحَمْدُ لِرَبِّكَ ، وكذلك قوله تعالى ^(١) : ﴿ نَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾ أي : ما أَنْتَ والنعمةُ لربك ^(٢) ، وهذا تقدير لا يَجُوزُهُ النَّحَاةُ ؛ لأنَّ غَرَضَهُم بِالْمَعَاقِبَةِ لِلْحُرُوفِ أَنْ يُحْذَفَ الْمُعَاقِبُ ، وَيَحُلَّ مَحَلُّهُ الْمُعَاقِبُ ، وَيَأْخُذَ حُكْمَهُ وَعَمَلَهُ وَيَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ ، وَهَذَا قَدْ خَرَجَ عَنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى .

أما اللفظُ ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَائِ / استثنائية لا تعملُ الجرَّ ، وأما المعنى ، فَمِنْ ١٣٧ ب حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ غَيْرُ مَعْنَى الْمَجْرُورِ ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ يَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَالْمَجْرُورُ يَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَدَخُولُ الْمَفْعُولِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ خَلَلٌ عَظِيمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأِسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فَاعِلاً مَفْعُولاً مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ .
والصحيحُ في هذا أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ عَلَى أَصْلِهَا وَأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِشَيْءٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : فَسَبِّحْ مُبْتَدِئًا بِحَمْدِ رَبِّكَ ، أَوْ مُسْتَفْتِحًا بِحَمْدِ رَبِّكَ .

وَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ بِمَعْنَى الْقَسَمِ ، كَأَنَّهُ تَابِعَ الْإِقْسَامِ فَجَعَلَ الْقَسَمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِالْوَاوِ ، وَالْقَسَمَ الثَّالِثَ بِالْبَاءِ ، وَتَوَسَّطَ الْجَوَابُ بَيْنَ الْإِقْسَامِ ، وَالتَّقديرُ : نون والقلم وما يسطرون بنعمة ربك ما أَنْتَ بِمَجْنُونٍ ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، يَقُولُ قَائِلُهُمْ : وَاللَّهِ مَا ضَرَبْتَ زَيْدًا وَحَقَّقْتَ عَلَيَّ بِهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ^(٣) : ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً ، وَأَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا

(١) من سورة القلم : الآيتان رقم : ١ و ٢ .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣٠٨/٨ : « وقيل : معناه : ما أَنْتَ بِمَجْنُونٍ والنعمة لربك ، لقولهم :

سبحانك اللهم وبحمدك ، أي : والحمد لله ، . . . وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب » .

(٣) من سورة الواقعة : الآية رقم : ٧٤ ، ٩٦ ، ومن سورة الحاقة : الآية رقم : ٥٢ .

كَحُكْمِهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ .

(فصل) : في معرفة معاني اللام الزائدة ، ولها ستة عشر معنى :

أولها : التمليكُ فيما يملكُ على الحقيقةِ مَعَ مَنْ يَمْلِكُ ، وذلك في مثل قولك : المالُ لِزَيْدٍ ، قال الله - سبحانه - ^(١) : ﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ وهذا أصلُ ما وُضِعَتْ لَهُ .

والثاني : من معانيها الاستحقاقُ ، وهو قريبٌ / مِنَ التمليكِ ، ولكن هو فيما لا يَمْلِكُ في الحقيقةِ ، وذلك في مثل قوله تعالى ^(٢) : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ والمعنى : أنهم يَسْتَحِقُّونَ الْعَذَابَ ولا يملكونه ، فأما قوله تعالى ^(٣) : ﴿ لَهُمْ جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ فلا يُبَعَدُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمُلْكِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ ؛ لِأَنَّ الْمُلْكَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، وليس كذلك الاستحقاقُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ قَدْ يَسْتَحِقُّ الْكَرَامَةَ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُلْكِ ، وَقَدْ يَسْتَحِقُّ الْعَذَابَ وَلَا يَكُونُ مُلْكًا .

وقد اختلفوا في معنى اللام في قوله تعالى ^(٤) : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فقال قومٌ : هي بمعنى الملك ، وقال قومٌ : هي بمعنى الاستحقاق ^(٥) ، وهو أقربُ ، كأنه يريد : الحمدُ يَسْتَحِقُّهُ اللهُ - سبحانه - .

(١) من سورة غافر : الآية رقم : ١٦ .

(٢) من سورة ابراهيم : الآية رقم : ٢٢ .

(٣) من سورة التوبة : الآية رقم : ٨٩ .

(٤) من سورة الفاتحة : الآية رقم : ٢ .

(٥) قال ابن السراج في الأصول : ٤١٣/١ : « اللام لإضافة ، قال سيبويه : معناها الملك والاستحقاق » وينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق

٦٢ . وقرئ ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤٤/٣ بين لام الملك وشبهه ، والتمليك وشبهه ، والاستحقاق ، فلام الملك نحو : المال لزيد وشبهه : أدوم لك ما تدوم لي ، والتمليك : وهبت لزيد ديناراً ، وشبهه : ﴿ واللّه جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أنفسكم بنين وحفدة ﴾ ، والاستحقاق : الجلباب للجارية . وقرئ المرادي في الجنى : ٩٦ بين الاختصاص والاستحقاق والملك ، وجعل الاختصاص هو الأصل وينظر : مغني اللبيب : ٢٧٥ . وينظر : البحر المحيط : ١٨/١ ، والمغني : ٢٧٥ .

والثالث : من معانيها العاقبة ، وذلك في مثل قوله تعالى ^(١) : ﴿ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ والمعنى : لعاقبة غدٍ ، قال الشاعر ^(٢) :
لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ
والمعنى : لعاقبة الموت ، ولعاقبة الخراب .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ هذه التي بمعنى العاقبة للغرض ^(٣) ، ويُقَدِّرُ العاقبة في الاسم المجرور على معنى أنه على حَذَفِ المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والمضاف المحذوف هو العاقبة ، وَيَسْتَدِلُّ على ذلك أنه تُذَكَّرُ اللامُ والعاقبة جميعاً في قولك : لِدُوا لِعَاقِبَةِ الْمَوْتِ ، والشيء إذا كان بمعنى شيء فهو عِوَضٌ منه ، وإذا كان عِوَضاً منه لَمْ يَجْمَعْ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ مِنْهُ ، كَسَائِرِ المعاني المذكورة في الحروف ، وهذا لَا يَلْزَمُ ؛ لأنهم يقولون : اللامُ للأجل ، وهو يَجْمَعُ بينها وبين الأجل ، في قولهم : جِئْتُ لِأَجْلِ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا سَمَّيْتُ هَذِهِ ^(٤) اللامُ بلامِ العاقبة اتِّسَاعاً ، ومن حيث إنه / تَدْخُلُ على ١٣٨ ب
العاقبة في الحقيقة ، وتعمل فيها ، فَسَمَّيْتُ بِاسْمِ مَعْمُولِهِ ، فَتَدَبَّرْ .

والرابع : من معانيها أن تكون بمعنى الأجل والغرض ، وذلك في مثل قولك : أُحِبِّتُ زَيْدًا لَطَاعَتِهِ لِلَّهِ ، والتقدير : لأجل طاعته ، قال الله تعالى ^(٥) : ﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ

(١) من سورة الحشر : الآية رقم : ١٨ . ولم أقف على من قال بأنه اللام هنا للعاقبة ، وإنما سَمَّيْتُ بِاسْمِ مَعْمُولِهِ .

(٢) نَسَبَ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِلَى أَبِي الْعَتَاهِيَةِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٣ ،

وَإِلَى أَبِي نَوَاسٍ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ١٧٢ ، وَالشَّاهِدُ فِي شَرْحِ عَيُونِ الْإِعْرَابِ : ١٩٥ وَكَشَفِ الْمَشْكَلِ :

٥٦٩/١ وَالتَّهْذِيبُ الْوَسِيطُ : ٢٦٧ وَالْجَنَى الدَّانِي : ٩٨ وَالْهَمْعُ : ٢٠٢/٤ وَالْخَزَانَةُ : ٥٢٩/٩ . ٥٣١ .

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ ٢٨٣ : « وَأَنْكَرَ الْبَصْرِيُّونَ وَمَنْ تَابِعَهُمْ لَامَ الْعَاقِبَةِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ :

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّهَا لَامُ الْعِلَّةِ . . . » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَإِنَّمَا سَمَّيْتُ هَذَا الْاِم » .

(٥) مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ : الْآيَةُ رَقْمُ : ٩ .

الله ﴿ أي : لأجل وجه الله ، والوجه ههنا بمعنى الذات ، كأنه يريد : لأجل ثواب الله ، أو لأجل طاعته ، أو ما يجري هذا المجرى .

والخامس : من معانيها التعدية فيما لا يتعدى بنفسه ، وذلك في مثل قولك : هذا القائل لزيد ، وإنما قلنا : فيما لا يتعدى بنفسه ؛ احترازاً من الذي يتعدى بنفسه ، فإنها إذا جاءت معه تقدّر زائدة في مثل قولك : هذا الضارب لزيد .

ومنهم من يسمي هذه للتعدية أيضاً^(١) ، وهو بعيد ، وإن كان ربما يذكّر تقريباً للمتعلم ؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه دونها ، إلا إذا كان في المفعول ضمير يعود على الاسم الذي فيه اللام فإنهم يجيزون أن تسمى : لام التعدية ، وذلك في مثل قولك : هذا المكرم لزيد أخاه ، وهذا الحافظ لعمرو ماله ، وما شاكل ذلك .

والسادس : من معانيها أن تكون بمعنى القسم ، على معنى أنها معاقبة لغيرها في لغة قوم من العرب ، وهو قليل في مثل قولهم : لله لأفعلن كذا وكذا ، وسندكرها في باب القسم إن شاء الله تعالى .

والسابع : من معانيها أن تكون بمعنى التنزيه ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٢) : ﴿ وَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ .

والثامن : من معانيها أن تكون بمعنى الاستغاثة مفتوحة مع الاسم الأول ، في مثل قولك : يا لزيد ، يا لبكر ، وقد تقدّم الحديث عليها في باب النداء^{*} .

والتاسع : أن تكون بمعنى انتهاء الغاية ، معاقبة لـ « إلى » ، وذلك في مثل قوله تعالى^(٣) : ﴿ بِأَنْ رُبُّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ / أي : إليها .

(١) هو مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين أنها زائدة للتقوية . ينظر : شرح التصريح : ١٠/٢ ، ١١ .

(٢) من سورة يوسف : الآية رقم : ٣١ .

(٣) من سورة الزلزلة : الآية رقم : ٥ .

* ينظر صفحة رقم ١٨٠ هـ فيما سبقه . - ٢٨٥ -

والعاشر : أن تكون بمعنى العلوّ، مُعاقبةً لـ «على» وذلك في مثل قوله تعالى^(١) :
 ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾ أي : عليه ، قال الشاعر^(٢) :
 شَقَقْتُ لَهُ بِالرَّمَحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدِينِ وَلِلْفَمِ
 أي : على اليمين ، وعلى الفم .

والحادي عشر : أن تكون معاقبةً لـ «بعد» في التاريخ إذا كان في النصف الأول ،
 نحو قولك : وَكُتِبَ لِعَشْرِ خَلَوْنَ ، والمعنى : بعد عشر .
 والثاني عشر : أن تكون بمعنى «قبل» إذا كان التاريخ في النصف الثاني ، نحو
 قولك : وَكُتِبَ لِعَشْرِ يَقِينَ ، والمعنى : قبل عشر يقين .

(١) من سورة الحجرات : الآية رقم : ٢ .

(٢) وقع عجز هذا البيت في شعر كثيرين ؛ لأن قوله : « لليدين وللغم » مثل قاله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عندما أتى بسكران في شهر رمضان فتعثر السكران بذيله فقال عمر رضي الله عنه : « لليدين وللغم ، أولدائنا صيام وأنت مفطر ! » ثم أمر به فحد . وأراد : على اليمين وعلى الفم ، أي : أسقطه الله عليهما . ينظر : مجمع الأمثال ١٤٤/٣ .
 والبيت بهذا اللفظ نسب في كشف المشكل : ٥٧٠/١ إلى مالك الأشتر النخعي ، ونقل البغدادي في شرح أبيات المغني عن الجواليقي نسبة هذا البيت إلى كعب بن حدير النقدي (أو المنقري) ، وأورد مقطوعة فيها البيت وقبله :

وأشعث قوام بآيات ربه كثير التقى فيما ترى العين مسلم
 شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعاً لليدين وللغم

يقوله لمحمد بن طلحة ، وكان أخذاً بزمزم عائشة يوم الجمل ٠٠٠ وهناك قصص كثيرة في نسبة هذا البيت . وهو في ، أدب الكاتب : ٥١١ ، والأزهية : ٢٩٩ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٩ ، والجنى الداني : ١٠١ ، والمغني : ٢٨٠ ، وشرح شواهد : ٥٦٢/٢ ، وشرح أبياته : ٢٨٦/٤ .

ومنهم من يقول: إِنَّ اللَّامَ هُنَا بِمَعْنَى «فِي»^(١) وَيَقْدَرُ حَذْفُ مضافٍ ، كأنه يريد :
وَكُتِبَ فِي آخِرِ عَشْرِ خَلَوْنَ ، أَوْ : فِي أَوَّلِ عَشْرِ بَقِينَ ، وذلك لا يمتنعُ .

والثالث عشر : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْبَاءِ الزَّائِدَةِ عَلَى بَعْضِ التَّفَاسِيرِ ، وذلك في مثل
قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَأْيُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ والمعنى : طلقوهن
بعدتهن ، كأنه يريد : طلقوهن طلاقاً بِالْعِدَّةِ ، وهو كالصفةٍ لِلطَّلَاقِ . /

ب ١٣٩

وقال قوم^(٣) : اللَّامُ هُنَا بِمَعْنَى «قَبْلَ» والتقدير : فطلقوهن قبل عِدَّتِهِنَّ .
وقال قومٌ : اللَّامُ بِمَعْنَى «بَعْدَ» وَتَحْمَلُ الْعِدَّةُ عَلَى أَنَّهَا الْإِسْتِبْرَاءُ فِي طَلَاقِ
السُّنَّةِ ، وَيُسَمَّى الْإِسْتِبْرَاءُ عِدَّةً مَجَازًا عَلَى أَصْلِ اسْتِثْقَاكِ اللُّغَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ لَهُ
بَعْدُ أَيَّامِ الْإِسْتِبْرَاءِ وَمُدَّتِهِ كَمَا تُعَدُّ أَيَّامُ الْعِدَّةِ الْحَقِيقَةِ .
وقال قومٌ : هَذِهِ اللَّامُ بِمَعْنَى الْأَجْلِ وَالْغَرَضِ ، كَأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ : فَطَلِّقُوهُنَّ لِأَجْلِ أَنْ
يَعْتَدِدْنَ .

وقال قومٌ : هَذِهِ اللَّامُ لِأَمْرِ فِي الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ : طَلِّقُوهُنَّ وَلِيَعْتَدِدْنَ ،
وَهَذَا يَبْعُدُ عَلَى أَصُولِ النُّحَاةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَصَلُّوا أَنَّ لَامَ الْأَمْرِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ ،

(١) أقر المرادي في الجنى : ٩٩ ، موافقة اللام لـ «في» واشتشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ونضع الموزين
القسط ليوم القيمة ﴾ [الأنبياء : ٤٧] وزاد ابن هشام في المغني : ٢٨٠ ، شاهداً قوله تعالى : ﴿ لا
يجليها لوقتها إلا هو ﴾ [الأعراف : ١٨٧] .

(٢) من سورة الطلاق : الآية رقم : ١ ، قال أبو حيان في البحر المحيط : ٢٨١ / ٨ : « واللّام للتوقيت ،
نحو : كتبته لليلة بقيت من شهر كذا . . . » .

(٣) قال الزمخشري في الكشاف : ١٠٧ / ٤ : « فطلقوهن لعدتهن ﴾ فطلقوهن مستقبلات لعدتهن
كقولك : أتيتك لليلة بقيت من المحرم أي : مستقبلاتها ، وفي قراءة رسول الله ﷺ : « في قبل
عدتهن » ، وقال ابن عطية في تفسيره : ٤٨٩ / ١٤ : « أي لاستقبالها وقوامها . »

فأما في المعنى فهو يجوزُ ، وهو أقوى التفاسير فيما أحسب لولا ما أصله النحاة ،
فإن كان خبراً بمعنى الأمر لم يبعد .

والرابع عشر : من معانيها أن تكون بمعنى الملبسة ، وذلك في مثل قولك : هذا
سرجٌ للدابة ، وبابٌ للدَّارِ ، وما شاكل ذلك .

وقال قوم^(١) : إنَّ اللامَ ههنا بمعنى الملك والاستحقاق مجازاً ، وتوسّعاً ، والأول
أقرب إلى الأفهام .

والخامس عشر : من معانيها أن تكون بمعنى التخصيص ، وذلك في مثل قولك :
هذا أخٌ لزيدٍ ، ورأيت أبا يعمرٍ ، وما شاكل ذلك .

والسادس عشر : من معانيها أن تكون زائدة مع المتعدّي بنفسه ، وذلك في مثل
قولك : هذا الضارب لزيدٍ ، والسارق للمتاع ، والتقدير : الضارب زيداً ، والسارق
المتاع ، وفي القرآن الكريم^(٢) : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ اللام في « له » زائدة في
التحقيق ؛ لأنَّ « كُفُوًا » / بمعنى اسم الفاعل الذي يتعدى بنفسه .

فهذه معاني اللام ، ومن جملة أحكامها أنها لا تكون إلا مكسورة إلا في
موضعين ، فإنها قد استعملت مفتوحةً ، وهما مع المستغاث له كما تقدّم ، وإذا دخلتْ
على مضمرٍ فإنما فتحت مع الضمير^(٣) ، قالوا : لأنها دخلت على^(٤) غير متمكّن ،
فأعطيت حركةً خفيفةً ؛ طلباً للتخفيف .

(١) هو قول سيبويه في الكتاب : ٣١٧/٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٥/٨ ، وقال ابن مالك

في شرح التسهيل : ١٤٤/٣ : « ... ولام الاستحقاق نحو : الجلباب للجارية ، والجُلُّ للفرس » .

(٢) من سورة الإخلاص : الآية رقم : ٤ .

(٣) في الأصل : « الضمر » .

(٤) في الأصل : « مع » وفوقها « على » .

وبعض المتقدمين يُسمي هذه اللام الزائدة لام الإضافة^(١) في كل موضع دخلت فيه ويقول : إذا قلت : المال لزيد ، فمعناه : المال مضاف إلى زيد ، وإذا قلت^(٢) : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ فالمعنى : العذاب مضاف إليهم ، وهذا اتساع ؛ لأنه لا يطرُد في جميع معانيها .

(فصل) : في معرفة معاني «عَنْ» ، ولها أربعة معانٍ^(٣) :

أولها : التَّجَاوُزُ ، وهو أصل ما وُضِعَتْ لَهُ ، فإذا قلت : نَقَلْتُ الحديثَ عَنْ زيدٍ ، فقد تجاوزت زيدا ، وكان في حُكْمِ الْمُخْلَفِ الْمُتْرُوكِ .

وقال سيبويه^(٤) : إنَّ «عَنْ» بمعنى «ما عدا الشيء» ، وقال : إذا قال القائلُ : أَطْعَمْتُ فَلَانًا عَنْ جُوعٍ ، وَسَقَاهُ عَنْ الْعَيْمَةِ^(٥) ، وَرَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَجَاوِزَةٌ مُتْرُوكَةٌ كَأَنَّهُ قَدْ خَلَّفَهَا ، وَتَجَاوَزَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَيَسْتَوِي عَنْده فِي هَذَا الْحُكْمِ «عَنْ» وَ «مِنْ»^(٦) .

والثاني : من معانيها أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «مِنْ» ، نحو قولك : حدثني فلانٌ عَنْ فلانٍ ، أي منه ، وإن كان يجوزُ فيها التَّجَاوُزُ عَلَى حَالِهَا ، وَلَكِنْ كَوْنُهَا بِمَعْنَى «مِنْ» أَبَيِّنَ

(١) الكتاب : ٢١٧/٤ ، والأصول : ٤١٣/١ .

(٢) من سورة إبراهيم : الآية رقم : ٢٢ .

(٣) في الأصل : «معاني» .

(٤) الكتاب : ٢٢٦/٤ .

(٥) الْعَيْمَةُ - بالعَيْن المهملة - قال سيبويه في الكتاب : ٢٢٦/٤ : «والعيمة شهوة اللب» ، وهي كذلك في الصحاح (عيم) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٧/٤ : «وقد تقع (من) موقعها - أي موقع عن - أيضاً ، تقول : أطعمه من جوع ، وكساه من العري ، وسقاه من العيمة» .

وأسبق إلى الفهم .

والثالث : من معانيها أن تكون بمعنى الباء ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ أي : بالهوى ، ولا يبعد أن تكون بمعناها للمجاوزة .

والرابع : من معانيها أن تكون بمعنى الظرف ، وذلك حيث تُقَدَّرُ بِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ كما تقدّم في أول الباب ، قال الشاعر^(٢) : /

فَقَلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفِرَاقِ كُلِّهَا يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنِّ شِمَالِكِ

أي : من جهة شمالك ، وقال في البيت الذي تقدم^(٣) :

* مِنْ عَنِّ يَمِينِ الْحُبِّيَّا نَظْرَةً قَبْلُ *

(فصل) : في معرفة معاني «على» ، ولها أربعة معاني :

أولها : العُلُوُّ ، وهو أصلُ ما وُضِعَتْ لَهُ جَارَةٌ وَغَيْرَ جَارَةٍ ، نحو قولك : على زيد قميصٌ ، كأنه باشره من جهة العُلُوِّ .

والثاني : من معانيها أن تكون بمعنى الظرف ، وهو «عند» ، في مثل قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَلَهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبٍ ﴾ أي : عندي ، ولا زَمَ لي .

والثالث : من معانيها أن تكون بمعنى «من» وذلك في مثل قوله تعالى^(٥) : ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ والمعنى : من الناس .

(١) من سورة النجم : الآية رقم : ٣ .

(٢) هو ذو الرمة في ديوانه : ١٧٤٣/٣ ، والبيت في الأصول : ٤٣٧/١ ، وأسرار العربية : ٢٥٤ .

والتخمير : ٢٨/٤ ، وشرح المفصل : ٤٠/٨ .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة : ٢٥٢ فيما سبق .

(٤) من سورة الشعراء : الآية رقم : ١٤ .

(٥) من سورة المطففين : الآية رقم : ٢ .

والرابع : من معانيها أن تكونَ ظَرْفًا بمعنى «فوق» ، وذلك في مثل قول الشاعر^(١) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَاءٍ مَجْهَلٍ

وقال آخر^(٢) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَرَفَعَا

(فصل) : في معرفة معاني الكاف الزائدة ، ولها ثلاثة معانٍ :

(١) هو مزاحم العقيلي ، شاعر بدوي إسلامي فصيح صاحب قصيد ورجز ، كان في زمن جرير والغزدق ، وكانا يقدمانه . أخباره في الأغاني : ٩٨/١٩ وما بعدها ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ ، بتحقيق د. نوري القيسي وحاتم الضامن ، ضمن مجلة معهد المخطوطات بالقاهرة المجلد الثاني والعشرون ج ١ - يصف قطاة ، وقبل البيت قوله :

أذلك أم كدرية ظل فرخها لقي بشروى كاليتم المعيل

وهو في الكتاب : ٢٣١/٤ ، وشرحه للسيرافي : ٥٤١ تحقيق عبدالمنعم فائز ، والمقتضب : ٥٣/٣ ، والكامل : ١٠٠١/٢ ، والنكت : ١١٣٣/٢ ، والأزهية : ٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٨ ، ووصف المباني : ٤٣٣ ، والجنى : ٤٧٠ ، والمغني : ١٩٤ ، ٦٩٠ ، والخزانة : ١٤٧/١٠ . « الخمس » : ظمء من أظمائها ، وهو أن ترد ثم تغب ثلاثاً ثم ترد ، فيستد بيومي وردها مع ظمئها ، فيقال « خمس » . و« تصل » : أي تسمع لأجوافها صليلاً من ييس العطش . و« القيض » : قشر البيضة الأعلى و« الزيزاء » : ما ارتفع من الأرض و« المجهل » : الصحراء . (عن الكامل) : ١٠٠٣/٢ ، ١٠٠٤ .

(٢) هو يزيد بن الطثيرة ، أخباره الشعر والشعراء : ٤٢٧/١ ، والأغاني : ١٥٥/٨ . ديوانه نشر مرتين : الأولى بصنعة حاتم الضامن عام ١٩٧٣ م ، والثانية بدراسة وجمع وتحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . والبيت في شعره ٤٦ ، والكامل ١٠٠١ ، والأزهية : ٢٠٣ ، والنوادر لأبي زيد : ١٦٣ ، وشرح عيون الإعراب : ١٩٦ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وشرح المفصل : ٣٨/٨ ، وأمثالي ابن الشجري : ٢٢٩/٢ ، والصاح (علا) .

أولها : أن تكونَ للتشبيهِ ، وهو أصلُ ما وُضِعَتْ لَهُ ، نحو قولك : زيدٌ كعمرو .

والثاني : من معانيها أن تكونَ بمعنى لامِ الأجلِ ، وذلك في مثل قوله تعالى^(١) :

﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ والتقديرُ : لأجلِ ما أخرجَكَ ربُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ،
وفائدةُ الكلامِ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَوَّلِ السُّورَةِ ، وهي قوله تعالى^(٢) : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ
الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ ... كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ هذا أحسنُ ما يفسَّرُ بِهِ في
هذه الآية .

والثالث : من معانيها أن تقعَ زائدةٌ ، ولا يكونُ ذلك إلا إذا دَخَلَتْ على كافٍ أخرى

مثلها ، أو على « مثل » ، مثال دُخُولِها على الكافِ قولُ الشَّاعِرِ^(٣) :

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفِنُ *

(١) من سورة الأنفال : الآية رقم : ٥ .

(٢) من سورة الأنفال : الآيات : ١-٥ .

(٣) هو خطام المجاشعي - كما في أغلب المصادر - بشر بن نصر بن رباح المجاشعي الدارمي ، يذكر دياراً
ذهب منها أهلها وبقيت آثارهم فيها ، ونسبه له الأزهري في تهذيب اللغة : ١٤٩/١٥ ، وقبل البيت
المذكور قوله :

لم يبق من أي بها يحلين

غير خطام ورماد كنفين

وصاليات

وهو في الكتاب : ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ، وشرحه للسيرافي : ٢٠٢/٢ تحقيق رمضان

عبدالتواب ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١٣٨/١ ، ومجالس ثعلب : ٣٩/١ ، والمقتضب :

٢/٩٥ ، ٤/١٤٠ ، ٣٥٠ ، والأصول : ٤٣٨/١ ، ومجالس العلماء للزجاجي : ٥٨ ، وسر الصناعة :

١/٢٨٢ ، ٣٠٠ ، والمنصف : ١٩٢/١ ، والصحاح : (ثفا) ، وكشف المشكل : ٥٦٠/١ ،

والتهذيب الوسيط : ٢٧١ ، ووصف المباني : ٢٧٣ ، والجنى : ٨١ .

والصاليات : الأثافي ، وهي الحجارة تحت القدر . (عن الخزائن : ٣١٥/٢) .

ومثال دخولها على «مثل» قوله تعالى^(١) : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» فلولا أنها زائدة ههنا لكان التوحيد لمثل الله لا له جَلَّ وعلا عن المثليل والنظير .

قال صاحب الكتاب : والصحيحُ أنَّ الكافَ في قوله تعالى : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» غيرُ زائدةٌ ، وأنها بمعنى «مثل» ، و«مثل» الثاني بمعنى صفاته ، والتقدير : ليسِ مِثْلَ صفاته شَيْءٌ .

واعلم أنَّ في كافِ التشبيهِ خلافاً^(٢) ، فسيبويه وجماعةُ البصريين يقولون : إنها حرفٌ^(٣) .

وَمَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا اسْمٌ^(٤) .
ولكلِّ قَوْمٍ حُجَّةٌ :

فاحتجاجُ البصريين بثلاثةِ أشياء :

أحدها : أنها لو كانت اسماً كـ «مثل» لوجبَ أن تقولَ : جاءَ الذي هو كزیدٌ ، كما يَجِبُ أن تقولَ : جاءَ الذي هو مثلُ زیدٍ ، وذلك لا يَجِبُ ، بل يجوزُ في لغةِ العربِ أن تقولَ : جاءَ الذي كزیدٌ ، ولا تضر ، كما تقول : جاءَ نِي الذي في الدارِ .

(١) من سورة الشورى : الآية رقم : ١١ .

(٢) في الأصل « خلاف » .

(٣) الكتاب : ٤٠٧/١ ، ٤٠٨ ، والمقتضب : ١٤٠/٤ ، والأصول : ٤٣٧/١ ، وشرح ابن يعيش : ٤٢/٨ .

(٤) أجاز الأخفش والفارسي أن تكون الكاف اسماً وأن تكون حرفاً في الاختيار ، ينظر : المسائل البغداديات : ٣٩٨ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٠١/١ ، وفي الجنى : ٧٩ أن ابن السراج وابن مضاء جعلها اسماً أبداً ، وقال ابن السراج في الأصول : ٤٣٩/١ حكاية عن أبي العباس : « وقال : الكاف معناها معنى مثل ، فبذلك حكم أنها اسم » ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٧٧/١ : « وزعم الأخفش أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام ، وذلك عندنا باطل ، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس .

والثاني : أنها لو كانت اسماً كـ «مثل» لما وَقَعَتْ زائدةٌ ؛ لأنَّ الأسماءَ لا تَقَعُ زائدةٌ .

والثالث : أنها لو كانت اسماً كـ «مثل» / لدَخَلَتْ على المضمرِ ولَقُلْتُ : زيدٌ كَهْوٌ ، ١٤١ ب
كما يُقالُ : زيدٌ مِثْلُهُ .

واحتجَّ مَنْ يَعْتَقِدُ أنها اسمٌ بثلاثةِ أشياء :

أحدها : أنه يُفْهَمُ التشبيهُ مِنْ لَفْظِهَا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ «مثل» ولا فَرْقَ بَيْنَ

قولك^(١) : زيدٌ كعمرو ، وبين قولك : زيدٌ مثلُ عمرو .

والثاني : أنه قَدْ سَمِعَ إِضَافَةَ «مثل» إليها في أشعارِ العربِ ، وذلك في مثل قولِ
الشاعر^(٢) :

* فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعْصَفٍ مَأْكُولٍ *

وهو لا يضافُ إلَّا إلى الأسماءِ .

والثالث : أنها قد أَتَتْ في الكلامِ بِمعنى الفاعِلِ في مثل قولهم : لَنْ يَظْهَرَ الْحَقُّ

(١) في الأصل : « كقولك » .

(٢) هو رؤية في ملحقات ديوانه : ١٨١ (مجموع أشعار العرب) ، وقبله :

ولعبت طير بهم أبابيل

فصيروا

ونسبه سيبويه في الكتاب : ٤٠٨/١ إلى حميد الأرقط ، وهو في معاني القرآن للأخفش :

٣٣٠/١ ، والمقتضب : ١٤١/٤ ، والأصول : ٤٣٨/١ ، والمسائل البغداديات : ٣٩٨ ، وسر

الصناعة : ٢٩٦/١ ، والنكت : ٤٢٤/١ ، والإفصاح : ٢٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٩/١

ورصف المباني : ٢٧٧ ، والمغني : ٢٣٨ ، والخزانة : ٣٧/٧ ، ١٠٠/١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ، ١٨٩ .

و« أبابيل » : فرق . و« العصف » بقل الزرع ، و« كعصف مأكول » : أي : كزرع قد أكل حبه وبقي

تبنيه . الصحاح (أهل) ، (عصف) .

كالتَّيْفِ ، قال الشاعر^(١) :

لا تَنْتَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطِيطِ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

والصحيح قول سيبويه والبصريين ؛ لأنَّ حُجَّتَهُمْ أقوى ، وَحُجَجُ مَنْ خَالَفَهُمْ غيرُ

مستقيمة ، وأنا أُبَيِّنُ الكلامَ فيها :

أما احتجاجهم بقولهم : إنه يُفْهَمُ التَّشْبِيهُ مِنْ لَفْظِ الْكَافِ كما يُفْهَمُ مِنْ

لفظِ «مثل» ولا فَرْقَ ، فهذا لا يَلْزَمُ ؛ لأنَّ «غير» اسمٌ بلا خِلَافٍ ، وهي تُفْهَمُ النَّفْيَ

مِنْ لَفْظِهَا ، في مثل قولك : جاءَ النَّاسُ غَيْرَ زَيْدٍ ، كما يُفْهَمُ النَّفْيُ مِنْ «لَمْ» في

قولك : لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وكذلك «ليس» و «ما» / ف «ليس» فعلٌ ، و «ما» حرفٌ ، وهو يُفْهَمُ النَّفْيَ ١٤٢ أ

من ألفاظهما على سواءٍ ، فلو كان ما يفهم المعنى منه على سواءٍ في الاسمية أو في

الفعلية أو في الحرفية لَوَجَبَ أَنْ يُعْتَقَدَ «غير» حرفاً ، وَأَنْ يُعْتَقَدَ «ما» فعلاً ، وذلك

ممتنعٌ في أصولهم .

وأما احتجاجهم بأنه قد سَمِعَ إِضَافَةَ «مثل» إِلَى الْكَافِ ، وما أُضِيفَ إِلَيْهِ فهو

اسمٌ ، فذلك غيرُ مستقيمٍ أيضاً ؛ لأنَّ هذا البيتَ نادرٌ وحدهُ ، والنادرُ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ ،

فكانَ الشاعِرُ استعملَهُ ضرورةً ، وهي ضرورةٌ قبيحةٌ ؛ لأنه أدخلَ التشبيهَ على

(١) هو الأعشى ، والبيت في ديوانه : ١١٣ ، والمقتضب : ١٤١/٤ ، والمسائل البغداديات : ٣٩٦ ،

والمسائل البصريات : ٥٣٧/١ ، والإيضاح العضدي : ٢٧٣ ، وسر الصناعة : ٢٨٣/١ ، والأصول :

٤٣٩/١ ، وشرح الحماسة للمروزي : ١٠٨١/٣ ، والإفصاح : ١٨٩ ، والمقتصد : ٨٤٩/٢ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٨/١ ، وشرح المفصل : ٤٣/٨ ، ووصف المباني : ٢٧٢ ، والجنى :

٨٢ ، والخزانة : ٤٥٣/٩ ، ٤٥٤ .

التشبيه ، وهو إذا دَخَلَ عَلَيْهِ كان التشبيهُ لمثلٍ مثلِ العَصْفِ لا للعَصْفِ ، وقيل : إنَّ الكافَ زائدةٌ في الأصل^(١) .

وأما احتجاجُهم بأنَّ الكافَ قد جاءَتْ في محلِّ الفاعِلِ في البيتِ المتقدمِ فليسَ بِلَازِمٍ ؛ لأنَّ الفاعِلَ في التحقيقِ محذوفٌ والكافُ صِفَةٌ له و الصفةُ تقومُ مقامَ الموصوفِ إذا حُذِفَ ، فإن قيل : إنَّ الكافَ حرفٌ والحروفُ لا تقومُ مقامَ الموصوفِ ؛ لأنه لا يجوزُ أن تقولَ : مررتُ بفي الدار ، وأنت تريد : برجلٍ في الدارِ ، وإنما / يقومُ مقامه ١٤٢ ب
الأسماءُ كما تقول : مررتُ بطويلٍ وأنت تريد : برجلٍ طويلٍ .

فالجوابُ أنْ يُقالَ : إنَّ هذا «الكافَ» فيه معنىٌ قويٌّ مِنَ الفعلِ ، وهو التشبيه ، فجازَ أنْ تقومَ مقامَ الموصوفِ لقوَّةِ معناها بدليلِ أنها تعملُ في الحالِ ، وفي الظروفِ عند الأكثرِ ، فقد خالفت الحروفُ بقوتها .

فإن قيل : إنَّ حروفَ الجرِّ تتعلَّقُ بالأفعالِ ، وهذه لا تتعلَّقُ ، فالجوابُ : إنَّ سائرَ حروفِ الجرِّ إنما تعلَّقتْ بالأفعالِ ؛ لأنها تجرُّ معانيها إلى الاسمِ ، وهذه المعنى فيها متضمَّنةٌ له مِنْ لفظِها ، فأغنى تَضَمُّنُها للمعنى عَنْ تَعَلُّقِها ، وهذا موجودٌ فيما تَضَمَّنَ معنى أنْ يُخَالِفَ به بابه ، ألا تَرَى أنَّ أصلَ الأفعالِ التصرفُ ، فما تَضَمَّنَ منها شيئاً ولزِمَه لم يتصرفْ ، كِنِعَمَ ، وَيُسَّ ، وَلَيْسَ ، وَعَسَى ، وفعلِ التعجبِ ، وحِذا ، فإنها لما تَضَمَّنَت المدحَ والذمَّ ، والنفي والترجي مِنْ ألفاظِها ، مُنِعَتْ حُكْمًا ، وهو التصرفُ ، فإذا جازَ هذا في الأفعالِ فأخرى وأوَّلَى أنْ يجوزَ في الحروفِ ؛ لأنها في الرتبةِ الثالثةِ السُّفْلَى مِنْ أَقسامِ الكلامِ .

وهذا احتجاجٌ آخرٌ للبصريين :

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ .

وهو أن يُقالَ للكوفيين ومنَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الكافَ اسمٌ : أهو ظاهرٌ أو غيرَ ظاهرٍ ؟ .
فإن قالوا : هو اسمٌ ظاهرٌ لم يصحَّ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الظاهرَ لا يكونُ على حرفٍ واحدٍ ، وإنَّ
قالوا : هو غيرَ ظاهرٍ فهو باطلٌ ؛ لأنَّ غيرَ الظاهرِ لا يجوزُ أن يضافَ إلى ما بعدهُ ،
ولا سِيَّما إلى المفرداتِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّ الكافَ حرفٌ في لفظهِ / لا يَتَعَلَّقُ لِتَضَمُّنِهِ^{١١٤٣}
المعنى بلفظه ، وهو اسمٌ في معناه ، ويقدرُ به «مثل» الذي يفيدُ التشبيهَ .

(باب معرفة رب وأحكامها ومعناها)

اعلم أن «رَبَّ» قد ذَكَرَتِ الْعُلَمَاءُ فِيهِ أَقْوَالاً كَثِيرَةً ، وَخِلَافَاتٍ جَمَّةً ، وَلَمْ يَنْحَصِرْ فِيهَا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ حَدِيثٌ مُضْبُوطٌ غَيْرَ أَنَّهُمْ مَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ فِي اللَّفْظِ مُخَالَفٌ لِحُرُوفِ الْجَرِّ فِي الْمَعْنَى .

وَالكَلَامُ مِنْهَا يَقَعُ فِي مَعْرِفَةِ ثَمَانِي مَسَائِلَ : الْأُولَى : فِي مَعْرِفَةِ رُتْبَتِهَا فِي الْعَمَلِ وَوُقُوعِهَا ، وَالثَّانِيَّةُ : فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِ مَجْرُورِهَا ، وَالثَّالِثَةُ : فِي مَعْرِفَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا ، وَمُشَابَهَتِهَا لِحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَمُخَالَفَتِهَا لَهَا ، وَالرَّابِعَةُ : فِي مَعْرِفَةِ مُشَابَهَتِهَا لـ «كَمْ» وَمُخَالَفَتِهَا لَهَا ، وَالخَامِسَةُ : فِي مَعْرِفَةِ الْعَامِلِ فِيهَا ، وَتَعَلُّقِهَا ، وَالسَّادِسَةُ : فِي مَعْرِفَةِ «مَا» إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا ، وَالسَّابِعَةُ : فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجُوزُ مِنَ اللُّغَاتِ ، وَالثَّامِنَةُ : فِي مَعْرِفَةِ مَا حِيلَ عَلَيْهَا مِنَ الْحُرُوفِ .

أَمَّا الْحَدِيثُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - وَهِيَ فِي مَعْرِفَةِ رُتْبَةِ «رَبِّ» فِي الْعَمَلِ وَوُقُوعِهَا - فَاعْلَمْ أَنَّ رُتْبَةَ «رَبِّ» أَنْ تَكُونَ مُتَقَدِّمَةً بِمَجْرُورِهَا عَلَى الْفِعْلِ / وَالْفَاعِلِ ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : رَبِّ رَجُلٍ لَقِيْتُهُ ، وَرَبِّ دَارٍ سَكَنْتُهَا ، وَرَبِّ عَبْدٍ مَلَكَتُ . وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى التَّقْلِيلِ مُقَابِلَةً لـ «كَمْ» الَّتِي هِيَ مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى التَّكْثِيرِ فِي الْخَبَرِ ، فَكَمَا يَثْبُتُ لـ «كَمْ» أَنَّ رُتْبَتَهَا التَّقْدِيمُ عَلَى مَا بَعْدَهَا ، جُعِلَتْ

«رُبَّ» في الرتبة بمنزلتها .

ولقائل أن يقول : فلم وجب في «كَمْ» أن يكون لها رتبة التقديم ؟
فالجواب أن يقال : لأن لفظها في الخبر أشبه لفظ الاستفهام ، والاستفهام يجب أن يكون له صدر الكلام .

والأمر الثاني : هو أنه إنما وجب لها هذه الرتبة لأنها في التحقيق هي وما عملت فيه جواب لسائل يقول : ما رأيت من رجل صالح ؟ فتقول : رب رجل صالح قد رأيت ، فأشبهت «إذن» في كونها ابتداء كلام المجيب .

وقد روي في معنى كلام لأبي العباس أنه قال^(١) : «رُبَّ» معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلا نكرة ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه ، ولا تكون «رُبَّ» إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها . تم كلام أبي العباس .

وفائدة كلامه أنه يريد : أن «رُبَّ» إنما وجب تقديم رتبته ؛ لأنها موضوعة للمبالغة في التقليل ، فقدّم المعنى الدال على التقليل ليكون أفخم ؛ لأن قولك : رب رجل لقيت بمعنى : قليل من الرجال لقيت ، وقولك : قليل من الرجال لقيت ، أفخم من قولك : لقيت قليلاً من الرجال ، قياس هذا : تقديم المضمير المنصوب المنفصل ، نحو :^(٢) «إياك نعبد» .

وما ثبت في رتبة «رُبَّ» يثبت في رتبة «كَمْ» ؛ لأنها متقابلتان في التقليل والتكثير . فهذا الحديث في معرفة رتبته .

وأما الحديث في وقوعها ، فهي لا تقع إلا على نكرة محضة شائعة ، نحو : رب رجل لقيت . وإنما وجب ذلك فيها ؛ لأنها ومجرورها في التحقيق جواب لنكرة شائعة

(١) المقتضب : ١٣٩/٤ ، ١٤٠ .

(٢) من سورة الفاتحة : الآية رقم : ٥ .

مستغرقة ، كأنَّ قائلاً قال لك : ما لقيتُ مِنْ رجلٍ صالحٍ ؟ فأجبتُهُ ، فقلتُ : رَبُّ رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ ، فلَمَّا كان السؤالُ يقتضي التَّنكِيرَ ، وجَبَ أَنْ يَقْتَضِيَهُ الجوابُ ليطابقَ المعنى ، وتلخيصُ ذلك أنك تريد : قد لقيتُ قليلاً من هذا الجنسِ الذي ذكرتُ ، فما يثبتُ لذلك الجنسِ الكثيرِ العامُّ يثبتُ لهذا الجنسِ القليلِ ؛ لأنه منه في التحقيق ، فتدبرُ .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهي في معرفة حكم مجرورها ، فاعلم أنَّ مجرورها يختصُّ بأحكامٍ تخالفُ أحكامَ المجروراتِ بحروفِ الجرِّ :
منها : أنه يجبُ أَنْ يكونَ نكرةً ، وقد تقدَّم تعليلُهُ .

ومنها : أنه يجبُ أَنْ يكونَ / موصوفاً بفعلٍ أو بما فيه معنى الفعلِ ، تقول : ١٤٤ ب

رَبُّ رجلٍ لقيتُ ، ورَبُّ رجلٍ عندَكَ ، فلو قلتُ :
رَبُّ رجلٍ ، وسكتَ لَمْ يَجْزِ هذا بالإجماعِ ، وإنما وجَبَ ذلكُ لأنه أبلغُ في التقليلِ ؛ لأنَّ قولك : رَبُّ رجلٍ صالحٍ لقيتُهُ : أقلُّ مِنْ قولك : رَبُّ رجلٍ لقيتُهُ ، والذي يدلُّ على أنَّ الموصوفَ أقلُّ مِنْ غيرِ الموصوفِ أَنَّ في الموصوفِ ضرباً مِنَ التخصيصِ ، والخصوصِ أقلُّ مِنَ العمومِ ؛ لأنه مُخَرَّجٌ منه ، والأصلُ العمومُ . والغرضُ بـ «رَبِّ» المبالغةُ في التقليلِ بوصفِ مجرورها بهذا المعنى ، وقال بعضهم ^(١) : الأصلُ في «رَبِّ» أنها جوابُ

(١) جاء في الأصول : ٤١٧/١ : « قال أبو بكر : والنحويون كالمجمعين على أن «رب» جواب ، إنما تقول رب رجل عالم ، لمن قال : رأيت رجلاً عالماً ؟ أو قدرت ذلك فيه ، فتقول : رب رجل عالم ، تريد : رب رجل عالم قد رأيت ٠٠٠ » . وأورد ابن عصفور هذا النص في شرحه للجمل ٥٠٢/١ مع اختلاف يسير ، ونسبه إلى أبي العباس المبرد ، ولعله سهو منه . وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٧/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٧٥/٣ ، وشرح الرضي : ٣٢٩/٢ .

للسؤال ، فما يثبت في السؤال يثبت فيما بعدها ، إن كان يُقدَّر موصوفاً كان مجرورها موصوفاً ، وإن لم يكن موصوفاً ، لم يكن مجرورها موصوفاً ، إذا فهم المعنى ، فإذا قال القائل : ما رأيت من رجلٍ ؟ ولم يرد إلا الجنس بعينه من دون وصف ، جاز عند هذا أن نجيبه وتقول : رب رجلٍ رأيتُ ، وهذا كلامٌ قد أُجمِع فيه على الوصف ؛ لأنَّ قوله : قد رأيتُ ، هو صفةٌ للرجل ، وهذه صفةٌ واجبةٌ لا يمكن النطق من دونها ؛ لأنها جِئَتْ للفائدة التي تفهم من معنى الكلام ، وكأنَّ صاحبَ هذا القول يريد بقوله الوصف الثاني الذي لا يجب لمعمول «رُبَّ» في مثل قولك : / رُبَّ رجلٍ صالحٍ قد رأيتُ ، فإنَّ أراد ذلك استقامَ كلامه ، على أن السائل إن سألَ عن الصالح وجب أن يؤتى به بعد مجرور «رُبَّ» وصفتيه الواجبة ، وإن لم يسأل عنه لم يجب ذلك .

فأما الفعل وما يجرى مجراه ، فإنه واجبٌ للمجرور بعد «رُبَّ» بلا خلاف .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي : في معرفة الدلالة على حرفية «رُبَّ» ، ومشابهتها لحروف الجرِّ ومخالفتها لها - فاعلم أن مذهب الجمهور من العلماء أن «رُبَّ» حرف جرٌّ ، ولم يخالف في ذلك إلا من يعتقِد أنها اسمٌ^(١) مقابلةٌ لـ «كَمْ» من طريق التقليل والتكثير ، قال صاحب هذا القول : فإذا ثبت أن «كَمْ» اسمٌ يدلُّ على العدد الكثير فقد قابلتها «رُبَّ» بدلالتها على العدد القليل ، فقد اشتركا

(١) هم الكوفيون ، الإنصاف : ٨٣٢/٢ ، وزاد المرادي في الجنى : ٤٣٩ الأخفش في أحد قوليهِ ، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل : ٢٧/٨ أنه مذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٧٥/٣ : « وهي حرف عند البصريين ، واسم عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليهِ ، وحرفيتها أصح ؛ لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية » . ورجح الرضي اسميتها في شرح الكافية : ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

بدلتهما على العدَدِ ، ووقع الافتراق في حكم العدَدِ لا في لفظ الاسمين^(١) .

والصحيح هو الأول ، والذي يدل على صحته وجوه :

منها أن «رَبَّ» لو كانت اسماً مثل «كَمْ» لوجب أن تدخل عليها حروف كما تدخل على «كَمْ» في مثل قولك : بكم درهم شريت ثوبك ؟ وذلك لا يجوز في «رَبَّ» ، فلا يقول قائل : رب رجل صالح مررت .

الثاني : أن «رَبَّ» لو كانت اسماً مثل «كَمْ» لجاز أن يخبر عنها بالمرفوع كما يخبر عن «كَمْ» ؛ لأنه يجوز أن تقول : كم رجل أفضل منك / بالرفع ، على أن تجعل «أفضل» خبراً لـ «كَمْ» ولا يجوز أن تقول : رب رجل أفضل منك ، بالرفع على أنه خبر لرب فإن جررت «أفضل» على أنه صفة لـ «رجل» جاز .

والثالث : أن «رَبَّ» لو كانت اسماً مثل «كَمْ» لجاز أن تليها الأفعال كما تلي «كَمْ» ؛ لأنه يجوز أن تقول : كم زرت زيدا ، تريد : كم مرة زرت زيدا ، وذلك لا يجوز في «رَبَّ» فلا يجوز أن تقول : رب رأيت ، وأنت تريد : رب رجل رأيت .

فهذا الحديث في معرفة حرفية «رَبَّ» ، وقد دخل في ضمنه الحديث في مشابهتها لحروف الجر .

وأما المخالفة لحروف الجر فهي من وجوه :

أحدها : أن حروف الجر تدخل على المعرفة والنكرة ، وهذه لا تدخل إلا على نكرة .

والثاني : أن حروف الجر تقع في أول الكلام وفي آخره ، في مثل قولك : بزيد مررت ، ومررت بزيد ، وهذه لا تقع إلا متقدمة .

(١) عن الإنصاف : ٨٣٣/٢ .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : «لجاز» .

والثالث^(١) : أن الأكثر من حروف الجرّ يدخل على الظاهر والمضمر^(٢) والمبهم ، وسائر أنواع الأسماء ، وهذه لا تدخل على مضمر مكني بالإجماع ، ولا على معرفة .
والرابع : أن مجرور حرف الجرّ لا يجب وصفه ، وهذه يجب وصف مجرورها .
والخامس : أن حروف الجرّ تتعلق تعلقاً ظاهراً جلياً ، وهذه لا يظهر ما تتعلق به في اللفظ / ولا ينجلي بل يُقدَّرُ تقديرًا على بُعد .

١١٤٦

ومنهم من لا يوجب تعلقها^(٣) ، وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى .
والسادس : أن «رَبَّ» تتصلُّ بها تاء التانيث ، وهي لا تتصل بشيء من حروف الجرّ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة ، وهي في مشابهتها لـ «كَمْ» الخبرية ، ومخالفتها لها ، فاعلم أنهما اشتبها بوجوه أربعة :
الأول منها : دلالتهما على معنى العدد .
والثاني : دخولهما على النكرة المحضة .
والثالث : وقوعهما في أول الكلام .
والرابع : في كونهما في التحقيق جواباً لسؤالٍ يقتضي جواباً ، إلا أن جواب «كَمْ» يقتضي التثنية ، وجواب «رَبَّ» يقتضي التقليل .
وأما المخالفة بينهما فإنهما اختلفا من وجوه ستة :
الأول منها : أن «كَمْ» اسمٌ كما تقدّم ، و «رَبَّ» حرف .

(١) في الأصل : « والثالث » .

(٢) في الأصل : « المظهر » .

(٣) هو مذهب الرماني وابن طاهر . الجنى الداني : ٤٥٣ .

والثاني : أن «كَمْ» تكون استفهامية وخبرية ، و«رُبَّ» لا تخرج عن كونها خبرية .

والثالث : أن «كَمْ» لا تتصلُ بها «ما» فتَكْفُفُها عن الجرِّ ، و«رُبَّ» تتصلُ بها / ١٤٦ ب «ما» فتكفُّها .

والرابع : أن «كَمْ» تدلُّ على العددِ الكثيرِ ، و«رُبَّ» تدلُّ على العددِ القليلِ .

والخامس : أن «رُبَّ» تتصلُ بها تاءُ التانيثِ ، ولا تتصلُ بـ «كَمْ» ، فتقول : رُبَّتْ امرأةٌ لقيتُ ، ولا يجوزُ مثل ذلك في «كَمْ» .

والسادس : أن «كَمْ» يجوزُ أن يَفْصَلَ بينها وبين مجرورها بغيرِ «ما» عند الأكثرِ ، و«رُبَّ» لا يجوزُ أن يَفْصَلَ بينها وبين مجرورها إلا بـ «ما» بالإجماع فيما أحسبُ ، والله أعلم ، أو القسم وحده عند الأحمَرِ النحوي^(١) وحده ، رواه ابنُ السَّراجِ عنه^(٢) ، تقول : رُبَّ - والله - رجلٍ لقيتُ ، والكلُّ يخالِفُونَهُ ، ويحتجُّونَ عليه بأنَّ حروفَ الجرِّ لا يَفْصَلُ بينها وبين معموليها بمثل ذلك ، وهو يقول : إنها قد تقوّتُ قوَّةً تخالفُ بها حروفَ الجرِّ ، فجَرَّتْ مَجْرَى الأسماءِ .

(١) هو علي بن المبارك ، المعروف بالأحمر النحوي ، صاحب الكسائي ، ومقدم على سائر أصحابه ، كان مؤدب الأمين ، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ . . . توفي سنة ١٩٤ هـ .

أخباره في مراتب النحويين : ١٤٢ ، وإنباه الرواة : ٣١٣/٢ ، والبلغة : ١٥٦ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول : ٤٢٢/١ : « والأخفش يعترض بالأيان فيقول : رب - والله - رجل قد رأيت ، ورب رجل قد رأيت ، وهذا لا يجوز عندنا ؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه ، وسائر النحويين يخالفونه » ، وأقول : لعلَّ تَحَرُّفًا حصل لمحقق الأصول فأثبت الأخفش بدل الأحمر ، يؤكد ذلك أن ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٠٦/١ قال : « وأجاز خلف الأحمر أن يفصل بين رب وما تعمل فيه بالقسم نحو : رب - والله - رجل عالم لقيت ، وذلك عندنا لا يجوز . . . » . قال أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٤٥٦/٢ ، ٤٥٧ : « وأجاز أبو علي بن المبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم فتقول : رب - والله - رجل صالح صحبته . وهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بين رب ومعموليها بالقسم لخلف الأحمر ، وغره شهرة خلف الأحمر . . . » .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة العامل في «رُبَّ» ،
وتعلقها به - فاعلم أنَّ الفعلَ العاملَ في «رُبَّ» أكثرُ ما يكون محذوفًا ؛ لدلالة

١٤٧ أ

المعنى عليه من حيث كان الكلامُ جوابًا لسائلٍ ، وهو في نيَّةِ الموجدِ / في التحقيقِ
عندهم ، وربما يذكرونه زيادةً في البيانِ ، وتأكيدهُ في اللفظِ ، فإذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ
صالحٍ أتيتُ ، فهو جوابٌ في المعنى لقائلٍ قال لك : ما أتيتَ رجلاً ؛ فالعاملُ في
«رُبَّ» «أتيتُ» وهو الذي تعلقْتُ به ، بمنزلةِ : برجلٍ صالحٍ مررتُ ، والأحسنُ أن يكونَ
هذا الفعلُ محذوفًا ؛ لأنَّ المعنى في ابتداءِ السؤالِ يدلُّ عليه ، فإن ذكرتهُ جازاً ، وعليه
تتفرَّعُ المسائلُ عندهم ، مثل قولهم : رُبَّ رجلٍ جاءني ، لا بدَّ ههنا أن تُقدَّرَ فعلاً
مطابقاً لفعلِ السائلِ ، نحو أن يكونَ سؤالُهُ : ما جاءك رجلٌ فأكرمتَه ؟ فتقول : رُبَّ
رجلٍ جاءني فأكرمتُ ، وكذلك إذا سألك فقال : ما أحسنتَ إليَّ ؟ فتقول : رُبَّ إحصانٍ
إليك مِنِّي ، والفعلُ مُقدَّرٌ بمعنى : قدَّ قَدَّمْتُ ، أو قدَّ فَعَلْتُ .

وعلى هذا القياسِ مسائلُ «رُبَّ» في أنَّ العاملَ فيها هذا الفعلُ المُقدَّرُ ، وأنها
تتعلقُ به ، وتُوصلُ معناه في التحقيقِ ، فإذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ صالحٍ قد أتيتُ ، فَرُبَّ
أوصلتِ الإتيانَ / إلى الرجلِ الصالحِ ، مثل ما أوصلتِ الباءُ المروءَ إلى «زيدٍ» في
١٤٧ ب قولك : بزيدٍ مررتُ .

ولا يجوزُ أن يعمَلَ في «رُبَّ» الفعلُ الذي يلي مجرورها ؛ لأنه صفةٌ واجبةٌ له
كما تقدَّم ، والصفةُ لا تعملُ في الموصوفِ ، وقد تقدَّم الحديثُ في الدلالةِ على وجوبها
له .

وجُمْلَةُ الأمرِ أنَّ «رُبَّ» ومجرورها ، والصفةُ الواجبةُ كالشيءِ الواحدِ الواقعِ

عليه الفعل ؛ ولهذا اعتقد بعض المتأخرين^(١) أن «رَبَّ» ومجرورها بمنزلة المبتدأ المخبر عنه ، وفسره بمعناه الذي يَتَوَلَّى إليه ، وقال : إذا قلت : رب رجل لقيت ، قرب رجل بمعنى : قليل من الرجال ، ولقيت : بمعنى الخبر ، واحتج على هذا بأن «رب» لم تتعلق في اللفظ ، وأن الكلام خبر ، وأن الغرض بـ «لقيت» الإخبار ؛ لأن الفائدة فيه ، وأن «كم» يقدر فيها هذا التقدير ، وهي مقابلة لـ «رَبَّ» في العدد وإن اختلف المعداد ، فهو لا يبعد ؛ لكون «رب» لما خالفت حروف الجر مخالفة ظاهرة أعطيت حالة يبين بها أنها قد خرجت عن بابها ، فجعلت هي ومجرورها كالكلمة الواحدة المركبة من حرف واسم ، وحكم عليها بالابتداء بمنزلة «كم» .

وربما اعترض على صاحب هذا القول بأن يقال : إن المبتدأ لا يكون نكرة حتى يقرب بشيء من وجوه التقريب .

فجوابه أنه يقول : إن «رب» ومجرورها في التحقيق جواب لسائل كما تقدم ، وقد أصلتم أن النكرة إذا كانت جواباً لسائل / يجوز أن يبتدأ بها ، فتدبر هذا القول تجده قريباً من الأصول .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السادسة - وهي في معرفة «ما» إذا اتصلت بـ «رب» - فاعلم أن «ما» إذا اتصلت بها يجوز فيها شيان :

(١) قال ابن السراج في الأصول : ٤١٨/١ : « وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء أن بعض العرب يقول : رب رجل ظريف ، فيرفع ظريفاً ، يجعله خبراً لـ (رب) ، ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً ، وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه » يريد تشبيهه رب بكم . أقول : وعلى هذا يعد هذا الرأي للمتقدمين ، لا كما ذكر المصنف أنه اعتقاد لبعض المتأخرين ، ولعل بعض المتأخرين قد نقله . وذكر المرادي في الجنى الداني : ٤٣٩ أنه مذهب الكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، ووافقهم ابن الطراوة .

أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ ، فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ نَكْرَةً جُعِلَتْ « مَا » صِلَةً
 لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَلَمْ تَكْفَ « رَبِّ » عَنِ الْعَمَلِ كَمَا اتَّصَلَتْ بِشَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ
 الْجَرِّ ، وَلَمْ تَكْفَ عَنْ الْعَمَلِ ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ
 لَهُمْ » وَقَوْلِهِ ^(٢) : « فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ » وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : « مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا »
 فَتَقُولُ حِينَئِذٍ : رَبِّ مَا رَجُلٌ عِنْدَكَ ، وَرَبِّ مَا ثَوْبٌ قَدْ لَبَسْتُ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُكْتَبَ
 « رَبِّ » ههنا منفصلةً مِنْ « مَا » .

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَعْرُوفٌ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَبِّمَا
 زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَرَبِّمَا أَخُوكَ مُنْطَلِقٌ .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ « رَبِّ » فَعِلٌ ^(٤) كَانَ الْأَحْسَنُ / أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا فَتَقُولُ : رَبِّمَا قَامَ
 زَيْدٌ ، وَرَبِّمَا قَعَدَ أَخُوكَ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ .

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا فَعِلٌ لَفْظُهُ لَفْظُ الِاسْتِقْبَالِ فَبِهِ قَوْلَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٥) : « رَبِّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ
 كَانُوا مُسْلِمِينَ » قِيلَ ^(٦) : يَوْمٌ بِمَعْنَى وَدَّ ، وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : لِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ

(١) من سورة آل عمران : الآية رقم : ١٥٩ .

(٢) من سورة النساء : الآية رقم : ١٥٥ .

(٣) من سورة نوح : الآية رقم : ٢٥ .

(٤) في الأصل : « فعلاً » .

(٥) من سورة الحجر : الآية رقم : ٢ .

(٦) قال الفراء في معاني القرآن : ٨٢/٢ : « ... يقال : كيف دخلت رب على فعل لم يكن : لأن مودة

الذين كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إن القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً ، فإنه عيان

فجرى الكلام فيما لم يكن منه كمجره في الكائن ... » وخرجها ابن السراج في الأصول : ٤١٩/١

على إضمار « كان » . وينظر : تفسير ابن عطية : ٢٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٠٦/١

وشرح التسهيل لابن مالك : ١٨١/٣ ، والجنى الداني : ٤٥٧ .

الذي بعد « رَبَّ » ماضياً سواءً كان بعدها أو بعد مجرورها ؟ .

فالجواب : إنما وجب ذلك ؛ لأنه قد وقع الإجماعُ في أنَّ « رَبَّ » جوابٌ لسائلٍ سألَ عَنْ وقوعِ أمرٍ فيما مضى ، فَأَجَبَتْ بِماضٍ على نحوِ مَنْ سَأَلَهُ ، تلخيصُ ذلك أنه إذا قال السائل : ما لقيتَ مِنْ رَجُلٍ أَمْسٍ ؟ فيقول المجيبُ : رَبَّ رَجُلٍ قَدْ لَقِيتُ ، يريد : أَمْسٍ .

فبهذا يثبتُ أنَّ الفعلَ الذي بعد « رَبَّ » يجبُ أَنْ يكونَ ماضياً سواءً كانت عاملةً وغيرَ عاملةٍ ؛ لأنها لا تخرجُ عَنْ معناها ملغاةً ومعملةً .

فإن قيل : إنَّ « وَدَّ » وإنَّ كانَ ماضياً ففيه معنى الاستقبالِ ؛ لأنَّ فيه ضرباً مِنَ التمنيِّ مِنْ حيثُ إنَّ هذا الأمرَ إنما يَقَعُ بعدَ القيامةِ .

فالجوابُ : أنَّ هذا دلالةٌ على صِدْقِ الخبرِ بالوعيدِ ، فكأنه قد كان ، مثال هذا قوله تعالى^(١) : ﴿ وَلَوْ تَرَى / إِذْ فَرَغُوا فَلَاقُوا ﴾ ففرغوا ماضٍ بلا خلافٍ ، ولكنه لِيَصْدُقَ الوَعْدُ كأنه قد كان ، فأخبر به على ما يَقَعُ كَأَن قَدْ وَقَعَ ، وهذا مِنْ أَعْجَبِ شَيْءٍ فِي فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

والقول الثاني من دخولِ « رَبَّ » على ما لفظه لفظُ المستقبلِ هو أنَّ منهم مَنْ يقول : إنها داخلةٌ على ماضٍ محذوفٍ في نيةِ الموجودِ ، وذلك الماضي هو « كان » ، فإذا قلت : ربما يقومُ زيدٌ ، فالتقديرُ : ربما كان يقومُ زيدٌ ، ذكر مثل هذا ابنُ السَّراجِ^(٢) . والذي أَحْسَبُ أنَّ هذا وإنَّ صَحَّ فَإِنَّ « تقومُ » بمعنى الماضي لا محالةً لزوماً للأصلِ . ولا بُدَّ مِنْ معرفةِ هذه الألفاظِ وتفسيرِها ، وهو أنَّ « رَبَّ » بمعنى التقليلِ على ما تقدمَ ، جوابٌ لسائلٍ .

(١) من سورة سبأ : الآية رقم : ٥١ . وينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١٨١/٣ .

(٢) الأصول : ٤١٩/١ ، ونقله الرضي في شرح الكافية : ٣٣٣/٢ عن الربيعي .

وأما «ما» فالأحسنُ فيها أن تكونَ عبارةً عن ظَرْفٍ مَنكَّرٍ ، والفعلُ وما بعدهُ بمنزلةِ الصفةِ لذلك الظرفِ ، ولا بُدَّ من عائدٍ إلى الظرفِ ، والعائدُ محذوفٌ يدلُّ عليه المعنى ، فإذا قلتَ : ربما قامَ ، أو يقومُ ، أو ربما زيدٌ يقومُ ، فالتقديرُ : / رَبَّ وَقْتٍ قَامَ فيه زيدٌ ، هذا جوابٌ مُطابِقٌ للسؤالِ ، كأنه قالَ : ما قامَ زيدٌ في وقتٍ ؟ قلتَ : ربما قامَ زيدٌ ، على معنى : رَبَّ وَقْتٍ .

فَصَحَّ بهذا أن كلَّ ما أتى بعدَ «رَبَّ» مِنْ مستقبِلٍ فهو بمعنى الماضي ، وأنَّ الأحسنَ في «ما» أن تُقَدَّرَ بالاسمِ لتنفِي معنى «رَبَّ» وهو التقليلُ ؛ وَلِئَلَّا يَبْطُلَ عَمَلُهَا كما لا يَبْطُلُ عَمَلُ حروفِ الجرِّ ، ولا بُدَّ مِنْ تقديرٍ فِعْلٍ تتعلقُ به «رَبَّ» ، ويعملُ فيها .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السابعة - وهي في معرفة ما يجوزُ في «رَبَّ» مِنَ اللُّغَاتِ - فاعلمُ أنه يجوزُ فيها خَمْسُ لغاتٍ : التشديدُ ، والتخفيفُ ، وإلحاقُ تاءِ التانيثِ بها ، واتصالُها بـ «ما» ، ووقوعُها على المضمرِ المجهولِ ، ووجهٌ سادسٌ عندَ الكوفيين^(١) ، وهو وقوعُها على المضمرِ النائبِ منابَ النكرةِ إذا حذفتِ النكرةُ ، ونابَ منابَها .

مثالُ التشديدِ : رَبُّ رَجُلٍ ، ومثالُ التخفيفِ : رَبُّ رَجُلٍ - بغيرِ تشديدٍ - فإذا خَفَّفْتَ فالأحسنُ أن تَفْتَحَ الباءَ إشعاراً بالتشديدِ ؛ لأنه الأصلُ في «رَبَّ» ، ويجوزُ التسكينُ على أصلِ البناءِ في المركَّبِ مِنْ حرفين . ومثالُ إلحاقِ تاءِ التانيثِ : رَبَّتْ امرأةٌ قَدْ لَقِيتُ ، والأحسنُ إذا دَخَلَتْ تاءُ التانيثِ على «رَبَّ» / أن يكونَ مجرورها مؤنثاً ، ١٥٠ أ

(١) الأصول : ٤٢٢/١ .

* نقل ابن هشام عن أبي الهيثم : ١٨٤ من عشرة لغة في «رَبَّ» .

ومنهم مَنْ يوجبُ ذلك^(١) ويقول : إنَّ التَّأْنِيثَ أَصْلُهُ لِلْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ «رُبَّ» لَا لـ «رُبَّ» لأنها حرفٌ ، والحروفُ لَا تتصلُّ بها علامةُ التَّأْنِيثِ ، وإنما جازَ دخولُ التَّأْنِيثِ على «رُبَّ» ؛ لأنَّ فيها معنى الاسمِ الَّذِي بَعْدَهَا ، وهو التَّخْفِيفُ ، فكأنَّ التَّأْنِيثَ لَهُ فِي التَّحْقِيقِ ، وهذا قَدْ ذَكَرُوهُ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، بَلْ يَحْسَنُ ، وَيَجُوزُ خِلَافُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ^(٢) : ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ﴾ ، فَأَدْخَلَ التَّاءَ عَلَى «لَاتٍ» ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ عَلَى «حِينَ» ، وَحِينَ مُذَكَّرٌ وَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْوَجْهِينِ قَلِيلاً .

وَأَمَّا مِثَالُ اتِّصَالِ «مَا» بِـ «رُبَّ» فَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَلَيْهِ . وَأَمَّا مِثَالُ وَقُوعِ «رُبَّ» عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْهُولِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيتُ^(٣) ، وَرَبُّهُ امْرَأَةٌ عِنْدِي ، وَرَبُّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُ . وَرَبُّهُ رَجُلَيْنِ ضَرَبْتُهُمَا ، يَسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا مَذْكَرًا ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهُ مُفْرَدًا أَوْ مثنًى أَوْ مَجْمُوعًا أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَالَّذِي يَنْتَصِبُ بَعْدَهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لَهُ ، وَتَمْيِيزٌ بَيْنَهُ ، وَهُوَ لَفْظٌ مُضْمَرٌ مَجْهُولٌ / عِبَارَةٌ عَنْ نَكْرَةٍ مُقَلَّلَةٍ ، وَلَيْسَ بِضَمِيرِ شَأْنٍ وَلَا قِصَّةٍ ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ لَا يَفْسُرُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ ، وَإِنَّمَا هَذَا الْمُضْمَرُ وَقَعَ مَوْقِعَ شَيْءٍ مَنَكَّرٍ ، وَكَانَ أَصْلُ «رُبَّ» أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الَّذِي بَعْدَ الْمُضْمَرِ وَتَجَرَّهُ ، فَلَمَّا اتَّصَلَ بِهَا الْمُضْمَرُ امْتَنَعَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ وَلَمَّا^(٤) امْتَنَعَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ امْتَنَعَ جَرُّهُ ، وَلَمَّا امْتَنَعَ جَرُّهُ نُصِبَ عَلَى جِهَةِ التَّفْسِيرِ ، كَمَا نَصَبُوا النُّكْرَةَ بَعْدَ «نَعَمْ» لَمَّا كَانَتْ لَا تَرْفَعُ إِلَّا الْمَعْرُوفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلْجِنْسِ إِذَا وَلَّيَهَا ، فَلَمَّا حُذِفَ وَوَلَّيْتُهَا هَذِهِ النُّكْرَةُ ، نُصِبَتْ عَلَى جِهَةِ التَّفْسِيرِ وَالتَّبْيِينِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَحْذُوفُ فِي التَّحْقِيقِ فِي قَوْلِكَ : نَعَمْ رَجُلًا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : نَعَمْ

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ١٨٤/٣ : « وَحَكَى عَنِ الْكُوفِيِّينَ : رُبُّهُمَا رَجُلَيْنِ ، وَرُبُّهُمَا رَجُلًا ،

وَرُبُّهُمَا امْرَأَةٌ » .

(٢) مِنْ سُورَةِ ص : الْآيَةُ رَقْمُ : ٣ .

(٣) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٠٤/١ . فَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْإِسْمَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ وَلَيْسَ بِإِسْمَةٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « لَمْ » .

الرجلُ ، فَحُذِفَ الرَّجُلُ / ونابت النكرة منابه فنصبت ، وهو حَذَفٌ بمنزلة الإضمار ، ١٥١ أ
وكما نصبوا التمييز بعد قولهم : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا ، لما كان زيدٌ فاعلاً في اللفظِ وشَحْمٌ
هو الفاعلُ في المعنى وقد ولي الفعل - نصبوا شحماً ، وخَرَجُوهُ ^(١) مَخْرَجَ التفسيرِ
والتبيين ولم يَرَفَعُوهُ ؛ لئلاً يكون ^(٢) للفعلِ فاعلان على غير جهة الاشتراك .

وأما الوجه السادس الذي يستعمله ^(٣) الكوفيون ^(٤) فهو أنهم يقولون : إذا قال
لك قائلٌ : ما لقيتَ مِنْ رجلٍ ؟ فتقول : رَبَّهُمْ ، وَرَبُّهُمَا لِلثَّانِي ، وَرَبُّهُنَّ لِلْجَمَاعَةِ ^(٥)
المؤنث ، وَرَبٌّ هِيَ ، ويجعلون المضمر قائماً مقام الظاهر النكرة ، كأنهم يريدون : رَبُّ
رجالٍ ، وَرَبٌّ نِسَاءٍ ، وَرَبٌّ امْرَأَةٍ ، وهذا لا يستقيم ؛ لأنَّ هذا المضمر قد صار كنايةً ،
وإذا صار كنايةً فقد تَعَرَّفَ ، وإذا تَعَرَّفَ لَمْ يَجْزُ أَنْ / تدخلَ عليه رَبٌّ بالإجماع . ١٥١ ب
ومن الكوفيين مَنْ لا يستعمل هذا الجنس إلا مفرداً على كلِّ حالٍ ليخرجَ عَنْ
كونه مكنياً ، وهو قريبٌ مِنَ الوجه الأول الجائز في « رَبُّهُ رَجُلًا » .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثامنة - وهي في معرفة ما حُمِلَ على « رَبٍّ » مِنْ
الحروفِ ، فقد حُمِلَ عليها حرفان وهما : الواوُ ، والفاءُ ، وَجَرَّأَ بمعناها ^(٦) ، وقيل : جَرَّأَ

(١) في الأصل : « وخرجوا » .

(٢) في الأصل : « يكن » .

(٣) في الأصل : « يستعمله » .

(٤) ينظر : الأصول : ٤٢٢/١ ، والجنى الداني : ٤٤٩ ، ومنهج السالك : ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) في الأصل : « للجماعة » .

(٦) قال ابن فضال المجاشعي في شرح عيون الإعراب : ١٩٩ : « إن أبا العباس المبرد كان يذهب إلى أن

الواو هي الجارة بنفسها . وذهب الجمهور من النحويين إلى أن «رب» بعدها مقدرة ، وهي الجارة .

وتنظروا المتن : ٤٧٣

بتضمنها ، وقيل : الجرُّ بها^(١) وهي محذوفةٌ ، وهما للعطفِ ، وقد دلَّ عليها .
والصحيحُ الأولُ ؛ لأنهما قدَّ تأتيا في أولِ الكلامِ حيثُ لا يقدَّرُ عطفٌ ، وأكثرُ
ما يوجدُ ذلك في الشعرِ ، والواو أكثرُ مِنَ الفاءِ ، قال الشاعرُ^(٢) في الواو :
وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
وقال امرؤ القيسِ^(٣) في الفاءِ :

(١) نقل أبو حيان في منهج السالك : ٢٦٠ أن مذهب ابن مالك أن رب مقدرة بعد الواو والفاء ويل ، وأن
عمل الجرِّ إنما هو لـ « رب » لا لهذه الحروف . ومذهب المبرد والكوفيين أن الجرَّ بالواو ، وتندر الجر
بـ « رب » محذوفة دون الواو والفاء ويل .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١١٨/٢ : « ... فالخفص في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير « رب »
لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يختص ، وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل ،
والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ، وما يدل على أن الواو للعطف والجر بـ « رب »
أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف ، نحو قوله :

فحور قد لهوت بهن عين ... (البيت) وقول الآخر :

* بل جوز تيهاء كظهر الحَجَفَت *

فكما أن الفاء ويل وإن كانتا بدلاً من رب حرفا عطف لا محالة ، فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رب
وإن لم يكن لها أثر في العمل ... »

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٦ ، وورد في الصفحة : ٨١ .

(٣) في ديوانه : ١٢ ، وروايته « مغيل » ، ويروى شطره الأول :

ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً

وهو من شواهد الكتاب : ١٦٣/٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٥٠/١ ، والتبصرة والتذكرة :

٦٢٦/٢ ، والصحاح : (غيل) وكشف المشكل : ٥٦٤/١ ، والتهذيب الوسيط : ٢٦٤ ، والمغني

١٨١ ، وشرح أبياته : ١٨٦/٣ ، وشرح الأشموني : ٢٢/٢ .

ومعني « محول » : أتى عليه حول من مولده (الصبي) ، وقيل صغير من غير أن يحد بحول .

اللسان (حول). وأما « المغيل » - بفتح الياء - فهو الولد الذي سقته أمه الغيل ، والغيل : لبن

المرأة المأتية ، ويقال للأم « مغيل » - بكسر الياء - . الصحاح (غيل) . ورواية الديوان : « ومَرَضِعاً »

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرَضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحَوِّلٍ

يريد : رب مثلك ، والله أعلم .

فهذا هو الحديث في «رَبِّ» وأحكامها ، وقد اتَّسَعَ الكلامُ فيها ؛ لأنها كانت مُسْتَبْهَمَةً في سائرِ الكُتُبِ ، فأُحْبِيتُ بَيَانَهَا في كتابي هذا مستعيناً بالله سبحانه .

ولم يَبْقَ من معرفة معاني حروفِ الجرِّ إلا «حَاشَا» و «خَلَا» و «عَدَا» على

مذهبٍ مَنْ يَعُدُّهَا حَرْفًا^(١) ، و «مَذْ» و «مُنْذُ» وحروفُ / الْقَسَمِ ، وقد تقدّم الحديثُ في

«حاشا» و «خَلَا» و «عَدَا» في باب الاستثناء ، وذكرنا أنَّ معنَاهُنَّ الاستثناءُ ،

وسواءً جررتَ ما بعدهنَّ أو نصبتَه فلا يَخْرُجَنَّ عن معنى الاستثناءِ ، وأنهنَّ حروفٌ إنَّ

جررتَ في الأغلبِ ، وأفعالٌ^٢ إنَّ نَصَبْتَ على خِلَافٍ في «عَدَا» .

ونحنُ نذكرُ لـ «مَذْ» و «مُنْذُ» ، ولحروفِ الْقَسَمِ بابين ههنا إن شاء الله تعالى .

(١) ينظر : الصفحة : ٦٨ .

(باب معرفة مذ ومنذ)

والكلام فيه يقع في سبع مسائل : الأولى منها في معرفة ذاتيّتهما ، هل هما اسمان بكما لهما أو حرفان بكما لهما ، أو مركبتين من حرفٍ واسمٍ ؟ والثانية : في معرفة تعليل بنائهما ، والثالثة : في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهما ، والرابعة : في معرفة اختصاصهما بما يدخلان عليه من الأسماء ، والخامسة : في معرفة العطف بعدهما ، وما يجوز فيه وما يمتنع منه ، والسادسة : في معرفة الفرق بين المجرور والمرفوع بعدهما وبين المعرفة والنكرة في الرفع ، والسابعة : في معرفة الفرق بين «مذ» و «منذ» نفسيهما ، ومعرفة الفرق بينهما وبين «من» .

(فصل) : أما الحديث في المسألة الأولى ، فاعلم أنّ «مذ» / و «منذ» فيهما^(١) ١٥٢ ب
خلاف :

(١) في الأصل : « فيها » .

فمذهب البصريين^(١) ومن طابقتهم أنهما حرفان إن جَرَّتْ ما بعدهما ، واسمان إن رَفَعَتْهُ ، إلاَّ أنهم يختارون الاسمِيَّةَ لـ «مَذَّ» ويرفعون ما بعدها ، ويحتجُّون على ذلك بأنه لَقَدْ حُذِفَ منها النون ، وأصلها^(٢) عندهم «مُنْذُ» فحذفوها تخفيفًا ، بدليل أنها تظهر في تصغيرها فتقول : «مُنْذُ» ويقولون : ما حُذِفَ منه فهو أقرب إلى الاسمِيَّةِ ، ولا سبيل إلى الحذف في الحروف ؛ لكونها وسائط خفيفة لا تَفْتَقِرُ إلى التخفيف .

ومذهب الفراء^(٣) أن «مَذَّ» و «مُنْذُ» مركبان من حرفٍ واسمٍ في الأصل ، فالحرف «مِنْ» والاسم «ذُو» ، ويقول^(٤) : أصل «مَذَّ» ، «مُنْذُ» : «مِنْ ذُو» فَحُذِفَتْ الواو تخفيفًا ، وَبَقِيَ الذال مضمومةً في «مُنْذُ» وساكنةً في «مَذَّ» ، وَوَجَبَ تسكينُها عندهم / لشبهه بالحروف المركبة من حرفين ، نحو : «عَنْ» و «مِنْ» ، ويقول : ١٥٣ أ مابعدهما بمثابة الصلّة لهما .

وهذا قول لا دليل عليه ، ولا ملجئ إليه ؛ لأنه إذا قال : أصله : «مِنْ ذُو»

(١) ينظر : المقتضب : ٣٠/٣ ، ٣١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٨٤/١ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٣٨/١ ، والإنصاف : ٣٨٢/١ .

وجعل الزجاجي في الجمل : ١٣٩ ، ١٤٠ هذا الحكم خاصاً بـ « مذ » وجعل « منذ » خافضة لما بعدها على كل حال . وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ١١٠ « وجملة الأمر أن مذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما ؛ لأنهما إذا اتفعا ما بعدهما فقد أخبر عنهما وإذا انجرا ما بعدهما فقد جريا مجرى حروف الجر ؛ فلذلك حكم لها بالاسمية تارة ، وبالحرفية أخرى إلا أن الغالب على مذ الاسمية لأجل الحذف الذي لحقها ، وليست بمضاعفة ، والغالب على منذ الحرفية لتمامها » . وينظر : شرح المقدمة له : ٢٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢١٦/٢ ، والتهذيب الوسيط : ٢٧٢ .

(٢) في الأصل : « وأصلهم » .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ قال : « وهذا لا طريق لمعرفة إلا بروحي ... » وينظر : الإنصاف : ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/٨ .

(٤) في الأصل : « ويقولون » .

انتقص عليه مِنْ لفظه ، وَمِنْ معناه ، فانتقاص اللفظ من حيث إنه كان يَجِبُ أَنْ يقول : « مِنْ ذِي » فيحذف الياء ، ويبقى الكسرة تدلُّ عليها ؛ لأنَّ « مِنْ » تجرُّ « ذِي » لا محالة ، ولمْ يُعْلَمْ بأحدٍ قال : « مِنْذٍ » بالكسر .

وانتقاص المعنى هو أنَّ « ذُو » يجبُ أَنْ تضافَ إلى الأجناس ؛ لأنه بها تُقَدَّرُ بـ « صاحب » ، وهذا شيءٌ لا يجوزُ تقديره ههنا ، ولا يسوغُ ، وإنما الزمناه ذلك ؛ لأنَّ « ذُو » لا توجدُ في كلامِ العربِ إلاَّ التي بمعنى صاحبٍ * مضافةً إلى الأجناسِ ، أو التي بمعنى الناقصِ على لغةٍ طيِّئٍ ، وكِلَاهُمَا ممتنعٌ ههنا ، فيبطل هذا القول .

ومذهبُ بعضِ الكوفيين^(١) أنَّ « مَذَّ » و « مُنْذُ » مركبانِ مِنْ حرفٍ وظرفٍ ، فالحرفُ « مِنْ » والظرفُ / « إِذْ » ، فإذا قلتَ : مارأيتُهُ مَذَّ اليومَ ، فمعناه : مِنْ إِذِ اليومَ ، فَوَهَنُوا الهمزةَ فَبَقِيَتْ ساكنةً ، فالتقى ساكنان ، وهما : الهمزةُ والذالُ ، فحذفوا الهمزةَ ، ثم حركوا الذالَ لا لتقاءِ الساكنين ، وهما : النونُ والذالُ ، وَخَصَّوْهَا بالضمَّةِ لِحَقِّ التَّضَمِّنِ الْقَوِيِّ ، وقلبوا كسرةَ الميمِ ضَمَّةً لِلِاتِّبَاعِ ، وهذا أيضاً دَعْوَى تفتقرُ إلى دليلٍ ، ولا دليلَ فيها ، غيرَ أنَّ هذا القولَ أقربُ مِنَ الأولِ لو صَحَّ ، وإنما كان أقربَ لأنَّ الاسمين موضوعان للدلالةِ على الزمانِ ، و « إِذْ » مِنْ ظروفِ الزمانِ ولكنَّ القولَ بهذا لا يلزم ؛ لأنه لا يُلْجِئُ إليه مَلْجِئٌ ، والمعنى يستقيمُ مِنْ دونِ هذا التقديرِ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثانية - وهي في معرفة تعليل بنائهما - فاعلم

أنهما لا يخلوانِ مِنْ أَنْ يكونا حرفين أو اسمين ، فإن كانا حرفين فلا سؤالَ مِنْ حيثُ إنَّ أصلَ الحروفِ البناءُ ، فَمَذَّ : مبنيةٌ على الوقفِ لزوماً للأصلِ ، و « مُنْذُ » / مبنيةٌ على ١١٥٤ أ

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، والإنصاف : ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش :

٤٥/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٨/٢ .

الضَّمُّ لِحَقِّ الإِتِّبَاعِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكَادُ تَتَّبِعُ الضَّمَّ الضَّمُّ لِأَنَّهُ حَرَكَةٌ وَاحِدَةٌ اسْتِغْنَاءً بِمُخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَرَكَتَيْنِ الْمُتَوَالِيَتَيْنِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : سُدُّ الْبَابِ ، وَجَرُّ الْحَبْلِ ، وَمُدُّ الثَّوْبِ ، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ ، فَإِنْ فَصَّلَ بَيْنَ الْحَرَكَتَيْنِ حَرْفٌ سَاكِنٌ ، أَجَازُوا الْإِتِّبَاعَ ؛ لِأَنَّ السَّكُونَ لَيْسَ بِفَاصِلٍ قَوِيٍّ فَيَمْنَعُ الْإِتِّبَاعَ ، بِخِلَافِ الْفَاصِلِ الْمُتَحَرِّكِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَهُ الْإِتِّبَاعُ .

وإن كانا اسمين فقد اختلف في بنائهما ، فقال قوم^(١) : إنما بُنِيََا لِأَنَّهُمَا عِبَارَةٌ عَنْ ظَرْفٍ غَيْرٍ مُتَمَكِّنٍ فَبُنِيََا ، كَمَا بُنِيَ « إِذْ ، وَإِذَا ، وَلَدَنْ ، وَلَدَى » عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْبِنَاءَ لِشَبِّهِ الْحُرُوفِ .

وقال قوم^(٢) : إنما بُنِيََا ؛ لِأَنَّهُمَا لَزِمَا حَالَةً وَاحِدَةً ، وَهِيَ حَالَةُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمْ يَنْتَقِلَا عَنْهَا ، فَأَشْبَهَا مَا لَزِمَ حَالَةً وَاحِدَةً ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى غَيْرِهِ ، ذَكَرَ مِثْلَ هَذَا الشَّيْخُ طَاهِرُ ابْنِ أَحْمَدَ^(٣) ، وَهُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ / الْأَوَّلِ ، لِقَوْلِهِ : وَافْتَقَرَ إِلَى غَيْرِهِ .

١٥٤ ب

فَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَـ « مُذْ » مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّكُونِ ، كِبْنَاءٌ « مِنْ ، وَكَمْ » ، فَإِنْ التَّقَى سَاكِنَانِ^(٤) حَرَكَتَ^(٥) الذَّالَ .

وَمُنْذُ : بُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ كِبْنَاءٌ « نَحْنُ ، وَحَيْثُ ، وَقَبْلُ ، وَبَعْدُ » ، فَخَصَّتْ بِالضَّمِّ لِلْأَمْرَيْنِ ، إِمَّا لِلِإِتِّبَاعِ كَمَا تَقْدُمُ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُمَا تَضَمَّنَتْ تَضَمُّنًا قَوِيًّا ، فَأُعْطِيَتْ حَرَكَةً قَوِيَّةً ، وَالتَّضَمُّنُ الْقَوِيُّ هُوَ أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ فِي الْأَصْلِ « مِنْ » وَ « إِلَى » فِي

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، والإنصاف : ٣٩١/١ ، وشرح الرضي : ١١٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) في الأصل : « ساكنين » .

(٥) في الأصل : « حركت » .

الأغلب ؛ لأنك إذا قلت : ما رأيته منذ اليوم ، فالمعنى : من أول اليوم إلى آخره على حسب الخلاف ، وقيل^(١) : بُنِيَتْ على الضم لكونها غايةً ، كـ « قبل » و « بعد » ، والله أعلم .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الثالثة - وهي في معرفة إعراب الاسم الواقع بعدهما - فأنت مخيرٌ في إعرابه عند النحاة^(٢) ، إن شئت جرّرت ، واعتقدتَهُما حرفين كما تقدم ، وإن شئت رفعتَهُ ، واعتقدتَهُما اسمين ، إلا أنهم كالمجمعين على أن الجرَّ بـ « منذ » على الحال أحسن / والرفع بعد « مذ » مع الماضي أحسن ، وإن كان يجوز^{١١٥٥} الوجهان فيهما جميعاً عندهم ، والكلُّ مُجمِعٌ على أنه لا يقع بعدهما إلا اسمٌ من أسماء الزمان الماضي أو الحال دون المستقبل ، مثال ذلك في الجرّ أن تقول : ما رأيته منذ يومين ، وما رأيته مذ اليوم ، وتقول في الرفع : ما رأيته مذ يومان ، وما رأيته منذ اليوم ، فإن جرّرت قدرتَهُما بمعنى « في » وكانا متعلقين بالفعل الذي قبلَهُما ، وكان الكلامُ جملةً واحدةً كأنك تريد : ما رأيته في هذا اليوم ، وإن رفعت قدرتَهُما بمعنى « مدة » أو « بين » وكان الكلام جملتين ، الأخرى منهما^(٣) بمنزلة الجواب للسائل ؛ لأنك إذا قلت : ما رأيته : احتمل الكلام أن يقال لك : كم لك من رؤيته ؟ فتقول : مذ يومان ، ومذ عامان ، ولا موضع للجملة الثانية عند الأكثر ؛ لأنها في

(١) قال سيبويه في الكتاب : ٢٨٧/٣ : « وأما « منذ » فضُمّت لأنها للغاية ، ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم ، كما قالوا : ردُّ يا فتى . »

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة : ٢٨٤/١ ، والإنصاف : ٣٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٢/٨ ، ووصف المباني : ٣٨٥ ، والجنى الداني : ٥٠٠ ، والمغني : ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٣) في الأصل : « منها » .

حكم الجواب للجملة الأولى ، / والجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب ، والجواب ١٥٥ ب
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلسُّؤالِ ، إلا عند أبي سعيد^(١) فإنه يجيزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الجُمْلَةِ
الثانيةِ النَّصْبُ عَلَى الحالِ^(٢) ، ويقول : إذا قلت : ما رأيتُهُ مَذَّ يومان ، فكأنك تريد :
ما رأيتُهُ متقدماً ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ قولَهُ ، « متقدماً » من صفةِ الرَّائي ، والتَّقدمُ
للرؤية في الأصلِ ، وصفةُ الشَّخصِ لا تَقَعُ مَوْضِعَ صفةِ الحَدَثِ على ما جَرَتْ عليه
الأصولُ ، فإذا عرفتَ ذلك وهو أَنَّكَ مَخَيَّرٌ في الجرِّ والرفعِ ، ففي المرفوعِ بعدهما
خِلَافٌ ، هل هو مبتدأ أو خبرٌ مبتدأ ؟

قال قوم^(٣) : إنه مبتدأ وخبرُهُ مقدَّمٌ عليه ، ويحتجون على ذلك بأنَّ مَذَّ وَمُنْذُ ، بمنزلةِ
الظرفين الذين هما غيرُ متمكنين ، والذي بعدهما ظرفٌ قد تمكَّنَ ، وأُعْرِبَ ، وفي
الأصلِ أَنَّ الظرفَ المتمكَّنَ المُعْرَبَ أولى بالابتداءِ مِنْ غيرِ المتمكَّنِ ؛ لأنه قد صارَ في
حَيِّزٍ / الأسماءِ الذواتِ المتمكِّنةِ ، وصاحبُ هذا القولُ يُقَدِّرُ « مَذَّ » و« مُنْذُ » بِـ « بَيْنَ » ،
فإذا قال : ما رأيتُهُ مَذَّ يومان ، وَمُنْذُ اليومَ ، فالتقديرُ عندهُ : بيني وبين رُؤيتِهِ
يومان .

(١) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي ، سكن بغداد ، وولي القضاء
بها ، كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، أثنى عليه وعلى علمه كثير من العلماء توفي سنة
٣٦٨ هـ . رحمه الله تعالى . ومن أشهر تصانيفه شرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين ،
وضرورة الشعر . أخباره في : طبقات النحويين واللغويين : ١١٩ ، وإنباه الرواة : ٣٤٨/١ ، والبلغة
في تراجم أئمة النحو واللغة : ٨٦ ، وبغية الوعاة : ٥٠٧/١ .

(٢) لم أجده في شرحه للكتاب ، وهو في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح الرضي : ١٢٢/٢ .

(٣) هو رأي الزجاجي كما في شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٦٠/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٦/٨ ، ونسب في الجنى الداني : ٥٠٢ إلى الأخفش والزجاج وطائفة
من البصريين ، ونسب في المغني : ٤٤٢ ، إلى الأخفش والزجاج والزجاجي . ورده ابن بابشاذ .

وقال قوم^(١) : إِنَّ المرفوعَ بَعْدَهُما هو الخبرُ وهما في محلِّ المبتدأ ، ويحتجون على ذلك بأنهما قد حَلَّا محلَّ المبتدأ ، وأنهما يقدران بالمدة والأمد ، فإذا قال : ما رأيته مُذَّ يومان ، فالتقديرُ عنده : مُدَّة ما بيني وبين رؤيته ، أو أمدُ ذلك يومان .

وقومٌ مِنَ الكوفيين يجعلون المرفوعَ بَعْدَهُما فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ^(٢) ، فإذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، فالتقدير عندهم : ما رأيته مذ مضى يومان ، أو مُذْ ذَهَبَ يومان ، والأوَّلُ أقربُ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الرابعة - وهي في معرفة اختصاصهما / بما يدخلان عليه من الأسماء - فاعلم أن «مذ» و «مُنذ» لا يختصان مِنَ الأسماء إلا بظروف الزمان خاصةً دون الأشخاص ، وظروف المكان ، ثم ظروف الزمان على ثلاثة أَصْرَبٍ : ماضٍ ، ومستقبلٌ ، وحالٌ ، ولا سبيلَ لها إلى المستقبل ، فلا يَقَعُ بَعْدَهُما ، وَيَقَعُ بَعْدَهُما الماضي والحالُ كما تقدَّم ، ويجوزُ أن يكونَ ظرفُ الزمانِ ظاهراً أو مقدراً فيما تدلُّ عليه الأحداثُ ، أو معروفاً حيث يَحذفُ مِنَ الأشخاص ، وما يجري مجراها ،

(١) ذهب إلى ذلك المبرد وابن السراج والفارسي . ينظر : المقتضب : ٣ / ٣٠ ، والأصول : ١٣٧ / ٢ ، وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ق ١١١ : « فقال أصحابنا المحققون : إن ارتفاعه بكونه خبراً عن «مذ» ، وإن «مذ» هي المبتدأ . . . » وينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٦٠ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية : ١١٨ / ٢ إلى جمهور البصريين ، وينظر الجنى الداني : ٥٠١ ، ٥٠٢ ، والمغني : ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٥ / ٨ ، وشرح الرضي : ١١٨ / ٢ ، وهو رأي السهيلي وابن مالك كما في الجنى : ٥٠٢ ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢١٧ / ٢ : « . . . والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها ، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ، ومذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين . . . » .

فالظاهر في مثل قولك : ما رأيته مذ يومان ، والمقدر في مثل قولك : ما رأيته مذ قِيَامِ زَيْدٍ ، وأنت تريد : مذ زَمَنَ قِيَامِ زَيْدٍ ، والمحذوفُ المعروفُ مَعَ الأشخاصِ مثل قولك : ما رأيته مذ الحاجِّ ، تريد : زمن الحاج ؛ لأنه معروف ، وكذلك : ما رأيته مذ الصيف ، ومذ الشتاء ، إذا كنت تريد : الصيف الذي كنت فيه أو الشتاء ، فإن كنت تريد غير ذلك لم يَجْزُ .

فقد تبين لك بذلك أن «مَذَّ» ، «ومُنْذُ» لا يدخلان إلا على ظرفٍ أو على / ١١٥٧ أ
مَصْدَرٍ يتضمنُ الظرفَ ، ويدلُّ عليه ، أو على شخصٍ لِفِعْلِهِ وقتٌ معروفٌ .

(فصل) : وأما الحديث في المسألة الخامسة - وهي في معرفة العطف بعدهما - فاعلم أنه يجوزُ لك العطفُ بعدَ «مَذَّ و مُنْذُ» ، ولكن لا يخلو أن تَعَطَّفَ شيئاً هو مترتبٌ بعدَ الأولِ ، أو مخالفاً له ، فإن عطفت شيئاً مترتباً بعدَ الأولِ لم يَخْلُ الأولُ مِنْ أن يكونَ مرفوعاً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً جازَ لك في العطفِ الرفعُ والنصبُ ، الرفعُ على اللفظِ والنصبُ على تقديرِ فعلٍ عندَ البصريين^(١) ، وعلى موضعِ «مَذَّ» عندَ الكوفيين ، مثالُ الرفعِ أن تقولَ : ما رأيته مذ يومان وليلتان ، ومثالُ النصبِ أن تقولَ : ما رأيته مذ يومان وليلتين ، عندَ البصريين وَمَنْ طابَقَهُمْ ، كأنك تريد : وما رأيته ليلتين ، وتقديره عندَ الكوفيين : ما رأيته زمن يومين وليلتين ، كأنهم يريدون : وزَمَنَ ليلتين . وإن كان الأولُ المعطوفُ عليه مجروراً جازَ الجرُّ على لفظِهِ ، والنصبُ على الوجهين / . هذا إن كان المعطوفُ مترتباً ، فإن كان غيرَ مُتَرَتِّبٍ على معنى أنَّ المعطوفَ في الوجودِ قبلَ المعطوفِ عليه ، لم يَكُنْ إلا النصبُ ، تقول : ما رأيته مذ

(١) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : ق ١١٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٢٣ ، ١٢٢/٢ .

اليومَ ويومًا قبله ، بنصب « يومًا » بتقدير فعلٍ محذوفٍ ، كأنك تريد : ما رأيته مذ اليومَ ، وما رأيته يومًا قبله .

والكوفيون ينصبونه على ما تقدم من موضع « مذ » في المسائل كلها .

وإنْ أَدْخَلْتَ « مَذَّ » على فِعْلٍ فَاَنْصَبْ على كُلِّ حَالٍ ، تقول : ما رأيته مَذَّ قَامَ زَيْدٌ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ولا يجوزُ الرُّفْعُ ههنا .

ومنهم مَنْ يَجِيزُ الجَرَّ عطفًا على المَصْدَرِ المَقْدَرِ في الفِعْلِ ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ : ما رأيته مَذَّ قِيَامَ زَيْدٍ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وهو ضَعِيفٌ ؛ لأنَّ المَصْدَرَ إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ « مَذَّ » جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا ، فليس العطفُ على المَجْرُورِ أَوْلَى مِنَ العطفِ على / المَرْفُوعِ ، فيتعارضان ، فيبطل العطفُ على أَحَدِهِمَا وَإِذَا بَطَلَ العطفُ على أَحَدِهِمَا رُجِعَ إِلَى الْأَصْلِ ، وَأَصْلُ كُلِّ ظَرْفٍ النِّصْبُ ؛ لأنه مفعولٌ فيه .

ويجوزُ أَنْ يَلْحَقَ العطفُ البَدَلَ بَعْدَ الاسمِ الَّذِي بَعْدَ « مَذَّ » ، و« مَنذُ » ، فتقول : ما رأيته مَذَّ أَيَّامَ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ السَّبْتِ ، فيكون البَدَلُ شرطَ التَّرتِيبِ ، فَإِنْ لَمْ تَرْتَبْ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَ إِلَّا النِّصْبُ على الْأَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ ، تقول : ما رأيته مَذَّ أَيَّامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، تنصبُ على تَقْدِيرِ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ كَمَا تَقْدُمُ .

ويجوزُ أَنْ تَدْخُلَ « مَذَّ » و« مَنذُ » على الجُمْلَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ مَعْرُوفٍ ، وفيه تقول : ما رأيته مَذَّ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، إِذَا عَرَفْتَ أَوَّلَ زَمَنِ إِمْرَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ لَمْ يَجْزُ .

(فصل) : وأما الحديث في / المسألة السادسة - وهي في معرفة الفرق بين المجرور والمرفوع ، والمعرفة والنكرة - فاعلم أن الفرق بينهما من حيث إنه يثبت مع الجرّ وجوه

لا تثبت مع الرفع ، منها : أنك إذا جررت ما بعد «مذ» و«منذ» فقلت : ما رأيت زيدا مذ اليوم ، ومنذ اليوم ، فإنك تريد أن الرؤية لم تقع في جزء من هذا اليوم ، إلا أن يكون الكلام موجبا .

ومنها أن الغرض بـ «مذ» و«منذ» ابتداء الرؤية ، وأول وقوعها من دون الانتهاء .

ومنها أن الكلام جملة واحدة .

ومنها أن «مذ» و«منذ» حرفان متعلقان بالفعل يقدران بـ «في» .

ومنها أن الكلام جواب سؤال عن أول الرؤية / وابتداء غايتها ؛ لأنه يحسن إذا ١٥٩ أ قلت : ما رأيت زيدا ، أن يقال : متى أول ذلك ؟ فتقول : مذ يوم الجمعة ، أي : ما رأيته في يوم الجمعة ، تريد : في جملة ، ولا في جزء منه ، وهذا إنما يجب مع النفي فقط ، فإن كان الكلام الأول موجبا جاز أن تقع الرؤية في جزء من ذلك اليوم - أعني مع الجر - ، بخلاف النفي ، فتقول : رأيت زيدا مذ يوم الجمعة ، أي : في يوم الجمعة ، وكانت «مذ» بمعنى «في» ؛ لأنك توجب أن الرؤية وقعت في يوم الجمعة .

فإذا رفعت لم يخل المرفوع أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة فحكمه حكم المجرور ، إلا في كونه جملة ، وإن كان نكرة ثبتت وجوه لم تكن مع الجر في حالة كونه منفيا

منها : أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، ومذ يوم ماض ، فإنه يجوز / أن تقع ١٥٩ ب الرؤية في جزء من ذلك اليوم .

ومنها : أن الكلام جملتان كما تقدم ، جملة من فعل وفاعل ، وهو : ما رأيته ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وهو «مذ» وما بعده .

ومنها : أن الكلامَ جوابٌ للسؤالِ عن مُدَّةِ انقطاعِ الرؤيةِ ، وغايتها : لأنه يحسنُ إذا قلت : ما رأيتهُ ، أن يُقالَ : كمَّ لك من رؤيته ؟ فتخبرُ بالوقتِ ، وهو وقتٌ محدودٌ منتظمٌ بالابتداءِ والانتهاهِ بخلافِ المجرورِ والمعرفةِ .

ومن جملة ما يُفَرَّقُ به بين المرفوعِ والمجرورِ أنك مع المرفوعِ تريدُ الابتداءَ والانتهاهُ والزمانَ الماضي في الأغلبِ ، فتقول : ما رأيته مَدُّ يومان ، ويحسنُ ههنا تقديرُ «مَنْ» و «إلى» ، كأنك تريد : ما رأيته مِنْ أولِ هذه المدةِ الماضيةِ إلى آخرها ، وقد مَضَتْ ؛ لأنك تخبرُ في الحالِ بانقطاعِ الرؤيةِ فيما مضى ، وإذا جَرَرْتَ فإنك تريدُ الابتداءَ ، وزمانَ الحالِ في الأغلبِ دونَ الانتهاهِ ، فتقول : ما رأيته مَدُّ اليومِ ، ويحسنُ ههنا تقديرُ «في» ، وقلنا : في الأغلبِ ؛ احترازاً مِنْ الجرِّ في الماضي فإنه يجوزُ لحقَّ المشابهةِ بين «مَدُّ» و«مُنْذُ» على ما تقدم .

فهذا هو الفرقُ بين المرفوعِ والمجرورِ بعدَ «مَدُّ» و«مُنْذُ» ، وقد دَخَلَ في ضِمْنِهِ الفرقُ بين المعرفةِ والنكرةِ ، مِنْ حيثُ إنَّ المعرفةَ المرفوعةَ تدخلُ في شيءٍ مِنْ أحكامِ المجرورِ وقد تقدم تبينه .

(فصل) : وأما [الحديث] ^(١) في المسألة السابعة - وهي في معرفةِ الفرقِ بين «مَدُّ» و «مُنْذُ» نفسيهما ، ومعرفةِ الفرقِ بينهما وبين «مَنْ» -
أما الفرقُ بين «مَدُّ» و«مُنْذُ» نفسيهما فهلهنا خلافتُ : منهم مَنْ يقول : إنَّ بينهما فرقاً ^(٢) ، ومنهم من يقول : لا فرقَ بينهما ^(٣) .

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) هو مذهب الجمهور .

(٣) قال الصيمري في التبصرة والتذكرة : ٢٨٤/١ : « وأما «مَدُّ» و «مُنْذُ» فهما بمعنى واحد .

فَمَنْ يَقُولُ بِالْفَرْقِ يَقُولُ : إِنَّ «مَذَّ» تَخَالَفَ «مُنْذُ» مِنْ وَجْهِه :
منها : أَنَّ «مَذَّ» حُذِفَ مِنْهَا النُّونُ ، فَلَوْ لَا الْفَرْقُ لَمَا جَازَ أَنْ يُحَذَفَ مِنْهَا دُونَ
أَخْتِهَا .

ومنها : أَنَّ «مَذَّ» تَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي فِي الْأَغْلَبِ ، وَ «مُنْذُ» تَدُلُّ عَلَى الْحَالِ / فِي ١٦٠ ب
الْأَغْلَبِ .

ومنها : أَنَّ مَا بَعْدَ [مَذَّ] ^(١) مَرْفُوعٌ فِي الْأَحْسَنِ وَالْأَغْلَبِ ، وَمَا بَعْدَ «مُنْذُ» مَجْرُورٌ
كَذَلِكَ ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ قَدْ ذَكَرُوهُ ^(٢) ، قَالُوا : إِنَّمَا جُرَّ مَا بَعْدَ «مُنْذُ» ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ
شَيْءٌ فَكَانَتْ إِلَى الْحَرْفِيَةِ أَقْرَبَ ، وَرَفَعُوا مَا بَعْدَ «مَذَّ» ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهَا النُّونُ
فَكَانَتْ إِلَى الْأَسْمِيَةِ أَقْرَبَ ، وَيُرِيدُونَ بِالْأَسْمِيَةِ كَوْنَ مَا بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتَدَأِ ، وَهِيَ
الْخَبَرُ ، وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ .

وفائدةُ هذا الكلامِ هي أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا حَذَفُوا نُونِ «مَذَّ» لِفَائِدَةٍ فِيهَا غَيْرُ مَا
فِي «مُنْذُ» وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ يَخْتَصُّ بِحُكْمٍ دُونَ حُكْمِ الثَّانِي ، وَلَيْسَ
ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا لِأَجْلِ حَذْفِ النُّونِ .

وَمَنْ لَا يَقُولُ بِالْفَرْقِ يَقُولُ : إِنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا يَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِحُكْمٍ يَخَالَفُ
حُكْمَ الثَّانِي ، بَلْ يَقَعُ بَعْدَهُمَا الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ وَالْمَعْرِفَةُ / وَالنُّكْرَةُ ، وَالْمَاضِي ، وَالْحَالُ . ١٦١ أ
وَالْمَذْهَبُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ أَنَّ يُقَالُ : إِنَّهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ يَجُوزُ
اسْتِعْمَالُ أَحَدِهِمَا فِي مُحَلِّ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحْسُنُ فِيهِ شَيْءٌ ، وَلَا يَحْسُنُ
فِي صَاحِبِهِ ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ تَسْتَوِي وَيَجُوزُ أَنْ يُغْلَبَ أَحَدُهَا عَلَى الثَّانِي

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤٦/٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ١١٧/٢ ، والجنى الداني :

استحساناً لا وجوباً . والدليل على صِحَّةِ هذا قولهم : «لَدُ» ، و«لَدُنْ» ، وهو أنهما موضوعان لحكم واحدٍ وقد حُذِفَتْ نونُ أحدهما ، فلم يكن للحذف تأثيرٌ .

هذا هو الفرق بين «مُذَّ» و«مُنْذُ» نفسيهما . وأما الفرق بينهما وبين «مِنْ» ، فاعلم أنَّ الفرقَ بينهما وبين «مِنْ» من حيث إنَّ «مِنْ» لا ابتداءً غاية المكان ، و«مُذَّ» و«مُنْذُ» لا ابتداءً غاية الزمان ، فالفائدة أنه لا يجوز أن يحلَّ أحدهما محلَّ الثاني عند البصريين^(١) خاصةً ، فلا تقول : ما رأيته من يومين ، كما لا تقول : ما رأيته مُنْذُ وَسْطِ / داري ، فأما قوله تعالى^(٢) : ﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ ، وقول الشاعر^(٣) :

لَمِنَ الدِّبَارِ بِقُنَّةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فإنهم - أعني أهل البصرة - يتأولون ذلك ، ويدخلون «مِنْ» على مضافٍ محذوفٍ ، ويقولون : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ ، وَمِنْ مُضِيِّ حِجَجٍ ، أَوْ مِنْ مَرِّ حِجَجٍ ، ويدخلون «مِنْ» على المصدَّر ، وفيه ما فيه مِنْ حيثُ إنَّ المصدَّرَ يتضمنُ الزمانَ .

(١) ينظر : الجمل : ١٣٩ ، وشرحه لابن بابشاذ : ق ١١٠ ، والإتصاف : ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل : ١١٠/٨ ، وذكر ابن يعيش أن المبرد وابن درستويه يجيزان استخدام من للزمان مثل «مذ» و«منذ» .

(٢) من سورة التوبة : الآية رقم : ١٠٨ .

(٣) هو زهير في ديوانه : ٨٦ ، والجمل : ١٣٩ ، والأزهية : ٢٩٣ ، وشرح عيون الإعراب : ٢٠٤ ، والإتصاف : ٣٧١/١ ، وشرح المفصل : ١١/٨ ، ووصف المباني : ٣٨٦ ، واللسان (حجر) ، والمغني : ٤٤١ ، والخزانة : ٤٣٩/٩ ، ٤٤٠ . ومعنى «قنة» - بالضم - : أعلى الجبل . الصحاح (قنن) ، و«الحجر» - بكسر أوله - : اسم ديار ثمود ، بين المدينة والشام . ينظر : معجم ما استعجم : ٤٢٦/١ ، ومعجم البلدان : ٢٢١/٢ وأورده ياقوت بالكسر والضم .

وروى الأصفهاني قصة في الأغاني : ٩١/٦ تضمنت أن هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات نحلها حماد الراوية لزهير ، وينظر الخزانة : ٤٤٤/٩ .

ومن جملة أحكام «مذ» و«منذ» أنه لا يجوز أن يعملَ فيهما فعلٌ مستقبليٌّ ؛
لأنهما موضوعان للدلالة على الماضي والحال ، والعاملُ يَجِبُ أن يكون مطابقاً
للمعمولِ - أعني بذلك الأفعالَ والظروفَ - وإنما وَجَبَ ذلك فيها من حيثُ إنَّ الأفعالَ
صِيغٌ للأزمنةِ ، فكانَ كُلٌّ واحدٍ منهما متعلقٌ بالثاني لدلالتهِ عليه ، فامتنعَ
الاختلافُ ، فلا يجوزُ : سأراك مذ اليوم / ، ويجوزُ : أنا أراك مذ اليوم ، على معنى ١٦٤ أ
أن تجعلَ « أرى » بمعنى الماضي ، كأنك تريد : أنا رأيتك ، أو على معنى الحالِ ،
كأنك تريد : أنا في حالِ رؤيتك .

وكذلك لا يجوزُ أن يَقَعَ بعدهما فعلٌ مستقبليٌّ ، ولا ما يدلُّ على المستقبلِ ، فلا
تقول : ما رأيت زيدا مذ سيقوم ، ولا أنا أراه مذ غدٍ ، فإن قلت : أنا أراه مُذْ أمسِ
يتحدثُ مع فلانٍ ، أو : أنا أراه مذ اليوم يضحكُ في دارِهِ ، جازَ ؛ لأنَّ أرى بمعنى
الحالِ .

ومن جملة أحكام «مذ» و«منذ» أنَّ المرفوعَ بعدهما لا يكونُ إلا معرفةً ، أو
مقارباً للمعرفةِ ؛ لأنه في حكمِ المبتدأ ، وهو لا يُبْتَدَأُ إلا بمعرفةٍ وما قاربَ المعرفةَ ،
فعلى هذا إذا قلت : ما رأيتَه مذ يومٍ بالرفعِ ، لم يجزِ إلا على وجهٍ ، وهو أنك تنوي
أنَّ بينَكَ وبينَ رؤيتهِ اليومَ الذي أنت فيه ، ويُعرفُ ذلك منك بكثرةِ استعمالِهِ وأنه
المعهودُ ، كما يُعْهَدُ قولُهُم : « بعدَ غدٍ » ، وهم يريدون اليومَ الذي يلي غداً ، أو
« قبلَ أمسٍ » وهم يريدون : اليومَ الذي يلي أمسٍ / .

١٦٤ ب

(مسألة) : إذا قال القائل : ما رأيت مذ يوم الجمعة ، بالرفع ، فقد وقعت الرؤيةُ في
شيءٍ من اليومِ ، فكيف يُجْمَعُ بين النفي والإيجاب ؟ .
فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن نفي الرؤية عن البعض يستقيم الإخبارُ معها عن الكلِّ ، كما أن إيقاعَ الرؤية في البعض يستقيم الإخبارُ معها عن الكلِّ ، تلخيصُ ذلك أنك تقول : رأيت زيدا يوم الجمعة ، وأنت تريد أنك رأيته في جزءٍ منه ، كذلك : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، وأنت تريد في جزء منه .

والثاني : أن في الكلام حذفَ مضافٍ ، فإذا قلت : ما رأيته زيدا مذ يوم الجمعة ، فأنت تريد : مذ أول يوم الجمعة ، أو وسطه ، أو آخره ، وكذلك في الإيجاب .

(مسألة) : تقول : ما رأيته مذ اليوم ونصف النهار ، بنصب « نصف » بتقدير فعلٍ ، ولا يجوزُ أن تعطفَ على اليوم ؛ لأن اليومَ أنت فيه ، وقد أجملته ، فلو عطفت عليه « نصف النهار » لم يجز ؛ لأن النصفَ من اليوم ، فقد دخلَ في ضمِّه ، /
١٦٣ أ وليس اليوم من النصف ، فإن نصبتَه على معنى : ما رأيته مذ اليوم ، وما رأيته نصف النهارِ جازاً ؛ لأنَّ المعنى يُفهم ، فافهم ذلك .
ومن جملةِ أحكامِ « مذ » و« منذ » أنهما لا يدخلان على مضميرٍ بالاتفاق ، وقد تقدَّم .

تم الجزء الثاني ، ويتلوه في الثالث : باب

معرفة حروف القسم . والحمد لله وحده ،

وصلواته على محمد وعلى آله وسلامه . /

١٦٣ ب

الخانمة

« الخاتمة »

الحمد لله الذي يسر وأعان ، وأتم النعمة ، وأكمل الدين ، وسهل طريق العلم ،
وهدى إلى الصراط المستقيم ، وبعد :

فقد كان البحث في قسمين ، سبقهما مقدمة بينت فيها سبب اختيار الموضوع ، ثم
تمهيد عن الدراسات النحوية واللغوية في بلاد اليمن إلى عصر المؤلف ، واشتمل القسم
الأول على فصلين : كشف الأول منهما عن مؤلف الكتاب ، اسمه ونسبه ، ومولده ،
وشيوخه ، وتلاميذه ، ووفاته ، وآثاره العلمية .

وكشف الفصل الثاني عن الكتاب نفسه ، اسمه ، وأجزائه ، ونسبته إلى المؤلف ،
ومنهج المؤلف فيه ، ومصادره ، وشواهد ، وموقفه من اختلاف النحاة ، ومن المدرستين
البصرية والكوفية ، وبعض المآخذ على المصنف ، وما انفرد به .

وشمل القسم الثاني النص المحقق ، وهو الجزء الثاني من كتاب « المحيط
المجموع » .

وأهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي :

١- ابن يعيش الصنعاني ، عالم فذ من علماء اللغة العربية في القرن السابع الهجري ،
وهو نحوي مجتهد ، كشفت الدراسة عن فضله وعلمه ، وآثاره ، وهو لا يقل
فضلاً عن علماء هذا العصر المشهورين .

٢- وكتابه « المحيط » نموذج حي لازدهار الدراسات النحوية في اليمن في القرن
السابع ، وهو يؤكد الرابطة العلمية بين علماء الأمصار الإسلامية المختلفة ،
ويكشف عن جوانب غامضة لعالم أبلى بلاء حسناً في هذا الميدان ، كان من حقه

أن يذكر في مصاف نظائره من علماء عصره .

٣- وهذا الكتاب يُعَدُّ من كتب النحو المطولة ، فيه نضج أفكار المصنف ، وبسط

للقواعد النحوية ، وذكر مفصل محيط بأصول النحو وفروعه ، مما لا يستغني عنه

طالب علم . وهو كتاب مستقل اختصره مؤلفه في كتاب : « التهذيب الوسيط » .

٤- والكتاب شبيه بكتاب « كشف المشكل » للحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ) إلى حد

كبير ، إلا أن « المحيط » أكثر توسعاً واستقصاءً وتفصيلاً .

٥- ولعل هذا البحث يكون دافعاً للدارسين إلى الاهتمام بعلماء اليمن ، وخاصة عصر

المؤلف وما حوله ، من شيوخ وتلاميذ .

وإنني إذ أنهي عملي المتواضع - هذا - أضرع إلى الله بالدعاء أن يجعله خالصاً

لوجهه الكريم ، وينفعني به وجميع طلاب العلم ، وألهم بالشكر والذكر له - سبحانه -

الذي سهل لي سبل العلم ، وأعانني عليه ، وأسأله المزيد ، إنه جواد كريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين . صلى الله على نبينا محمد ، وعلى آله

وصحبه وسلم أجمعين .

الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣- فهرس الشعر .
- ٤- فهرس الرجز .
- ٥- فهرس الأمثال والأقوال المأثورة .
- ٦- فهرس الأمثلة والأساليب النحوية .
- ٧- فهرس الأعلام .
- ٨- فهرس المواضع والبلدان .
- ٩- فهرس القبائل والجماعات .
- ١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ١١- المصادر والمراجع .
- ١٢- فهرس الموضوعات .
- ١٣- المحتوى .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢	٢٨٣
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	٥	٢٩٩
سورة البقرة		
﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى ﴾	٢	١٢٧
﴿ يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيءِ إِذَانِهِمْ ﴾		
﴿ مِّنَ الصَّوْءِ عِ قِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾	١٩	٢٦٦
﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا ﴾	٢٤	١٧٤
﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾	٤٠	١١
﴿ فَاتَّقُونِ ﴾	٤١	١١
﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبَّهُمْ ﴾	٤٦	١٨٧
﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٩١	١٢١، ١١٧
﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً ﴾		
﴿ مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾		
﴿ وَلَكِنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾	٩٥، ٩٤	١٧٤
﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾	١٠٢	٢٨٠
﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾	١٣٠	١٥٠
﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾	١٣٨	١٦٥
﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾	١٧١	١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	٩٢
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ، و﴿ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	٢١٤	٢١٦
﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهُ وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٢٦٢	٢٣٥

سورة آل عمران

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . . . قَاتِمًا بِالْقِسْطِ﴾	١٨	١٢٠
﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَصْرِينَ﴾	٩١ ، ٥٦	٢٦٨
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾	١٤٧	١٩
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٣٠٧

سورة النساء

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾	١	٢٠
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	٢	٢٧٢
﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾	٣	٢٢٧
﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	١٦١
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾	٤٣	١٢٨
﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	٥٣	٢٠٤
﴿يَلْبِثْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	٧٣	٢٣١
﴿كُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩ ، ١٦٦	٢٨٠
﴿أَوْجَاءُ وَكُم حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	٩٠	١٢٨
﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾	٩٧	٢٧٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	١٠٠	٢٧٥
﴿ قَبِيْمًا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾	١٥٥	٣٠٧، ٢٠٩
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾	١٥٧	٧٩
﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾	١٥٩	٩٠

سورة المائدة

﴿ يُولِيْتِي أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوَاءَ أَخِي ﴾	٣١	٢٣١، ١٢
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	٥١	١٩٧
﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾	٦٤	١٢٧
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ قراءة	٧١	١٨٥
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ بالرفع والنصب قراءة .	٧١	١٨٧، ١٨٦
﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾	٩٥	١٢٨
﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾	١٠٥	١٦٢
﴿ وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	١١٣	١٨٨، ١٨٢

سورة الأنعام

﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾	٥٢	٢٣١
﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾	٥٢	٢٤٤
﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾	"	"

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾	٥٢	٢٤٤
﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ ﴾	١١٠	٢١٢
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	١٤٤	١٩٧

سورة الأعراف

﴿ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾	٣٨	٢٧٣
﴿ فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾	٤٤	١٨٣
﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾	١٤٣	١٩٥

سورة الأنفال

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ ... ﴾	٥-١	٢٩٢
﴿ ... كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾		

سورة التوبة

﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾	١٧	١٣٠
﴿ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾	٨٩	٢٨٣
﴿ لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾	١٠٨	٣٢٦
﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾	١١٨	١٨٧

سورة يونس

﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾	٩٨	٨٢
---	----	----

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ كَفَىٰ بِاللّٰهِ شَهِيدًا ﴾	٢٩	٢٨٠
سورة هود		
﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾	٤٣	٨١
﴿ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْ أَقْلِعِي ﴾	٤٤	٢١
﴿ يَلْنُوْهُ أَهْبَطْ بِسَلْمٍ ﴾	٤٨	٢٠
﴿ يَوَيْلَتَى ءَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾	٧٢	١٢
﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾	٧٢	١١٨
﴿ يَلْلُوْطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ ﴾	٨١	٢٠
سورة يوسف		
﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلّٰهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٢٨٥
سورة الرعد		
﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾	٥	٩٤
﴿ يَحْفَظُوْنَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	١١	٢٦٧
﴿ كَفَىٰ بِاللّٰهِ شَهِيدًا ﴾	٤٣	٢٨٠
سورة إبراهيم		
﴿ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	٢٢	٢٨٩، ٢٨٣
سورة الحجر		
﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾	٢	٣٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾	٩٨	٢٨١
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَكُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	٣٠ ، ٣١	٧٩
﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . إِلَّا آءَالَ		
لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾	٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠	٨٦

سورة الإسراء

﴿ ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا ﴾	٣	١٩
﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	الإسراء ٧٦	٢٠٤
﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا ﴾ قراءة	"	"

سورة الكهف

﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥	١٣٩
﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا / تِسْعًا ﴾	٢٥	١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٤٧
﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾	٣٤	١٤٢
﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي ﴾	٩٥	١١١
﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾	١٠٣	١٤٧

سورة مريم

﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	٩٢
﴿ يَأْتِي لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ﴾	٤٤	١٤

سورة طه

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَبْنُومُ لَا تَأْخُذُ بِلَحِيَّتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾	٩٤	١٧
﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾	٦١	٢٣١
﴿ لِأَصْلَبِنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾	٧١	٢٧٤
﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى ﴾	٨٣	٩٣

سورة الأنبياء

﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾	٧٧	٢٦٣
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	٨٣
﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا ﴾	٨٩	٩
﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	٩٢	١١٨

سورة الحج

﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ اتِّقُوا رَبَّكُمْ ﴾	١	٢٠
﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾	٣٠	٢٦٣

سورة المؤمنون

﴿ هِيَئَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾	٣٦	٩٤
﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾	٥٢	١١٨

سورة النور

﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾	٤٣	٢٦٩
---	----	-----

سورة الفرقان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَسْتَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾	٥٩	٢٨٧
سورة الشعراء		
﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ ﴾	١٤	٢٩٠
﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾	١٨	٢٧٤
﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ ﴾	٧٣، ٧٢	٢٢٨
سورة النمل		
﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾	٨	١٨٢
سورة القصص		
﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾	٥٨	١٥٠
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	٥٠	١٩٧
سورة لقمان		
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾	٣٣	٢٠
سورة السجدة		
﴿ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾	٤	٢٦٨
سورة الأحزاب		
﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾	١٣	٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة سبأ		
﴿يَجْبِلْ أَوْيِّي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾	١٠	٢١
﴿يَجْبِلْ أَوْيِّي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾	١٠	٣٣
﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾	١٣	١٩
﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾	٢٨	١٣٢
﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا﴾	٣٥	١٤٧
﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فُزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾	٥١	٣٠٨
سورة فاطر		
﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	٣	٢٦٨
سورة يس		
﴿يَحْسِرَةُ عَلَى الْعِبَادِ﴾	٣٠	٥
﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا﴾	٤٤، ٤٣	٨١
﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٨٢	٢٣١
سورة الصافات		
﴿يَا بَرَّهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾	١٠٥، ١٠٤	٢٠
﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾	١٦٤	٩٠
سورة ص		
﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٣١٠
﴿تَسْعُ وَتَسْعُونَ نَعْجَةً﴾	٢٣	١٣٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً﴾	٢٦	٢٠
﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾	٧٣، ٧٤	٧٩
سورة الزمر		
﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	١٦	٩
﴿يَعْبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ قراءة	١٦	١٢
﴿يَحْشُرَتْنِي عَلَى مَا فَرَطْتُ﴾	٥٦	١٢
سورة غافر		
﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾	١٦	٢٨٣
﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾	١٨	٢٦٨
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٢٩٣
﴿هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾	٤٤	٢٦٨
سورة الزخرف		
﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ﴾	٥١	٢٧٥
﴿وَنَادَا يَمْسَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ قراءة	٧٧	٥١
﴿وَقِيلَ يَرْبِّ﴾	٨٨	٩
سورة الدخان		
﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾	٥، ٤	١٢٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾	٣٩	٢٧٩
سورة الأحقاف		
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾	١٠	١٩٧
﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾	١٢	١١٨
﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾	١٥	١٣٨
سورة الفتح		
﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾	١٦	٢٢٦
﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٢٨	٢٨٠
سورة الحجرات		
﴿ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ﴾	٢	٢٨٦
سورة الذاريات		
﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ؕ أَخْذِينَ مَاءً أَتْلُهُمْ رَبُّهُمْ ﴾	١٥	١٣٠
سورة النجم		
﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾	٣	٢٩٠
﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾	٣٩	١٨٣
سورة القمر		
﴿ فَهَلْ مِنْ مُّذَكِّرٍ ﴾ في ستة مواضع أولها	١٥	٢٦٨

سورة الواقعة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	٩٦ ، ٧٤	٢٨٢

سورة الحديد

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾	٢٣	٢١٢
﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾	٢٣	٢٠٩
﴿ لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾	٢٩	١٨٢ ، ١٨١

سورة الحشر

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾	٧	٢٠٩
﴿ وَلَتَنْظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾	١٨	٢٨٤

سورة الصف

﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾	١٤	٢٧٣
-----------------------------------	----	-----

سورة المنافقون

﴿ لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ ﴾	١٠	٢٣١
--	----	-----

سورة الطلاق

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾	١	٢٨٧
---	---	-----

سورة التحريم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ ﴾	٩	٢٠
---	---	----

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القلم		
﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ ﴾	٢.١	٢٨٢
﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾		
سورة الحاقة		
﴿ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾	٣٢	١٣٨
﴿ فَسَيَخِ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾	٥٢	٢٨٢
سورة المعارج		
﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِثْقَالُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾	٤	١٥٢
سورة نوح		
﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾	٤	٢٦٩
﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا ﴾	٢٥	٣٠٧، ٢٦٦
سورة الجن		
﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ لِّلِسْمِ ﴾	٩	٢٦٧
﴿ وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾	١٦	١٨٢
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾	١٩	١٩٤
﴿ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾	٢٠	٧
سورة المزمل		
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾	٢٠	١٨٢، ١٨١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة المدثر		
﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ .	٦	١٢٨
﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	٣٠	١٣٨، ١٣٧
﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾	٣١	١٣٧
﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً﴾	"	"
سورة القيامة		
﴿بَلَىٰ قَدَرِينٌ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾	٤	١٢١
﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾	١٢	٢٧١
سورة الإنسان		
﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوْجَهُ اللَّهِ﴾	٩	٢٨٤
سورة المرسلات		
﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾	١	١٢٧
سورة النازعات		
﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٦	٢٨٠
سورة عبس		
﴿قَتَلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرَهُ﴾	١٧	٩٣، ٩٢
سورة التكويد		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَا تَشَاءُ وَلَا أَنْ يُشَاءَ اللَّهُ ﴾	٢٩	٩٠
سورة المطففين		
﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾	٢	٢٩٠
سورة الانشقاق		
﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِالشَّفَقِ ﴾	١٦	٢٦٠
سورة البروج		
﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾	١	٢٥٩
﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾	١٠	٢٣٥
سورة الطارق		
﴿ فَمَهْلِكِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا ﴾	١٧	١٦٠
سورة الفجر		
﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾	٢٢	١٢٧
﴿ يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي ﴾	٢٧ ، ٢٨	٢٣
﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾	٢٩	٢٧٣
سورة البلد		
﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾	١	٢٥٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ .	٧	١٨٢ ، ١٩٠
سورة الشمس		
﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾	١٣	١٥٧ ، ١٦٤
سورة الليل		
﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾	١	٢٥٩
سورة التين		
﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾	١	٢٥٩
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾	٨	٢٨٠
سورة القدر		
﴿ مِنْ كُلِّ أَمْرِ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥ ، ٤	٢١٣
﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥	٢٢٥
سورة الزلزلة		
﴿ بِأَنْ رُبُّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾	٥	٢٨٥
﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ،		
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ، ﴾	٨ ، ٧	١٤١
سورة التكاثر		
﴿ أَلِهَيْكُمْ التُّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾	٢ ، ١	٢١٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة العصر		
﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	٣. ٢. ١	٧٩
سورة قريش		
﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾	٤	٢٦٧
سورة النصر		
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾	٣	٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣
سورة الإخلاص		
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾	٤	٢٨٨
سورة الناس		
﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾	٦. ٥. ٤	٢٦٣

٢- فهرس الحديث

ص	
٢	« إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »
٣٨	« وَاجْعَلُوا »
	« يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ : مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ،
١٦١	وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ »

٣- فهرس الشعر

البيت	القافية	القائل	الصفحة
حرف الهمزة			
إذا عاش الفتى ...	والفتاءُ	الرُّبيع بن ضبع الفزاري	١٤٠
		أو دريد بن الصمة	
حرف الباء			
لا تقطعن	الذَّنبَا	ينسب إلى أبي أذينة اللخمي	٢٣٨
لاتأمنن	ذَهَابَا	-	٢٣٨
فمالي إلا	مشعبُ	الكميت بن زيد الأسدي	٧٨
اردد حمارك	مكروبُ	عبدالله بن عنمة الضبي	٢٠٢
أتهجر ليلي	تطيبُ	المخبل السعدي	١٥٢، ١٥١
في ليلة	كواكبها	عدي بن زيد	٨٢
لدوا للموت	ذهاب	أبو العتاهية أو أبو نواس	٢٨٤
حرف التاء			
ألا يا بيتُ	ما أتيتُ	عمرو بن قعاس المرادي	٣٥
حرف الجيم			
شرين بماء البحر ...	نثيجُ	أبو ذؤيب الهذلي	٢٧٩
حرف الحاء			
سأترك منزلي	فأستريحَا	المغيرة بن حبناء التميمي	٢٤١
يالقوم	والسماح	-	٥٨
حرف الخاء			
إذا الرجالُ	طَبَّاخُ	ينسب إلى طرفة	١٠٥

الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
حرف الدال			
١٥٨	حميد بن ثور الهلالي <small>رحمه الله</small>	غدا	رجوت
٢٦	جرير	الجوادا	فما كعب
٦٢	ذو الرمة	عاهد	ألا أيهذا
٨٠، ٤	النابغة الذبياني	الأبد	يا دار مية
٨٠	"	أحد	وقفت فيها
٨٠	"	الجلد	إلا أوارى
٧٠	النابغة	أحد	ولا أرى
١٨٦	دريد بن الصمة	المسرد	فقلت لهم
١٧	أبو زيد الطائي	شديد	يابن أمي
حرف الراء			
٥٢	امرؤ القيس	بشر	وقد رايني
٢٢٧	"	فنعذرا	فقلت له
٢٢٨	عروة بن الورد	فتعذرا	فسر في
٦٠	مهلهل	الفرار	يا لبكر
٤٢	ذو الرمة	ولا نزر	لها بدن
٧٨	كعب بن مالك <small>رحمه الله</small>	وزر	الناس ألَّب
٨٧	الكميت بن زيد	ناصر	فما لي
٨٤	لبيد بن ربيعة العامري <small>رحمه الله</small>	الذكر	لو كان غيري ...
٢٨	جرير	عمر	يا تيم تيم
١٥٠	الخرنق بنت هفان القيسية	الأزر	والنازلون
٣٢٦	زهير بن أبي سلمى	دهر	لمن الديار

حرف السين

يا مرو لم ييأس الفرزدق ٤٧

حرف العين

إذا التياز ذراعاً القطامي (عمير بن شبيب) ١٦٣

غدت من عليه .. فترفعاً يزيد بن الطثيرة ٢٩١

فيا عجباً مجاشعُ الفرزدق ٢٢٢

تكنفني المطاع قيس بن ذريح ٥٧

أطوف ما أطوف .. لكاع الحطيئة ٥٥

حرف الفاء

وما سجنوني الزعانف الفرزدق ٨٢

حرف القاف

تدع الجماجم لم تخلق كعب بن مالك رضي الله عنه ٦٩

ألا يا زيد الطريق ٢٧

حرف الكاف

فقلت اجعلي شمالك ذو الرمة ٢٩٠

حرف اللام

فقلت للركب قبل القطامي ٢٩٠ ، ٢٥٣

لا تنتهون والقتل الأعشى ٢٩٥

فتوضح وشمأل امرؤ القيس ٢٧٠

فيالك من ليل ... بيذبل " ١٤٣

فمثلك محول " ٣١٣

الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
٢٩١	مزامح العقيلي	مَجْهَلٍ	غدت
٢٧	عبدالله بن رواحة <small>رضي الله عنه</small>	فَانْزِلِ	يا زيد
حرف الميم			
٥	الأحوص (بالحاء المهملة)	السلامُ	ألا يانخلةً
٨٤	ذو الرمة	بغامها	أنيخت فألقت ...
٢٣٩, ٢٣٨	أبو الأسود	عظيمُ	لا تنه عن خلق ...
١٢١	الفرزدق	كلامِ	على حلقةٍ
٢٩	عبيد بن الأبرص	الأحلامِ	يا ذا المخوفنا ...
١٤٩	عنترة بن شداد	الأسحمِ	فيها اثنتان
٢١٠	"	لم تحرمِ	يا شاة
٢٤	-	فخاصمِ	أزيد أذا
٢٨٦	كعب بن حدير؟	وللفمِ	شقت له
٣٥	الطرماح بن حكيم	عامها	يا دار أقوت
حرف النون			
٨٧	الفرزدق	مروانا	ما بالمدينة
٢٨١	حسان بن ثابت أو كعب بن مالك	إيانا	فكفى بنا
	رضي الله عنهما		
٨٤	عمرو بن معدي كرب <small>رضي الله عنه</small>	الفرقدانِ	وكل أخ
٦١	-	بالوصل عني	لأجلك يا لتي
حرف الهاء			
٢٢٠	أبو مروان النحوي أو المتلمس	ألقاها	ألقي الصحيفة ...

٤- فهرس الرجز

البيت	القائل	الصفحة
لا تتركني فيهم شطيرا	-	٢٠٣
إني إذا أهلك أو أطيرا	-	"
لا تظلمن سالما يا حار	-	٤٧
فإنه لا بن كراع جار	-	"
جاري لا تستنكري عذيري	العجاج	٣٦
إنا بني منقر لا نفض	-	٢
حتى نرى جماجما تحز	-	"
يا صاح يا ذا الضامر العنس	خز بن لوزان السدوسي	٣٠
وبلدة ليس بها أنيس	جران العود	٣١٢.٨٨.٦٦
إلا اليعافير وإلا العيس	"	" " "
جارية في ثوبها الفضفاض	رؤية	١٠٤
أبيض من أخت بني إباح	"	"
يا عجباً لهذه الفلبسقة	ابن قنان الراجز	١٣
هل تذهبن القوباء الرسقة	"	"
وكننت إذ كنت إلهي وحدكا	عبدالله بن عبد الأعلى	١٢
لم يك شيء يا إلهي قبلكا	"	"
يا زيد زيد البعلات الذبل	عبدالله بن رواحة	٢٧
في لجة أمسك فلانا عن فل	أبو النجم العجلي	٥٠
فصيروا مثل كعصف ماكول	رؤية	٢٩٤
وما عليك أن تقول كلسا	-	٦١
سبحت أو هللت يا لله ما	-	"
اردد علينا شيخنا مسلما	-	"
وصاليات ككما يؤثفين	خطام المجاشعي	٢٩٢

٥- فهرس الأمثال والأقوال المشهورة

٣٦	أَطْرَقَ كَرًا
٣٦	اِفْتَدَى مَخْنُوقٌ
٢٦٠	بِأَبِي زَيْدًا
٢٦٠	بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ
٢٦٠	بِنَفْسِي عَبْدًا لِلَّهِ
٢٣١	رَبِّ اغْفِرْ لِي فَأَدْخِلْ الْجَنَّةَ
٢١٦	مَرِيضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ
٢٦٥	مِنْ رَبِّ إِنَّكَ لَمَحْسَنٌ
٢٦٥	مِنْ رَبِّ إِنَّكَ لَأَشَرُّ
٢٤٠	كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتُعَاقِبُنَا
٢٤٣ ، ٢٤٢	لَعَلَّكَ أَمِيرٌ عَلَيْنَا فَتُخَدِّمُكَ
٢٤٢	لَعَلَّكَ مَسَافِرٌ فَأُشِيعَكَ
٢٩٤ ، ٢٥٧	لَنْ يَظْهَرَ الْحَقُّ كَالسَّيْفِ
٢	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ
١٦٣	النَّجَاءُ
٤٠	وَالْأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
٤٠	وَأَمِنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْزَمَاهُ
٦٠	يَا أَللَّهُ اغْفِرْ لِي
١٠	يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي
١٠	يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا
١٤	يَا أُمَّةُ لَا تَفْعَلِي
١٥	يَا أُمَّةُ لَا تَفْعَلِي

٦- فهرس الأمثلة والأساليب النحوية

١٣٣ ، ١١٥	ادخلوا الأول الأول
٤٨	أقبل يا طلحة ، وانطلق يا حمزة
١٤	امرأة غزل
٢٢٣	إن زيدا يصوم الأيام حتى يوم الفطر
٢٢٣	إن زيدا يصوم الأيام حتى يوم عرفات
١٤٩	باب ساجا
١٣٣ ، ١١٦	بعت السلعة يدا بيد
١٤١	تصبب بدنه عرقا
٣١١ ، ١٤١	تفقا زيدا شحما
١٣٩	ثلاثة أثواب
١٥٤	ثوب حرير
٢٦٣	ثوب من خز
٢٦٦	جنتك من حب زيد
٢٧٥	جاء زيد في عسكره
٢٨٠	جازيته بعمله
١٥٤	جبة خز
١٥٢	حسبك به من فارس
١٥٤	خاتم حديد
١٤٩	خاتم حديدا
٢٦٣	خاتم من حديد
١٤	خاله
٢٨٨	رأيت أبا عمرو
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧١	رأيت الهلال من داري من خلل السحاب

٣٠٤	رَبَّ - والله - رجلٍ لقيتُ
٣٠٧	رُبَّ ما رجلٍ عندك
٣٠٧	رُبَّ ما ثوبٍ قد لبستُ
٣١٠	رَبَّهُ رجلاً لقيتُ
٣١٠	رَبَّهُ امرأةً عندي
٣١٠	رَبَّهُ رجلاً أكرمتُ
٣١٠	رَبَّهُ رجلين ضربتهما
٣١١	رَبَّهُمْ ، رَبَّهُمَا ، رَبَّهُنَّ ، رَبَّ هِيَ
١٣٢	رجعَ عودَه على بَدَنِهِ
١٤	رَجُلٌ رُبْعَةٌ
٢٨٩	رَمَيْتُ عَنِ القوسِ
٢٨٠	رمىْتُ بالقوسِ
١٥٤	زيدٌ أفرهَ عبيدٍ في الناسِ
٢٨٠	زيدٌ بالكوفةِ
٢٨٩	سقاَه عَنِ العِيْمَةِ
١١٦	شُرِبِي الماءَ بارداً
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً فضربتُ
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركْتُ
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً فأوجَعْتُ
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً أيضاً
٢٢٤	ضربتُ القومَ حتى زيداً فيما أظن
١١٩ ، ١١٦	ضربي زيداً مبطوحاً
١٤١	ضَنَقْتُ به ذرعاً
١٤١	طَبْتُ به نفساً

١٤٠	على التمرة مثلها زيداً
١٤	عمّة
٦٣	عندي عشرةٌ إلا تسعةً
١٣٩	عندي ثلاثة أثواباً وخمسة دراهم
١٣٩	عندي ثلاثة أثوابٍ
١٥٣	عندي منوانٍ سمناً ، وقفيزانٍ برّاً ، وصاعان تمرّاً
١٥٠ ، ١٤٩	عندي رطلٌ زيتاً
١٥٥	عندي عشرةٌ وزنًا وعشرةٌ وزنٌ
١٤	غلامٌ يَفَعَّةٌ
١٤١	قرّ به عيناً
٢٢٥	قفّ حتى إن جاء زيدٌ أدخلته
٨٨	قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ
٢٧٩	كلّ الخبز بالتمر
١١٥	كلمته فاهٌ إلى فيّ
١٣٣ ، ١١٦	كلمته فما لفمٌ
٩٠	لا أفعلُ إلا أن يفعلَ زيدٌ
٢٣٩ ، ٢٣٨	لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ
٢٤٢	لا تدنُ من الأسدِ فيأكلكَ
٢٣٩	لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك
١٦٧	اللصّ اللصّ
١٤٢	لله درّه فارساً
١٤٢	لله أبو زيدٍ رجلاً
١٥٢	لله دره من صاحبٍ
١٦٧	الليلَ الليلَ

٢٤٣	لَمْ فَاسِيرَ تَسِيرُ ؟
١٠٤	ما أبيضَ هذا الطائر !
٨٨	ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، وشيئاً لا يُعْبَأُ به
١١٢	ما أحسنَ - عندك - زيدا !
١١٢	ما أحسنَ - يومَ الجمعة - عمراً !
١١٢	ما أحسنَ - في البلدِ - الحلولَ !
١٠٤	ما أحمَرَهُ !
١١٠	ما أَحْسَنَ زيدا !
١٠٦	ما أَرَأْسَهُ !
١٠٧	ما أَطْوَلَهُ !
١٠٧	ما أَعْرَجَ زيدا !
١٠٧	ما أَعْمَى زيدا !
١٠٦	ما أَيْدَى زيدا !
١٣٢	ما رأيتُ زيدا لِلْعَرَبِ إِلَّا نَسَابَةً
٣٢١	ما رأيتُهُ مَذِ الْحَاجِّ
٣٢٢	ما رأيتُهُ مَذِ زَيْدٍ أَمِيرٍ
٣٢٧	ما رأيتُ مَذِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
٣٢٨	ما رأيتُهُ مَذِ الْيَوْمِ وَنِصْفِ النَّهَارِ
١٤٠	ما فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَاباً
١٤٠	ما فِي الثَّوْبِ قَدْرُ شِبْرِ طَاهِرٍ
١٣٢	ما هُوَ بِهِ إِلَّا عَلَامَةٌ
٢٤٠	مَتَى فَاسِيرَ مَعَكَ ؟
٢٨٩	نَقَلْتُ الْحَدِيثَ عَنْ زَيْدٍ
٢٦٦	نَقَلْتُ الْحَدِيثَ مِنْ فُلَانٍ

٢٨٨	هذا أَخُّ لزيدٍ
١٣١ ، ١٢٤	هذا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ قَمْرًا
٢٨٥	هذا الحافظُ لزيدٍ ماله
٢٨٨	هذا سَرَجٌ للدابةِ وِيا بٌ للدارِ
٢٨٨	هذا الضاربُ لزيدٍ والسارقُ للمتاعِ
١٣١	هذا عِنَبًا أَطِيبُ مِنْهُ زَبِيبًا
٢٨٥	هذا المُكْرِمُ لِزَيْدٍ أَخاه
٤٠	واثلاثةٌ وثلاثيناه
٢٨٦	وَكُتِبَ لِعَشْرِ خَلَوْنَ
٢٨٦	وَكُتِبَ لِعَشْرِ بَقِيْنَ
٢٨٢	واللهِ ما ضريتُ زيداَ وحقكَ عليَّ بِهِ
١٤	يا أبةَ ، يا أمةَ
٥٦	يا أبةَ يا أمةَ
١٤	يا أبةَ انطلقْ ويا أمةَ أقبلِ
٤٩	يا اثنَ أقبل
١٤	يا أمةُ لا تفعلِ
١٥	يا أمةُ لا تفعلِ
١٦	يا أمُّ لا تفعلِ
١٤	يا أمتاهُ ويا أبتاهُ
٦٢	يا أيها ذا الرجلُ
١٩ ، ١٨ ، ١٧	يا بنَ أمِّ ويا بنَ عمِّ
٤٧	يا جرجرايا
٦١	يا زيدُ الطويلُ ذو الجمعةِ
٤٤ ، ١٦	يا صاح
١٦	يا طلعَ انطلق

١٤	يا عَمَّتَاهُ ويا خَالَتَاهُ
٥٤	يا فُسْقُ ، ويا خُبْتُ ، ويا غَدْرُ ، ويا لَكْعُ
٥٤	يا مَخْبِثَانُ ، يا مَلَأْمَانُ ، يا مَكْرَمَانُ ، يا مَفْسَقَانُ
٥٤	يا لَكَاعِ ، يا فَسَاقِ ، يا خَبَاثِ ، يا فَجَارِ
٥٥ ، ٥٠	يا فُلُّ أَقْبِلْ
٤٨	يا قَارُ أَقْبِلْ ويا كَارُ انْطَلِقْ
٥٥	يا لِلَّهِ أَمَّنَّا
٢٩	يا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ
٦٢	يا هَذَا ويا هَذَانِ الطَّوَالِ
٥٢	يا هَنَاهُ أَقْبِلْ

٧- فهرس الأعلام

٢٢٦	أبي بن كعب
٣٠٤	الأحمر النحوي
١٠٤	أخت بني إباح (في رجز)
٤٣، ٢٥	الأخفش
٣١٢، ٢٧٠، ٢٢٧، ١٤٣	امرؤ القيس
١٧٨، ١٦٥، ١٦٣، ١٢٤، ١٠٥	ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد)
١٧٩، ١٨٢، ١٨٦، ٢٠٤	
٣١٧، ٢٧٠	
٤٧	حار (في شعر)
٢٩	حجر (والد امرؤ القيس - في شعر)
١٨٧	حمزة (من القراء السبعة)
١٤، ١٥، ٢٢، ٢٦، ٣٩، ٤١	الخليل بن أحمد الفراهيدي
٥٩، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ١٥٣	
١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣	
١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤	
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦	
٨٣	ذو الرمة
٦٩	زهير ابن أبي سلمى
٢٧	زيد (في شعر)
٢٤	زيد أخو ورقاء (في شعر)
٢٧	زيد بن أرقم (في شعر)
٤٧	سالم (في شعر)

٢٤٣، ٣٠٤، ٣٠٨	ابن السراج
٢٦	ابن سعدى (في شعر)
٣، ٧، ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ٢٢،	سيبويه
٤٠، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٧٥،	
٧٧، ٨٧، ٨٨، ١٥١، ١٥٢،	
١٥٣، ١٧٣، ١٩١، ١٩٢،	
١٩٤، ١٩٩، ٢٤٢، ٢٥٥،	
٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤،	
٣١٩	أبو سعيد السيرافي
٢٧	الضحاك (في شعر)
	الشيخ طاهر بن أحمد ابن بابشاذ = ابن بابشاذ
٣٥	الطرماح بن حكيم الطائي
	أبو العباس = المبرد
	أبو عثمان = المازني
٧٦	عدي بن زيد
٣٦	العجاج
٢٨	عمر بن لجأ (في شعر)
٢٦	عمر بن عبدالعزيز (في شعر)
١١، ٧٥، ١٨٧	أبو عمرو بن العلاء
٨٤	عمرو بن معدي كرب الزبيدي
٣١٥	الفراء
٨٧، ٨٢	الفرزدق
٤٧	ابن كراع (في شعر)

١٨٧	الكسائي (علي بن حمزة)
٧٨ ، ٧٧	كعب بن مالك <small>رضي الله عنه</small>
٢٦	كعب بن مامة (في شعر)
٨٧ ، ٧٨	الكميت بن زيد
١٥١	ليلي (في شعر)
١٥١ ، ٨٠	المازني (بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان)
٢٥٦ ، ١٥١ ، ١٤٥ ، ٢٦ ، ٢٥	المبرد (محمد بن يزيد الشمالي أبو العباس)
٢٩٩	
٣٥	المرادي (عمرو بن قعاس)
٤٦	مروان بن الحكم (في شعر)
٦٠	مهلهل (عدي بن ربيعة التغلبي)
٨٢ ، ٨٠ ، ٧٠	النابغة الذبياني
٢٤	ورقاء (في شعر)
٧٥ ، ٤١ ، ١٦	يونس

٨ - فهرس المواضع والبلدان

٤٧	جَرْجَرَا
٥	ذاتُ عِرْقٍ (في شعر)
٨٠ ، ٤	السَّند (في شعر)
٢٢٣	عَرَفَات
٨٠ ، ٤	العَلِيَاء (في شعر)
٢٨٠ ، ٢٦٣	الكوفة
١٤٣	يَذُبُل (في شعر)

٩- فهرس القبائل والفرق والجماعات

٧٣	آخرون
٢٠٢ ، ١٨٥ ، ١٥٧ ، ٧٥	الأكثر
٢٦٥ ، ٢٥٣ ، ٢١٤ ، ٢٠٨	
٢١٨ ، ٢٠٤ ، ٢٩٦	
١٩٨ ، ١٢١	أكثر العلماء
٨١	أكثر العلماء من أهل العربية والتفسير
٩٧	أكثر النحاة
٣٢٦	أهل البصرة
٢٨٠ ، ٨٩ ، ٧٩	أهل الحجاز
٦٤	أهل الشرع
٦٤	أهل الفقه
٦٤	أهل اللغة
٢٤٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦	البصريون (جماعة البصريين)
٣٢٦ ، ٣٢١ ، ٣١٥	
٥١ ، ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ١٤ ، ٦	بعضهم
٩٠ ، ٨٩ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٦٦ ، ٦٤	
١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٠٠	
١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢	
٢٢٣ ، ٢٠٤ ، ١٨٧ ، ١٨٥	
٣٠٠ ، ٢٧٦ ، ٢٦٨ ، ٢٤٠	
٢٤٢ ، ٢٤٠ ، ١٤ ، ١٠	بعض العرب

١٨٣ ، ١٧٢ ، ١١١ ، ٥	بعض العلماء
٢٦٧ ، ٩٥	بعض علماء التفسير (بعض المفسرين)
٣١٦	بعض الكوفيين
٣٠٦ ، ١٨٦	بعض المتأخرين
٢٨٩ ، ٢٥٧ ، ٧	بعض المتقدمين
٦٠	بكر (في شعر)
١٠٤	بنو إياض (في رجز)
٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٢٤١ (في شعر)	بنو تميم
٢٨٠	
٢	بنو منقر (في شعر)
٢٨	تيم عدي (في شعر)
٣٠١	الجمهور من العلماء
١٦٤	الجمهور من المحققين
١٦	الجميع
٢٠٤	السبعة (القراء)
١٥١	سبويه وأصحابه
٤٩	طُفاوة
٣١٦	طَبَّيْ
٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٤٣ ، ٤٦ ،	العرب
٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، =	

٧٨ ، ٨١ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٣٢	=
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٢	
١٧٩ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٣	
٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥	
٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣١٧	
٢٣ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٢٣ ، ١٤٧	العلماء
٢٩٨ ، ١٥٨	
٢٢٧ ، ١٣٧	علماء التفسير
١٧ ، ١٨ ، ٣١ ، ٩٣ ، ١٥٥	قوم
١٥٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٢	
٢٧٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣	
٢١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠	
٢٨٥	قوم من العرب
٣٢٠	قوم من الكوفيين
٣٠٤	الكل
٦٠ ، ٢٢٢	كليب (في شعر)
٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧	الكوفيون
٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١	
٣٢١ ، ٣٢٢	
٢٢٢	مجاشع (في شعر)
١٢٠	المحققون

المفسرون	٢٨١ ، ٢٦٧ ، ١٣٧
الملاحكة	١٣٨ ، ١٣٧
النحاة	٣١٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٦٣
نَهْشَل (في شعر)	٢٢٢
همدان	١١٦ ، ٦ ، ٥
اليهود	١٣٢

١٠- فهرس الكتب الواردة في المتن

٧٧ ، ٧ ، ٣	كتاب سيويه
٢٥٠ ، ٢١٨ ، ١٨٠ ، ٩٧ ، ٦٩	الجزء الأول من المحيط المجموع ، للمصنف
٢٠٤ ، ١٧٨	شرح جمل الزجاجي ، لابن بابشاذ

المصادر والمراجع

« فهرس المصادر والمراجع »

« حرف الألف »

- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ،
(ت : ٨٠٢ هـ) . تحقيق الدكتور : طارق الجنابي . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية .
- أئمة اليمن ، للمؤرخ : محمد بن محمد بن زيارة الحسيني الصنعاني ، (ت :
١٣٨٠ هـ) . طبع بالمطبعة الناصرية بتعز في : ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، للعلامة أحمد بن محمد البنا ، (ت :
١١١٧ هـ) تحقيق الدكتور : شعبان محمد اسماعيل . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
عالم الكتب ، بيروت . ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي ،
(ت : ٣٦٨ هـ) . تحقيق الدكتور : محمد بن إبراهيم البنا . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ -
١٩٨٥ م . دار الاعتصام ، القاهرة .
- الاختيارين ، للأخفش الأصغر ، علي بن سليمان ، أبو المحاسن ، (ت :
٣١٥ هـ) . تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . مؤسسة
الرسالة ، بيروت .
- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦ هـ) ،
تحقيق : الأستاذ : محمد الدالي ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة
الرسالة ، بيروت .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، (ت :
٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
مكتبة الخانجي . القاهرة .

- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، (ت : ٤١٥ هـ) ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م . مجمع اللغة العربية . دمشق .
- أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) تحقيق الأستاذ : عبدالرحيم محمود . دار المعرفة ، بيروت .
- الاستيعاب ، لابن عبدالبر ، تحقيق : علي البجاوي . مكتبة نهضة مصر .
- أسرار العربية ، لأبي البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م . المجمع العلمي العربي . دمشق .
- أسماء المغتالين ، (ضمن نواذر المخطوطات)، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت : ٧٤٣ هـ) تحقيق الدكتور : عبدالمجيد دياب . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
- اشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) تحقيق الدكتور : عبدالحسين المبارك . ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الاشتقاق ، لأبي بكر محمد بن دريد الأزدي ، (ت : ٣٢١ هـ) ، تحقيق : الأستاذ : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، (ت : ٨٥٢ هـ) دار الكتب العلمية . بيروت .
- إصلاح المنطق ، لأبي إسحاق يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، (ت : ٢٤٤ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون . ط ٤ . دار المعارف .
- الأصمعيات ، جمع أبي سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي ، (ت : ٢١٦ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط ٥ . دار المعارف .

- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري السراج ، (ت : ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي . ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- الأضداد ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، (ت : ٣٢٨ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . المكتبة العصرية .
- الإعراب عن قواعد الإعراب ، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت : ٧٦١ هـ) . تحقيق وتقديم : الدكتور : علي فودة نيل . ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . عمادة شئون المكتبات . جامعة الرياض .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي . ط ٧ ، ١٩٨٦ م . دار العلم للملايين ، بيروت .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، (ت : ٣٣٨ هـ) . تحقيق : الدكتور : زهير غازي زاهد . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية . بيروت .
- الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، (ت : ٣٥٦ هـ) . طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب . مؤسسة جمال للطباعة والنشر .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، (ت : ٤٨٧ هـ) . تحقيق الأستاذ : سعيد الأفغاني . ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . مؤسسة الرسالة بيروت .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ، (ت : ٥٢١) تحقيق : الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبدالمجيد . ١٩٨١ م . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش ، (ت : ٥٤٠ هـ) . تحقيق : الدكتور عبدالمجيد قطامش . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- الإكليل ، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت : ٣٤٥ هـ تقريباً) :

- ج ١ ، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي . ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م . منشورات المدينة ، شركة التنوير .
- ج ٢ ، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي .
- ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم باسم أمه (ضمن نوادر المخطوطات)، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .
- الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي الشجري ، (ت : ٥٤٢ هـ) . دار المعرفة . بيروت .
- الأمالي ، لأبي عبدالله اسماعيل بن القاسم القالي ، (ت : ٣٥٦ هـ) . دار الكتب العلمية . بيروت .
- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، (ت : ٣٣٨ هـ) . تحقيق : الدكتور عبدالمجيد قطامش . ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث . دمشق .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، (ت : ٦٢٤ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار الفكر العربي ، القاهرة . مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- الأنساب ، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني المروزي ، (ت : ٥٦٢ هـ) . مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ، الدكن ، الهند .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) تحقيق الأستاذ : محمد محي الدين عبدالحميد . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر . توزيع دار الباز بمكة المكرمة .
- الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية = ديوان أبي العتاهية .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت : ٧٦١هـ) . تحقيق : الأستاذ : محمد محي الدين عبد الحميد . ط ٥ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . دار الجيل ، بيروت .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور : حسن شاذلي فرهود . ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . دار العلوم ، الرياض .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي ، (من علماء القرن السادس الهجري) ، تحقيق الدكتور : محمد الدعجاني . ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشككة الإعراب) ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧هـ) . تحقيق الدكتور : حسن هنداي . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . دار القلم ، دمشق .

« حرف الباء »

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (ت : ٩١١هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . دار الفكر .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، (ت : ٨١٧هـ) . تحقيق : محمد المصري . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . جمعية إحياء التراث الإسلامي ، مركز المخطوطات والتراث ، الكويت .
- بهجة الزمن في تاريخ اليمن ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت : ٧٤٣هـ) تحقيق : عبدالله محمد الحبشي ، ومحمد أحمد السنباني . ط ١ ، ١٤٠٨-١٩٨٨م . دار الحكمة اليمانية ، صنعاء .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد

الأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) . تحقيق الدكتور : طه عبدالحميد طه . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

« حرف التاء »

- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، ترجمه إلى العربية : الدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور السيد يعقوب بكر ، والدكتور رمضان عبدالنواب . ط ٣ . دار المعارف .
- تاريخ ثغر عدن ، لأبي محمد عبدالله الطيب أبي مخرمة (ت : ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : أوسكار لوفكرين ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٩٣٦ م .
- تاريخ مدينة صنعاء ، لأحمد بن عبدالله الرازي (ت : ٤٦٠ هـ) تحقيق الدكتور : حسين بن عبدالله العمري . ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . دار الفكر ، دمشق .
- تاريخ اليمن المسمى : المفيد في أخبار صنعاء وزيد . تحقيق وتعليق : محمد بن علي الأكوخ الحوالي . ط ٣ ، ١٩٨٥ م . المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع ، صنعاء .
- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦ هـ) . تحقيق : السيد أحمد صقر . ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . دار التراث ، القاهرة .
- التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب ، (ت : ٤٣٧ هـ) . تحقيق الدكتور المقرئ : محمد غوث الندوي . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . الدار السلفية ، الهند .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ، (من نحاة القرن الرابع) . تحقيق الدكتور : فتحي أحمد مصطفى علي الدين . ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، (ت :

- ٦١٦هـ) . تحقيق علي محمد البجاوي . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التبيين عن مذاهب النحويين ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، (ت : ٦١٦هـ) . تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، ليوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (على هامش كتاب سيبويه) طبعة بولاق ١٣١٦هـ .
- التخدير = شرح المفصل في صنعة الإعراب .
- تذكرة النحاة ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ، (ت : ٧٤٥هـ) . تحقيق الدكتور : عفيف عبدالرحمن . ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن أحمد بن جُزَي الكلبلي (ت : ٧٤١هـ) . ط ٤ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . دار الكتاب العربي بيروت .
- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، لأبي محمد عبدالحق ابن عطية الأندلسي ، (ت : ٥٤٢هـ) . تحقيق وتعليق : الشيخ عبدالله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين . ط ١ ، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م ، الجزء الأول) ، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، الجزء الأخير ١٥) . رئاسة المحاكم والشئون الدينية بدولة قطر .
- تفسير القرآن العظيم ، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت : ٧٧٤هـ) تقديم : يوسف المرعشلي . ط ٢ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م . دار المعرفة ، بيروت .
- تفسير البحر المحيط ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ، (ت : ٧٤٥هـ) . ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . دار الفكر
- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) ، لأبي عبدالله محمد بن عمر التميمي الرازي المشتهر بخطيب الري (ت : ٦٠٦هـ) ط ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار الفكر .

- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار المعرفة ، بيروت . (مصورة عن الطبعة الأولى ، بولاق ١٣٢٣ هـ) .
- تفسير غريب القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦ هـ) . تحقيق : السيد أحمد صقر . ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي ، (ت : ٦٧١ هـ) . ط ٢ . دار إحياء التراث العربي بيروت .
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ، (ت : ٦٥٠ هـ) . تحقيق مجموعة من الأساتذة . مجمع اللغة العربية . القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، لأبي محمد عبدالله بن بري المصري ، (ت : ٥٨٢ هـ) . تحقيق الدكتور : مصطفى حجازي . ط ١ ، ١٩٨٠ هـ . مجمع اللغة العربية ، القاهرة .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، (ت : ٣٧٠ هـ) . تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون وآخرين . الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دار القومية العربية ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- التهذيب الوسيط في النحو ، لسابق الذي محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني ، (ت : ٦٨٠ هـ) . تحقيق الدكتور : فخر صالح قدارة . ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م . دار الجيل ، بيروت

« حرف الثاء »

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ، (ت : ٤٢٩ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار

المعارف . القاهرة .

« حرف الجيم »

- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت : ٣٤٠ هـ) .
تحقيق : الدكتور : علي توفيق الحمد . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة
الرسالة ، بيروت . دار الأمل ، إريد ، الأردن .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب
القرشي ، (ت : أوائل القرن الرابع) تحقيق الدكتور : محمد علي الهاشمي . ط
١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي ، (ت : ٣٢١ هـ) .
دار صادر بيروت .
- جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري ، (ت :
٣٩٥ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبدالمجيد قطامش . ط ١ ،
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م . المؤسسة العربية الحديثة للنشر والتوزيع .
- جمهرة النسب ، لهشام بن محمد بن السائب الكلبي ، (ت : ٢٠٤ هـ) . تحقيق :
الدكتور : ناجي حسن . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م . عالم الكتب ، بيروت .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسين بن القاسم المرادي ، (ت : ٧٤٩ هـ) .
تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل . ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ
١٩٨٣ م . دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- كتاب الجوهرتين العتيقتين المائعتين الصفراء والبيضاء ، للحسن بن أحمد بن يعقوب
الهمداني (ت : ٣٤٥ هـ تقريباً) تحقيق : حمد الجاسر ، ط ١ ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ
- ١٩٨٧ م .

« حرف الحاء »

- حاشية الصبان على شرح الأشموني الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي

- الصبان ، (ت : ١٢٠٦ هـ) . مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- حجة القراءات ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، (ت : أول القرن الخامس الهجري) . تحقيق الأستاذ : سعيد الأفغاني . ط ٤ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) . تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . دار المأمون للتراث ، دمشق .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت ٣٤٠ هـ) . تحقيق : الدكتور : علي توفيق الحمد . ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت . دار الأمل ، إربد . الأردن .
- حكام اليمن المؤلفون المجتهدون ، لعبدالله محمد الحبشي ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي ، (ت : ٥٢١ هـ) . تحقيق الدكتور : مصطفى إمام . ط ١ ، ١٩٧٩ م . الدار المصرية ، القاهرة .
- الحماسة = ديوان الحماسة .
- حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول ، لعبدالله محمد الحبشي . منشورات وزارة الإعلام اليمنية . ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

« حرف الخاء »

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي ، (ت : ١٠٩٣ هـ) . تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون . ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) . تحقيق : محمد علي

النجار . دار الكتاب العربي ، بيروت .

« حرف الدال »

- ديوان أبي الأسود ، جمع الشيخ : محمد حسين آل ياسين . ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ .
مكتبة النهضة ، بغداد .
- ديوان الأحوص = شعر الأحوص الأنصاري .
- ديوان أحيحة بن الجلاح . تحقيق الدكتور : حسن محمد باجودة ، مطبوعات نادي
الطائف الأدبي ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ديوان الأعشى ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٤ ، ١٩٨٤ م . دار
المعارف ، القاهرة .
- ديوانا عروة بن الورد والسموء ل (ديوان عروة) . دار بيروت . ١٤٠٢ هـ -
١٩٨٢ م .
- ديوان جران العود النميري . تحقيق الدكتور : نوري حمودي القيسي . دار الرشيد ،
بغداد . من منشورات وزارة الثقافة والإعلام في العراق .
- وطبعة دار الكتب المصرية . ط ١ ، ١٣٥٠ هـ - ١٩٨٥ م . القاهرة .
- ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب . تحقيق الدكتور : نعمان أمين طه . ط ٣ ،
١٩٨٦ م . دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - تحقيق الدكتور : وليد عرفات
١٩٧٤ م . دار صادر بيروت .
- ديوان الخطيئة ، برواية وشرح يعقوب بن إسحاق بن السكيت . تحقيق
الدكتور : نعمان أمين طه . ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . مكتبة الخانجي ،
القاهرة .
- ديوان الحماسة ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، (ت : ٢٣١ هـ) . تحقيق

- الدكتور : عبدالله عسيلان . المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي - رضي الله عنه - صنعة الأستاذ : عبدالعزيز الميمني نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان القيسية . تحقيق الدكتور : حسين نصار . مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩م . القاهرة .
- ديوان دريد بن الصمة . تحقيق الدكتور : عمر عبدالرسول ، ١٩٨٥م . دار المعارف القاهرة .
- ديوان ذي الرمة ، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، ورواية الإمام أبي العباس ثعلب . تحقيق الدكتور : عبدالقدوس أبو صالح ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ديوان رؤية بن العجاج (مجموع أشعار العرب) . تصحيح وترتيب : وليم بن الورد البروسي . ط ٢ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير .
- ديوان طرفة بن العبد ، بشرح الشنتمري . تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال . مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م . دمشق .
- ديوان الطرماح بن حكيم الطائي . تحقيق الدكتور : عزة حسن . دمشق ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري - رضي الله عنه - جمع وتحقيق الدكتور : حسن باجودة . مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- ديوان عبيد بن الأبرص . تحقيق الدكتور : حسين نصار . ط ١ ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة .
- ديوان أبي العتاهية . عني بطبعه الأب لويس شيخو اليسوعي . ط ٤ ، ١٩١٤م .

- المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت .
- ديوان العجاج ، رواية عبدالمملك بن قريب الأصمعي . تحقيق الدكتور : عبدالحفيظ السطلي . مكتبة أطلس ، دمشق . وتحقيق الدكتور : عزة حسن ١٩٧١م . مكتبة دار الشروق ، بيروت .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعبيد ، ١٩٦٥م . وزارة الثقافة ، بغداد .
- ديوان عنتره . تحقيق : محمد سعيد مولوي . ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . المكتب الإسلامي ، دمشق .
- ديوان الفرزدق . دار صادر ، بيروت . وطبعة دار بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان القطامي (عمير بن شييم التغلبي) . تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب . ط ١ ، ١٩٦٠م . دار الثقافة ، بيروت .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري - رضي الله عنه - دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني . ط ١ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م . مكتبة النهضة ، بمساعدة جامعة بغداد ، بغداد .
- ديوان الكميت = شعر الكميت ، وشرح هاشميات الكميت .
- ديوان لبید = لبید بن ربیعۃ العامري .
- ديوان شعر المتلمس الضبعي ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي . تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م . معهد المخطوطات العربية ، القاهرة .
- ديوان المخبل السعدي ، ضمن مجموعة (شعراء مقلون) ، صنعة الدكتور : حاتم الضامن . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية .
- ديوان مزاحم العقيلي = شعره
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٩٨٥م . دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان أبي النجم العجلي . صنعة : علاء الدين آغا ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

النادي الأدبي بالرياض .

- ديوان أبي نواس . المطبعة الحميدية المصرية ، ١٣٢٢هـ . على نفقة مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر .
- ديوان يزيد بن الطثرية = شعره .

« حرف الراء »

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي . تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط . ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار القلم ، دمشق .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود أفندي الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ) . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

« حرف الزاي »

- زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت : ٥٩٧هـ) ط ١ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . المكتب الإسلامي .

« حرف السين »

- السبعة في القراءات ، لأبي بكر بن مجاهد ، (ت : ٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور : شوقي ضيف . ط ٢ ، ١٩٨٠م ، دار المعارف .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢هـ) تحقيق الدكتور : حسن هنداي . ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار القلم ، دمشق .
- السلوك في طبقات العلماء والملوك ، لأبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي السكسكي الكندي (ت : بعد ٧٣٤هـ) تحقيق : محمد بن علي بن الحسين الأكوخ الحوالي . ط ١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . الجمهورية اليمنية ، وزارة الإعلام والثقافة ، مشروع الكتاب .

- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دراسة وتحقيق الدكتور :
عبدالممنع فائز . ط ١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . دار الفكر ، دمشق .
- السيرة النبوية ، لابن هشام (ت : ٢١٣هـ) تحقيق مصطفى السقا وزميليه . دار
المعرفة ، بيروت .

« حرف الشين »

- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت : ٣٨٥هـ)
تحقيق الدكتور : محمد علي سلطاني ، ١٩٧٩م . دار المأمون للتراث ، دمشق .
- شرح أبيات المغني ، لعبدالقادر البغدادي (ت : ١٠٩٣هـ) تحقيق : عبدالعزيز
رباح وأحمد يوسف الدقاق . ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م . دار المأمون ، دمشق .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت : ٢٧٥هـ)
تحقيق : عبدالستار أحمد فراج . مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي
الخليبي وشركاه .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت : ٧٦٩هـ) تحقيق الأستاذ : محمد محي
الدين عبدالحميد . ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . مكتبة دار التراث ، القاهرة .
- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت : ٦٧٢هـ) تحقيق
الدكتور : عبدالرحمن السيد ، والدكتور : محمد بدوي المختون . ط ١ ، ١٤١٠هـ
- ١٩٩٠م . هجر للطباعة ، مصر .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى (ت : ٩٠٥هـ)
دار الفكر .
- شرح جمل الزجاجة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ . (٤٦٩هـ) مخطوطة المكتبة
الظاهرية في دمشق برقم ١٦٨٧ . يوجد منها صورة في مركز البحث العلمي في
جامعة أم القرى .

- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح . وزارة الأوقاف ، بغداد .
- شرح الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت : ٤٢١هـ) نشر : أحمد أمين وعبد السلام هارون . ط ٢ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م . لجنة التأليف والترجمة القاهرة .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . مصور عن دار الكتب ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م . وزارة الثقافة ، الجمهورية المتحدة .
- شرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري ، (على هامش الكتاب طبعة بولاق)
- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١هـ) تصحيح وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي . لجنة التراث بمكتبة الحياة ، بيروت .
- شرح عيون الإعراب ، لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت : ٤٧٩هـ) تحقيق الدكتور : حنا جميل حداد . ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م . مكتبة المنار الزرقاء .
- شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٤ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م . دار المعارف ، القاهرة .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، صنعة أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت : ٣٣٨هـ) تحقيق : أحمد خطاب . دار الحرية للطباعة ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- شرح القصائد العشر ، للإمام الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت : ٥٠٢هـ) ضبط وتصحيح الأستاذ عبدالسلام الحوفي . ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت : ٦٨٦هـ) دار

- الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت : ٦٧٢ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالمنعم هريدي . ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت :
٣٦٨ هـ) مخطوط ، نسخة دار الكتب القومية رقم ١٣٧ نحو .
والمطبوع منه (الأول ١٩٨٦ م والثاني ١٩٩٠ م) بتحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب
وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت : ٦٤٣ هـ) عالم
الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بـ (التخمير) لصدر الأفاضل القاسم بن
الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧ هـ) تحقيق : أستاذي الدكتور : عبدالرحمن بن
سليمان العثيمين . ط ١ ، ١٩٩٠ م . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ . (٤٦٩ هـ) تحقيق : خالد
عبدالكريم . ط ١ ، ١٩٨٦ م . الكويت .
- شرح هاشميات الكميت ، بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت :
٣٣٩ هـ) تحقيق : داود سلوم والدكتور : نوري حمودي القيسي . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية .
- شعراء إسلاميون ، الدكتور نوري حمودي القيسي . ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
عالم الكتب ومكتبة النهضة ، بيروت .
- شعر الأحوص الأنصاري ، تحقيق : عادل سليمان جمال . ط ٢ ، ١٤١١ هـ -
١٩٩٠ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- شعر أبي زيد الطائي ، جمع وتحقيق الدكتور : نوري حمودي القيسي . مطبعة
المعارف ، بغداد ، بمساعدة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٦٧ م .

- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي . جمعه وحققه : مطاع الطرابيشي ، ١٣٩٤ هـ ،
مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي . جمع وتقديم : داود سلوم . ١٩٦٩ م . مكتبة
الأندلس ، بغداد ، بمساعدة جامعة بغداد .
- شعر المفيرة بن حبياء النخعي ، صفة د . نور بن النخعي ، مجلة المورد ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨١ م ، المجلد الثاني ، ص ٣٠٣ .
- شعر يزيد بن الطثرية القشيري ، صنعة : حاتم صالح الضامن ، ١٩٧٣ م ، مطبعة
أسعد ، بغداد ، بمساعدة وزارة الإعلام العراقية . وجمع وتحقيق الدكتور : ناصر بن
سعد الرشيد . ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار مكة
- شواذ القراءات ، لأبي نصر الكرماني ، مخطوط ، الأزهر .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب ، لأبي علي = إيضاح الشعر .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر ،
١٩٦٦ م . دار المعارف ، مصر .

« حرف الصاد »

- الصاحب ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥ هـ) تحقيق السيد
أحمد صقر . مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت :
٣٩٥ هـ) تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار . ط ٤ ، ١٩٩٠ م . دار العلم للملايين .
- صحيح البخاري = فتح الباري .
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت : ٢٦١ هـ) تحقيق وفهرسة : محمد
مصطفى الأعظمي . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . شركة الطباعة العربية
السعودية ، الرياض .
- صفة جزيرة العرب ، للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت : ٣٤٥ هـ تقريباً)
تحقيق : محمد بن علي الأكوخ الحوالي ، وإشراف حمد الجاسر . دار اليمامة ،
الرياض ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

« حرف الضاد »

- ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨ هـ) تحقيق الدكتور : رمضان عبدالنواب . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . دار النهضة العربية ، بيروت .

« حرف الطاء »

- طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص ، لأحمد بن عبداللطيف الشرجي الزبيدي (ت : ٨٩٣ هـ) ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . الدار اليمنية للنشر والتوزيع .
- طبقات الزيدية ، ويسمى طبقات رواة الفقه والآثار ، لصارم الدين إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله الحسن بن محمد الشهاري اليماني (ت : حوالي ١١٥٠ هـ) مخطوطة مكتبة الإمام يحيى باليمن ، منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات برقم ٢٩٠٩٩ .
- طبقات الزيدية الكبرى ، ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت : ١١٠٠ هـ تقريباً) منها مصورة في دار الكتب القومية برقم (١٥٦٣٢ خ) .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت : ٢٣١ هـ) تحقيق : محمود محمد شاكر . مطبعة المدني ، ١٩٧٤ م .
- طبقات فقهاء اليمن ، لعمر بن علي بن سمر الجعدي (ألفه سنة : ٥٨٦ هـ) تحقيق : فؤاد سيد . ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت : ٤٧٦ هـ) تحقيق : إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت . ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت : ٣٨٩ هـ) تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٩٨٤ م دار المعارف .
- الطرائف الأدبية ، تصحيح وتخريج الأستاذ : عبدالعزيز الميمني . دار الكتب

العلمية ، بيروت .

« حرف العين »

- العطايا السنية ، والمواهب الهنية ، في المناقب اليمينية ، للملك الأفضل العباس بن علي بن رسول الغساني (ت : ٧٧٨هـ) ، مخطوطة دار الكتب المصرية .
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، للإمام أبي الطيب التقي الفاسي محمد بن أحمد الحسني المكي (ت : ٨٣٢هـ) مطبعة السنة المحمدية ، علي نفقة الشيخ سرور الصبان .
- العقد الفاخر الحسن في طبقات أعيان اليمن ، لعلي بن الحسن الخزرجي (ت : ٨١٢هـ) مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٤٤) . منه نسخة مصورة في جامعة أم القرى برقم (١٦٥٧ تاريخ وتراجم) .
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، لعلي بن الحسن الخزرجي (ت : ٨١٢هـ) . تصحيح وتنقيح : محمد بسيوني عسل . مطبعة الهلال بالفجالة ، مصر ١٣٢٩هـ - ١٩١١م .
- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، (ت : ٢٧٦هـ) . دار الكتاب العربي ، بيروت .

« حرف الغين »

- غاية الأمان في أخبار القطر اليماني ، ليحيى بن الحسين (ت : ١١٠٠هـ) تحقيق : سعيد عبدالفتاح عاشور ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين النيسابوري (ت : كان في أول المائة التاسعة) (على هامش تفسير الطبري) ط ٤ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار المعرفة ، بيروت . (مصورة عن الطبعة الأولى ، بولاق ١٣٢٣هـ) .

- غربال الزمان في وفيات الأعيان ، ليحيى بن أبي بكر العامري الحرصي اليماني (ت : ٨٩٣هـ) تصحيح وتعليق : محمد ناجي زعبي العمر . دار الخير ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت : ٢٢٤هـ) ط ١ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، الهند .

« حرف الفاء »

- الفائق في غريب الحديث ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ط ٢ ، دار المعرفة بيروت .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) . عناية محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحبد الدين الخطيب ، دار الفكر .
- فُرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ، تحقيق : محمد سلطاني ، دارقتيبة ، دمشق ١٤٠١هـ .
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب ، لأبي العباس أحمد بن الحسن بن الخباز (ت : ٦٣٩هـ) تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين . ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- فهارس الأصول لابن السراج . صنعة الدكتور : يحيى بشير المصري . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . دار البخاري ، بريدة .
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش . صنعة عاصم بهجة البيطار ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- فهارس كتاب سيبويه . صنع : الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة . ط ١ ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م . مطبعة السعادة .
- فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير ، صنعاء . إعداد : أحمد عبدالرزاق الرقيحي وزميله ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ج ٣ .

« حرف القاف »

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزببادي (ت : ٨١٧ هـ) .
ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة .
- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ، لمحمد الطيب بن عبدالله بن أحمد مخرمة
(ت : ٩٤٧ هـ) مخطوطة مكتبة الأحقاف في اليمن .
- قيس ولبنى (شعر ودراسة) جمع وتحقيق الدكتور : حسين نصار . مكتبة مصر .

« حرف الكاف »

- الكافية في النحو ، لابن الحاجب (ت : ٦٤٦ هـ) تحقيق الدكتور : طارق نجم ، ط ١
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م . دار الوفاء للنشر ، جدة .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥ هـ)
تحقيق : محمد أحمد الدالي . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . مؤسسة الرسالة ،
بيروت .
- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠ هـ) تحقيق
الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٩٧٧ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الكشف ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) . دار
المعرفة ، بيروت .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي
(ت : ٤٣٧ هـ) تحقيق الدكتور : محي الدين رمضان . ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩ هـ) تحقيق
الدكتور : هادي عطية مطر الهلالي . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، مطبعة الإرشاد
بغداد ، وزارة الأوقاف والشتون الدينية ، العراق .

« حرف اللام »

- اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت : ٤٨٧ هـ) تحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني . ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م دار الحديث ، بيروت .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير . دار صادر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- لبيد بن ربيعة العامري ، الدكتور يحيى الجبوري ، ١٩٧٠ م . مكتبة الأندلس ، بغداد ، بمساعدة جامعة بغداد .
- لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت : ٧١١ هـ) تنسيق وتعليق وفهرسة : علي شيري . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- اللامات ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) تحقيق الدكتور : مازن المبارك . ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م . مجمع اللغة العربية ، دمشق .

« حرف الميم »

- المؤلف والمختلف ، للحسن بن بشر الأمدي (ت : ٣٧٠ هـ) مع معجم الشعراء للمرزباني . تصحيح وتعليق د. ف. كرنكو . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت : ٢١٠ هـ) تحقيق الدكتور : محمد فؤاد سزكين ، ١٩٨٨ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت : ٢٩١ هـ) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٥ ، ١٩٨٧ م . دار المعارف ، القاهرة .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت : ٥١٨ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة الحلبي ١٩٧٨ م .
- مجموع أشعار العرب = ديوان رؤية .

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية . جمع وترتيب : عبدالرحمن العاصمي النجدي ، ساعده ابنه محمد . مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (ت : ٣٩٢ هـ) . تحقيق : علي النجدي الناصف وآخرين . ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . دار سزكين للطباعة والنشر ، اسطنبول .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطية .
- المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت : ٧٠٢ هـ) مخطوطة دار الكتب القومية برقم : ٢٨٩ نحو .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيده (ت : ٤٥٨ هـ) تحقيق : مصطفى السقا وآخرين . ط ١ ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م معهد المخطوطات .
- المحلى (وجوه النصب) ، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي (ت : ٣١٧ هـ) تحقيق الدكتور : فائز فارس . ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت . دار الأمل إريد ، الأردن .
- المحمدون من الشعراء ، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦ هـ) تحقيق رياض عبدالحميد مراد . ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت .
- المدارس الإسلامية في اليمن ، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ . ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الجيل الجديد ، صنعاء ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت : ٣٥١ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط ٢ ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م دار الفكر العربي .
- المرتجل في شرح الجمل ، لعبدالله بن الخشاب (ت : ٥٦٧ هـ) تحقيق : علي حيدر دمشق ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات ، لابن الأثير المبارك

- بن محمد (ت : ٦٠٦ هـ) تحقيق الدكتور : إبراهيم السامرائي ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م . رئاسة ديوان الأوقاف ، العراق .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق : محمد الشاطر أحمد . ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مطبعة المدني ، القاهرة .
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : حسن هنداوي ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : محمد الشاطر أحمد . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م . مطبعة المدني ، القاهرة .
- المسائل العضديات ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : علي جابر المنصوري . ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت .
- المسائل المشككة (البغداديات) ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق : صلاح الدين السنكاوي . مطبعة العاني ، بغداد . وزارة الأوقاف والشئون الدينية .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ، (ت : ٣٧٧ هـ) تحقيق : مصطفى الحدي . مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- المساعد علي تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري الهمداني (ت : ٧٦٩ هـ) تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات . مركز إحياء البحث العلمي التراث الإسلامي ، مكة المكرمة .
- المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأقطاب ، ليحيى بن الحسين (ت : ١١٠٠ هـ تقريباً) ، مخطوطة الجامع الكبير بصنعاء برقم (٩١) منه نسخة ميكروفيلمية في

- معهد المخطوطات في القاهرة .
- المستنهي في البيان والمنار للهيران في إعراب القرآن ، لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠هـ) الجزء الأول ، نسخة المحمودية في المدينة المنورة رقم (٢٢٣ نحو) والجزء الثاني نسخة المتحف البريطاني برقم (٣٨٦٢) .
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١هـ) ط ٢ ، توزيع دار الباز بمكة المكرمة .
 - مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) تحقيق الدكتور : حاتم صالح الضامن . ط ٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
 - مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، لعبدالله محمد الحبشي . المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
 - المصون في الأدب ، لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت : ٣٨٢هـ) تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . مكتبة الخانجي ، القاهرة
 - مطلع البدور ومجمع البحور ، لأحمد بن صالح بن محمد بن أبي الرجال ، مخطوطة مصورة عن مكتبة القاضي محمد الحجوي الخاصة ، محافظ ذمار ، فيلم رقم : ٣٧ كتاب ٢٣١ ، منه صورة في معهد المخطوطات في القاهرة .
 - معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت : ٣٨٤هـ) تحقيق الدكتور : عبدالفتاح اسماعيل شلبي ط ٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م . مكتبة الطالب الجامعي . مكة المكرمة .
 - معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت : ٢٠٧هـ) تحقيق : محمد علي النجار وآخرين . دار السرور ، بيروت .
 - معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت : ٢١٥هـ) تحقيق الدكتورة : هدى قراعة . ط ١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .
 - معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت : ٣١١هـ) تحقيق الدكتور : عبدالجليل عبده شلبي . ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . عالم

- الكتب ، بيروت .
- المعاني الكبير ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- معجم الأدباء ، لياقوت بن عبدالله الحموي (ت : ٦٢٦ هـ) . عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .
- معجم ألقاب الشعراء ، للدكتور : سامي مكّي العاني . مطبعة النعمان ، النجف ، بمساعدة المجمع العلمي العراقي .
- معجم البلدان ، لياقوت بن عبدالله الحموي (ت : ٦٢٦ هـ) دار صادر ، بيروت .
- معجم الشعراء ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت : ٣٨٤ هـ) تصحيح وتعليق : د. ف. كرنكو . ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . دار الكتب العلمية بيروت .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، صنعة الدكتور : حنا جميل حداد . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . دار العلوم ، الرياض .
- معجم شواهد العربية ، للأستاذ : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، لعمر رضا كحالة . ط ٥ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت : ٤٨٧ هـ) تحقيق : مصطفى السقا ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م . المعهد الخليفي للأبحاث المغربية ، بيت المقدس .
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي ، لبنان .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، (بهامش المصحف الشريف) صنعة الأستاذ : محمد فؤاد عبدالباقي . ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . دار الحديث القاهرة .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي . نشره المستشرق : ونسك . دار الدعوة

- اسطنبول ، ١٩٨٦م . الاتحاد الأثمي للمجامع العلمية .
- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥ هـ)
تحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون . ط ١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م دار الجيل ، بيروت
 - معرفة القراء الكبار ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت : ٧٤٨ هـ) تحقيق :
بشار عواد معروف وآخرين . ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م . مؤسسة الرسالة .
 - المغازي ، لمحمد بن عمر بن واقد (ت : ٢٠٧ هـ) ت.د. مارسدن جونسون . جامعة
أكسفورد ١٩٦٦م .
 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، (ت :
٧٦١ هـ) . تحقيق الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . ط ٦ ، ١٩٨٥م .
دار الفكر ، بيروت .
 - مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، للراغب الأصفهاني (ت : ٤٢٥ هـ تقريباً) تحقيق :
صفوان عدنان داوودي . ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م دار القلم ، دمشق .
 - المفصل ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) تقديم
وتعليق الدكتور : محمد عزالدين السعيد . ط ١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م . دار
إحياء العلوم ، بيروت .
 - المفضليات ، جمع المفضل بن محمد الضبي (ت : ١٧٨ هـ تقريباً) تحقيق أحمد
محمد شاكر وعبدالسلام هارون . ط ٧ ، ١٩٨٣م . دار المعارف .
 - المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني (ت : ٤٧١ هـ) تحقيق : كاظم
بحر المرجان ، ١٩٨٢م . دار الرشيد ، بغداد .
 - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) تحقيق الأستاذ :
محمد عبدالحال عزيمة ، ١٣٩٩ هـ . مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة .
 - المقرب ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) تحقيق :
أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري . مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٦م .
 - من اسمه عمرو من الشعراء ، لأبي عبدالله محمد بن داود بن الجراح (ت :

- ٢٩٦هـ) تحقيق الدكتور : عبدالعزيز بن ناصر المانع . ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م
مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) تحقيق : إبراهيم مصطفى
وعبدالله أمين . ط ١ ، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر .
- منهج السالك على ألفية ابن مالك ، لأثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي
(ت : ٧٤٥ هـ) تحقيق وتعليق : سدني كليزر . المعهد الشرقي الأمريكي ،
١٩٤٧م .
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي
الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- الموشح ، لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت : ٣٨٤ هـ) تحقيق : علي
محمد البجاوي . دار الفكر العربي ، القاهرة .

« حرف النون »

- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها . للدكتور : هادي عطية مطر
الهلاللي ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، ١٩٨٤م .
- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت : ٨٣٣هـ)
تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري
(ت : ٤٧٦ هـ) تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان . ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
معهد المخطوطات العربية ، الكويت .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي
(ت : ٨٢١هـ) ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م . دارالكتب العلمية ، بيروت .
- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز . مخطوط ، جامعة برنستون .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، مع تعليقات عليه ،

- لمصححه : سعيد الخوري . دار الكتاب العربي ، بيروت .
- نواذر المخطوطات ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون . ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

« حرف الهاء »

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالعال سالم مكرم . دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩ هـ
١٩٧٩ م .

فهرس الموضوعات

أولاً : فهرس موضوعات الدراسة

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٣
المقدمة : حول الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن في عصر المؤلف	٥
الفصل الأول : مؤلف الكتاب	١٦
اسمه ونسبه	١٧
مولده	١٨
طلبه العلم وأشهر شيوخه	١٨
تصدره للعلم وأشهر تلاميذه	١٩
مكانته العلمية	٢٢
وفاته	٢٣
آثاره العلمية	٢٤
الفصل الثاني : دراسة الكتاب	٢٩
اسمه	٣٠
أجزاؤه	٣٠
نسبة الكتاب إلى المؤلف	٣١
منهج ابن يعيش في كتاب المحيط	٣٣
موقفه من القياس	٣٧
موقفه من السماع	٣٧
موقفه من العلل النحوية	٣٨
موقفه من كثرة الاستعمال	٣٩

٣٩	موقفه من الأصول النحوية
٤١	مصادر الكتاب
٤٤	شواهد
٤٨	اختيارات المصنف
٥٢	موقفه من آراء النحاة واختلافهم
٦١	موقفه من المدرستين البصرية والكوفية
٦٤	مآخذ على المصنف
٦٦	ما انفرد به المصنف
٧١	وصف النسخة المخطوطة
٧٢	عملي في التحقيق
٧٤	نماذج من لوحات المخطوطة

ثانيًا : فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
باب النداء	١
تعريف النداء	"
حروف النداء وأقسامها	٢
فصل : المنادى من الأسماء	٣
فصل : أقسام المنادى من الأسماء	"
باب المعرب من المناديات وأصنافه	٤
المنادى المضاف	٤
المنادى المشبه بالمضاف	٥
المنادى النكرة غير المقصودة	٥
فصل : إعراب هذه الأصناف الثلاثة النصب	٦
فصل : لم خصت بالنصب	٦
فصل : حكم التابع بعد هذه الثلاثة	٧
باب المنادى المضاف إلى ياء النفس ، وما يجوز فيه من الأوجه	٩
فصل : قولهم : يا أبة ويا أمة والخلاف فيها	١٤
فصل : المنادى المضاف إلى ياء النفس	١٦
حذف حرف النداء	١٩
باب معرفة ما بني من المناديات	٢٠
أسماء الأعلام	"
النكرات المقصودات	"

٢١	فصل : لم بنيت هذه الأسماء وهي متمكنة
٢٣	فصل : لم خصت هذه الأسماء المبنية بحركة الضم دون سائر الحركات ..
"	فصل : حكم كل واحد من هذه الأسماء
٢٤	حكم التابع بعد هذه الأسماء
٢٧	فصل : حكم المسنادى المكرر
٢٨	فصل : والمبهم يجري مجرى العلم في الإتيان
٣٠	مسألة : إن أتيت بعد المبهم بمفرد علم جاز لك فيه الرفع والنصب
٣١	باب ذكر أحكام المفرد المعرف بالألف واللام
٣٣	باب أحكام النكرة المقصودة
"	فصل : حكم تابع النكرة المقصودة
٣٨	باب المندوب
٤٢	باب الترخيم
٤٣	فصل : أين يستعمل الترخيم
٤٣	فصل : ما يجوز أن يرخم من الأسماء وما لا يجوز
	فصل : ولا يجوز ترخيم نكرة ولا مضاف إليه
٤٤	ولا صفة ولا مندوب ولا مستغاث
٤٥	فصل : أحكام الترخيم في الاستعمال
٤٦	الواجب يشتمل على مسائل
٤٨	فصل : الحكم الجائز
٤٩	فصل : الحكم الممتنع
٥٠	مسألة : ومن شواذ الترخيم قولهم : يا فل أقبل
٥٢	باب ما لا يستعمل إلا في النداء
"	فصل : جملة ما لا يستعمل إلا في النداء خمسة أنواع
"	النوع الأول قولهم : يا هناه

٥٤	فصل : والنوع الثاني أوزان من المعدولات
٥٥	فصل : والنوع الثالث قولهم : يا فل أقبل
"	والنوع الرابع قولهم : يا لله
٥٦	والنوع الخامس : قولهم : يا أبه ، يا أمه
٥٧	باب الاستغاثة
"	تعريفها واستعمالها
٥٨	أحكام الاستغاثة في الاستعمال
٦١	مسائل في النداء
٦٣	باب الاستثناء
٦٤	فصل : في تعريف الاستثناء
٦٥	فصل : آلات الاستثناء
"	فصل : حكم ما يأتي بعد هذه الآلات
٧١	فصل : أنواع المستثنى
"	فصل : أحكام هذه الأنواع
٧٢	حكم المستثنى من الموجب
٧٤	فصل : حكم المستثنى المنفي
٧٦	فصل : حكم الاستثناء المفرغ
٧٧	فصل : حكم المستثنى المقدم
٨٦	باب ذكر الاستثناء بعد الاستثناء ومسائله
٨٩	فصل : في حكم من أحكام إلا
٩٠	فصل : واعلم أنه يجوز حذف المستثنى منه لدلالة الاستثناء عليه
٩١	باب التعجب
٩٢	فصل : حقيقة التعجب
٩٤	فصل : التعجب قسمان صريح وكناية

فصل : أين يستعمل التعجب	٩٥
فصل : معنى التعجب	٩٥
فصل : كيف يصاغ الفعل للتعجب	٩٦
فصل : ما يجوز أن يصاغ من الأفعال للتعجب وما لا يجوز	٩٩
فصل : الضرب الذي يجوز أن يصاغ بخلاف هو الفعل الرباعي	١٠٠
الضرب الذي لا يجوز أن يصاغ بإجماع ثمانية أنواع	١٠٢
فصل : العلة في أنه لا يجوز أن يصاغ للتعجب أفعال العاهات	١٠٧
فصل : لم اختصت صيغة التعجب بوزن : ما أفعله وأفعل به	١٠٨
فصل : ما يتبع ذلك من الأحكام	١٠٨
الواجب يشتمل على مسائل	١٠٩
فصل : والجائز مسائل	١١٠
فصل : والممتنع يشتمل على مسائل	١١٢
باب الحال	١١٤
فصل : حقيقة الحال وتعريفه	"
فصل : شرائط الحال	١١٥
فصل : أنواع الحال	١١٧
فصل : صاحب الحال	١١٩
فصل : العامل في الحال	١٢١
فصل : في معرفة ما يتبع ذلك من الأحكام	١٢٦
فصل : أحكام المنع في الحال	١٣١
باب التمييز	١٣٥
فصل : في حقيقة التمييز	"
فصل : ولمأتي به في الكلام	"
فصل : أين يستعمل التمييز	١٣٦

الفرق بين الحال والتمييز	"
فصل : وما المميز من أنواع الأسماء	١٣٨
فصل : وبعد كم يقع التمييز	١٣٩
فصل : شرائط التمييز	١٤٣
فصل : العامل في التمييز	١٤٧
فصل : أحكام التمييز	١٤٨
فصل : وأما الحكم الجائز فهو يشتمل على مسائل	١٤٩
فصل : وأما الممتنع فهو يشتمل على مسائل	١٥١
مسائل في باب التمييز	١٥٢
باب الإغراء	١٥٦
فصل : في حقيقة الإغراء	"
فصل : أدوات الإغراء	١٥٧
فصل : الفرق بين الإغراء والأمر الحقيقي	١٦٠
فصل : ما يتبع ذلك من الأحكام	١٦٢
فصل : وأما الجائز فهو يشتمل على مسائل	١٦٤
فصل : والممتنع ضد الواجب ، ويمتنع فيه مسائل	١٦٧
باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية	١٦٩
فصل : الأصل في الحروف النواصب والمحمول عليه	١٧٠
فصل : هل تتفق معاني هذه الحروف أم لا تتفق؟	١٧٥
فصل : أحكام الحروف النواصب	١٧٧
باب أحكام أن	١٧٨
فصل : لم عملت أن في الأفعال وهي اسم	١٧٨
فصل : لم عملت أن النصب دون غيره	١٧٩
فصل : حكم الفعل الذي قبل أن ، وحكم الفعل الذي بعدها	١٨٠

١٨٠	أن المخففة من الثقيلة وشروطها
١٨٢	الحروف التي تفصل بين أن والفعل ستة
	لم اختصت أن المخففة من الثقيلة بوقوعها بعد الأفعال الثابتة
	المتيقنة ، ولم اختصت أن الناصبة للفعل المستقبل بأن وقعت بعد
١٨٥	الأفعال التي هي غير ثابتة ولا متيقنة
١٨٨	حكم أن إذا فصل بينها وبين الفعل
١٩١	باب أحكام لن ومعرفة الخلاف فيها
"	الخلاف بين سبويه والخليل
١٩٥	فصل : أحكام الفعل بعد لن
١٩٧	فصل : اختصاص لن بنفي المستقبل
١٩٩	باب أحكام إذن
"	فصل : القول في أفرادها وتركيبها
٢٠٠	فصل : أحوال إذن من حيث الإعمال والإلغاء
٢٠٥	فصل : لم اختصت إذن بنصب الفعل المستقبل دون سائر حروف الجواب
"	متى تكتب «إذن» بالنون ومتى تكتب بالألف
٢٠٧	باب أحكام كي
"	هل هي عاملة بنفسها أو بغيرها؟
٢٠٩	فصل : الفاصل بين كي والفعل
٢١١	فصل : اللغات في كي
٢١٣	باب أحكام حتى
"	حتى إذا نصبت الفعل فهي الجارة في التحقيق
٢١٤	فصل : أحوال حتى من حيث النصب والرفع
٢١٧	فصل : أقسام حتى من حيث العمل
٢١٩	فصل : في معرفة حكم الجارة

المشابهة بين حتى وإلى من وجهين	"
والمخالفة بينهما من وجوه	"
المشابهة والمخالفة بين حتى والواو العاطفة	٢٢١
مسائل في باب حتى	٢٢٣
باب حكم أو	٢٢٦
باب حكم الفاء	٢٣٠
الناصب عند الكوفيين المخالفة بين الفعلين	٢٣٢
فصل : ما يجب رفعه بعد الفاء	٢٣٤
فصل : ما لا يجب نصبه ولا رفعه مع الفاء	٢٣٥
باب معرفة أحكام الواو	٢٣٧
معرفة أين تنصب الواو	"
المسائل في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن	٢٣٨
الخلاف في الواو هل هي الناصبة بنفسها أم بتضمن أن	٢٣٩
مسألة من أحكام الواو وهي قولهم : لا يسعني شيء ويعجز عنك	"
مسائل من نواذر هذا الباب	٢٤٠
مسألة : كأنك وال علينا فتعاقبنا	٢٤٠
مسألة : متى فأسير معك؟	"
مسألة : سأترك منزلي لبني تميم ... (البيت)	٢٤١
مسألة : لا تدن من الأسد فيأكلك	٢٤٢
مسألة : مازال زيد قائماً فيحدثنا	"
مسألة : لعلك مسافر فأشيعك ، ولعلك أمير علينا فنخدمك	"
مسألة : لم فأسير تسير؟	٢٤٣
مسألة : أريد أن آتيك فأزورك ، وأريد أن آتيك فيمنعني الشغل	"
مسألة : قوله تعالى : ﴿ ما عليك من حسابهم من شيء ﴾ الآية ..	٢٤٤

مسألة : ما قام أحد إلا زيد فتحسن إليه	"
باب ذكر الجر	٢٤٦
فصل : حقيقة الجر	"
الخلاف في تسمية الجر بين الكوفيين والبصريين	"
فصل : علامات الجر	٢٤٧
فصل : أقسام الجر	٢٤٨
فصل : اختصاص الجر بالأسماء	"
فصل : عدد المجرورات	٢٥٠
باب حروف الجر	٢٥١
عددها وتعيينها	"
فصل : في معرفة المحض والمشارك	٢٥٢
فصل : مواقع حروف الجر	٢٥٤
فصل : في معرفة تعلق هذه الحروف	٢٥٦
الذي يعلق به الحرف أحد ثلاثة أشياء	٢٥٧
معاني حروف الجر وتعاقيها	٢٦٢
فصل : معاني من ولها اثنا عشر معنى	٢٦٣
فصل : في معرفة معاني إلى ولها ثلاثة معان	٢٧٠
فصل : في معرفة معاني في ولها ستة معان	٢٧٣
فصل : في معاني الباء الزائدة ولها أربعة عشر معنى	٢٧٦
فصل : في معرفة معاني اللام الزائدة ولها ستة عشر معنى	٢٨٣
فصل : في معرفة معاني عن ولها أربعة معان	٢٨٩
فصل : في معرفة معاني على ولها أربعة معان	٢٩٠
فصل : في معرفة الكاف الزائدة ولها ثلاثة معان	٢٩١
الخلاف في اسمية الكاف وحرفيتها بين البصريين والكوفيين	٢٩٣

٢٩٨	باب معرفة رُبٍّ وأحكامها ومعناها
"	معرفة رتبة رب في العمل
٢٩٩	لا تقع رب إلا على نكرة محضة شائعة
٣٠٠	فصل : معرفة حكم مجرورها
	فصل : في معرفة الدلالة على حرفية رب ومشابهتها لحروف الجر
٣٠١	ومخالفتها لها
٣٠٣	فصل : مشابقتها لـ « كم » الخبرية ومخالفتها لها
٣٠٥	فصل : في معرفة العامل في رب
٣٠٦	فصل : في معرفة « ما » إذا اتصلت برب
٣٠٩	فصل : في معرفة ما يجوز في رب من اللغات
٣١١	فصل : في معرفة ما حمل على رب من الحروف
٣١٤	باب معرفة مذ ومنذ
"	فصل : الخلاف في اسميتهما وحرفيتهما
٣١٦	فصل : في معرفة تعليل بنائهما
٣١٨	فصل : في معرفة الاسم الواقع بعدهما
٣٢٠	فصل : في معرفة اختصاصهما بما يدخلان عليه من الأسماء
٣٢١	فصل : في معرفة العطف بعدهما
٣٢٢	فصل : في معرفة الفرق بين المجرور والمرفوع ، والمعرفة والنكرة
٣٢٤	فصل : الفرق بين مذ ومنذ نفسيهما
٣٢٦	الفرق بينهما وبين من
٣٢٧	مسألة : ما رأيت مذ يوم الجمعة
٣٢٨	مسألة : ما رأيت مذ اليوم ونصف النهار
"	مذ ومنذ لا يدخلان على مضر

المحتوى

الموضوع	الصفحة
القسم الأول : القسم الدراسي	
تمهيد	٣
المقدمة	٥
الفصل الأول : مؤلف الكتاب	١٦
الفصل الثاني : دراسة الكتاب	٢٩
القسم الثاني : النص المحقق	
باب النداء	١
باب المندوب	٣٨
باب الترخيم	٤٢
باب الاستغاثة	٥٧
باب الاستثناء	٦٣
باب التعجب	٩١
باب الحال	١١٤
باب التمييز	١٣٥
باب الإغراء	١٥٦
باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية	١٦٩
باب ذكر الجر	٢٤٦
باب حروف الجر	٢٥١
باب معرفة مذ ومنذ	٣١٤
الخاتمة	٣٢٩

الموضوع	الصفحة
الفهارس	٣٣١
فهرس الآيات القرآنية	٣٣٢
فهرس الأحاديث النبوية	٣٤٩
فهرس الشعر	٣٥٠
فهرس الرجز	٣٥٤
فهرس الأمثلة والأقوال المأثورة	٣٥٥
فهرس الأمثلة والأساليب النحوية	٣٥٦
فهرس الأعلام	٣٦٢
فهرس المواضع والبلدان	٣٦٥
فهرس القبائل والجماعات	٣٦٦
فهرس الكتب الواردة في المتن	٣٧٠
المصادر والمراجع	٣٧١
فهرس الموضوعات	٤٠٢
المحتوى	٤١٣

والحمد لله أولاً وأخيراً